

المبتهج

في القراءات السبع

المتممة بابن محيصة والأعمش ويعقوب وخلف

تأليف

سبط الخياط البغدادي

عبدالله بن علي بن احمد بن عبد الله

المتوفى ٥٤٥ هـ

تحقيق

سيد كسروي حسن

المجلد الثالث



دار الكتب العلمية

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971

بيروت - لبنان

Title: Al-Mubhij Fil-Qirā'āt as-sabʿ
(A book about the seven recitations
of the holy Qurʿān)

Author: Sibṭ Al-Ḥayyāṭ Al-Baḡdādī

Editor: Sayyid Kisrawi Ḥasan

Publisher: Dar Al-kotob Al-Ilmiyah

Pages: 1280

Printed in: Lebanon

Edition: 1st

الكتاب: المبهج في القراءات السبع

المؤلف: سبط الخياط العجمي

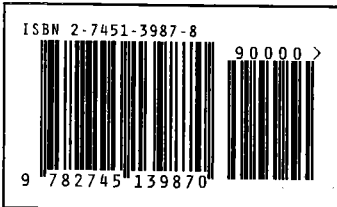
المحقق: سيد كسروي حسن

الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

عدد الصفحات: 1280

بلد الطباعة: لبنان

الطبعة: الأولى



مَشْهُورَاتُ مُحَمَّدٍ رَحْمَاتُ بَيْرُوتَ



دار الكتب العلمية

جميع الحقوق محفوظة

Copyright

All rights reserved

Tous droits réservés ©

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة

لسدار الكتب العلمية بيروت - لبنان

ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو

مجزئاً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر

أو برمجته على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Exclusive rights by ©

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beirut - Lebanon

No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

Tous droits exclusivement réservés à ©

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beyrouth - Liban

Toute représentation, édition, traduction ou reproduction même partielle, par tous procédés, en tous pays, faite sans autorisation préalable signée par l'éditeur est illicite et exposerait le contrevenant à des poursuites judiciaires.

الطبعة الأولى

٢٠٠٦ م - ١٤٢٧ هـ

مَشْهُورَاتُ مُحَمَّدٍ رَحْمَاتُ بَيْرُوتَ

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

Mohamad Ali Baydoun Publications Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

الإدارة: رمل الظريف، شارع البحري، بناية ملكارت
Ramel Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg., 1st. Floor

هاتف وفاكس: ٣٦٤٩٨ - ٣٦٦١٣٥ (١ ٩٦١)

فروع عرمون، القبية، مبنى دار الكتب العلمية
Aramoun Branch - Dar Al-Kotob Al-ilmiah Bldg.

هاتف: ٩٦١ ٥٨٠٤٨١٠ / ١١ / ١٢
فاكس: ٩٦١ ٥٨٠٤٨١٣
ص.ب: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان
رياض الصلح - بيروت ١١٠٧ ٣٣٤٠

http://www.al-ilmiyah.com

e-mail: sales@al-ilmiyah.com

info@al-ilmiyah.com

baydoun-ilmiyah.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة الرعد

﴿ المر ﴾ .

روى المطوعي عن الأعمش: ﴿جنات﴾ [٤] بالخفض. ورفعها الباقون.
قرأ ابن كثير، وابن محيصن وأهل البصرة وحفص: ﴿وَزَّرَعٌ وَنَخِيلٌ صِنَوَانٌ
وَعَبْرٌ صِنَوَانٌ﴾^(١) [٤] بالرفع في الأربعة.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣):

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم في رواية حفص ﴿وَزَّرَعٌ وَنَخِيلٌ صِنَوَانٌ وَعَبْرٌ
صِنَوَانٌ﴾ رفعاً.

وقرأنا نافع، وابن عامر، وعاصم، في رواية أبي بكر، وحمزة، والكسائي: ﴿وَزَّرَعٌ وَنَخِيلٌ
صِنَوَانٌ وَعَبْرٌ صِنَوَانٌ﴾ خفضاً.

وكلهم كسروا الصاد في ﴿صِنَوَانٌ﴾ إلا أن الحسن حدثني عن أحمد بن يزيد الحلواني عن
القواس عن حفص عن عاصم: ﴿صِنَوَانٌ﴾ بضم الصاد والتنوين ولم يقله غيره عن حفص.
من رفع ﴿زرع﴾ من قوله ﴿وجنات من أعناب وزرع﴾ جعله محمولاً على قوله ﴿وفي
الأرض﴾ تقديره: وفي الأرض قطع متجاورات، وجنات من أعناب، وفي الأرض زرع
ونخيل صِنَوَانٌ، فجعله محمولاً على قوله: ﴿وفي الأرض﴾ ولم يجعله محمولاً على ما
الجنات منه من الأعناب.

والجنة على هذا يقع على الأرض التي فيها الأعناب دون غيرها، كما تقع على الأرض
التي فيها النخيل دون غيرها، ويقوي ذلك قول زهير:

كَأَنَّ عَيْبِيَّ فِي غَرْبِي مَقْتَلَةٌ مِنَ النَّوَاضِحِ تَسْقِي جَنَّةً سَحْقًا

والمعنى تَسْقِي النخيل جنة، يدل ذلك على ذلك أن السحق لا يخلو من أن يكون صفة
للنخيل المرادة أو للجنة، فلا يجوز أن تكون من صفة الجنة لأن السحق جمع سحوق،
وإنما يوصف بها النخيل إذا بسقت، فكأنه سمي الأرض ذات النخيل جنة، ولم يذكر أن
فيها غيرها، فكما أن الجنة تكون من النخيل من غير أن يكون فيها شيء آخر غيرها،
كذلك تكون من الكروم وأن يكون فيها غيرها، فهذا وجه قول من قطع قوله:
﴿وَزَّرَعٌ﴾ من إعراب ما قبله.

فأما قراءة من قرأ: ﴿وجنات من أعناب وزرع ونخيل صِنَوَانٌ﴾ فإنه حمل الزرع والنخيل
والأعناب كأنه: جنات من أعناب ومن زرع ومن نخيل.

[١٩٨/ب] قرأ/ ابن محيصن، وعاصم، وابن عامر إلا الوليد بن مسلم ويعقوب: ﴿يسقى بماء﴾^(١) [٤] بالياء.

والدليل على أن الأرض إذا كان فيها النخيل والكرم والزرع سميت جنة قوله: ﴿جعلنا لأحدهما جنتين من أعناب وحففناهما بنخل وجعلنا بينهما زرعاً﴾ فكما سميت الأرض ذات العنب والنخل. ومن ذهب من الفقهاء إذا قال: أوصيت له بغلة هذه القرية أنه يكون على ما فيه الحال الثاني على ما كان وقت الكلام للوصية دون ما يحدث من بعد يشهد له بيت زهير.

فإذا اجتمع النخل والكرم في أرض سميت جنة بدلالة قوله: ﴿وجعلنا فيها جنات من نخيل وأعناب﴾ وقوله: ﴿أو تكون لك جنة من نخيل وعنب﴾ وهذا يقوي قول من جر النخيل في قوله: ﴿وجنات من أعناب وزرع ونخيل﴾ لأنه قد ثبت أن الجنة تكون من الكرم والنخيل في الآيتين اللتين تلوتهما، والصنوان فيما يذهب إليه أبو عبيدة صفة للنخيل قال: والمعنى أن يكون الأصل واحداً ثم يتشعب من الرؤوس فيصير نخلاً ويحملن. قال: وقال: ﴿تسقى بماء واحد﴾ إنما شرب من أصل واحد ﴿ونفضل بعضها على بعض في الأكل﴾ وهو الثمر.

وأجاز غيره أن يكون الصنوان من صفة الجنات، قال أبو علي: فكأنه يكون يراد به في المعنى ما في الجنات وإن جرى على لفظ الجنات، وعلى هذا يجوز أن يرفع وإن جنات النخل، لأن الجنات مرفوعة وهذا لم يحكه في قراءة السبعة.

وأما الكسرة التي في ﴿صنوان﴾ فليست التي كانت في صنو كما أن الكسرة التي في قنو ليست التي في ﴿قنوان﴾؛ لأن تلك قد حذفت في التفسير وعاقبتها التي في يجلبها التفسير، وهكذا الكسرة التي هجان وأنت تريد الجمع ليست الكسرة التي كانت في السواحدة، ولكنه مثل الكسرة التي في ظراف إذا اجتمعت عليه ظريفاً، وكذلك الضمة التي في الفلك إذا أردت التفسير لا تكون الضمة التي كانت في الواحد، ولكن على حد أسد وأسيد، ووثن ووثن، وكذلك الضمة التي في آخر منصور على قول من قال: يا جاز، ليست التي كانت في قول من قال: يا جاز.

وأما من ضم الصاد من صنوان، فإنه جعله مثل: ذئب وذؤبان، وربما تعاقب فعلان وفعلان على البناء الواحد نحو حشّ وحشان وحشان فكذلك. وأظن سيويوه قد حكى الضم فيه أكثر في الاستعمال.

(١) قال أبو علي في الحجة (٦/٣): اختلفوا في التاء والياء من قوله: ﴿تسقى بماء واحد﴾ وفي الياء والنون من قوله: ﴿ونفضل بعضها على بعض﴾.

قرأ ابن محيصن والأعمش، وحمزة، والكسائي، وخلف: ﴿ويفضل بعضها^(١)﴾ [٤] بالياء.

قرأ ابن عامر إلا الوليد بن مسلم: ﴿إذا كنا ترابا^(٢)﴾ [٥] بهمزة واحدة على

= فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو: ﴿تسقى﴾ أيضا ممالمة القاف، وقرأ ﴿ويفضل﴾ بالياء مكسورة الضاد. وقرأ عاصم، وابن عامر: ﴿يسقى﴾ بالياء ﴿ونفضل﴾ بالنون. من قال: ﴿تسقى﴾ أراد تسقى هذه الأشياء بماء واحد، ولا يكون التذكير لأنك إن حملته على الزرع وحده تركت غيره، وإن حملته على الجنات مع حمله على الزرع فقد ذكر المؤنث. ويقوي التأنيث قوله: ﴿ونفضل بعضها على بعض﴾ فكما حمل هذا على التأنيث كذلك يحمل ﴿تسقى﴾.

ومن قال: ﴿يسقى﴾ كان التقدير يسقى ما قصصناه وما ذكرناه.

(١) راجع التعليق على الفقرة السابقة، ففيها كان الكلام على ذلك.

(١) قال أبو علي في الحجة (٦/٣): اختلفوا في الاستفهام وتركه من قوله: ﴿إذا كنا ترابا أنا لفي خلق جديد﴾.

فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو ﴿أيذا كنا ترابا أنا لفي خلق جديد﴾ جميعا بالاستفهام، غير أن أبا عمرو يمد الهمزة، ثم يأتي بالياء ساكنة وابن كثير يأتي بياء ساكنة بعد الهمزة من غير مد. وقرأ نافع: ﴿أيذا كنا﴾ مثل أبي عمرو، واختلف عنه في المد وقرأ: ﴿أنا لفي خلق جديد﴾ مكسورة الخير، ووافقه الكسائي في اكتفائه بالاستفهام الأول من الثاني غير أنه يهمز همزتين. وقرأ عاصم وحمزة: ﴿أيذا كنا...أنا﴾ بهمزتين فيهما.

وقرأ ابن عامر: ﴿أيذا كنا﴾ مكسورة الألف من غير استفهام ﴿أنا﴾ بهمز ثم يمد، ثم يهمز في وزن: عاعتنا، هكذا قال لي أحمد بن محمد بن بكر بن هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر يدخل بينهما ألفا، فذكر بعض من روى عن ابن ذكوان عن يحيى بن الحارث ﴿أيذا﴾ بهمزتين لا ألف بينهما، مثل قراءة حمزة، والمعروف عن ابن عامر ﴿أيذا﴾ بهمزتين من غير ألف. من قرأ: ﴿أيذا كنا ترابا أنا﴾ جميع فموضوع ﴿أيذا﴾ نصب بفعل مضمر يدل عليه قوله: ﴿أنا لفي خلق جديد﴾ لأن هذا الكلام يدل على نبعث ونحشر، فكأنه قال: أنبعث إذا كنا ترابا؟ ومن لم يدخل الاستفهام في الجملة الثانية كان موضع إذا أيضا بما دل عليه قوله: ﴿أنا لفي خلق جديد﴾ كأنه قال: أنبعث إذا كنا ترابا؟

وما بعد إن، في أنه لا يجوز أن يعمل فيما قبله، بمنزلة الاستفهام، فكما قدرت هذا النصب لإذا مع الاستفهام، لأن الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله، كذلك قدره في إن لأن ما بعدها أيضا لا يعمل فيما قبلها.

الخبر. وحقق الهمزتين أهل الكوفة وروح. ولين الثانية أهل الحجاز، والوليد بن مسلم، وأبو عمرو، ورويس. وفصل بينهما بألف نافع إلا ورشا، وأبو عمرو، والوليد بن مسلم، وتركه ابن كثير، وابن محيصن، وورش، ورويس. وأما ﴿إنا لفي﴾: فقرأه بهمزة واحدة على الخبر نافع، والكسائي ويعقوب. وحقق الهمزتين فيهما ابن عامر، وأهل الكوفة إلا الكسائي.

وفصل بينهما مع التحقيق الحلواني والداجوني جميعا عن هشام. ولين الثانية منهما أهل الحجاز إلا نافعا، وأبو عمرو. وفصل بينهما بألف أبو عمرو، وتركه ابن كثير، وابن محيصن، هذا حكم الاستفهامين. ومن خالف الأصل منهم ذكرنا في موضع ما خالف فيه إن شاء الله.

روى العباس: ﴿وهو شديد المحال^(١)﴾ [١٣] بالإمالة كـ: قتيبة.

= وقول ابن عامر: ﴿إذا كنا ترابا﴾ من غير استفهام ﴿أنا﴾ ينبغي أن يكون على مضمر، كما حمل ما تقدم على ذلك؛ لأن ما بعد الاستفهام منقطع ما قبله.

فأما قول أحمد: إن أبا عمرو بمد الهمزة، ثم يأتي بالياء ساكنة، فعبارة فيها تجوز، وحققتها: إن أبا عمرو يأتي بهمزة الاستفهام ويدخل بينهما وبين همزة ﴿إذا﴾ مدة كما يفعل ذلك بقوله ﴿ءأنذرهم﴾ ونحو ذلك مما يفصل فيه بالألف بين الهمزتين، كما يفصل بها بين النونات في: اخشينان، ويأتي بالهمزة بعد الألف بين بين كما يأتي به بعد الألف في ﴿أنذا﴾ إنما هي همزة بين بين/ بين الكسرة والياء، وليست ياء محضة، كما أن الهمزة في "المسائل" ليست ياء محضة إنما هي همزة بين بين، فهذا تحقيق ما يريد، إن شاء الله.

وقول أحمد بن موسى: وابن كثير يأتي ياء ساكنة بعد الهمزة من غير مد، فهذا ليس على التخفيف القياسي، ولو كان عليه، لوجب أن تكون الهمزة بين بين، بين الياء وبين الهمزة، كما أن قولهم: سئم في المتصل، ﴿وإذ قال إبراهيم﴾ في المنفصل كذلك، ولكنه يبدل الياء من الهمزة إبدالا محضا، وهذا كما حكاه سيبويه من أنه سمع بعض العرب يقول: يس، وقد جاء في الشعر في يومئذ يومئذ، والأول يدلان على ابن كثير.

(١) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب:

ومن ذلك قراءة الأعرج بخلاف: ﴿شديد المحال﴾ بفتح الميم، قال أبو الفتح: ﴿المحال﴾ هنا مفعول من الحيلة. قال أبو زيد: يقال: ما له حيلة ولا محالة، فيكون تقديره: شديد الحيلة عليهم، وتفسيره قوله سبحانه: ﴿سنستدرجهم من حيث لا يعلمون﴾ وقوله: =

سورة الرعد ٧.

قرأ أهل الكوفة إلا حفصا: «أم هل يستوي^(١)» [١٦] بالياء. روى عبد الوارث والمطوعي عن الأعمش / «بقدرها» [١٧] ساكنة الدال.

قرأ ابن محيصن وأهل الكوفة إلا أبا بكر، والشنبوذي عن الأعمش، والوليد بن مسلم، وعبد الوارث: «ومما يوقدون^(٢)» بالياء. وقرأه الباقون بالتاء. وعن ابن محيصن نحوه.

= «ومكروا ومكر الله» .

وقال: «يجول بين المرء وقلبه» والطريق هنا واضحة.

(١) قال أبو علي في الحجة (٨/٣):

قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو «تستوي» بالتاء. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي بالياء. وقرأ حفص عن عاصم بالتاء.

التأنيث حسن؛ لأنه فعل مؤنث لم يفصل بينه وبين فاعله شيء، وعلى هذا جاء:

«قالت الأعراب»، «قالت اليهود»، «وقالت النصارى»، «وإذ قالت أمة منهم» وقد جاء: «وقال نسوة في المدينة»، وقد جاء التأنيث في هذا النحو: «وإذ قالت أمة منهم» وهو اسم جماعة مؤنثة كما أن نسوة كذلك. والتذكير سائغ لأنه تأنيث غير حقيقي والفعل مقدم.

(٢) قال أبو علي في الحجة: (٩/٣) قرأ ابن كثير، ونافع وأبو عامر، وعاصم في رواية أبي بكر «توقدون» بالتاء.

وقرأ حمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم بالياء. قرأ علي بن نصر عن أبي عمرو: «توقدون»، ويقرأ أيضا: «يوقدون» والغالب عليه «توقدون» بالتاء.

من قرأ بالتاء فلما قبله من الخطاب، وهو قوله: «قل أفأخذتم»، ويجوز أن يكون خطابا عاما يراد به الكافة، كأن المعنى: مما تقدون عليها أيها الموقدون زبد مثل زبد الماء، الزبد يحمل له السيل، فأما الزبد فيذهب جفاء لا ينتفع به كما لا ينتفع الكافر بما يتخذه من الآلهة مثل الزبد الذي لا ينتفع به كما ينتفع بما يخلص منه الزبد من الماء والذهب والصفرة والفضة.

ومن قرأ بالياء فلأن ذكر الغيبة تقدم في قوله: «أم جعلوا لله شركاء». ويجوز أن يراد به جميع الناس، ويقوي ذلك قوله «وأما ما ينفع الناس» فكما أن الناس يعم المؤمن والكافر كذلك الضمير في يوقدون وقال: «ومما يوقدون عليه في النار» فجعل الظرف متعلقا بـ "يوقدون"؛ لأنه يوقد على ما ليس في النار كقوله: «فأوقد لي يا هامان على الطين» فهذا إيقاد على ما ليس في النار، وإن كان يلحقه وهجها ولهبها.

=

سورة الرعد

روى العباس عن أبي عمرو «جنات عدن يُدخلونها» [٢٣] بضم الياء،
وفتح الحاء.

قرأ ابن محيصن: «طوبى لهم وحسن مآب» [٢٩] بنصب النون ورفعها
الباقون.

قرأ أهل الكوفة إلا الأعمش، ويعقوب: «فصدوا عن السبيل»^(١) [٣٣] وفي

= وأما قوله: «بورك من في النار ومن حولها» فالمعنى: من في قرب النار وليس يراد به
متوغلها ومن حولها ممن لم يقرب منها قرب الآخرين.

ألا ترى أن قوله «ومن حولكم من الأعراب منافقون» لم يقرب المنافقون الذين حولهم
فيه قرب المخاطبين لهم حيث يحضرون ويشهدونه في مشاهدتهم.

حدثنا أحمد بن محمد البصري قال: حدثنا مؤمل قال: حدثنا إسماعيل ابن علي عن أبي
رجاء قال: سمعت الحسن يقول الله: «أنزل من السماء ماء فسالت أودية بقدرها» إلى
قوله: «ابتغاء حلية»: الذهب والفضة والمتاع: الصفر والحديد، «كذلك يضرب الله
الحق والباطل»، كما أوقد على الذهب والفضة والصفر والحديد فخلص خالصه:
«كذلك يضرب الله الحق والباطل فأما الذهب فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس
فيمكث في الأرض» قال: كذلك الحق بقي لأهله فانتفعوا به.

(١) قال أبو علي في الحجة (١٠/٣): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر:
«وصدوا» بفتح الصاد، وفي حم المؤمن [٣٧] مثله.

وقرأ عاصم، وحمزة والكسائي: «وصدوا عن السبيل» بالضم فيها.

وقال أبو عمرو: عن أبي الحسن: صد وصددته مثل رجع ورجعته.....

فأما قوله: «إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله» فالمعنى: يصدون المسلمين عن
المسجد الحرام، فكأن المفعول محذوف وقوله: «رأيت المنافقين يصدون عنك صدودا»
يكون على يصدون عنك، أي: لا يبايعونك كما يبايعك المسلمون، ويجوز أن يكون:
يصدون المسلمين عن الإيمان كما صدوا هم ويشطونهم عنه.

وحجة من قال: «وصدوا عن سبيل الله» فأسند الفعل إلى الفاعل، قوله: «كفروا
وصدوا عن سبيل الله» وقوله: «إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله» وقال: «هم
الذين كفروا وصدوكم عن المسجد الحرام» فكما أسند الفعل إلى الفاعل في جميع هذه
الآي كذلك يكون مسنداً إليهم في قوله: «وصدوا عن السبيل».

سورة الرعد سورة الرعد ٩

المؤمن بضم الصاد فيهما. وكسر الصاد فيهما الأعمش. الباقون بفتحها.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن، وأهل البصرة، وعاصم، والشنوبذي عن الأعمش: ﴿ويُثبت﴾^(١) [٣٩] قرأ أهل الحجاز، وأبو عمرو، والوليد بن مسلم:

= وقد زعموا أن قوله: ﴿وصدوا عن السبيل﴾ نزلت في قوم جلسوا على الطريق وصدوا الناس عن النبي ﷺ.

ومن بنى الفعل للمفعول به فقال: ﴿وصدوا عن السبيل﴾ فإن فاعل الصد غواتهم والعتاة منهم في كفرهم.

وقد يكون صد على نحو ما يقولون حد فلان عن الخير، وصد عنه يريد أنه لم يفعل خيراً، ولا يريد أن مانعاً منعه منه.

فأما قوله: ﴿وكذلك زين لفرعون سوء عمله وصد عن السبيل﴾ فالفتح الوجه؛ لأنه لم يصدّه عن الإيمان أحد، ولم يمنعه منه، والذي زين له ذلك الشيطان كما جاء في الأخرى ﴿وزين لهم الشيطان أعمالهم فصدهم عن السبيل﴾.

(١) قال أبو علي في الحجة (١١/٣):

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم: ﴿ويُثبت﴾ ساكنة التاء، خفيفة الباء.

وقرأ ابن عامر، ونافع، وحزرة، والكسائي: ﴿ويُثبت﴾ مشددة الباء مفتوحة التاء.

المعنى: يمحو الله ما يشاء ويثبت، فاستغنى بتعديده الأول من الفعلين عن تعديده الثاني، والمعنى: يُثبت، ومثل ذلك قوله: ﴿والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيراً والذاكرات﴾.

وزعم سيبويه: أن من العرب من يُعمل الأول من الفعلين ولا يُعمل الثاني في شيء كقولهم: متى رأيت؟ أو قلت: زيداً منطلقاً، ولم يُعمل الثاني، وهذا - والله أعلم - فيما يحتمل النسخ والتبديل من الشرائع الموقوفة على المصالح على حسب الأوقات. فأما ما كان من غير ذلك فلا يُمحى ولا يُبدل.

﴿أم الكتاب﴾ المذكور في قوله: ﴿ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر﴾.

وحجة من قال يثبت قوله: ﴿وأشد تنبيهاً﴾ وقوله: ﴿فتنبوا﴾ لأن ثبت مطاوع ثبت.

وحجة من قال: ﴿يُثبت﴾ ما روي عن عائشة: كان إذا صلى صلاة أثبتها.

وقولهم: ثابت، من قولهم: ﴿بالقول الثابت﴾؛ لأن ثبت مطاوع أثبت كما أن ثبت مطاوع ثبت.

﴿وسيعلم الكافر﴾^(١) [٤٢] على الأفراد. روى المطوعي عن الأعمش: ﴿ومن عنده﴾^(٢) [٤٢] بكسر الميم، والدال، والهاء وصلها بياء في اللفظ.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٢/٣):

قرأ ابن كثير، نافع، وأبو عمرو، ﴿وسيعلم الكافر﴾. وقرأ وعاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي ﴿الكُفَّار﴾ على الجمع.

والعلم في قوله: ﴿سيعلم الكافر﴾ هو المتعدي إلى مفعولين بدلالة تعليقه، ووقوع الاستفهام بعده، تقول علمت لمن الغلام، فتعلقه مع الجار كما تعلقه مع غير الجار في نحو: ﴿فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار﴾ وموضع الجار مع المحرور نصب من حيث سد الكلام الذي هو في مسد المفعولين لا من حيث حكمت في نحو: مررت بزيد، لأن موضعه نصب، ولكن اللام الجارة كانت تعلقه في الأصل بفعل فصار مثل: علمت بمن تمر، في أن الجار يتعلق بالمرور، والجملة التي هي منها في موضع نصب، وقد علق الفعل عنها.

فأما من قرأ: ﴿الكافر﴾ فإنه جعل الكافر اسمًا سائغًا كالإنسان في قوله: ﴿إن الإنسان لفي خسر﴾ وزعموا أنه لا ألف فيه، وهذا الحذف إنما يقع في فاعل نحو: خالد، وصالح، ولا يكاد يحذف في فعال، فذا حجة لمن قال: ﴿الكافر﴾.

وزعموا أن في بعض الحروف: ﴿وسيعلم الذين كفروا﴾ فهو يقوي الجمع. وقد جاء فاعل يراد به اسم الجنس، وأنشد أبو زيد:

إن تبخلي يا جُمْلُ أو تَعْتَلِي أو تصبحي في الظاعن المُوَلِّي

فهذا إنما يكون على الكثرة، وليس المعنى على الكافر واحد.

والجمع الذي هو ﴿الكفار﴾ المراد في الآية لا إشكال فيه.

(٢) قال أبو الفتح في المحتسب (١/٣٥٨): ومن ذلك قراءة النبي ﷺ، وعلي، وابن عباس، وأبي رضي الله عنهم، وسعيد بن جبير، وعكرمة، ومجاهد بخلاف، والحسن بخلاف، وعبد الرحمن بن أبي بكرة، وابن أبي إسحاق والضحاك، والحكم بن عتيبة، ورويت عن الأعمش: ﴿ومن عنده علم الكتاب﴾.

وقرأ: ﴿ومن عنده﴾ بكسر الميم، والدال، والهاء ﴿علم الكتاب﴾ بكسر العين، وفتح الميم علي، وابن السميع، والحسن وقراءة الجماعة: ﴿ومن عنده علم الكتاب﴾ قال أبو الفتح: من قرأ ﴿ومن عنده علم الكتاب﴾ فتقدير ومعناه: من فضله ولطفه علم الكتاب. ومن قرأ ﴿ومن عنده علم الكتاب﴾ فمعناه معنى الأول إلا أن تقدير إعرابه مخالف له؛ لأن من قال ﴿ومن عنده علم الكتاب﴾ فـ ﴿من﴾ متعلقة بمحذوف، و﴿علم الكتاب﴾ =

سورة الرعد ١١

ولا خلاف في: ﴿علم الكتاب﴾ [٤٣] أنه بكسر العين، وإسكان اللام، ورفع الميم، وكسر الباء.

تفصيل ما أجملناه من المحذوفات

وهو قوله تعالى: ﴿المتعالي﴾ أثبت الباء في الحالين ابن كثير إلا ابن فليح، وابن محيصن، ويعقوب. تابعهم في الوقف الزيني عن صاحبيه وعبد[١٩٩/ب الوارث.

وحذفها في الحالين الباقون وفيها ﴿هاد﴾ موضعان و﴿واق﴾، و﴿وال﴾ و﴿باق﴾ وقف عليهن بياء ابن كثير إلا فليح، وابن محيصن وروي عن ابن فليح كذلك. ووقف يعقوب بياء في الحالين على ﴿متابي﴾ و﴿مآبي﴾ و﴿عقابي﴾. وحذفها الباقون. ولا خلاف في إثبات التنوين وصلا بينهم في هاد ونحوه.

= مرفوع بالابتداء كقوله تعالى: ﴿ومنهم أميون﴾.
ومن قال: ﴿ومن عنده علم الكتاب﴾ ف ﴿من﴾ متعلقة بنفس ﴿علم﴾ كقولك من الدار أخرج زيد، أي أخرج زيد من الدار، ثم قدمت حرف الجر.
وقراءة الجماعة: ﴿ومن عنده علم الكتاب﴾ فالعلم مرفوع بنفس الظرف؛ لأنه إذا جرى الظرف صلة رفع الظاهر لإيغاله في قوة شبهه بالفعل، كقولك: مررت بالذي في الدار أخوه.

سورة إبراهيم

قرأ نافع وابن عامر، وأبو معمر عن عبد الوارث: ﴿الله الذي﴾^(١) [٢] بالرفع في الوصل والوقف. وروى ابن فليح، ورويس عن يعقوب بالجر في الوصل

(١) قال أبو علي في الحجة (١/١٤):

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي: ﴿الحميد * الله﴾ على البدل. وقرأ نافع، وابن عامر: ﴿الحميد * الله﴾ رفعا.

حدثني عبید الله بن علي قال: حدثنا نصر بن علي الأصمعي عن نافع: ﴿الله﴾ وقرأ حفص مثل أبي عمرو، ولم يرو عن نافع ذلك غيره.

قال أبو علي: من جر جعله بدلا من الحميد ولم يكن صفة لأن الاسم وإن كان في الأصل مصدرا صفة، والمصادر يوصف بما كما يوصف بأسماء الفاعلين، وذلك كان هذا الاسم في الأصل: الإله، ومعناه: ذو العبادة تجب له.

قال أبو زيد: تأله الرجل: إذا نسك... فهذا في أنه في الأصل مصدر قد وصف به مثل السلام والعدل، إلا أن هذا الاسم غلب حتى صار في الغلبة لكثرة استعمال هذا الاسم كالعلم، وقد يغلب ما أصله الصفة فيصير بمنزلة العلم، وقال:

ونابغة الجعدي بالرمل بيته عليه صفيح.....

والأصل: النابغة، فلما غلب نزع منه الألف واللام، كما نزع من الأعلام نحو: زيد، وجعفر، وربما استعمل في هذا النحو الوجهات.....

ومن رفع قطع من الأول، وجعل ﴿الذي﴾ الخبير، أو جعله صفة وأضمر خيرا، وكل ذلك في القطع قوله: ﴿قل بلى وربي لتأتينكم عالم الغيب﴾ فمن قطع ورفع جعل قوله:

﴿لا يعزب عنه﴾ خيرا لقوله: ﴿عالم الغيب﴾ ومن جرّ أجرى ﴿عالم الغيب﴾ صفة على الأول وعلى هذا يجوز: ﴿من بعثنا من مرقدنا هذا ما وعد الرحمن﴾ وإن شئت جعلت

قوله: ﴿هذا﴾ صفة لقوله: ﴿من مرقدنا﴾ وأضمرت خيرا لقوله ﴿ما وعد الرحمن﴾ وإن شئت جعلت قوله ﴿هذا﴾ ابتداء، وجعلت قوله ﴿ما وعد الرحمن﴾ خيرا، وكذلك:

﴿عطاء حسابا رب السماوات والأرض وما بينهما الرحمن﴾ إن شئت جعلته صفة وإن شئت جعلته ابتداء و﴿لا يملكون﴾ خبره، ومثل ذلك ﴿إن الله اشترى من المؤمنين

أنفسهم﴾، ثم انقطع قوله ﴿التائبون﴾ عنهم واستؤنف به، وزعموا أن بعض الحروف ﴿التائبين﴾ على اتباع المؤمنين، فكذلك قراءة من قرأ: ﴿الله﴾ فقطعه مما قبله،

واستأنف به.

سورة إبراهيم..... ١٣

وبالرفع في الابتداء. الباقون بالجر.

روى المطوعي عن الأعمش: «إِلا بِلِسْنِ قَوْمِهِ»^(١) [٤] بكسر اللام، وإسكان السين، وحذف الألف بوزن فعل. وقرأه الباقون بكسر اللام، وفتح السين، وألف بعدها نون بوزن فعال.

قرأ ابن محيصن: «واستفتحوا وخاب»^(٢) [١٥] بكسر التاء الثانية. وفتحها الباقون.

قرأ نافع: «اشتدت به الرياح» [١٨] بألف على الجمع، ومثله في الشورى، ووافقه ها هنا الوليد بن مسلم. الباقون بالإفراد.

(١) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٣٥٩/١): قرأ أبو السمال «بِلِسْنِ قَوْمِهِ».

قال أبو الفتح: حكى أن بعض أصحابنا قال: دخلت على أبي السمال وهو يتف شعر إسيبه وهو يقرأ:

«وما أرسلنا من رسول إلا بِلِسْنِ قَوْمِهِ» وإسيبه يعني: عانته، فاللسن واللسان، كالريش والرياش فعل وفعال بمعنى واحد، هذا إذا أردت باللسان اللغة والكلام، فإن أردت به العضو، فلا يقال فيه لسن، وإنما ذلك في القول لا في العضو، وكأن الأصل فيهما للعضو، ثم سموا القول لساناً؛ لأنه باللسان كما يسمى الشيء بالشيء لملاسته إياه كالرواية، والظعينة ونحوها.

(٢) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٣٥٩/١): ومن ذلك قراءة ابن عباس، ومجاهد، وابن محيصن: «واستفتحوا».

قال أبو الفتح: هو معطوف على ما سبق من قوله تعالى: «فأوحى إليهم رهم» أي قال لهم: استفتحوا، ومعناه: استنصروا الله عليهم، واستحكموه بينكم وبينهم، والقاضي اسمه الفتح.

قال الله تعالى «إن تستفتحوا فقد جاءكم الفتح» أي تستنصروا، فقد جاءكم النصر، وعليه سموا الظفر بالعدو فتحاً، ومنه الحديث: أن النبي ﷺ، كان يستفتح بصعاليك المهاجرين أي يستنصرهم.

وقال أحمد بن يحيى: أي يقدمهم ويبدأ مرة بهم، وكأنهم إنما سموا القاضي فتاحاً لأنه يفتح باب الحق الذي هو واقف ومنسد فيصار إليه ويُحمل عليه.

[٢٠٠/] قرأ أهل الكوفة إلا عاصمًا: / «خالق»^(١) [١٩] على فاعل بالرفع. «السموات والأرض» [١٩] ومثله في النور: «خالق كل دابة» بالرفع أيضًا «كل» بالجر. وقرأهما الباقون: «خَلَقَ» فعل ماضٍ فيهما، ونصب «الأرض»، «كل».

قرأ الأعمش، وحمزة: «وما أنتم بمصرخي»^(٢) [٢٢] بكسر الياء.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٥/٣): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم: «خَلَقَ» على فعل. وقرأ حمزة والكسائي: «خَالِقُ» على فاعل. وجه قول من قرأ: «خَلَقَ» أن ذلك أمر ماضٍ أخرجوا عنه بلفظ المضى على فَعَل. ووجه من قال: «بخالق» أنه جعله مثل «فاطر السموات والأرض» ألا ترى أن «فاطر» بمعنى «خالق» وكذلك قوله: «خَالِقِ الإصباح وجاعل الليل سكنًا» هو على فعل دون فاعل، وهما مما يدل قد فعل فيما مضى.

(٢) قال أبو علي في الحجة (١٦/٣): اختلفوا في قوله عز وجل «وما أنتم بمصرخي» فحرك حمزة ياءها الثانية إلى الكسر، وحركها الباقون إلى الفتح. وروى إسحاق الأزرق عن حمزة «بمصرخي» بفتح الياء الثانية. قال أبو علي: قال الفراء في كتابه في التصريف: هو قراءة الأعمش، ويحيى بن وثَّاب، قال: وزعم القاسم بن معن أنه صواب، قال: وكان ثقة بصيرًا، وزعم قطرب أنه لغة في بني يربوع، يزيدون على ياء الإضافة ياء.. ووجه ذلك من القياس: أن الياء ليست تخلو من أن تكون في موضع نصب، أو جر، فالياء في النصب والجر كالهاء فيهما، وكالكاف في: في أكبر منك وهداك فكما أن الهاء قد لحقتها الزيادة في: هذا هو، وضربوه، ولحق الكاف أيضًا الزيادة في قول من قال: أعطيتكاه وأعطينكه، فيما حكاه سيبويه، وهما آختا الياء، وكذلك ألحقوا الياء الزيادة من المد فقالوا: في، ثم حذفت الياء الزائدة على الياء كما حذفت الزيادة من الهاء في قول من قال: له أرقان.

وزعم أبو الحسن أنها لغة. وكما حذفت الزيادة من الكاف فقالوا: أعطيتكاه، وأعطينتكه، كذلك حذفت الياء اللاحقة للياء كما حذفت من آختها، وأقرت الكسرة التي كانت تلي الياء المحذوفة فبقيت الياء على ما كانت عليه في الكسرة وكما لحقت الكاف والتاء والهاء الزيادة كذلك لحقت الياء الزيادة، فالحاق التاء الزيادة نحو ما أنشد

من قول الشاعر: رميته فأصميت فما أخطأت الرمية

فإذا كانت هذه الكسرة في الياء على هذه اللغة، وإن كان غيرها أفشى منها أو عضده من القياس ما ذكرنا، لم يجوز أن يقول: إن القراءة بذلك لحن لاستفاضة ذلك في السماع والقياس وما كان كذلك لا يكون لحنًا.

سورة إبراهيم ١٥

قرأ ابن كثير، وابن محيصن، والوليد بن عتبة: ﴿ليضلوا عن سبيله﴾ [٣٠] بفتح الياء. وضمها الباقون. والوليد بن عتبة بفتح الياء في هذا المكان فقط، ومثله في الحج، ولقمان، والزمر.

قرأ الأعمش: ﴿من كل ما سألتموه^(١)﴾ [٣٤] بتنوين اللام، وحذفها الباقون.

قرأ الكسائي: ﴿ومن عصائي﴾ [٣٦] بالإمالة. وفتحها الباقون.

روى هشام: ﴿أفيدة من الناس^(٢)﴾ [٣٧] بياء ساكنة بين الهمزة والداد، وما رأيت منه منصوبا في التعليق لكن به قرأت على الشريف. ولم يثبت الياء الباقون.

قرأ ابن محيصن: ﴿وهبني على الكبر﴾ [٣٩] بالنون بدل اللام.

روى العباس عن أبي عمرو: ﴿ونؤخرهم^(٣)﴾ [٤٢] بالنون وسكون الراء. الباقون بالياء، وضم الراء.

(١) قال أبو الفتح في المحتسب (١/٣٦٣): ومن ذلك قراءة ابن عباس، والحسن، والضحاك، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد، وعمرو بن فائد، ويعقوب: ﴿من كل ما سألتموه﴾ بالتنوين.

قال أبو الفتح: أما على هذه القراءة فالمفعول ملفوظ به أي: وآتاكم ما سألتموه أن يأتيكم منه وأما على قراءة الجماعة: ﴿من كل ما سألتموه﴾ على الإضافة، فالمفعول محذوف، أي: وآتاكم سؤالكم من كل شيء، أي: وآتاكم ما ساغ إيتاؤه إياكم إياه منه، وهو قوله عز وجل: ﴿وأوتيت من كل شيء﴾ أي: أوتيت من كل شيء شيئا.

(٢) قال الشيخ الحصري في القراءات العشر (١/٢):

اختلف في ﴿أفيدة﴾ هنا فهشام من جميع الطرق. والحلواني بياء بعد الهمزة. ومن أكثر طرق الداجوني بغير ياء كالباقين.

(٣) قال أبو علي في الحجة (٣/١٧):

روى عباس عن أبي عمرو: ﴿ونؤخرهم ليوم﴾ بالنون ولم يروها غيره، وقرأها الباقون بالياء. اليزيدي وغيره عن أبي عمرو: ﴿ويؤخرهم﴾ على ياء، وجه الياء: أن لفظ الغيبة المفرد قد تقدم، فيكون بالياء: ﴿ولا تحسبن الله بغافل عما يعمل الظالمون إنما يؤخرهم﴾ ووجه النون: أنه قرأ في المعنى: مثل الياء وقد تقدم مثله.

سورة إبراهيم

قرأ ابن محيصن والكسائي: ﴿تَنْزُولُ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ [٤٦] بفتح اللام

(١) قال أبو الفتح في المحتسب (٣٦٥/١):

ومن ذلك قراءة علي بن أبي طالب، وعمر بن الخطاب، وابن عباس، وابن مسعود واختلف عنه، وأبي بن كعب، وأبي إسحاق السبيعي: ﴿وإن كاد﴾ بالبدال ﴿مكرهم لتزول﴾ بفتح اللام الأولى وضم الثانية.

قال أبو الفتح: هذه إن مخففة من الثقيلة واللام في قوله: ﴿لتزول﴾ هي التي تدخل بعد إن المخففة من الثقيلة فصلا بينها وبين إن التي للنفي في قوله تعالى: ﴿إن الكافرون إلا في غرور﴾ أي: ما الكافرون إلا في غرور، فكأنه قال: وإنه كاد مكرهم تزول منه الجبال، ودخلت يوما على أبي علي بعيد عودته من شيراز سنة تسع وستين، فقال لي: ألا أحدثك؟ قلت له: قل، قال: دخل إلي هذا الأندلسي فظننته قد تعلم، فإذا هو يظن أن اللام التي تصحب إن المخففة من الثقيلة هي لام الابتداء. قلت: لا تعجب، فأكثر من ترى هكذا. وقال أبو علي الفارسي في الحجة (١٧/٣): قرأ الكسائي وحده: ﴿لتزول منه الجبال﴾ بفتح اللام الأولى من ﴿لتزول﴾ وضم الثانية. وقرأ الباقون ﴿لتزول﴾ بكسر اللام الأولى وفتح الثانية.

من قرأ: ﴿وإن كان مكرهم لتزول منه﴾ فإن "إن" على قوله: بمعنى "ما" والتقدير: ما كان مكرهم لتزول، و"إن" مثل التي في قوله: ﴿إن الكافرون إلا في غرور﴾ وهذا مثل قوله: ﴿ما كان الله ليذر المؤمنين﴾ ﴿وما كان الله ليطالعكم على الغيب﴾، والمعنى: وقد مكرهم، وعند الله مكرهم، أي: جزاء مكرهم، فحذف المضاف كما حذف من قوله: ﴿ترى الظالمين مشفقين مما كسبوا وهو واقع بهم﴾ أي: جزاؤه، أي قد عرف الله مكرهم، وهو يجازيهم عليه، وما كان مكرهم لتزول منه الجبال، والجبال كأنه أمر النبي وإعلامه ودلالته، أي: ما كان مكرهم لتزول منه ما هو مثل الجبال في امتناعه ممن أراد إزالته. ومن قرأ: ﴿وإن كان مكرهم لتزول منه﴾ كانت "إن" المخففة من الثقيلة على تعظيم أمر مكرهم على خلاف القراءة الأخرى، وهو تعظيم مكرهم ﴿ومكروا مكرا كبيرا﴾ أي: قد كان مكرهم من كبره وعظمه يكاد يزيل ما هو مثل الجبال في الامتناع على من أراد إزالته، وثباتها....

ويبدل على أن الجبال يعني أمر به النبي ﷺ قوله بعد: ﴿فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله﴾ أي: فقد وعدك الظهور عليهم، والغلبة لهم في قوله: ﴿ليظهره على الدين كله﴾ وقوله: ﴿قل للذين كفروا ستغلبون﴾.

وقد استعمل لفظ الجبال في غير هذا في تعظيم الشيء وتفخيمه.

سورة إبراهيم ١٧

الأولى، وضم الثانية.

ما فيها من الياءات المحذوفات

﴿لي عليكم﴾ فتحها حفص. ﴿عبادي الذين﴾ أسكنها ابن عامر، والأعمش، وحمزة، /والكسائي غير الأصهباني عن نصير، وابن محيصن، وروح. ﴿إني﴾ [٢٠٠/ب].
أسكنت﴾ فتحها أهل الحجاز وأبو عمرو.

ومن المحذوفات قوله:

﴿وعندي﴾ ياء في الخالين يعقوب. تابعه ورش في الوصل. ومثلها في قاف موضعان: ﴿أشركتموني﴾ بياء في الوصل، أهل البصرة وقتيبة زاد يعقوب إثباتها وقفًا. ﴿دعائي ربنا﴾ بياء في الخالين يعقوب وأبو ربيعة عن البزي والزيني، والبلخي جميعًا عن قبل، وابن فليح، وأثبتها ابن شنبوذ من طريق الشذائي في الوقف، ومن طريق الشنبوذي عنه في الوصل دون الوقف. تابعه ابن محيصن، والأعمش، وحمزة، وورش، وأبو عمرو في الوصل. وحذفها في الخالين الباكون.

سورة الحجر.....

سورة الحجر

قرأ نافع، وعاصم، وعبد الوارث: ﴿ربما^(١)﴾ [٢] بتخفيف الباء.

(١) قال أبو علي في الحجة (٢٠/٣): قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي: ﴿ربما﴾ مشددة.

قال علي بن نصر: سمعت أبا عمرو يقرأها على الوجهين جميعاً خفيفاً وثقيلاً.
وقرأ نافع، وعاصم: ﴿ربما﴾ خفيفة.

قال السكري: رُبْمَا، وَرُبَّتْمَا، رُبْمَا، وَرُبَّتْمَا، وَرُبَّ: حرف جر عند سيبويه، وتلحقها: "ما" على وجهين:

أحدهما: أن تكون نكرة بمعنى شيء.

.... ويدلك على أن "ما" تكون اسماً إذا وقعت بعد رُبَّ وقوع "من" بعدها....
والضرب الآخر: أن تدخل كافة نحو الآية، ونحو قول الشاعر:

ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات

والسنحويون يسمون "ما" هذه الكافة، يريدون أنها يدخلونها كفت الحرف عن العمل الذي كان له، وهيأته لدخوله على ما لم يكن يدخل عليه.

ألا ترى أن "رب" إنما تدخل على الاسم المفرد رب رجل يقول ذاك، وربه رجلاً يقول ذاك، ولا تدخل على الفعل؟

فلما دخلت "ما" عليها هيأتها للدخول على الفعل من ذلك قوله: ﴿ربما يود الذين كفروا﴾ فوقع الفعل بعدها في الآية وهو لفظ المضارع، ووقع قوله:

ربما أوفيت في علم.

على لفظ الماضي، وهكذا ينبغي في القياس لأنها تدل على ما قد مضى. وإنما وقع في الآية على لفظ المضارع؛ لأنه حكاية لحال آيته كما أن قوله: ﴿وإن ربك ليحكم بينهم﴾ حكاية لحال آيته أيضاً....

ومن زعم أن الآية على إضمار كان، وتقدير: ربما كان يود الذين كفروا، فقد خرج بذلك عن قول سيبويه.

ألا ترى إن كان لا تضر عنه؟ ولم يجوز عبد الله المقتول، وأنت تريد: كن عبد الله المقتول.

فأما إضمارها بعد، وأنت تريد: كن عبد الله المقتول.

فأما إضمارها بعد "إن" في قوله "إن خيراً فخير، وإنما جاز ذلك لاقتضاء الحرف له، وصار اقتضاء الحرف له كذكره.

سورة الحجر ١٩.

قرأ ابن محيصن: «ما نزل الملائكة»^(١) [٨] بنونين أو أولاهما مضمومة، والثانية ساكنة، والزاي مكسورة خفيفة «الملائكة» بالنصب.

وقرأ أهل الكوفة إلا أبا بكر بنونين أو أولاهما مضمومة والثانية مفتوحة، والزاي مكسورة مشددة، «الملائكة» بالنصب أيضا. / ورواه أبو بكر بقاء مضمومة، ونون مفتوحة، وزاي مشددة مفتوحة «الملائكة» بالرفع.

= كقوله: «الآن وقد عصيت قبل» فاستغني بذكر «أمنت» على المتقدم عن إظهاره بعد.....

ويجوز في الآية أن تكون "ما" بمنزلة شيء، و«يود» صفة له، وذلك أن ما لعمومها تقع على كل شيء، فيجوز أن يعني بها الود كأنه قال: رب ود يوده الذين كفروا. ويكون يود في هذا الوجه حكاية حال.

ألا ترى أنه لم يكن بعد؟ وهذه الآية في المعنى كقوله: «وارجعنا نعمل صالحا» وكقوله: «حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ» وَكَمَنْبِهِمُ الرَّدُّ فِي قَوْلِهِ: «يَا لَيْتَنَا تُرَدُّ وَلَا نُكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا».

وأما قوله من قال: «ربما» بالتخفيف، فلأنه حرف مضاعف، والحروف المضاعفة قد تحذف، وإن لم يحذف غير المضاعف.

فمن المضاعف الذي حذف قولهم: إن، وأن، ولكن قد حذف كل واحد من هذه الحروف، وليس كل المضاعف يحذف، لم أعلم الحذف في ثم.

وأما دخول التاء في: "ربتما" فإن من الحروف من يدخل عليه حرف التأنيث نحو: ثم، ثمث، ولا، ولات، قال:

ثم لا تجزوني عند ذاكم ولكن سيجزيني الإله فيعقبا

فكذلك ألحقت التاء في رب في قوله: "ربتما".

(١) قال أبو علي في الحجة (٣/٢٤): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر: «ما

تنزل الملائكة إلا بالحق» مفتوحة التاء والنون، والزاي مشددة «الملائكة» رفع فاعله.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: «ما تنزل الملائكة» مضمومة التاء مفتوحة النون

«الملائكة» رفع لم يسم فاعله. وقرأ حمزة والكسائي، وحفص عن عاصم «ما تنزل

الملائكة» بالنون مشددة الزاي، «الملائكة» نصبا، مفعول به، والأولى لم يختلفوا فيها.

حجة من قرأ: «تنزل» قوله: «تنزل الملائكة والروح فيها».

وحجة من قرأ «ما تنزل الملائكة» قوله: «وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا» وحجة من قال:

«نزل» قوله: «وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ».

قرأ أهل الحجاز إلا ابن محيصن وابن عامر، وأهل البصرة: ﴿ما ينزل﴾ بياء ونون مفتوحتين، وزاي مشددة مفتوحة ﴿الملائكة﴾ بالرفع أيضا.

روى المطوعي عن الأعمش: ﴿فيه يعرجون﴾ [١٤] بكسر الراء، وضمها الباقون.

قرأ أهل مكة، وعبد الوارث: ﴿سكّرت أبصارنا^(١)﴾ [١٥] بتخفيف الكاف.

قرأ الأعمش، وحمزة، وخلف: ﴿وأرسلنا الريح﴾ [٢٢] على الإفراد، قرأ الوليد بن مسلم، ويعقوب: ﴿هذا صراط علي﴾ [٤١] بكسر اللام، وضم الياء والتنوين مثل: ﴿إنه عليّ حكيم﴾ روى الوليد بن مسلم: ﴿وعيون﴾ [٤٥] بضم

(١) قال أبو علي في الحجة (٢٥/٣): قرأ ابن كثير: ﴿سكّرت﴾ خفيفة. وقرأ الباقون: ﴿سكّرت﴾ مشددة، قال أبو عبيدة: سكّرت غشيت، وكأن معنى سكّرت لا ينفذ نورها، ولا تترك الأشياء على حقيقتها، وكأن معنى الكلمة انقطاع الشيء عن سببه الجارري فمن ذلك سكر الماء هو رده عن سببه في الجزية، وقالوا: التسكير في الرأي قبل يعزم على شيء، فإذا عزم على أمر ذهب التسكير، ومنه السكر في الشراب، إنما هو أن ينقطع عن ما هو عليه من المضاء في حال الصحو، فلا ينفذ رأيه ونظره على حد نفاذه في صحوه، وقالوا: سكران لا بيت، فعبروا عن هذا المعنى فيه.

ووجه التثقيب أن الفعل مسند إلى جماعة فهو مثل ﴿مُفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾.

ووجه التخفيف أن هذا النحو من الفعل قد يخفف، قال:

ما زلت أغلق أبوابا وأفتحها

وإنما حلت التثقيب في ﴿سكّرت﴾ على التكثر، على تنزيل أن ﴿سكّرت﴾ بالتخفيف قد ثبت تعديه في قراءة ابن كثير، والذي عليه الظاهر في سكر أنه يتعدى، وإذا بني الفعل للمفعول فلا بد من تنزيه معدى فيكون تعديه على قول ابن كثير مثل:

شترت عينه، وشترتها، وعاتر، وعرتها.

ويجوز أن يكون أراد التثقيب، فحذفه لما كان زائدا، وهو يريد، كما جاز ذلك في المصادر وأسماء الفاعلين نحو قولهم: عمرك الله، وقعدك الله.....

﴿والرياح لواقح﴾.

ويجوز أن يكون فعلا قد سمع معدى في البصر، والتثقيب الذي هو قول الأكثر أعجب إلينا، ويكون التضعيف للتعدية.

سورة الحجر ٢١

العين مع من ضمها.

وروى رويس وعون: «وعيون ادخلوها» [٤٦] بالتثوين وكسر الخاء.

روى الوليد بن مسلم: «أبشرتوني» [٥٤] بتشديد النون، ومد الواو قبلها. وحذف المد وخفف النون الباقون.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن، ونافع: «فَبِمَ تَبَشِّرُونَ» بكسر النون. وشدها ابن كثير، وابن محيصن.

قرأ الأعمش: «من القنطين» [٥٩] بغير ألف بعد القاف/ وأثبتها الباقون. [٢٠١/ب]

قرأ أهل البصرة، والأعمش، والكسائي، وخلف. «ومن يقنط» [٥٦] بكسر النون، وكذلك في الروم: «إذا هم يقنطون» وفي الزمر: «لا تقنطوا». وزاد الأعمش بعدها: «قنطوا» في سورة الشورى وهو الماضي. الباقون بفتح النون فيهن. قرأ الأعمش، وحزمة، وخلف، والكسائي، ويعقوب: «لمنجوهم» [٥٩] بكسر النون وتخفيف الجيم.

روى أبو بكر: «قدرنا إنا» [٦٠] بتخفيف الدال، وفي النمل «قدرناها» وشدهما الباقون. روى المطوعي عن الأعمش: «إن دابر هؤلاء» [٦٦] بكسر الهمزة. وفتحها الباقون.

روى عبد الوارث لعمرك: «لعمرك أنهم» [٧٢] بفتح الهمزة وكسرهما الباقون.

روى المطوعي عن الأعمش: «لفي سكرهم» [٧٢] بضم السين وفتحها الباقون.

قرأ الأعمش إلا الشنوذى: «ان رَبَّكَ هُوَ الْخَالِقُ الْعَلِيمُ»^(١) [٨٦] بألف

(١) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٦/٢): ومن ذلك قراءة مالك بن دينار، والحدري، والأعمش: «إن ربك هو الخالق».

قال أبو الفتح: في هذه القراءة دليل على أن فعل الخفيفة فيها معنى الكثرة كفعل الثقلة. ألا ترى إلى قراءة الجماعة: «الخالق»؟ وهذا للكثرة لا محالة.

سورة الحجر ٢٢

بعد الخاء، وكسر اللام وتخفيفها على فاعل. الباقون ﴿الخلق﴾ بتقديم اللام على الألف، وفتحها، وتشديدها على فعال.

ما فيها من الياءات المتحركات:

قوله تعالى: ﴿نبيّ عباديّ أنيّ أنا﴾، و﴿قلّ إنيّ أنا﴾ فتح الياء فيهن أهل الحجاز، وأبو عمرو/﴿بناي﴾ فتحها نافع والوليد بن مسلم عن ابن عامر. [٢٠٢/١]

ومن المحذوفات :

﴿ولا تفضحوني﴾ و﴿لا تخزوني﴾ ياء في الحالين فيها يعقوب، وحذفها منها الباقون.

= نعم ولقد قرن به العليم، وفعل للكثره وكان ﴿الخلق﴾ الموضوع للكثره أشبه بعليم؛ لأنه موضوع لها، فلو أن في حَلَقَ معنى الكثرة لما عبّر بخالق عن معنى خلاق. ومنه قوله: ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ﴾ ألا تراها في معنى غَفَّارٍ وَقَبَّالٍ؟ وعلة هذا هو ما تعلم من وقوع المصدر دالا على الجنس، وإذا أفضت بك الحال إلى عموم الجنسية فقد اغترقت وتجاوزت حد الشّياع والكثره. المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

سورة النحل

قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي، وخلف والداجوني عن محمد بن موسى عن ابن ذكوان: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ﴾ [١] بالإمالة. وفتحها الباقون.

روى روح ﴿تَنْزِلُ الْمَلَائِكَةُ﴾^(١) [٢] بناءً، ونون مفتوحين، وتشديد الزاي وفتحها، ورفع ﴿الملائكة﴾. وقرأ ابن كثير وابن محيصن، وأبو عمرو، ورويس: ﴿يُنزِلُ الْمَلَائِكَةَ﴾ بياء مضمومة، ونون ساكن، وزاي مخففة، ﴿الملائكة﴾ نصباً. وقرأ الباقون كذلك إلا أنهم فتحوا النون، وشددوا الزاي.

روى الوليد بن مسلم: ﴿بِشَقِ الْأَنْفُسِ﴾ [٧] بفتح السين. وكسرهما الباقون. وقرأ أبو بكر: ﴿تُنْبِتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ﴾^(٢) [١١] بالنون. وقرأ الباقون بالياء.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣١): قرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم، وابن عامر، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي: ﴿يُنزِلُ الْمَلَائِكَةَ﴾ بالياء غير أن ابن كثير، وأبا عمرو وأسكنا النون، وخففا الزاي، وشددها الباقون. روى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: ﴿يُنزِلُ الْمَلَائِكَةَ﴾ بالياء مضمومة، وفتح الزاي، ﴿الملائكة﴾ رفع.

فاعل ﴿يُنزِلُ﴾ الضمير العائد إلى اسم الله تعالى في ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ﴾. فأما إسكان النون في ﴿يُنزِلُ﴾ وتخفيفها وتشدها، فكل واحد من القراءتين سائغ. قال: ﴿أَنَا نَحْنُ نَزَلْنَا الذِّكْرَ﴾ فقال: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ﴾.

فأما ما روي عن عاصم من قوله: ﴿تَنْزِلُ الْمَلَائِكَةُ﴾ فإنه أنث الفعل لإسناده إلى الملائكة، كما قال: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ﴾ وبني الفعل للمفعول، وأسند إليهم. والأول آيين.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣١): كلهم قرأ ﴿تُنْبِتُ﴾ بالياء إلا عاصماً في رواية أبي بكر فإنه قرأ ﴿تُنْبِتُ﴾ بالنون وروى حفص عنه بالياء.

﴿تُنْبِتُ﴾ بالياء لتقدم قوله ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ يُنْبِتُ أَشْجَلُ مَا تَقْدَمُ الْإِفْرَادُ وَالنُّونُ لَا تَمْتَنِعُ أَيْضاً يُقَالُ نَبَتَ الْبَقْلُ، وَأُنْبِتَهُ اللَّهُ وَقَدْ رَوَى أَنْبَتَ الْبَقْلُ.

والأصمعي: يَأْبَى إِلَّا نَبَتَ وَيَرْغَمُ أَنْ قَصِيدَةَ زَهْرٍ الَّتِي فِيهَا:

"حَتَّى إِذَا أَنْبَتَ الْبَقْلُ مَتَهْمَةً". فأما قوله ﴿تُنْبِتُ بِالذَّهْنِ﴾: فيجوز أن تكون الباء زائدة كقوله ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ و﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ﴾ فعدي ﴿أَلْقَى﴾ مرة بالياء ومرة بغيرها.

وإذا نُبِتَتْ أَنْبَتٌ فِي مَعْنَى: نَبَتَ، جاز أن تكون الباء للتعدي كما أنها لو كانت =

.....سورة النحل

قرأ ابن عامر: ﴿والشمس والقمر والنجوم مسخرات﴾^(١) [١٢] بالرفع

=مع نَبَتَ كان كالذي ويجوز أن تكون الهمزة في أنبت للتعدي والمفعول محذوف، والباء للحال كأنه تُنبتُ ثمرة الدهن، فحذف المفعول، وبالدهن في موضع حال كأنه: ﴿نُتِبَ بالدهن﴾ أي: تبت الثمر، وفيه دهن، ويجوز في ﴿نُتِبَ بالدهن﴾ أي: بذي الدهن، أي تبت ما فيه دهن.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٢/٣) قرأ ابن عامر: ﴿والشمس والقمر والنجوم مسخرات﴾ رفع كله. وقرأ الباقون بنصب ذلك كله، وأبو بكر عن عاصم.

وروي حفص عن عاصم مثل قراءة ابن عامر في: ﴿مسخرات﴾ وحدها، ونصب الباقي. النصب في قوله: ﴿والشمس والقمر﴾ أحسن ليكون معطوفاً على ما قبله، وداخلاً في إعرابه لاستقامته في المعنى، ألا ترى أن ما في التنزيل من نحو قوله: ﴿ضربنا له الأمثال﴾ وقوله: ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ يختار في النصب ليكون مثل ما يعطف عليه ومشاكلاً له، فكذلك إذا حمل ذلك على التسخير، كان أشبه.

فإن قلت: فكيف جاء ﴿مسخرات﴾ بعد هذه الأشياء المنصوبة المحمولة على تسخير؟ فإن ذلك لا يمتنع؛ لأن الحال تكون مؤكدة ومجيء الحال مؤكدة في التنزيل وفي كثير كقوله: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾.

.... ويقوي النصب قوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ﴾ فكما حمل هنا على التسخير كذلك في الأخرى وكذلك النجوم قد حملته على التسخير في قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ﴾.

وكأن ابن عامر قطعه عن سخر لثلاث يجعل الحال مؤكدة، فابتدأ بالشمس، والقمر، والنجوم، وجعل مسخرات خبراً عنها، ويدل على جواز ذلك أنه إذا جاء سخر لكم الشمس والقمر أعلم من أنها مسخرات فجاز الإخبار بالتسخير عنها لذلك.

ووجه ما روي عن عاصم من الرفع في مسخرات وحدها، أنه لم يجعلها حالاً مؤكدة، وجعلها خبر ابتداء محذوف، كأنه لما قال: ﴿وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم﴾ قال بعد: هي مسخرات، فحذف المبتدأ، وأضمره للدلالة الخبر عليه، وهو إذا جعله خبر ابتداء محذوف فقد علم ذلك بما تقدم. كما أنه إذا جعل ﴿مسخرات﴾ حالاً مؤكدة قد علم ذلك بما تقدم.

وهذا المعنى في الحال أسوغ منه في الخبر؛ لأن الخبر ينبغي أن يكون مفيداً لم يجيء إلا كذلك. ألا ترى أنه حمل قوله على الحال ولم يحمله على الخبر والحال، والحال قد جاءت مؤكدة.

في الأربعة. ووافقه حفص في «التَّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ» وحدهما ونصب الأولين.

روى الوليد بن الوليد بن عبد الوارث: «يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ»^(١) [١٩] بالياء فيهما.

قرأ عاصم، ويعقوب، والقصيبي، وعن عبد الوارث: «وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ»^(٢) [٢٠] بالياء.

قرأ ابن محيصن: «فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ»^(٣) بضم السين والقاف جمع.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٣): قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ونافع، وابن عامر، وحزمة، والكسائي: «وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ» كلهن بالياء. وقرأ عاصم: «وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ» بالياء «وَالَّذِينَ يَدْعُونَ» بالياء. أخبرنا الخراز عن هبيرة عن حفص عن عاصم أنه قرأهن ثلاثهن بالياء. وقال ابن اليتيم عن أبي حفص عمرو بن الصباح عن حفص عن عاصم مثل أبي بكر عن عاصم. وروى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم ذلك كله بالياء في الثلاثة. هذا يكون كله على الخطاب؛ لأن ما بعده خطاب كقوله بعد «أَفَلَا تَذَكَّرُونَ». وقوله «وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ»، «وَالِإِهْكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ» فكل هذا خطاب.

فإن قلت: إن فيه: «وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ» وهذا لا يكون خطابا للنبي ﷺ ولا للمسلمين، فإنه يكون على إرادة: قُلْ، كأنه قل لهم: «وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ» فلا يمتنع الخطاب إذا كان على الوجه، ولها قرأ عاصم: «وَالَّذِينَ يَدْعُونَ» بالياء لما كان ذلك عنده إخبارا عن المشركين، ولم يجوز أن يكون في الظاهر خطابا للمسلمين. فأما ما روي عن عاصم من أنه قرأ كله بالياء، فهذا على توجيه الخطاب للنبي ﷺ كأنه: قل لهم: والله يعلم ما يسرون وما يعلنون، والذين يدعون.

(٢) سبق التعليق على هذا الجزء من الآية في التعليق على الفقرة السابقة فراجعها فيها.

(٣) قال أبو الفتح في المحتسب (٢/٩): ومن ذلك قراءة مجاهد: «فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ»، و«ليوتهم سقفا». قال أبو الفتح: الذي قلناه آنفا في "النجم" هو شرح لهذه القراءة. قلت: والذي أشار إليه هذا ذكره في نفس المرجع (٢/٨) وقد قال فيه ما يلي: ومن ذلك قراءة الحسن «وبالنجم هم يهتدون» [النحل: ١٦]. وقرأ يحيى: «وبالنجم» بضم النون ساكنة الجيم. قال أبو الفتح: النجم جمع نجم، ومثله مما كثر من فعل على فعل: سَقَفَ وَسَقْفًا، ورهن ورهن، ونحوه نَطَّ وَنَطًّا.

قرأ نافع: ﴿تَشَاقُّونَ فِيهِمْ﴾^(١) [٢٧] بكسر النون، وفتحها الباقون.
 قرأ الأعمش، وحمزة، وخلف: ﴿الَّذِينَ يَتَوَفَّاهُمْ﴾^(٢) [٣٢] بالياء والإمالة،
 وكذلك الذي بعده. الباقون بالتاء وأمالها الكسائي.

= قال أبو حاتم سمعت أبا زيد يقول رجل أظ فقلت له: أتقول: نط فقال: سمعتها، وكث
 اللحية وكث، وفسر ورد وخيل ورد، وسهم حسر وسهام حسر.
 وإن شئت قلت: أراد النجوم فقصر الكلمة فحذف واوها، فقال: النجم.
 ومثله من المقصور من فعول قول أبي بكر في أسد: إنه مقصور من أسود، فصار أسد،
 ثم أسكن فقال: أسد ومثله قوله أيضا: ثيرة جمع ثور.
 إنه مقصور من يثارة، ولذلك وجب عنده قلب الواو من ثور ياء، ولو كان مكسرا على
 فعلة لوجب تصحيحه فقليل: ثورة، كزَوْج وزَوْجَة وَعَوْدٍ وَعَوْدَة.
 وقال الراجز:

إِنَّ الْفَقِيرَ بَيْنَنَا قَاضٍ حَكَمٌ أَنْ تَرِدَ الْمَاءَ إِذَا غَابَ النِّجْمُ
 يريد النجوم، وقال الأخطل:

كلمع أيدي مثاكيل مسلية يندبن ضرس بنات الدهر والخطب

يريد الخطوب. وعليه أيضا قراءة يحيى: ﴿وبالنجم﴾ ساكنة الجيم، كأنه مخفف من النجم
 كلفة تميم في قولهم: رسل وكتب.

(١) قال أبو علي في الحجة: (٣٤/٣): قرأ نافع وحده ﴿تَشَاقُّونَ فِيهِمْ﴾ بكسر النون

وتخفيفها. وقرأ الباقون: ﴿تَشَاقُّونَ فِيهِمْ﴾ بفتح النون وقد ذكرنا وجه قول نافع فيما
 تقدم، ومعنى تَشَاقُّونَ: تكونون في جانب، والمسلمون في جانب ولا تكونون معهم يدا
 واحدة، ومن هذا قيل لمن خرج عن طاعة الإمام وعن جملة جماعة المسلمين: شق عصا
 الطاعة أي صار في جانب عنهم، فلم يكن ملائما لهم، ولا مجتمعاً معهم في كلمتهم.

(٢) قال أبو علي في الحجة (٣٦/٣): قرأ حمزة وحده: ﴿يَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ بالياء، والتاء،

بالإمالة. وقرأ الباقون بتاءين في الموضعين. قال أبو عمار عن حفص عن عاصم مثل
 حمزة وروى هبيرة عن حفص عن عاصم، وابن اليتيم عن ابن عمر عن عاصم مثل أبي
 بكر. قول حمزة: يتوفاهم بالياء؛ لأن الفعل متقدم، والإمالة حسنة في هذا النحو من
 الفعل، وعلى هذا قرأ الآخرون بالياء أيضا. وأما ﴿تَتَوَفَّاهُمْ﴾ فلأن الفعل مسند إلى
 جماعة، والجماعة مؤنث، كما جاء: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ﴾ في غير موضع في التنزيل.
 وقرأ كثير من القراء: ﴿كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ﴾ ولو كانت استهواه كان حسنا
 أيضا.

سورة النحل ٢٧

روى الوليد بن مسلم: «جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا» [٣١] بضم الياء وفتح الحاء.

قرأ أهل الكوفة إلا عاصما: «أَنْ يَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ»^(١) [٣٣] بالياء. قرأه الياقون بالتاء.

قرأ أهل الكوفة: «لَا يَهْدِي»^(٢) [٣٧] بفتح الياء، وكسر الدال. وقرأه

(١) قال أبو علي في الحجة (٣/٣٦): قرأ حمزة والكسائي: «إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ» بالياء.

قرأ ابن كثير، وعاصم، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر: «تَأْتِيَهُمْ» بالتاء. وقد تقدم القول في هذا نحوه.

(٢) قال أبو علي في الحجة: (٣/٣٦): قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر: «لَا يَهْدِي» برفع الياء، وفتح الدال وقرأ عاصم، وحمزة، والكسائي: «يَهْدِي» بفتح الياء وكسر الدال.

ولم يختلفوا في: «يُضِلُّ» أنها مضمومة الياء، ومكسورة الضاد.

الراجع إلى اسم «إِنْ» هو الذَّكْر الذي قوله: «يُضِلُّ» في قراءة من قرأ: «يَهْدِي» ومن قرأ: «يَهْدِي»، فمن جعل «يَهْدِي» من هديته، جاز أن يعود الذكر الفاعل الذي فيه إلى اسم إن.

ومن جعل «يَهْدِي» في معنى: يهتدي، وجعل من «يُضِلُّ» مرتفعا به، فالراجع إلى اسم «إِنْ» الذكر الذي في «يُضِلُّ» كما كان كذلك في قول من قال: «يَهْدِي» فالراجع إلى الموصول الذي هو «مَنْ» الهاء المحذوفة من الصلة تقديره: «يُضِلُّ» والمعنى: أن من حكم بإضلاله وتكذيبه فلا يهدي.

ومثل هذا في المعنى قوله: «فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ» تقديره: من بعد إضلال الله إياه، والمفعول محذوف أي: بعد حكمه بإضلاله.

وقرأ عاصم، وحمزة، والكسائي «لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ» في المعنى كقوله: «مَنْ يُضِلُّ اللَّهَ فَلَا هَادِيَ لَهُ» وهذا كقوله: «وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ»، وقوله: «وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ» فموضع «مَنْ» على هذا رفع كما أنه لو قال: يهتدي كان كذلك.

قال: ولم يختلفوا في «يُضِلُّ» أنه مضموم الياء، فهذا من قولك: ضَلَّ الرَّجُلُ، وأضله الله أي: حكم بإضلاله، كفر زيد وأكفره الناس، أي نسبوه إلى الكفر، وقالوا: إنه كافر، كما أن أسقيته قلت له: سقاك الله.

الباقون بضم الياء، وفتح الدال.

قرأ ابن محيصن، وابن عامر، والكسائي: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾^(١) [٤٠] بالنصب.

قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي، وخلف: ﴿أَوْلَمْ تَرَوْا إِلَىٰ مَا﴾^(٢) [٤٨] بالتاء، وكذلك: ﴿أَلَمْ تَرَوْا كَيْفَ﴾ في العنكبوت. ووافقهم أبو بكر هناك، وقرأها الباقون بالياء.

(١) قال أبو علي في الحجة (٣/٣٧): قرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم، وأبو عمرو، وحمزة: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ رفعا، وكذلك في كل القرآن.

وقرأ ابن عامر، والكسائي: ﴿فيكون﴾ نصبا، وفي ﴿يس﴾ مثله فتح.

أما نصب الكسائي ﴿فيكون﴾ ها هنا وفي سورة "يس" فإنه يحمل على كأنه أن يقول فيكون، قال: وسمعت ذلك بالنصب مرارا ذكرها.

وأما ابن عامر فإنه قد نصب ﴿فيكون﴾ وإن لم يكن قبله أن نحو: ﴿وإذا قضى أمرا فإنما يقول له كن فيكون﴾ فإن نصب هنا على هذا الحد فقد مضى القول عليه قبل، وإن نصبه من حيث نصبه الكسائي: فمستقيم.

(٢) قال أبو علي في الحجة (٣/٣٧): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر: ﴿أَوْلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾، وكذلك ﴿أَوْلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ في العنكبوت بالياء جميعا.

واختلف عن عاصم، فروى يحيى بن آدم عن أبي بكر بن المنذر عن عاصم أيضا عن أبي بكر، وابن أمية عن أبي بكر عن عاصم في العنكبوت بالياء.

وروى حسين الجعفي، والكسائي، والأعشى وعبد الجبار بن محمد عن أبي بكر عن عاصم وحفص عن عاصم في العنكبوت بالياء، ولم يختلف عن عاصم في النحل أنها بالياء وقرأ حمزة، والكسائي: ﴿أَوْلَمْ تَرَوْا إِلَىٰ مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾ بالتاء، ﴿أَوْلَمْ تَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ﴾ بالتاء جميعا.

وكلهم قرأ: ﴿يَتَفَيَّأُ ظِلَالُهُ﴾ بالياء، غير أبي عمرو فإنه قرأ ﴿تَفَيَّأُ﴾ بالتاء. وقرأ حمزة، وابن عامر: ﴿أَلَمْ تَرَوْا إِلَىٰ الطَّيْرِ﴾ بالتاء. وقرأ الباقون بالياء، قوله: ﴿أَوْلَمْ يَرَوْا﴾.

حجة الياء: أن ما قبله غيبة وهو قوله: ﴿أَنْ يَخْشَفَ اللَّهُ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ﴾ و﴿أَوْ يَأْخُذْهُمْ﴾، ﴿أَوْلَمْ يَرَوْا﴾، وكان النبي ﷺ وأصحابه قد رأوا ذلك وتيقنوه.

ومن قرأ بالتاء: أراد الناس فوقع التنبيه على الجمع بقوله: ﴿أَوْلَمْ تَرَوْا﴾.

قرأ أهل البصرة: «تَفْيِياً ظِلَالُهُ»^(١) [٤٨] بالتاء. قرأه الباقر بالياء. روى الوليد ابن مسلم: «مَفْرَطُونَ»^(٢) [٦٢] بضم الميم وفتح الفاء وتشديد الراء وكسرهما وقرأ نافع، وقتيبة: «مُفْرَطُونَ» بسكون الفاء وكسر الراء وتخفيفها وقرأ الباقر:

(١) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (١٠/٢): ومن ذلك قراءة الثقفى: «تَفْيِياً ظِلَالُهُ». وقراءة الناس: «ظِلَالُهُ». قال أبو الفتح: الظُّلُّ جمع ظِلَّة، كحَلَّة وحُلَّة، وجِلَّة، وجُلَّة. وقد يكون ظلال جمع ظِلَّة أيضاً، كحَلَّة وحلال بالحاء غير معجمة. وقد يكون ظلال جمع ظِلٍّ كشَعْب وشِعَاب وبثر وبِثَار، وذئب وذئَاب.

وقال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٨): كلهم قروا: «تَفْيِياً» بالياء غير أبي عمرو فإنه قرأ بالتاء التذكير والتأنيث في فعل هذا الضرب من الجميع إذا تقدم جميعاً حسنان، وقد تقدم في غير موضع. فأما «تَفْيِياً» فيتفعل من الفياء يقال: فاء الظل يفياء فيئا، إذا رجع وعاد بعدما كان ضياء الشمس نسخته.

ومنه فيء المسلمین لما يعود عليهم وقتاً بعد وقت من خراج الأرضين المفتوحة والغنائم، فإذا عُدِّي قولهم: فاء عُدِّي بزيادة الهمزة أو تضعيف العين.

فمما عدي بنقل الهمزة ما أفاء الله على رسوله وبالتضعيف: فاء الظل، وفياءه الله، مطاوع فياءه. فالفياء: ما نسخته ضوء الشمس ينسخ ضياؤها هذا الظل، فإذا زال ضياء الشمس الناسخ للظل فاء الظل، أي رجع كما كان.

قال أبو زيد: ظهر تظهيراً، وذلك قبل نصف النهار إلى أن تزيغ الشمس، وزيغها إذا فاء الفياء، انتهى كلام أبي زيد.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٤١): قرأ نافع وحده: «وَأَنَّهُمْ مُفْرَطُونَ» بكسر الراء خفيفة من أفرطت.

وقرأ الباقر: «مُفْرَطُونَ» بفتح الراء من أفرطوا فهم مفرطون. قال أبو عبيدة: «مُفْرَطُونَ» يجعلون، قال: وقالوا: متروكون منسيون. وقال أبو زيد: فرط الرجل أصحابه يفرطهم أحسن الفراطاة، فهو رجل فارط.

قال: والفراط الذي يتقدم الواردة فيصلح اللاء والإرسال، وقوله «مُفْرَطُونَ» يمكن أن يكون من هذا كأنه فرط هو فأفرطه القوم وفكذلك: «مُفْرَطُونَ» كأنهم أعملوا إلى النار فهم فيها فرط للذين يدخلون بعدهم، ومن هذا قولهم في الدعاء للطفل ومن جرى مجراه اجعله لنا فرطاً ومنه ما في الحديث من قوله "أنا فرطكم على الحوض".

فأما قول نافع فكأنه من أفرط: صار ذا فرط فهو مفرطٌ مثل: أقطف وأجرب أي هو ذو فرطٍ إلى النار وسبق إليها. فالقراءتان متقاربتان في المعنى.

سورة النحل ٣٠

﴿مَفْرَطُونَ﴾ بسكون الفاء وفتح الراء وتخفيفها أيضاً وقرأ /نافع، وأبو بكر، [٢٠٣/١] ويعقوب، والشنبوذي عن الأعمش. ﴿تَسْقِيكُمْ^(١)﴾ [٦٦] بفتح النون. وقرأ الباقون بضمها ومثله في المؤمنين.

روى المطوعي عن محمد بن موسى عن ابن ذكوان: ﴿لِلشَّارِبِينَ﴾ [٦٦] بالإمالة. قرأ الوليد بن مسلم: ﴿يَعْرُشُونَ^(٢)﴾ [٦٨] بضم الراء هذا فقط. وخالف ابن عامر، وأبا بكر في سورة الأعراف فقرأه بكسر الراء، وقد ذكر هناك. روى أبو بكر، ورويس: ﴿يَجْحَدُونَ﴾ [٧١] بالياء.

قرا ابن عامر إلا الوليد بن مسلم والأعمش وحمة، وخلف، ويعقوب: ﴿أَلْمُ

(١) قال أبو علي في الحجة (٤٢/٣): قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمة والكسائي ﴿تَسْقِيكُمْ﴾ بضم النون وفي المؤمنين مثله وقرأ ابن عامر ونافع وعاصم في رواية أبي بكر ﴿تَسْقِيكُمْ﴾ بضم النون في المؤمنين مثله.

قال أبو علي: تقول سقيته حتى روي، أسقيه، وعلى هذا قوله: ﴿وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ وقال: ﴿وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِي﴾، وقال: ﴿وَسَقُوا مَاءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَاءَهُمْ﴾ وقال: ﴿فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهَيْمِ﴾...

وقوله: ﴿وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾ مثل يضرب وليس مثل يُكرم، يدل على ذلك قوله: ﴿وَسَقُوا مَاءً حَمِيمًا﴾ وتقديره: من ماء صديد، من ماء ذي صديد. فهذا خلاف في قوله: ﴿وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾.

فأما قوله: ﴿وَأَسْقَيْنَاكُمْ مَاءً فَرَاتًا﴾ وقوله: ﴿فَأَسْقِينَاكُمْوه﴾ فمعنى ذلك: جعلناه سقياً لكم، كما تقول: أسقيته هراً أي جعلته شرباً له. وقالوا: سقيته في معنى أسقيته، وهذا وإن كان الأكثر فيما يرفع العطش: سقى، وفي السقيا، أسقى فإن من قرأ: ﴿تَسْقِيكُمْ﴾ يريد إنا جعلناه في كثرته وإذا منه كالسقيا، فهو كقولك: أسقيته هراً.

وأما من فتح النون: فإن لما كان للشفة فتح النون فجعله بمنزلة قوله: ﴿وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾. والذي ضموا النون: جعلوا ذلك لدوامه عليهم كالسقيا لهم.

(٢) قال أبو علي في الحجة (٣٤/٣): قرأ عاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر: ﴿يَعْرُشُونَ﴾ بضم الراء. وقرأ الباقون بكسر الراء.

وقرأ حفص عن عاصم: ﴿يَعْرُشُونَ﴾، بكسر الراء. هما لغتان: يعرِش، ويعرِش.

ومثله: يَحْشُرُ وَيَحْشُرُ، وَيَعْكَفُ وَيَعْكَفُ، وَيَفْسُقُ وَيَفْسُقُ.

قال أبو عبيدة: كل شيء مما عُرِشَ فهو عَرِيش، وحكي الضم والكسر في يعرِش.

تَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ^(١)﴾ بالتاء.

قرأ أهل الكوفة، وابن عامر: ﴿يَوْمَ ظَعْنِكُمْ^(٢)﴾ [٨] بسكون العين.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن، وابن عامر، إلا الداجوني عن محمد بن موسى، والأخفش جميعاً عن ابن ذكوان، وعاصم، والعباس عن أبي عمرو: ﴿وَلَتَجْزِينَ^(٣)﴾ [٩٦] بالنون. الباقون بالياء. قرأ ابن كثير، وابن محيصن، وأبو عمرو: ﴿أَعْلَمُ بِمَا يُنزل﴾ [١٠١] بالتخفيف.

قرأ ابن عامر: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا فَتَنُوا^(٤)﴾ [١١٠] بفتح الفاء، والتاء.

(١) سبق التعليق على ذلك في الآية [٤٨] من نفس السورة فراجعه هناك.

(٢) قال أبو علي في الحجة (٤٣/٣): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو: ﴿ظَعْنِكُمْ﴾ بفتح العين. وقرأ عاصم، وابن عامر وحمة والكسائي: ﴿ظَعْنِكُمْ﴾ ساكنة العين.

هما لغتان: ومثل ذلك الشَّمْعُ والشَّمْعُ، والنَّهْرُ والنَّهْرُ...

ولا يجوز أن يكون الظَّعْنُ مخففاً عن الظَّعْنِ كما أن عَضُدًا وِكْتَفًا ونحو ذلك مخفف عن الكسر والضم، ألا ترى أن من قال: عَضُدٌ وَعَضُدٌ لم يخفف نحو: جَمَلٌ، ورسنٌ، كما أن الذي يقول: ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَسُرُّ﴾، و﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغُ﴾ لا يقول إلا: ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَعْشَى وَالنَّهَارُ إِذَا تَجَلَّى﴾. وخفف الحلق وغيره في ذلك سواء.

(٣) قال أبو علي في الحجة (٤٤/٣): قرأ ابن كثير، وعاصم: ﴿وَلَتَجْزِينَ الَّذِينَ صَبَرُوا﴾ بالنون.

وقرأ نافع وأبو عمرو، وابن عامر، وحمة، والكسائي ﴿وَلَتَجْزِينَ﴾ بالياء. قرأ علي بن نصر

عن أبي عمرو: ﴿وَلَتَجْزِينَ﴾ بالنون مثل عاصم. ولم يختلفوا في قولهم: ﴿وَلَتَجْزِينَهُمْ

أَجْرَهُمْ﴾ أمَّا بالنون. حجة الياء: ﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٌ﴾ والنون في المعنى مثل الياء.

(٤) قال أبو علي في الحجة (٤٤/٣): قرأ ابن عامر وحده: ﴿فَتَنُوا﴾ بفتح الفاء والتاء.

وقرأ الباقون: ﴿فَتَنُوا﴾ بضم الفاء وكسر التاء.

حجة من قال: ﴿فَتَنُوا﴾: أن الآية في المستضعفين المقيمين كانوا بمكة، وهم: صهيب،

وعمار، وبلال فتنوا وحملوا على الارتداد عن دينهم، فمنهم من أعطى للتقية.

وروي أن عمارا كان ممن أظهر ذلك، ثم هاجروا إلى المدينة، فالآية فيهم والمعنى على

فتنوا، فأما قول ابن عامر: ﴿فَتَنُوا﴾ فيكون على أنه فتن نفسه، وكأن المعنى: من بعد ما

فتن بعضهم نفسه بإظهار ما أظهر من التقية، وكأنه يحكي الحال التي كانوا عليها ما

إظهار ما أخذوا به من التقية؛ لأن الرحمة فيه لم تكن نزلت بعد وهي قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ

تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ﴾ وقوله: ﴿مَنْ كَفَرَ

بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾.

سورة النحل.....

روى العباس وعبد الوارث: ﴿لِبَاسِ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾^(١) [١١٢] بنصب

الفاء.

روى الوليد بن مسلم: ﴿حُورِمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ [١١٥] بكسر الياء وتشديدها

ها هنا فقط.

روى المطوعي عن الأعمش: ﴿إِنَّمَا جَعَلَ﴾ [١٢٤] بفتح الجيم، والعين.

﴿السَّبْتُ﴾ [١٢٤] بالنصب. وقراه الباقون: ﴿جُعِلَ﴾ بضم الجيم وكسر العين،

﴿السَّبْتُ﴾ بالرفع على ترك تسمية الفاعل.

(١) قال أبو علي في الحجة (٤٦/٣): كلهم قرأ ﴿لِبَاسِ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ بخفضهما، إلا ما

روى علي بن نصر، والعباس بن الفضل، وداود الأزدي، وعبيد بن عقيل عن أبي عمرو:

﴿لِبَاسِ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ بفتح الفاء.

وروى البيهقي وغيره عن أبي عمرو: ﴿لِبَاسِ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ بكسر الفاء.

قوله: ﴿فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ المعنى فيه مقارنة الجوع لهم ومسه إياهم

كمخالطة الذائق ما يذوقه، أو اللباس لما يلبسه، واتصاله به، فأوقع عليه الذوق كما

قال:

دونك ما جنيته فاحسُّ وذُقْ

وكذلك ﴿لِبَاسِ الْجُوعِ﴾ هو مسه لهم كمس الثوب للباسه...

فإنما المعنى أن اتصالها به ومسها له كمس الملبوس للباسه، ومن ثم جاء في التزيل: ﴿هُنَّ

لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾ ولذلك سمى المرأة إزاراً في قوله:

ألا أبلغ أبا حفص رسولا فدى لك من أحي ثقة إزاري

تسمى المرأة إزاراً كما جاء ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾ فالجر على لباس الجوع،

ولباس الخوف جعل مس كل واحد منهما لأصحابهما كمس الآخر لهم، وجعل للجوع

لباساً كما جعله للخوف، ويقوي الجر في الخوف أن حرف أي لباس الخوف والجوع،

فقد جعل للخوف لباساً كما جعله للجوع.

وأما ما روي من نصب الخوف عن أبي عمرو، فإنه حمله على الإذاقة، والخوف لا يذاق

في الحقيقة، فإذا لم يذوق على الحقيقة كان حمله على اللباس أقرب إليه من الإذاقة فحمله

على الأقرب أولى، وليكونا محمولين على عامل واحد كما كان قوله:

﴿وَلَتَلْبَسُنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ﴾ الحمل على عامل واحد.

سورة النحل ٣٣

قرأ ابن كثير ﴿في ضيقٍ مما﴾^(١) [١٢٧] بكسر الصاد، وكذلك في النمل. وفتحها الباقون، وعن ابن محيصن كالمذهبي.

ما فيها من الياءات المتحركات:

قوله: ﴿شُرَكَائِي الَّذِينَ كُنتُمْ﴾ فأسكن الياء وحذفها من الوصل ابن محيصن، وفتحها الباقون.

وما فيها من الياءات المحذوفات:

﴿فَأَيُّ يَ فَارْهُبُونِي﴾ ﴿فَأَتَّقُونِي﴾ أثبتها في الحالين فيها يعقوب. ﴿باقٍ﴾ ذكر في الرعد.

(١) قال أبو علي في الحجة (٤٥/٣): قرأ ابن كثير ﴿في ضيقٍ﴾ كسراً، وكذلك روى أبو عبيدة عن إسماعيل بن جعفر عن نافع، وخلف عن المسيبي وهو غلط في روايتهما جميعاً. وقرأ الباقون: ﴿في ضيقٍ﴾ وكذلك في النمل من كسر هذه كسر تلك ومن فتح هذه فتح تلك.

وقال أبو عبيدة: ﴿ضيقٍ﴾ تخفيف ضيق، يقال: أمرٌ ضيقٌ وضيقٌ. قال أبو الحسن: الضيقُ والضيقُ لغتان في المصدر، وأما المثقلة فيكون فيهما التخفيف فيكون ضيقٌ مثل: مَيّت، وينبغي أن يُحمَل على ضيقاً مصدر، لأنك إن حملته على أنه مخفف من ضيق فقد أقمت الصفة مقام الموصوف من غير ضرورة، والمعنى لا تك في ضيقٍ أي: لا يضق صدرك من مكرهم كما قال: ﴿وَصَاتِقٌ بِهِ صَدْرُكَ﴾ وليس المراد: لا تكن في أمر ضيق، فمن فتح ضيقاً، كان في معنى كسر، وهما لغتان كما قال أبو الحسن.

سورة الإسراء

قرأ أبو عمرو إلا عبد الوارث: ﴿ألا يتخذون﴾^(١) [٢] بالياء.

(١) قال أبو علي في الحجة (٤٨/٣): قرأ أبو عمرو وحده ﴿ألا يتخذوا﴾ بالياء. وقرأ الباقون ﴿ألا تتخذوا﴾ بالياء. قال أبو علي: وجه قول من قرأ بالياء، أن المتقدم ذكرهم على لغة الغيبة فالمعنى: هديناهم ألا يتخذوا من دوبي وكيلاً. ومن قرأ بالياء على الانصراف إلى المخاطب بعد الغيبة مثل قوله ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، ثم قال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ والضمير في ﴿تتخذوا﴾ وإن كان على لغة الخطاب فإنما يعني به الغيب في المعنى. ومن زعم ﴿لا تتخذوا من دوبي﴾ على إضمار القول كأنه يراد به قال: ألا تتخذوا لم يكن قوله هذا متجهاً، وذلك أن القول لا يخلو من أن يقع بعد جملة تحكى أو معنى جملة يعمل في لفظة القول. فالأول: كقوله: قال زيد: عمرو منطلق فموضع الجملة نصب بالقول. والآخر: يجوز أن يقول القائل كلا إله إلا الله، وفتقول: قلت حقاً، وأو يقول: الثلج حار، فتقول: قلت باطلا. فهذه معنى ما قاله، وليس نفس المقول.

وقوله: ﴿أن لا تتخذوا﴾ خارج من هذين الوجهين، ألا ترى أن ﴿ألا تتخذوا﴾ ليس هو: بمعنى القول، كما أن قولك حقاً إذا سمعت كلمة الإخلاص، معنى القول وليس قوله ﴿أن لا تتخذوا﴾ بجملة فيكون كقولك: قال زيد: عمرو منطلق. التقدير: وجعلناه هدىً لسبني إسرائيل، فقلنا لا تتخذوا من دوبي وكيلاً. فيجوز إذن في قوله: ﴿أن لا تتخذوا﴾ ثلاثة أوجه: أحدهما: أن تكون ﴿أن﴾ الناصبة للفعل فيكون المعنى: وجعلناه هدىً كراهة أن تتخذوا من دوبي وكيلاً. والآخر: أن تكون بمعنى "أي" لأنه بعد كلام ناه، فيكون التقدير: أي لا تتخذوا. والثالث: أن تكون "أن" زائدة وتضمير القول.

فأما قوله: ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا﴾ فيجوز أن يكون مفعول الاتخاذ؛ لأنه فعل يتعدى لمفعولين كقوله: ﴿واتخذ الله إبراهيم خليلاً﴾ وقوله: ﴿اتخذوا أيمانهم جنة﴾ فأفرد الوكيل وهو في معنى الجمع لأن فعلاً يكون مفرد اللفظ والمعنى على الجمع نحو قوله: ﴿وحسن أولئك رفيقا﴾ فإذا حمل على هذا كان مفعولاً ثانياً في قوله من قرأ بالياء والياء.

ويجوز أن يكون نداء، وذلك على قول من قرأ بالياء: ألا تتخذوا يا ذرية، ولا يسهل أن يكون نداءً على قول من قرأ بالياء؛ لأن الياء للغيبة، والنداء للخطاب ولو رفع الذرية على البدل من الضمير في قوله: ﴿أن لا تتخذوا﴾ كان جائزاً، وقد ذكر أنها قراءة، ولو رفع على البدل من الضمير المرفوع كان جائزاً، ويكون التقدير: أن لا تتخذوا ذرية من حملنا مع نوح من دوبي وكيلاً، ولو جعله بدلاً من قوله: ﴿بني إسرائيل﴾ جاز، وكان التقدير: وجعلناه هدىً لذرية من حملنا مع نوح.

روى المطوعي عن الأعمش: «ذرية من حملنا» [٣] بكسر الذال حيث وقع هذا الاسم مفرداً أو مضافاً، ضمها الباقون. وقد ذكر^(١).

قرأ أهل الكوفة إلا حفصاً وابن عامر: «لِيسُوءَ وَجُوهِكُمْ^(٢)» [٧] بفتح

(١) ربما يريد أنه ذكر طرفاً من شرحه فيما قبله مباشرة، وربما يريد أن ذكر تعدد قراءات القراءة فيه فيكون عند الآية (٢٦٦) من سورة البقرة أو في مواضع أخرى ذكرت فيها هذه الكلمة من سورة آل عمران (٣٤)، (٣٨) والنساء (٩)، وغير ذلك كثير.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤٩/٣): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وحفص عن عاصم: «ليسوعوا» بالياء جماع همزة بين واوين.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر وهمزة: «ليسوء» على واحد بالياء. وقرأ الكسائي: «لنساء» بالنون.

قال أبو علي: قوله: «لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ» المعنى: فإذا جاء وعد الآخرة أي المرة الأخرى من قوله: «لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ» بعثناهم ليسوعوا وجوهكم فحذف بعثناهم لأن ذكره قد تقدم ولأنه جواب إذا وشرطها تقتضيه حذف الدلالة عليه.

فأما: «يسوعوا» فقال أبو زيد: سؤته مساءة ومسائية وسواية.

وقال: «وجوهكم» على أن الوجوه مفعول به لسؤت وعدى إلى الوجوه لأن الوجوه قد يراد بها ذور الوجوه كقوله: «كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ» وقال: «وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُّسْفِرَةٌ» وقال: «وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ» و«وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ»... وكان الوجوه إنما خصت بذلك لأنها تدل على ما كان في ذوي الوجوه من الناس من الحزن، ومسرة، وبشارة، وكآبة، فأما «ليسوعوا» فالحجة له أنه أشبه بما قبله وما بعده، ألا ترى أن الذي يراد قبله بعثناهم، وبعده: ليدخلوا المسجد، وهو بيت المقدس، والمبعوثون في الحقيقة هم الذين يسوؤوهم يقتلهم إياهم وأسرههم لهم فهو وفق المعنى.

وأما وجه قول من قرأ: «ليسوء» بالياء ففاعل ليسوء يجوز أن يكون أحد شيئين:

أحدهما أن يكون اسم الله عز وجل لأن الذي تقدم «بعثنا» و«رددنا لكم» و«وأمددناكم بأموال». والآخر: أن يكون البعث دل عليه: بعثنا المتقدم كقوله: «وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا» أي البخل.

ومن قرأ: «لنساء» بالنون كان في المعنى كقول من قَدَّر أن الفاعل ما تقدم من اسم الله، وجاز أن تنسب المساء إلى الله سبحانه وتعالى وإن كانت من الذين جاسوا خلال الديار في الحقيقة؛ لأنهم فعلوا المساء بقوة الله عز وجل وتمكينه لهم، فجاز أن ينسب إليه كما: «وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى».

[٢٠٤/١] الهمزة من غير واو بعدها. وقرأ الكسائي كذلك إلا أنه أثبت نونا بدل الياء. /
الباقون بالياء، وضم وإثبات واو بعدها.

روى الزيني عن قبل: «ليسوّ وجهكم» [٧] بتشديد الواو على القلب
والإدغام قال الكارزيني: قال ابن الشارب: هي متروكة.

قرأ ابن محيصن، ويعقوب، وعبد الوارث: «ويخرُج له» [١٣] بياء مفتوحة،
وراء.

وروي لأبي معمر من طريق المطوعي: «كتاب»^(١) [١٣] بالرفع. الباقون

(١) قال أبو علي في الحجة (٥٠/٣):

قرأ ابن عامر وحده: «كتاباً يُلقاه» بضم الياء، وفتح اللام وتشديد القاف. وقرأ
الباقون «يُلقاه» بفتح الياء وتسكين اللام وتخفيف القاف. حمزة والكسائي يميلان
القاف.

من قرأ: «يُخرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يُلْقَاهُ مَشْهُورًا» فالمعنى: يخرج طائره له كتابا يلقاه
منشورا، وهي قراءة الحسن ومجاهد فيما زعموا.

فأما طائره فقيل حظله، وقيل عمله، وما قدم من خير أو شر، ويكون المعنى على هذا:
ويخرج عمله كتابا، أي ذا كتاب ومعنى كتاب أنه مثبت في الكتاب الذي قيل فيه: «لَا
يُعَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا» وقوله: «أَحْصَاهُ اللَّهُ وَنَسُوهُ» وقال: «هُنَالِكَ
تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ» وقوله: «هَآؤُمْ أَقْرَأُوا كِتَابِيَةَ».

وإنما قيل لعلمه طائر، وطيرٌ في بعض القراءة على حسب تعارف العرب لذلك في نحو
قولهم: جرى طائرة بكذا، ومثل هذا في يس «قَالُوا طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ» وفي الأعراف
«إِنَّمَا طَائِرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ».

وروينا عن أحمد بن يحيى عن أبي المنهال المهلي قال: حدثنا أبو زيد الأنصاري: أن ما مرَّ
من طائرة أو ظبي أو غيره فكل ذلك عندهم طائر.....

قال أبو زيد: فقوهم: سألت الطير، وقلت للطير، وإنما هو زجرهما، وقوهم: خيرتني الطياء
والطير بكذا، وإنما هو وقع زجري عليها على كذا وكذا من خيرٍ وشرٍّ.

ويقوى ما ذكره أبو زيد قول الكميت:

ولا أنا يزجر الطير همه أصاح غراب أم تعرض ثعلب

فأما قوله: «في عنقه» فمعناه -والله أعلم- لزم ذلك له، وتعليقه به، وهذا مثل قولهم
طوقتك كذا وقلدتك كذا أي صرفته نحوك، وألزمته إياك، منه قلده السلطان كذا =

سورة الإسراء..... ٣٧

﴿وُخْرِجَ﴾ بالنون وكسر الراء، و نصبوا ﴿كِتَابًا﴾ قرأ ابن عامر: ﴿يَلْقَاهُ﴾^(١) [١٣] بضم الياء، وفتح اللام، وتشديد القاف. وقرأ الباقون بفتح الياء وسكون اللام وتخفيف القاف. وأماله الأعمش وحمزة، والكسائي وخلف والداجوني عن ابن ذكوان. ورواه الإسكندراني عن ابن ذكوان بالوجهين. الباقون بفتح وجهاً واحداً.

قرأ يعقوب: ﴿أَمَرْنَا مَتَرَفِيهَا﴾^(٢) [١٦] بألف بعد الهمزة مثل: آتينا. ورواه

= أي صارت الولاية في لزومها له ففي موضع القلادة ومكان الطوق....
ومن قرأ: ﴿وُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا﴾ وهو قراءة الجمهور، فالكتاب ينتصب؛ لأنه المفعول به كقوله: ﴿هَؤُلَاءِ أَقْرَأُوا كِتَابِيَّةً﴾ وقوله: ﴿أَقْرَأُ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ و﴿هَذَا كِتَابُنَا يُنطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾.
فأما قوله: ﴿يَلْقَاهُ مَنشُورًا﴾ فيدل عليه قوله: ﴿وَإِذَا الصُّحُفُ نُشِرَتْ﴾ فأما من قرأ: ﴿يَلْقَاهُ﴾ فهو من قولك لقيت الكتاب فإذا ضَعُفَتْ قلت: لقائيهِ زيد فيتعدى الفعل بتضعيف العين إلى مفعولين بعد ما كان يتعدى بغير التضعيف إلى مفعول واحد فإذا بني الفعل للمفعول به بقص مفعول من المفعولين؛ لأن أحدهما يقوم مقام الفاعل في إسناده فيبقى متعدياً إلى مفعول واحد، وعلى هذا قوله: ﴿وَيُلْقُونَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَامًا﴾.
وفي البناء للفاعل: ﴿وَلَقَّاهُمْ نَضْرَةٌ وَسُرُورًا﴾ وإمالة حمزة والكسائي القاف حسنة، وتركها حسن.

(١) راجع الفقرة السابقة مباشرة ففيها شرحه.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٥٣): لم يختلفوا في قوله ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾ أنها خفيفة الميم إلا ما روى خارجة عن نافع: ﴿أَمَرْنَا﴾ ممدودة مثل: ﴿أَمْنَا﴾ حدثني موسى بن إسحاق القاضي قال: حدثنا هارون بن حاتم قال حدثنا أبو العباس حدثنا ليث قال: سمعت أبا عمرو يقرأ ﴿أَمَرْنَا﴾ مشددة الميم.
وروى نصر بن علي عن أبيه عن حماد بن سلمة قال سمعت ابن كثير يقرأ ﴿أَمَرْنَا﴾ ممدودة.

قال أبو عبيدة: ﴿أَمَرْنَا﴾ أي: أكثرنا، يقال: أمر بنو فلان إذا كثروا.....

قال: وقال بعضهم أمرنا مثل أخذنا، وهي في معنى أكثرنا.

قال: وزعم يونس أن أبا عمرو قال: لا يكون في هذا المعنى أمرنا.

قال أبو عبيدة: وقد وجدنا تثنيتاً لهذه اللغة سكة مأبورة، مهرة مأبورة، أي كثيرة =

عبد الوارث: ﴿أَمَرْنَا﴾ بتشديد الميم. وقرأه الباقون: ﴿أَمَرْنَا﴾ بحذف الألف وتخفيف الميم.

قرأ الأعمش، والشنبوذي: ﴿قضاء﴾ [٢٣] بالمد والهمز، والرفع اسماً. ﴿رُبُّكَ﴾ [٢٣] بجر الباء. وقرأه الباقون: ﴿وَقَضَى﴾ فعلاً ماضياً ﴿رُبُّكَ﴾ مرفوع به لأنه الفاعل. [٢٠٤/ب] وأماله أهل الكوفة إلا عاصماً، والمطوعي عن الأعمش وفخمه الباقون.

= الولد. قال: وقال قوم: أَمَرْنَا من الأمر والنهي.

قال أبو علي: لا يخلو قوله ﴿أَمَرْنَا﴾ فيمن خفف العين من أن يكون فعلنا من الأمر أو من أمر القوم وأمرهم مثل شتت عينه، وشتتتها، ورجع ورجعته، وسار وسارته. فمن لم ير أن يكون: ﴿أَمَرْنَا﴾ من أمر القوم إذا كثروا كأبي عمرو فإن يونس حكى ذلك عنه، فإنه ينبغي أن يجعل أمرنا من الأمر الذي هو خلاف النهي، ويكون المعنى أمرناهم بالطاعة فعصوا وفسقوا.

ومن قال: ﴿أَمَرْنَا مترفيها﴾ فإنه يكون أفعالنا من أمر القوم، إذا كثروا، وأمرهم الله، أي: أكثرهم، وذلك إن ضعف فقال: أَمَرْنَا، ونظير ذلك قولهم: سارت الدابة وسيرتها وسرتها، وفي التنزيل: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ وكما عُدِّي بتضعيف العين كذلك يُعَدَّى بالنقل بالهمزة، فيكون أمرنا. وزعم الجرمي أن أمرنا أكثر في اللغة، ومثل أمر وأمرته سلك وسلكته، وفي التنزيل: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ﴾، ﴿كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ﴾....

ويقوي حمل ﴿أَمَرْنَا﴾ على النقل من أمر، وأن لا يجعل من الأمر الذي هو خلاف النهي، لأن الأمر بالطاعة على هذا يكون مقصوراً على المترفين، وقد أمر الله بطاعته جميع خلقه من مترف وغيره ويحمل أمرنا على أنه مثل أمرنا، ونظير هذا كثير، وأكثره الله وكثره ولا يحمل أمرنا على المعنى: جعلناهم أمراء؛ لأنه لا يكاد يكون كذلك لا يقصرون في حال، وإنما يهلك الله لكثرة المعاصي في الأرض، وعلى هذا جاء الأمر في التنزيل في قوله: ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيبَايَ فَاعْبُدُونِ﴾.

فأمرهم بالهجرة التي تكثر فيها المعاصي إلى ما كان بخلاف هذه الصفة..... وزعموا أن في حرف أبي ﴿بعثنا فيها أكبر مجرميها﴾ فهذا يقوي معنى الكثرة.

قلت: والذي أذهب إليه أنه أراد -والله أعلم-: أنه إذا أراد أن يهلك قرية لذنوب أهلها جعل أمراءها من المترفين المفسدين يسرعون في هلاكها بأيديهم ومعاصيهم، فيحق عليها قوله سبحانه وتعالى في الهلاك والدمار.

سورة الإسراء..... ٣٩

قرأ حمزة، والكسائي، وخلف والمطوعي عن الأعمش **﴿يبلغان﴾** (٢٣) بألف بين الغين والنون، وكسر النون على التثنية. وقرأه الباقون: **﴿يُبلَغَنَّ﴾** بغير ألف وفتح النون على التوحيد.

قرأ حمزة، والكسائي، وخلف، الأعمش: **﴿كلاهما﴾** [٢٣] بالإمالة.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن، وابن عامر، ويعقوب: **﴿أف﴾** (٢٣) بفتح

(١) قال أبو علي في الحجة (٥٦/٣):

قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر: **﴿إما يُبلغان عندك﴾** على واحد. وقرأ حمزة والكسائي: **﴿يُبلَغَنَّ﴾**.

قال أبو علي: **﴿إما يُبلَغَنَّ عندك الكبير أحدهما﴾** مرتفع بالفعل، وقوله: **﴿إما يُبلغان عندك الكبير أحدهما﴾** مرتفع بالفعل، وقوله: **﴿أو كلاهما﴾** معطوف عليه، والذكر الذي عاد من قوله **﴿أحدهما﴾** يعني إثبات علامة الضمير في **﴿يبلغان﴾** فلا وجه لمن قال: الوجه إثبات الألف لتقدم ذكر الوالدين.

ووجه ذلك أنه الشيء الذي يذكر على وجه التوكيد، ولو لم يذكر لم يقع بترك ذكره إخلال نحو قوله: **﴿أمواتٌ غيرٌ أحياء﴾** وقوله: **﴿غيرٌ أحياء﴾** قد دل عليه.

(٢) قال أبو الفتح في المحتسب (١٨/٢): ومن ذلك قراءة أبي السَّمَّال: **﴿أف﴾** مضمومة غير منونة. وقرأ **﴿أف﴾** خفيفة ابن عباس.

قال هارون النحوي: ويقرأ: **﴿أف﴾** ولو قرئت **﴿أفا﴾** لكان جائزاً، ولكن ليس في الكتاب ألف قال أبو الفتح: فيها ثمان لغات: أف، وأف، وأفا، وأفي ممال وهي التي يقول لها العامة: أفي بالياء، وأف خفيفة ساكنة.

وأما: **﴿أف﴾** فخفيفة مفتوحة فقياسها قياس رب خفيف مفتوحة، وكان قياسها إذا خفت أن يسكن آخرها؛ لأنه لم يلتق فيها ساكنان فتحرك، ولكنهم بقوا الحركة مع التخفيف أمانة ودلالة على أنها قد كانت مثقلة مفتوحة، كما قال: لا أكلمك حيري دهر، فأسكن الياء في موضع النصب في غير ضرورة شعر؛ لأنه أراد التشديد في حيري دهر، فكما أنه لو أدغم الياء الأولى في الثانية لم تكن إلا ساكنة فكذلك إذا حذف الثانية تخفيفاً أقر الأولى على سكونها دلالة وتنبهياً على إرادة الإدغام الذي لا بد معه من سكون الأولى.

هذا هنا كذاك ثمة، وقد مر بنا مما أريد غير ظاهرة فجعل كأنه هو المراد به كثير نحو من عشرة أشياء، وهذا مع نحن عليه من الإيجاز وتتكب الإكثار كاف بإذن الله.

سورة الإسراء

الفاء، ومثله في الأنبياء، والأحقاف. وقرأ نافع وحفص بكسر الفاء وإثبات النون وقرأه أبو عمر وأهل الكوفة إلا حفصاً بكسر الفاء من غير تنوين.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن: ﴿خِطَاءٌ^(١)﴾ [٣١] بكسر الخاء، وفتح الطاء،

(١) قال أبو علي في الحجة (٥٧/٣): اختلفوا في قوله عز وجل: ﴿خِطَاءٌ كَبِيرًا﴾ فقرأ ابن كثير ﴿خِطَاءٌ كَبِيرًا﴾ مكسورة الخاء ممدودة مهموزة.

وقرأ ابن عامر: ﴿خِطَاءٌ﴾ بنصب الخاء والطاء، وبالهزمة من غير مدّ. وقرأ نافع، وأبو عمرو، وعاصم، وهمة والكسائي: ﴿خِطَاءٌ﴾ مكسورة الخاء ساكنة الطاء، مهموزة، مقصورة. وروى عبيد عن شبل عن ابن كثير: ﴿خِطَاءٌ﴾ مثل أبي عمرو. وقرأه ابن كثير: ﴿خِطَاءٌ كَبِيرًا﴾ يجوز أن يكون مصدر خاطأ، وإن لم يسمع خاطأ، ولكن قد جاء ما يدل عليه، وذلك أن أبا عبيدة أنشد:

تخاطأت التَّيْلُ أَحْشَاءَهُ

...فتخاطأت يدل على خاطأ، لأنة تفاعل مطاوع فاعل كما أن تفعل مطاوع فَعَل. وقول ابن عامر: ﴿خِطَاءٌ﴾ فإن الخطأ ما لم يتعمد، وما كان المأثم فيه موضوعاً عن فاعله، وقد قالوا: أخطأ في معنى خَطِيءَ في معنى أخطأ، وقال:

عبادك يُخِطُّونَ وَأَنْتَ رَبُّ كَرِيمٍ لَا تَلِيْقُ بِكَ الذُّمُّونُ

ففحوى الكلام أنهم خاطفون، وفي التنزيل: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾، فالمؤاخذة عن المخطئ موضوع، فهذا يدل على أن خاطأنا في معنى خَطِينَا، وكما أن خاطأ في معنى خَطِيءَ في معنى أخطأ في قوله:

يَا لَهْفَ نَفْسِي إِذْ خَطِينَنَ كَاهِلًا

وفي قول الآخر:

وَالنَّاسُ يَلْحَوْنَ الْأَمِيرَ إِذَا هُمْ خَطِئُوا الصَّوَابَ وَلَا يُلَامُ الْمُرْشِدُ
أي: أخطؤوه، فكذلك قول ابن عامر: خطأ في معنى خَطِينًا جاء الخطأ في معنى الخِطَاءِ، كما جاء خَطِيءَ في معنى الخِطَاءِ.

ووجه قول من قرأ: ﴿خِطَاءٌ﴾ بين، يقال: خَطِيءَ يَخِطُّ خِطَاءً: إذا تعمد الشيء حكاها الأصمعي، والفاعل منه خاطئ، وقد جاء الوعيد فيه في قوله عز وجل: ﴿لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئُونَ﴾.

ويجوز في قول ابن عامر أن يكون الخطأ لغة في الخِطَاءِ مثل: المثل والمثّل، والشبّه والشبّه، والبَدَل والبَدَل.

قال أبو الحسن: هذا خطاء من رأيك. فيمكن أن يكون خطاء لغة فيه أيضاً.

سورة الإسراء..... سورة الإسراء..... ٤١

وألف قبل الهمزة. وقرأه ابن عامر إلا الأخص عن هشام ﴿خَطَأً﴾ بكسر الخاء، وإسكان الطاء من غير مدّ كالباقين. قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي وخلف: ﴿فلا تسرف^(١)﴾ [٣٣] بالتاء.

(١) قال أبو علي في الحجة (٥٨/٣): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم: ﴿فلا يُسرف﴾ بالياء جزماً.

قرأ حمزة، وابن عامر، والكسائي بالتاء جزماً.

قوله: ﴿فلا يُسرف في القتل﴾: فاعل يسرف يجوز أن يكون أحد شيئين.

أحدهما: أن يكون القاتل الأول فيكون التقدير: فلا يسرف القاتل في القتل.

وجاز أن يضمم وإن لم يجز له ذكر لأن الحال يدل عليه. فإن قلت: أمر بأن لا يسرف في القتل، والإسراف مجاوز الاقتصاد بدلالة قوله: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ أي: قصداً بين السرف وأن يقتتر، ولا يكون في القتل قصد بين شيئين كما كان ذلك في الإنفاق.

قيل: لا يمنع أن يكون فيه الإسراف كما جاء في أموال اليتامى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبُرُوا﴾ ولم يجز أن يأكل منه على الاقتصاد ولا على غيره لقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ وقال: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ فحذر اليتيم حذراً عاماً على جميع الوجوه، فكذلك لا يمنع أن يقال للقاتل الأول: لا تسرف في القتل لأنه يكون لقتله مسرفاً.

ويبدل على جواز وقوع الإسراف عليه قوله: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾ والقاتل يدخل في هذا الخطاب مع سائر مرتكبي الكبائر، ويكون الضمير على هذا في قوله: ﴿إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾ لقوله: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مَظْلُومًا﴾ تقديره: فلا يسرف القاتل المستدئ في القتل لأن من قتل مظلوماً كان منصوراً، كأن يقتص له وليه أو السلطان إن لم يكن له ولي غيره ليكون هذا ردعاً للقاتل عن القتل.

كما أن قوله: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ كذلك فالولي إذا اقتص فإنما يقتص للمقتول ومنه انتقل إلى الولي بدلالة أن المقتول لو أنه أبرأ من السبب المؤدي إلى القتل لم يكن للولي أن يقتص ولو صالح الولي من العمد على مال كان للمقتول أن يؤدي منه ديته، ولا يمنع أن يقال في المقتول منصور لأنه قد جاء: ﴿وَتَصَرَّاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾.

والآخر: أن يكون في ﴿يُسْرِفُ﴾ ضمير الولي فلا يسرف الولي في القتل، وإسرافه فيه أن يقتل غير من قتل أو يقتل أكثر من قاتل وليه، وكان مشركو العرب يفعلون ذلك.

سورة الإسراء

قرأ أهل الكوفة إلا أبا بكر: ﴿بِالْقِسْطِ﴾^(١) [٣٥] بكسر القاف، ومثله في الشعراء.

قرأ أهل الكوفة، وابن عامر: ﴿كَانَ سَيِّئُهُ﴾^(٢) [٣٨] بضم الهمزة، وهاء

= والتقدير: فلا يسرف الولي في القتل إن الولي كان منصوراً بقتل قاتل وليه، والاقتصاص من القاتل.

ومن قرأ ﴿فَلَا تُسْرِفْ﴾ بالناء احتمل أيضاً وجهين:

أحدهما: أن يكون المبتدئ القاتل ظالماً فقيلاً له: لا تسرف أيها الإنسان فتقتل ظلماً من ليس لك قتله إن من قتل ظلماً كان منصوراً بأخذ القصاص له.

والآخر: أن يكون الخطاب للولي فيكون التقدير: لا تسرف في القتل أيها الولي فتعدي قاتل وليك إلى من لم يقتله، إن المقتول ظلماً، ومن ولي المقتول قد تقدم ذكره في قوله: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا﴾

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٥٩/٣):

قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿بِالْقِسْطِ﴾ بضم القاف، وفي الشعراء مثله.

حفص عن عاصم: ﴿بِالْقِسْطِ﴾ كسراً. قال: القسطاس، والقسطاس لغتان، ومثله القرطاس والقرطاس.

قال أبو الحسن: الضم في القسطاس أكثر وهذا كقوله: ﴿وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ﴾، وكقوله: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ وَإِذَا كَالُواهُمْ أَوْ زَرْتُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ وكقوله: ﴿وَلَا تَنْفُسُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ﴾ والوعيد في البخس في المكيال والميزان، والميزان إنما يلحق من نقص أو بخس مثل يتقارب بين الكيلين والوزنين، فأما ما لا يتقارب من الزيادة والنقصان بينهما فهو إن شاء الله موضوع؛ لأن ذلك لا يخلو الناس منه فليس عليهم إلا الاجتهاد في الإيفاء.

وكذلك جاء في الأنعام لما ذكرهما: ﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ إنما عليه الاجتهاد في تحريم الإيفاء وقصده له، وأما ما لا يضبط فموضوع عنه؛ لأنه لم يكلف في ذلك إلا الوسع.

(٢) قال أبو علي في الحجة (٦٠/٣): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو ﴿سَيِّئَةً﴾ غير مضاف مؤنث.

وقرأ عاصم، وابن عامر، وحمزة والكسائي: ﴿سَيِّئَةً﴾ مضافاً مذكراً.

زعموا أن الحسن قرأ: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾، وقال: قد ذكر =

بعدها مضمومة/ موصولة واو على الإضافة قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي، [٢٠٥/١]

= أمراً قبل منها حسنة ومنها سيئ فقال: ﴿كل ذلك كان سيئة﴾ لأن فيما ذكر الحسن والسيئ من المذكور المكروه، ويقوي ذلك قوله ﴿مكروها﴾ التذكير ولو كان ﴿سيئة﴾ غير مضاف لزم أن يكون مكروهة فإن قيل: إن التانيث غير حقيقي؛ لأن المؤنث قد تقدم ذكره، ألا ترى أن قوله: ولا أرض أبقل إنقالها.

مستقيم عندهم، ولو قال أبقل أرضي لم يستقبح مستقيم عندهم، فليس ما تقدم ذكره مما رأيت بمنزلة ما لم يتقدم ذكره؛ لأن المتقدم الذكر ينبغي أن يكون الراجع وفقه في التثنية والجمع فإذا لم يقدم له ذكر يلزم أن يراعى هذا الذي روعي في المتقدم ذكره. وجهه من قال: ﴿كل ذلك كان سيئة﴾ أن يشبه أن يكون لما رأى الكلام انقطع عند قوله: ﴿ذلك خيرٌ وأحسنُ تأويلاً﴾ وكان الذي بعده من قوله: ﴿ولا تقفُ ما ليس لك به علمٌ﴾ أمراً حسناً فيه، كما كان بعد قوله: ﴿وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه﴾ إلى قوله: ﴿ولكن تبغ الجبال طولاً﴾ ومنه حسن ومنه سيئ قال: ﴿كل ذلك كان سيئة﴾ فأفرد ولم يجمع.

فإن قلت: فكيف ذكر المؤنث في قوله: ﴿مكروها﴾؟

فإنه يجوز أن لا يجعله صفةً لسيئة، فيلزم أن يكون له فيه ذكر، ولكن يجعله بدلالة، ولا يلزم أن يكون في المبدل ذكر المبدل منه، كما وجب ذلك في الصفة، ويجوز أن يكون قوله: ﴿عند ربك﴾ على أن يجعل ﴿عند ربك مكروها﴾ صفة للنكرة سيئة.

والسيئة والحسنة قد جاءتا في التزليل على ضربين:

أحدهما: مأخوذ بها، وحسنة مثاب عليها، كقوله: ﴿من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ومن جاء بالسيئة فلا يجزي إلا مثلها﴾ وتكون الحسنة والسيئة لما يتثقل في الطباع أو يستخفف نحو قوله: ﴿فإذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وإن تصبهم سيئة يطبروا بموسى ومن معه﴾ وقوله: ﴿ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة حتى عرفوا﴾ فهذا على الخصب والجذب، وكذلك الفساد، قد يكون فساداً معاقباً عليه كقوله: ﴿ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين﴾ ويكون على ذلك: ﴿ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس﴾ فهذا على الجذب والبحر: الريف....

وكذلك السوء كقوله: ﴿إن الخزي اليوم والسوء على الكافرين﴾ وقوله: ﴿تخرج يضاء من غير سوء﴾ ومن الجذب والخصب قوله: ﴿ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك﴾ فقوله: ﴿فمن نفسك﴾ أي عقوبة معجلة كما أن قوله: ﴿بما كسبت أيدي الناس﴾ كذلك.

سورة الإسراء

وخلف: «ليذكروا»^(١) [٤١] بسكون الذال، وضم الكاف وتخفيفها من الذكر، وكذلك في الفرقان. وقرأه الباقون بفتح الذال والكاف وتشديدهما.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن، وحفص، والشنبوذي عن الأعمش: «كما

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٦١/٣): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر: «ليذكروا» مشدداً وكذلك في الفرقان.

وقرأ حمزة الكسائي: «ليذكروا» وكذلك في الفرقان بالتخفيف.

«وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِيَذَكَّرُوا» أي صرفنا القول فيه كما قال: «وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ الْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ»، فهذا حجة من قالوا: «ليذكروا» فالتذكير هنا أشبه من الذكر؛ لأنه كأنه يراد به التدبير وليس التذكر الذي بعد نسيان، ولكن كما قال: «كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ» فإنما المعنى: ليتدبروه بعقولهم، وليس المراد ليتذكروه بعد نسيانه.

وجه التخفيف: أن التخفيف قد جاء في هذا المعنى قال: «خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ» فهذا ليس على لا تنسوا ولكن تدبروه.

يقوي ذلك: «خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ» ففي هذا بعث على النظر فيه والتدبر له، والأول لهذا المعنى ألزم به وأخص.

فأما قوله: «وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ» فيراد به الذكر باللسان لأن ضروب الذكر من التلبية وغيرها مندوب إليها، وكذلك قوله: «فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذَكَرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا» وكذلك ما في القرآن من قوله: «وَلَقَدْ صَرَّفْنَا بَيْنَهُمْ لِيَذَكَّرُوا» أي: ليدبروا نعمة الله عليهم في سقياهم ويشكروه عليها: «فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا» فقوله: «فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا» قريب من قوله: «وَلَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا» أي ما يزيدهم تصريفنا الآيات لهم وتقريرها إلا نفوراً منهم عنها. فهذا على أنهم ازدادوا كفراً عند تفصيل الآي لهم لا لأن تصريف الآي نفراً.

ومثل هذا قوله: «وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ» وكقوله في الأصنام: «رَبِّ إِنَّهُمْ أَضَلُّوا كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ» وإنما ضلوا هم بعبادتها لا أنها فعلت بهم شيئاً من ذلك. ويدل على ذلك أن التذكير قد لا يكون عن النسيان قوله:

تَذَكَّرَ مِنْ أُمَّيْ وَمِنْ أَيْنَ شَرِبُهُ يُؤَامِرُ نَفْسِيهِ كَدِي الْمُهْجَمَةِ الْأَبْلِ

سورة الإسراء..... سورة الإسراء..... ٤٥

يَقُولُونَ^(١) بالياء. وقرأ الباقون بالتاء. قرأ أهل الكوفة إلا عاصماً: ﴿عَمَا تَقُولُونَ﴾ [٤٣] بالتاء. الباقون بالياء.

(١) قال أبو علي في الحجة (٣/٦٢): قرأ ابن كثير: ﴿آلهة كما يقولون﴾ بالياء، ﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾، ﴿يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ ثلاثتهن بالياء.

وقرأ نافع، وعاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر: ﴿كما تقولون﴾ بالتاء هذه وحدها، ﴿عَمَا يقولون﴾، ﴿يُسَبِّحُ﴾ بالياء في هذين الموضعين.

وقرأ أبو عمرو: ﴿آلهة كما تقولون﴾ بالتاء ﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾ بالياء ﴿تَسْبِحُ﴾ بالتاء. وروى حفص عن عاصم ﴿آلهة كما يقولون﴾ بالياء، ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ﴾ كلاهما بالياء، ﴿يُسَبِّحُ﴾ بالياء.

وقرأ حمزة، والكسائي: ﴿آلهة كما تقولون﴾، ﴿تَسْبِحُ﴾ كلهن بالتاء.

من قرأ بالياء: ﴿عَمَا يقولون﴾ فالمعنى: عَمَا يقول المشركون من إثبات آلهة من دونه فهو مثل قوله: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سِعْغُلُونَ﴾؛ لأنهم غيبٌ.

فأما من قرأ: ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ﴾ فإنه يحتمل وجهين: أحدهما: أن يعطف على: ﴿يقولون﴾ كما عطف قوله: ﴿يخشرون إلى جهنم﴾ على ﴿سِعْغُلُونَ﴾.

والآخر: أن يكون نَزَهَ نفسه سبحانه عن دعواهم، فقال: ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ﴾: قرأ نافع، وعاصم، وابن عامر: ﴿كما تقولون﴾ على أنه نَزَهَ نفسه عما قولهم، ويجوز أن تحمله على القول، كأنه: قل أنت: سبحانه وتعالى عما يقولون.

فأما قوله: ﴿كما يقولون إذا لا بتغوا إلى ذي العرش سبيلاً﴾ وذلك أن المشركين كانوا يعبدون الملائكة، فقليل لهم: إن الذين عبدتموهم وجعلتموهم آلهة معه يبتغون أن يتخذوا إلى ذي العرش سبيلاً بعبادتهم له وتقربهم إليه لها، ومثل ذلك قوله: ﴿إِنَّ هَذِهِ تَذْكَرَةٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾ فهذا قول.

وقال قوم من أهل التأويل: إن قوله ﴿إذا لا بتغوا إلى ذي العرش سبيلاً﴾ اتخذت سبيلاً إلى مضادته وممانعته، وزعموا أن ذلك بمنزلة قوله: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَدَّهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ﴾ وتعالى عما يقولون مما يدعونه ويفترونه من اتخاذ الولد ومن أن يكون معه آلهة.

فأما قوله: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ﴾ فكل واحد من الياء والتاء حسن، وقد تقدم ذكر ذلك في مواضع، وزعموا أن في حرف عبد الله: ﴿سبحت له السماوات﴾ فهذا يقوي التأييد هنا.

قرأ أهل العراق إلاّ أبا بكر، والمطوعي عن الأعمش: ﴿تَسْبِحُ لَهُ﴾ [٤٤] بالتاء. وقرأه الباقر بالياء إلاّ أن المطوعي عن الأعمش منهم روي بدل: ﴿تَسْبِحُ﴾ ﴿سَبِحْتَ﴾ [٤٤] بحذف التاء قبل السين وإثباتها بعد الحاء فعلاً ماضياً. فصار على الباقي الثلاثة حمزة، والكسائي، وخلف. ووافقهم في الأولين دون الآخر المطوعي عن الأعمش. وعلى الياء فيها ابن كثير، وابن محيصن. وعلى التاء في الأخير حفص. وعلى التاء في الأول، والياء في الأخيرين نافع، وابن عامر وأبو بكر. [ب/٢٠٥] وعلى الياء في/ الأوسط والتاء في الطرفين أهل البصرة. وعلى الياء في الأول، والتاء في الأخيرين الشنودزي عن الأعمش^(١).

روي حفص: ﴿وَرَجَلِكُ﴾^(٢) [٦٤] بكسر الجيم. وأسكنها الباقر.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن، وأبو عمرو: ﴿أَنْ نَحْسِفَ بِكُمْ أَوْ نَرْسِلَ عَلَيْكُمْ﴾ [٦٨] ﴿أَنْ نَعِيدَكُمْ﴾ [٦٨] ﴿فَنَرْسِلَ عَلَيْكُمْ﴾ [٦٩]

(١) سبق ذكر هاتين القراءتين ضمن التعليق على التي سبقتها فراجعهما في الموضوع السابق.

(٢) قال أبو علي في الحجة (٣/٦٤): قرأ عاصم وحده في رواية حفص ﴿بِحَيْلِكَ وَرَجَلِكَ﴾ بكسر الجيم. وقرأ أبو بكر عن عاصم ساكنة الجيم.

وكذلك قرأ الباقر: ﴿وَرَجَلِكُ﴾ جعله جمع راجل، وقالوا: راجل، وَرَجُلٌ كما قالوا: صاحب وصحاب، وراع ورعاء، وفي التنزيل: ﴿يَأْتُونَكَ رَجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ﴾ وقالوا: رَجَلِي وَرَجَالٌ فأما ما روي عن عاصم في قوله: ﴿وَرَجَلِكُ﴾ فقال أبو زيد: يقال: رَجُلٌ وَرَجُلٌ للرجل ويقال: جاءنا حافياً رَجُلًا....

ويجوز أن يكون فيمن أسكن الجيم أن يكون قوله: ﴿وَرَجَلِكُ﴾ فعلٌ الذي هو مخفف من فَعَلٍ أو فَعِلٍ مثل عَضِدٍ وَكَتَفٍ، ويكون المضاف واحد يعنى الكثرة.

ومن أهل التأويل من يقول: إن قوله: ﴿بِحَيْلِكَ وَرَجَلِكُ﴾ يجوز أن يكون مثلاً كما تقول للرجل المجد في الأمر: جئت بحيلك ورجلك، وقد قيل: إن كل راكب في معصية الله فهو من حيل إبليس، وكل راجل في معصية الله فهو من رجالة إبليس، وفي التنزيل ﴿وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ﴾ والجنود يعم الفارس والرجل فيجوز أن يكون الخيل والرَّجُلُ مثل من ذكَّرَ من جنوده.

سورة الإسراء..... ٤٧

﴿فغفر لكم^(١)﴾ [٦٩] بالنون فيهن. وقرأه الباقون بالياء إلا أن الوليد بن مسلم ورويساً قرأ بالياء في الأربعة الأول، وقرأ ﴿فيغفر لكم﴾ بالياء.

روى الوليد بن مسلم: ﴿قاصفاً من الرياح﴾ [٦٩] بألف على الجمع، هذا خاصة.

قرأ أهل البصرة، وتُصير: ﴿ومن كان في هذه أعمى﴾ [٧٢] بالإمالة. ﴿فهو في الآخرة أعمى^(٢)﴾ [٧٢] بالفتح. وقرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي إلا نصيراً،

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٦٥/٣): قرأ ابن كثير، وأبو عمرو بالنون ذلك كله. وقرأ نافع، وعاصم، وابن عامر، وحمزة والكسائي ذلك كله بالياء. من قرأ بالياء: فلأنه قد تقدم: ﴿ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُورًا * أَفَأَمِنْتُمْ أَنْ يُخَسِفَ بِكُمْ جَانِبَ الْبَرِّ﴾.

وأما من قرأ بالنون: فلأن هذا النحو قد يقطع بعضه من بعض وهو سهل، لأن المعنى واحد ألا ترى أنه قد جاء: ﴿وَجَعَلْنَا هُدًى لِبَنِي إِسْرَائِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي وَكَيْلًا﴾، فكما انتقل من الجمع إلى الأفراد لاتفاق المعنى، كذلك يجوز أن ينتقل من الغيبة إلى الخطاب، والمعنى واحد، وكل حسن والخسيف بهم نحو الخسيف بما كان قبلهم من الكفار نحو قوم لوط، وقوم فرعون.

(٢) قال أبو علي في الحجة (٦٦/٣): قرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر: ﴿أعمى فهو في الآخرة أعمى﴾ مفتوحة الميم.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وحمزة، والكسائي: ﴿أعمى فهو في الآخرة أعمى﴾ بكسر الميم فيها جميعاً. وحفص عن عاصم: لا يكسرهما. وقرأ أبو عمرو ﴿في هذه أعمى﴾ بكسر الميم ﴿فهو في الآخرة أعمى﴾ بفتحها.

قال أبو علي: من قرأ: ﴿أعمى﴾ بالفتح غير ممالة كان قوله حسناً لأن كثيراً من العرب لا يميلون هذه الفتحة.

وأما قراءة أبي عمرو: ﴿أعمى فهو في الآخرة أعمى﴾ فأمال من الكلمة الأولى ولم يملها من الثانية، فلأنه يجوز أن لا يجعل أعمى في الكلمة الثانية عبارة عن العوارف الجارحة، ولكن جعله أفعل من كذا، مثل: أبلد من فلان، فجاز أن يقول فيه: أفعل من كذا، وإن لم يجوز أن يقال ذلك في المصاب ببصره، وإذا جعله كذلك لم تقع الألف في آخر الكلمة لأن آخرها إنما هو من كذا، وإنما تحسن الإمالة في الأواخر كما تقدم.

وقد حذف من أفعل الذي هو للتفصيل الجار والمجرور وهما مرادف في المعنى مع =

سورة الإسراء

وخلف، وأبو بكر، والوليد بن عتبة عن ابن عامر بالإمالة فيهما وقرأ أهل الحجاز، وابن عامر إلا الوليد بن عتبة بالفتح فيهما.

قرأ أهل الحجاز، وأبو عمرو، وأبو بكر: ﴿خَلْفَكَ^(١)﴾ [٧٦] بفتح الخاء، وسكون اللام من غير ألف بعدها. وقرأه الباقون ﴿خِلَافَكَ﴾ بكسر الخاء وفتح اللام وألف بعدها.

قرأ ابن عامر في رواية ابن ذكوان ﴿وَنَاءَ بِجَانِبِهِ^(٢)﴾ [٨٣] /بتقديم الألف [١/٢٠٦]

= الحذف وذلك نحو قوله: ﴿فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ المعنى أخفى من السر، وكذلك قولهم: عام أول أي: أول من عامك، وكذا قوله: ﴿فهو في الآخرة أعمى﴾ أي أعمى منه في الدنيا، ومعنى العمى في الآخرة: أنه لا يهتدي إلى طريق الصواب ويؤكد ذلك ظاهر ما عطف عليه من قوله: ﴿وأضل سبيلاً﴾ وكما أن هذا لا يكون إلا على أفعل كذلك المعطوف عليه، ومعنى أضل سبيلاً في الآخرة: أن إضلاله في الدنيا قد كان ممكناً من الخروج منه أما في الآخرة فلا سبيل له إلى الخروج منه.

(١) قال أبو علي في الحجة (٦٧/٣): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم في روايته أبي بكر: ﴿لا يلبثون خَلْفَكَ﴾. وقرأ حفص عن عاصم ﴿خِلَافَكَ﴾. وقرأ ابن عامر، وحمزة والكسائي: ﴿خِلَافَكَ﴾.

زعم أبو الحسن: أن خِلافَكَ في معنى خلفك، وأن يونس روى ذلك عن عيسى، وأن معناه: بَعْدَكَ، فمن قرأ ﴿خَلْفَكَ﴾ و﴿خِلَافَكَ﴾ فهو في تقدير القراءتين جميعاً على حذف المضاف كأنه لا يلبثون بعد خروجك.

(٢) قال أبو علي في الحجة (٦٨/٣): قرأ ابن كثير، ونافع: ﴿وَنَأَى بِجَانِبِهِ﴾ في وزن نَعَى،

حيث وقع بفتح النون والهمزة. وقرأ ابن عامر وحده: ﴿وَنَاءَ بِجَانِبِهِ﴾ مثل باع. وقرأ حمزة، والكسائي: ﴿وَنِيَّيْ﴾ في رواية خلف عن سليم بإمالة النون وكسر الهمزة، كذلك حدثني أبو الزعراء عن أبي عمر عن سليم عن حمزة.

واختلف عن عاصم، فروى أبو بكر عنه أنه كسر هذه التي في بني إسرائيل، وفتح الهمزة في السجدة. وروى حفص عن عاصم أنه فتحها جميعاً.

أما أبو عمرو، فروى عن البيهقي و﴿نَأَى﴾ في وزن نَعَى. وقال عباس: ﴿وَنِيَّيْ﴾ مكسورة مهموزة في وزن نعي: أعرض، أي: ولَّى عُرْضَهُ أي: ناحيته، كأنه لم يُقبل على الدعاء.

والإبهال على حسب ما يقبل في حال البلوى والمحنة، ونَأَى بِجَانِبِهِ قال أبو عبيدة: =

سورة الإسراء..... سورة الإسراء..... ٤٩.

على الهمزة في وزن ثناء ومثله في السجدة. وقرأه الباقون ﴿نأى بجانيه﴾ بتقديم الهمزة على الألف. وأمال فتحة النون والهمزة معا حمزة إلا ابن لاحق والأدومي عن شيوخه، والكسائي إلا نصيراً، والمطوعي عن الأعمش، وخلف وأبو بكر إلا أبا عون عن يحيى في هذه السورة فقط. وروي في المصايح بالفتح فيهما، ونصير والكسائي. وفتح النون والهمزة معا ابن كثير، وابن محيصن ونافع، وابن عامر إلا ابن ذكوان، وأهل البصرة وحفص وأبو عون عن يحيى عن أبي بكر والشيبودي عن الأعمش.

قرأ أهل الكوفة، ويعقوب: ﴿حَتَّى تُفَجِّرَ لَنَا^(١)﴾ [٩٠] بفتح التاء، وسكون الفاء،

= تباعد ابن كثير، ونافع: ﴿وَنَأَى﴾ لم يُميلا واحدة من الفتحين، ووجه ذلك أنه أمال فتحة الهمزة لأن الألف المنقلبة من الياء التي في النأي، فأراد أن ينحو نحوها، وأمال فتحة النون لإمالة الفتحة فتحة الهمزة، وقد قالوا: رأيت عماداً فأمالوا الألف لإمالة الألف؟ وكذلك أمالا الفتحة لإمالة الفتحة لأنهم قد يجرون الحركة مجرى الحرف في أشياء. ووجه رواية خلاد عن سليم ﴿وَنَائِي﴾ بفتح النون وكسر الهمزة أنه لم يمل الفتحة الأولى لإمالة الفتحة الثانية كما لم يميلوا الألف لإمالة الألف في رأيت عماداً.

قال: واختلف عن عاصم فروى أبو بكر أنه كسر هذه التي في بني إسرائيل وفتح التي في السجدة إن كان يريد هذه التي في بني إسرائيل كسر النون من غير أن يميل الفتحة التي في الهمزة، فوجهها أن مضارع نأى ينأى على يفعل فإذا كان المضارع على يفعل أشبه الماضي ما كان على فعل والعين همزة فكسرها كما كسر شهيد، كما أن من قال: أبي يأبي، كان على هذا، وهذا كقول من قال: ﴿رَأَى﴾، وإن كان يريد بقوله كسر هذه أنه أمال الفتحة، فهو مثل قول حمزة.

قال: وروي حفص عن عاصم أنه فتحهما جميعاً فهذا مثل قول ابن كثير، ونافع.

قال: أما أبو عمرو فروى عنه اليزيدي ﴿نَأَى﴾ مفتوحة الهمزة هاهنا وفي السجدة.

قال: وقال عبد الوارث مثله ها هنا، قال: وقال في السجدة بهمزة بعدها ياء ﴿وَنَأَى﴾

في وزن نعي، وقال عباس مثل ذلك. قال أبو علي: وقد مضى القول في ذلك كله.

(١) قال أبو علي في الحجة (٦٩/٣):

قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر ﴿حَتَّى تُفَجِّرَ لَنَا﴾ بضم التاء، وفتح الفاء وتشديد الجيم مع الكسرة.

وقرأ عاصم، وحمزة، والكسائي: ﴿حَتَّى تُفَجِّرَ﴾ بفتح التاء وتسكين الفاء، وضم الجيم =

وضم الجيم وتخفيفها. وقرأ الباقون بضم الباء، وفتح الفاء، وكسر الجيم وتشديدها.

قرأ نافع، وابن عامر، وابن محيصن، وعاصم: ﴿علينا كسفا﴾^(١) بفتح

= مع التخفيف وجه قوله من ثقل: أنهم أرادوا كثرة الانفجار من الينبوع، وهو وإن كان واحدا فلتكرر الانفجار فيه يحسن أن يثقل كما تقول: ضرب زيدا إذا أكثر الضرب، فيكثر الفعل، وإن كان فاعله واحدا.

وجه قول الكوفيين: ﴿تُفَجَّرُ﴾، فلأن الينبوع واحد فلا يكون كقوله: ﴿فَتَفَجَّرَ الْأَنْهَارُ خِلالَهَا تَفَجِيرًا﴾، لأن فجرت الأنهار مثل: غلقت الأبواب، فلذلك اتفق الجميع على التثقيب في ﴿تُفَجَّرُ﴾. وتُفَجَّرُ يصلح للتقليل والكثير، وتضعيف العين إنما يكون للتكثير. ومما يقوي: ﴿تُفَجَّرُ﴾ قوله: ﴿فَأَنْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ وانفجر مطاوع فجرته.

(١) قال أبو علي في الحجة (٣/٧٠):

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي: ﴿كِسْفًا﴾ ساكنة في كل القرآن إلا في الروم فإنهم قرأوا: ﴿كِسْفًا﴾ متحركة.

وقرأ نافع، وعاصم في رواية أبي بكر ﴿علينا كسفا﴾ متحركة ها هنا، وفي الروم ﴿كسفا﴾ متحركة السين، وسائر القرآن ﴿كسفا﴾ في الشعراء، وفي سبأ والطور.

وروى حفص عن عاصم أنه يقرأ: ﴿كسفا﴾ في كل القرآن إلا في الطور فإنه قرأ: ﴿وإن يروا كسفا﴾ السين ساكنة هذه وحدها خفيفة.

وقرأ ابن عامر غير ذلك كله: قرأ في بني إسرائيل بفتح السين، وفي سائر القرآن ﴿كسفا﴾ ساكنة السين.

قرأ أبو يزيد: قالوا: كسفت الثوب أكسفه كسفا إذا قطعته قطعاً. والكسف: القطع الواحدة قطعة، وكسفة.

وقال أبو عبيدة: كسفا قطعاً، ومن جعله جمع كسفة قال كسفا مثل قطعة وقطع.

قال أبو علي: إذا كان المصدر: الكسف والكسف الشيء المقطوع كالطحن، والطحن، والشقي والشقى ونحوه.

ويجوز أن يكون الكسف جمع كسفة مثل سدره وسدر، فإذا كان كذلك جاز أن يكون قول ابن كثير ومن اتبعه: ﴿أَوْ تُسْقَطُ السَّمَاءُ كَمَا زَعَمَتْ عَلَيْنَا كِسْفًا﴾ أي:

ذات قطع، وذلك أنه أسقط فعلا لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد، فإن كان كذلك وجب أن ينتصب كسفا على الحال، والحال ذو الحال في المعنى، فإذا كان كذلك وجب أن يكون الكسف هو السماء فيصير المعنى: أو تسقط السماء علينا مقطعة أو قطعاً، وإنما

قرأوا في الروم في قوله ﴿الذي يرسل الرياح فتثير سحابا فيبسطه في السماء كيف يشاء﴾ =

السين. وزاد حفص/ فتح السين منه في الشعراء، وسبأ، وأسكن السين في الروم [٣٠٦/ب

= ويجعله كسفاً متحركة السين؛ لأن السحاب يكون قطعاً وإنما يتضام عن تفرق. فأما قوله: ﴿مِنْ خِلَالِهِ﴾ فالذكر يرجع إلى السحاب.

وأما قراءة نافع، وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿علينا كسفاً﴾ ها هنا وفي الروم فقد مضى ما جاء من ذلك في الروم، وفي بني إسرائيل كذلك لأن المعنى تسقط السماء علينا كسفاً أي: قطعاً، وكسفاً في جمع كسفة مثل سدرة وسدر، وكسف على هذا يجوز أن يكون مثل: سدرة وسدر، ودره ودرر. وإذا لم يكن المعنى في بني إسرائيل تسقط السماء علينا قطعاً، وإنما تسقطها قطعاً، كان التقدير ذلك كسف. فأما ما في الشعراء من قوله: ﴿فَأَسْقَطْ عَلَيْنَا كِسْفًا﴾ فتقديره: قطعاً، وهذا يقوي قراءة نافع، وعاصم في إحدى الروايتين ﴿كسفاً﴾ في بني إسرائيل، وفي الشعراء يتبين في اللفظ أيضاً على أنه يراد به القطع وهو قوله: ﴿مِنْ السَّمَاءِ﴾ فكأنه دل على بعض السماء وعلى قطع منها.

وأما ما في سبأ من قوله: ﴿أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنْ نَشَاءُ نَخِيفُ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ نُسْقِطُ عَلَيْهِمْ كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ﴾ فكما أن المعنى في قوله: ﴿إِنْ نَشَاءُ نَخِيفُ بِهِمُ الْأَرْضَ﴾ التي يتقلبون فيها ويتصرفون في بلادهم ومساكنهم، وكذلك نسقط عليهم من السماء ما أظلمهم منها دون سائر السماء وهو واحد.

وأما ما في الطور من قوله: ﴿وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا﴾ فقد أبان قوله: ﴿سَاقِطًا﴾ والتذكير فيه أنه مفرد ليس بجمع، وإن كان جمعا فهو على حد شعيرة وشعير.

وما رواه حفص عن عاصم أنه قرأ: ﴿كسفاً﴾ في كل القرآن إلا الطور فقد ذكرنا وجه الجميع فيه فيما مر وخص هذا الذي في الطور لوصفه بالواحد المذكور.

وأما قراءة ابن عامر ما في بني إسرائيل: ﴿كسفاً﴾ بفتح السين فإن المعنى: أو تسقط السماء قطعاً. وقرأ ما عدا التي في بني إسرائيل: ﴿كسفاً﴾ فوجه ذلك أن الذي في الطور قد مضى وجهه. وفي الشعراء فإنه قال: أسقط علينا قطعة من السماء فاقترحوا إسقاط قطعة منها، ولم يقترحوا إسقاط جميعها، وكذلك في سبأ: أو تسقط عليهم كسفاً من السماء أي قطعة منها مظلمة لأرضهم دون سائرها.

وأما قوله: ﴿هو الذي يرسل الرياح فتثير سحابا﴾ أي: يجعل ما يلتئم من السحاب قطعة قطعة فتمطر، فكأنه اعتبر ما يؤول إليه حال السحاب من الالتئام والاجتماع كما اعتبر من قرأه ﴿كسفاً﴾ حاله قبل وكلتا القراءتين مذهب.

سورة الإسراء

من قوله: ﴿كسفاً من السماء﴾ ابن عامر إلا الوليد بن عتبة، والحلواني، والداجوني جميعاً عن هشام. ولم يختلفوا في سكون السين من ﴿كسفاً﴾ في سورة الطور.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن، وابن عامر: ﴿قال سبحان ربي﴾^(١) [٩٣] فعلاً ماضياً خيراً.

قرأ الأعمش، والكسائي: ﴿لقد علمت﴾^(٢) [١٠٢] بضم التاء. وفتحها

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٧١/٣): اختلفوا في قوله: ﴿قل سبحان ربي﴾ في ضم القاف وإسقاط الألف.

فقرأ ابن كثير، وابن عامر: ﴿قال سبحان ربي﴾، وكذلك هي في مصاحف أهل مكة والشام. وقرأ نافع، وعاصم، وأبو عمرو، وحزمة، والكسائي: ﴿قل سبحان ربي﴾: أن الرسول عليه الصلاة والسلام قال عند اقتراحهم هذه الأشياء التي ليس في طاقة البشر أن يفعلها، ويأتي به: ﴿سُبْحَانَ رَبِّيَ هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا﴾.

وكقوله: ﴿إنما أنا بشر مثلكم﴾، وهذه الأشياء ليس في قوى البشر أن يأتوا بها، وإنما يظهرها الله جل وعز في أزمان الأنبياء علماً لتصديقهم، وليفصلهم بها عن المتبعين، و﴿قل﴾ على الأمر له بأن يقول ذلك، ويقوي ذلك قوله: ﴿قل إنما أنا بشر مثلكم﴾ ونحو ذلك مما يجيء على لفظ الأمر دون الخبر.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٧٢/٣): اختلفوا في ضم التاء وفتحها من قوله عز

وجل: ﴿لقد علمت ما﴾. فقرأ الكسائي وحده: ﴿لقد علمت﴾ بضم التاء. وقرأ الباقون: ﴿لقد علمت﴾. حجة من فتح قال: ﴿لقد علمت﴾ أن فرعون، ومن كان تبعه قد علموا صحة أمر موسى بدلالة قوله: ﴿لئن كَشَفْتَنَا الرَّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ﴾ وقوله: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ وقوله: ﴿وقالوا يا أيها السَّاحِرُ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِنْدَكَ إِنَّا لَمُهْتَدُونَ﴾.

ومن قال: ﴿لقد علمت﴾ بضم التاء، فإن قلت: كيف يصح الاحتجاج عليه بعلمه معلمه لا يكون حجة على فرعون إنما يكون علم فرعون ما علمه من صحة أمر موسى حجة عليه؟

فالقول: إنه لما قيل له: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ كان ذلك قدحاً في علمه لأن المجنون لا يعلم وكأنه نفى ذلك، فقال: لقد علمت صحة ما أتيت به علماً صحيحاً كعلم العقلاء، فصار الحجة عليه من هذا الوجه.

وزعموا أن هذه القراءة رويت عن علي بن أبي طالب عليه السلام.

سورة الإسراء..... سورة الإسراء..... ٥٣

الباقون.

قرأ ابن محيصن: ﴿فَرَّقْنَاهُ^(١)﴾ [١٠٦] بتشديد الراء. وقرأه الباقون بتخفيفها.

ما فيها من الياءات المتحركات: ﴿ربي إذ﴾ فتحها نافع، وأبو عمرو.

ومن المحذوفات:

﴿لأن أحررتني إلى﴾ بياء في الحالتين ابن كثير، وابن محيصن، ويعقوب.

ووافقهم في الوصل نافع، وأبو عمرو. ﴿فهو المهتدي﴾ بياء في الوصل نافع إلا

سليمان، وأهل البصرة والوليد بن مسلم. زاد إثباتها وقفاً يعقوب.

(١) قال أبو الفتح في المحتسب (٢/٢٣): ومن ذلك قراءة علي وابن عباس وابن مسعود،

وأبي بن كعب رضي الله عنهم، والشعبي بخلاف، وأبي رجاء وقتادة، وحُميد وعمرو بن

فائد، وعمر بن ذر، وأبي عمرو بخلاف: ﴿وَقَرَأْنَا فَرَّقْنَاهُ﴾ بالتشديد.

قال أبو الفتح: تفسيره: فصلناه، ونزلنا شيئاً بعد شيء، ودليله قوله تعالى: ﴿عَلَى

مُكْتٍ﴾.

سورة الكهف

روى حماد عن عاصم، ونفطويه عن يحيى عنه: ﴿من لَدْنِه﴾^(١) [٢] بسكون الدال وإشمامها الضم وكسر النون، والهاء من غير إشباع.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة: (٧٣/٣): قرأ عاصم في رواية أبي بكر ﴿من لَدْنِه﴾ بفتح اللام وإشمام الدال الضمة، وكسر النون، والهاء، ولم يقرأ بذلك غيره، ووصل الهاء ياء في الوصل.

وقرأ الباقر: ﴿من لَدْنِه﴾ بفتح اللام، وضم الدال، وتسكين النون، وضم الهاء من غير بلوغ واو، حفص عن عاصم مثلهم.... فأما ما روي عن عاصم من قراءته: ﴿من لَدْنِه﴾ فالكسرة ليست فيه بجرّ وإنما هي كسرة لالتقاء الساكنين، وذلك أن الدال أسكنت كما أسكنت في سَبْعٍ، والنون ساكنة، فلما التقيا كسرت الثاني منهما.

فإن قلت: فكيف حرّكت الأول من الساكنين فيمن قال: لَدْنٌ، وحرّك في قراءة عاصم الثاني منهما؟

قيل: حرك الأولان لَدْنٌ لأنه نُزِّلَ أن النون ليست من نفس الكلمة، كما نُزِّلَ في لَدْنٌ غُدْوَةٌ كذلك، وليس يُخرجُ الكلمة هذا التنزيل فيها من أن تكون النون من أصلها بدلالة ردها في المضمر نحو: من لَدْنِك، ومن لَدْنِه، ومن لَدْنِي، ولَدْنِي حكاة أبو زيد، والساكنان إذا التقيا في كلمة حُرِّكَ الثاني منهما، فكذلك حرك الثاني في لَدْنِه، وليس يخرج ما عُرِضَ من شبهة النون بالزيادة عن أن يكون من نفس الكلمة وأن يراعى فيها الأصل، ألا ترى أن نحو الترامي والتعادي روعي فيه التفاعل فصرف كما صرف، ولم يجعل بمنزلة جوارِي، وحضاجر [وهو العظيم البطن] وكذلك قولهم: المريض عدته، روعي فيه التعدي الذي في الفعل في الأصل، وكذلك هذه النون جعلت في التحريك لالتقاء الساكنين بمنزلة قوله: انطلق، و: " لم يَلْدُهُ... لما أسكن اللامان من الكلمتين حُرِّكَ الآخر منهما لالتقاء الساكنين، فكذلك في قوله: ﴿من لَدْنِه﴾، حَرَّكَ الثاني من الساكنين لما أسكن الحرف الذي قبل النون.

وأما إشمام الضم الدال في قراءة عاصم في قوله: ﴿من لَدْنِه﴾ فليعلم أن الأصل كان في الكلمة الضمة، ومثل ذلك قولهم: أنت تغزّين، وقولهم: قِيلَ، أَشْمَتَ الكسرة فيها الضمة، لتدل أن الأصل فيها التحريك بالضم، وإن كان إشمام عاصم ليس في حركة خرجت إلى اللفظ، وإنما هو تهيئة العضو لإخراج الضمة، ولو كانت مثل الحركة في تغزّين لم يلتق ساكنان، ولم تكسر النون لاجتماعها، ولكن يجتمعان في أن أصل =

وروى/ البزي بإسناده عن يحيى والعلمي كذلك إلا أنّهما ألحقا الهاء ياء في [٢٠٧/١] الوصل. وقرأ الباقون بضم الدال، وإسكان النون وضم الهاء. ووصلها بواو ابن كثير، وابن محيصن. وترك الصلة الباقون. قرأ ابن محيصن: «كَبُرَتْ كَلِمَةٌ^(١)» [٥] بالرفع.

روى الوليد بن مسلم: «من أمرنا رُشِداً» [١٠] بضم الراء، وسكون الشين. قرأ نافع، وابن عامر، والأعمش: «مَرْفَقًا^(٢)» [١٦] بفتح الميم، وكسر الفاء.

= الحرف التحريك بالضم، وإن اختلفا في أن الحركة في تغزين قد خرجت إلى اللفظ ولم تخرج إلى اللفظ ولم تخرج في قوله: «من لُدْنُهُ».

وأما وصله الهاء ياء في الوصل: فحسن، ألا ترى أنك لو قلت: بياه، وبعده، فلم توصل الهاء ياء لم تُحسن؟...

وأما قراءة الباقين: «من لُدْنُهُ» فعلى أصل الكلمة، والنون في موضع جرّ وضم الهاء من غير بلوغ ياء حَسَنٌ لسكون ما قبل الهاء فلو بلغوا به الياء لم يجر لأن هذا ليس من المواضع التي تلحق هاء الضمير فيه الياء لأنه لا ياء قبلها، ولا كسرة، ولكن لو بلغوا بها الواو فقال: «من لدنهُ» لم يكن يَحْسُنُ الضم بلا واو لأن الهاء خفيفة، فإذا سكن ما قبلها وما بعدها أشبه التقاء الساكنين، ولو كان ما قبل الهاء حرف لين كان أقيح. وأما الجار في قوله: «من لُدْنُهُ» فيحتمل ضربين: والآخر: أن يكون صفة للنكرة، وفيها ذكر الموصوف.

(١) قال أبو الفتح في المحتسب (٢/٢٤): قرأ: «كَبُرَتْ كَلِمَةٌ» رفعا يحيى بن يعمر، والحسن، وابن محيصن، وابن أبي إسحاق، والثقفى، والأعرج خلاف، وعمرو بن عبّيد. قال أبو الفتح: أخلص الفعل لـ «كَلِمَةٌ» هذه الظاهرة، فرفعها، وسمى قولهم: «اتخذ الله ولداً» كما سموا القصيدا وإن كانت مائة بيت: كلمة. وهذا كوضعهم الاسم الواحد على جنسه كقولهم: أهلك الناس الدرهم والدينار، وذهب الناس بالشاة والبعير.

ولله فصاحة الحجاج، وكثرة قوله على منبره: يا أهل الرجل، وكلُّكم ذلك الرجل! ألا تراه لما أشفق أن يُظن به أنه يريد رجلاً واحداً بعينه قال: وكلكم ذلك الرجل؟

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٧٧): قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي: «مَرْفَقًا» بكسر الميم، وفتح الفاء.

وقرأ نافع، وابن عامر: «مرفقا» بفتح الميم وكسر الفاء.

سورة الكهف

قرأ ابن عامر، ويعقوب: ﴿تَزَوُّرٌ عَنْ كَهْفِهِمْ﴾ بسكون الزاي من غير ألف بعدها، وتشديد الراء في وزن تسود قرأ أهل الكوفة: ﴿تَزَاوِرٌ﴾ بفتح الزاي

= قرأ الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: ﴿مَرْفَقًا﴾ بفتح الميم، وكسر الفاء مثلهما. أبو عبيدة: المَرْفَقُ: ما ارتَفَقْتَ به، وبعضهم يقول: المَرْفِقُ: فأما في اليدين فهو: مَرْفَقٌ. وقال أبو زيد: رَفَقَ اللهُ عَلَيْكَ أهون الرَّفَقِ والرَّفِقِ.

قال أبو علي: المَرْفِقُ فيما حكاه أبو زيد: مصدر، ألا ترى أنه جعله كالرفق، وكان القياس لفتح لأنه ليس من يَرْفِقُ، ولكنه كقوله: ﴿إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ﴾، ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾. وقال أبو الحسن: مَرْفَقًا، أي شيئاً يرتفقون به مثل المَقْطَعِ، ومَرْفَقًا: جعله اسماً مثل المسجد، أو تكون لغة. وقوله: جعله اسماً، أي جعل المرفق اسماً، ولم يجعله اسم مكان، ولا المصدر من رَفَقَ يَرْفُقُ، كما أن المسجد ليس باسم الموضع من سَجَدَ يَسْجُدُ.

وقوله: أو يكون لغة، أي لغة في اسم المصدر كما جاء في المَطْلَعِ ونحوه، ولو كان القياس لفتح اللام. قال أبو علي في الحجة (٧٧/٣): قرأ ابن كثير، ونافع وابن عمرو ﴿تَزَاوِرٌ عَنْ كَهْفِهِمْ﴾ بتشديد الزاي. وقرأ عاصم، وحزمة، والكسائي ﴿تَزَاوِرٌ﴾ خفيفة. وقرأ ابن عامر: ﴿تَزَوُّرٌ﴾ مثل تَحْمُرٌ.

قال أبو عبيدة: ﴿تَزَاوِرٌ عَنْ كَهْفِهِمْ﴾ تميل عنه، وهو من الزَّورِ، والأزور منه وأنشد ابن مقبل:

فينا كَرَاكِرٌ أَجْوَازٌ مُضَبَّرَةٌ فيها دُرُوءٌ إِذَا شِئْنَا مِنَ الزُّورِ

قال أبو علي: ﴿تَزَاوِرٌ﴾ و﴿تَزَاوِرٌ﴾، ومن قال: ﴿تَزَاوِرٌ﴾ حذف التاء الثانية وخفف الكلمة بالحذف كما تخفف بالإدغام وقول ابن عامر: ﴿تَزَوُّرٌ﴾ قال أبو الحسن: لا يوضع هذا المعنى، إنما يقول: هو مزورٌ عني أي منقبض.

قال أبو علي: وبدل علي أن ازواراً في المعنى انقبض، كما قاله أبو الحسن.... فإن قلت: كيف جاز أن يقال: ﴿تَزَاوِرٌ﴾ ولا يكاد يستعمل هذا البناء في هذا النحو؟

فإن هذا حَسَنٌ لما كان معناه الميل عن الموضع، وقد استعملوا تمايل فأجروا تزاور مجرى تمايل.... والزور في بيت ابن مقبل وهو الميل والعدول للكبر والصَّغَرُ، فمعنى العدول فيه حاصل لكبر كان أو غيره.

وكما أن تقرضهم تجاوزهم وتركهم عن شملهم كذلك: تزاور عنهم، تميل عنهم ذات اليمين، فإذا مالت عنهم، إذا طلعت وتجاوزتهم إذا غربت، وكانوا في فجوة من الكهف، دل أن الشمس لا تصيبهم البتة أو في أكثر الأمر فتكون صورهم محفوظة.

سورة الكهف ٥٧.

وتخفيفها، وألف بعدها. وقرأ أهل الحجاز، وأبو عمرو: ﴿تَزَاوِرُ﴾ بتشديد الزاي، وفتحها، وألف بعدها.

قرأ أهل الحجاز: ﴿وَمَلَّتْ مِنْهُمْ﴾^(١) [١٨] بتشديد اللام الثانية. وخففها الباكون.

وبدل الهمزة فيه ورش، وشجاع، والسوسي في كل حال. وبقية أصحاب عمرو في إثناهم التخفيف.

﴿رَعْبًا﴾ [١٨] ذكر، قرأ أبو عمرو إلا أبا معمر عن عبد الوارث، وحمزة، والأعمش، وخلف، وأبو بكر، وروح: ﴿وَرَقِكُمْ﴾^(٢) [١٩] ساكنة الراء. وقرأ الباكون بكسرها.

(١) قال أبو علي في الحجة (٧٩/٣): قرأ ابن كثير، ونافع: ﴿وَمَلَّتْ﴾ مشددة مهموزة.

وقرأ ابن عامر، وعاصم، وأبو عمرو، وحمزة والكسائي: ﴿وَمَلَّتْ﴾ خفيفة، مهموزة. وروى إسماعيل بن مسلم عن ابن كثير: ﴿وَمَلَّتْ﴾ خفيفة.

قال أبو الحسن: الخفيفة أجود في كلامهم تقول: ملأتني.

قال أبو علي: مما يدل على ما قاله أبو الحسن في أن التخفيف أكثر في كلامهم قوله: .. فيملاً بيتنا أقطاً وسمناً..

... وقولهم: امتلأت، يدل على ملاً؛ لأن مطاوع فعلت افتعلت... وقد جاء في التثقيب أيضاً أنشد المخبّل السعدي:

وإذ فتك النعمان بالناس مُحَرَّمًا فَمَلَّيَ من كعب بن عوف سلاسله

(٢) قال أبو علي في الحجة (٨٠/٣): قرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر، والكسائي، وحفص عن عاصم: ﴿بِوَرَقِكُمْ﴾ مكسورة الراء.

وقرأ أبو عمرو، وحمزة وأبو بكر عن عاصم: ﴿بِوَرَقِكُمْ﴾ ساكنة الراء خفيفة.

وروى روح عن أحمد بن موسى عن أبي عمرو: ﴿بِوَرَقِكُمْ﴾ مدغمة، قال: وكان يشمها شيئاً من التثقيب.

وَرَقٌ وَوَرَقٌ: كَنَيْدٌ وَنَيْدٌ، وَكَتْفٌ وَكَتْفٌ، وَالتخفيف في هذا النحو سائغ مطرد.

وأما إدغام القاف في الكاف فَحَسَنٌ وَذَلِكَ نحو قولك الحق كَلْدَةٌ، فلما كان إدغام الكاف في القاف في قولك: اتهك قَطْنَا، كذلك، وإدغام القاف في الكاف من المزية في الحسن أن القاف أدخل في الحلق، وهي أول مخارج الفم، والكاف أخرج إلى الفم، والإدغام فيما كان أقرب إلى الفم أحسن.

سورة الكهف

[٢٠٧/ب] وأدغم القاف / في الكاف ابن محيصن، والعباس عن أبي عمرو.

قرأ ابن محيصن ﴿ثلاث رابعهم^(١)﴾ [٢٢] بإدغام غنة التنوين عند الراء، وفي الواقعة: ﴿أزواجاً ثلاثة﴾ بإدغام التنوين في الثاء وهذا عندي متروك.

قرأ ابن محيصن: ﴿خمسة سادسهم^(٢)﴾ [٢٢] بكسر الخاء، والميم. وروي عنه كسر الميم وحدها. الباقون بفتح الخاء وسكون الميم.

= ألا تسرى أن الإدغام إنما هو في حروف الفم، وأن حروف الطرفين ليس بأصول في الإدغام؟ وقال أبو الفتح في المحتسب (٢٤/٢): ومن ذلك قراءة أبي رجاء ﴿بِورِقِكُمْ﴾ مكسورة الواو مدغمة. قال أبو الفتح: هذا ونحوه عند أصحابنا مخفي غير مدغم لكنه أخفى كسرة القاف فظنها القراء مدغمة، ومعاذ الله لو كانت مدغمة لوجب نقل كسرة القاف إلى الراء فقولهم: يَرُدُّ، وَيَفِرُّ، وَيَصُبُّ ألا ترى أن الأصل يَرُدُّ، وَيَفِرُّ، وَيَصُبُّ، فلما أسكن الأول ليدغمه نقل حركته إلى الساكن قبله؟

وللقراء في نحو هذا عادة أن يعبروا عن المخفي بالمدغم، وذلك للطف ذلك عليهم منه في قول الله تعالى: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر﴾ إنه أدغم نون ﴿نحن﴾ في نون ﴿نزلنا﴾، حتى كأنهم لم يسمعوا أن هذا ونحوه لا يجوز مع الانفصال، وأنه أمر يختص به المتصل، واستدل صاحب الكتاب على أنه إخفاء: اسم موسى، وابن نوح، قال: فلو كان إدغام لوجب تحريك سين "اسم" وياء "ابن"، ولو تحركنا لإدغام ما بعدهما لسقطت ألف الوصل من أولها، وهذا واضح.

وإذا جاز مثل هذا على قطرب مع تخصصه حتى جرى في بعض ألفاظه، فالقراءة بذلك أولى وهم فيه أصغر عذرا، وقد ذكرنا ذلك فيما مضى وإنما هي ﴿بِورِقِكُمْ﴾ بإخفاء كسرة القاف كأنه يريد الإدغام تخفيفا ولا يبلغه.

وحكى أبو حاتم فيما روينا عنه: أن ابن محيصن قرأ ﴿بِورِقِكُمْ﴾ مدغمة ولم يحك قراءة أبي رجاء بالإدغام وهذا لا نظر في جوازه.

(١) قال أبو الفتح في المحتسب (٢٦/٢): ومن ذلك قراءة ابن محيصن: ﴿ثلاث رابعهم﴾ كلهم﴾ بإدغام ثاء ثلاثة في الثاء التي تبدل في الوقف هاء من ثلاثة قال أبو الفتح: الثاء لقربها من الثاء تدغم فيها كقولك: ابعت تُلْك، وأغت تُلْك.

وجاز الإدغام إن كانت قبل الأول ساكن لأنه ألف فصار كشابة ودابة، ولم يدغمها فيه إلا ابن محيصن وحده.

(٢) وذكر ابن جنبي في المحتسب (٢٧/٢) وجوه أخرى فيها فقال: ومن ذلك أنه لم يقرأ =

قرأ الأعمش وحمة، والكسائي، وخلف: ﴿ثلاثمائة سنين^(١)﴾ [٢٥] بحذف التنوين من ﴿ثلاثمائة﴾ وأضافها إلى ﴿سنين﴾.

= أحد ﴿خَمْسَةَ﴾ بفتح الميم إلا ابن كثير وحده في رواية حسن بن محمد عن شبل. قال أبو الفتح: لم يحرك ميم خمسة إلا عن سماع، وينبغي أن يكون أتبع عشرة، وليس يحسن أن يقال: أنه أتبع الفتح الفتح، كقول رؤبة:

مُشْتَبِه الأعلام لَمَاعِ الخَفَقِ

وهو يريد: الخَفَقَ، لأن هذا أمر يختص به ضرورة الشعر، قال أبو عثمان عن الأصمعي: ذكرت أعرابيا ونحن بالموضع الذي ذكره زهير في قوله:

ثم استمروا وقالوا إن موعدكم ماءً بشرقي سلمى فيدُ أو رَكَكُ
أتعرف رَكَكا هذا؟

فقال: قد كان ها هنا ماء يسمى (رَكَكًا)، فعلت أن زهيراً احتاج إليه فحركه، وقد يجوز أن يكون لغتين: رَكَكٌ ورَكَكٌ، كالأقَصِّ والقَصَصِ، والنَشْرِ والنَشْرِ. وقد كان يجب على الأصمعي ألا يسرع إلى أنه ضرورة.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٨١/٣): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم: ﴿ثلاثمائة سنين﴾ منون.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿ثلاثمائة سنين﴾ مضاف غير منون.

قال أبو الحسن: تكون السنون لثلاثمائة، قال: ولا يحسن إضافة المائة إلى السنين لا تكاد العرب تقول مائة سنين، وقال: هو جائز في المعنى، وقد يقوله بعض العرب، قال: وقد قرأها الأعمش، وفي حرف عبد الله: ثلاثمائة سنة.

قال أبو علي: مما يدل على صحة قول من قال: ﴿ثلاثمائة سنين﴾ أن هذا الضرب من العدد الذي يضاف في اللغة المشهورة إلى الأحاد نحو: ثلاثمائة رجل وأربعمائة ثوب قد جاء مضافاً إلى الجميع في قول الشاعر:

ما زودوني غير سحقِ عمامةٍ وخمسِ مِيءٍ فيها قَسِيٌّ وزائفُ

وذاك أن مِيءٍ لا تخلو من أن تكون في الأصل مِيءٌ، كأنه فَعْلَةٌ فجمع على فعلٍ مثل: سِدْرَةٌ و سِدْرٌ، أو تكون: فَعْلَةٌ، جُمِعَ على فُعُولٍ، مثل: بَدْرَةٌ و بُدُورٌ، ومائةٌ و مؤونٍ قال: عظيماً الكلاكلِ والمؤونِ، فإن قلت: ما ننكر أن يكون مِيءٍ أصله: مِيءٌ.

إنما حركت العين كما حُرِّكت نحو: رَكَكٌ، ومما أتبع حركة عينه ما بعده، فالذي يضعف ذلك أنك لا تجد فيما كان على حرفين نحو: شعيرة وشعير، وسدرة وسدر، فإذا لم تجد لذلك نظيراً عدلت عنه وحملته على أنه فُعُولٌ، وأنه خُفِّفَ كَمَا يُخَفَّفُ فِي

القوافي.....

٦٠ سورة الكهف

قرأ ابن عامر، والمطوعي عن الأعمش: ﴿ولا تشرك في حكمه أحداً﴾^(١)
[٢٦] بالتاء وسكون الكاف على النهي.

= وإذا كان كذلك فقد جاء إضافة نحو: ثلاثمائة إلى الجمع، وكسرت الفاء من مئي كما حلّي ونحوه، فأما قوله:

فيها اثنتان وأربعون حلوبةً سوداء [كخاقية العُراب الأسحم]

فلا يدل على جواز ثلاث مئتين، وإضافتها إلى الجمع لأن أبا عمرو الجرمي حكى عن أبي عبيدة: أن الحلوب لا يكون إلا جمعاً، والحلوبة تكون واحداً وتكون جمعاً، فإذا كان كذلك أمكن أن يكون الشاعر جعل الحلوبة جمعاً، وجعل السود وصفاً لها، فإذا أمكن هذا لم تكن فيه دلالة على جواز إضافة ثلاثمائة ونحوها إلى الجمع، فإذا قلت: يكون حلوبة في البيت واحداً ولا يكون جمعاً، لأنه تفسير العدد، وهذا الضرب من العدد يفسر كالأحاد دون الجموع.

قيل: هذا لا يجمع إذا كان المراد به الجمع، أن يكون تفسيراً لهذا الضرب من العدد من حيث كان على لفظ الأحاد، فكذلك الحلوبة يراد بها الجمع، ولا يجمع أن يكون تفسيراً كما لا يمتنع عشرون نقرأ، وثلاثون قتيلاً ونحو ذلك من الأسماء التي يراد بها الجمع، وهي على لفظ الأحاد، ومما يدل على هذا أنه فُعُولٌ قوله:

[وحاتم الطائي وهاب المي]

فهذا يدل على التخفيف، وهو فُعُولٌ في الأصل، وإنما خفف للقفية....

فإن قيل: لم لا يكون خفف المي فُعُلاً، ويكون جمع فَعَلَةٍ على فُعَلٍ نحو: حَشْبَةٍ وحُشْبٍ، وبَدَنَةٍ وبُدُنٍ؟

فإن ذلك لا يكون إلا ترى أن فُعُلاً لا يكسر فاؤها كما يكسر فاء فُعُولٍ، ولأن فُعُلاً قد رفض في المعتل فلم يستعمل إلا في هذه الكلمة التي في جمع ثني فقط، فلا يحمل عليها غيرها.

وأما قوله: (ثلاثمائة سنين) فإن (سنين) فيه بدل من قوله: (ثلاثمائة) وموضعه نصب كما أن موضع البدل منه كذلك، وقد قدمنا ذكر ذلك عن أبي الحسن.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٨٤): وكلهم قرأ ﴿ولا يشرك في حكمه أحداً﴾

بالياء والرفع، غير ابن عامر فإنه قرأ: ﴿ولا تشرك﴾ جزماً بالتاء.

﴿يشرك﴾ بالياء لتقدم أسماء الغيبة، وهو قوله: ﴿واسمع ما لهم من دونه من ولي ولا يشرك﴾ والهاء للغيبة، فكذلك قوله: ﴿ولا يُشرك﴾ أي: لا يشرك الله في حكمه أحداً. وقرأ ابن عامر: ﴿ولا تُشرك﴾ أنت أيها =

﴿بالغدوة﴾ [٢٨] ذكر^(١).

قرأ ابن محيصن: ﴿من سندس واستبرق﴾^(٢) [٣١] بفتح القاف من غير تنوين، وحذف الهمزة.

قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي، وخلف: ﴿كلتى﴾^(٣) [٣٣]

= الإنسان في حكمه على النهي عن الإشراك في حكمه، والمعنى: أي لا تكن كمن قيل فيه: ﴿أَيْشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلِقُونَ﴾، ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾ والقراءة الأولى أشبع، والرجوع من الغيبة إلى الخطاب كقولك: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ بعد ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾.

(١) يريد أن ما سبق ذكر ذلك في أكثر من موضع منها على سبيل المثال في (الأعراف: ٢٠٥) و(الرعد: ١٥) و(النور: ٣٦) و(غافر: ٤٦)..... إلخ.

وقال أبو علي الفارسي في الحجة (٨٣/٣): قرأ ابن عامر وحده: ﴿بِالْعُدْوَةِ وَالْعَشِيِّ﴾ وقرأ السابقون: ﴿بِالْعُدَاةِ وَالْعَشِيِّ﴾ بألف أما غدوة: فهو اسم موضع للتعريف، إذا كان كذلك فلا ينبغي أن يدخل عليه الألف واللام كما لا تدخل على سائر الأعلام، وإن كانت كتبت في المصحف بالواو، ولم يدل على ذلك، ألا ترى أنهم قد كتبوا فيه الصلاة بالواو وهي ألف، فكذلك الغداة إن كتبت في هذا بالواو ولا دلالة فيه على أنها واو، كما لم يكن ذلك في الصلاة ونحوها مما كتبت بالواو وهي ألف.

ووجه دخول لام التعريف عليها: أنه قد يجوز وإن كان معرفة أن ينكر، كما حكاه أبو زيد من أنهم يقولون: لَقَيْتَهُ فَيْتَةً، والفينة بعد الفينة، ففينة مثل الغدوة في التعريف بدلالة امتناع الانصراف وقد دخلت عليه لام التعريف، وذلك أنه لا يقدر من أمة كلها له مثل هذا الاسم، فيدخل التنكير لذلك، ويقوى هذا تننية الأعلام وجمعها، وقولهم [لا هيثم الليلة للمطى] وقولهم: أما البصرة فلا بصرة لك، فأجري هذا مجرى ما وقول من قال: ﴿بالغداة﴾ أين.

(٢) قال أبو الفتح في المحتسب (٢٩/٢): ومن ذلك قراءة ابن محيصن: ﴿من سندسٍ وَأَسْتَبْرَقَ﴾ بوصل الألف. قال أبو الفتح: هذا عندنا سهو أو كالتسهو، وسنذكره في سورة الرحمن إن شاء الله تعالى.

(٣) في القراءات العشر المتواترة على هامش القرآن الكريم إعداد الشيخ محمد كريم راجح عند هذه الآية في الممال قال: ﴿كلتا﴾: اختلف في ألفها فقبل إنها للتأنيث كإحدى، وسيما، قيل: إنها للتثنية، فعلى الأول ثمال وقفاً: لحمزة، والكسائي، وخلف وتقلل لأبي عمرو، وورش بخلاف عنه، وعلى الثاني لا يكون فيها تقليل ولا إمالة.

سورة الكهف

في الوقف بالإمالة؛ لأن ألفها للتأنيث والياء بدل لامها التي هي ألف منقلبة عن ياء لجواز إمالتها.

قرأ الأعمش: ﴿ وفجرنا خلالهما نُهراً ﴾ [٣٣] بتخفيف والجيم.

قرأ عاصم، وروح: ﴿ وكان له ثَمَرٌ وأُحِيطَ بِثَمَرِهِ ﴾^(١) [٤٢] بفتح الثاء والميم.

(١) قال أبو علي في الحجة (٨٤/٣): قرأ أبو عمرو ﴿ ثَمَرٌ ﴾ و﴿ بِثَمَرِهِ ﴾ بضم الثاء وسكون

الميم. وقرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر، وحزمة، والكسائي: ﴿ ثَمَرٌ ﴾ و﴿ بِثَمَرِهِ ﴾ مضمومة الثاء والميم. علي بن نصر، وحسن الجعفي عن أبي عمرو ﴿ ثَمَرٌ ﴾ مثل نافع. وقرأ عاصم: ﴿ ثَمَرٌ ﴾ و﴿ بِثَمَرِهِ ﴾ بفتح الثاء والميم فيهما.

الثمرة: ما يجتنى من ذي الثمرة، وجمعه ثمرات، ومثله: رَحْبَةٌ وَرَحِيَّاتٌ، وَرَقَبَةٌ وَرَقَبَاتٌ، قال: ﴿ وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا ﴾ وقال: ﴿ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا ﴾ ويجوز جمع ثمرة ضربان:

أحدهما: أن يجمع على ثمر، كبقرة وبقرة، والآخر: على التكسير: ثمار كرقبة ورقاب.

وهذا على تشبيه المخلوقات بالمصنوعات وقد يشبه كل واحد منهما بالآخر.

ويجوز في القياس أن يكسر الذي هو جمع ثمرة على ثَمَرٌ، فيكون ككتاب وكتب، ويكون تكسيه على فَعْلٌ وفعائل في نحو قوله:

وقربن بالرزق الجمائل بعدما تَقَوَّبَ عن غَرَبَانٍ أوراكها الخطر

فقراءة ابن عامر: ﴿ وكان له ثَمَرٌ ﴾ إذا خفف يجوز أن يكون جمع ثمار ككتاب وكتب، ويخفف كما يخفف كتب.

ويجوز أن يكون ﴿ ثَمَرٌ ﴾ جمع ثمرة كَبْدَنَةٌ وَبُذْنٌ، وَخَشَبَةٌ وَخَشَبٌ.

ويجوز أن يكون ﴿ ثَمَرَةٌ ﴾ واحداً كَعُنُقٌ وَطَنْبٌ فعلى أي هذه الوجوه كان جاز إسكان العين منه وساغ، وكذلك قوله: ﴿ وأُحِيطَ بِثَمَرِهِ ﴾. وقال بعض أهل اللغة: الثَمَرُ المال، والثَمَرُ المأكول... وحكي عن أبي عمرو: ﴿ الثَمَرُ ﴾، والثَمَرُ: أنواع المال، وإذا أُحِيطَ بالثمر فاجتيع دخلت فيه الثمرة، ولا يكون أن يصاب الأصل ولا فيه الثمرة، وإذا كان كذلك فمن قرأ: ﴿ بِثَمَرِهِ ﴾ أو ﴿ بِثَمَرِهِ ﴾ كان كقوله أين ممن قرأ بالفتح.

وقد تجوز القراءة بالفتح، فأخبر عن بعض ما أصيب. وأمسك عن بعض، وهو قراءة عاصم. وفي الثمرة لغة أخرى، ولم يحك عن ذكر من القراء في هذا الكتاب، قال سيبويه: تقول ثَمَرَةٌ وَثَمَرَاتٌ، وَسَمْرَةٌ وَسَمَرَاتٌ.

ووافقهما رويس في الأول وضمها في الثاني.

وقرأ أبو عمرو إلا أبا معمر بضم الثاء / وسكون الميم فيهما وقرأ أهل [١/٢٠٨] الحجاز، وابن عامر، وأهل الكوفة إلا عاصماً، وأبو معمر بضم الثاء والميم. قرأ أهل الحجاز، وابن عامر: ﴿خيراً منهما﴾^(١) [٣٦]. بميم بعد الهاء على التثنية، وقرأه الباقون: (منها) بغير ميم.

قرأ ابن عامر إلا الوليد بن عتبة، وابن فليح، وعبد الوارث، ورويس: ﴿لكننا هو الله ري﴾^(٢) [٣٨]. بإثبات الألف في الوصل ورواه ابن عتبة عن ابن عامر

= قال أبو علي: يجوز في جمع ثَمَرَةٍ وَثَمْرٌ كما جاز في السَّمْرِ. وقالوا: ثَمَرَةٌ وَثَمْرٌ فثَمَارٌ جمع ثَمَرَةٍ، كما أن إضَاءً جمع أضَاءٍ وكسروه على فِعَالٍ كما كسروه على فُعُولٍ كقولهم: صَفَاً وَصُفِيٍّ.

(١) قال أبو علي في الحجة (٨٦/٣):

قرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر: ﴿خيراً منهما منقلباً﴾ بزيادة ميم بعد الهاء على التثنية، وكذلك هي في مصاحف أهل مكة والمدينة، والشام.

وقرأ أبو عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي: ﴿خيراً منها منقلباً﴾ وكذلك هي في مصاحف أهل البصرة والكوفة.

قال: الإفراد أولى من حيث كان أقرب إلى الجنة المفردة من قوله: ﴿وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ﴾. والتثنية لا تمتنع لتقدم الجنتين.

(٣) قال أبو علي في الحجة (٨٦/٣): قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة،

والكسائي: (لكن هو الله ري) بإسقاط الألف في الوصل، وإثباتها في الوقف. وقرأ نافع

في رواية المسيبي (لكننا هو الله ري) يثبت الألف في الوصل والوقف، وقال ابن جَمَّاز، وإسماعيل بن جعفر وورش عن قالون عن نافع: بغير ألف في الوصل، ويقف بالألف.

وقرأ ابن عامر: (لكننا هو الله ري) يثبت الألف في الوصل والوقف.

قال أبو بكر أحمد: ولم يختلف في الوقف أنه بالألف، وإنما اختلف في الوصل.

قال: القول فيمن قرأ: (لكن هو الله ري) فلم يثبت الألف في الوصل أنه كان: لكن

أنا، مخفف الهمزة، وألقى حركتها على النون فصار لكننا فاجتمع مثلان، فأدغم المثل

الأول في الثاني بعد أن أسكنها فصار في الدرَج: (لكن هو الله ري) فلم يثبت الألف في

الوصل كما لم يثبت الهاء في الوصل في نحو: ارمه واغزه، لأنها إنما تلحق في الوقف

لتبين الحرف الموقوف عليه، فإذا وقف قال: ﴿لكننا﴾ فأثبت الألف في الوقف كما =

= كان يثبت الهاء فيه ومثل ذلك في الإدغام ما حكاه أبو زيد من قول من سمعه يقرأ: ﴿أَنْ تَقْعَ عَلْرُضٍ﴾ فخفف الهمزة وألقى حركتها على لام المعرفة فصار على الأرض، وخففها على قول من قال: الحمر، فأثبت همزة الوصل؛ لأن اللام في تقدير السكون، فلما كان على تقدير السكون حذف الألف من على كما يحذفها إذا كانت اللام ساكنة، واجتمع لآمان مثلان، فأدغم الأولى في الثانية ولو خففها على قول من قال: لَحْمَرٍ لم يجز الإدغام لأن الألف في على تثبت ولا تحذف كما حذفت في القول الأول لما كانت اللام في تقدير سكون، فلم يجز الإدغام بفصل الألف بين المثالين، فإذا وقف من أدغم ﴿لَكِنَّا﴾ أثبت الألف، وإذا لم يقف حذفها.

ومثل هذه الألف في أنها تثبت في الوقف وتسقط في الإدغام الألف في حَيْهَلَا، تقول: حَيْهَلَا بعمر، فتحذفها، فإذا وقفت قلت: حَيْهَلَا، وقد تجيء هذه الألف المشددة مثبتة في الشعر في الإدراج كقول الأعشى:

فكيف أنا وانتحالي القوالي

... ولا يكون هذا مختاراً في القراءة ... فأما من قرأ: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي﴾ في الوصل فإنه يحتمل أمرين: أحدهما: أن يجعل الضمير المتصل مثل المنفصل الذي هو: نحن، فيدغم النون من لكن لسكوها في النون من علامة الضمير فيكون على هذا في الوصل والوقف ﴿لَكِنَّا﴾ بإثبات الألف لا غير، ألا ترى أن أحداً لا يحذف الألف في نحو: فعلنا. وقوله: ﴿هُوَ﴾ من: ﴿هُوَ اللهُ رَبِّي﴾ علامة الحديث والقصة كما أنه من قوله: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ وقوله: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ فكذاك.

والتقدير: الأمر الله أحد لأن هذا الضمير يدخل على المبتدأ، والخبر يصير المبتدأ والخبر في موضع خبر، كما أنه في: أن، وكأن، وظننت، وما يدخل على المبتدأ والخبر كذلك، وعاد الضمير على الضمير الذي دخلت عليه، لكن على المعنى ولو عاد على اللفظ لكان: "لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبَّنَا"، ودخلت لكن على الضمير مخففة كما دخلت في قوله: ﴿إِنْ مَعَكُمْ﴾ هذا وجه. ويجوز فيه وجه آخر: وهو أن سيبويه حكى أنه سمع من العرب من يقول: أعطني أَيْصَةَ، فشدد، وألحق الهاء والتشديد للوقف وإلحاقه إياها كإلحاقه الألف في سَبَسَبَا، والياء في عيهلى. فأجرى الهاء مجراها في الإطلاق كما كانت مثلها في قوله:

صَفِيَّةٌ قُومِي وَلَا تَجْزَعِي وَبَكِّي النِّسَاءَ عَلَى حَمْرَةٍ

فهذا الذي حكاه سيبويه في الكلام وليس في شعر. وكذلك الآية تكون الألف فيها كالهاء ولا تكون الهاء للوقف. ألا ترى أن هاء الوقف لا يبين بها المعرب ولا ما ضارع المعرب؟ فعلى أحد هذين الوجهين يكون قول من أثبت الألف في الوصل أو عليهما جميعاً. ولو كانت فاصلة لكان مثل: ﴿فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَ﴾.

سورة الكهف سورة الكهف ٦٥

بحذفه من الوصل كالباقين، وزاد عليهم فحذفه من الوقف أيضا. الباقون بإجماع عنهم على ثبوت الألف في الوقف.

قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي، وخلف، وعبد الوارث: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ فِئَةٌ^(١)﴾ [٤٣] بالياء.

قرأ أهل الكوفة إلا عاصما، وأبو معمر عن عبد الوارث: ﴿الْوَلَايَةُ﴾ [٤٤] بكسر الواو. وقد ذكر(*) . قرأ أبو عمرو، والكسائي: ﴿لِلَّهِ

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٨٨/٣): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر - فيما أرى - ﴿وَلَمْ تَكُنْ﴾ بالتاء، وقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَلَمْ يَكُنْ﴾ بالياء.

(*) يريد الأنفال (٧٢) وقال أبو علي الفارسي في الحجة (٨٩/٣): قرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر، وعاصم في الراويتين: ﴿الْوَلَايَةُ﴾ بفتح الواو ﴿لِلَّهِ الْحَقُّ﴾ خفيفا.

وقرأ أبو عمرو: ﴿هِنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقُّ﴾ بفتح الواو، وضم القاف.

وقرأ حمزة: ﴿هِنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقُّ﴾ بكسر الواو والقاف.

وقرأ الكسائي: ﴿هِنَالِكَ الْوَلَايَةُ﴾ كسرا ﴿لِلَّهِ الْحَقُّ﴾ بضم القاف.

قال أبو علي: قال أبو عبيدة: الوَلَايَةُ. أي التوالي، قال: وهو مصدر الوَلِيِّ، وحكى عن أبي عمرو، والأصمعي أن الوَلَايَةَ ها هنا لحنٌ، والكسر يجيء في فعالة، فيما حكاه صنعة ومعنى، متقلدا كالكِتَابَةِ والإِمَارَةَ والخِلاَفَةَ، وما أشبه ذلك، وليس هنا معنى تولى أمر إنما هو الوَلَايَةُ من الدين، وكذلك التي في الأنفال: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾.

وقد كسر قوم من القراء ذلك أيضا، وحكى ابن سلام عن يونس في قوله: ﴿هِنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقُّ﴾ قال يونس: ما كان لله عز وجل فهو ولاية مفتوح من الوَلَايَةُ في الدين، وما كان من ولاية الأمور، فالكسر: ولاية: أي التوالي، قال: وهو مصدر الوَلِيِّ.

الحق^(١) ﴿٤٤﴾ بالرفع وجره الباقون.

قرأ أهل الكوفة إلا الكسائي: ﴿عقباً^(٢)﴾ ﴿٤٤﴾ ساكنة القاف وضمها الباقون.

قرأ ابن محيصن: ﴿ويوم تَسِيرُ الجبال^(٣)﴾ ﴿٤٧﴾ بفتح التاء، وكسر السين، وياء ساكنة، الجبال بالرفع. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو، وابن عامر: بضم التاء، وفتح السين، وتشديد الياء وفتحها.

﴿والجبال﴾ بالرفع على ترك تسمية الفاعل. الباقون: ﴿تَسِيرُ﴾ بالنون وضمها

[ب/٢٠٨] وكسر الياء/ على البناء للفاعل. ﴿الجبال﴾ بالنصب. قرأ الأعمش وحمزة ﴿ويوم

= وقال بعض أهل اللغة: الولاية: النصر، يقال: هم أهل ولاية عليك أي: متناصرون عليك، والولاية: ولاية السلطان.

وقال: وقد يجوز الفتح في هذه والكسر في تلك، كما قالوا الوكالة والوكالة، والوصاية والوصاية بمعنى واحد. فعلى ما ذكر هذا الذاهر يجوز الكسر في الولاية في هذا الموضوع. وأما من قال: ﴿هنالك الولاية لله الحق﴾ فكسر القاف فإنه جعله من وصف الله سبحانه ووصفه بالحق، وهو مصدر كما وصفه بالعدل وبالسلام، والمعنى أنه ذو الحق، وذو السلام وكذلك الإله معناه: ذو العباد، يدل قوله: ﴿ويعلمون أن الله هو الحق المبين﴾.

(١) سبق ذكرها في التعليق على الفقرة التي قبلها فراجعها فيها إن أحببت.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٨٩/٣): قرأ ابن كثير، والكسائي: ﴿عقباً﴾ مضمومة القاف، وقرأ عاصم، وحمزة: ﴿عقباً﴾ ساكنة القاف. أبو عبيدة: خير عقباً، وعاقبة، وعُقبى، وعُقبية، والمعنى واحد وهي الآخرة. قال أبو علي: ما كان على فعل: جاز تخفيفه نحو: العنق، والطئب، وقد تقدم ذكر ذلك.

(٣) قال أبو علي في الحجة (٩٠/٣): قرأ ابن كثير، وأبو عمرو: ﴿ويوم تَسِيرُ﴾ بالتاء

﴿الجبال﴾ رفعاً. وقرأ نافع، وحمزة، والكسائي: ﴿تَسِيرُ﴾ بالنون، ﴿الجبال﴾ نصياً.

حجة من بني الفعل للمفعول به فقال: ﴿تَسِيرُ﴾ قوله: ﴿وسيرت الجبال﴾، ﴿تَسِيرُ﴾ قوله: ﴿وسيرت الجبال﴾، وقوله: ﴿وإذا الجبال سيرت﴾، ومن قرأ: ﴿تَسِيرُ﴾ فلا أنه أشبه بما بعده من قوله: ﴿وحشرناهم فلم تغادر منهم أحداً﴾.

فإن قلت: وقد جاء: ﴿وتسير الجبال سيرا﴾، ولم يجب على هذا أن يقال: ﴿تَسِيرُ الجبال﴾؟ قيل: إنما قرئ على: ﴿تَسِيرُ الجبال﴾ و﴿تَسِيرُ الجبال﴾، ولم يقرأ على غيرهم هذين الوجهين، فكلمنا أسند الفعل إلى المفعول به في قوله: ﴿وسيرت الجبال﴾ كذلك أسند إليها قوله: ﴿تَسِيرُ الجبال﴾.

نقول نادوا^(١) ﴿٥٢﴾ بالنون. الباقون بالياء.

قرأ أهل الكوفة: ﴿قَبْلًا^(٢)﴾ [٥٥] بضم القاف والياء.

(١) قال أبو علي في الحجة (٩٠/٣): قرأ حمزة وحده: ﴿نقول﴾ بالنون. الباقون بالياء. قال أبو علي: قول حمزة ﴿نقول﴾ إن قبلها: ﴿وَمَا كُنْتَ تُتَّخَذُ الْمُضْلِينَ عَضُدًا﴾. ﴿يوم نقول﴾: محمول على ما تقدم في المعنى فكما أن ﴿كنت﴾ للمتكلم، كذلك ﴿نقول﴾ والجمع والإفراد في ذلك بمعنى وفي حجة الياء أن الكلام الأول قد انقضى، وهذا استئناف، فالمعنى: ﴿ويوم يقول﴾ أي: يوم يقول الله سبحانه: ﴿أين شركائي الذين زعمتم﴾، وهذا يقوي القراءة بالياء دون النون، ولو كان النون لكان أشبه بما بعده أن يكون جميعاً فيقول: ﴿شركاءنا﴾. فأما قوله: ﴿الذين زعمتم﴾ فالراجع إلى الموصول محذوف، والمعنى: الذين زعمتم إياهم، أي الذين زعمتم شركاء، فحذف الراجع من الصلة ولا بد من تقديره، كقوله: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ ومثل هذا في حذف المفعولين جميعاً قول الشاعر الكمي:

بأي كتاب أو بأية سنة ترى حبهم عاراً عليّ وتُحسبُ

فالآية أقوى من هذا؛ لأن الراجع إلى الموصول مقتضى، وإذا ثبت الراجع ثبت حصول المفعول الثاني.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٩١/٣): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر: ﴿قَبْلًا﴾ بكسر القاف. وعاصم، وحمزة، والكسائي: ﴿قَبْلًا﴾ رفعاً أبو عبيدة: ﴿قَبْلًا﴾: مقابلة. قال أبو زيد: لقيت فلاناً: قَبْلًا ومقابلةً وقَبْلًا، وقَبْلًا وقَبْلًا وقَبْلًا كله واحد، وهو الواجحة.

قال أبو علي: فقوله: ﴿قَبْلًا﴾ أي: مقابلة. وقالوا: إذا أسقى إبله ولم يكن أعد لها الماء قبل ورودها سقاها قَبْلًا، والقابل الذي يسقيها، وهي تقابل سقية قال الراجز: "لن يغلب اليوم جباكم قبلي" فهذا أيضاً من المقابلة. فمعنى ﴿أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ قَبْلًا﴾ أي مقابلة من حيث يرونه، وهذا قوله: ﴿فلما رآوه عارضاً مستقبل أوديتهم﴾. وأما قراءة عاصم، وحمزة، والكسائي: ﴿قَبْلًا﴾ فيحتمل تأويلين: يجوز أن يكون ﴿قَبْلًا﴾ بمعنى ﴿قَبْلًا﴾ كما حكاه أبو زيد، فيكون معنى القراءتين على ما فسره واحداً، اختلف اللفظ واتفق المعنى، ويجوز أن يكون ﴿قَبْلًا﴾ جمع قبيل كأنه يأتيهم العذاب قبلاً قبلاً، أي صنفاً صنفاً، فجمع قبلاً الذي هو فعلاً على فعل، وصنوف العذاب التي يقابلون كما أخذ أصحاب فرعون فيكون ضرباً مختلفاً كل قبيل منه غير صاحبه، ويكون ضرباً واحداً فيجيئهم منه شيء بعد شيء.

روى أبو بكر: ﴿لَمُهْلِكْهُمْ^(١)﴾ [٥٩] بفتح الميم واللام. ورواه حفص بفتح الميم وكسر اللام.

وقرأه الباقون بضم الميم وفتح اللام. ومثله في النحل: ﴿مهلك أهله﴾.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٩٣/٣): قرأ عاصم وحده في رواية أبي بكر

﴿لَمُهْلِكْهُمْ﴾ بفتح الميم، واللام الثانية، وفي النمل: ﴿ما شهدنا مهلك أهله﴾ مثله.

وروي عن حفص: ﴿لَمُهْلِكْهُمْ﴾، ﴿مُهْلِكْ أهله﴾ بضم الميم وفتح اللام.

وقرأ الباقون: ﴿لَمُهْلِكْهُمْ﴾ و ﴿مُهْلِكْ أهله﴾ بضم الميم وفتح اللام.

قالوا: هلك زيد وأهلكته، وفي التنزيل: ﴿وكم أهلكنا من قرية بطرت معيشتها﴾ وفيه:

﴿أرأيتم إن أهلكني الله ومن معي أو رحمتنا﴾.

وحكوا أن تميمًا تقول: ﴿أرأيتم إن أهلكني الله ومن معي أو رحمتنا﴾.

وحكوا أن تميمًا تقول: هلكني زيد، كأنهم جعلوه من باب رجوع ورجعته وغاض الماء

وغضته، وعلى هذا حمل بعضهم:

وَمَهْمَهُ هَالِكٌ مِّن تَعَرَّجًا

فقالوا: هو بمنزلة مُهْلِكٌ من تَعَرَّجًا.

ومن لم يجعل هلك متعدياً ففي هالك ضمير عائد إلى النكرة، واسم الفاعل مضاف إلى

مفعول به كما أنه لو كان مكان الهالك المُهْلِكُ كان كذلك ومن لم يجعل هالك بمعنى

مُهْلِكٌ كان تقديره: هالك من تَعَرَّجَهُ، ومن تَعَرَّجَهُ فاعل المُهْلِكُ في المعنى، وموضعه

نصب مثل: حسن الوجه، فلما حذف التنوين أضاف إليه مثل: حسن الوجه في موضع

من تَعَرَّجًا جرُّ على هذا الحد.

فقول عاصم: ﴿لَمُهْلِكْهُمْ﴾ مصدر يكون على قول عدِّي هلكت مضافاً إلى المفعول به

نحو: ﴿من دعاء الخير﴾ وفي قوله من لم يعد: هلكت مضافاً إلى الفاعل كقولك: وجعلنا

لهلاكهم.

والمصدر من فَعَلَ في الأمر الشائع يُبين على مَفْعَلٍ.

ومن قال: ﴿وجعلنا لِمُهْلِكْهُمْ﴾ كان المصدر مضافاً إلى المفعول بهم كأنه: لإهلاكهم

موعداً.

ورواية حفص عن عاصم: لَمُهْلِكْهُمْ ومُهْلِكْ الرواية الأولى، وفتح اللام التي هي عين من

مهلك أقيس، وأشيع، وقد جاء المصدر من باب فَعَلَ يَفْعَلُ بكسر العين، قال: ﴿إلي

مرجعكم﴾ وقال: ﴿يسألونك عن المحيض﴾.

وقالوا: ما في بُرْكٍ مكيلٍ، يريدون الكيل، والأول أكثر وأوسع.

قرأ الكسائي: ﴿وما أنسانيه﴾^(١) [٦٣] بالإمالة. وفتحها الباقون. وضم هاءه حفص، من غير صلة، وكسرهما من غير صلة الباقون إلا ابن كثير، وابن محيصن فإنهما يصلانها بياء على أصلها.

قرأ أهل البصرة: ﴿مما علمت رَشْدًا﴾^(٢) [٦٦] بفتح الراء والشين.

(١) قال أبو علي في الحجة (٩١/٣):

قرأ الكسائي وحده: ﴿وما أنسانيه﴾ بإمالة السين. وكلهم فتحها غيره. قال أبو علي: الإمالة في السين من ﴿أنسانيه﴾ سائغة لأنك تقول: أنسيته، وسواء كان من نسيته الذي هو تركت لأن كل واحد منهما يتعدى إلى مفعول واحد، وإذا نقلته بالهمزة تعدى إلى مفعولين، فالإمالة في السين سائغة من حيث قلت في كل واحد منهما أنسيته، وفي التنزيل: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنْسَاهُمْ أَنْفُسَهُمْ﴾. حفص عن عاصم: ﴿أُنْسَانِيَهْ﴾ بضم الهاء، وفي الفتح: ﴿بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ بضم الهاء. أبو بكر عن عاصم: ﴿أُنْسَانِيَهْ﴾ بكسر الهاء و﴿بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ بكسر الهاء الباقون بكسر الهاء من غير بلوغ ياء إلا ابن كثير فإنه يثبت الياء في الوصل بعد الهاء ﴿أنسانيهه إلا﴾.

(٢) قال أبو علي في الحجة: (٩٢/٣):

قرأ ابن كثير، ونافع، وحمزة، والكسائي، وعاصم: ﴿مما علمت رَشْدًا﴾ مضمومة الراء خفيفة الشين. وقرأ ابن عامر: ﴿مما علمت رَشْدًا﴾ مضمومة الراء والشين، هكذا في كتابي عن أحمد بن يوسف عن ابن ذكوان. ورأيت في كتاب موسى بن موسى عن ابن ذكوان ﴿رَشْدًا﴾ خفيفة. وقال هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر: ﴿رَشْدًا﴾ خفيفة. وقرأ أبو عمرو: ﴿رَشْدًا﴾ مفتوحة الراء والشين.

قال: ﴿رَشْدًا﴾ و﴿رَشْدًا﴾ لغتان، وكل واحد منهما بمعنى الآخر قد أجرت العرب كل واحد منهما مجرى الآخر فقالوا: رَشْنٌ ورَشْنٌ، وأَسْدٌ وأَسْدٌ، وخَشْبَةٌ، وخَشْبٌ، وبَدَنَةٌ وبُدْنٌ، فجمعوا فعلاً على فُعْلٍ.

وكما كان فُعْلٌ يجري عندهم مجرى فَعَلٍ جمعوا أيضاً فعلاً على فُعْلٍ، كما جمعوا فعلاً عليه، وذلك قوله: ﴿والفُلُكُ التي تجري في البحر﴾ وفي أخرى: ﴿في الفُلُكُ المشحون﴾ فهذا يدل على أهمها عندهم مجرى جميعاً مجرى واحداً، وعلى هذا أيضاً جمعوا فعلاً وفعلاً على فعْلان فقالوا: قاع وقيعان، وتاج وتيجان، وقالوا: حوت وحيتان، ونون ونينان. وقد قيل: إن القراءة بـ ﴿رَشْدًا﴾ أرجح لأنهم اتفقوا في قوله: ﴿فأولئك تحروا رَشْدًا﴾ على الفتح، والتي في الكهف رأس آية مثل ما وقع الاتفاق على فتحه =

سورة الكهف

قرأ نافع، وابن عامر: ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ﴾^(١) [٧٠] بفتح اللام وتشديد النون.

وقرأ السباقون بسكون اللام، وتخفيف النون. واتفق الجماعة على إثبات الياء بعد النون وصلاً ووقفاً إلا ما رواه الوليد بن مسلم فإنه روى حذفها منهما.

قرأ أهل الكوفة إلا عاصماً: ﴿لَيَغْرُقَ﴾ بياء مفتوحة، وفتح الراء.

= وتحريك عينه فوجب أن يكون هذا أيضاً مثله من حيث اجتماعا في أن كل واحد في رأس آية.

فأما انتصاب: ﴿رَشَدًا﴾ فيجوز أن ينتصب ﴿على أن تعلمني﴾ فيكون على حالاً من قوله: ﴿أتبعك﴾ ويجوز أن يكون للرشد مفعولاً به تقديره: هل أتبعك على أن تعلمني رشداً مما علمته، ويكون العلم الذي يتعدى إلى مفعول واحد يتعدى بضعف العين إلى مفعولين كقوله: ﴿وعلم آدم الأسماء كلها﴾ تقديره: هل أتبعك على أن تعلمني رشداً مما علمته، فحذفت الراجع من الفعلين قد استوفى مفعوليه اللذين يقتضيهما الفعلان. ومعنى: علمني رشداً: علمني أمراً ذا رشداً أو علماً ذا رشداً.

(١) قال أبو علي في الفتح (٣/٩٤):

قرأ ابن كثير، وعاصم، وأبو عمرو، وحزمة، والكسائي: ﴿تسألني﴾ ساكنة اللام. وقرأ نافع: ﴿تسألني﴾ مفتوحة اللام مشددة النون.

وقرأ ابن عامر ﴿فلا تسألني عن شيء﴾ اللام متحركة بغير ياء، مكسورة النون. قال هشام عنه: ﴿تسألني﴾ بياء مشددة النون.

قول ابن كثير ومن تبعه عدواً فيه السؤال إلى المفعول الذي هو المتكلم مثل: لا تضربني، ولا تظلمني، ونحو ذلك.

وقول نافع: ﴿تسألني﴾ مفتوحة اللام ففتحت اللام؛ لأنه لما ألحق الفعل الثقيلة بنى الفعل معها على الفتح، فإن أثبت الياء كما أثبت من تقدم ذكره فقد عداه إلى المفعول به كما عداه من تقدم، فإن فتح النون عدى الفعل في المعنى، وليس في اللفظ بمتمعد.

وقول ابن عامر: ﴿فلا تسألني﴾ ألحق الثقيلة، وعدى الفعل إلى المفعول به في اللفظ. والكسرة في النون تدل على إرادة المفعول به وحذف الياء من اللفظ.

ورواية هشام: ﴿تسألني﴾ بياء مشددة النون تعدى الفعل فيه إلى المفعول به وبين إثبات علامته غير محذوف منها الياء.

سورة الكهف ٧١

﴿أهلها﴾^(١) [٧١] بالرفع. قرأه الباقون: ﴿لِيُغْرَقَ﴾ بياء مضمومة وكسر الراء. ﴿أهلها﴾ بنصب اللام. قرأ أهل الكوفة وابن عامر إلا الوليد بن مسلم، وروح: ﴿نفسا زكية﴾ [٧٤] بغير ألف بعد الزاي، وشدد الياء. وقرأه الباقون: ﴿زاكية﴾ بوزن فاعلة.

قرأ نافع/ والوليدان جمعاً عن ابن عامر، وأبو بكر، ويعقوب: ﴿نُكْرًا﴾^(٢) [٧٤] [٢٠٩/]

(١) قال أبو علي في الحجة (٩٤/٣):

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ونافع، وابن عامر، وعاصم: ﴿تُغْرَقُ﴾ بالياء. ﴿أهلها﴾ نصبا. وقرأ حمزة، والكسائي: ﴿لِيُغْرَقَ أَهلها﴾ بفتح الياء، والراء، ﴿أهلها﴾ رفع. وكلهم يخفف الراء.

قال أبو علي: ﴿تُغْرَقُ﴾ أولى ليكون الفعل مسندا إلى المخاطب كما كان المعطوف عليه كذلك. ألا ترى أن المعطوف عليه ﴿أخرقنا﴾ وكذلك المعطوف، وهذا يجيء على معنى الياء؛ لأنه إذا أغرقتهم، غرقوا، وما بعده أيضا كذلك وهو قوله: ﴿لَقَدْ جِئْتَ﴾ فهو أيضا خطاب.

قال: وكلهم خفف الراء، يعني أهم قرءوا: ﴿تُغْرَقُ﴾ ولم يقل أحد منهم: تُغْرَقُ، وذلك لقوله: ﴿فَأَغْرَقْنَاهُمْ أَجمَعِينَ﴾، ﴿وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ﴾ وقد دخل فعل هذا النحو نحو: غرمته وأغرمته، إلا أن الذي جاء به التنزيل أولى.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٩٥/٣): قرأ ابن كثير، وحمزة، وأبو عمرو، والكسائي ﴿نُكْرًا﴾ خفيفة في كل القرآن إلا قوله: ﴿إلى شيء نُكْرٍ﴾ وخفف ابن كثير أيضا: ﴿إلى شيء نُكْرٍ﴾.

وقرأ ابن عامر، وعاصم في رواية أبي بكر في كل القرآن: ﴿نُكْرًا﴾ خفيفة. واحتسب نافع عن نافع فروى إسماعيل بن جعفر ﴿نُكْرًا﴾ خفيفة في كل القرآن إلا قوله: ﴿إلى شيء نُكْرٍ﴾ فإنه مثقل.

وروى ابن جَمَّاز، وقالون، والمسيبي، وأبو بكر عن أبي أويس، وورش عن نافع ﴿نُكْرًا﴾ مثقل في كل القرآن. نصر عن الأصمعي عن نافع: ﴿نُكْرًا﴾ مثقل.

قال أبو علي: نُكْر: فُعْلٌ، وهو من أمثلة الصفات، قالوا: ناقة أجدُّ، ورجل شلُّ، ومشيئة سجعٌ، وأنشد سيويه: وامشوا مشية سجعاً فمن خفف ذلك وكما يخفف العنق والعنق... والتخفيف في ذلك مستمر، وإذا كان الأمر كذلك فمن أخذ بالثقل وبالتخفيف كان مصيباً.

وكذلك إن أخذ أخذ بالعتين وقرأ في موضع بالتخفيف وفي موضع بالثقل فجائز.

بضم الكاف، وكذلك الذي بعده، وفي الطلاق. وافقه الوليد بن عُتبة على ضم
الموضع خاصة.

وقرأهن الباقون بسكون الكاف.

وتفرد ابن كثير، وابن محيصن، والعباس بن الفضل بإسكان الكاف في
﴿شيء نكر﴾ في سورة القمر.

روى أبو بكر: ﴿لُدْنِي﴾^(١) [٧٦] بإسكان الدال، وأشبهها الضم وتخفيف النون.

(١) قال أبو علي في الحجة (٣/٩٦):

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وحزمة، والكسائي: ﴿من لُدْنِي﴾ مثقل. وقرأ نافع: ﴿من
لُدْنِي﴾ بضم الدال مع تخفيف النون. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿من لُدْنِي﴾ يُشَم
الدال شيئاً من الضم في رواية خلف عن أبي بكر عن عاصم.

وقال غيره عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم: ﴿من لُدْنِي﴾ يسكن الدال مع فتح اللام.
وروى أبو عبيدة عن الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: ﴿من لُدْنِي﴾ بضم اللام
وتسكين الدال وهو غلط. وفي كتاب المعاني الذي عمله إلى طه عن الكسائي عن أبي
بكر عن عاصم: ﴿من لُدْنِي﴾ مفتوحة اللام ساكنة الدال.

وقال حفص عن عاصم: ﴿لُدْنِي﴾ مثل أبي عمرو، وحزمة.
قال أبو علي: من قال: ﴿من لُدْنِي﴾ زاد النون التي تزد مع علامة المضمر المحرور
والمصوب في نحو: مني، وعني، وقطني، وضربني فأدغم الأولى الساكنة في التي تزد مع
الضمير، فصار ﴿لُدْنِي﴾ هذا هو القياس والذي عليه الاستعمال.

وقرأ نافع: ﴿من لُدْنِي﴾ بضم الدال مع تخفيف النون. وجه ذلك أنه على مقدم ذكره
إلا في حذفه النون التي تلحق علامة الضمير، وإنما حذفها من قَدْنِي وقَدِي...

ولا تكون النون المحذوفة الثالثة من لَدْنٍ لأنها تُرد مع إضافتها إلى الضمير في نحو: ﴿من
لُدْنُهُ وَيُشَرُّهُ﴾ ومن لُدْنِي وَلَدْنَا، فكما لا تحذف من علامة الضمير، وإن حذف من:
لُدْشُول، ولُدْغُدُوَّة، فإنها تُرُدُّ مع الضمير إلى الأصل... وقرأ عاصم في رواية أبي بكر:
﴿من لُدْنِي﴾ يُشَمُّ الدال شيئاً من الضم في رواية خلف. قال أبو علي: وجه ذلك أن
لُدْنٌ مثل سُبْع، وَعَضُد، فكما تحذف الضمة من نحو سُبْع كذلك حذف من لُدْنٍ فصار
لُدْن. فأما إشمامها الضم: في ليعلم أن الدال كانت تتحرك بالضم كما أن من قال:
تُعزِين، وقيل: فأشم الحرفين الضمة، أراد أن يُعْلَم في الأصل مضمومة.

قال أحمد: وقال غيره عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم: يسكن الدال مع فتح اللام.

سورة الكهف ٧٣

وقرأ نافع: ﴿من لُدْنِي﴾ بضم الدال وتخفيف النون. وقرأ الباقون كذلك إلا أنهم شد النون.

قرأ ابن محيصن، والطوعي عن الأعمش: ﴿أن يضيفوهما﴾ [٧٧] بكسر الضاد، وسكون الياء وتخفيفها. وقرأه الباقون بفتح الضاد وتشديد الياء وكسرها. قرأ الأعمش من طريق المطوعي:

﴿يريد أن يُنْقَضُ^(١)﴾ [٧٧] بياء مضمومة، وضاد مخففة من النقص الذي هو

= قال أبو علي: هذا هو الوجه الذي تقدم إلا أنه لم يُشَمَّ الدال الضمة، وإنما لم يُشَمَّها، كما أن كثيراً منهم لا يشمون الضمة نحو: قيل.

قال: وروى أبو عبيدة عن الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: ﴿من لُدْنِي﴾ بضم اللام وتسكين الدال. قال أحمد: وهو غلط. قال أبو علي: يشبه أن يكون التعليل من أبي بكر أحمد في وجه الرواية، فأما في وجه اللغة ومقاييسها فهو صحيح.

(١) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٣١/٢):

ومن ذلك قراءة النبي ﷺ: ﴿جداراً يريد أن يُنْقَضَ﴾ برفع الياء وبالضاد. وقرأ: ﴿يُنْقَاضُ﴾ بالضاد غير معجمة وبالألف علي بن أبي طالب وعكرمة، وأبو شيخ الهنائي ويحيى بن يعمر.

وفي قراءة عبد الله: ﴿يُرِيدُ لِيُنْقَضَ﴾ وكذلك روي عن الأعمش. قال أبو الفتح: معناه: قد قارب أن ينقض، أو شارف ذلك، وهو عائد إلى معنى يكاد وقد جاء ذلك عنهم، أنشد أبو الحسن:

كادت وكدت وتلك خير إرادة لو عادت من هو الصباية ما مضى
وحسُن هنا لفظ الإرادة؛ لأنه أقوى في وقوع الفعل، وذلك لأنها داعية إلى وقوعه،
وهي أيضاً لا تصح إلا مع الحياة، ولا يصح الفعل إلا لذي الحياة. وليس كذلك كاد؛
لأنه قد يقارب الأمر ما لا حياة فيه، نحو مميل الحائط، وإشراق ضوء الفجر، فاعرف
ذلك. و﴿ينقاض﴾ مُطَاوَع قَضَتْه فانقاض أي: كسرتة فانكسر، قال:

فراقاً كقيص السنِّ فالصَّبْرُ إِنْه لِكُلِّ أَنْاسٍ عَثْرَةٌ وَجُبُورٌ
يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جُبُورٌ جَمْعُ جَبْرَةٍ، كَبْدَرَةٌ وَبُدُورٌ، وَمَأْتَةٌ وَمُؤُونٌ. وَقَدْ قَالُوا: قَضَتْهُ
فانقاض، أي هَدَمَتْهُ فَأَنْهَدَمَ، بِالضَادِ مَعْجَمَةٌ قَالَ:

كَأَنَّهَا هَدَمَتْ فِي الْجَفْرِ مُنْقَاضٌ

وَقِيضُ الْبَيْضَةِ: قَشَرَهَا الَّذِي انْفَلَقَ عَنِ الْفَرْخِ.

سورة الكهف

ضد البناء.

وقراءة الباقي بفتح الياء وتشديد الضاد من الإنقاض وهو الهبوط. قرأ ابن كثير، وابن محيصن، وأهل البصرة: ﴿لَتَحْدُثَ عَلَيْهِ^(١)﴾ [٧٧] بتخفيف التاء،

= وقراءة العامة: ﴿يريد أن تَنْقُضَ﴾ أشبه أولها منها بآخرها، لأن الإرادة في اللفظ له، والناقض أيضاً كذلك. وأما ﴿يُنْقِضُ﴾ فيحتمل أمرين: أحدهما: أن يكون يفعل من القضة، وهي الحصى الصغار، وقال أبو زيد: يقال: طعام قَضَضَ: إذا كانت فيه القِضَّة. والآخر: أن يكون يفعل من نقضت الشيء كقراءة النبي ﷺ: ﴿يريد أن يُنْقِضَ﴾ ويكون يفعل هنا من غير الألوان والعيوب كيزور، ويرعوي، وقد مضى ذلك.

وقراءة عبد الله والأعمش: ﴿يريد لِيُنْقِضَ﴾ إن شئت قلت: إن اللام زائدة، واحتججت فيه بقراءة النبي ﷺ. وإن شئت قلت: تقديره إرادته لكذا، كقولك: قيامه لكذا، وجلوسه لكذا ثم وضع الفعل موضع مصدره كما أنشد أبو زيد:

فقالوا ما تشاء؟ فقلت: ألهو إلى الإصباح آثر ذي أثر
أي: اللهو، فوضع ألهو موضع مصدره.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٩٧/٣): قرأ ابن كثير، وأبو عمرو: ﴿لَتَحْدُثَ﴾

بكسر الخاء، وكان أبو عمرو يدغم الدال، وابن كثير يظهرها.

وقرأ نافع، وعاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي: ﴿لَاتَحْدُثَ﴾. وكلهم أدغم إلا ما روى حفص عن عاصم فإنه لم يدغم مثل ابن كثير. قال أبو زيد: أُنْحَدْنَا مالا فنحن نَتَّحِدُهُ اتِّحَادًا، وَتَحْدُتُ أَنْحَدُ تَحْدًا. وحكى سيبويه: استَحَدَ فلان أرضاً، يتأوله على أمرين: أحدهما: أنه أراد أَنْحَدَ فأبدل السين من التاء الأولى. والآخر: أنه استفعل، فحذف التاء التي هي فاء من تحذت. قال أبو علي: قوله: ﴿لتحذت﴾ بكسر الخاء.

فَعَلْتُ..... وقال: وكان أبو عمرو يدغم الدال ووجه الإدغام أن هذه الحروف متقاربة فيدغم بعضها في بعض كما يدغم سائر المتقاربة والطاء، والدال، والتاء، والذال، والتاء، والطاء، أدغم في بعض للمقاربة، فأما الصاد والسين، والزاي فتدغم بعضها في بعض، وتدغم فيها الحروف الستة، ولا يدغم في الستة لها يختل في إدغامها في مقاربتها من الصغير، فالذال أدغمها أبو عمرو في التاء وإن كانت مجهورة، والتاء مهموسة لأن ما بينهما من الجهر والهمس لا يمنع من الإدغام لقلته ذلك.

فأما تبين ابن كثير: ﴿لَتَحْدُثَ﴾ وتركه الإدغام، فلأن لكل حرف من الدال، والتاء حيزاً غير حيز الآخر، فالذال من حيز الطاء والتاء فلم يدغم لاختلاف الحيزين، واختلاف الحرفين في الجهر والهمس. وحكى سيبويه أنهم قالوا: أخذت، فبينوا.

وكسر الحاء.

وقرأه الباقون: ﴿لَاتَخَذْتَ﴾ بتشديد التاء، وفتح الحاء. وأظهر الذال عند التاء ابن كثير، وحفص، ورويس.

ولم يظهر رويس فيما رويته عن الشريف من هذا الباب سوى هذا الموضوع، نصَّ عليه الكارزيني/ في التعليق، الباقون بالإدغام، وقد ذكر بابه. [٢٠٩/ب]

قرأ نافع، وأبو عمرو، والوليد بن مسلم: ﴿أَنْ يُبَدِّلَهُمَا^(١)﴾ [٨١] بفتح الباء،

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٩٨/٣): قرأ ابن كثير، وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿أَمْ يُبَدِّلُهُمَا﴾، و﴿يُؤَيِّدُهُنَّ﴾ و﴿أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكَ﴾ و﴿أَنْ يُبَدِّلَنَا خَيْرًا مِنْهُمَا﴾ خففاً جُمع. قرأ نافع، وأبو عمرو في الكهف، والتحريم، ونون، والنور مشدداً كله. وقرأ ابن عامر، وحمة، والكسائي في الكهف، والتحريم، ونون مخففاً، وفي النور ﴿وَيُؤَيِّدُهُنَّ﴾ مشددة.

وروى حفص عن عاصم أنه خفف في الكهف، والتحريم، ونون، وشدد في النور. قال: بَدَّلَ وأبَدَّلَ يتقاربان في المعنى كما أن نَزَلَ وأَنْزَلَ كذلك إلاَّ أَنْ بَدَّلَ ينبغي أن يكون أرجح لما جاء في التنزيل من قوله: ﴿لَا تُبَدِّلْ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾ ولم يجيء منه الإبدال كما جاء التبديل في مواضع من القرآن، وقد جاء: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ﴾ فهذا يكون بمعنى الإبدال كما أن قوله:

فلم يستجبه عند ذلك مُجيب

بمعنى فلم يجبه، فكما جاءت يستجبه بمنزلة يجيبه، كذلك الاستبدال يمكن أن يكون بمعنى الإبدال، فأما من قال: إن أبدل غير بَدَّلَ؛ لأن قولك: تبدل، هو أن تذهب بالشيء وتجيء بغيره كقوله: عَزَلَ الأميرَ للأميرِ المُبَدَّلِ وقد يقال: يُبَدَّلُ في الشيء، وقد يكون قائماً وغير قائم كقوله: ﴿وَيُؤَيِّدُهُنَّ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾ فالخوف ليس بقائم في حالة الأمن.

ومن قال: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ﴾ فقد تكون الآية المبدلة قائمة التلاوة كقوله: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ و، ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ وربما رفع المبدل من التلاوة وقال: ﴿وَبَدَّلْنَا هُمْ بِحَبَّتِهِمْ جَنَّتِينَ﴾ فالجنتان قائمتان.

﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾، فالقولان جميعاً قائمان، فليس ينفصل بَدَّلَ من أبدل في هذا النحو بشيء.

سورة الكهف.....

وتشديد الدال، و﴿أَنْ يُبَدِّلَهُ﴾ في التحريم، و﴿أَنْ يُبَدِّلَنَا﴾ في نون. وقرأه الباقون: ﴿أَنْ يُبَدِّلَهُمَا﴾ بإسكان الباء وتخفيف الدال فيهن. وافقهم العباس عن أبي عمرو في سورة التحريم حسب.

قرأ ابن عامر، ويعقوب، والعباس وعبد الوارث: ﴿رُحْمًا^(١)﴾ [٨١] بضم الحاء. قرأ أهل الكوفة، وابن عامر إلا الداجوني عن ابن موسى عن ابن ذكوان: ﴿فَاتَّبَع^(٢)﴾ [٨٥] بقطع الألف، وسكون التاء، وكذلك اللذان بعده.

(١) قال أبو علي في الحجة (٩٩/٣):

قرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم، وحمزة، والكسائي ﴿رُحْمًا﴾ ساكنة. وقرأ ابن عامر: ﴿رُحْمًا﴾ مثقلة الحاء، وروي عن أبي عمرو ﴿رُحْمًا﴾ و﴿رُحْمًا﴾. عباس عن أبي عمرو أنه قال: أيتهما شئت فاقرا، قال: وأنا أقرأ بالضم ﴿رُحْمًا﴾. علي بن نصر، عن أبي عمرو: ﴿وأقرب رُحْمًا﴾ و﴿رُحْمًا﴾ بتسكين الحاء وتحريكها. أبو عبيدة: الرَّحْمُ والرُّحْمُ، وهو الرَّحْمَةُ... قال أبو عبيدة: ﴿أَقْرَبَ رُحْمًا﴾: عطفا.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٩٩/٣):

قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو: ﴿فَاتَّبَعَ سَبِيًّا﴾، ﴿ثُمَّ اتَّبَعَ سَبِيًّا﴾ مشددات التاء. وقرءوا: ﴿فَاتَّبَعُوهُمْ مُشْرِقِينَ﴾ مهموزة، وكذلك: ﴿فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ﴾ وكذلك: ﴿فَاتَّبَعَهُ شَهَابٌ ثاقِبٌ﴾ و﴿فَاتَّبَعَهُ شَهَابٌ مَبِينٌ﴾. وقرءوا: ﴿وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ مشددات التاء.

وروى حسين عن أبي عمرو: ﴿وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ رواه هارون عن حسين عنه. وقرأ عاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي: ﴿فَاتَّبَعَ سَبِيًّا﴾، ﴿ثُمَّ اتَّبَعَ سَبِيًّا﴾، ﴿فَاتَّبَعَهُ شَهَابٌ﴾، ﴿فَاتَّبَعُوهُمْ مُشْرِقِينَ﴾، ﴿فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ﴾ مقطوع، ﴿وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ موصولة. أبو زيد: رأيت القوم فاتبعتهم إتباعا، إذا سبقوا فأسرعت نحوهم، ومروا علي فاتبعتهم إتباعا، إذا ذهب معهم ولم يستتبِعوك وبتبعتهم أتبعهم تبعا مثل ذلك... فأما قراءتهم ﴿فَاتَّبَعَهُمْ مُشْرِقِينَ﴾ فالمعنى: أتبعوهم جنودهم مشرقين.

وقوله: ﴿فَاتَّبَعَهُمْ فَرَعُونَ وَجُنُودُهُمْ بَغِيًّا وَعَدَاؤًا﴾ تقديره: أتبعهم فرعون وجنوده طلبه إياهم وتبعه لهم، وكذلك: ﴿فَاتَّبَعَهُ شَهَابٌ مَبِينٌ﴾ المعنى: أتبعه شهاب مبين الإحراق، والمنع من استراق السمع.

وقوله: ﴿وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ فمطاوع تبع تعدى إلى مفعول واحد، ومثله: ﴿وَاتَّبَعَكَ الْأَرْدَلُونَ﴾.

قرأ ابن محيصن، وأهل الكوفة إلا حفصاً، وابن عامر: ﴿في عين حامية^(١)﴾

وأما ما رواه حسين عن أبي عمرو ﴿وأُتبع الذين ظلموا ما أترفوا فيه﴾ فإن أُتبع يتعدى إلى مفعولين من حيث كان منقولاً من تبعه، فأقيم أحدهما مقام الفاعل، وانتصب الآخر كما انتصب الدرهم في: أُعطي زيدٌ درهماً، والمعنى: وأُتبع الذين ظلموا عقاب ما أترفوا فيه، وجزاء ما أترفوا.

وقراءة عاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي: ﴿فَأُتبع سبباً﴾ تقديره: فأُتبع سبباً سبباً أنه أُتبع أمره سبباً أو أُتبع ما هو عليه سبباً.

وقد فسرت الآي التي ذكرها بعد فيما تقدم، وقال بعض المتأولين في قوله: ﴿وَأَتينا من كل شيء سبباً﴾ المعنى: وأَتينا من كل شيء بالخلق إليه حاجة سبباً أي علماً ومعونة له على ما مكانه فيه، واتبع سبباً يراد به اتجه في كل وجه وجهناه له، وأمرنا به للسبب الذي ينال به صلاح ما مكن منه.

وقال أبو عبيدة: ﴿أُتبع سبباً﴾: طريقاً وأثراً.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٠١/٣): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو: ﴿حَمِيَّة﴾ وكذلك عاصم في رواية حفص: ﴿حَمِيَّة﴾.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر، وحمزة، والكسائي: ﴿حامية﴾.

قال أبو عبيدة: ﴿فِي عَيْنِ حَمِيَّة﴾: ذات حَمَاة.

قال الحسن رحمه الله: من قرأ ﴿حَمِيَّة﴾ فهي فَعِلَةٌ، ومن قرأ: ﴿حامية﴾ فهي فاعلة من حميت تحمي فهي حامية.

حدثنا الكندي قال حدثنا إسماعيل عن ابن أبي رجاء عن الحسن في قوله: ﴿في عين حامية﴾ قال: حارة، ويجوز فيمن قرأ: (حامية) أن يكون فاعلة من الحمأة فخفف الهمزة على قياس قول أبي الحسن، فقلدها ياء محضة، وإن خفف الهمزة من فاعل على قول الخليل كانت بين بين.

قال سيبويه: وهو قول العرب والخليل.

وروي عن ابن عباس قال: كنت عند معاوية فقرأ: ﴿في عين حامية﴾ فقلت: ما نقرأها إلا: ﴿حَمِيَّة﴾. فقال لعبد الله بن عمرو بن العاص: كيف تقرأها؟

قال: كما قرأها يا أمير المؤمنين.

قال ابن عباس: فقلت: في بيتي نزل القرآن.

..... سورة الكهف

[٨٦] بألف بعد الحاء، وياء بعد الميم من غير همزة. قرأ أهل الكوفة إلاّ أبا بكر ويعقوب: ﴿جزاء الحسنی﴾^(١) [٨٨] بفتح الهمزة وتنوینها، وكسر التنوين في الوصل.

قرأ ابن محيصن: ﴿بلغ مطلع الشمس﴾ [٩٠] بفتح اللام وكسها الباقون.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن، وأبو عمرو، وحفص: ﴿بَيْنَ السُّدَّيْنِ﴾^(٢) [٩٣]

= فأرسل معاوية إلى كعب: أين تجد الشمس تغرب في التوراة؟

فقال: أما العربية، فأنتم أعلم بها، وأجد الشمس في التوراة تغرب في ماء وطين. وكان جمهور الناس على ﴿حامية﴾.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٠٢/٣): قرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم، في رواية أبي بكر، وأبو عمرو، وابن عامر ﴿جزاء الحسنی﴾ رفع مضافة.

وقرأ حمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم: ﴿جَزَاءُ الْحُسْتَى﴾ منون منصوب.

قال أبو علي: من قرأ ﴿جزاء الحسنی﴾ كان المعنى: له جزاء الخلال الحسنی، لأن الإيمان والعمل الصالح خلال فالتقدير: المؤمن له جزاء الخلال الحسنی التي أتاها وعملها.

ومن قال: ﴿فله جزاء الحسنی﴾ فالمعنى: له الحسنی جزاء، أي له الخلال الحسنی جزاء فالجزء مصدر واقع موقع الحال، المعنى: فله الحسنی مجزية.

قال أبو الحسن: وهذا لاتكاء العرب تكلم به مقدماً إلاّ في الشعر.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٠٢/٣): قرأ ابن كثير: ﴿بَيْنَ السُّدَّيْنِ﴾ بفتح السين. و﴿وَبَيْنَهُمْ سُدًّا﴾ بفتح السين أيضاً.

وقرأ في يس: ﴿سُدًّا﴾ و﴿سُدًّا﴾ وأبو عمرو مثله. حفص عن عاصم بفتح ذلك كله.

وقرأ نافع، وعاصم في رواية أبي بكر بضم السين في ذلك كله، وكذلك ابن عامر.

وقرأ حمزة، والكسائي بضم ﴿بين السُّدَّيْنِ﴾ وحدها، ويفتحان: ﴿وَبَيْنَهُمْ سُدًّا﴾ و﴿مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سُدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سُدًّا﴾.

أبو عبيدة: كل شيء وجدته العرب من فعل الله من الجبال والشعاب فهو: سُدٌّ، وما بناه الآدميون فهو: سُدٌّ.

بفتح السين وضمها الباقون.

قرأ أهل الكوفة إلا عاصماً: ﴿يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾^(١) [٩٣] / بضم الياء وكسر القاف.

قرأ عاصم، والأعمش: ﴿إِن يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾^(٢) [٩٤] بهمزة ساكنة بعد

وقال غيره: هما لغتان بمعنى واحد، كالضَّعْف والضُّعْف، والفَقْر والفُقْر. قال أبو علي: ويجوز أن يكون السَّدّ المصدر من سَدَّدْتُهُ سَدًّا، والسَّدّ: المسدود في الأشياء التي يفصل فيها المصادر والأسماء نحو: السَّقْي والسَّقْي، والطَّحْن والطَّحْن، والشُّرْب والشُّرْب، والقَبْض والقَبْض، فإذا كان ذلك كذلك، فال أشبه بين السَّدّين؛ لأنه المسدود.

ويجوز فيمن فتح السَّدّين أن يجعله اسماً للمسدود نحو: نسج اليمن، وضرب الأمير، تريد بها منسوجه، ومضربه فأما ما في يس من قوله ﴿وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا﴾ فمن ضم كان المعنى جعلنا بينهم مثل السد، والحاجز والمانع من الرؤية. ومن فتح جعل السد المسدود.

قال أبو الحسن: المفتوحة أكثر اللغتين.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٠٣/٣):

قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر: ﴿يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ بفتح الياء. وقرأ حمزة والكسائي: ﴿يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ بضم الياء وكسر القاف.

﴿لا يكادون يفقهون قولا﴾ أي يعلمونه ولا يستنبطونه من فحواه شيئاً.

ومن قال: ﴿لا يكادون يفقهون قولا﴾ فإن فقهتُ فعل يتعدى إلى مفعول واحد، تقول: فقهتُ السنّة، فإن نقلته بالهمزة تعدى إلى مفعولين، فالعنى فيمن ضم لا يكادون يفقهون أحداً قولاً، فحذف أحد المفعولين كما حذف من قوله: ﴿لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا﴾ وكما حذف من قوله: ﴿فَاتَّبَعُوهُمْ مُشْرِقِينَ﴾ وهذا النحو غير ضيق.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٠٣/٣):

قرأ عاصم وحده: ﴿إِن يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾ مهموز هاهنا، وفي سورة الأنبياء أيضاً وقرأ الباقون بغير همز.

اعلم أنك إن جعلت: ﴿يَأْجُوجَ﴾ عربياً فيمن همز فهو يفعول مثل يربوع. وهو من أجّ من قولك: هبّ له بأجّة، وليس من تأجج الذي حكاه سيبويه، لأن الياء في يأجوج فاء، والكلمة من ياء، وهمزة، وجيم، وأظهر الجيم في يأجج؛ لأنها للإلحاق كما أظهرت الدال في مهدد لذلك، ولو كان في العربية فعلول لأمكن أن يكون ﴿يَأْجُوجَ﴾ =

الياء والميم، ومثله في الأنبياء.

قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي، وخلف: ﴿خَرَجَا^(١)﴾ [٩٤] بفتح الراء

= فيمن همز فعول من يَأْجِجُ، ومن لم يهمز فقال: ﴿يأجوج﴾ أمكن أن يكون خفف الهمز قلبها ألفاً مثل راس فهو على قوله أيضاً يفعل فإن كانت الألف في يأجوج فيمن لم يهمز على التخفيف فإنه فاعول من ييجج فإن جعلت الكلمة من هذا الأصل كانت الهمزة فيها كمن قال: تسأق ونحو ذلك مما جاء مهموزاً ولم ينبغ أن يهمز، ويكون الامتناع من صرفه على هذا للتأنيث والتعريف كأنه اسم للقبيلة كمجوس. وأما: ﴿ومأجوج﴾ فيمن همز فمفعول من أجج كما أن ﴿مأجوج﴾ مفعول منه، فالكلمتان على هذا من أصل واحد في الاشتقاق، ومن لم يهمز ﴿مأجوج﴾ كان مأجوج عنده فاعول من مَجَّ، كما كان ياجوج من يَجَّ، فالكلمتان على هذا من أصلين، وليس من أصل واحد كما كانتا كذلك فيمن همزهما، ويكون ترك الصرف فيه أيضاً للتأنيث والتعريف وإن جعلتهما من العجمي فهذه التمثيلات لا تصح فيهما، وامتنع من الصرف والتعريف، وإنما تمثل هذه التمثيلات في العجمي ليعلم أنها لو كانت عربية لكانت على ما يذكر.

(١) قال أبو علي الفارسي (١٠٤/٣): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم: ﴿خَرَجَا﴾ وفي المؤمنين ﴿خَرَجَا﴾ بغير ألف، ﴿فَخَرَجُوا﴾ الأخيرة بألف. وقرأ ابن عامر: ﴿خَرَجَا﴾ بغير ألف، وفي المؤمنين ﴿خَرَجَا﴾ بغير ألف، ﴿فَخَرَجُوا رَبُّكَ﴾ بغير ألف في الثلاثة.

وقرأ حمزة، والكسائي ثلاثهن بألف. قال أبو علي: ﴿هل نجعل لك خَرَجَا﴾: أي: هل نجعل لك عطية نخرجها إليك من أموالنا.

وكذلك قوله: ﴿أم تسألهم خَرَجَا﴾: أي: ما لا يخرجونه إليك.

فأما المضروب على الأرض الخراج بدلالة قول العجاج:

يوم خراج يخرج الشمرجا

وهذا ليس على الضرائب التي ألزمت الأرضين المُفْتَحَةَ كأرض السواد لأن ذلك لا يكاد يضاف إلى وقت من يوم وغيره، وإنما هو شيء مؤبد لا يتغير عما عليه من اللزوم للأرضين، ويدل على أن الخراج العطية منهم له قوله في جوابه لهم: ﴿ما مكنتي فيه ربي خير﴾ كأن المعنى: ما مكنتي فيه من الاتساع في الدنيا خير من خراجكم الذي بذلتموه لي، فأعينوني بقوة دون الخراج الذي بذلتموه.

سورة الكهف ٨١.

وألف بعدها، وكذلك في المؤمنين. قرأ ابن كثير، وابن محيصن، وأهل الكوفة إلا أبا بكر: ﴿بينهم سدا﴾^(١) [٩٤] بفتح السين.

قرأ ابن كثير: ﴿ما مكني﴾^(٢) [٩٥] بنونين ظاهرتين أولاهما مفتوحة والثانية مكسورة، وقرأه ابن محيصن: ﴿مكني﴾ بنون واحدة مشددة كالباقين. روى أبو بكر إلا خلفاً عن يحيى:

﴿ردماً اتوني﴾^(٣) [٩٦، ٩٥] بكسر التنوين في الوصل، وهمزة ساكنة بينه،

(١) سبق التعليق عليه في التعليق على الآية [٩٣] من نفس السورة.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٠٦/٣):

قرأ ابن كثير وحده: ﴿ما مكني﴾ بنونين، وكذلك هي في مصاحف أهل مكة. وقرأ الباقر: ﴿ما مكني﴾ مدغماً. قال أبو زيد: رجل مكين عند السلطان من قوم مكنا، وقد مكن مكانه.

قال أبو علي: مَكَّنَ فعل غير متعد كَشَرُفَ وَعَظَّمُ، فإذا ضَعُفَت العين عَدَيْتَهُ بذلك كقولك: شَرَفْتَهُ وَعَظَّمْتَهُ.

فقول ابن كثير: ﴿مكني﴾ يكون منقولاً من مَكَّنَ، وكذلك قول الباقر.

فأما إظهار المثلين في ﴿مكني﴾ فلأن الثاني منهما غير لازم لأنك قد تقول: مكنتك ومكنه فلا تلزم النون، فلما لم تلزم لم يتعد بها، كما أن التاء في اقتتلوا كذلك.

ومن أدغم لم يزله منزلة ما لا يلزم فأدغم، كما أن من قرأ: قَتَلُوا في اقتتلوا كذلك.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٠٥/٣): كلهم قرأ ﴿ردماً اتوني﴾ ممدوداً غير عاصم فيما حدثني به إبراهيم بن أحمد بن عمر الوكيعي عن أبيه عن يحيى عن أبي بكر عن ﴿ردماً اتوني﴾ بكسر التنوين.

وحدثني موسى بن إسحاق عن أبي هاشم عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم ﴿ردماً اتوني﴾ بكسر التنوين على معنى: جيئوني.

وحدثني موسى بن إسحاق عن هارون عن حسين عن أبي بكر عن عاصم: ﴿ردماً اتوني﴾ مثله على جيئوني.

وروى حفص عن عاصم: ﴿ردماً اتوني﴾ مثل أبي عمرو.

حجة من قرأ: ﴿ردماً اتوني﴾ أن ﴿اتوني﴾ أشبه بقوله ﴿فَاعِيُونِي بِقُوَّةٍ﴾ لأنه كلفهم المعونة على عمل السد، ولم يقبل الخراج الذي بذلوه فقوله: ﴿اتوني﴾ الذي معناه جيئوني إنما هو معونة على ما كلفهم من قوله ﴿فَاعِيُونِي بِقُوَّةٍ﴾.

سورة الكهف

وبين التاء، قد سقطت قبله ألف الوصل من اللفظ.

فإن وقف على: «ردماً» ابتداءً: «أتوني» بهمزة وصل مكسورة بعدها ياء ساكنة.

ومثله روى أبو بكر أيضاً ألا شعيباً وحفصاً جميعاً عن يحيى عنه:

«قَالَ أَتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ^(١)» [٩٦] بهمزة ساكنة بعد اللام في الوصل قد سقط

= وأما «أتوني» معناه: أعطوني، أعطوني يجوز أن يكون على المشاركة، ويجوز أن يكون على الإتهاب.

أخبرنا أبو الحسن عبد الله بن الحسين أن ابن سماعة روى عنه محمد في رجل كان عنده ثوب لرجل، فقال له: أعطني هذا الثوب، فقال: قد أعطيتك، قال: هو صدقة، فإن لم يكن الثوب عنده رب الثوب.

فقال له: أعطني هذا الثوب، فقال: قد أعطيتك، قل: هو عارية.

وقولهم: «أتوني» مثل أعطوني في المعنى وقد احتمل أعطوني الوجهين وكذلك يحتملها «آتوني» و«ئتوني» لا يحتمل إلا جيئوني «فأتوني» المكسورة ها هنا أحسن لاختصاصه بالمعونة فقط دون أن يكون سؤال عين، والعطية قد تكون هبة، قال:

ومنا الذي أعطى الرسول عطية أسارى تميم والعيون دواع

فالعطية تجرى مجرى الهبة لهم والإنعام عليهم في فك الأسير، وقد يكون بمعنى المناولة.

ووجه قول من قرأ: «أتوني» أنه لم يرد بأتوني العطية، والهبة ولكن تكليف المناولة بالأسف كما كان قراءة من قرأ: «ئتوني» لا يصرف إلا استعداد تملك عين هبة ولا غيرها.

وأما انتصاب: «زُرُّ الحديد» فإنك تقول أتيتك بدرهم، وقال:

أثبت بعبد الله في القَد موثقاً فهلا سعيداً ذا الخيانة والغدر

فيصل الفعل إلى المفعول الثاني بحرف الجر، ثم يجوز أن يحذف اتساعاً فيصل الفعل إلى المفعول الثاني على حد: أمرتك الخير. ونحوه.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/١٠٦): قرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر،

والكسائي: «قال أتوني أفرع» ممدوداً.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وهمزة «قال أتوني» كسراً.

وروى خلف عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم أنه قال: «أتوني» ممدوداً.

حفص عن عاصم قال: «أتوني» ممدوداً.

سورة الكهف ٨٣

قبلها همزة الوصل، وتعود عند الابتداء.

وافقه الأعمش إلا الشنوبدي، وحمزة، والوليد بن عتبة عن أيوب قال: «اتنوني».

قرأ نافع وأهل الكوفة / إلا أبا بكر: «بَيْنَ الصَّدْفَيْنِ^(١)» [٩٦] [٢١٠/ب] بفتح الصاد، والبدال.

وقرأ ابن محيصن، وأبو بكر بضم الصاد، وسكون الدال. وقرأ ابن كثير وأهل الكوفة، وعامر: بضم الصاد والبدال. وعن ابن محيصن نحوه وجه ثان.

= قال أبو علي: أما قراءة من قرأ: «اتنوني أفرغ عليه قطراً» فمعناه جئتوني به، واللفظ على إيصال الفعل إلى المفعول الثاني بالحروف، كما كان قوله: «اتنوني زُبْرَ الحديد»: كذلك إلا أنه أعمل الفعل الثاني، ولو أعمل الأول لكان اتنوني أفرغه عليه قطراً، إلا أن تقدير الفعل أن يصل إلى المفعول الثاني بلا حرف، كما كان كذلك في قوله: «اتنوني زُبْرَ الحديد».

وجميع ما مر بنا في التنزيل من هذا النحو إنما هو على إعمال الثاني، كما يختاره سيبويه، فمنه قوله: «يَسْتَفْتُونَكَ قُلُوبُ اللَّهِ يُفْتِكُمْ فِي الْكَلَالَةِ» ومنه قوله «هَأْوُكُمْ أَقْرَعُوا كِتَابِيَةَ» ووجه من قال «اتنوني أفرغ عليه قطراً» أن المعنى: ناولوني قطراً أفرغه عليه إلا أنه أعمل الثاني من الفعلين كما أعمل الثاني في كسر «اتنوني».

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/١٠٦): قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر: «الصَّدْفَيْنِ» بضم الصاد والبدال، وقرأ نافع، وحمزة، والكسائي «الصَّدْفَيْنِ» بفتح الصاد والبدال. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: «الصَّدْفَيْنِ» بضم الصاد وتسكين الدال. وروى حفص عن عاصم: «الصَّدْفَيْنِ» بفتحيتين. هذه لغات في الكلمة فأشبهه زعموا. وقال أبو عبيدة: الصدفات: جنبنا الجبل.

وقال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٢/٣٤): ومن ذلك قراءة الماجشون: «الصَّدْفَيْنِ» بفتح الصاد وضم الدال.

قال أبو الفتح: فيها لغات: صَدَفَات، صَدَفَات، صَدَفَات، صَدَفَات، صَدَفَات. وقد قرئ بجميعها إلا أنها الجبلان المتقابلان، فكأن أحدهما صادف صاحبه، ولذلك لا يقال ذلك لما انفرد بنفسه عن أن يلاقي مثله من الجبال.

سورة الكهف

قرأ حمزة، والمطوعي عن الأعمش: ﴿فما اسطأعوا^(١)﴾ [٩٧] بتشديد الطاء.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/ ١٠٧): كلهم قرأ: ﴿مَا اسطَأَعُوا﴾ بتخفيف الطاء غير حمزة، فإنه قرأ ﴿فما اسطأعوا﴾ يريد: فما استطاعوا، ثم يدغم التاء في الطاء. قال: وهذا غير جائز لأنه جمع بين السين وهي ساكنة، والتاء المدغمة وهي ساكنة. قالوا: طاع يطوع، فلم يتعد الفعل منه فإذا أُريد تعديته ألحقت الهمزة فقالوا: أطلع زيدا، قال: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ وقالوا أيضاً: اسطاع يستطيع في معنى أطاع يطيع، وقولهم: اسطاع أفعل، وإنما ألحقت السين البناء لنقل الحركة إلى الفاء، وهيات الكلمة بنقل الحركة فيها للحذف، ألا ترى أنها هيات للحذف منها في نحو: لم يَسْطِمْ، ومثل السين في ذلك الهاء في قول من قال: أَهْرَاقُ يَهْرِيقُ، فالهاء في أنها عوض مثل السين في اسطاع، وليس هذا العوض بلازم، ألا ترى أن ما كان نحوه لم يلزم هذا العوض.

وقالوا أيضاً استطاع يستطيع، وفي التنزيل: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ فهذا استفعل في ذلك جاء في معنى أفعل كما أن استحباب في معنى أجاب في نحو:
فلم يستجبه عند ذاك مجيب

وحذفوا من الكلمة التاء الزائدة مع السين فقالوا: استطاع يستطيع، وفي التنزيل: ﴿اسطأعوا أن يظهروا﴾ وهو قراءة الجمهور لما اجتمعت المتقاربة أحبوا التخفيف في الإدغام كما أحبوا ذلك في الأمثال، فأمن لم يسغ التخفيف بالإدغام لتحريك ما لم يتحرك في موضع عدل عنه إلى الحذف كما أنه لما اجتمع المثلاث في قولهم: علماء بنو فلان، يردون على الماء، ولم يسغ إدغام الأولى في الثانية، وإن كانت متحركة بحركة الهمزة في نحو قولهم: ألخمر حذفوا الأول من المثلين كما كان الإدغام يؤدي إلى تحريك ما تكره الحركة فيه، فأما تحريكه بحركة الهمزة فهي في هذا التحريك في نية السكون. يدل ذلك على ذلك تقدير همزة الوصل مع تحريك اللام، فقالوا: علماء بنو فلان، فحذفوا الأول من المثلين حيث لم يتجه الإدغام.

وهذا أولى من قولهم: اسطاع لأن هذه السين لم تتحرك في موضع من الحركات كما تحركت اللام، فهذا استفعل بمنزلة أفعال وأجروا المتقارين في هذا مجرى المثلين فقالوا، بلُغِبَ لما كانت النون مقاربة اللام وكانت تدغم فيها في نحو من ذلك أريد إدغامها في هذا الموضع أيضاً، فلما لم يسغ ذلك عندهم خففوا بالحذف كما خففوا به في المثلين.

ولغة أخرى خامسة في الكلمة وهي، أن بعضهم قال في يستطيع: يستيع، فهذا يحتمل أمرين: أحدهما أنه أبدل من الطاء التي هي فاء ليقربها من الحرف الذي قبلها، =

قرأ أهل الكوفة: ﴿دَكَآءَ^(١)﴾ بالمد والهمز وحذف التنوين.

= فأبدل التاء لتوافق السين في الهمس كما أبدل الدال من التاء في نحو ازدان ليوافق ما قبله في الجهر، والآر: أن يكون حذف الطاء لما لم يستقم إدغام ما قبلها في المتقارب منها كما حذف المثل والمتقارب من: علماء بنو فلان، بلعبر، ويكون هذا في أنه حذف من الكلمة الأصل للتحقيق بمنزله قولهم: تقيت ألا ترى أنه في الأصل اتقى، فحذف الفاء السني هي في الأصل واو، فلما حذفها سقطت همزة الوصل المحتلبة لسكون الفاء فبقيت تقيت على فعلت.

فإن قلت فلما لا يكون على أنه أبدل من الفاء التي هي واو التاء كما أبدل من يُقُور [أي الوقار] وتولج [كناس الظي] ونحو ذلك ولا يكون على ما ذكرت من حذفه الفاء من افتعلت؟ فالدليل على أن الحذف من افتعلت، وليس على حد ما ذكرت قولهم في المضارع يتقي ولو كان على الحد الآخر لسكن ما بعد حرف المضارعة وأنشدنا:

يتقي به نفيان كل عيشة

ومثل تقديره الفاء التي هي طاء من يستيع تقديره حذف التاء من قولهم استخذ فلان مالا يجوز أن يكون استخذ فحذف الفاء لاجتماع حروف متماثلة فحذفت التاء التي هي فاء كما حذف الفاء في يستيع وإنما هو يستطيع .

ويجوز أن يكون استخذ اتخذ فأبدل السين من التاء لاجتماعها في الهمس ومجاورة المخرج وأبدلت السين من التاء كما أبدلت التاء من السين في قولهم طست قال العجاج: أن رأيت هامتي كالطست

والأصل السين يدل على ذلك أن أبا عثمان أنشد:

لو عرضت لأبلي قس

فأما قول حمزة ﴿فما استطاعوا أن يظهروه﴾ فإنما هو على إدغام التاء في الطاء ولم يلق حركتها على السين فيحرك ولكن أدغم مع أن الساكن الذي قبل المدغم ليس حرف مدّ وقد قرأت القراء من هذا النحو فقد قدمنا ذكر وجه هذا النحو.....

والحذف في: (ما استطاعوا) والإثبات في (ما استطاعوا) كل واحد منهما أحسن من الإدغام على هذا الوجه.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٠٩/٣):

قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر: ﴿دَكَآءَ﴾ منون غير مهموز ولا ممدود.

وقرأ حمزة، والكسائي، وعاصم: ﴿دَكَآءَ﴾ ممدود مهموز بلا تنوين.

وهبيرة عن حفص ﴿دَكَآءَ﴾ منون غير ممدود. وقال غير هبيرة عن حفص عن عاصم:

ممدود. قال أبو علي: من قال: ﴿جعلته دَكَآءَ﴾ احتمل أمرين:

=

الباقون: ﴿دكًا﴾ بحذف المد والهمز، وإثبات التنوين. قرأ ابن محيصن: ﴿أفحسب الذين﴾^(١) [١٠٢] بسكون السين وضم الباء قرأ الأعمش، وحمزة والكسائي وخلف: ﴿أن ينفذ﴾^(٢) [١٠٩] بالياء قرأ ابن محيصن والأعمش إلا ابن شنود:

= أحدهما أنه لما قال: ﴿جعله﴾ وكان بمنزلة خلق وعمل، فكأنه قد قال: دكه دكًا، فحمله على الفعل الذي دل عليه قوله: جعله.

والوجه الآخر: أن يكون جعله ذا دكٍ فحذف المضاف، ويمكن أن يكون حالاً في هذا الوجه. ومن قال: ﴿جعله دكاء﴾ فعلى حذف المضاف كأنه جعله مثل دكاء، قالوا: ناقة دكاء، أي: لا سنام لها، ولا بد من تقدير الحذف؛ لأن الجبل مذكر فلا يوصف بدكاء لأنه من المؤنث وجعل مثل خلق، ويمكن أن يكون حالاً.

(١) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٣٤/٢):

ومن ذلك قراءة علي، وابن عباس عليهما السلام، وابن يعمر، والحسن ومجاهد، وعكرمة، وقتادة وابن كثير بخلاف، ونعيم بن ميسرة، والضحاك، ويعقوب، وابن أبي ليلى: ﴿أفحسب الذين﴾. قال أبو الفتح: أي أفحسب الذين كفروا وحفظهم ومطلوهم أن يتخذوا عبادي من دوني أولياء، بل يجب أن يعتدوا أنفسهم مثلهم فيكونوا كلهم عبيداً وأولياء لي. ونحوه قول الله تعالى: ﴿وتلك نعمة تمنها علي أن عبدت بني إسرائيل﴾ أي اتخذهم عبيداً لك. وهذا أيضاً هو المعنى إذا كانت القراءة ﴿أفحسب الذين كفروا﴾ إلا أن حسب ساكنة السين أذهب في الذم لهم، وذلك لأنه جعله غاية مرادهم، ومجموع مطلبهم، وليست القراءة الأخرى كذا.

(٢) قال أبو علي في الحجة (١١٠/٣):

قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم: ﴿قبل أن تنفذ كلمات﴾ بالياء. وقرأ ابن عامر، وحمزة والكسائي: ﴿ينفذ﴾ بالياء. قال أبو علي: التأنيث أحسن؛ لأن المسند إليه الفعل مؤنث، والتذكير حسن أيضاً لأن التأنيث ليس بحقيقي.

سورة الكهف ٨٧

﴿مدادًا﴾^(١) [١٠٩] بكسر الميم، وألف بين الدالين. وقرأه الباقون: ﴿مددًا﴾ بفتح الميم، وحذف الألف.

ما فيها من الياءات

المتحركات

﴿ربي أعلم﴾، ﴿بري أحدا﴾ موضعان ﴿ربي أن﴾ فتحهن أهل الحجاز، وأبو عمرو.

﴿ستجدي إن﴾ فتحها نافع. ﴿معي صبرًا﴾ ثلاثة مواضع فتحها حفص. ﴿من دوبي أولياء﴾، فتحها نافع وأبو عمرو.

ومن المحذوفات

﴿المهتدي﴾ أثبتها في الوصل نافع، وأبو عمرو، وأثبتها يعقوب في الحاليين. [٢١١/١]
 ﴿أن يهدين﴾ و ﴿إن ترني﴾ أثبتهن في الحاليين ابن كثير، وابن محيصن، ويعقوب. وافقهم في الوصل نافع، وأبو عمرو والوليد بن مسلم. والباقون بغير ياء في الحاليين. ﴿نبغي﴾ ياء في الوصل أهل الحجاز، والبصرة والكسائي. وأثبتها في الوقف ابن كثير وابن محيصن ويعقوب. الباقون بحذفها في الحاليين.

* * *

(١) قال أبو الفتح في المحتسب (٣٥/٢):

ومن ذلك قراءة ابن عباس وابن مسعود، والأعمش بخلاف، ومجاهد، وسليمان التيمي: ﴿ولو جئنا بمثله مدادًا﴾.

قال أبو الفتح: ﴿مدادًا﴾ منصوب على التمييز، أي: بمثله من المداد فهو كقولك: لي مثله عبدًا، أي من العبيد، وعلى التمرة مثلها زبدًا، أي من الزبد وأما ﴿مددًا﴾ فمنصوب على الحال، كقولك: جئتك بزيد عودًا لك ويدًا معك، وإن شئت نصبته على المصدر بفعل مضمّر.

يدل عليه قوله: ﴿جئنا بمثله﴾ كأنه قال: ولو أمددناه به إمدادًا، ثم وضع ﴿مددًا﴾ موضع إمداد، ولهذا نظائر كثيرة.

سورة مريم عليها السلام

قرأ أبو عمرو إلا العباس، وأبا معمر: ﴿كهيعص﴾^(١) [١] بإمالة الهاء فقط.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١١١/٣):

قرأ ابن كثير: ﴿كهيعص﴾ بفتح الهاء والياء، وتبيين الدال التي في هجاء صاد. وقرأ أبو عمرو: ﴿كهيعص ذكر﴾ بكسر الهاء وفتح الياء، ويدغم الدال في الذال. نافع يلفظ بالهاء، والياء بين الكسر والفتح، ولا يدغم الدال في هجاء صاد في الذال من ﴿ذكر﴾ هذا قول محمد بن إسحاق عن أبيه. وقال ابن سعدان عن إسحاق المدني عن نافع بفتح الهاء، والياء، ويدغم، وقال إسماعيل: بين الفتح والكسر.

وقال أحمد بن صالح عن ورش، وقالون عن نافع: الهاء بين الكسر والفتح ونون العين غير مينة، ودال صاد غير مينة وهو معها ذال. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر والكسائي بكسر الهاء والياء، والكسائي لا يبين الدال، وعاصم يبينها.

وقرأ حمزة، وابن عامر: ﴿كهيعص ذكر﴾ بفتح الهاء وكسر الياء، ويدغمان وكلهم يخفي دون عين.

وروى ابن اليتيم عن أبي حفص عن عاصم أنه كان يبين الهاء ولا يرفعها ولا يكسر الياء. أبو عمارة عن حفص عن عاصم يفخم. القول في إمالة هذه الحروف أن إمالتها لا تمتنع؛ لأنها ليست بحروف معنى وإنما هي أسماء لهذه الأصوات.

قال سيويه: قالوا: با، تا، لأنها أسماء ما يتهجى به، فلما كانت أسماء غير حروف جازت فيها الإمالة كما جازت في الأسماء يدللك على أنها أسماء أما إذا أحررت عنها أعربتها، وإن كنت لا تعربها قبل ذلك، كما أن أسماء العدد إذا أحررت عنها أعربتها، فكما أن أسماء العدد قبل أن تعربها أسماء كذلك هذه الحروف، وإذا كانت أسماء ساغت الإمالة فيها، فأما من لم يمل فعلى قول أهل الحجاز. قال: كلهم يخفي نون عين. حفص عن عاصم يبين النون.

قال أبو عثمان: بيان النون مع حروف الضم لحن إلا أن هذه الحروف تجري على الوقف عليها، والقطع لا مما بعدها فحكمها البيان وأن لا تحفى.

وقول عاصم هو القياس فيها، وما لا مذهب عنه، وكذلك أسماء العدد حكمها على الوقف على أنها منفصلة مما بعدها، ومما يبين أنها على الوقف أهم قالوا: ثلاثة أربعة، =

سورة مريم..... سورة مريم..... ٨٩

وأمال الياء، وفتح الهاء الأعمش، وحمزة وخلف وابن عامر إلا الوليد بن مسلم. وقرأ الكسائي، وأبو بكر، والوليد بن مسلم، وأبو معمر بإمالة الهاء والياء. وفتحهما أهل الحجاز، وحفص والعباس عن أبي عمرو. قرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم ويعقوب: ﴿كهيعص ذكر﴾ [١، ٢] بإظهار الدال عند الدال من هجاء صاد في ذال ﴿ذكر﴾. قرأ الوليد بن مسلم: ﴿عبده زكريا﴾^(١) [٢، ٣] بالرفع فيهما.

ونصبهما الباقون. قرأ الوليد/ بن مسلم: ﴿خفت﴾ [٥] بفتح الخاء، والفاء [٢١١/ب] وتشديدها، وكسر التاء.

﴿الموالي﴾^(٢) [٥] بإسكان الياء. الباقون ﴿خفت﴾ بكسر الخاء، وسكون

= فألقوا حركة الهمزة على الهاء لسكونها، ولم يقلبوها تاء، وإن كانت موصولة لما كانت النية بها الوقف، فكذلك النون ينبغي أن تبين؛ لأنها في نية الوقف والانفصال مما بعدها. ولم لم يبين أن يستدل بتركهم قطع الهمزة من قوله: ألم الله، ألا ترى أن الهمزة لا تقطع وإن كان ما هي منه في تقدير الانفصال مما قبله فكما لم تقطع الهمزة في ﴿الم الله﴾ وفي قولهم: واحد اثنان، كذلك لم تبين النون لأنها جعلت في حكم الاتصال، كما كانت الهمزة فيما ذكرنا كذلك. قال أبو الحسن: التبيين يعني تبيين النون أجود في العربية؛ لأن حروف الهجاء والعدد منفصل بعدها من بعض. قال: وعامة القراء على خلاف التبيين.

(١) قال الشيخ محمد كريم راجح في القراءات العشر المتواترة على هامش القرآن الكريم عند هذه الآية: قرأ ﴿زكرياً إذ﴾ حفص، وحمزة والكسائي وخلف. وقرأ ﴿زكرياً إذ﴾: الباقون. وسهل الهمزة الثانية: نافع، وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ورويس.

(٢) قال أبو الفتح في المحتسب (٣٧/٢):

ومن ذلك قراءة عثمان، وزيد بن ثابت، وابن عباس وسعيد بن العاص، وابن يعمر، وسعيد بن جبير، وعلي بن الحسين، ومحمد بن علي، وشيبان بن عزة: ﴿خفت الموالى﴾ بفتح الخاء، والتاء مكسورة. قال أبو الفتح: أي قل بنو عمي، ومعنى قوله والله أعلم: ﴿من ورائي﴾ أي من أحلفه بعدي، قوله: ﴿من ورائي﴾ حال متوقعة محكية، أي: خفوا متوقعاً متصوراً كونهم بعدي.

ومثله مسألة الكتاب: مررت برجل معه صقر صائداً، أي: متصوراً صيده به غداً، ومثله قول الله تعالى: ﴿خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض﴾ أي متصوراً خلودهم فيها مدة دوام السماوات والأرض، فإذا أشفقت من ذلك فارزقني ولذا يخلفني.

سورة مريم

الفاء، وضم التاء، وفتح الياء. قرأ أبو عمرو، والكسائي والأعمش من طريق الشنبوذي: «يرثني ويرث»^(١) [٦] بإسكان التاء فيهما على الجزم. ورفعهما الباقون. قرأ أهل الكوفة إلا أبا بكر وحلفاً:

«من الكبر عتياً»^(٢) [٨] بكسر العين، وكذلك قبل السبعين منها، و«جثياً»

(١) قال أبو علي في الحجة (١١٥/٣):

قرأ ابن كثير، ونافع وعاصم وابن عامر وحزمة: «يرثني ويرث» برفعهما.

وقرأ أبو عمرو والكسائي: «يرثني ويرث» بالجزم فيهما.

وجه الرفع أنه سأل ولياً وارثاً علمه ونبوته وليس المعنى على الجزاء، أي: إن وهبته ورث، وذلك أنه ليس كل ولي يرث، فإذا لم يكن كذلك لم يسهل الجزاء من حيث لم يصح أن تقول: إن وهبته ورث؛ لأنه قد يهب ولياً لا يرث، وكون (وليّاً) فاصلة لا يدل على أن يرثني ليس بصفة.

ألا ترى أن الفاصلة قد يكون ما بعدها متصلاً بها؟ فلا توجب الفاصلة قطع ما بعدها عنها.

وجه الجزم: أنه أوقع الولي الذي هو اسم عام موضع الخاص، فأراد بالولي ولياً وارثاً، كما وضع العام موضع الخاص في غير هذا كقوله: «الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم» وإنما يراد بكل واحد من قوله «الناس» رجل مفرد، وقد يقول الرجل: جاءني أهل الدنيا، وإنما أتاه بعضهم إذا قصد الكثير، ونقول سير عليه الدهر والأبد، فوضع العام في كل ذا موضع الخاص، فكذلك قول: «وليّاً» لفظة عامة تقع على الوارث وغير الوارث، فأوقعه على الوارث دون غيره فعلى هذا يصح معنى الجزاء.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١١٥/٣):

قرأ ابن كثير، ونافع وأبو عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر: بضم أوائل هذه الحروف.

وقرأ حمزة والكسائي بكسر أوائل هذه الحروف كلها.

حفص عن عاصم بكسر أوائل هذه الحروف كلها إلا: «بكيّاً» فإنه يضم أوله.

أبو عبيدة: كل مبالغ في شر أو كفر فقد عتا عتياً، ومثلها عسى.

اعلم أن ما كان على فعول كان على ضربين: أحدهما: أن يكون جمعاً.

والآخر: أن يكون مصدرًا، وقد جاءت أحرف في غير المصادر وهي قليلة.

= فالجمع إذا كان على فعول من المعتل اللام جاء على ضربين:
أحدهما: أن تكون اللام واوًا، والآخر: أن تكون ياء.

فما كان اللام منه واوًا من هذه المجموع: قلب إلى الياء، وذلك نحو: حقو وحقى، ودلو ودلى، وعصا وعصى، وصفا وصفى، فاللام إذا كانت واوًا لزمها القلب على الاطراد إلى الياء، ثم قلبت واو فعول إلى الياء لإدغامها في الياء، فكسرت عين الفعل كما كسرت في مرمي ونحوه، وقد جاءت حروف من ذلك قليلة على الأصل فمن ذلك ما حكاه سيويه من قولهم: إنكم لتنظرون في نحو كثيرة، وحكى غيره في جمع نحو الذي يعني به السحاب: نحو، وفي حمًا: حمو، وأنشد:

وأصبحت من أدنى حموتها حمًا

فما كان كذلك، فإن كسر الفاء فيه مطرد، وذلك نحو: دلي، وحقى، وعصى.
وجاز ذلك فيها لأنها غيرت تغييرين وهما: أن الواو التي هي لام قلبت، والواو التي كانت قبلها قلبت أيضًا.

فلما غيرت تغييرين قويا على هذا التغيير من كسر الفاء.

كان أن باب: حنيفة وجديلة في الإضافة لما غير تغييرين قويا على حذف الياء في قولهم:
جدلي وحنفي، وفرضي.

وقد تركوا أحرفًا من ذلك على الأصل فلم تغير فقالوا في: السليقة سليقي وفي عميرة كلب: عميري، وفي الخريبة خربي. والمستمر هو الأول. فأما ما كان لاه ياء من هذا النحو نحو: ثدي، وحلي وحلي، فقد كسروا الفاء منه أيضًا فقالوا: ثدي، وحلي، وإن لم يغيروا التغييرين اللذين ذكرنا في باب حقي وعصى، وذلك لأنهم أجروا الياء هاهنا مجرى الواو كما أجروها مجراها في اتسر واتبس إذا أردت:

افتعل من اليسر، واليبس فاستمر الكسر في فاء ما كان من الياء كما استمر في باب الواو الذي غير تغييرين لإجرائهم الياء مجرى الواو لأنهم قد غيروا أيضًا في باب النصب لتغيير واحد فقالوا: قرشي وهذا لي، فحذفوا الياء لما ألحقوا ياء في الإضافة.

وأما ما كان من ذلك مصدرًا: فما كان من الواو فالقياس فيه أن يصح نحو: العتو، والقلو، لأن واوه لم يلزمها الانقلاب كما لزمها الانقلاب في الجمع.

ولكن لما كانوا قد قلبوا الواو من هذا النحو وإن كان مفردًا نحو معدي، ومرمي وقلب ما كان قبل الآخر بحرف كما قلب الآخر نحو: صيم، وما كان غيروا في الجمع قلبوا ذلك أيضًا في نحو: عتي.

= وزعموا أن في حرف عبد الله: ﴿ظلمًا وعليًا﴾ في علو.

سورة مريم

[٦٨] بكسر الجيم وهو موضعان. و«صليا» [٧٠] بكسر الصاد، ولا مثيل له.

وزاد الأعمش وحمزة والكسائي كسر الباء من: «بكيا» [٥٨] ولا نظير له. وقرأ الباقون بضم أوائلهن من الستة. قرأ الأعمش وحمزة: «وقد خلقناك»^(١) [٩] بنون، وألف مكان التاء. وقرأه الباقون بالتاء مكان الألف. قرأ أهل البصرة وورش، وأبو سليمان والحلواني جميعاً عن قالون: «ليهب

= ولم يكن شبه هذا الضرب للجمع حيث وافقه في البناء وغير تغييرين بدون شبه أحمد بأشرب، فأجرى المصدر مجرى الجمع في كسر الفاء منه.

فأما ما كان من هذه المصادر من الياء فليس يستمر الكسر في فائه كما استمر في الجمع وفي المصادر التي من الواو.

ألا ترى أن الماضي في نحو: «فما استطاعوا مضياً» ليس أحد يروي فيه الكسر فيما علمناه.

وحكى أبو عمرو عن أبي زيد: أوى إليه إويًا، ومما يؤكد الكسر في هذا النحو أنهم قالوا: قسي، وألزموها كسر الفاء.

ولم نعلم أحدًا يسكن إلى روايته حكى فيه غير الكسر، وذلك أنه قلبت الواو إلى موضع اللام، فلما وقعت موقعها قلبت كما تقلب الواو إذا كانت لامًا، وكسرت الفاء، وألزمت الكسر، فإن لم نسمع فيه غيره دلالة على تمكن الكسر في هذا الباب. قال أبو الحسن: أكثر القراء يضمون أول هذا يعني: عتيًا.

قال: وكذلك الخني، والبكي، والصلبي. قال: وزعم يونس أنها لغة تميم وغيرهم بكسر. قال أبو الحسن: وسمعه من العرب مكسوراً سوى بني تميم في المصدر، والجمع.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١١٧/٣):

قرأ ابن كثير، ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: «خلقتك» بالتاء من غير ألف.

وقرأ حمزة، والكسائي: «خلقناك» بالنون والألف.

حجة من قال: «وقد خلقتك من قبل» أن قبله: «قال ربك هو عليّ هين وقد خلقتك».

وحجة من قال: «وقد خلقناك» أنه قد جاء لفظ الجمع بعد لفظ الإفراد، قال: «سبحان الذي أسرى بعبده»، وجاء بعد «وآتيناه موسى الكتاب» وقال: «ولقد خلقنا الإنسان من صلصال من حمأ مسنون»، «ولقد خلقنا الإنسان ونعلم ما توسوس به نفسه»، «ولقد خلقناكم ثم صورناكم»، ونحو ذلك.

سورة مريم..... ٩٣

لك^(١) [٩] بالياء بعد اللام على الغيبة. وقرأه الباقون: «لأهب» بهمزة مفتوحة بعد اللام على الإخبار عن نفسه. قرأ الأعمش: «فأجأها المخاض»^(٢) [٢٣] بالإمالة. وفتح الباقون. قرأ حمزة، وحفص: «كنت نسيًا»^(٣) [٢٣]

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١١٨/٣):

قرأ ابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي: «لأهب» بالهمز.

وقرأ أبو عمرو، ونافع في رواية ورش والحلواني عن قالون: «ليهب لك» بغير همز.

وفي رواية غير ورش عن نافع: «لأهب لك» بالهمزة. حجة من قال: «لأهب لك» فأسند الفعل إلى المتكلم، والهبة لله سبحانه. ومنه أن الرسول الوكيل قد يستندون هذا النحو إلى أنفسهم. فإن كان الفعل للموكل والمرسل للعلم بأنه في المعنى للمرسل، وأن الرسول الوكيل مترجم عنه. ومن قال: «ليهب لك» فهو على تصحيح اللغة على المعنى، ففي قوله: «ليهب لك» ضمير من قوله: «ربك» وهو سبحانه الواهب.

وزعموا أن في حرف أي، وابن مسعود: «وليهب لك» ولو خففت الهمزة من «لأهب» لكان في قول أبي الحسن: «ليهب» فتقلبها ياء محضة. وفي قول الخليل: «لأهب» تجعلها بين الياء والهمزة.

(٢) قال أبو الفتح في المحتسب (٣٩/٢): ومن ذلك قراءة شيبيل بن عذرة: «فأجأها» مثل فأجأها. قال أبو الفتح: رواها ابن مجاهد أيضًا، أما من المفاجأة، إلا أن ترك همزها إنما هو بدل لا تخفيف قياسي.

وقد يجوز أن تكون القراءة على التخفيف القياسي إلا أنه لطف لضعف الهمزة بعد الألف فظنها القراء همزة ألفًا ساكنة مدًا، إلا أن قوله: مثل أجأها يشهد لقراءة الجماعة: «فأجأها» قد يمكن أن يكون أراد مثل أجأها إذا أبدلت همزته ألفًا فيكون التشبيه لفظيًا لا معنويًا.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١١٨/٣): قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ونافع وابن عامر، والكسائي: «نسيًا» بكسر النون. وقرأ حمزة بفتح النون. واختلف عن عاصم، فروى أبو بكر عنه «نسيًا» كسرًا. وروى حفص عن عاصم: «نسيًا» فتحًا مثل حمزة. قال أبو الحسن: النسي هو الشيء الحقيق ينسى نحو النعل، والسوط. وقال غيره: النسي ما أغفل من شيء حقيق. وقال بعضهم: ما إذا ذكر لم يطلب. وقالوا: الكسر أعلى اللغتين.

وقال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٤٠/٢):

سورة مريم

[٢١٢/١] بفتح النون. وكسرهما /الباقون. روى المطوعي عن الأعمش: «منسيا» [٢٣] بكسر الميم. وفتحها الباقون. قرأ ابن كثير، وابن عامر وأبو عمرو، وأبو بكر ورويس: «من» [٢٤] بفتح الميم «تحتها»^(١) [٢٤] بفتح التاء. وقرأه الباقون

= ومن ذلك قراءة محمد بن كعب، وبكر بن حبيب السهمي: «نستأ» بفتح النون مهموزًا.

قال أبو الفتح: قال أبو زيد نسأت اللبن أنسؤه نستأ، وذلك أن تأخذ حليبًا فتصب عليه ماء، واسمه النسع، والنسع... وتأويل هذه القراءة، والله أعلم:

يا ليتني مت قبل هذا وكنت كهذا اللبن المخلوط بالماء في قتله وصغارة حاله، كما أن قوله: «وكنت نسياً منسياً» أي كنت كالشيء المحترق ينسأه أهله، ونزارة أمره.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١١٨/٣):

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر: «من تحتها» بفتح الميم والتاء.

وقرأ نافع وحزمة والكسائي وحفص عن عاصم: «من تحتها» بكسر الميم والتاء.

قال أبو علي: «من تحتها» لأنه إما هو جبريل عليه السلام أو عيسى.

وقال بعض أهل التأويل: لا يكون إلا عيسى، ولا يكون جبريل لأنه لو كان جبريل لناداه من فوقها.

وقد يجوز أن يكون جبريل وليس قوله: «من تحتها» يراد به الجهة المحاذية للتمكن من تحته، ولكن المعنى فناداه من دونه.

ويدل على ذلك قوله: «قد جعل ربك تحتك سرياً» فلم يكن الجدول محاذياً لهذه الجهة ولكن المعنى جعله دونك، وقد يقال فلان تحتنا أي دوننا في الموضوع، قال ذلك أبو

الحسن. فمن تحتها أين لأن المنادي أحد هذين وأن يكون المنادي عيسى أشبه، وأشد إزالة لما خامرهما من الوحشة والاعتماد لما يوجد به طعن عليها، لأن ذلك يثقل على

طباع البشر. ألا ترى قوله للنبي ﷺ «قد نعلم إنه ليحزنك الذي يقولون» وقوله: «ولقد نعلم أنك يضيق صدرك بما يقولون» وإذا قال: «من تحتها» كان عاماً فلم يبلغ

في إزالة وحشتها وهمها ما يبلغه نداء عيسى عليه السلام.

ووجه من قرأ: «من تحتها» أنه وضع اللفظة العامة موضع اللفظ الخاص، فقال: «من تحتها» وهو يريد عيسى ﷺ كما تقول: رأيت من عندك، وأنت تعني

واحدًا بعينه.

بكسر الميم، والتاء الثانية.

وعن ابن محيصن كالمذهبيين. قرأ يعقوب وحماد والعلمي، ونصير: ﴿يساقط﴾^(١) [٢٥] بياء مفتوحة، وتشديد السين، وفتح القاف.

(١) قال أبو الفتح ابن جني في المحتسب (٤٠/٢):

ومن ذلك قراءة مسروق: ﴿يساقط﴾ بياء خفيفة. قال أبو الفتح: يساقط هنا بمعنى يسقط إلا أنه شيئاً بعد شيء، وعليه قول ضابئ البرجمي:

يساقط عنه روقه ضارياهما سقاط حديد القين أحول أحوالا

أي يسقط قرن هذا الثور، ضاربات: كلاب الصيد لطعنه إياها. شيئاً بعد شيء.

وقال أبو علي الفارسي في الحجة (١١٩/٣):

قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر والكسائي: ﴿تساقط﴾ بالتاء مشددة السين. وقرأ حمزة: ﴿تساقط﴾ بالتاء مخففة السين.

واختلف عن عاصم فروى عنه أبو بكر: ﴿تساقط﴾ مثل أبي عمرو.

وروى عنه حفص: ﴿تساقط﴾ بضم التاء وكسر القاف مخففة السين.

قال أبو علي: هذه الوجوه كلها متفقة في المعنى، إلا ما رواه حفص عن عاصم، ألا ترى أن قول حمزة: ﴿تساقط﴾ إنما هو تتساقط، فحذف التاء التي أدمغها غيره، وكلهم جعل فاعل الفعل الذي هو ﴿تساقط﴾ أو ﴿تساقط﴾ الذي هو في رواية حفص النخلة.

ويجوز أن يكون فاعل: ﴿تساقط﴾ أو ﴿تساقط﴾ هو جذع النخلة، إلا أنه لما حذف المضاف أسند الفعل إلى النخلة في اللفظ.

ويجوز في قراءة عاصم ﴿تساقط﴾ هزه النخلة فيحذف، أو ﴿تساقط﴾ النخلة.

فأما تعديتهم تساقط وهو تفاعل، فإن يتفاعل مطاوع فاعل، كما أن تفعل مطاوع فعل، فكما عدى تفعل في نحو تجرعته، وتملتية، وتمززته كذلك عدى تفاعل...

وقد قرأ غيرهم: ﴿يتساقط﴾ فمن قرأ كذلك أمكن أن يكون فاعله الهز، لأن قوله: ﴿هزي﴾ قد دل على الهز، فإذا كان كذلك جاز أن يضمه كما أضمر الكذب في قوله: من كذب كان شرًّا له.

ويمكن أن يكون الجذع أي: يساقط عليك الجذع، ويجوز في الفعل إذا أسند إلى الجذع وجهان: أحدهما: أن الفعل أضيف إلى الجذع كما أضيف إلى النخلة برمتها، لأن الجذع معظمها. والآخر: أن يكون الجذع منفرداً عن النخلة يسقط عليها، ويكون سقوط الرطب من الجذع آية لعيسى عليه السلام، ويصير سقوط الرطب من الجذع أسكن لنفسها وأشد إزالة لاهتمامها، وسقوط الرطب من الجذع منفرداً عن النخلة، مثل =

سورة مريم

وقراه السابقون كذلك إلا أنهم قرعوه بالتاء ما خلا الأعمش وحمزة وعبد الوارث فإنهم قرعوه: «تساقط» بفتح التاء، وفتح السين وتخفيفها. وما خلا جفصاً فإنه ضم التاء وخفف السين، وكسر القاف.

قرأ عاصم، وابن عامر ويعقوب، والشنبوذي عن الأعمش: «قول الحق»^(١) [٣٤] بنصب اللام. ورفعه السابقون. قرأ الأعمش من طريق المطوعي: «يمترون» [٣٤] بالياء. قرأ أهل الكوفة وابن عامر وروح: «وإن

= رزقها الذي كان يأتيها في المحراب في قوله: «كلما دخل عليها زكريا المحراب وجد عندها رزقاً» إلى قوله: «قالت هو من عند الله» وقوله: «رطباً» في هذه الوجوه منصوب على أنه مفعول به، ويجوز في قوله: «تساقط عليك» أي: تساقط عليك ثمرة النخلة رطباً، فحذف المضاف الذي هو الثمرة، ويكون انتصاب رطب على الحال، وجاز أن تضمثر الثمرة وإن لم يجر لها ذكر، لأن ذكر النخلة يدل عليها كما دل البرق على الرعد... فأما الباء في قوله: «هزي إليك بجذع النخلة» فتحتمل أمرين: أحدهما: أن تكون زائدة كقولك: ألقى بيده، أي ألقى يده...

ويجوز أن يكون المعنى «وهزي إليك بجذع النخلة» أي: همز جذع النخلة رطباً كما قال: وصوح البقل نأج تجيء به هيف يمانية في مرها نكب أي: تجيء بمجئته هيف أي: إذا جاء الناج جاء الهيف وكذلك إذا هزرت الجذع هزرت همزه رطباً، أي: فإذا هزرت الرطب سقط.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٢٢/٣):

قرأ عاصم: «قول الحق» نصيباً وكذلك ابن عامر. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع والكسائي: «قول الحق» رفعاً. الرفع على أن قوله: «ذلك عيسى ابن مريم» كلام، فالمتبدأ المضممر ما دل عليه هذا الكلام، أي: هذا الكلام قول الحق.

ويجوز أن تضمثر هو، وتجعله كناية عن عيسى، فيكون الرفع «قول الحق» أي: هو قول الحق لأنه قد قيل فيه: روح الله وكلمته، والكلمة قول.

وأما النصب فعلى أن قوله: «ذلك عيسى ابن مريم» يدل على أحق قول الحق.

وتقول: هذا زيد الحق لا الباطل، لأن قولك هذا زيد عندك، بمزلة أحق، فكأنك قلت: أحق الحق، وأحق قول الحق.

سورة مريم..... ٩٧

الله ﴿١﴾ [٣٦] بكسر الهمزة. وفتحها الباقون.

قرأ أهل الكوفة. «مخلصاً» ﴿٢﴾ [٥١] بفتح اللام. وقرأه الباقون بكسرها. روى المطوعي عن الأعمش: «جنة عدن» [٦١] بحذف الألف، ونصب التاء على التوحيد. ورواه الشنبوذي/ عنه بإثبات الألف ورفع التاء على الجمع. الباقون [٢١٢/ب] كذلك إلا أنهم كسروا التاء نصباً.

روى رويس والمطوعي عن الأعمش: «نورث» [٦٣] بضم النون، وفتح الواو وتشديد الراء.

روى الوليد بن مسلم، والشنبوذي عن الأعمش: «إذا ما مت» [٦٦] بهمزة مفردة مكسورة على الخبر. وحقق الهمزتين فيهما الباقون. وخير بين الاستفهام والخبر الإسكندراني عن ابن ذكوان. وفصل بينهما بألف مع التحقيق الأخفش والحلواني من طريق الشذائي عنه جميعاً عن هشام. ولين الثانية أهل الحجاز، وأبو عمرو، ورويس. وفصل بينهما بألف أبو عمرو، ونافع إلا ورتاً.

وتركه ابن كثير، وابن محيصن وورش، ورويس. قرأ نافع، وابن عامر إلا

(١) قال أبو علي في الحجة (١٢٢/٣):

قرأ ابن كثير، ونافع وأبو عمرو «وأن الله ربي» بنصب الألف. وقرأ ابن عامر، وعاصم وحمزة والكسائي: «وإن الله» خفيفة خفصاً. حجة من كسر أنه حمله على قوله: «إن الله ربي وربكم» فجعله مستأنفاً كما أن المعطوف عليه مستأنف. وحجة من فتح: أنه حمله على قوله: «وأوصاني بالصلاة والزكاة» و«بأن الله ربي وربكم».

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٢٢/٣):

قرأ ابن كثير، ونافع وأبو عمرو وابن عامر، وعاصم في رواية الكسائي عن أبي بكر، والمفضل عن عاصم: «مخلصاً» بكسر اللام.

وقرأ عاصم في رواية يحيى عن أبي بكر، وحفص عنه: «مخلصاً» بفتح اللام. وقرأ حمزة والكسائي بفتح اللام أيضاً. من كسر اللام فحجته قوله: «وأخلصوا دينهم لله».

ومن فتحها فحجته قوله: «إنا أخلصناهم بخالصة ذكرى الدار».

الوليد بن مسلم وعاصم وعبد الوارث: ﴿أو لا يذكر الإنسان﴾^(١) [٦٧] بسكون الذال، وضم الكاف وتخفيفهما. وقرأ الكسائي، ورويس: ﴿ثم ننجي الذين اتقوا﴾ [٧٢] بالتخفيف، والمعروف أن روحًا يخفف مع رويس، لكن لم أره في تعليقي على الشريف، وأظنه وهماً من الكاتب. وقرأه الباقون بفتح النون، وتشديد الجيم. وعن ابن محيصن كالمذهبين.

[١/٢١٣] قرأ ابن محيصن: ﴿وإذا يتلى عليهم آياتنا﴾ [٧٣] بالياء. / وقرأه الباقون بالتاء. قرأ ابن كثير، وابن محيصن: ﴿خير مقاماً﴾^(٢) [٧٣] بضم الميم. وفتحها الباقون.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٢٣/٣):

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وحزمة والكسائي بفتح الذال مشددة الكاف: ﴿يذكر﴾. قال أبو علي: التذكر يراد به التدبر والتفكر، وليس تذكر عن نسيان. والثقلية كأنه في هذا المعنى، فمن ذلك قوله: ﴿أولم نعمركم ما يتذكر فيه من تذكر﴾، وقال: ﴿إنما يتذكر أولو الألباب﴾ فإضافته إلى ﴿أولو﴾ يدل على أن المراد به النظر والتفكر.

والخفيفة في هذا المعنى دون ذلك في الكثرة وقد قال: ﴿إن هذه تذكرة﴾، ﴿فمن شاء ذكره﴾ وزعموا أن في حرف أي: ﴿أولا يتذكر الإنسان﴾.

فأما قوله: ﴿ولم يك شيئاً﴾ فمعناه: لم يك شيئاً موجوداً، وليس يراد أنه قبل الخلق لم يقع عليه اسم شيء وهذا كما قال: ﴿هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً﴾ وقد قال: ﴿إن زلزلة الساعة شيء عظيم﴾ والمعنى: أولاً يذكر الإنسان الجاحد للبعث، أول خلقه، فيستدل بالابتداء على أن الإعادة مثل الابتداء كما قال: ﴿قل يحييها الذي أنشأها أول مرة﴾ وقال: ﴿هو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه﴾ وقال: ﴿وضرب لنا مثلاً ونسي خلقه﴾.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٢٤/٣):

قرأ ابن كثير ﴿خير مقاماً﴾ بضم الميم، و﴿في مقام أمين﴾ بفتح الميم، و﴿لا مقام لكم﴾ بفتح الميم أيضاً. وقرأ نافع، وابن عامر: ﴿في مقام أمين﴾ بضم الميم، و﴿خير مقاماً﴾ بفتح الميم و﴿لا مقام لكم﴾ بفتح أيضاً. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وحزمة والكسائي وأبو عمرو: ﴿خير مقاماً﴾ بفتح الميم، و﴿في مقام أمين﴾ بالفتح و﴿لا مقام لكم﴾ بالفتح فيهن.

وروى حفص عن عاصم في الأحزاب: ﴿لا مقام لكم﴾ بالضم، و﴿خير مقاماً﴾، =

= ﴿في مقام أمين﴾ بفتح الميم فيهما. وروى غيره: ﴿لا مقام لكم﴾ بفتح الميم. اعلم أنهم قد قالوا: قام يقوم، وأقام يقيم، والمصدر واسم الموضع جميعاً من فعل يفعل على مفعل، وذلك نحو: قتل يقتل مقتلاً، وهذا مقتلاً، وكذلك المقام يستقيم أن يكون اسماً للمصدر، ويستقيم أن يكون اسم الموضع.

وأما أقام يقيم فالمصدر والموضع يجئان منه على مقام، وكذلك ما زاد من الأفعال على ثلاثة أحرف بحرف زائد وحرف أصلي، فالمقام يصلح أن يكون الإقامة فتقول: أقمت إقامة، ومكان الإقامة مقام أيضاً، وعلى هذا قوله: ﴿بسم الله مجراها ومرساها﴾. تقديره: إجراؤها وإرساؤها.

وقد يكون المقام المكان الذي تقيم فيه فهذا هو الأصل المقام والمقام، وقال: ﴿فيه آيات بينات مقام إبراهيم﴾ فهذا على موضع قيامه، وليس المصدر. وزعم أبو الحسن أنهم يقولون للمقعد المقام، وللمشهد المقام، وتأول قوله: ﴿قبل أن تقوم من مقامك﴾ أي من مشهدك.

وهذا مما لا يسوغ فيه أن يكون اسماً للموضع، ألا ترى أن المصدر لا يكون ها هنا. وأما قوله: ﴿إن المتقين في مقام أمين﴾ فالمعنى على الموضع ألا ترى أن الموضع يوصف بالأمن كما يوصف بخلافه الذي هو الخوف كما قال:

يا رب ماء صرى وردته سبيله خائف جديب

فأما من قرأ: ﴿في مقام أمين﴾ فإن المقام اسم لما يقيم فيه ويثوي، يدل ذلك على ذلك ما قدمناه من وصفه بالأمن. قال السكري: المقامة: المجلس: والمقام: المنزل.

فأما قوله: ﴿الذي أحلنا دار المقامة من فضله﴾ فهو من الإقامة فسمي دار المقامة كما سمي دار الخلد، وجنات عدن وكل ذلك من اللبث والمكث...

فأما قوله: ﴿لا مقام لكم فارجعوا﴾ فالمعنى: لا مشهد لكم، لأن المقام قد أريد به المشهد. ومن قرأ: ﴿لا مقام﴾ أراد: الإقامة وكلا الأمرين سائغ. وقد يكون المقام حيث يقوم الإنسان... وأما قوله: ﴿أي الفريقين خير مقاما﴾ فمن ضم الميم كان اسماً للمثوى، وبالفتح كان كذلك أيضاً، ألا ترى أن الندي والنادي هما المجلس، من ذلك قوله: ﴿وتأتون في ناديكم المنكر﴾.

فأما المقام: فيمن ضم، وفيمن فتح على اسم المكان وليس اسم الحدث، ويدل على ذلك: ﴿وكم أهلكنا قبلهم من قرن هم أحسن أثاثاً ورعيًا﴾ فلا يراد بهذا الحدث، إنما يراد به حسن الشارة والمنظر، وهذا إنما يكون في الأماكن. فعلى هذه المسالك تسلك وجوه هذه القراءات.

سورة مريم سورة مريم
قرأ نافع إلا ورشا، وابن ذكوان: ﴿ورياً﴾^(١) [٧٤] بياء مشددة من غير همز على

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة: (١٢٧/٣):

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة والكسائي: ﴿ورياً﴾ مهموزة بين الراء والياء في وزن رعيًا. وقرأ ابن عامر ونافع: ﴿وريا﴾ بغير همز.

وروى ابن جهمز، وورش، وأبو بكر بن أبي أويس ﴿ورعيًا﴾ بالهمزة بين الراء والياء. أخبرني محمد بن عبد الله قال حدثنا يونس بن عبد الأعلى قال: سمعت أشهب يقول: سمعت نافعًا يقرأ: ﴿رعيًا﴾ مهموزًا.

وروى إسماعيل بن جعفر، وقالون، والمسيبي والأصمعي عن نافع: ﴿ورياً﴾ غير مهموز. وأخبرنا محمد بن يحيى الكسائي عن أبي الحارث عن أبي عمارة عن يوسف عن ابن جهمز عن أهل المدينة: ﴿وريا﴾ غير مهموز.

وذكر غير أحمد بن موسى أن الأعشى روى عن أبي بكر عن عاصم: ﴿ورياً﴾ مثل ورعيًا.

أبو عبيدة: رياً: ما ظهر مما رأيت.

قال أبو علي: رئي فعل ما رأيت من رأيت وكأنه اسم لما ظهر، وليس المصدر، إنما المصدر الرأى والرؤية، بذلك على ذلك قوله: ﴿يروهم مثلهم رأى العين﴾، والرأى الفعل، والرئى: المرئى، كالتطحن والطحن والسقي والسقي، والرعي والرعي.

فأما ما روي عن عاصم من قوله: ﴿ورياً﴾ فإنه قلب الهمزة التي هي عين إلى موضع اللام، فصار تقديره: فلعا.

فأما قولهم: له رواء، فيمكن أن يكون فعالاً من الرؤيا، فإن كان كذلك جاز أن تحقق الهمزة فيقال: راء، فإن خففت الهمزة أبدلت منها الواو كما أبدلتها من جون وتودة، فقلت: رواء، ويجوز في الرواء أن يكون فعالاً من الري، فلا يجوز همزه كما جاز في قول من أخذه من باب رأيت فيكون في المعنى أنه له طراءة وعليه نضارة؛ لأن الري يتبعه ذلك كما أن العطش يتبعه ذلك الذبول والجهد.

ومن خفف الهمزة من ﴿ريًا﴾ لزم أن يبدل منها الياء لانكسار ما قبلها كما تبدل ذيب وبير، فإذا أبدل منها الياء وقعت ساكنة قبل حرف مثله، فلا بد من الإدغام، وليس يجوز الإظهار في هذا كما جاز الإظهار في الواو في نحو: رويًا وروية، ونوى، إذا خففت الهمزة فيها لأن الياء في ﴿ريًا﴾ قبل مثل، ووقعت في رويًا قبل ما يجري مجرى المقارب، فإن خففت الهمزة على ما روي عن عاصم من قوله: ﴿ريًا﴾ حذفها وألقت حركتها على الياء التي قبلها فقلت: رياً.

ومن قال: سوء وسي قلب على قياس قوله: رياً.

سورة مريم..... ١٠١

القلب والإدغام. قرأ الأعمش والكسائي:

﴿مالا وولدا﴾^(١) [٧٧] بضم الواو، وسكون اللام، وكذلك الثلاثة الآتية

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/ ١٢٨):

اختلفوا في ضم الواو وفتحها من قوله عز وجل:

﴿وولدا﴾ في ستة مواضع: في مريم أربعة مواضع، وفي الزخرف، ونوح.

فقرأهن ابن كثير، وأبو عمرو: ﴿وولدا﴾ بالفتح إلا في سورة نوح: ﴿ماله وولده﴾ فإهما قرأها بضم الواو في هذه وحدها. وقرأهن نافع، وعاصم وابن عامر بفتح الواو في كل القرآن.

وقرأهن حمزة، والكسائي بضم الواو في كل القرآن. قال أبو الحسن: الولد: الابن والابنة، قال: والولد: هو ما ذكر في التنزيل في غير موضع مع المال قال: ﴿المال والبنون زينة الحياة الدنيا﴾ وقال: ﴿إنما أموالكم وأولادكم فتنة﴾ وقال: ﴿إن من أزواجكم وأولادكم عدواً لكم﴾.

وروى محمد بن السري عن أحمد بن يحيى عن الفراء قال: من أمثال بني أسد: ولدك من دمي عقبك. قال الفراء: وكان معاذ — يعني الهراء — يقول: لا يكون الولد إلا جماعاً، وهذا واحد يعني الذي في المثل، أي: لا تقل لكل إنسان: ابني ابني... قال أبو علي: الذي قال معاذ وجه، ويجوز أن يكون جمعاً كأسد وأسد، وغر وغمر، وثمر وثمر، والفلك.

ويجوز أن يكون واحداً فيكون ولد وولد، كبخل وبخل، وحزن وحزن، وعرب وعرب فيكون لفظ الواحد موافقاً للفظ الجمع كما كان الفلك كذلك.

فلا يكون القول فيه كما قال معاذ: لأنه لا يكون إلا جمعاً، ولكن على ما ذكرناه.

وأما قوله: ﴿واتبعوا من لم يزدده ماله وولده﴾ فينبغي أن يكون جمعاً، وإنما أضيف إلى ضمير المفرد لأن الضمير يعود إلى ﴿من﴾ وهو كثرة في المعنى، وإن كان اللفظ مفرداً وإنما المعنى أنهم عصوني واتبعوا الكفار الذين لم تزددهم أموالهم وأولادهم إلا خساراً، فأضيف إلى لفظ المفرد وهو جمع، وقد حكى عن الكسائي أو غيره من البغداديين: ليت هذا الجراد قد ذهب فأراحنا من أنفسه، فولد في أنه جمع مثل الأنفس، وما أنشده الفراء من قوله: وليت فلاناً كان ولد حمار

يدل على أنه واحد ليس بجمع، وأنه مثل ما ذكرناه من قولهم: الفلك الذي يكون مرة جمعاً ومرة واحداً ولهذا يشبه أن يكون ابن كثير، وأبو عمرو قرأه بالضم ﴿ماله وولده﴾ وفتح ما سوى ذلك.

١٠٢ سورة مريم

بعده. وفي الزخرف ﴿ولد فأنا﴾. وقرأه الباقون بفتحهما. قرأ نافع والكسائي: ﴿يكاد السماوات﴾^(١) [٩٠] بالياء، وكذلك في الشورى. وقرأهما الباقون بالتاء.

= وأما قراءة نافع، وعاصم وابن عامر بفتح الواو في كل القرآن، فإن فتحهم الواو في قوله: ﴿ماله وولده﴾ على أنه واحد يراد به الجمع، ويجوز ذلك من وجهين:

أحدهما: أنه إذا أضافه إلى اسم هو جمع في المعنى علم أن المفرد في موضع جمع كقوله:

قد عض أعناقهم جلد الجواميس

وكقوله:

كلوا في بعض بطنكم تغفوا

يجوز أن يكون كقوله: ﴿وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها﴾.

وأما قراءة حمزة والكسائي: ﴿ولدا﴾ في جميع القرآن فإن ما كان منه مفردًا قصداً به المفرد، وما كان جمعًا قصداً به الجمع.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/١٣٠):

قرأ ابن كثير في السورتين ﴿تكاد السماوات﴾ بالتاء. ﴿يتفطرن﴾ بالياء والتاء مشددة الطاء. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وأبو عمرو ﴿تكاد﴾ بالتاء ﴿يتفطرن﴾ بالياء والنون في السورتين جميعًا. ابن اليتيم عن أبي حفص عن عاصم: ﴿تكاد﴾ بالتاء ﴿يتفطرن﴾ مشددة، وفي ﴿عسق﴾ مثله.

هبيرة عن حفص مثل أبي بكر في السورتين جميعًا. أبو عمارة عن حفص عن عاصم مثل ابن اليتيم. وقرأ نافع، والكسائي: ﴿يكاد﴾ بالياء، ﴿يتفطرن﴾ بالياء والتاء مشددة الطاء في الموضعين.

وقرأ حمزة، وابن عامر في مريم مثل أبي عمرو، وفي ﴿عسق﴾ مثل ابن كثير. أما اختلافهم في: ﴿تكاد﴾ و﴿يكاد﴾ وإحاق علامة التأنيث، وترك الإحاق فكلاهما حسن... وإحاق العلامة أحسن؛ لأن الجمع بالألف والتاء في الأصل للجمع القليل، والجمع القليل يشبه الأحاد، فكما أن الأحسن في الأحاد لإحاق العلامة في هذا النحو، فكذلك مع الألف والتاء.

وروينا عن مجاهد في هذه السورة: الانفطار: الانشقاق.

وقال أبو عبيدة: ﴿يتفطرن﴾ يتشققن، وفي التنزيل: ﴿بل ربكم رب السماوات والأرض﴾ فمطاوع فطر انفطر، كما أن مطاوع فطر تفطر، وفطر للتكثير، فمطاوعه في الدلالة على الكثرة مثل ما هو مطاوع له فكأنه أليق بهذا الموضع لما فيه من معنى المبالغة وتكثير الفعل.

ولا يدل ما جاء في قوله: ﴿إذا السماء انفطرت﴾ وقوله: ﴿السماء منفطر به﴾ على ترجيح قراءة من قرأ ﴿يتفطرن﴾ وذلك أن قوله: ﴿إذا السماء انفطرت﴾ كقوله: =

سورة مريم ١٠٣

قرأ أهل الحجاز، والكسائي، وحفص، والمطوعي عن الأعمش «ينفطرن»^(١) [٩٠] بناء مفتوحة بعد الياء، وتشديد الطاء وفتحها، وكذلك في الشورى. وقرأ أهل البصرة، وأبو بكر والشنبوذي بنون ساكنة بعد الياء، وتخفيف الطاء فيهما.

وقرأ ابن عامر، والوليد بن مسلم وحمزة، وخلف ها هنا «ينفطرن» بالنون الساكنة، وتخفيف الطاء. وكسرهما أهل البصرة، وأبو بكر والشنبوذي عن الأعمش، وابن عامر، وحمزة، وخلف في الشورى: «تنفطرن» بالطاء، وتشديد الطاء. وفتحها كذلك أهل الحجاز، والكسائي وحفص والمطوعي عن الأعمش. ما فيها من الياءات / «ورائي وكانت» فتحها ابن كثير وابن محيصن.

[٢١٣/ب]

«لي آية» فتحها نافع وأبو عمرو. «إني أعوذ»، «إني أخاف» فتحهما أهل الحجاز، وأبو عمرو.

«آتاني الكتاب» أسكنها وحذفها من الوصل ابن محيصن، والأعمش من طريق المطوعي وحمزة. «ربي إنه» فتحها نافع، وأبو عمرو، وأسكنها الباقون.

= «إذا السماء انشقت» وذلك في القيامة لما يريد الله سبحانه من إبادتها وإفنائها، وجاء ذلك على تفعل أيضاً في قوله: «ويوم تشقق السماء بالغمام» وما في سورة مريم إنما هو لعظم فريتهم وعتوهم في كفرهم، فالمتعين مختلفان.

وذهب أبو الحسن في معنى قوله: «تكاد السماوات» إلى أن «تكاد» معناها تريد، وكذلك قال في قوله: «كذلك كدنا ليوسف» أي أردنا له... وكذلك قال في قوله: «أكاد أخفيها» أي أريد أخفيها. وعلى هذا فسر غير أبي الحسن قول الأقره:

بلغوا الأمر الذي كادوا

أي أرادوا قال أبو الحسن: المعنى يدنون، لأنهن لا يكون أن ينفطرن، ولا يدنون من ذلك، ولكن هن همسن به إعظاماً لقول المشركين على من هم بالشيء أن يدنو منه.

ألا ترى أن رجلاً لو أراد أن ينال السماء لم يذن من ذلك، وقد كانت منه إرادة. وقال بعض المتأولين في قوله: «تكاد السماوات ينفطرن منه» هذا مثل، كانت العرب إذا سمعت كذباً ومنكراً تعاضمته عظمته بالمثل الذي كان عندها عظيماً، تقول: كادت الأرض تنشق، وأظلم كما بين السماء والأرض، فلما افتروا على الله الكذب ضرب مثل كذبهم بأهل الأشياء وأعظمها.

(١) سبق التعليق عليها في التعليق على التي قبلها فراجعها فيه.

سورة طه

قرأ: الأعمش، وحمزة، والكسائي، وأبو بكر، وخلف والعباس، وعبد الوارث جميعاً عن أبي عمرو، بإمالة الطاء، والهاء. وأمال الهاء وحدها، وفتح الطاء اليزيدي وشجاع. وفتحها الباقون^(١).

قرأ الأعمش، وحمزة والكسائي، وخلف بإمالة جميع الفاءات رؤوس آياتها من الأسماء والأفعال في الوصل والوقف إلا ما كان منها زائداً بدلاً من التنوين نحو: ﴿فتونا﴾ و﴿ضنكاً﴾ و﴿عزماً﴾ وما أشبه ذلك. وأمالها بين بين على أصله قالون عن نافع. وأمال منها أبو عمرو كل ألف تقدمه راء من ذلك: ﴿الثرى﴾ و﴿أخرى﴾ و﴿الكبرى﴾ وما أشبه ذلك. وفتح الباقون جميع ذلك. قرا الأعمش، وحمزة: ﴿لأهله امكثوا﴾^(٢) [١٠] بضم الهاء في الوصل، وكذلك في

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٣٣/٣):

اختلفوا في كسر الطاء والهاء من ﴿طه﴾.

فقرأ ابن كثير، وابن عامر: ﴿طه﴾ بفتح الطاء والهاء.

وقرأ نافع: ﴿طه﴾ بين الفتح والكسر، وهو إلى الفتح أقرب. كذلك قال خلف عن المسيبي. وقال ابن سعدان: كان المسيبي إذا لفظ بها فكأنه يشمها الكسر، فقلت له: إنك قد كسرت، فيأبى إلا الفتح. وقال محمد بن إسحاق عن أبيه عن نافع ﴿طه﴾ بفتح الطاء والهاء. وكذلك قال القاضي عن قالون مفتوحتان. وقال أحمد بن صالح عن قالون: الطاء، والهاء وسط. وقال يعقوب بن جعفر عن نافع: ﴿طه﴾ بكسر الطاء والهاء. وقال الأصمعي: ﴿طه﴾ كأنك تقطعها. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وحمزة، والكسائي ﴿طه﴾ بكسر الطاء، والهاء. وقرأ أبو عمرو في غير رواية عباس: ﴿طه﴾ بفتح الطاء، وكسر الهاء. وروى عباس عن أبي عمرو: ﴿طه﴾ بكسر الطاء، والهاء مثل حمزة. وقرأ عاصم في رواية حفص بالتفخيم.

قال أبو علي: قد قلنا في الإمالة في نحو ﴿طه﴾، والتفخيم فيما تقدم، والتفخيم لغة أهل الحجاز، ولغة النبي ﷺ.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٣٥/٣):

ابن سعدان عن إسحاق عن نافع، وحمزة: ﴿لأهله امكثوا﴾، وكذلك في القصص بضم الهاء. والباقون يكسرون الهاء فيهما. وقد تقدم القول في ذلك.

سورة طه ١٠٥

القصص. وكسرهما الباقون فيهما. / قرأ ابن كثير، وابن محيصن وأبو عمرو والوليد [٢١٤/٢] ابن مسلم: «أني أنا ربك»^(١) [١٢] بفتح الهمزة. وكسرهما الباقون.

روى عبد الوارث: «نودي يا موسى» [١١] بإسكان الياء. وفتحها الباقون. قرأ الأعمش: «طوى»^(٢) [١٢] بكسر الطاء، وإثبات التنوين هنا، وفي

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/١٣٣): قرأ ابن كثير، وأبو عمرو «أني» بفتح الألف والياء.

وقرأ عاصم، وابن عامر وحمزة والكسائي: «إني» بكسر الألف، وفتح نافع الياء. من كسر فلأن الكلام حكاية كأنه نودي فقيل: يا موسى إني أنا ربك، والكسر أشبه لما بعد مما، وهو حكاية وذلك قوله: «إني أنا الله لا إله إلا أنا»، وقوله: «وأنا اخترتك» هذه كلها حكاية، فالأشبه أن يكون قوله: «إني أنا ربك» كذلك أيضاً. ومن فتح كان المعنى: نودي بكذا، ونادى قد يوصل بحرف الجر قال:

ونادى بها ماء إذا ثار ثورة

المعنى: ونادى بندائها ماء، فقوله: ماء قد وقع النداء عليه، ومن الناس من يعمل هذه الأشياء التي هي في المعنى قول كما يعمل القول ولا يضم القول معها، وينبغي أن يكون في نودي ضمير يقوم مقام الفاعل؛ لأنه لا يجوز أن يقوم واحد من قولك يا موسى، ولا «إني أنا ربك» مقام الفاعل لأنها جمل، والجمل لا تقوم مقام الفاعل، فإن جعلت الاسم الذي يقوم مقام الفاعل موسى، لأن ذكره قد جرى كان مستقيماً.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/١٣٤):

اختلفوا في إجراء «طوى» وضم طائها. فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو «طوى» غير مجرأة، والطاء مضمومة، وفي المنازعات مثله. وروى أبو زيد عن أبي عمرو: «طوى» وقال: هي أرض. وقرأ عاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي: «طوى» مجرأة مضمومة الطاء. حدثنا الكندي قال حدثنا مؤمل قال حدثنا إسماعيل عن ابن أبي نجيح قلت له: «فاخلع نعليك إنك بالوادي المقدس»؟ قال: يقول امض بقدميك إلى بركة الوادي، أظنه يعني مجاهدًا — «طوى» مصروف وغير مصروف. فمن صرف فمن وجهين: أحدهما: أن يجعله اسم الوادي فيصرف؛ لأنه سمي مذكراً بذكر. والوجه الآخر: أن يجعله صفة وذلك في قول من قال: إنه قدس مرتين، فيكون «طوى» كقولك: ثناء، ويكون صفة كقولهم: مكاناً سوى، وقوم عدي. وجاء في طوى الضم والكسر كما جاء في قوله: «مكاناً سوى» الكسر والضم...

=

وكذلك «طوى» و«طوى»...

السنازعات. وقرأهما ابن عامر، وأهل الكوفة، وابن محيصن كذلك إلا أنهم ضموا الطاء. وقرأها الباقر كذلك إلا أنهم حذفوا التنوين منهما. قرأ الأعمش، وحمزة: ﴿وَأَنَا﴾ [١٣] بتشديد النون على لفظ الواحد العظيم .

﴿اخترناك﴾^(١) [١٣] بنون وألف بعد الراء بدل التاء. قرأ ابن عامر:

﴿أخي أشدد﴾ [٣٠] بهمزة قطع مفتوحة على الإخبار عن نفسه.

﴿وأشركه﴾^(٢) [٣١] بهمزة قطع مضمومة على ذلك أيضاً. وقرأه الباقر: ﴿أخي

= وزعم أبو الحسن: أن الضم في هذا لغة ومن لم يصرف احتمال أمرين: أحدهما: أن يكون اسماً لبقعة أو أرض، وهو مذكر فهو بمنزلة امرأة سميتها بجحر، ويقول أن يكون معدولاً كعمر، فإن قلت: إن عمر معدول عن عامر، وهذا الاسم لا يعرف عن عدل؛ لأنه لا يمتنع أن يقدر العدل عما لم يخرجوه إلى الاستعمال. ألا ترى أن جمع وكتع، معدولتان عما لم يستعمل، وكذلك يكون طوى.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٣٥/٣):

قرأ ابن كثير، ونافع وأبو عمرو، وعاصم وابن عامر، والكسائي: ﴿وَأَنَا﴾ خفيف ﴿اخترتك﴾ بالياء بغير ألف. وقرأ حمزة: ﴿وَأَنَا﴾ النون مشددة، ﴿اخترناك﴾ بألف، ونون.

قال أبو علي: الأفراد زعموا أكثر في القراءة، وهو أشبه بما قبله من قوله: ﴿إني أنا ربك﴾.

ووجه الجمع: أن نحو ذلك قد جاء نحو قوله: ﴿سبحان الذي أسرى بعبده﴾، ثم قال: ﴿وَأَتَيْنَا موسى الكتاب﴾. وزعموا أنه قراءة الأعمش. وزعموا أنه في حرف أبي: ﴿وَأَني اخترتك﴾ فهذا يقوي الوجه الأول.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٣٦/٣):

قرأ ابن عامر وحد: ﴿هارون أخي أشدد به﴾ مقطوعة مفتوحة، والياء ساكنة: ﴿وأشركه﴾ ألف مضمومة على الجواب والمجازاة.

وقرأ الباقر: ﴿أخي أشدد به أرزي وأشركه في أمري﴾ مفتوحة على الدعاء، إلا أبا عمرو، وابن كثير فإنهما فتحا الياء من ﴿أخي﴾.

قرأ نافع في رواية المسيبي وابن كثير: ﴿وأشركهو في أمري﴾ بزيادة واو في اللفظ.

وقرأ الباقر: ﴿وأشركه﴾ مضمومة الهاء من غير واو.

قال أبو علي: الوجه: الدعاء دون الإخبار؛ لأن ذلك معطوف على ما تقدمه من قول: =

سورة طه ١٠٧

اشدد) بغير همز في الوصل بعد الياء ولكن الابتداء بهمزة مضمومة؛ لأنها همزة وصل تسقط في اللفظ وتثبت في الابتداء: «أو أشركه» بهمزة قطع مفتوحة ثابتة في الحالين على الدعاء. روى الشنبوذي عن الأعمش:

«سولك يا موسى» [٣٦] بقلب الهمزة واولاً على التخفيف هذا خاصة يؤلف بينه. وحقق ما عداهما من حقق. قرأ ابن محيصن: «أن يفرط»^(١) [٤٥] بضم الياء، وفتح الراء.

/وقراه الباقر بفتح الياء وضم الراء. روى نصير عن الكسائي والمطوعي عن [٢١٤/ب]

= «رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري» فكما أن ذلك كله دعاء، فكذلك ما عطف عليه.

وأما الإشراك فيبعد فيه الحمل على غير الدعاء، لأن الإشراك في النبوة لا يكون إلا من الله سبحانه، اللهم إلا أن يجعل أمره شأنه الذي هو غير النبوة، وإنما ينبغي أن يكون النبوة، ألا ترى أنه قد جاء «أذهب إلى فرعون» فقال: «فأرسله معي ردءاً يصدقني». فأما «اشدد به أزري» فحملة على الإخبار، وغير الدعاء أسهل؛ لأن الشد يكون من هارون لموسى.

وقال أبو عبيدة: «اشدد به أزري» أي: ظهري، قال: يقولون أزري أي: صار لي ظهراً. ويشبه أن يكون آزر لغة في وازر، كأكدت ووكدت، وأصدت وووصدت، وأترخت وورخت ونحو ذلك.

ولا يسوغ أن يحمل «أشركه في أمري» على غير السورة؛ لأنه قد جاء ما يعلم منه مسألة موسى لذلك، وذلك قوله: «وأخي هارون هو أفصح مني لسائناً فأرسله معي ردءاً يصدقني قال سنشد عضدك بأخيك...».

ويسدل على أن قول الجماعة غير ابن عامر أرجح أن قوله: «كي نسبحك كثيراً» كالجواب بعد هذه الأشياء التي سأها موسى ربه فينبغي أن يكون ذلك كله في جملة ما دعا به.

(١) قال أبو الفتح في المحتسب (٥٢/٢):

ومن ذلك قراءة ابن محيصن «أن يفرط» بفتح الراء.

قال أبو الفتح: هذا منقول من قراءة من قرأ: «أن يفرط علينا» أي يسبق ويسرع، فكأنه أن يفرطه مفرط، أي: يحمله حامل على السرعة علينا وترك التأني بنا. فكأنه قال: أن يحمل على العجلة في بابنا.

الأعمش: ﴿كل شيء خلقه﴾ [٥٠] بفتح اللام. وسكنها الباقون.

قرأ ابن محيصن: ﴿لا يضل ربي﴾ [٥٢] بضم الياء، وكسر الضاد. وقرأه الباقون بفتح الياء، وكسر الضاد أيضاً. قرأ أهل الكوفة: ﴿الأرض مهداً﴾^(١) [٥٣] بفتح الميم، وسكون الهاء من غير ألف، ومثله في الزخرف. قرأ أهل الكوفة إلا الكسائي، وابن عامر، ويعقوب: ﴿مكائناً سوى﴾^(٢) [٥٨] بضم السين.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/١٣٧):

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ونافع، وابن عامر: ﴿مهاداً﴾ بالألف في كل القرآن وقرأ عاصم، وحمزة، والكسائي: ﴿مهاداً﴾ بغير ألف فيهما.

قال أبو علي: المهدي مصدر كالفرش، والمهاد مثل الفراش في قوله: ﴿الذي جعل لكم الأرض فراشاً﴾ ﴿والله جعل لكم الأرض بساطاً﴾ فالمهاد مثل الفراش والبساط، وهما اسم ما يفرش، ويسط. ويجوز أن يكون المهدي استعمال الأسماء فجمع كما يجمع فعل على فعال، والأول أئين. ويجوز في قول من قرأ: ﴿مهاداً﴾ أن يكون المعنى: ذا مهد، فيكون المعنى كقول من قال: ﴿مهاداً﴾.

(٢) قال أبو الفتح في المحتسب (٢/٥٢):

ومن ذلك قراءة الحسن: ﴿مكائناً سوى﴾ غير منون.

قال أبو الفتح: ترك صرف: ﴿سوى﴾ ها هنا مشكل، وذلك أنه وصف على فعل، وذلك مصروف عندهم كمال لبد، وزحل حطم، ودليل خنع، وسكع.

إلا أنه ينبغي أن يحمل عليه أنه محمول على الوقف عليه، فجاء بترك التنوين، فإن وصل على ذلك فعلى نحو من قولهم: سبباً وكلكلاً، فجرى في الوصل مجراه في الوقف.

وقال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/١٣٧): قرأ ابن كثير، ونافع وأبو عمرو، والكسائي: ﴿مكائناً سوى﴾ كسراً.

وقرأ ابن عامر، وعاصم، وحمزة: ﴿سوى﴾ بضم السين.

أبو عبيدة: ﴿مكائناً سوى﴾ و﴿سوى﴾ بضم أولها ويكسر مثل طوى، وطوى، قال: وهو المكان النصف فيما بين الفريقين قال أبو علي: قوله: ﴿سوى﴾ هو فعل من

التسوية فكأن المعنى مكائناً تستوي فيه مسافته على الفريقين، فتكون مسافة كل فريق إليه كمسافة الفريق الآخر، وهذا بناء يقل في الصفات، ومثله: قوم عدى، وأما فعل فهو

في الصفات أكثر من فعل نحو رجل سلع، ودليل خنع، ومال لبد، ورجل حطم.

فأما انتصاب قوله: ﴿مكائناً سوى﴾ فلا يخلو من أن يكون مفعولاً للموعد في قوله:

﴿فاجعل بيننا وبينك موعداً﴾ أو يكون ظرفاً واقعاً موقع المفعول الثاني، أو يكون =

سورة طه ١٠٩

وكسرهما الباقون. وأماله في الوقف منهم الأعمش، وحمزة، والكسائي، وخلف.
قرأ أهل الكوفة إلا أبا بكر ورويس: «فيسحتكم»^(١) [٦١] بضم الياء وكسر

= منتصبًا بأنه المفعول الثاني، فلا يجوز أن يكون متعلقًا بالموعد لا على أنه مفعول به، ولا على أنه ظرف له، وذلك أن الموعد قد وصف بالجملة التي هي: «لا تخلفه نحن» وإذا وصف لم يجوز أن يعمل عمل الفعل لاختصاصه بالصفة؛ ولأنه إذا وصف لم يجوز أن يتعلق به بعد الوصف شيء منه كما أنه إذا عطف عليه لم يجوز أن يتعلق به بعد العطف شيء منه، وكذلك إذا أخرج عنه لم يجوز أن يقع بعد الخبر عنه شيء يتعلق بالخبر عنه. ولم يجوز سيبويه: هذا ضاربٌ ظريفٌ زيدًا ولا: هذا ضويربٌ زيدًا، إذا حقر اسم الفاعل؛ لأن التحقير في تخصيصه الاسم بمنزلة إجراء الوصف عليه، وقد جاء من ذلك في الشعر شيء سمعت أبا إسحاق ينشد:

وراكضة ما تستنجن بجنة بعير حلال غادرته مجعفل

... فإن قلت: فقد جاء «إن الذين كفروا ينادون لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسكم إذ تدعون إلى الإيمان فتكفرون» والظرف في المعنى يتعلق بالمقت الأول لأن المعنى: لمقت الله إياكم إذ تدعون إلى الإيمان فتكفرون أكبر من مقتكم أنفسكم.
وقوله: «إذ تدعون» متعلق بالمقت الأول، وقد وقع بعد خبره، قيل: إن الظروف يتجاوز فيها ما لا يتجاوز في غيرها، وهو أيضًا مع ذلك ينبغي أن يحمل على فعل آخر دل المقت عليه كأنه مقتكم إذ تدعون إلى الإيمان فتكفرون.

فعلى هذا الضرب من الأفعال يحمل هذا النحو إذا جاء، ولم نعلم في التزليل مجيء شيء منه إلا من الظروف، فقد علمت أن: «مكائًا» في قوله: «مكائًا سوى» ليس يتعلق بالموعد لما ذكرنا، وليس بالسهل أن تجعل انتصاب «مكائًا» في قوله: «مكائًا سوى» على أن يكون ظرفًا وقع موقع المفعول الثاني كقولك: ظننت خروجك اليوم، وعلمت ركوبك غداً، لأنك إن حملته على ذلك جعلت المبتدأ الذي يلحقه جعلت وظننت ونحوه موعدًا لا تخلفه نحن ولا أنت مكائًا قصدًا، فتنصب المكان كما تنصب اليوم في قولك: القتال اليوم.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/١٤١):

قرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم في رواية أبي بكر، وأبو عمرو، وابن عامر: «فيسحتكم» بفتح الياء من يسحت.

وقرأ عاصم في رواية حفص، وحمزة، والكسائي: «فيسحتكم» بضم الياء من أسحت، وكسر الحاء. أبو عبيدة: يسحتكم: يهلككم، قال: وبنو تميم يقولون: يسحتكم... أبو عثمان: سحت، وأسحت نحو قول أبي عبيدة.

سورة طه ١١٠

الحاء. قرأ ابن كثير، وابن محيصن، وحفص: ﴿قالوا إن﴾^(١) [٦٣] بسكون

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٤٢/٣):

فقرأ ابن عامر، ونافع وحمزة، والكسائي ﴿إن﴾ مشددة النون ﴿هذان﴾ بألف خفيفة النون من هذان.

قرأ ابن كثير ﴿إن هذان﴾ بتشديد النون: ﴿هذان﴾ وتخفيف نون ﴿إن﴾. واختلف عن عاصم فروى أبو بكر ﴿إن هذان﴾ نون إن مشددة.

وروى حفص عن عاصم ﴿إن﴾ ساكنة النون وهي مثل قراءة ابن كثير، و﴿هذان﴾ خفيفة.

وقرأ أبو عمرو وحده ﴿إن﴾ مشددة النون: ﴿هذين﴾ بالياء.

قال قائلون: ﴿إن﴾ في قوله: ﴿إن هذان لساحران﴾ بمعنى: أجل، وأن تكون ﴿إن﴾ للتأكيد والناصفة للاسم أشبه بما قبل الكلام وما بعده.

فأما قبل الكلام فقوله: ﴿فتنازعوا أمرهم بينهم وأسروا النجوى﴾ فالتنازع إنما هو في أمر موسى وهارون، هل هما ساحران على ما ظنوه من أمرهما، وقد تقدم من قولهم ما نسبوهما فيه إلى السحر وهو قولهم ﴿أجئتنا لتخرجنا من أرضنا بسحرك يا موسى فلنأتينك بسحر مثله﴾.

فهذا وإن لم يتقدمه سؤال عن سحرهم كما تقدم السؤال مثل قوله: ﴿قالوا نعم﴾ وهو قوله: ﴿فهل وجدتم ما وعدكم ربكم حقاً قالوا نعم﴾ فقد تقدم ﴿أجئتنا لتخرجنا من أرضنا بسحرك يا موسى فلنأتينك بسحر مثله﴾ فيكون نعم منصرفاً إلى تصديق أنفسهم فيما ادعوه من السحر و﴿إن﴾ بمنزلة نعم.

وقال: قد قال سيبويه: نعم عدة وتصديق وأن تصرف إلى الناصبة للاسم أولى.

قال الجرمي: هو قراءة أبي عمرو، وعيسى وعمرو بن عبيد.

وقوله: ﴿يريدان أن يخرجاك﴾ إلى آخر الكلام أن يكون تأكيداً لأنهما ساحران أشبه بالكلام فإن حمله على التصديق ضرب من التأكيد، فإن حملت: "إن" على أنه بمعنى نعم بقي الكلام: هذان لساحران، فتحصل لام الابتداء داخلة على خبر المبتدأ، وهذا قد قال النحويون فيه: إنه يجوز في الشعر على الضرورة. فإن قلت: أقدر الابتداء محذوفاً.

فإن هذا لا يتجه لأمرين: أحدهما: أن الذي حمله النحويون على الضرورة لا يمتنع من أن يستمر هذا التأويل فيه، ولم يحملوه مع ذلك عليه. والآخر: أن التأكيد باللام لا يليق به الحذف.

ألا ترى أن الأوجه في الرتبة أن يتم الكلام ولا يحذف، ثم يؤكد. فأما أن يحذف ثم يؤكد: فليس بالأليق في التقدير.

سورة طه ١١١

النون وتخفيفها.

وقرأه الباقون بتشديدها وفتحها. قرأ أبو عمرو والأعمش إلا الشنوبذي: ﴿هذين﴾^(١) [٦٣] بالياء. وقرأه الباقون بألف بعدها نون وشدها ابن كثير وابن محيصن، وقد ذكرتها في النساء.

= ووجه قول من قال: إن هذان، و﴿إن هذان﴾ مخفف ﴿إن﴾: أن إن إذا خففت لم يكن النصب بها كثيراً، وكان الأوجه أن يرفع الاسم بعدها، والدليل على ذلك كثرة وقوع الفعل بعدها في نحو: ﴿إن كاد ليضلنا﴾، ﴿وإن كانوا ليقولون﴾، ﴿وإن كنا عن دراستهم لغافلين﴾.

وإذا كان الأوجه الرفع بعدها رفع ﴿هذان﴾ بعدها، وأدى مع ذلك خط المصحف. ومن زعم أن ﴿هذان﴾ في الآية الألف التي فيه الألف التي كانت في هذا ليس إلا ألف التي جلبته التثنية، فإن الأمر لو كان على ما زعم لم تنقلب هذه الألف في تثنية كما أن الألف التي في هذا لا تنقلب على حال.

وفي كون هذه الألف مرة ياء، ومرة ألفاً دلالة على أنه كسائر التثنية، ولا فصل بين هذا ولا غيره من الأسماء المعربة وذلك أن هذه الأسماء في الانفراد إنما بنيت لمشابهتها الحروف فإذا ثبت زال بالتثنية مشابهتها بالحروف من حيث لم تثن الحروف فتصير كسائر الأسماء المعربة.

ويدل على أن هذه الألف للتثنية أن التي كانت في الواحد قد حذفت كما حذفت الياء من: التي والذي إذا قلت: اللتان واللذان، فالياء التي كانت في الاسم قد حذفت وجيء بالتي للتثنية.

ومثل حذف هذه الألف حذف الألف من أولات، ومن ذوات، ومن هيهات، هذه كلها حذفت فيها الألف والياء لقلة تمكنها، فكذلك تحذف من قولهم: هذا ألفه، وتلحق التي تكون علماً للتثنية، ومن ثم انقلبت مرة ياء، ومرة ألفاً، والتي تثبت في الواحد لا يتعارفها القلب، ولا تزول عن أن تكون ألفاً.

وقال أبو الحسن: ﴿إن هذا الساحران﴾ بتخفيف ﴿إن﴾ لأن الكتاب ﴿هذان﴾ فيحملها على لغة من يخفف ﴿إن﴾ فيرفع بها وإن ثقلت فهي لغة لبني الحارث بن كعبير فعون الاثني في كل موضع.

قال: فأى التفسيرين فسرت فهو جيد.

(١) سبق التعليق على هذا في التعليق السابق فراجع فيه.

سورة طه ١١٢

قرأ أبو عمرو: ﴿فأجمعوا﴾^(١) [٦٤] بوصل الألف، وفتح الميم. روى الإسكندراني والأخفش جميعاً / عن ابن ذكوان، وروح: ﴿تخيل﴾^(٢) [٦٦] بالتاء. روى حفص: ﴿تلقف﴾^(٣) [٦٩] بإسكان اللام، وتخفيف القاف. وروى ابن

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٤٣/٣):

قرأ أبو عمرو وحده: ﴿فأجمعوا﴾ مفتوحة الميم من جمعت. القطيعي عن عبيد وهارون عن أبي عمرو: ﴿فأجمعوا﴾ ألف مقطوعة مثل حمزة. وقرأ الباقون: ﴿فأجمعوا﴾ بقطع الألف وكسر الميم، من أجمعت. احتج أبو عمرو بالوصل بقوله: ﴿فجمع كيده﴾ والفعل في الموضعين جميعاً معدى إلى الكيد.

قال أبو الحسن: وإنما يقولون بالقطع إذا قالوا أجمعنا على كذا أو كذا، فأما إذا قالوا: أجمعوا أمركم، وأجمعوا كيدهم، فلا يقولون إلا بالوصل قال: والقطع أكثر القراءة. قال: فإما أن يكون لغة في ذا المعنى؛ لأن باب فعلت وأفعلت كثير، أو يكون أجمعوا أي أجمعوا على كذا وكذا.

قال: ﴿فأجمعوا كيدكم﴾ على أمر مستأنف، فإن قيل: فقد تقدم ذكر قوله: ﴿فجمع كيده﴾. فإذا قالوا: ﴿فأجمعوا كيدكم﴾ كان تكريراً. قيل: لا يكون كذلك لأن ذاك في قصة وذا في أخرى، ذاك إخبار عن فرعون في جمعه كيده وسحره، وهذا فيما يتوصى به السحرة في جمع كيدهم، وما يستظهرون في المبالغة في سحرهم. ويشبه أن يكون ذلك على لغتين كما ظنه أبو الحسن.

(٢) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٥٥/٢):

وذلك قراءة الحسن والثقفى: ﴿تخيل﴾ بالتاء. قال أبو الفتح: هذا يدل على أن قوله تعالى ﴿أما تسعي﴾ بدل من الضمير في ﴿تخيل﴾، وهو عائد على الجبال، والعصا كقولك: إختوتك يعجبونني أحوالهم، فأحوالهم بدل من الضمير العائد عليهم بدل الاشتمال، ومنه قوله تعالى: ﴿جنات عدن مفتحة لهم الأبواب﴾ فيمن جعل الأبواب بدلاً من الضمير في مفتحة، وهذا أمثل من أن يعتقد خلوه ﴿تخيل﴾ من ضمير يكون ما بعده بدلاً منه لكن يؤنث الفعل لتضمن ما بعده أن لفظ التأنيث كقراءة من قرأ: ﴿لا تنفع نفساً إيمانها﴾ لأنه أسهل، وأرسخ من إتعاب الإعراب والتعسف به من باب إلى باب.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٤٥/٣): قرأ ابن عامر وحده: ﴿ما في يمينك تلقف ما﴾ برفع الفاء، وتشديد القاف. وروى حفص عن عاصم: ﴿تلقف﴾ خفيفة. وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿تلقف ما﴾ مجزومة الفاء.

وروى النبال عن ابن كثير: ﴿ما في يمينك تلقف﴾ خفيفة التاء، كذلك قرأت على =

ذكوان: ﴿تلقف ما﴾ بفتح اللام وتشديد القاف، ورفع الفاء. وقرأه الباقون

= قبل، وكان ابن كثير يشدد التاء والقاف في رواية البرقي، وابن فليح: ﴿ما في يمينك تلقف﴾. وجه قول ابن عامر: ﴿تلقف﴾: يرتفع على أنه في موضع حال، والحال يجوز أن يكون من الفاعل الملقى، ومن المفعول الملقى، فإن جعلته من الفاعل الملقى: جعلته المتلقف، وإن كان التلقف في الحقيقة للعصا.

ووجه جعل المتلقف للفاعل على أن التلقف بإلقائه كان، فجاز أن ينسب إليه كما قال: الرمي إلى الله سبحانه، وإن كان للنبي صلى الله عليه وسلم لما كان بقوة الله وإقداره. ويجوز أن تكون الحال من المفعول، وقال فيه: ﴿تلقف﴾ على حد قولك: هند تذهب؛ لأنه حمل الكلام على المعنى، والذي في يمينه عصا فأنته كما قال: ﴿ومن تقنت منكن لله ورسوله﴾ وكما قال: ﴿فله عشر أمثالها﴾ فأنت الأمثال لما كانت في المعنى حسنة، ومثل هذا في أن لفظ يفعل يكون فيه مرة للمخاطب ومرة للمؤنث الغائب، قوله: ﴿يومئذ تحدث أخبارها﴾ فهذا على أن تكون تحدث أنت أيها الإنسان، وعلى أن الأرض تحدث... وجعلت ﴿تلقف﴾ حالاً، وإن لم تتلقف بعد كما جاء في التنزيل: ﴿هدياً بالغ الكعبة﴾ وكما أجاز النحويون: مررت برجل معه صقر صائداً به غداً، وهذا النحو من الحال كثير في التنزيل وغيره. وأما ﴿تلقف﴾ فعلى أن يكون جواباً كأنه: إن تلقه تلقف، وكذلك تلقف، ويجوز في: ﴿تلقف﴾ و﴿تلقف﴾ أن يكون لك أيها المخاطب، ويجوز أن يكون للغيبة، وعلى الحمل على المعنى.

ومن خفف التاء من: ﴿تلقف﴾ ومن شدد قال: ﴿ما في يمينك تلقف﴾ فإنما أراد: تتلقف، وهذا يكون على تتلقف أنت أيها المخاطب، وعلى تتلقف في الآية أنه أدغم التاء في التاء، والإدغام في هذا ينبغي أن لا يجوز لأن المدغم يسكن، وإذا سكن لزم أن تجلب له همزة الوصل كما جلبت في أمثلة الماضي نحو: ادراً، وازينت، واطيروا، وهمزة الوصل لا تدخل على المضارع.

ألا ترى أن من قال في تترس اترس، لا يقول في المضارع: أترسون، ولا تفكرون، يريد تفكرون، وهذا يلزم أن يقوله من قال: ﴿ما في يمينك تلقف﴾ وإنما تدخل همزة الوصل على المضارع كما لم تدخل على اسم الفاعل؛ لأن كل واحد منهما مثل الآخر، وليس حكم الوصل أن يدخل على الأسماء المعربة إلا أن تكون المصادر الجارية على أفعالها، وإنما دخلت على هذه الأسماء القليلة التي دخلت عليها لما كانت المحذوفة الأواخر؛ لأنه بذلك أشبه الأفعال المحذوفة منها، فأشبهت الأفعال التي للأمر عند النحويين.

وسألت أحمد بن موسى: كيف يبتدئ من أدغم؟ فقال كلاماً معناه: أنه يصير بالابتداء إلى قول من خفف ويدع الإدغام.

كذلك إلا أنه بسكون الفاء جزماً.

قرأ أهل الكوفة إلا عاصماً: ﴿كيد سحر﴾^(١) [٦٩] بكسر السين، وسكون الحاء من غير ألف بينهما. قرأ ابن محيصن: ﴿لأقطن﴾ [٧١] و﴿لأصلبن﴾ [٧١] بفتح الهمزة فيهما، بسكون القاف، والصاد، وفتح الطاء وتخفيفها وتخفيف اللام، ومثلها في سورة الشعراء. قرأ قالون إلا ابنه، والجمال عن الحلواني ورويس: ﴿ومن يأتيه مؤمناً﴾^(٢) [٧٥] بحذف ياء الصلة من الهاء. وأثبتها الباقون. روى المطوعي عن الأعمش: ﴿فغشاهم من اليم ما غشاهم﴾ [٧٨] بتشديد الشين فيهما، وألف بعد الشين فيهما بدل الياء مماله. وقرأهما الباقون: فغشاهم بكسر الشين وياء بعدها مفتوحة عوضاً من الألف المماله فيهما.

قرأ الأعمش، وحمزة: ﴿لا تخف دركاً﴾^(٣) [٧٧] بحذف الألف، وسكون

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/١٤٧): قرأ حمزة، والكسائي: ﴿كيد سحر﴾ بغير ألف. وقرأ الباقون: ﴿كيد ساحر﴾ بألف. حجة: ﴿كيد ساحر﴾: أن الكيد للساحر في الحقيقة، وليس للسحر إلا أن تريد كيد ذي سحر، فيكون في المعنى حيث مثل ﴿كيد ساحر﴾ ويقوي ذلك: ﴿تلقف ما صنعوا إن ما صنعوا كيد ساحر﴾ والسحر، لا يتمتع أن يضاف إليه الكيد على التوسع، وزعموا أنه قراءة الأعمش.

(٢) قال الشيخ محمد كرم راجح في القراءات العشر المتواترة على هامش القرآن الكريم: ﴿ومن يأتيه﴾ من غير صلة رويس، وقالون بخلف عنه ﴿ومن يأتيه﴾: السوسي، ﴿ومن يأتيه﴾ الباقون بالكسر مع الصلة وهو الوجه الثاني لقالون.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/١٤٨): قرأ حمزة وحده: ﴿لا تخف دركاً﴾ جزماً بغير ألف. وقرأ الباقون: ﴿لا تخاف﴾ رفعاً بألف. ولم يختلفوا في فتح الراء من ﴿دركاً﴾. وجه قول من رفع: أنه حال من الفاعل: اضرب لهم طريقاً غير خائف ولا خاش. ويجوز أن تقطعه من الأول: أنت لا تخاف، ومن قال: ﴿لا تخف﴾ جعله جواب الشرط، إن تضرب لا تخف دركاً ممن خلفك، ولا تخشى غرقاً بين يديك. فأما من قال: ﴿لا تخف دركاً﴾ ثم قال: ﴿لا تخشى﴾ فيجوز أن يقطعه من الأول، أي: إن تضرب لا تخف، وأنت تخشى...

ولكنك تقدر أنك حذف الألف المنقلبة عن اللام، ثم أشبعت الفتحة؛ لأنها فاصلة فأثبت الألف الثانية عن إشباع الفتحة، ومثل هذا مما ثبت في الفاصلة قوله: ﴿فأضلونا السبيلاً﴾.

سورة طه ١١٥

الفاء جزماً. قرأ الأعمش، وحمزة والكسائي، وخلف: ﴿قد أنجيتكم من عدوكم وواعدتكم.. ما رزقتكم﴾^(١) [٨٠، ٨١] ثلاثتها بناء المتكلم قبل الكاف بدلاً [٢١٥/ب من السنون والألف. وقرأهن الباقون بنون وألف قبل الكاف على لفظ الواحد العظيم، وإثبات الألف في: ﴿واعدناكم﴾ قبل العين، وحذفها أهل البصرة، وقد ذكر. قرأ الكسائي، والوليد بن عتبة عن ابن عامر، والشنوبذي عن الأعمش: ﴿فيحل﴾ [٨١] بضم الحاء. ﴿ومن يحلل﴾^(٢) [٨١] بضم اللام الأولى.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٤٩/٣):

قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، الثلاثة أحرف بالنون. وقرأ أبو عمرو وحده: ﴿وواعدناكم﴾ بغير ألف في كل القرآن. وقرأهن حمزة، والكسائي بالتاء. حجة: ﴿واعدناكم﴾ أن ذلك يكون من الله سبحانه. وقال أبو الحسن: زعموا أن ﴿واعدناكم﴾ لغة في معنى واعدناكم، وإذا كان كذلك، فاللفظ لا يدل على أن الفعل من الاثنين، كما أن استسحر، واستقر، ونحو ذلك من بناء استفعل، لا يدل على استدعاء. والقراءة بواعد أحسن لأن واعد بمعنى وعد، ويعلم من وعد أنه فعل واحد لا محالة، وليس واعد كذلك، والأخذ بالأبين أولى. حجة من قرأ: ﴿أنجيناكم.. وواعدناكم﴾ قوله: ﴿ونزلنا عليكم المن﴾ واتفاقهم في ذلك على إسناد الفعل إلى اللفظ الدال على الكثرة، وفي أخرى: ﴿وإذ أنجيناكم من آل فرعون﴾.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٥١/٣):

قرأ الكسائي وحده: ﴿فيحل عليكم﴾ بضم الحاء، ﴿ومن يحلل﴾ بضم اللام. وقرأ الباقون: ﴿فيحل﴾، ﴿ومن يحلل﴾. ولم يختلفوا في قوله: ﴿أن يحل عليكم غضب من ربكم﴾ أنها بكسر الحاء. قال أبو زيد: تقول: قد حل عليه أمر الله يحل حلولاً، وحل الدار يحلها حلولاً، إذا نزلها، وحل العقدة يحلها حلاً وحل له الصوم يحل له حلاً، وأحل له إحلالاً، وحل حقي عليه يحل محلاً، وأحل من إحرامه إحلالاً، وحل يحل حلاً. وجه قراءة من قرأ: ﴿يحلل﴾ بكسر الحاء: أنه روى في زمزم:

إنه لشارب حل وبل، أي: أي مباح له غير محظور عليه، ولا ممنوع منه والحل والحلال في المعنى مثل المباح، فهو خلاف الحظر، والحجر، والحرام، والحرم، فهذه الألفاظ =

سورة طه ١١٦

ولا خلاف عنهم في أن «يجل» بفتح الياء وكسر الحاء. روى رويس: «على إثري»^(١) [٨٤] بكسر الهمزة، وسكون الثاء. قرأ الأعمش وحمزة، والكسائي وخلف: «مملكتنا»^(٢) [٨٧] بضم الميم. وقرأ نافع، وعاصم بفتحها.

= معناها المنع، فهو خلاف الحل، والحلال الذي هو الإباحة والتوسعة. والإباحة: من باح بالسر والأمر يباح به إذا لم يجعل دونه حظراً، والحل خلاف المحرم، فمعنى «يجل عليكم»: ينزل بكم، وينالكم بعد ما كان ذا حظ، وحجر، ومنع عنكم، ويبين ذلك ما حكاه أبو حكاة أبو زيد من قولهم: حل عليه أمر الله يجل، والأمر قد جاء في التنزيل يراد به العذاب، قال: «أتى أمر الله فلا تستعجلوه» فهذا يعني به العذاب لقوله: «يستعجلونك بالعذاب»، وقال: أتاها أمرنا ليلاً أو نهاراً، فجعلناها حصيداً. ويقوي ذلك قوله: «ويجل عليه عذاب مقيم» أي ينزل به بعد أن لم يكن كذلك. ولم يختلفوا في هذا الحرف فيما زعموا، وهذا بمزلة قوله: «أن يجل عليكم غضب من ربكم» في أنه يجل بالكسر.

ووجه من قال: «يجل عليكم غضبي»: أن الغضب لما كان يتبعه العفوية والعذاب جعله بمزلة العذاب فقال: «يجل» أي: ينزل، فجعله بمزلة قولهم: حل بالمكان يجل، وعلى هذا جاء: «تصيبهم بما صنعوا قارعة أو تحل قريباً من دارهم»، فكما أن هذا عذاب، فأخبر عنه بأنه يجل، كذلك أخبر عن الغضب بمثله، فجعله بمزلة لأنه يتبعه ويتصل به. (١) قال الشيخ محمد كرم راجح في القراءات العشر المتواترة على هامش القرآن الكريم عند هذه الآية:

«على إثري»: رويس.

«على أثري»: الباقر.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٥١/٣):

قرأ ابن كثير وأبو عمرو، وابن عامر: «مملكتنا» بكسر الميم.

وقرأ نافع، وعاصم: «مملكتنا» بفتح الميم.

وقرأ حمزة والكسائي «مملكتنا» بضم الميم.

القطعي عن عبيد عن هارون عن أبي عمرو: «مملكتنا».

قال أبو علي: هذه لغات، وزعموا أن الكسر أكثر في القراءة، والفتح لغة فيه.

المعنى: ما أخلفنا موعدك بملكنا الصواب، ولكن لخطئنا فأضف المصدر إلى الفاعل وحذف المفعول، كما أنه قد يضاف إلى المفعول ويجذف الفاعل في نحو: «من دعاء الخير»، «وسؤال نعتك».

سورة طه ١١٧

وقرأ ابن كثير، وابن محيصن، وابن عامر، وأهل البصرة بكسرها. قرأ أهل العراق إلا حفصاً، ورويساً: ﴿حملنا أوزاراً﴾^(١) [٨٧] بفتح الحاء، وتخفيف الميم

= وأما من قال: ﴿ما أخلفنا موعدك بملكنا﴾ فإنه لا يخلو من أن يريد به مصدر الملك، أو يكون لغة في مصدر المالك. فإن أريد بالملك مصدر الملك، فالعنى: لم يكن لنا ملك فنخلف موعدك لمكان ملكنا، وهذا على هذا التقدير كقوله: ﴿لا يسألون الناس إلخافاً﴾ أي: ليس منهم مسألة فيكون منهم إلخاف فيها، ليس على أنه أثبت الملك كما أنه لم يثبت في قوله: ﴿لا يسألون الناس إلخافاً﴾ مسألة منهم... ولا يجوز أن يراد به تثبيت الملك الذي هو مصدر الملك؛ لأنهم لم يكن لهم ملك بل كانوا مستضعفين قال: ﴿ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض﴾ قال: ﴿وأورثنا القوم الذين كانوا يستضعفون مشارق الأرض ومغاربها﴾. وأظن أن أبا الحسن حكى: أن الملك مصدر في المالك. وحكى غير أبي الحسن: أن بعضهم قال: ما لي ملك، يريد شيئاً أملكه. وقد يكون الملك: الشيء المملوك. والمُلك: المصدر مثل الطَّحْن والطَّحْن، والسَّقْي والسَّقْي. وقد يجوز في قراءة من قرأ: ﴿بملكنا﴾ أن تقدر حسب المفعول وتعمله إعمال المصدر كما قال:

وبعد عطاتك المائة الرتاعا

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٥٢/٣):

قرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر وحفص عن عاصم: ﴿حملنا﴾ بضم الحاء مشددة الميم. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وأبو عمرو، وحمزة والكسائي: ﴿حملنا﴾ خفيف. قال أبو علي: حمل الإنسان الشيء وحملته إياه، يتعدى الفعل إلى مفعول واحد، فإذا ضاعفت العين عديته إلى المفعولين، قال: ﴿مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها﴾.

والحمل: المصدر، والحمل: المحمول.

وفي التنزيل: ﴿فأبين أن يحملنها وأشفقن منها... وحملها الإنسان﴾ كأنه أبين أن لا يؤدين الأمانة فيما استؤمن فيه ﴿وحملها الإنسان﴾ أي: لم يؤدها، لأن حمل الحامل الشيء إمساك، وخلاف لأدائه فكأنه لم يود الأمانة. وكأن المعنى على أهل السماوات، وأهل الأرض، وأهل الجبال. ﴿وأشفقن منها﴾ أي: من حمل الأمانة فحذف المضاف. وما روي في الحديث: "أنه إذا كان الماء قلتين أو خمس قلال لم يحمل خبثاً". =

سورة طه ١١٨

وفتحها. وقرأ أهل الحجاز، وابن عامر، وحفص ورويس: ﴿حملنا﴾ بضم الحاء وتشديد الميم وكسرهما.

قرأ أهل الكوفة إلا حفصاً، وابن عامر إلا الوليد بن مسلم: ﴿يا ابن أم﴾^(١)
[٩٤] بكسر الميم. وابن عامر بكماله في الأعراف.

= معناه أنه لقلته يضعف أن يحتمل النجس، فينجس لأنه لا يحتمله كما يحتمله الكثير الذي بخلافه. وقالوا: احتمل الشيء وحمله: إذا اضطلع به وقوي عليه، وأنشد الأصمعي:
واحتمل اليتيم فريخ التمرة ونشر اليسروع بُرْدَى حبرة
المعنى أنه استقل بنفسه، واحتمل طلب قوته، وفارق ما كان عليه من اليتيم في حاجته في الكاسب له. فمن قرأ: ﴿حُمَلْنَا﴾ كان المعنى عنده: جعلونا نحمل أوزار القوم و﴿حُمَلْنَا﴾ على ذلك وأردنا له. ومن قال: ﴿حَمَلْنَا﴾ أراد أنهم فعلوا ذلك.
وقد يجوز إذا قرأ: ﴿حَمَلْنَا﴾ أن يكونوا حملوا على ذلك وكلفوه لأهم إذا حُمِّلوه حَمَلُوهُ.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٥٣/٣):

قرأ: ﴿يَبْنُوْمٌ لَا﴾ بنصب الميم ابن كثير، ونافع وأبو عمرو، وحفص عن عاصم. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وحمزة، والكسائي، وابن عامر: ﴿يا ابن أم﴾ بكسر الميم. قال أبو علي: من قال: ﴿يَبْنُوْمٌ لَا﴾ احتمال قوله أمرين:
أحدهما: أن يكون أراد: يا ابن أما، فحذف الألف كما يحذف من غلامي في النداء إذا قال: يا غلام، وحذف الياء من المضاف إليه، وإن كانت لا تحذف في المضاف إليه إذا قال: يا غلامي كما تحذف من المضاف إذا قال: يا غلام، لأن هذا الاسم قد كثر استعماله فتغير عن أحوال النظائر، والفتحة في ابن علي هذا نصبة، كما أنها في قولك: يا غلام أُمِّي كذلك.

ويجوز أن يكون جعل ابن وأم جميعاً بمنزلة اسم واحد فبني الآخر على الفتح، وكذلك الاسم الذي هو المصدر، فالفتحة في الأول ليس بنصبة كما كانت في الوجه الأول، ولكنها بمنزلة الفتحة في خمسة من خمسة عشر، والاسم في موضع ضم من حيث كان بمنزلة خمسة عشر كما أن خمسة عشر كذلك.

ومن قال: ﴿يا ابن أم﴾ احتمل أمرين: أحدهما: أن يكون أضاف ابناً إلى أم، فحذف الياء من الثاني، وكان الوجه إثباتها مثل: يا غلام غلامي. والآخر أن يكون جعل الاسم الأول مع الثاني اسماً واحداً وأضافه إلى نفسه، كما تقول: يا خمسة عشر أقبولوا، فحذف الياء كما تحذف من أواخر المفردة نحو: يا غلام.

سورة طه ١١٩.

روى المطوعي عن الأعمش: «قال بصرت» [٩٦] بكسر الصاد. وضمها
الباقون. قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي،/ وخلف والوليد بن عتبة: «بما لم [٢١٦/١]
تبصروا به»^(١) [٩٦] بالتاء.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن وأهل البصرة: «لن تخلفه»^(٢) [٩٧] بكسر اللام.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٥٤/٣):

قرأ حمزة، والكسائي، «تبصروا» بالتاء. وقرأ الباكون: «يبصروا» بالياء.

من قال: «يبصروا» وهو قراءة الأكثر فيما زعم بعضهم أي: لم يبصر به بنو إسرائيل.
ومن قال: «تبصروا به» صرف الخطاب إلى الجمع.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٥٤/٣):

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو: «لن تخلفه» بكسر اللام. وقرأ نافع، وعاصم وابن عامر
وحمزة، والكسائي: «لن تخلفه» بفتح اللام.

اختلفت: يستعدى إلى مفعولين، مثل لن تعطاه، لما أسند الفعل إلى أحد
المفعولين وأقمته مقام الفاعل، بقي الفعل متعدياً إلى مفعول واحد، وفاعل الفعل الذي
هو "تخلف" الله سبحانه أو موسى، ومعناه: سنأتيك به ولن يتأخر عنك، و«لن تخلفه»
أي: سنأتيه ولا مذهب لك عنه، وهو وعيد وهذا المعنى في القراءة الأولى آيين.

وقال أبو الفتح في المحتسب (٥٧/٢):

ومن ذلك قراءة الحسن بخلاف: «لَنْ تُخَلِّفَهُ» بالنون.

وقرأ: «لَنْ يَخَلِّفَهُ» أبو نهيك.

قال أبو الفتح: أما قراءة الجماعة: «لَنْ تُخَلِّفَهُ» فمعناه: لن تصادفه مخلفاً كقول
الأعشى:

فمضى وأخلف من قتيلة موعداً

وقد مضى هذا مستقصى.

وأما: «تخلفه» فتقديره: لن تخلفك إياه، أي لن نقض منه ما عقدناه لك.

وأما «يخلفه» أي لا يخلف الموعد الذي لك عندنا ما أنت عليه من محتك في الدنيا بأن
يكون نقيضه ومزيلاً لحكمه بل تكون في الآخرة كحالك في الدنيا كما قال سبحانه:
«قال اخرج منها مذءوماً مدحوراً» وقوله تعالى: «ومن كان في هذه أعمى فهو في
الآخرة أعمى وأضل سبيلاً» ومنه قوله سبحانه: «وهو الذي جعل الليل والنهار خلفه»
أي: يحضر أحدهما فيخلف الآخر بأن ينقض حاله، ويستأثر بالأمر دونه، والهاء في
«يخلفه» عائدة على «أن تقول لا مساس».

سورة طه ١٢٠

وبفتحتها الباقون. قر الأعمش من طريق المطوعي: ﴿ظلت عليه عاكفا﴾ [٩٧] بكسر الظاء. وفتحها الباقون. قر الأعمش: ﴿لنحرقنه﴾^(١) [٩٧] بفتح النون، وسكون الحاء، وضم الراء، وتخفيفها. وقرأه الباقون بضم النون، وفتح الحاء، وكسر الراء وتشديددها. قر أبو عمرو إلا اليزيدي في اختياره: ﴿نفخ في الصور﴾^(٢) [١٠٢] بنون مفتوحة، وفاء مضمومة. وقرأه الباقون بياء مضمومة،

(١) قال أبو الفتح في المحتسب (٥٨/٢):

ومن ذلك قراءة علي، وابن عباس عليهما السلام، وعمرو بن فائد: ﴿لنحرقنه﴾ بفتح النون، وضم الراء. قال أبو الفتح: حرقت الحديد، إذا بردته، فتحات وتساقت، ومنه قولهم: إنه ليحرق على الأرم: أي يحك أسنانه بعضها ببعض غيظًا على من قال: نيوهم علينا كرقونا

وقال زهير:

أبي الضيم والنعمان يحرق نابه عليه فأقضى والسيوف معاقله
...فكان: ﴿لنحرقنه﴾ على هذا: لنردنه، ولنحتنه حنًا، ﴿ثم لنسفته في اليم نسفًا﴾.
ومن ذلك عندي تسميتهم هذا الزورق حراقة، وهو كقولهم لها: سفينة لأنها سفن وجه الماء، فكذلك تحرقه أيضًا.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٥٤/٣):

قرأ أبو عمرو وحده: ﴿يوم يُنفخ﴾ بالنون. وقرأ الباقون: ﴿يُنفخ﴾ بالياء على ما لم يسم فاعله. قال أبو علي: وجه من قال: ﴿يُنفخ﴾ و﴿وُنفخ في الصور فصعق﴾، و﴿يوم يُنفخ في الصور فتأتون أفواجًا﴾. ووجه النون: ﴿فَنفِخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا﴾ ونفخ الروح في التنزيل يجيء حيث يراد الإحياء، قال: ﴿ويوم يُنفخ في الصور عالم الغيب والشهادة﴾ ويقوي ذلك أيضًا ما عطف عليه من قوله: ﴿ونحشر﴾.

والصور: جمع صورة في قول الحسن، مثل صوف وصوفة، وثوم وثومة.

وفي قول مجاهد: آلة ينفخ فيها، قال: ﴿ونفخ في الصور فصعق من في السماوات ومن في الأرض﴾ كأنهم أصابهم الصعق لما عاينوا من أهوال القيامة، وقال: ﴿ثم نفخ فيه أخرى﴾؛ لأنهم دفعوا إلى حال كالموت في الشدة، وقال: ﴿وخر موسى صعقًا فلما أفاق﴾، فقوله: ﴿ثم نفخ فيه أخرى﴾ في المعنى كقوله: ﴿فلما أفاق﴾. قلت: وقول الحسن بأنه جمع صورة يقتضي أن تكون القراءة ﴿وُنفخ في الصور﴾ ولا يقتضي وجود الآلة التي أشار إليها مجاهد فيكون البدء كالتنبيه في أن الله ينفخ في صور البشر فيعودون أحياء جميعًا، والله أعلم.

سورة طه ١٢١

وفاء مفتوحة. قرأ ابن كثير، وابن محيصن: ﴿فلا يخف ظلمًا﴾^(١) [١١٢] بسكون

= ومما يقوي ما ذهبت إليه قول أبي الفتح في المحتسب (٥٩/٢):

ومن ذلك قراءة عياض: ﴿في الصور﴾ بفتح الواو. قال أبو الفتح: هذا جمع صورة، وقد يقال فيها: صير، وأصلها صور، فقلبت الواو ياء للكسرة قبلها استحسانًا، وقد أفردنا في الخصائص بابًا للاستحسان، قال ذو الرمة:

أشبهن من بقر الخلاء أعينها وهن أحسن من صيرانه صيرًا

وصورًا. قال أبو عبيدة: الصور جمع صورة كصوف جمع صوفة، ويقال: الصور: القرن، ويقال: فيه ثقب بعدد أنفاس البشر، فإذا نفخ فيه قام الناس بالأرماس. قلت: وهذا القول لا دليل عليه من قرآن ولا سنة صحيحة.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة: (١٥٥/٣):

كلهم قرأ: ﴿فلا يخاف ظلمًا﴾ بالألف على الخبر، غير ابن كثير فإنه قرأ: ﴿لا يخف﴾ على النهي. من قال: ﴿وأنت﴾ ففتح الألف حملها على أن ﴿إن لك ألا تجوع﴾ وإن لك أنك لا تظلم فيها. فإن قلت: إن "إن" لا يجوز أن تحمل عليها أن، ألا ترى أنك لا تقول: إن أنك منطلق فهلا لم يجوز في ذلك العطف أيضًا؟ قيل له: إنما لم يجوز إن "أن" لكرهة اجتماع حرفين متقاربي المعاني، فإذا فصل بينهما لم يكره ذلك. ومثل ذلك إن مع اللام لا تقول: إن لزيدًا منطلق، ولا لأن زيدًا منطلق، ولو فصلت بينهما لجاز نحو: ﴿إن في ذلك لآيات وإن كنا﴾ ولذلك لم يجوز أن إنك، فإذا فصلت بينهما حسن وجاز. ومن كسر فقال: ﴿وإنك﴾ قطع الكلام من الأول واستأنف، وعلى هذين الوجهين حمل سيبويه الآية: قال: وكلهم قرأ: ﴿فلا يخاف ظلمًا﴾ بألف على الخبر غير ابن كثير، فإنه قرأ: ﴿فلا تخف﴾ على النهي.

المعنى: ﴿ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن﴾ الجملة في موضع نصب على الحال، والعامل فيها ﴿يعمل﴾ وذو الحال الذكر الذي في يعمل: من ﴿من﴾ وموضع الفاء وما بعدها من قوله: ﴿يخاف﴾ أو ﴿يخف﴾ جزم لكونه في موضع جواب الشرط، والمبتدأ محذوف مراد بعد الفاء.

والمعنى: فهو لا يخاف، وكذلك الفاء في قوله: ﴿ومن عاد فينتقم الله منه﴾ ﴿ومن كفر فأمتعته قليلاً﴾، ﴿ومن يؤمن بربه فلا يخاف﴾ أي لا يخاف أن يؤخذ بذنب غيره. والأمير في ﴿لا يخف﴾ جنس لأن المعنى ﴿من يعمل من الصالحات﴾ أي: شيئًا من الصالحات، أي: من يعمل من الصالحات فليأمن؛ لأنه لم يفرط فيما وجب عليه وكذلك ﴿فلا يخف﴾، واللفظ على النهي، والمراد الخبر؛ لأن المؤمن الصالح لا خوف عليه.

الفاء، وحذف الألف قبلها جزماً.

قرأ يعقوب، والأعمش: «من قبل أن نقضي» [١١٤] بنون مفتوحة، وضاد مكسورة وياء مفتوحة. «وحيه» [١١٤] بفتح الياء نصباً. قرأ نافع، وأبو بكر «وإنك لا تظماً»^(١) [١١٩] بكسر الهمزة. روى شعيب عن يحيى من طريق نبطويه: «أعمى» و«أعمى»^(٢) [١٢٤، ١٢٥] بالإمالة فيهما مع من أمالها. قرأ الكسائي، وأبو بكر «ترضى»^(٣) [١٣٠] بضم التاء. قرأ يعقوب: «زهرة» [١٣٨] بفتح الهاء. قرأ نافع، وأهل البصرة،

(١) قال أبو علي في الحجة (١٥٥/٣):

قرأ نافع، وعاصم في رواية أبي بكر: «وإنك» بكسر الألف.

وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم: «وأنك» مفتوحة الألف.

(٢) قال أبو علي عن عاصم: «أعمى» و«أعمى» مكسورتان مثل حمزة، والكسائي.

حفص عن عاصم بفتحهما. نافع بين الكسر والفتح. أبو عمرو بفتحهما، وكذلك ابن كثير، وابن عامر الإمالة. وتركها جميعاً حسنان في هذا، وقد ذكر فيما مر قبل.

وقال بعض المفسرين: «لما حشرتني أعمى وقد كنت بصيراً» أعمى عن الحجة، وقد كنت بصيراً بها. ويجوز أن يكون أعمى عن طرق الثواب.

(٣) قال أبو علي في الحجة (١٥٦/٣):

قرأ عاصم في رواية أبي بكر والكسائي: «لعلك ترضى» مضمومة التاء.

وقرأ الباقون، وهبيرة عن حفص، وعاصم، وعمرو، ابن الصباح عن حفص عن عاصم: «ترضى» بفتح التاء.

أبو عمارة عن حفص عن عاصم: «ترضى» مضمومة التاء، والمعروف عن حفص عن عاصم بالفتح.

حجة من فتح التاء قوله: «ولسوف يعطيك ربك فترضى».

حجة من قال: «ترضى» أنه قد جاء في صفة بعض الأنبياء «وكان عند ربه مرضياً» كأن معنى «ترضى» لعلك ما أمرت به من الأفعال التي يرضاها الله.

أو ترضى بما تعطي من الدرجة الرفيعة، و«ترضى» ترضى بما يعطيكه الله من الدرجة العالية، والدرجة المرضية.

سورة طه ١٢٣

[ب/٢١٦] وحفص/ وقتيبة «أو لم تأثم بينة»^(١) [١٣٣] بالتاء. وقرأه الباقون بالياء.

تفصيل ما أجملناه

من

الياءات المتحركات

قوله: «إني آنت»، «إني أنا الله»، «إني أنا ربك»، «لنفسى اذهب»، «في ذكرى اذهب» فتحهن أهل الحجاز، وأبو عمرو، ووافقهم: الوليد بن مسلم في قوله: «لنفسى اذهب» خاصة.

«لعلى» أسكنها أهل الكوفة، ويعقوب. «نودي يا موسى» أسكنها عبد الوارث.

«ولي» فتحها حفص. «لذكرى إن»، «ويسر لي أمري»، «عينى إذ»، «ولا برأسى إني» فتحهن نافع، وأبو عمرو، وابن مسلم. «أخي اشدد» فتحها ابن كثير، وابن محيصن، وأبو عمرو.

«حشرتنى أعمى» فتحها أهل الحجاز.

ومن المحذوفات:

«ألا تتبعني» أثبت الياء في الحالين ابن كثير، وابن محيصن ويعقوب. وافقهم في الوصل نافع وأبو عمرو. «بالوادي المقدس» وقف يعقوب بالياء وفي الطامة مثله كذلك ذكره ابن مجاهد عن الكسائي، وقياسه «بالوادي الأيمن».

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٥٦/٣):

قرأ نافع، وأبو عمرو، وحفص عن عاصم: «أو لم تأثم» بالتاء. وقرأ الباقون، وعاصم في رواية أبي بكر بالياء. من قرأ بالتاء، فلتأنيث لفظة البينة. ومن قرأ بالياء: فلأن البينة، والبيان معناهما واحد كما أن الوعظ، والموعظة والصوت والصيحة كذلك.

سورة الأنبياء

[[٢١٧]] قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي، وحفص / «قال ربي يعلم»^(١) [٤] بألف فعلاً ماضياً. روى حفص: «نوحى إليهم»^(٢) [٢٥] بالنون، وكسر الحاء. قرأ ابن محيصن: «لا يعلمون الحق»^(٣) [٢٤] بالرفع، وعنه النصب كالجماعة. قرأ أهل الكوفة إلا أبا بكر: «نوحى إليه»^(٤) [٢٥]

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٥٧/٣):

قرأ ابن كثير، ونافع وأبو عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر: «قل ربي يعلم».

وقرأ حمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم: «قال ربي» بألف، وكذلك هي في مصاحف أهل الكوفة.

وجه من قال: «قل»: إنه لما قال: «ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه» إلى قوله: «تبصرون» قيل: «قل ربي يعلم القول» أي: قل: إن الله عز وجل عالم بما أسررتوه فيما بينكم وغيره مما لا يعلمه إلا الله سبحانه.

و«قال»: على إضافة القول إلى الرسول صلى الله عليه وسلم والخبر عنه.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٥٧/٣):

قرأ حمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم: «من رسول نوحى إليه» بالنون، وكسر الحاء.

وقرأ الباقون، وأبو بكر عن عاصم: «يوحى» بالياء.

حجة النون: أنه قد تقدمه: «وما أرسلنا»، والنون أشبه بما قبله، والياء في المعنى كالنون، وكما جاء: «سبحان الذي أسرى بعبده» ثم قال: «وآتيناه موسى» كذلك يجوز أن يتقدم لفظ الجميع ويتبع لفظ الأفراد؛ لأن المعنى واحد.

(٣) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٦١/٢):

ومن ذلك قراءة الحسن وابن محيصن: «الحق فهم معرضون».

قال أبو الفتح: الوقف في هذه القراءة على قوله: «يعلمون»، ثم يستأنف «الحق» أي هذا الحق، أو هو الحق، فيحذف المبتدأ، ثم يوقف على «الحق»، ثم يستأنف، فيقال: فهم معرضون، أي: فهم معرضون، أي: أكثرهم لا يعلمون.

(٤) سبق التعليق عليه قبل قليل.

بالنون، وكسر الحاء. قرأ ابن كثير وابن محيصن: ﴿ألم ير الذين كفروا﴾^(١) [٣٠] بغير واو بين الهمزة ولم. قرأ ابن عارم إلا الوليد بن مسلم: ﴿ولا تسمع﴾ [٤٥] بالتاء وضمها، وكسر الميم. ﴿الصم﴾^(٢) [٤٥] بالنصب. قرأ نافع، وابن مسلم: ﴿وإن كان مثقال حبة﴾^(٣) [٤٧] برفع اللام، ومثله في لقمان. ﴿ضياء﴾^(٤)

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة: (١٥٨/٣): قرأ ابن كثير وحده: ﴿ألم ير الذين كفروا﴾ بغير واو بين الألف واللام، وكذلك هي في مصاحف أهل مكة. وفي سائر المصاحف: ﴿أولم ير﴾ كذلك قرأ الباقون: ﴿أولم ير الذين كفروا﴾ وقد مضى ذكر هذا النحو فيما تقدم.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٥٧/٣):

قرأ ابن عامر وحده: ﴿ولا تسمع﴾ بالتاء مضمومة، ﴿الصم﴾ نصبًا، وقرأ الباقون: ﴿ولا يسمع﴾ بالياء ﴿الصم﴾ رفعًا. قول ابن عامر: إنه حملة على ما قبله، والفعل مسند إلى المخاطب، وكذلك قوله: ﴿ولا تسمع الصم﴾ مسند إليه، والمعنى: أنهم معاندون، فإذا أسمعتهم لم يعملوا بما يسمعون، ولم ينقادوا له كما لا يسمع الأصم.

ووجه قول الباقيين: إنه على وجه الهمزة والتقرير بتركهم سماع ما يجب عليهم استماعه والانتهاه إليه، وقد تقول لمن تقررته بتركه ما تدعوه إليه: ناديتك فلم تسمع، وأفهمتك فلم تفهم. ولو كان: ﴿ولا تسمع الصم﴾ كما قال ابن عامر لكان: إذا تذرهم، فأما ﴿إذا ما يندرون﴾ فحسن أن يتبع ولا يسمع الصم إذا ما أندروا.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٠٨/٣):

قرأ نافع وحده ﴿وإن كان مثقال حبة﴾ رفعًا. وقرأ الباقون ﴿مثقال﴾ نصبًا. وجه الرفع أنه أسند الفعل إلى المثقال كما أسند في قوله: ﴿وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة﴾ أي: ذا عسرة، وكذلك قوله: إذا كان يوم ذو كواكب أشهبها

ووجه النصب: وإن كانت الظلامة مثقال حبة، وهذا حسن لتقدم قوله: ﴿لا تظلم نفس شيئاً﴾ فإذا ذكر ﴿تظلم﴾ فكأنه ذكر الظلامة، لقولهم: من كذب كان شرًا له.

(٤) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٦٤/٢):

ومن ذلك قراءة ابن عباس، وعكرمة والضحاك: ﴿الفرقان ضياء﴾ بغير واو. قال أبو الفتح: ينبغي أن يكون ﴿ضياء﴾ هنا حالًا كقولك: دفعت إليك زيدًا جملاً لك، ومبدأً من أمرك، وأصحبك القرآن دافعًا عنك ومؤنسًا لك. ما في قراءة الجماعة: ﴿وضياء﴾ بالواو، فإنه عطف على الفرقان، فهو مفعول به على ذلك.

وقال أبو علي الفارسي في الحجة (١٥٩/٣):

[٤٨] ذكر. روى الأخفش عن هشام: «ثم نكسوا على رؤوسهم» [٦٥] بتشديد الكاف. قرأ الأعمش، والكسائي: «جذاذًا»^(١) [٥٨] بكسر الجيم. وضمها الباقون. وعن ابن محيصن كالمذميين. «أف» [٦٧] ذكر^(٢).

قرأ ابن عامر إلا الأخفش عن هشام وحفص: «لتحصنكم»^(٣) [٨٠] بالتاء

= قرأ ابن كثير وحده: «وضياء» بهمزتين، الأولى قبل الألف، والثانية بعد الألف. كذلك قرأت على قنبل عن القواس وأبي ذلك ابن فليح وغيره. وهو غلط، والذي روى ابن فليح وغيره هو الصواب.

وقرأ الباقون: «ضياء» بهمزة واحدة بعد الألف، وقد تقدم القول في ذلك.

(١) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٦٤/٢):

ومن ذلك قراءة ابن عباس، وأبي نعيم، وأبي السمال: «فجعلهم جذاذًا».

قال أبو الفتح: أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد عن أبي بكر محمد بن هارون عن أبي حاتم قال: فيها لغات: جذاذًا، وجذاذًا، وجذاذًا. قال: وأجودها الضم كالحطام، والرفات.

وكذلك روينا عن قطرب: جذ الشيء يجذّه، وجذاذًا، وجذاذًا وجذاذًا.

وقال أبو علي الفارسي في الحجة (١٥٩/٣):

قرأ الكسائي وحده: «جذاذًا» بكسر الجيم. وقرأ الباقون «جذاذًا» بضم الجيم.

قال: جذاذ فعال من: جذذت الشيء إذا قطعته...

ومثل الجذاذ الحطام والرفات، والضم في هذا النحو أكثر، والكسر فيما زعموا لغة، وهي قراءة الأعمش.

(٢) يريد أنه سبق أن ذكره في الإسراء في الآية (٢٣) فاكتفى بذكره عن إعادته هنا.

وقال أبو علي الفارسي في الحجة: (١٥٩/٣):

اختلفوا في قوله: «أف لكم». فقرأ ابن كثير، وابن عامر: «أف لكم» بفتح الفاء. وقرأ نافع، وحفص عن عاصم: «أف» خفض منون. وقرأ عاصم، في رواية أبي بكر، وأبي عمرو، وهمزة، والكسائي: «أف لكم» بكسر الفاء غير منون. وقد تقدم القول في ذلك.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٥٩/٣):

قرأ ابن كثير، ونافع وأبو عمرو، والكسائي: «لِيُحْصِنَكُمْ» بالياء. وقرأ ابن عامر، وحفص عن عاصم «لَتُحْصِنَكُمْ» بالتاء. وروى أبو بكر عن عاصم: «لنحصنكم» بالنون.

سورة الأنبياء ١٢٧.....

إلا أن الأخفش عن هشام فتح الحاء، وشدد الصاد، تفرد به.

وروى أبو بكر وعبد الوارث ورويس «لنحصنكم» بالنون، وسكون الحاء وتخفيف الصاد.

وقرأه الباقون بالياء، وسكون الحاء، وتخفيف الصاد.

قرأ يعقوب: «فظن أن لن يُقدَّر عليه» [٨٧] بياء مضمومة، ودال مفتوحة.

وقرأه الباقون: / «تقدَّر عليه» بإسكان القاف بعد إثبات النون مفتوحة عوضاً [٢١٧/ب] عن الياء.

قرأ ابن عامر، وأبو بكرن والشيزري عن الكسائي: «وكذلك نجى المؤمنين»^(١) [٨٨] بنون واحدة، وتشديد الجيم.

= وجه الياء في قوله: «لنحصنكم» يجوز أن يكون الفاعل اسم الله لتقدم علمناه. ويجوز أن يكون اللباس لأن اللبوس بمعنى اللباس من حيث كان ضرباً منه. ويجوز أن يكون "داود". ويجوز أن يكون التعليم يدل عليه علمناه. ومن قرأ: «لنحصنكم» حمله على المعنى؛ لأنها الدرع. ومن قرأ: «لنحصنكم» فلتقدم قوله وعلمناه، أي علمناه لنحصنكم.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٦٠/٣):

قرأ عاصم في رواية أبي بكر: «كذلك نجى» بنون واحدة مشددة الجيم على ما لم يسم فاعله والياء ساكنة.

وروى حفص عن عاصم: «نجى المؤمنين» بنون خفيفة الثانية منهما ساكنة مثل حمزة، وكذلك قرأ الباقون:

عبيد عن أبي عمرو، وعبيد عن هارون عن أبي عمرو «نجى» مدغمة، كذلك قال، وهو وهم لا يجوز فيه الإدغام؛ لأن الأولى متحركة والثانية ساكنة، والنون لا تدغم في الجيم، وإنما خفيت لأنها ساكنة تخرج من الخياشم، فحذفت من الكتاب، وهي في اللفظ ثابتة.

ومن قال: مدغم فهو غلط.

قال: قوله في ذلك إن عاصمًا ينبغي أن يكون قرأ: «ننجى» بنون، وأخفى الثانية، لأن هذه السنون تخفى مع حروف الضم وتبينها لحن، فلما أخفى عاصم ظن السامع أنه مدغم؛ لأن النون تخفى مع حروف الضم، ولا تبين فالتبس على السامع الإخفاء =

سورة الأنبياء

قرأ الأعمش: ﴿رَغَبًا وَرَهَبًا﴾ [٩٠] بإسكان الغين، والهاء، وبضم الراء فيهما
الباقون: ﴿رَغَبًا وَرَهَبًا﴾ بفتح الراء، والعين، والهاء.

قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي، وأبو بكر، وعبد الوارث: ﴿وَحَرِّمَ عَلَى
قَرِيَةٍ﴾^(١) [٩٥] بكسر الحاء وسكون الراء من غير ألف بعدها.

= بالإدغام من حيث كان كل واحد من الإخفاء والإدغام غير مبين، ويبين ذلك إسكانه
الياء من: ﴿نَجِي﴾ لأن الفعل إذا كان مبنياً للمفعول به، وكان ماضياً لم يسكن آخره،
وإسكان آخر الماضي إنما كان يكون في قول من قال في رُضٍ: رضا، وليس هذا منه.
فإسكان الياء يدل على أنه قرأ ﴿نَجِي﴾ كما روى حفص عنه. ومما يمنع أن يظن ذلك
له نصب قوله: ﴿المؤمنين﴾ من ﴿نَجِي المؤمنين﴾ ولو كان على ما لم يسم فاعله لوجب
أن يرتفع.

فأما قول من قال: إنه يسند الفعل إلى المصدر ويضمه لأن الفعل دل عليه، فذلك مما
يجوز في ضرورة الشعر، والبيت الذي أنشد:
ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا
لا يكون حجة في هذه القراءة.

وإنما وجهها ما ذكرنا؛ لأن الراوي حسب الإخفاء إدغاماً ألا ترى أن الفعل مبني
للمفعول، فينبغي أن يسند إليه كما يسند المبني للفاعل، وإنما يسند إلى هذه الأشياء من
الظروف والجر والمجرور إذا لم يذكر المفعول به. فأما إذا ذكر المفعول به لم يسند إلى
غيره لأن الفعل له فهو أولى به.

وكذلك ما حكى عن أبي عمرو: أنه أدغم النون الثانية من ﴿نَجِي﴾ في الجيم فهو أيضاً
وهم، ولعله التيسر عليه الإخفاء بالإدغام أيضاً، وإنما حذفت النون من الخط كراهة
لاجتماع صورتين متفتحتين، وقد كرهوا ذلك في الخط في غير هذا الموضع، وذلك أنهم
كتبوا نحو: الدنيا، والعليا، والحديا، بالألف ولولا الياء التي قبل الألف لكتبوها بالياء
كما كتبوا نحو: همي، وحبلي، وأخرى، ونحو ذلك بالياء، كما كرهوا الجمع بين
صورتين متفتحتين في هذا النحو، كذلك كرهوه في: ﴿نَجِي﴾ فحذفوا النون الساكنة،
والوجه فيه كما رواه حفص عن عاصم.

وقد قال بعض من يضبط القراءة: إن الصحيح أن الجماعة، وحفصاً عن عاصم قرءوا:
﴿نَجِي المؤمنين﴾ بنونين الثانية منهما ساكنة والجيم خفيفة.

وروى أبو بكر عن عاصم ﴿نَجِي﴾ بنون واحدة وتشديد الجيم وسكون الياء.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣ / ١٦١):

قرأ ابن محيصن: ﴿حُصْبُ جَهَنَّمَ﴾^(١) [٩٨] بسكون الصاد. وفتحها الباقون.

= قرأ عاصم في رواية أبي بكر، وحمزة، والكسائي: ﴿وحرَم﴾ بكسر الحاء بغير ألف. وقرأ الباقون، وحفص عن عاصم: ﴿وحرَام على قرية﴾ بألف. وحرَم، وحرَام: لغتان وكذلك: حل وحلال، فكل واحد من: حرم إن شئت رفعته بالابتداء لاختصاصه بما طال بعده من الكلام، وإن شئت جعلته خبر المبتدأ، وكان المعنى: وحرَام على قرية أهلكتها أئم لا يرجعون.

وجعلت ﴿لا﴾ زائدة، والمعنى: وحرَام على قرية أهلكتها رجوعهم، كما قال: ﴿فلا يستطيعون توصية ولا إلى أهلهم يرجعون﴾ وإن شئت جعلت حرَامًا وحرَمًا خبر مبتدأ، وأضمرت مبتدأ، ويكون المعنى: وحرَام على قرية أهلكتها أئم لا يرجعون، وجعلت لا غير زائدة، أي رجوعهم، المعنى: فحرَام على قرية أهلكتها بالاستئصال رجوعهم، ومعنى حرَام عليهم أئم ممنوعون من ذلك، كما يمنعون من الأشياء المحرمة في الشرع والعقل.

وقيل في تفسير قوله: ﴿ويقولون حجرًا محجورًا﴾ أن المعنى: حرَامًا محرمًا، فهذا من معنى الامتناع، وما حتم به عليهم كما أن حرَام على قرية أهلكتها كذلك، ليس كحظر الشريعة التي إن شاء المخطور عليه ركبها، وإن شاء توقاها وتركه وكان الأمر فيه موقوفًا على اختياره.

وأما: ﴿أو لم يروا كم أهلكتنا قبلهم من القرون أئم إليهم لا يرجعون﴾، فيحتمل ضربين:

أحدهما: كم أهلكتنا بأئم إليهم لا يرجعون أن بالاستئصال.

والآخر: أن قوله: ﴿كم أهلكتنا﴾ يدل على إهلاكنا، فيكون قوله: ﴿أئم إليهم﴾ لا يرجعون، فيكون هذا هو الإهلاك، ولا تكون بدلًا من ﴿كم﴾ لأن كم يراد به أهل القرون الذين أهلكوا، وليس الإهلاك فيبدل منهم.

(١) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٦٦/٢):

ومن ذلك قراءة ابن السَّمِيعِ ﴿حُصْبُ جَهَنَّمَ﴾ ساكنة الصاد. وقرأ: ﴿حُصْبُ﴾ بالضاد مفتوحة ابن عباس. وقرأ: ﴿حُصْبُ﴾ ساكنة الضاد كثير عزة.

وقرأ: ﴿حُطْبُ جَهَنَّمَ﴾ علي بن أبي طالب، وعائشة عليهما السلام، وابن الزبير، وأبي ابن كعب وعكرمة.. قال أبو الفتح: قال أما الحُصْبُ بالضاد مفتوحة، وكذلك بالصاد غير معجمة، فكلاهما الحُطْبُ، ففيه ثلاثة لغات: حُطْبُ، وحُصْبُ، وحُصْبُ.

وإنما يقال: حُصْبُ إذا ألقى في التنور، والموقد، فأما ما لم يستعمل فلا يقال له حُصْبُ. =

وعن ابن محيصن نحوه. «فتحت يأجوج ومأجوج» [٩٦] ذكر^(١).
 قرأ ابن محيصن، والشيزري عن الكسائي: «لا يُحزِهم الفزع» [١٠٣] بضم
 الياء وكسر الزاي تفرّدًا به ولم يره غيرهما من هذا الباب على ما وصفت ذلك.
 قرأ أهل الكوفة إلا أبا بكر: «للكتب»^(٢) [١٠٤] بضم الكاف والتاء من

= وقال أحمد بن يحيى: أصل الحصب الرمي، حطبًا كان أو غيره. فهذا يؤكد ما
 ذكرناه من كونه الرمي في النار....
 فأما الحُصْب: ساكنًا بالصاد، والضاد فالطرح، فقراءة من قرأ: «حُصْب جهنم»
 و«حُصْب جهنم» بإسكان الثاني منهما إنما هو على إيقاع المصدر موقع اسم المفعول
 كالخلق في معنى المخلوق، والصيد في معنى المصيد.

(١) سبق أن شرح القول في «يأجوج ومأجوج» في سورة الكهف في الآية [٩٤]، أما قوله
 «فتحت» فقال أبو علي الفارسي في الحجة (١٦٢/٣):
 كلهم قرأ: «فُتحت» خفيفًا غير ابن عامر فإنه قرأ: «فُتحت» مشدّدًا.
 من خفف فلأن الفعل في الظاهر مسند إلى هذين الاسمين، فلم يحمل ذلك على الكثرة
 فيجعله بمنزلة مفتحة لهم الأبواب.

ومن شدد ذهب على المعنى وإلى أن ثم سد ما ورد ما يفتح وذلك كثير في المعنى، فجعله
 مثل «مفتحة لهم الأبواب»، ويجوز أن يكون المعنى: حتى إذا فتح يأجوج ومأجوج،
 فأريد السد، وأضيف الفعل إليهما، والسد في اللفظ واحد فلم يحمل على الكثرة لإفراجه
 في اللفظ.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٦٢/٣):
 قرأ حمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم: «للكتب» جماعًا. وقرأ الباقون: «للكتاب»
 واحدًا.

قيل إن أبا الجوزاء روى عن ابن عباس أن السجل الرجل، أراد كطي الرجل الصحيفة.
 وروى عن السدي: أن السجل ملك يطوي الصحف. قال قتادة: «يوم نظوي السماء
 كطي السجل» كطي الصحيفة فيها الكتب.

«يوم نظوي السماء» يكون في انتصابه وجهان:
 أحدهما أن يكون بدلًا من الهاء المحذوفة من الصلة، ألا ترى أن المعنى: هذا يومكم الذي
 كنتم توعدونه.

والآخر: أن يكون منتصبًا بنعيده، المعنى: نعيد الخلق إعادة كابتدائه أي: كابتداء الخلق.
 مثل ذلك في المعنى قوله: «كما بدأكم تعودون» ولا يكون الكلام على الظاهر، =

سورة الأنبياء ١٣١

غير ألف على الجمع.

روى حفص: ﴿قال رب﴾^(١) [١١٢] بألف على الخبر. قرأ ابن محيصن: ﴿رب احكم﴾^(٢) [١١٢] بضم الباء، وكل ما جاء منه وقد ذكر. قرأ الأعمش:

= لأن الظاهر تعودون كالباء وليس المعنى على تشبيههم بالبدء، إنما المعنى على إعادة الخلق كما ابتدئ فتقديره: كما بدأكم تعودون، كما بدأ خلقكم يعود خلقكم أي: يعود خلقكم عودًا كبده، فكما أنه لم يعن بالبدء ظاهره من غير حذف المضاف إليه منه كذلك لا يعني بالعود من غير حذف المضاف إليه منه، فحذف المضاف الذي هو الخلق، فلما حذف قام المضاف إليه مقام الفاعل، وصار الفاعلون مخاطبين، كما أنه لما حذف المضاف من قوله: ﴿كما بدأ خلقكم﴾ صار المخاطبون مفعولين في اللفظ، ومثل ذلك في المعنى: ﴿كما بدأنا أول خلق نعيده﴾ والخلق هنا اسم الحدث لا الذي يراد به المخلوق.

فأما قوله: ﴿كطي السجل﴾ والمصدر في المضاف إلى المفعول، والفاعل محذوف من اللفظ كقوله: ﴿سؤال نعجتك إلى نعاجه﴾ والتقدير: كطي الطاوي الكتب، كما أن المعنى بسؤالك نعجتك، وكأن المعنى قوله: ﴿كطي السجل﴾ كطي الصحيفة مدرجًا فيها الكتب، أي: كطي الصحيفة، لدرج الكتب فيها على تأويل قتادة، وكطي الصحيفة لدرج الكتب، فحذف المضاف والمصدر مضاف إلى الفاعل على قول السدي. والمعنى: كطي زيد الكتب، فتكون اللام على هذا زائدة كالتي في ﴿ردف لكم﴾ ألا ترى أنه لو قال: كطي زيد الكتب لكان مستقيمًا فأما قول من أفرد الكتاب ولم يجمع فإنه واحد يراد به الكثرة كما أن قول من قال: ﴿كل آمن بالله وملائكته وكتبه﴾ كذلك، ومن قرأ: ﴿للكتب﴾ جمع اللفظ كما أن المراد به في المعنى الجمع.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٦٣/٣):

ابن اليتيم وغيره عن حفص عن عاصم: ﴿قال رب احكم﴾ بألف. وقرأ الباقر: ﴿قل رب﴾ بغير ألف. من قال: ﴿قال رب احكم بالحق﴾ أراد: قال الرسول: رب احكم، وحجة ذلك: أن الرسل قبله عليهم السلام قد دعوا بمثل هذا في قولهم: ﴿ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق﴾، و﴿قل﴾ على: قل أنت يا محمد.

(٢) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٦٩/٢):

ومن ذلك قراءة أبي جعفر ﴿قل رب احكم﴾ بضم الباء، والألف ساقطة على أنه نداء مفرد. قال أبو الفتح: هذا عند أصحابنا ضعيف، أعني حذف حرف النداء مع الاسم الذي يجوز أن يكون وصفًا لأي، ألا تراك لا تقول: رجل أقبل؛ لأنه يمكنك أن تجعل =

﴿على ما يصفون﴾^(١) [١١٢] بالياء. وقرأه الباقون بالتاء.

/ ما فيها من الياءات المتحركات

[٢١٨]

﴿إني إليه﴾ فتحتها نافع، وأبو عمرو. ﴿ومن معي﴾ فتحتها حفص. ﴿مسي﴾ الضر، و﴿عبادي الصالحون﴾ أسكنها وحذفها من الوصل ابن محيصن والمطوعي

= الرجل وصفًا لأي، فتقول: يا أيها الرجل، ولهذا ضعف عندنا قول من قال في قوله تعالى: ﴿هؤلاء بناتي هن أطهر لكم﴾ أنه أراد: يا هؤلاء وحذف حرف النداء من حيث كان هؤلاء من أسماء الإشارة، وهو جائز أن يكون وصفًا لأي في نحو قوله: ألا أيها ذا المنزل الدراسي الذي كأنك لم يعهد بك الحي عاهد و ﴿رب﴾ مما يجوز أن يكون وصفًا، ألا تراك تجيز يا أيها الرب؟ قال أصحابنا: فلم يكونوا ليجمعوا عليه حذف موصوفه، وهو "أي" وحذف حرف النداء جميعًا.

وعلى أن هذا قد جاء مثله في المثل، وهو قولهم: افتدِ مخنوقًا، وأصبح ليل، وأطرق كرا، يريد: يا مخنوق، ويا ليل، ويا كروان.

وعلى أن الأمثال عندنا وإن كانت منثورة فإنها تجري في تحمل الضرورة لها مجرى المنظوم في ذلك.

قال أبو علي: لأن الغرض في الأمثال إنما هو التيسير كما أن الشعر كذلك فجرى المثل مجرى الشعر في تجوز الضرورة فيه، ومن الشعر قوله:

عجبت لعطار أتانا يسومنا بدسكرة المران دهن البنفسج
فقلت له عطار هلا آتيتنا بنور الخزامى أو بخوصة عرفج
أراد: يا عطار.

وقد ذكرنا هذا في غير موضع من كتبنا، وإنما قال ابن مجاهد: والألف ساقطة لأجل قراءة ابن عباس وعكرمة، ويحيى بن يعمر، والحدري والضحاك، وابن محيصن: ﴿ربي أحكم بالحق﴾ يياء ثابتة، وفتح الألف والكاف ورفع الميم.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/١٦٣):

قرأ ابن عامر وحده: ﴿على ما يصفون﴾ بالياء في رواية ابن ذكوان، وفي رواية هشام بن عمار بالتاء. وقرأ الباقون بالتاء. والتاء على ما تكذبون به من ردكم إعادة الأموات. والياء على ما يصف هؤلاء الكفار من كذبهم فيما يكذبون به من إحياء الأموات، والبعث والنشور والجنة والنار.

عن الأعمش وحمزة.

﴿إن أدري أقریب﴾ فتحها الوليد بن عتبة، ومثلها في سورة الجن.

ومن المحذوفات

﴿فاعبدوني﴾ موضعان.

﴿فلا تستعجلوني﴾ أثبتهن في الحاليين يعقوب، وحذفهما منهما الباقر.

سورة الحج

قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي، وخلف: ﴿سَكْرَى وما هم بسَكْرَى﴾^(١)
 [٢] بفتح السين، وسكون الكاف من غير ألف على فَعْلَى، والإمالة فيهما.
 قرأ الأعمش إلا الشنبوذي: بكسر الهمزة فيهما. قرأ ابن كثير، وابن محيصن،

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٦٤/٣):

قرأ حمزة والكسائي: ﴿وترى الناس سكرى وما هم بسكرى﴾ بغير ألف فيهما والسين مفتوحة وقرأ الباقر: ﴿سكارى وما هم بسكارى﴾ بضم السين فيها، وبالألف. حجة من قال: ﴿سكرى﴾ أن سيويه قال: قد قالوا: رجل سكران، وقوم سكرى، وذلك أنهم جعلوه كالمرضى، قال: وقالوا: رجال روي، جعلوه بمثلة سكرى، والروبي: الذين قد استقلوا نومًا فشبوه بالسكران. انتهى كلام سيويه. ويجوز أن يجمع سكران على سكرى من وجه آخر، وهو أن سيويه حكى رجل سكر، وقد جمعوا هذا البناء على فَعْلَى، فقالوا: هرم وهرمي، وزمن وزمني وضمن وضمني؛ لأنه من باب الأدواء والأمراض التي يصاب بها، ففعل من هذا الجمع وإن كان كعطشى، فليس يراد بها المفرد إنما يراد بها تأنيث الجمع كما أن الباضعة والطائعة، وإن كان على لفظ الضارية والقائمة وإنما هو التأنيث الجمع دون تأنيث الواحد من المؤنث. حجة من قال: ﴿سكارى﴾ إنه لفظ يختص به الجمع، وليس بمشترك للجمع الواحد كقولهم:

سكرى، ونظيره قولهم: أسارى وكسالى، فجاء الأول منه مضمومًا، وإن كان الأكثر من هذا الجمع مفتوح الأول نحو: حذارى وحباطى وجباحى، كما جاء نحو: توام، وظوار، وثناء ورجال، مضمومة الأوائل وإن كان الأكثر من ذلك مكسورًا نحو: سقام، ومراض، وظراف.

وأبو عمرو:

﴿ليضل عن سبيل الله﴾ [٩] بفتح الياء. قرأ أبو عمرو، وابن عامر، وورش،

ورويس:

﴿ثم ليقطع﴾ [١٥] بكسر اللام، وكذلك: ﴿ثم ليقضوا﴾^(١) [٢٩] وافقهم

قتيل في ﴿ليقضوا﴾، وأسكن اللام في ﴿ليقطع﴾. وأسكن الباقون اللام فيهما. قرأ

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/١٦٦):

قرأ ابن كثير: ﴿ليقضوا﴾ مكسورة اللام، ولم يكسر غيرها، هذه رواية القواس عنه.

وقال البري: اللام مدرجة قال: يعني بمدرجة: ساكنة.

وقرأ ابن عامر وأبو عمرو: ﴿ثم ليقطع﴾، ﴿ثم ليقضوا﴾ مكسورة اللام، زاد ابن عامر:

﴿وليوفوا﴾ و﴿ليطوفوا﴾ بكسر لام الأمر فيهما.

واختلف عن نافع فقال إسماعيل بن جعفر، وأحمد القاضي عن قالون، وإسحاق،

وإسماعيل بن أبي أويس ﴿ثم ليقطع﴾، ﴿ثم ليقضوا﴾ ساكني اللام وقال ورش، وأبو بكر

ابن أبي أويس: ﴿ثم ليقطع﴾، ﴿ثم ليقضوا﴾ ساكني اللام مثل أبي عمرو.

وقرأ عاصم، وحمة، والكسائي ﴿ثم ليقضوا﴾، و﴿ليوفوا﴾، ﴿ثم ليقطع﴾، و﴿ليطوفوا﴾

اللام للأمر ساكنة في كل القرآن، إذا كان ما قبلها واوا أو فاء أو ثم.

قال أبو علي: أصل هذه اللام الكسر يدل على ذلك أنك إذا ابتدأت بها، فقلت: ليقم

زيد، كسرتها لا غير، فإذا ألحقت الكلام الذي فيه اللام الواو أو الفاء أو ثم، فمن أسكن

مع الفاء والواو فلأن الفاء والواو يصيران كشيء من نفس الكلمة نحو: كتف؛ لأن كل

واحد منهما لا ينفرد بنفسه فصار بمنزلة كتف، فخذ، فقلت: و﴿ليقضوا﴾ فإذا كان

موضع الفاء والواو ﴿ثم﴾ لم يسكنه أبو عمرو؛ لأن ثم ينفصل بنفسه ويسكت عليه دون

ما بعده، فليست في هذا كالفاء والواو.

ومن قال: ﴿ثم ليقضوا﴾ شبه الميم من ثم بالفاء والواو، فيجعل فليقضوا من: ﴿ثم

ليقضوا﴾ بمنزلة الفاء والواو، وجعله كقولهم: أراك متفخخاً، جعل: تفخخاً، من: متفخخاً،

مثل كتف، فأسكن اللام وعلى هذا قول العجاج:

فبات منتصباً وما تكره دسا

ومثل ذلك قولهم: ﴿وهي﴾، ﴿فهي كالحجارة﴾ وأما اختلاف الرواية عن نافع فأحدهما

على قول من قال: ﴿فهي﴾، ﴿وهي﴾ والأخرى على قول من قال: ﴿فهو﴾، ﴿وهو﴾

ويجوز أن يكون أخذ بالوجهين جميعاً لاجتماعهما في الجواز.

ابن محيصن: «خاسر الدنيا»^(١) [١١] بإثبات/ ألف بعد الخاء باسم فاعل وقرأه [٢١٨/ب] الباقون: «حسر» بحذف الألف.

واتفق الكل على نصب الآخرة. قرأ نافع، وعاصم، «ولؤلؤاً»^(٢) [٢٣]

(١) قال أبو الفتح في المحتسب (٧٥/٢):

ومن ذلك قراءة مجاهد، وحמיד بن قيس: «خاسر الدنيا والآخرة». قال أبو الفتح: هذا منصوب على الحال، أي انقلب على وجهه خاسرا. وقراءة الجماعة: «حسر الدنيا والآخرة»، تكون هذه الملة بدلاً من قوله: «انقلب على وجهه» فكأنه قال: «وإن أصابته فتنة خسرت الدنيا والآخرة». ومثله من الجمل التي تقع وهي من فعل وفاعل بدلاً من جواب الشرط قوله تعالى: «ومن يفعل ذلك يلق أثاماً يضاعف له العذاب» وذلك لأن مضاعفة العذاب في لقي الأثام، وعليه قول الآخر:

إن يجبنوا أو يغدروا أو يخلوا لا يحفلوا

يغدوا عليك مرجلي — من كأهم لم يفعلوا

فقوله: يغدوا عليك مرجلين، بدل من قوله: لا يحفلوا.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٦٥/٣):

قرأ ابن كثير: «ولؤلؤ» وفي الملائكة كذلك، وهي قراءة أبي عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي. وقرأ نافع، وعاصم في رواية أبي بكر هاهنا وفي الملائكة: «ولؤلؤاً» بالنصب. عاصم في رواية يحيى عن أبي بكر همزة واحدة وهي الثانية.

المعلی بن منصور عن أبي بكر عن عاصم: «ولؤلؤ» يهزم الأول ويهزم الثاني ضد قول يحيى عن أبي بكر، وهذا غلط. حفص عن عاصم يهزهما وينصب.

وجه الجر في قوله: «ولؤلؤ» أنهم يخلون أساور من ذهب ومن لؤلؤ، أي منهما، وهذا هو الوجه؛ لأنه إذا نصب فقال: «يخلون فيها من أساور من ذهب ولؤلؤاً» حمله على، ويخلون لؤلؤاً، واللؤلؤ إذا انفرد، من الذهب والفضة، لا يكون حلية.

فإن قلت: فقد قال: «وتستخرجوا منه حلية تلبسونها»، فهذا على أن يكون حلية إذا رصع في الذهب أو الفضة صار حلياً، كما قال في العصر: «إني أراي أعصر خمراً»؛ لأنه قد يستحيل إليها بالشدّة، كما يكون ذلك حلية على الوجه الذي يحلى، وكذلك القول في التي في الملائكة.

ويحتمل قوله: «ولؤلؤاً» في من نصب وجهاً آخر، وهو أن تحمله على موضع الجر، والجرور، لأن موضعها نصب، ألا ترى أن معنى «يخلون فيها من أساور» يخلون فيها أساور، فتحمله على الموضع.

سورة الحج ١٣٦

بالنصب، ومثله في فاطر. وافقهما هنا يعقوب، وخفف أبو بكر، وشجاع، والسوسي عن اليزيدي في كل حال، وورش الساكنة منه. روى حفص: «سواء العاكف»^(١) [٢٥] بنصب الهمزة. قرأ ابن محيصن:

= فأما ما رواه معلى عن أبي بكر عن عاصم:

«ولؤلؤ» فيهمز الأولى، ولا يهمز الثانية ضد قول يحيى قال أحمد: هذا غلط.

فالأشبه أنه يريد أنه غلط من طريق الرواية، ولا يمتنع في قياس العربية أن يهمز الأولى دون الثانية، والثانية دون الأولى، وأن يهمزهما جميعاً، فإن همز الأولى دون الثانية حقق الهمزة الأولى فقال: «لؤلؤاً». وإن خفف الهمزة أبدل منها الواو فقال: «لولو» مثال: بوس، وجونة.

وإن خفف الثانية قد نصب الاسم قال: «ولؤلؤاً» فأبدل من الهمزة الواو لانفتاح الهمزة وانضمام ما قبلها، فيكون قولهم: جون في جمع جونة، والتودة في التودة، وإن خففهما جميعاً قال: «لولو».

وأما من جر فقال: «ولؤلؤ» فتخفيف الثانية عنده يقلبها واواً كما تقول: مررت بأكموك، فيقول: «ولؤلؤ».

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٦٧/٣):

كلهم قرأ: «سواء العاكف فيه» رفعاً غير عاصم، فإنه قرأ في رواية حفص: «سواء» نصباً.

أبو عبيدة: العاكف: المقيم، والبادي: غير العاكف، وهو الذي لا يقيم.

وجه الرفع في «سواء»: أنه خير ابتداءً مقدم، والمعنى: العاكف والبادي فيه سواء، أي ليس أحدهما بأحق به من صاحبه واستواء العاكف والبادي فيه دلالة على أن أرض الحرم لا تملك، ولو ملكت لم يستويا فيه، وصار العاكف فيها أولى بها من البادي بحق ملكه، ولكن سبيلها سبيل المسجد التي من سبق إليها كان أولى بالمكان لسبقه إليها فسيله سبيل المباح الذي من سبق إليه كان أولى به.

ومن نصب فقال: «سواء العاكف فيه» أعمل المصدر عمل اسم الفاعل، فرفع «العاكف» كما يرفع بمستو، ولو قال: مستوياً فيه العاكف والبادي، فرفع العاكف فيه بمستو، فكذلك يرفع بسواء، والأكثر الرفع في نحو هذا، وأن لا تجعل هذا النحو من المصدر بمنزلة اسم الفاعل في الأعمال.

ووجه إعماله: أن المصدر، قد يقوم مقام اسم الفاعل من الصفة نحو: رجل عدل، فيصير عدل كعادل، وقد كسر اسم المصدر تكسير اسم الفاعل في نحو قوله:

=

فنواره ميل إلى الشمس زاهره

لولا أن النون كاسم الفاعل لم يكسره تكسيره...

ومن أعمل المصدر إعمال اسم الفاعل فقال مررت برجل سواء درهمه، وقال: مررت برجل سواء هو والعدم، كما تقول مستو هو والعدم، فقال: ﴿سواء العاكف فيه والباد﴾ كما تقول: مستويًا العاكف فيه والباد. ويجوز في نصب قوله: ﴿سواء العاكف فيه﴾ وجه آخر: وهو أن تنصبه على الحال، فإذا نصبته عليها وجعلت قوله: ﴿للناس﴾ مستقرًا، جاز أن يكون حالًا يعمل فيها معنى الفعل، وذو الحال الذكر الذي في المستقر. ويجوز أيضًا في الحال أن يكون من الفعل الذي هو ﴿جعلناه﴾، فإن جعلتها حالًا في الضمير المتصل بالفعل، كان ذا الحال الضمير والعامل فيها الفعل وجواز للناس مستقرًا على أن يكون المعنى: أنه جعل للناس ونصب لهم منسكًا ومتعبدًا كما قال: ﴿وضع للناس﴾ ويدل على جواز كون قوله: ﴿للناس﴾ مستقرًا أنه قد حكى أن بعض القراء قرأ: ﴿الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد﴾ فهذا يدل على أنه العاكف والبادي من الناس من حيث كان، كالشامل لهم، فصار المعنى: الذي جعلناه للعاكف والبادي سواء.

فقوله: ﴿للناس﴾ يكون على هذا مستقرًا في موضع المفعول الثاني لجعلناه، فكما كان في هذا مستقرًا كذلك يكون مستقرًا في الوجه الذي تقدمه ومعنى: الذي جعلناه للعاكف والبادي سواءً أيهما يستويان فيه في الاختصاص بالمعنى.

فأما قوله: ﴿أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا و عملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم﴾. فقال سيبويه فيه: أعلم أن ما كان من النكرة رفعًا غير صفة، فإنه في المعرفة رفع، فذلك قوله: ﴿أم حسب الذين اجترحوا﴾ فتلا الآية.

وهذا إنما يراد به، أنه إذا لم يرفع الاسم مع النكرة في نحو: مررت برجل سواء أبوه وأمه، لم يرتفع به مع المعرفة في نحو: ظننت زيدًا سواء أبوه وأمه، ولكن تقول: سواء أبوه وأمه، قد رفع سواء إذا جرى على معرفة بأنه خبر مبتدأ، والجملة التي سواء منها في موضع نصب بأنه مفعول ثانٍ أو حال.

والمعنى في الآية أن مجترحي السيئات لا يستون مع الذين آمنوا كما قال: ﴿أفمن كان مؤمنًا كمن كان فاسقًا لا يستون﴾ وكما قال: ﴿هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور﴾ فالمراد في الآية هذا المعنى، والضمير في قوله: ﴿محياهم ومماتهم﴾ لا يخلو من أن يكون للذين آمنوا دون الذين اجترحوا السيئات أو للذين اجترحوا من دون المؤمنين، أو لهما، فيجوز أن يكون الضمير في ﴿محياهم ومماتهم﴾ =

﴿وَأُذُنٌ﴾^(١) [٢٧] بتخفيف الذال. وعنه التشديد كالباقين. روى ابن ذكوان: سورة الحج

= للذين آمنوا دون غيرهم ويكون المعنى: كالذين آمنوا مستويًا محياهم ومماتهم، فتكون الجملة في موضع حال من الذين آمنوا كما تكون الحال من الجرور في نحو: مررت بزيد، ويجوز أن تكون الجملة في موضع المفعول الثاني من ﴿نَجْعَلُ﴾ أي: نجعلهم مستويًا محياهم ومماتهم كالذين آمنوا، لا ينبغي ذلك لهم، فيكون الضمير في محياهم ومماتهم للذين اجترحوا السيئات في المعنى: ألا ترى أن الضمير في ﴿نَجْعَلُهُمْ﴾ للذين اجترحوا السيئات ومحياهم ومماتهم من قوله: ﴿سواءً محياهم ومماتهم﴾ يعود الضمير منه إلى الضمير الذي نجعلهم، ويدل على ذلك أنه قد قرئ فيما زعموا ﴿سواءً محياهم ومماتهم﴾ فنصب الممات.

وقد حكى عن الأعمش، فهذا يدل على أنه أبدل الحيا والممات في الضمير المتصل بنجعلهم فيكون في البديل كقوله: ﴿وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره﴾ فيكون الذكر في محياهم ومماتهم على هذا في المعنى، للذين اجترحوا السيئات. ويجوز أن تجعل قوله: ﴿كالذين آمنوا﴾ في موضع المفعول الثاني لـ: ﴿نَجْعَلُ﴾ فيكون الضمير في محياهم ومماتهم للقبيلين ويكون العامل في الحال: ﴿أن نجعلهم﴾ الذي هو مفعول الحساب، ويكون المعنى أن نجعلهم والمؤمنين متساوين في الحيا والممات. وقد روي عن مجاهد أنه قال: في تفسير هذه الآية: أنه قال: يموت المؤمن على إيمانه، ويبعث عليه، ويموت الكافر على كفره ويبعث عليه.

فهذا يكون على الوجه الثالث، يجوز أن يكون حالاً من ﴿نَجْعَلُهُمْ﴾ والضمير للقبيلين. فإن قلت: إن من الكفار من يلحقه مكانه في الدنيا، ويكون له نعم ومزية؟ فالذي يلحقه ذلك ليس يخلو من أن يكون من أهل الذمة، أو من أهل الحرب. فإن كان من أهل الذمة، فليس يخلو من أن يكون قد أدركه ما ضرب عليهم من الذلة في الحكم، نحو أن يحشروا إلى مؤدي الجزية، والصغار الذي يلحقه في الحكم. وإن كان من أهل الحرب: فليس يخلو من إباحة نفسه وماله بكونه حرباً. أو من أن يكون ذلك جارياً عليه في الفعل من المسلمين ذلك بهم، أو الحكم. والمؤمن مكرم في الدنيا لغلبيته بالحجة، وفي الآخرة بدرجاته الرفيعة، ومنازله الكريمة.

(١) قال أبو الفتح في المحتسب (٧٨/٢):

ومن ذلك قراءة الحسن، وابن محيصن: ﴿أذن في الناس﴾ بالتخفيف. قال أبو الفتح: ﴿أذن﴾ معطوف على ﴿بوأنا﴾ فكأنه قال: ﴿وإذ بوأنا لإبراهيم مكان البيت وأذن﴾. فأما قوله على هذا: ﴿يأتوك رجالاً﴾ فإنه يجزم لأنه جواب قوله: ﴿وطهرا بيتي للطائفين﴾ وهو على قراءة الجماعة جواب قوله: ﴿وأذن في الناس بالحج﴾.

سورة الحج ١٣٩

﴿وليوفوا﴾ و﴿ليطوفوا﴾^(١) [٢٩] بكسر اللام فيهما. وأسكنها الباقون.

زاد أبو بكر فتح الواو، وتشديد الفاء من: ﴿ليوفوا﴾. روى العباس عن أبي عمرو:

﴿حرمات الله﴾ [٣٠] بإسكان الراء. وضمها الباقون. روى المطوعي عن الأعمش ﴿فتخطفه﴾^(٢) [٣١] بفتح الخاء، وتشديد الطاء وكسرها، وفتح الفاء. وقرأه نافع إلا أبا نسيط كذلك إلا أنه ضم الفاء، وفتح الطاء. الباقون: ﴿فتخطفه الطير﴾ بإسكان الخاء وتخفيف الطاء وفتحها، وضم الفاء أيضاً أبو نسيط من طريق ابن شنبوذ كالباقين إلا أنه شدد الطاء.

قرأ الأعمش، وحزرة، والكسائي وخلف وعبد الوارث والعباس جميعاً عن أبي

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٦٩/٣):

عاصم في رواية أبي بكر: ﴿وليوفوا نذورهم﴾ مشددة الفاء ساكنة اللام.

وقرأ الباقون وحفص عن عاصم: ﴿وليوفوا﴾ خفيفة ساكنة اللام غير ابن عامر فإنه كسر اللام.

قال أبو علي: ﴿وليوفوا﴾ حجته: ﴿وإبراهيم الذي وفى﴾، وسكون اللام قد تقدم القول فيه. وحجة: ﴿وليوفوا﴾ قوله: ﴿وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم﴾، ﴿وأوفوا بالعقود﴾ والأكثر في التنزيل ﴿وأوفوا﴾ ووفى، وأوفى، ووفى لغات مستعملة.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٧٠/٣):

قرأ نافع وحده: ﴿فتخطفه﴾ مشددة الطاء. وقرأ الباقون ﴿فتخطفه﴾ خفيفة.

قالوا: حطف يخطف، وحطّف يخطّف، وهذه أعلى.

فأما قول نافع: ﴿فتخطفه﴾ فإنما هو تتخطف تتفعل من الخطف، فحذف تاء التفعّل، فصار فتخطفه، وتخطّف في كلتا القراءتين حكاية حال تكون، والمعنى في قوله: ﴿فتخطفه الطير أو تهوي به الريح في مكان سحيق﴾ أنه قول به قوله: ﴿فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك العروة الوثقى لا انفصام لها﴾ فكما كان المؤمن في إيمانه متمسكاً بالعروة الوثقى، كان المشرك بعكس ذلك الوصف، فلم يتمسك لكفره وشركه بشيء يتعلق به، ولم يتمسك بما له فيه أمان من الغرور، ونجاة من الهوى واختطاف الطير له كالمؤمن المتمسك بإيمانه فصار كمن خر من السماء فهوت به الريح، فلم يكن له في شيء من ذلك متعلق ولا معتصم فيكون له ثبات.

عمرو: ﴿منسكاً﴾^(١) [٣٤]، [٦٧] بكسر السين، والموضع الثاني.

[٢١٩/١] وفتحهما فيهما الباقون. قرأ ابن محيصن: ﴿والمقيمين﴾ [٣٥] بإثبات/ النون. ﴿الصلاة﴾^(٢) [٣٥] بالنصب. وافقه عبد الوارث في نصب الصلاة إلا أنه حذف

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٧١/٣):

قرأ حمزة، والكسائي: ﴿منسكاً﴾ بكسر السين في الحرفين جميعاً. وقرأ الباقون: ﴿منسكاً﴾ بفتح السين في الحرفين جميعاً.

قال أبو علي: الفتح أولى لأنه لا يخلو من أن يكون مصدرًا أو مكانًا، وكلاهما مفتوح العين إذا كان الفعل على فعل يفعل، نحو قتل يقتل مقتلاً، وهذا مقتلنا. ووجه الكسر أنه قد يجيء اسم المكان على المفعول من هذا النحو نحو المطلع، وإنما هو من طلع يطلع، والمسجد وهو من يسجد فيمكن أن يكون هذا مما شذ أيضًا عن قياس الجمهور فجاء اسم المكان على غير القياس، ولا يقدم على هذا إلا بالسمع، ولعل الكسائي سمع ذلك.

(٢) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (١٧١ / ٣):

ومن ذلك قراءة ابن أبي إسحاق والحسن ورويت عن أبي عمرو ﴿والمقيمين الصلاة﴾ بالنصب. قال أبو الفتح: أراد ﴿المقيمين﴾ فحذف النون تخفيفًا لا لتعاقبها بالإضافة، وشبه ذلك باللذين والذين في قوله:

فإن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد

حذف النون من الذين تخفيفًا لطول الاسم فأما بالإضافة، فساقطة هنا، وعليه قول الأخطل:

أبني كليب إن عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الأغلالا

فحذف نون: "اللذان" لما ذكرنا، لكن الغريب من ذلك ما حكاه أبو زيد عن أبي السمال أو غيره أنه قرأ: ﴿غير معجزى الله﴾ بالنصب فهذا يكاد يكون لحنًا لأنه ليست معه لام التعريف المشابهة للذي ونحوه، غير أنه شبه ﴿معجزى﴾ بالمعجزى وسوغ له ذلك علمه بأن ﴿معجزى﴾ هذه لا تتعرف بإضافتها إلى اسم الله تعالى كما لا يتعرف بها ما فيه الألف واللام وهو: ﴿المقيمي الصلاة﴾ فكما جاز النصب في ﴿المقيمين الصلاة﴾ كذلك شبه به غير معجزى الله، ونحو ﴿المقيمي الصلاة﴾ بيت الكتاب:

الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائهم نطف

بنصب العورة على ما ذكرت لك، قال آخر:

قتلنا ناجيًا يقتيل عمرو وخير الطالبين الترة الغشوم

سورة الحج ١٤١

النون، وروي عن ابن محيصن الحذف والجر في الصلاة كالباقين.

قرأ يعقوب: ﴿لن تنال الله ولكن تناله﴾ [٣٧] بالتاء فيهما. قرأ ابن كثير، وابن محيصن، وأهل البصرة ﴿إن الله يدفع﴾^(١) [٣٨] بفتح الياء، وسكون الدال، وفتح الفاء من غير ألف.

قرأ نافع، وأهل البصرة، وعاصم والوليد بن عتبة: ﴿أذن﴾^(٢) [٣٩]

= ومثل قراءة من قرأ: ﴿غير معجزى الله﴾ بالنصب قول سويد:

ومساميح بما ضن به حاسروا الـ
أنفس عن سوء الطمع
وقرأ بعض الأعراب: ﴿إنكم لذائقو العذاب الأليم﴾ بالنصب. وأخبرنا أبو علي عن أبي بكر عن أبي العباس قال: سمعت عمارة يقرأ: ﴿ولا الليل سابق النهار﴾. فقلت له: ما أردت؟ فقال: أردت سابق النهار. فقلت له: فهلا قلته؟ فقال: لو قلته لكان أوزن، يريد أقوى وأقيس. وقد ذكرنا هذا ونحوه في كتابنا الخصائص وغيره من كتبنا.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٧١/٣):

قرأ نافع ﴿إن الله يدفع عن الذين آمنوا﴾ ﴿ولولا دفاع الله﴾ بألف. وقرأ عاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي: ﴿إن الله يدفع﴾ بألف ﴿ولولا دفع الله الناس﴾ بغير ألف. قراءة ابن كثير، وأبي عمرو: ﴿إن الله يدفع﴾ ﴿ولولا دفع الله﴾ جعلوا الدفع مصدر دفع. وقراءة نافع: ﴿إن الله يدفع﴾ ﴿ولولا دفاع الله﴾ فدفاع يكون مصدر دافع، كما أن القتال مصدر قاتل. فأما من فصل بين الفعل والمصدر فقرأ: ﴿إن الله يدفع﴾ ﴿ولولا دفع الله﴾ فيجوز أن يكون وافق قراءة من قرأ ﴿إن الله يدفع﴾ ﴿ولولا دفع الله﴾ وذلك أن فاعل في معنى فعل مثل طارقت النعل، ولا يصح أن يكون مثل قاتل وضارب، فهو مثل واعد التي يراد به الفعل، فجاء يدفع على أن معنى الفعل فعل، وإن كان لفظه على فاعل مثل طارقت النعل، وعاقبت اللص، وعافاه الله.

ولو قرأ قارئ: ﴿ولولا دفاع الله الناس﴾، وقرأ: ﴿إن الله يدفع﴾ لجاز أن يكون الدفاع من دفع كالكتاب من كتب، لا يريد به مصدر فاعل، ولكن مصدر الثلاثة مثل: الكتاب، والقيام والعتاب. وقال أبو الحسن: أكثر الكلام: ﴿إن الله يدفع﴾ بغير ألف.

قال: وتقولون: دفع الله عنك. قال: ودافع عربية إلا أن الأول أكثر.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٧٢):

قرأ ابن كثير، وحمزة، والكسائي: ﴿أذن للذين﴾ مفتوحة الألف مكسورة الذال وقرأ نافع، وأبو عمارة، وابن اليتيم، وهبيرة عن حفص عن عاصم: ﴿أذن﴾ برفع الألف =

بضم الهمزة.

قرأ نافع وابن عامر، وحفص: ﴿يقاتلون﴾^(١) [٣٩] بفتح التاء. ﴿دفاع﴾
[٤٠] ذكر في البقرة^(٢).

قرأ أهل الحجاز والشنبوذي عن الأعمش: ﴿هدمت﴾^(٣) [٤٠] بتخفيف الدال.

= ﴿يقاتلون﴾ مفتوحة التاء قرأ عاصم في رواية أبي بكر، وأبو عمرو: ﴿أذن للذين يقاتلون﴾ مضمومة الألف مكسورة التاء. وقرأ ابن عامر: ﴿أذن للذين يقاتلون﴾ مفتوحة الألف والتاء.

قال أبو علي: المأذون لهم في القتال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ظلموا به أن المشركين أخرجوهم من ديارهم وشردوهم حتى لحق طائفة منهم بالحبشة، ثم بئروا المدينة بعد. فمن قرأ ﴿أذن﴾ فبني الفعل للفاعل فلما تقدم من ذكر الله تعالى، وقوله: ﴿الذين يقاتلون﴾ في موضع نصب.

ومن قرأ: ﴿أذن﴾ فبني الفعل للمفعول به فالعنى على أن الله سبحانه أذن لهم في القتال، والجار والمحرور في موضع رفع لإسناد الفعل المبني للمفعول إليهما.

ومن قرأ: ﴿يقاتلون﴾ فالعنى: أنهم يقاتلون عدوهم، والظالمين لهم بإخراجهم من ديارهم. من قرأ: ﴿أذن للذين يقاتلون﴾ فالعنى فيه: أذن الله للذين يقاتلون بالقتال.

ومعاني هذه القراءات متقاربة. وزعموا أن في بعض القراءات ﴿في سبيل الله﴾ وهذا يصلح أن يكون في قراءة من قرأ: ﴿يقاتلون﴾ و﴿يقاتلون﴾ لأن من يقاتل المشركين ومن قاتل من المسلمين، فقتاله في سبيل الله وحذف مثل هذا في الكلام للدلالة عليه حسن كثير. والذي أظهره أخرج ما حذفه الجمهور من اللفظ إلى اللفظ. ومما يقوي قول من قال ﴿يقاتلون بأهم ظلموا﴾ بأن الفعل الذي بعده مسند إلى المفعول به.

(١) سبق في الذي قبله فراجع التعليق عليه.

(٢) راجع التعليق على الآية: (٢٥١).

(٣) قال أبو علي في الحجة (١٧٢/٣): قرأ ابن كثير ونافع: ﴿هدمت صوامع﴾ خفيفة

الدال. وقرأ الباقون: ﴿هدمت﴾ مشددة الدال. هدمت يكون للقليل والكثير، يدل ذلك

على ذلك أنك تقول: ضربت زيداً ضربة وضربته ألف ضربة، فاللفظ في القلة والكثرة

على حالة واحدة وهدمت يختص به الكثير، كما أن الركبة والجلسة تختص بالحال التي

هو عليها، وفي التنزيل: ﴿وغلقت الأبواب﴾ وقال الشاعر:

ما زلت أفتح أبواباً وأغلقها حتى أتيت أبا عمرو بن عمار

فهذا وجه من قال: ﴿هدمت صوامع﴾ بالتخفيف.

سورة الحج ١٤٣

قرأ أهل البصرة: «أهلكتُها»^(١) [٤٥] بقاء مضمومة قبل الهاء. قرأ ابن كثير وابن محيصن والأعمش، وحمزة والكسائي وخلف: «مما يعدون»^(٢) [٤٧] بالياء. وقرأه الباقون بالياء. قرأ ابن كثير، وابن محيصن وأبو عمرو: «معجزين»^(٣) [٥١] بتشديد الجيم من غير ألف قبلها، وكذلك الموضعان في سبأ، إلا أن ابن محيصن

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٧٣/٣):

قرأ أبو عمرو وحده «أهلكتها» بالياء. قرأ الباقون: «أهلكتها» بالنون. وروى عبد الرحمن بن أبي حماد عن أبي بكر عن عاصم: «أهلكتها» بالياء.

وجه قراءة: «أهلكتها» أن قبله: «وكذب موسى فأملت للكافرين ثم أخذتهم فكيف كان نكير»، «وكأين من قرية أملت لها وهي ظالمة ثم أخذتها» فهو أشبه بما قبله وما بعده مع أن الأصل في هذا النحو الإفراد. ومن قرأ: «أهلكتها» فيشبه أن يكون لما رأى من كثرة ذلك في التنزيل بلفظ الجمع نحو: «وكم من قرية أهلكتها فجاءها بأسنا يائاً» «ولقد أهلكتنا القرون من قبلكم»، «وكم أهلكتنا من قرية بطرت معيشتها».

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٧٤/٣):

قرأ ابن كثير، وحمزة والكسائي «مما يعدون» بالياء هاهنا وقرأوا في السجدة: «مما تعدون» بالياء. وقرأ الباقون: بالياء.

حجة من قرأ بالياء: أن قبله «ويستعجلونك بالعذاب» فيكون الكلام من وجه واحد، زعموا أن الحسن قرأ: «مما يعدون» وقال مما يعدون يا محمد.

وحجة التاء: أنهم زعموا أنه أكثر في القراءة وهو مع ذلك أعم، ألا ترى أنه يجوز أن يعني به من ذكر في قوله: «يعدون» وغيرهم من النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين وغيرهم وقد جاء في كلامهم وصف اليوم ذي الشدائد والجهد بالطول، وجاء وصف خلافه بالقصر، أنشد عن أبي زيد:

تطاولت أيام معنى بنا فيوم كشهري إذ يستهل

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٧٤/٣): قرأ ابن كثير، وأبو عمرو كل ما فيه:

«آياتنا معجزين» بغير ألف مشدداً. وقرأ الباقون: «معجزين» بألف.

قال أبو علي: «معجزين»: ظانين ومقدرين أهم يعجزوننا لأنهم ظنوا أن لا بعث ولا نشور، فيكون ثواب وعقاب، وهذا في المعنى كقوله: «أم حسب الذين يعملون السيئات أن يسبقونا» «ومعجزين» ينسون من تبع النبي ﷺ إلى العجز، وهذا كقولهم: جهلته: نسبته إلى الجهل، وفسقته: نسبته إلى الفسق.

وزعموا أن مجاهداً فسر «معجزين»: مثبطين أي: يثبطون الناس عن النبي ﷺ.

قرأ الأول من موضعي سبأ بألف وتخفيف الجيم كالباقيين.

قرأ ابن عامر: «قتلوا»^(١) [٥٨] بتشديد التاء. قرأ نافع والوليد بن مسلم: [٢١٩/ب] «مدخلا يرضونه»^(٢) [٥٩] بفتح الميم ولا خلاف عن الوليد/ بن مسلم في سورة النساء أنه بضم الميم.

قرأ أهل الحجاز، وأبو بكر، وابن عامر: «وإنما يدعون من دونه»^(٣) [٦٢]

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/١٧٥): كلهم قرأ: «قتلوا أو ماتوا» خفيفة غير ابن عامر فإنه قرأ: «قتلوا» مشددة التاء، والقاف في قولهم جميعاً مرفوعة. «قتلوا» يكون للقليل والكثير، و«قتلوا»: في هذا الموضع حسن، لأنهم قد أكثر فيهم القتل في وجوه توجهوا إليها.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/١٧٥):

قرأ نافع: «مدخلا» بفتح الميم. وقرأ الباقون «مدخلا» مرفوعة الميم. وروى الكسائي عن أبي بكر عاصم «مدخلا» بفتح الميم. قال: المدخل يجوز أن يراد به الإدخال، ويمكن أن يراد به مكانه، وإذا عنيت بالمدخل الإدخال كان المعنى: أنهم إذا أدخلوا أكرموا، فلم يكونوا كمن ذكر في قوله: «الذين يحشرون على وجوههم إلى جهنم». ويجوز أن يعني به الموضع فيه: «إذ الأغلال في أعناقهم والسلاسل يسحبون».

حجة من قال: «مدخلا»: أن المدخل يجوز أن يكون الدخول، ويجوز أن يكون موضعه كالمدخل، ودل: «ليدخلنهم» على الدخول لأنهم إذا أدخلوا دخلوا فكأنه قال: «ليدخلنهم» فيدخلون مدخلا، ودل على هذا الفعل ما في قوله: «ليدخلنهم» من الدلالة عليه.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/١٧٥):

قرأ ابن كثير في: الحج، والعنكبوت ولقمان بالتاء، وفي المؤمن «يدعون من دونه» بالياء. وقرأ نافع بالتاء. وكذلك ابن عامر، وقرأ أبو عمرو، وحفص عن عاصم كله بالياء وقرأ حمزة، والكسائي في العنكبوت: «إن الله يعلم ما تدعون» بالتاء، والباقي بالياء. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر حرفين بالياء، وحرفين بالتاء في الحج، ولقمان بالتاء وفي العنكبوت والمؤمن بالياء. حجة من قرأ: «يدعون» بالياء: قوله: «يكادون يسطون». وحجة التاء: قوله: «يا أيها الناس ضرب مثل» وهذا إليه أقرب من قوله: «يكادون يسطون» والأقرب أولى، والتاء على تقدير: وأن ما تدعون أيها المشركون. والياء على تقدير: قل لهم إن ما يدعون على هذا يحمل ذلك، وما أشبهه.

سورة المؤمنون ١٤٥

بالياء، ومثله في لقمان. قرأ يعقوب: ﴿إِن الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ [٧٣] بالياء. وقرأه الباقون بالتاء.

ما فيها من الياءات

المتحركات

﴿بيتي للطائفين﴾ فتحها نافع، وهشام وحفص.

ومن المحذوفات:

﴿والبادي﴾ بياء في الحالين ابن كثير، وابن محيصة ويعقوب. وافقهم في الوصل أبو عمرو، وورش، ﴿نكيري﴾ بياء في الحالين يعقوب. وافقه في الوصل وورش، وأبو مروان عن قالون. وحذفها من الحالين الباقون.

سورة المؤمنين

قرأ ابن كثير، وابن محيصة وعبد الوارث: ﴿لأمانتهم﴾^(١) [٨] بغير ألف على التوحيد، ومثله في الواقعة. قرأ الأعمش، وحزمة، والكسائي وخلف: ﴿على

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٧٧/٣):

قرأ ابن كثير وحده: ﴿لأمانتهم﴾ واحدة به. وقرأ الباقون: ﴿لأماناتهم﴾ جماع. وقرأ حمزة والكسائي: ﴿على صلاتهم﴾ واحدة.

وقرأ الباقون: ﴿على صلواتهم﴾ جماعة وجه الإفراد أنه مصدر، واسم جنس، ويقع على الكثرة، وإن كان مفرداً في اللفظ.

ومن هذا قوله: ﴿كذلك زينا لكل أمة عملهم﴾ فأفرد وجمع في قوله: ﴿ولهم أعمال دون ذلك هم لها عاملون﴾ و﴿كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات﴾. فإن قلت: إن الأعمال تختلف؟ قيل: والأمانة تختلف ولها ضروب نحو: الأمانة التي بين الله وعبيه كالصيام، والصلاة، والاعتسال.

والأمانة التي بين العبيد في حقوقهم كالودائع، والبضائع ونحو ذلك مما تكون اليد فيه أمانة. وقال: ﴿أعمالهم كسراب ببيعة﴾. ووجه الجمع: قوله: ﴿إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها﴾.

ومما أفرد عليه الأمانة والمراد بها الكثرة، ما روي عن أبي: "من الأمانة أن أوثمت المرأة على فرجها". يريد به تفسير قوله: ﴿ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن﴾.

سورة المؤمنون ١٤٦

صلاتهم^(١) [٩] بغير واو بعد اللام على الأفراد. قرأ ابن عامر، وأبو بكر: ﴿المضغعة عظماً فكسونا العظم﴾^(٢) [١٤] بفتح العين، وسكون الظاء من غير ألف. بعدها على التوحيد فيهما. وافقهما في الأول المطوعي عن الأعمش [٢٠] بكسر السين، وجمعهما الباقون. روى المطوعي عن / الأعمش: ﴿سيناء﴾^(٣) [٢٠] بكسر السين،

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٧٧/٣):

قرأ حمزة والكسائي ﴿على صلاتهم﴾، الباقون ﴿صلواتهم﴾. وجه الأفراد: أن الصلاة في الأصل مصدر كالعمل، والأمانة. ووجه الجمع: أنه قد صار بمنزلة الاسم لاختلاف أنواعها، فلذلك جمع في نحوه قوله: ﴿حافظوا على الصلوات﴾ وكان الجمع فيه أقوى لأنه قد صار اسماً شرعياً لانضمام ما لم يكن في أصل اللغة أن ينضم إليها.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٧٧/٣):

قرأ عاصم وحده في رواية أبي بكر، وابن عامر ﴿عظماً فكسونا العظم لحمًا﴾ واحد ليس قبل الميم ألف. وقرأ الباقون وحفص عن عاصم وبكار عن أبان بن عاصم: ﴿عظاماً فكسونا العظام لحمًا﴾ جمعاً بألف.

والجمع أشبه بما جاء في التزليل في غير هذا الموضع كقوله: ﴿إذا كنا عظاماً ورفاتاً﴾، ﴿إذا كنا عظاماً نخرة﴾، ﴿من يحيي العظام وهي رميم﴾.

والإفراد أنه اسم جنس، وأفرد كما تفرد المصادر وغيرها من الأجناس نحو: الإنسان، والدرهم، والشاة، والبعير... على ما أنشد أبو زيد:

لقد تعللت على أياتق صهب قليلات القراد اللازق
فالقراد: يراد به الكثرة لا محالة.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٧٨/٣):

قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو: ﴿سيناء﴾ بكسر السين ممدودة. وقرأ الباقون: ﴿سيناء﴾ مفتوحة السين ممدودة أيضاً.

قال أبو علي: من قال: ﴿سيناء﴾ لم ينصرف الاسم عنده في المعرفة ولا في النكرة؛ لأن الهمزة في هذا البناء لا تكون إلا للتأنيث، ولا تكون للإلحاق، ألا ترى فعلاً لا يكون إلا في المضاعف نحو الزلزال والقلق، إذا اختص البناء هذا الضرب لم يجوز أن يلحق به شيء؛ لأنك حينئذ تعدى بالبناء إلى غير مضاعف الأربعة، فهذا إذا كموضع أو بقعة سمي بطرفاء وصحراء.

فأما من قرأ: ﴿سيناء﴾ بالكسر فالهمزة فيه منقلبة عن الياء كعلباء وجرباء، وسيناء =

سورة المؤمنون ١٤٧.

وإثبات ألف ممدودة من غير تنوين بوزن فعلاء. وقرأه الباقون كذلك إلا أنهم فتحوا السين بوزن صحراء. قرأ ابن كثير، وابن محيصن، وأبو عمرو ورويس: ﴿ينبت﴾^(١) [٢٠] بضم الياء، وكسر الباء. وروى المطوعي عن الأعمش

= وهي الياء التي ظهرت في نحو درحاية لما بنيت على التأنيث، وإنما لم ينصرف على هذا القول وإن كان غير مؤنث؛ لأنه جعل اسم بقعة أو أرض فصار بمنزلة امرأة سميت بجعفر ومن هذا البناء قوله: ﴿وطور سينين﴾ فسينين فعليل كررت اللام التي هي نون فيه كما كررت في زحليل، وكرديد، وخذيد ومثله في أن العين ياء، وكررت اللام فيه للإحاق كقول الشاعر:

تسمع للجن فيه زيزير ما

الياء الأولى عين، والثانية لفعليل. فإن قلت: فلما يكون سينين كغسلين، ولا يكون كخذيد؟

فالذي يمنع من ذلك: أن أبا الحسن حكى أن واحد سينين سينية، وما كان في نحو غسلين لم نعلم علامة التأنيث لحقه، وبهذه الدلالة يعلم أن سينين ليس كسينين ولا أرضين لأن هذا الضرب من الجمع لا يلحقه التاء للتأنيث، وإنما لم ينصرف سينين كما لم ينصرف ﴿سيناء﴾ لأنه جعل اسماً لبقعة أو لأرض كما جعل سيناء كذلك، ولو جعل اسماً للمكان أو المنزل أو نحو ذلك من الأسماء المذكورة لانصرف؛ لأنك كنت سميت مذكراً بمذكر.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/١٨٠):

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو: ﴿تنبت﴾ بضم التاء وكسر الباء. وقرأ الباقون ﴿تنبت﴾ بفتح التاء، وضم الباء. من قرأ: ﴿تنبت بالدهن﴾ احتمل وجهين:

أحدهما: أن يجعل الحار زائداً، يريد تنبت ولحقت الباء كما لحقت في قوله: ﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾ أي: لا تلقوا أيديكم، يدلك على ذلك قوله: ﴿وألقى في الأرض رواسي أن تميد بكم﴾.

وقد زيدت هذه الباء مع الفاعل كما زيدت مع المفعول، وزيادتها مع المفعول به أكثر، وذلك نحو قوله:

ألم يأتك والأنباء تنمي بما لاقت.....

وقد زيدت مع هذه الكلمة بعينها قال:

بوادٍ يمانٍ ينبت الشث حوله وأسفله بالمرخ والشبهان

حمله على: وينبت أسفله المرخ.

﴿وصبغًا﴾ بالنصب وجره الباقون.

قرأ الكسائي، وابن محيصن: ﴿من إله غيره﴾ [٢٣] بالجر على أصلها. وروي عن ابن محيصن النصب. وافقهما هاهنا فقط الوليد بن مسلم عن ابن عامر فقرأه بالجر.

روى أبو بكر: ﴿متزلاً﴾^(١) [٢٩] بفتح الميم، وكسر الزاي. قرأ ابن كثير، وابن محيصن، والكسائي: ﴿هيهات هيهات﴾^(٢) [٣٦] بالهاء في الوقف. الباقون

= ويجوز أن تكون الباء متعلقة بغير هذا الفعل الظاهر، ويقدر مفعولاً محذوفاً تقديره تبت جناها أو ثمرتها وفيها دهن وصبغ كما تقول خرج بشيا به، وركب بسلاحه. ومن قرأ: ﴿تبت بالدهن﴾ جاز أن يكون الجار فيه للتعدي: أنبتته ونبت به. ويجوز أن يكون الباء في موضع حال كما كان في الوجه الأول، ولا يكون للتعدي ولكن تبت وفيها دهن.

وقد قالوا: أنبت في معنى نبت، فكأن الهمزة في أنبت مرة للتعدي ومرة لغيره يكون من باب: أحال، وأجرب، وأقطف، أي: صار ذا حيال وجرب، والأصمعي ينكر أنبت ويزعم أن قصيدة زهير التي فيها: * حتى إذا أنبت البقل * منهمة، وإذا جاء الشيء مجيئاً كان للقياس فيه مسلك فروته الرواة، لم يكن بعد ذلك موضع مطعن.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٨١/٣):

قرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿متزلاً﴾ بفتح الميم، وكسر الزاي. قرأ الباقون وحفص عن عاصم ﴿متزلاً﴾ بضم الميم، وفتح الزاي. المنزل فيمن ضم الميم منه: يجوز أن يكون مصدرًا أو يكون موضعًا للإنزال.

فإذا أراد المكان: فكأنه قال: أنزلني دارًا، وإذا أراد المصدر: كان بمنزلة أنزلني مباركًا، فعلى هذا الوجه يجوز أن يعدي الفعل إلى مفعول آخر. وعلى الوجه الأول قد استوفى مفعوليه.

ومن قال: ﴿متزلاً﴾: أمكن أن يكون مصدرًا وأن يكون موضع نزول، ودل: ﴿أنزلني﴾ على نزلت، وانتصب ﴿متزلاً﴾ على أنه محل، وعلى أنه مصدر، فإذا عنيت به المصدر لزم تعدي الفعل إلى المكان.

(٢) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٩٠/٢):

ومن ذلك قراءة أبي جعفر والثقفى ﴿هيهات هيهات﴾ بكسر التاء غير منونة. وقرأ: ﴿هيهات هيهات﴾ عيسى بن عمر. وقرأ: ﴿هيهات هيهات﴾ رفع منون أبو حيوة. =

= وقرأ: ﴿هيئات هيئات﴾ مرسله التاء عيسى الهمداني، ورويت عن أبي عمرو. قال أبو الفتح: أما الفتح وهي قراءة العامة، فعلى أنه واحد وهو اسم سمي به الفعل في الخبر، وهو اسم بعد كما أن "شنان" اسم افترق، "وأوتاد" اسم أتالم. و"أف" اسم أتضجر، وقد ذكرنا في "أف" طرفاً صالحاً في هذا الحديث. ومن كسر فقال: ﴿هيئات﴾ منوناً أو غير منون فهو جمع هيئة، وأصله: هيأة إلا أنه حذف الألف لأنها في آخر اسم غير متمكن كما حذفت ياء الذي في التسمية إذا قلت: اللذان، وألف ذا إذا قلت: ذان. ومن نون: ذهب إلى التنكير أي: بعداً بعداً. ومن لم ينون: ذهب إلى التعريف أراد البعد. ومن فتح: وقف بالهاء لأنها كهاء أرطاة، وسعلاة.

ومن كسر: كتبها بالتاء لأنها جماعية، والكسرة في الجماعة بمنزلة الفتحة في الواحد. كما أن سقوط النون من ضرباً بمنزلة الفتحة في ضرب طرداً على سقوط النون في لن يضرباً بمنزلة الفتحة في أن يضرب فلفظ البناء في هذا كلفظ الإعراب. ومن قال: ﴿هيأة هيأة﴾ فإنه يكتبها بالهاء لأن أكثر القراءة ﴿هيأة﴾ بالفتح، والفتح يدل على الأفراد، والإفراد كهاء أرطاة وعلقة غير أن من رفع فقال: ﴿هيأة﴾ فإنه يمتل أمرين: أحدهما: أن يكون أخلصها اسماً معرباً فيه معنى البعد فلم يجعله اسماً للفعل فيبينه كما بين الناس غيره.

وقوله: ﴿لما توعدون﴾ خبر عنه كأنه قال: البعد لوعدكم، كما يقول القائل: الخلف لموعدك، والضلال لإرشادك، والخيبة لانتجاعك.

والآخر: أن تكون مبنية على الضم كما بنيت نحو عليه، وكما بنيت حوب عليه في الزجر، ثم اعتقد فيه التنكير فلحقه التنوين على ما مضى، ونحو من ذلك ما حكى عن بعضهم من ضمة نون التثنية في الزيدان والعمران.

وأما: ﴿هيئات هيئات﴾ ساكنة بالتاء، فينبغي أن تكون جماعية، وتكتب بالتاء، وذلك أنها لو كانت هاء كهاء علقاة وسمانة للزم في الوقف عليها أن يلفظ بالهاء كما يوقف مع الفتح، فيقال: ﴿هيأة هيأة﴾ فبقاء الهاء في الوقف مع السكون دليل على أنها تاء، وإذا كانت تاء فهي أجزيت في الوقف بجراها في الوصل من كونها تاء كقولنا: عليه السلام والرحمة، وقوله:

بل جوز تيهاء كظهر الحجفت

لقلة هذا وكثرت الأول، وكذلك يقف الكسائي عليها وهو عندي حسن لما ذكرته. وعذر من وقف بالتاء كونها في أكثر الأمر مصاحبة للأخرى من بعدها؛ ولأنها أيضاً تشبه الفعل، والفعل أبداً متطاول إلى الفاعل، وهذا طريق الوصل ولأن الضمير فيها =

يقفون بالتاء.

= لم يؤكد قط فأشبهت الفعل الذي لا ضمير فيه، فكان ذلك ادعى في اللفظ إلى إدراجها بالتوقع له.

والذي حسن الوقف عليه حتى نطق بالهاء فيها ما أذكره لك وهو أن: هيات جارية مجرى الفعل في اقتضائها الفاعل، فإذا قال: هيات، فكأنه قال: بعد بعثكم، بعد إنشاؤكم، بعد إخراجكم.

فإذا وقف عليه أعلم أن فيه فاعلاً مضمراً، وأن الكلمة قد استقامت بالضمير الذي فيها. وإذا وصلها بالأخرى أوهم حاجة الأولى إلى الآخرة فأذن بالوقوف عليها باستقلالها وغناها عن الأخرى من بعدها فافهم ذلك.

ولا يجوز أن يكون قوله: ﴿لما تواعدون﴾ وهو الفاعل لأن حرف الجر لا يكون فاعلاً، ولا يحسن اعتقاد زيادة اللام هنا حتى كأنه قال: بعدما تواعدون لأنه لم تولف زيادة اللام في نحو هذا، وإنما زيدت في الموضع الذي الغرض بزيادتها فيه تمكين معنى الإضافة... وإذا لم يكن لها بد من الفاعل ولم يكن الظاهر بعدها فاعلاً لها ففيها ضمير فاعل لا محالة، وهو ما قدمنا ذكره، ومما نون وهو مبني على الضم قوله:

سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام

ومنه قولهم في الضجر: أف فيمن ضم ونون...

وكقولهم: جن جنونه، وضل ضلاله، وقولهم: موت مائت، وشعر شاعر على طريق المبالغة.

وهيأؤه إذا فعلاله كزلزاله وقلقاله، والهزمة فيه منقلبة عن ياء لأنه من باب: حاجيت وعاعيت، وقريب من لفظه، ومعناه ما أنشدناه أبو علي من قول بعضهم:

فأرفع الجفنة باليه الرثغ

فألهيئة: المرقع من الناس المردول الذي يقال له في إبعاده: هه فسمي بالصوت الذي يقال... فألهيئة كما ترى ثلاثي، وهيئات على ما مضى رباعي، فاللفظان أخوان والمعنيان متقاربان، لأن هيات اسم بعد، وهي اسم زجر وإبعاد، ونظير هيه، وهيئات قولهم: سلس وسلسل، وقلق وقلقل، وجرج وجرجر.

وسألني أبو علي يوماً فقال: أي شيء مثل: غوغاء وغوغاء؟

فقلت له: قولهم: للمنجوب: هو وهواء. وينبغي أن يضاف إلى ذلك ما ذكرناه الآن من قولهم: هيه، وهيئات.

سورة المؤمنون ١٥١

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو: ﴿تترأ﴾^(١) [٤٤] بالتثوين في الوصل. وقرأ الباقون بألف التأنيث من غير تثوين. وأماها الأعمش، وحمزة، والكسائي، وخلف والداجوني عن ابن ذكوان.

وفتحها الباقون وإن وقف المنون وقفوا بألف غير مماله؛ لأنها بدل من التثوين.

(١) قال أبو علي الفراسي في الحجة (١٨٢/٣):

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو: ﴿تترئ كلما﴾ منونة والوقف بالألف. وقرأ الباقون ﴿تترئ﴾ بلا تثوين. والوقف في قراءة نافع، وعاصم، وابن عامر بألف. هبيرة عن حفص عن عاصم يقف بالياء.

قوله: يقف بالياء معنى بألف إمالة. ومن نون وقف بالألف. ومن لم ينون وقف بالألف والياء.

قال أبو علي: ﴿تترئ﴾ فعلى من المواترة والمواترة أن تتبع الخير الخير، والكتاب الكتاب، ولا يكون بين ذلك فصل كبير، قال الشاعر:

قرينة سبع إن تواترن مرة ضربن وصفت أرؤس وجنوب

يصف قطاً انفرد بعضها عن بعض في طيراتها يقول: إن انقطعن فلم يكن صفاً ضربن أرؤساً وجنوباً لتصطف في طيراتها، فأعمل الفعل الثاني وحذف المفعول من الأول ليتبين الفاعل له...

وقال أبو عبيدة: ﴿تترئ﴾: بعضها في إثر بعض، يقال: جاءت كتبه تترئ، قال: ينونها بعض الناس.

ومن قال في ﴿تترئ﴾ إنما تفعل لم يكن غلطة غلط أهل الصناعة، والأقيس أن لا يصرف لأن المصادر تلحق أو أواخرها ألف التأنيث كالدعوى والعدوى، والذكرى، والشورى. ولا نعلم شيئاً من المصادر لحق آخره ألف الإلحاق.

ومن قال: ﴿تترئ﴾ أمكن أن يريد فعلى من المواترة، فتكون الألف بدلاً من التثوين وإن كان في الخط بالياء كان للإلحاق، والإلحاق في غير المصادر ليس بالقليل نحو: أرطي ومعزي، فإن كان في الخط ياءً لزم أن يحمل على فعلى دون فعلاً.

ومن قال: ﴿تترئ﴾ فأراد به فعلاً فحكمه أن يقف بالألف مفخماً ولا يميلها إلا في قول من قال: رأيت عنتاً، وهذا ليس بالكثير، فلا تحمل عليه القراءة.

ومن جعل الألف للإلحاق أو للتأنيث أمال الألف إذا وقف عليها، وكثيراً ما تتعاقب الألف التي للإلحاق، وألف التأنيث في أواخر الكلم التي لا تكون مصادر.

سورة المؤمنون.....
 قرأ ابن عامر: ﴿وَأَنْ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ﴾^(١) [٥٢] بفتح الهمزة، وتخفيف النون،
 وسكونها.

[ب/٢٢٠] وقرأ أهل الكوفة: ﴿وَأِنْ هَذِهِ﴾ بكسر الهمزة وتشديد النون وفتحها.^(٢)

وقرأ أهل الحجاز، وأهل البصرة كذلك إلا أنهم فتحوا الهمزة.

قرأ ابن محيصن: ﴿سَمْرًا﴾^(٣) [٦٧] بضم السين، وحذف الألف وتشديد الميم.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/١٨٣):

قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، ﴿وَأَنْ هَذِهِ﴾ بفتح الألف وتشديد النون. وقرأ ابن عامر: ﴿وَأَنْ﴾ بفتح الألف أيضاً، وتخفيف النون. وقرأ عاصم، وحمزة، والكسائي: ﴿وَأِنْ هَذِهِ﴾ بكسر الألف وتشديد النون.

من قرأ: ﴿وَأَنْ هَذِهِ﴾ كان المعنى في قول الخليل وسيبويه: أنه محمول على الجار، والتقدير: ولأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون. أي اعبدوني.

(٢) لهذا، ومثل ذلك عندهم قوله عز وجل: ﴿وَأَنْ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾

المعنى: ولأن المساجد لله، وكذلك عندهم قوله: ﴿لِيَايَلَا قَرِيشَ﴾ كأنه فليعبدوا رب هذا البيت لإيلاف أي لقابلوا هذه النعمة بالشكر، والعبادة للمنعم عليهم بها.

وعلى هذا التقدير يحمل قراءة ابن عامر، ألا ترى أن ﴿أَنْ﴾ إذا خففت اقتضت ما يتعلق به اقتضاءها وهي غير مخففة، والتخفيف حسن في هذا؛ لأنه لا فعل بعدها، ولا شيء مما لا يلي ﴿أَنْ﴾ فإذا كان كذلك كان تخفيفها حسناً، ولو كان بعدها فعلاً لم يحسن حتى تعوض السين أو سوف أولاً إذا كان في نفي، فإذا لم يكن بعدها فعل ساغ التخفيف.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجْنَا لَهُمْ أَرْضًا وَسَوَاءٌ لَكَ فِيهَا مَالٌ كَثِيرٌ﴾.

ومن كسر فقال: ﴿وَأِنْ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ﴾ لم يحملها على الفعل كما يحملها من فتح، ولكن جعلها كلاماً مستأنفاً، ويجوز أن يكون فيه تنبيه على الاعتداد بالنعمة كقول من فتح

﴿أَنْ﴾ فكان معنى ﴿وَأَنْ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ أي أنتم أهل دعوة واحدة، ونصرة ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا وقال: ﴿وَلَا تَفْرُقُوا فِيهِ كَبِيرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾ من الاتفاق على التوحيد، وخلع ما تدعون إليه من دونه.

(٣) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٢/٩٦):

وذلك قراءة ابن مسعود، وابن عباس وعكرمة ﴿سَمْرًا يَهْجُرُونَ﴾.

وروي عن ابن محيصن: ﴿سَمْرًا يَهْجُرُونَ﴾.

قال أبو الفتح: السمر: جمع سامر، والسامر القوم يسامرون أي يتحدثون ليلاً.

قرأ نافع: «همجرون»^(١) [٦٧] بضم التاء، وكسر الجيم.

قرأ أهل الكوفة إلا عاصمًا: «أم تسألهم خراجًا»^(٢) [٧٢] بفتح الراء، وألف بعدها.

= وروينا عن قطرب: أن السامر قد يكون واحدًا وجماعة.

وأما «يهجرون» يسكون الهاء وضم الياء فتفسيره فيفحشون القول، يقال: هجر الرجل في منطقته إذا هذى، وأهجر: أفحش...

وقال الحسن في «همجرون»: أي همجرون كتابي ونبيي، وأما: «همجرون» فينبغي والله أعلم أن يكون تكثرون من الهجر، وهو الهذيان أو هجر النبي صلى الله عليه وسلم، وكتاب الله. أو تكثرون من الإهجار، وهو إفحاش القول لأن فعل تأتي للكثير. وروينا عن أبي حاتم قال: قرأ «سمارًا» أبو رجاء. فهذا ككتاب، وكتاب، وشارب وشراب.

ولو ذهب ذاهب إلى أن معنى «همجرون» أي تكثرون من الهذيان حتى تكونوا وأنتم في سواد الليل لقلة احتشامكم لظهور ذاك عليكم كأنكم مهجرون أي مباحدون به غير مسافرين له كالذي يهجر في مسيره أي سير في الهاجرة، فهذا كقولك لصاحبك أنت مسائر معلن، وأنت محسن مسيء، أي أنت في حال مسائرتك معلن، وأنت في حال إحسانك عندي مسيء، لكان وجهًا.

(١) سبق طرقًا منها في التي قبلها وأنا أذكر هنا قول الفارسي في الحجة حيث قال في (٣/ ١٨٤):

قرأ نافع وحده: «همجرون» بضم التاء وكسر الجيم. وقرأ الباقر «همجرون» بفتح التاء وضم الجيم. من قرأ «همجرون» فالمعنى: أنكم كنتم همجرون آياتي وما يتلى عليكم من كتابي، فلا تنقادون له وتكذبون به كقوله: «قد كانت آياتي تتلى عليكم فكنتم على أعقابكم تنكصون مستكبرين» بالبيت والحرم لأنكم فيه مع خوف سائر الناس في مواظبتهم.

وقال: «أولم يروا أنا جعلنا حرمًا آمنًا ويتخطف الناس من حولهم». و«همجرون»: تأتون بالهجر وهو الهذيان وما لا خير فيه من الكلام. وفي الحديث في زيارة القبور: "زوروا ولا تقولوا هجرًا".

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/ ١٨٤):

قرأ ابن عامر: «خراجًا فخرج ربك» بغير ألف في الحرفين.

وقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم «خراجًا» بغير ألف «فخراج ربك» بألف.

وقرأ حمزة، والكسائي: «خراجًا فخراج ربك» في الحرفين جميعًا بألف.

أبو عبيدة: العبد يؤدي إليك خرجة أي غلته، والرعية تؤدي إلى الأمير الخرج. =

وقرأه الباقون: ﴿خَرَجًا﴾ بسكون الراء من غير ألف.

قرأ ابن عامر: ﴿فخرج ربك﴾^(١) [٧٢] بسكون الراء من غير ألف. وقرأ الباقون: ﴿فخراج ربك﴾ بفتح الراء وألف بعدها. قرأ أهل البصرة: ﴿سيقولون الله﴾^(٢) [٨٥، ٨٧، ٨٩] في الآخرين بغير لام الجزم ورفع اسم الله، وتغليظ لأمه.

= قال: والخرج أيضًا من السحاب ومنه نرى اشتق هذا أجمع، قال أبو ذؤيب: إذا هم بالإقلاع هبت له الصبا وأعقب نوء بعدها وخروج

قال: وزعم أبو عمرو الهذلي: أنه سمي خرجًا وخروجًا للماء الذي يخرج منه.

وفيما حكاه أبو عبيدة من قوله: الرعية تؤدي إلى الأمراء الخرج، دلالة على من قرأ: ﴿خرجًا فخرج ربك﴾ فكأن الخرج يقع على الضريبة التي على الأرضين، وعلى الجزية. وحكى غير أبي عبيدة: أدخرج رأسك، والخرج: ما يخرج إلى من يخرج ذلك إليه، وإن لم يكن ذلك ضريبة.

ويدل على ذلك قراءة من قرأ: ﴿فهل نجعل لك خرجًا﴾ وقد يقع على هذا الخراج بدلالة قول العجاج:

يوم خراج خرج السمرجا

فهذا ليس على الضريبة، والاسم الأخص بالضريبة المضروبة على الأرضين الخراج. ... وإذا كان كذلك فقول ابن كثير ومن تبعه: ﴿خرجًا فخراج ربك خير﴾ معناه أنك لا تسألهم شيئًا يخرجون إليك كما قال: ﴿قل ما أسألكم عليه من أجر﴾، ﴿وما تسألهم عليه من أجر﴾، ﴿فخراج ربك﴾ كأنه أضافه إلى الله تعالى لأنه أوجبه، وألزمهم هذه الأشياء من الحقوق في الأرضين، وجزى الرؤوس فلهذا قال: ﴿فخراج ربك خير﴾. وقول حمزة والكسائي: ﴿خراجًا فخراج ربك﴾. فقولهما: ﴿فخراج ربك﴾ بين على ما تقدم.

و﴿خراج﴾ الذي قرأه غيرهما ﴿خرجًا﴾ قد جاء فيه الخراج أيضًا بدلالة قول العجاج. وزعموا أن أكثر القراءة ﴿خرجًا فخراج ربك﴾. قال أبو الحسن: لا أدري أيهما أكثر في كلام العرب.

(١) سبق في التعليق على الذي قبله.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/١٨٥):

قرأ أبو عمرو وحده: ﴿سيقولون الله﴾ بألف في الحرفين. وقرأ الباقون: ﴿الله.. الله.. الله﴾ هذه الثلاثة مواضع.

أولها: ﴿قل لمن الأرض ومن فيها إن كنتم تعلمون سيقولون لله﴾ لا اختلاف فيها. =

سورة المؤمنون ١٥٥

وقرأهما الباقون بلام الجزم قبل الاسم، وجره، وترقيق لامة كالأول. ﴿بيده﴾ [٨٨] ذكر.

قرأ نافع، وأهل الكوفة إلا حفصاً، والشيبودي عن الأعمش: ﴿عالم الغيب﴾^(١) [٩٢] بالرفع.

وافقه في حال الابتداء به رويس وجره في وصله.

وقرأ الباقون بالجر وصلأً وابتداء مع الضرورة على وقف ما قبله، وهم: ابن كثير، وابن محيصن، وابن عامر، وأهل البصرة، وحفص والشيبودي عن الأعمش.

= الثاني: ﴿قل من رب السماوات السبع ورب العرش العظيم سيقولون لله﴾، ﴿سيقولون لله﴾. والثالث: ﴿قل من بيده ملكوت كل شيء﴾ إلى آخرها ﴿سيقولون لله﴾ و﴿سيقولون الله﴾.

أبو عمرو وحده يقول فيهما: ﴿الله﴾ والباقون ﴿الله﴾ ولم يختلفوا في الأول.

أما الآية الأولى فجوابها على القياس كما يقال: لمن الدار؟ فنقول: لزيد، كأنك تقول: لزيد الدار فاستغنيت عن ذكرها لتقدمها. قرأ أبو عمرو وحده: ﴿سيقولون الله﴾ في الحرفين.

وقرأ الباقون: ﴿الله.. الله﴾.

وأما قوله: ﴿قل من رب السماوات السبع ورب العرش العظيم﴾ فجواب هذا ﴿الله﴾ على ما يوجهه اللفظ.

وأما من قال: ﴿الله﴾ فعلى المعنى، وذلك أنه إذا قال: من مالك هذا الدار؟ فقال في جوابه: لزيد، فقد أجابه على المعنى دون ما يقتضيه اللفظ، والذي يقتضيه: من مالك هذه الدار أن يقال في جوابه: زيد ونحوه، فإذا قال: لزيد، فقد حمله على المعنى.

وإنما ستقام هذا لأن معنى من مالك هذه الدار؟ ولمن هذه الدار؟ واحد، ولذلك حملت تارة على اللفظ، وتارة على المعنى، والجواب على اللفظ هو الوجه.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/١٨٦):

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وحفص عن عاصم، وابن عامر: ﴿عالم الغيب﴾ حفصاً.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، ونافع، وحمزة، والكسائي ﴿عالم الغيب﴾ رفعاً.

قال أبو الحسن: الجر أجود ليكون الكلام من وجه واحد، وأما الرفع فعلى أن يكون خبر ابتداء محذوف.

قال: ويقوي ذلك أن الكلام الأول قد انقطع.

سورة المؤمنون ١٥٦

[٢٢١/١] روى رويس: ﴿فلا أنساب بينهم﴾ [١٠١]/ بإدغام الباء في الباء كأبي عمرو في حال إدغامه.

قرأ أهل الكوفة إلا عاصمًا: ﴿شقاوتنا﴾^(١) [١٠٦] بفتح الشين، والقاف وألف بعدهما.

قرأ نافع، وأهل الكوفة إلا عاصمًا: ﴿سخريا﴾^(٢) [١٦٠] بضم السين، ومثله

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٨٦/٣):

قرأ حمزة، والكسائي ﴿شقاوتنا﴾ بفتح الشين، وبالألف. وقرأ الباقر: ﴿شقاوتنا﴾ بكسر الشين بغير ألف.

حدثنا أبو علي محمد بن عيسى العباسي وأحمد بن علي الخزاز قالا: حدثنا بشر بن هلال قال: حدثنا بكار عن أبان قال: سألت عاصمًا، فقال: إن شئت فاقرا: ﴿شقاوتنا﴾ وإن شئت فقرأ: ﴿شقاوتنا﴾.

الشقوة: مصدر كالردة، والفتنة. والشقاوة: كالسعادة. وإذا كان كذلك فالقراءة بهما جميعًا سائغ كما روي عن عاصم.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٨٧/٣):

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر: ﴿سُخْرِيًّا﴾ بكسر السين، وكذلك في صاد. هبيرة عن حفص عن عاصم: ﴿سُخْرِيًّا﴾ رفعًا وهو غلط، والمعروف عن حفص: ﴿سُخْرِيًّا﴾ بكسر السين.

وقرأ نافع، وحمزة، والكسائي ﴿سُخْرِيًّا﴾ رفعًا في السورتين.

قال أبو زيد: اتخذت فلانًا سُخْرِيًّا، وسخرة، إذا هزئت منه، وقد سخرت به، وبه أسخر سُخْرِيًّا، وسخرًا. أبو عبيدة: ﴿اتخذتموهم سُخْرِيًّا﴾ تسخرون منهم. وسخريا: تسخروهم.

وقال ابن سلام: قال يونس: ﴿ليتخذ بعضهم بعضا سُخْرِيًّا﴾ قال من السخرة، والسُّخْرَة من الهزء، قال: وقد يقال: سُخْرَة فأما تلك الأخرى يعني السخرة فواحدة مضمومة لا غير، ويقال: من الهزء سُخْرَة وسِخْرَة، ومن السخرة مضمومة.

أبو عبد الرحمن بن اليزيدي: ﴿سُخْرِيًّا﴾ من السخرية و﴿سُخْرِيًّا﴾ بالضم في السخرة. حكى غيره: أن الحسن وقتادة قالا: ما كان من العبودية فهو سُخْرَة بالضم، وما كان من الهزء فبالكسر.

= قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، وعاصم، وابن عامر: ﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سُخْرِيًّا حَتَّىٰ أَنْسُوكُمْ ذِكْرِي﴾ بكسر السين أرجح من قراءة من ضم فقال: ﴿سُخْرِيًّا﴾ لأنه من الهزء والأكثر من الهزء كسر السين فيما حكوه.

وترى أنه إنما كان الأكثر؛ لأن السخر مصدر سخرت بدلالة حكاية أبي زيد لذلك... وقولهم في مصدر سخرت: سُخْرِيًّا وسُخْرَاءً، إنما جاء ذلك لأن فعل، وفعل قد يكونان بمعنى نحو: المثل والمثل، والشبه والشبه، وحروف أخر على هذا، فكذلك السُخْر والسُخْر إلا أن المكسورة ألزمت ياء النسب دون المفتوحة، كما اتفقوا في القسم على الفتح في: لعمر الله، ولم يخرج مع إلحاق ياء النسب عن حكم المصدر، ولم يخرج إلى الصفة بإلحاق الياءين له، كما يخرج سائر ما لحقته الياء، يدلك على ذلك قولهم: ﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سُخْرِيًّا﴾ فأفرد وقد جرى على الجمع كما تفرد المصادر، فكأن ياء النسب لم يقع به اعتداد في المعنى كما لم يعتده، ولم يكن للنسب في نحو: أحمر، وأحمري، ودوار ودواري، ومثل ذلك في أن ياء النسب لما كان كالي في قمرى ونحوه لم يعتد به قول الشماخ:

حضرانيات

ألا ترى أنه لو اعتد به وأريد به معنى النسب لرد إلى الواحد كما يرد سائر ما لحقه ياء النسب، وأريد به النسب إلى الواحد إذا لم يكن المنسوب مسمى بالجمع، وإن لم يرد: حضرانيات، إلى الواحد دلالة على أنه لم يعتد بها وكان في حكم الزيادة كـ ﴿لا﴾ في قوله: ﴿لئلا يعلم أهل الكتاب﴾.

وأما قراءة من ضم في قوله: ﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سُخْرِيًّا﴾ وفي ص في قوله: ﴿وقالوا ما لنا لا نرى رجالا كنا نعدهم من الأشرار أتخذناهم سُخْرِيًّا﴾ فالكسر في معنى السُخْرِيَّا أفشى وأكثر إذا كان السخرة في معنى الهزء وهذان الموضعان يراد بهما الهزء، يقوي ذلك قوله في المؤمنين: ﴿وكنتم منهم تضحكون﴾ والضحك بالسخر والهزء أشبه.

وجه ذلك في (ص): ﴿أتخذناهم سُخْرِيًّا﴾ ووجه الضم: أن يونس قال فيما حكى عنه ابن سلام: إن السخرة قد يقال بالضم بمعنى الهزء. وقوله: فأما الأخرى فواحدة، يعني: التي يراد بها السخرة.

وقال أبو الحسن: سخرة إذا أردت من سخرت به ففيه لغتان: يعني الضم والكسر. ومن ثم اتفق هؤلاء القراء على الضم في التي في الزخرف في قوله: ﴿ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضًا سُخْرِيًّا﴾ فهذا من السخرة وانقياد بعضهم لبعض في الأمور التي إن لم ينقد بعضهم لبعض فيها لم يلتزم قوام أمر العالم.

= فأما سخرة فيأفراده يجوز أن يكون لإفراد بعضهم في اللفظ، وإن كان المعنى على

في صاد.

قرأ حمزة، والكسائي: ﴿إِهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾^(١) [١١١] بكسر الهمزة. وفتحها
الباقون.

قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي: ﴿قُلْ كَمْ لَبِثْتُمْ﴾، ﴿قُلْ إِنْ لَبِثْتُمْ﴾^(٢) [١١٢]،

= الكثيرة ويجوز أن يكون كسخره بكسر السين لم يخرج بلحاق الياء له من أن يكون مصدرًا. ووجه الضم في سخره إذا كان من الهزء أن السخر على فُعل وفعل يتعاقبان على الكلمة كالحزن والحزن، والبخل والبخل كما كان فعل، وفعل كذلك إلا أن المضموم خص بالنسب كما خص المكسور به، وبقي على حكم المصدر كما بقي عليه المكسور.

فأما ما حكاه أبو زيد من قوله: اتخذت فلانًا سخرى، وسخره، فإن قوله: سخره وصف بالمصدر، وقولهم: سخره ليس بالمصدر من الهزء، فيكون النسب إليه ولكن سخره كقولهم: ضحكة وهزأة بتسكين العين إذ كان يضحك منه والفاعل في هذا يفتح العين نحو: هزأة، ونكحة، وجمل خجأة.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٨٩/٣):

قرأ ابن كثير، ونافع وأبو عمرو، وعاصم وابن عامر: ﴿أَنَّهُمْ﴾ فتحًا.

وقرأ حمزة، والكسائي: ﴿إِهُمْ﴾ كسرًا. خارجة عن نافع: ﴿صَبِرُوا... إِيَّاهُمْ﴾ كسرًا مثل حمزة. من فتح: كان على قوله: جزيتهم لأنهم هم الفائزون.

ويجوز أن يكون ﴿أَنَّهُمْ﴾ في موضع المفعول الثاني؛ لأن جزيت يتعدى إلى مفعولين، قال: ﴿وجزاهم بما صبروا جنة وحريراً﴾ تقديره: جزيتهم اليوم بصبرهم الفوز، وفاز الرجل. إذا نال ما أراد. وقالوا: فوز الرجل إذا مات. ويشبه أن يكون ذلك على التفاضل له أي: صار إلى ما أحب، والمفازة للمهلكة على وجه التفاضل أيضًا، وقيل: إنه مفعلة من فوز إذا هلك فكان فوز في الأصل على التفاضل أيضًا، ومن كسر استأنف وقطعه مما قبله، ومثل ذلك الكسر، والاستئناف والإتباع لما قبله: لبيك إن الحمد والنعمة لك، وإن الحمد..

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٨٩/٣):

قرأ ابن كثير: ﴿قُلْ كَمْ لَبِثْتُمْ﴾ على الأمر، ﴿قَالَ إِنْ﴾ على الخبر، ولا يدغم ﴿لَبِثْتُمْ﴾

هذه رواية البيهقي عن ابن كثير.

روى قنبل عن النبال عن أصحابه عن ابن كثير ﴿قُلْ كَمْ لَبِثْتُمْ﴾، ﴿قُلْ إِنْ لَبِثْتُمْ﴾ جميعًا في الموضوعين بغير ألف.

سورة المؤمنون ١٥٩

[١١٤] كليهما بضم القاف، وسكون اللام من غير ألف على الأمر. وافقهم ابن كثير، وابن محيصن في الأول.

وقرأهما بفتح القاف وإثبات الألف فيهما الباوقن ومعهم في الثاني ابن كثير، وابن محيصن.

قرأ حمزة، والكسائي، وخلف المطوعي عن الأعمش: «وإنكم إلينا لا ترجعون»^(١) [١١٥] بفتح التاء وكسر الجيم.

= وقرأ نافع، وعاصم، وأبو عمرو، وابن عامر «قال كم لبثتم» و«قال إن لبثتم» بالألف فيهما على الخير. وقرأ حمزة والكسائي: «قل كم لبثتم»، «قل إن لبثتم» على الأمر جميعاً. وأبو عمرو وحمزة، والكسائي يدغمون التاء. الباوقن لا يدغمون. من قرأ: «قل كم لبثتم»: كان على: قل أيها السائل عن لبثهم، وقال على الإخبار عنه. وزعموا أن في مصحف أهل الكوفة: «قل» في الموضعين، وكأن حمزة، والكسائي قرأ على مصاحف أهل الكوفة.

وأما وجه إدغام التاء في التاء في «لبثتم» فلتقارب مخرجي التاء والتاء واجتماعهما في الهمس، فحسن الإدغام لذلك. ووجه ترك ابن كثير للإدغام تباين الحرفين في المخرجين. ألا ترى أن التاء من حيز التاء والذال، والتاء من حيز الظاء والذال، فلما تباين المخرجان، وكانا بمنزلة المنفصل والمنفصل لا يلزم فآثر البيان. ألا ترى أنهم بينوا المثليين في اقتتلوا لما لم يكن الحرف من اللازم.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/١٩٠):

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم هاهنا بالتاء مضمومة: «ترجعون» وفي القصص بالياء «لا يرجعون» بالياء مضمومة. وقرأ نافع في المؤمنين «ترجعون» بضم التاء، وفي القصص: «يرجعون» بفتح الياء وكسر الجيم.

وقرأ حمزة، والكسائي: «ترجعون» و«يرجعون» بفتح التاء، والياء، وكسر الجيم. حجة من قال: «ترجعون»: «وإنا إليه راجعون»، و«إنا إلى ربنا لمقلبون» وقوله: «كل إلينا راجعون» وقوله «إلي مرجعكم».

ألا ترى أن المصدر مضاف إلى الفاعل، فأما ما كان من الرجوع في الدنيا فإن الفعل فيه مسند إلى الفاعل نحو: «فإن رجعت الله إلى طائفة منهم» و«ولئن رجعنا إلى المدينة» «ولا إلى أهلهم يرجعون» «ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون أنهم إليهم لا يرجعون». وكذلك بما كان من أمور الآخرة التي لا يراد بها البعث كقوله: «وإليه يرجع الأمر كله» «ألا إلى الله تصير الأمور».

ما فيها من الياءات المتحركات

﴿لعلي﴾ أسكنها أهل الكوفة ويعقوب.
ومن المحذوفات: ﴿بما تكذبون﴾ موضعان ﴿فاتقون﴾، ﴿أن يحضرون﴾،
﴿أرجعوني﴾، ﴿ولا تكلموني﴾ أثبت الياء في الحالين فيهن يعقوب. وحذفها منهما
الباقون.

سورة النور

[٢٢١/ب] اقرأ ابن كثير، وابن محيصن، وأبو عمرو: ﴿وفرضناها﴾^(١) [١] بتشديد الراء.
وخففها الباؤون.

روى المطوعي عن الأعمش: ﴿ولا يأخذكم بما﴾ [٢] بالياء. وقرأه الباؤون
بالتاء. قرأ ابن كثير إلا ابن فليح: ﴿رأفة﴾^(٢) [٢] بفتح الهمزة بوزن رعة.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٩١/٣):

قرأ ابن كثير، ﴿وفرضناها﴾ مشددة. وقرأها الباؤون: مخففة. قال أبو علي: معنى
فرضناها: فرضنا فرائضها، فحذف المضاف وحسن إضافة الفرائض إلى السورة وهي لله
سبحانه؛ لأنها مذكورة فيهما، ومفهومة عنها.

والتثقيب في ﴿فرضناها﴾ لكثرة ما فيها من الفرض والتخفيف يصلح للقليل والكثير.
ومن حجة التخفيف قوله: ﴿إن الذي فرض عليك القرآن﴾ والمعنى: أحكام القرآن
وفرائض القرآن كما أن التي في سورة النور كذلك.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٩١/٣):

قرأ ابن كثير: ﴿رأفة﴾ هاهنا وفي سورة الحديد ﴿رأفة﴾ ساكنة الهمزة كذا قرأت علي
قنبل. وقال لي قنبل: كان ابن أبي بزة قد أوهم وقرأهما جميعاً بالتحريك، فلما أخبرته أنما
هي هذه وحدها رجع.

وقرأ الباؤون ساكنة الهمزة فيهما، ولم يختلفوا في الهمز غير أن أبا عمرو كان إذا أدرج
القراءة وقرأ في الصلاة غير همزتها إلى ألف قال أبو زيد: رأفت بالرجل أرؤف به رأفة،
ورأفة ورأفت به أرأف، وكل من كلام العرب.

ولعل رأفة التي قرأها ابن كثير لغة، ومعنى: ﴿لا تأخذكم بما رأفة﴾ كأنما هي عن
رحمتها لأن رحمتها قد تؤدي إلى تضييع الحدود وترك إقامته عليها.

وأما الذي في سورة الحديد، فروى ابن شنوذ عن قبل: «رأفة ورحة» بفتح الهمزة وبعدها ألف في وزن رعاة. الباقون بإسكان الهمزة فيهما. وحذف الألف التي في سورة الحديد وخفف الهمزة منهما ورش، وأبو عمرو. وفي رواية شجاع، والسوسي عن يزيد في كل حال. قرأ أهل الكوفة إلا أبا بكر: «فشهادة أحدهم أربع»^(١) [٦] بالرفع. قرأ نافع ويعقوب: «أن» [٧] بتخفيف النون

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٩١/٣):

قرأ حمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم: «أربع شهادات بالله» بالضم. وقرأ الباقون، وأبو بكر عن عاصم: «أربع شهادات بالله» فتحاً. قال أبو علي: نصب قوله: «أربع شهادات بالله» نصبه بالشهادة، وينبغي أن يكون قوله: «فشهادة أحدهم» مبنياً على ما يكون مستداً تقديره: ما الحكم؟ أو ما الغرض؟ أن يشهد أحدهم أربع شهادات أو فعليهم أن يشهدوا. وإن شئت حملته على المعنى لأن المعنى: يشهد أحدهم، فقوله: «بالله» يجوز أن يكون من صلة الشهادة، ومن صلة شهادات إذا نصبت الأربع.

وقياس من أعمل الثاني: أن يكون قوله: «بالله» من صلة شهادات، وحذف من الأول لدلالة الثاني عليه كما تقول: ضربت وضربني زيد. ومن رفع فقال: «فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله»: فإن الجار والجرور من صلة «شهادات»، ولا يجوز أن يكون من صلة شهادة، لأنك إن وصلتها بالشهادة، فقد فصلت بين الصلة والموصول، ألا ترى أن الخبر الذي هو أربع شهادات يفصل.

وقوله: «إنه لمن الكاذبين» في قول من نصب «أربع شهادات بالله» يجوز أن يكون من صلة شهادة أحدهم، فتكون الجملة التي هي «إنه لمن الكاذبين» في موضع نصب لأن الشهادة كالعلم فيتعلق بما «إن» كما يتعلق بالعلم الجملة في موضع نصب لأنه مفعول به، «وأربع شهادات» ينتصب انتصاب المصادر.

ومن رفع «أربع شهادات» لم يكن قوله «إنه لمن الكاذبين» وإلا من صلة شهادات دون الشهادة كما كان قوله: «بالله» من صلة شهادات دون صلة شهادة؛ لأنك إن جعلته من صلة شهادة فصلت بين الصلة والموصول.

وكلهم قرأ: «والخامسة» رفعاً غير حفص عن عاصم فإنه قرأ: «والخامسة» نصباً. القول في ذلك إن من نصب «أربع شهادات بالله» وأضمر لقوله: «فشهادة أحدهم» أو حمله على المعنى نصب «الخامسة»؛ لأن الخامسة من الشهادات، فيكون المعنى: شهد أربع شهادات بالله والخامسة، فيكون محمولاً على ما حمل عليه الأربع في الإعراب لأنه بمعناه.

ومن رفع «أربع شهادات» على أنه خير «فشهادة أحدهم» لزمه أن يرفع «الخامسة» أيضاً، فيكون المعنى: أربع شهادات، والشهادة الخامسة، وما بعده من «أن» في موضع نصب.

والخامسة بأن غضب الله، هذا هو القياس، ويجعل الخامسة يتعلق بها الباء التي تقدر في بأن لأنه بمعنى الشهادة فيتعلق به الجار كما يتعلق بالشهادة، كما يتعلق إلى بالرفث في قوله: «الرفث إلى نساتكم» لما كان الرفث بمعنى الإفضاء، ولا يجوز أن يكون تعلقه بالشهادة الموصوفة بالخامسة لأن الموصول إذا وصفته لم يتصل به شيء بعد الوصف.

فرواه غير حفص عن عاصم «والخامسة» يحملها على ما روي عنه من قوله: «أربع شهادات» المعنى: أربع شهادات، والخامسة ومن نصب «الخامسة» مع رفعه «أربع شهادات بالله» حمله على فعل دل عليه ما تقدم لازماً.

تقدم من قوله: «فشهادة أحدهم أربع شهادات» يدل على يشهد أحدهم، ويشهد الخامسة بكذا.

ومن نصب «أربع شهادات بالله» جاز في قوله: «والخامسة» أن يكون معطوفاً على ما في صلة المصدر، وجاز أن يكون في صلة شهادات؛ لأنه لم يفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي كما يفصل إذا رفع «أربع شهادات» فإن رفع «أربع شهادات» لم يكن إلا معطوفاً على صلة شهادات.

ولا يجوز أن يعطف على صلة المصدر الأول؛ لأنك تفصل حينئذ بين الصلة والموصول بخبر الموصول.

ويجوز أن لا تقدر به العطف على الصلة، ولكن تضرر فعلاً يحمل عليه فتنبه به. وإذا رفع «الخامسة» وقد رفع الأربع حمل الخامسة على الأربع؛ لأنها شهادة كما أن الأربع شهادة، ومجموع ذلك خير المبتدأ الذي هو «فشهادة أحدهم». ومن نصب «الخامسة» وقد رفع «أربع شهادات» قطعه منه ولم يجعل الخبر المجموع، ولكن حمله على ما الكلام من معنى الفعل كأنه يشهد الخامسة، يضرر هذا الفعل لأن في الكلام دلالة عليه.

قال: ولم يختلفوا في الأولى أنها مرفوعة، يعني بالأولى قوله: «والخامسة» بعد قوله: «فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين والخامسة» ووجه ذلك أنه لا يخلو أن يكون ما قبله من قوله: «أربع شهادات» مرفوعاً أو منصوباً.

فإن كان مرفوعاً اتبع الرفع التقدير «شهادة أحدهم أربع» والخامسة، فيكون محمولاً على ما قبلها من الرفع.

وإن كان ما قبله من قوله: «أربع» منصوباً قطعه عنه ولم يحمله على النصب، =

وسكوئها. ﴿لعنة الله﴾^(١) [٧] بالرفع. وشدد النون وفتحها، ونصب ﴿لعنة﴾ الباقون.

= وحمل الكلام على المعنى لأن معنى قوله: ﴿فشهادة أحدهم أربع شهادات﴾ عليهم أربع شهادات وحكمهم أربع شهادات والخامسة فيحمله على هذا. ويجوز في القياس النصب في الخامسة الأولى رفع ﴿أربع شهادات﴾ أو نصب، وإذا نصب فعلى قوله: ﴿فشهادة أحدهم أربع شهادات﴾ و﴿الخامسة﴾ فيعطفه على الأربع المنصوبة وإن رفع ﴿أربع شهادات﴾ جاز النصب في الخامسة؛ لأن المعنى يشهد أحدهم أربع شهادات، ويشهد الخامسة فينصبه لما في الكلام من الدلالة على هذا الفعل. وأحسب أن غيرهم قد قرأ بذلك.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/١٩٤):

قرأ نافع وحده: ﴿أن لعنة الله﴾ و﴿أن غضب الله﴾ بكسر الصاد. وقرأ الباقون: ﴿أن لعنة الله﴾ و﴿أن غضب الله﴾ مشددة النون فيهما.

قال أبو الحسن: لا أعلم الثقيلة إلا أجود في العربية؛ لأنك إذا خففت بالأصل عندي التثقيب، فتخفف وتضمرفان تبيء بما عليه المعنى، ولا تكون أضمرت، ولا حذفت شيئاً أجود، وكذلك: ﴿أن الحمد لله﴾ وجميع ما في القرآن مما يشبه هذا.

فأما قراءة نافع: ﴿والخامسة أن لعنة الله عليه﴾ قال سيبويه: من قال: ﴿والخامسة أن غضب الله﴾ فمعناه عنده: أنه غضب الله عليها، ولا تخفف في الكلام أبداً وبعدها الأسماء إلا وأنت تريد الثقيلة على إضمار القصة فيها، وكذلك قوله: ﴿أن الحمد لله رب العالمين﴾ فيمن خفف...

وإنما خففت الثقيلة المفتوحة على إضمار القصة والحديث، ولم تكن كالمكسورة في ذلك؛ لأن الثقيلة المفتوحة موصولة، والموصول يتثبت بصلته أكثر من تثبت غير الموصول بما يتصل، فلم تخفف إلا على هذا الحد ليبدل على اتصالها بصلتها أشد.

وأما قراءة نافع: ﴿أن غضب الله﴾ فإن ﴿أن﴾ فيه مخففة من الثقيلة، وأهل العربية يستقبحون أن تلي الفعل حتى يفصل بينها وبين الفعل بشيء ويقولون استقبحوا أن تحذف ويحذف ما تعمل فيه وأن تلي ما لم تكن تليه من الفعل بلا حاجز بينهما، فتجتمع هذه الاتساعات فيها، فإن فصل بينها وبين الفعل بشيء، لم يستقبحوا ذلك كقوله: ﴿علم أن سيكون منكم مرضى﴾، ﴿أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولاً﴾.

... وإذا فصل بشيء من هذا النحو بينه وبين الفعل زال بذلك أن تلي ما لم يكن حكمها أن تليه.

فإن قيل: قد جاء: ﴿وأن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾، وجاء ﴿ونودي أن بورك من في النار ومن حولها﴾، فإن ﴿ليس﴾ تجري مجرى ما نحوها مما ليس بفعل.

١٦٤ سورة النور

روى حفص: ﴿لن الكاذبين والخامسة﴾ [٨، ٩] بالنصب وهي الثانية. قرأ نافع، ويعقوب: ﴿أن﴾ [٩] بتخفيف النون وسكونها كما قرأه في الأولى.

وقرأ نافع: ﴿غضب الله﴾ [٩] بكسر الضاد، وفتح الباء فعل ماضٍ: ﴿الله﴾^(١) [٩] مرفوع به.

وقرأه يعقوب: ﴿غضب الله﴾ بفتح الضاد، وضم الباء مصدرًا، واسم الله تعالى مجرور بإضافته إليه.

[١/٢٢٢] /قرأ يعقوب: ﴿والذي تولى كبره منهم﴾^(٢) [١١] بضم الكاف. قرأ أهل الكوفة إلا عاصمًا:

﴿يوم يشهد عليهم﴾^(٣) [٢٤] بالياء. وقرأه الباقون بالتاء. قرأ الأعمش:

= فأما: ﴿نودي أن بورك﴾ فإن قوله ﴿بورك﴾ على معنى الدعاء، فلم يجز دخول "لا"، ولا "قد" ولا "السين" ولا شيء مما يصح دخوله في الكلام فيصح به الفصل.

وهذا مثل ما حكاه من قولهم: أما أن جزاك الله خيرًا، فلم يدخل شيء من هذه الفواصل من حيث لم يكن موضعًا لها، وغير الدعاء في هذا ليس كالدعاء.

ووجه قراءة نافع أن ذلك قد جاء في الدعاء ولفظه لفظ الخبر، وقد يجيء في الشعر، وإن لم يكن شيء بين "أن" وبين ما تدخل عليه من الفعل.

فإن قلت: لم لم تكن "أن" في قوله: ﴿أن غضب الله﴾ أن الناصبة للفعل وصل بالماضي، فيكون كقول من قرأ: ﴿وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي﴾ فإن ذلك لا يسهل.

ألا ترى أنها متعلقة بالشهادة بمنزلة العلم لا تقع بعدها الناصبة.

(١) سبق كل ذلك فيما سبق من تعليق على ما ذكر من الآيات السابقة.

(٢) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (١٠٣/٢):

ومن ذلك قراءة: أبي رجاء وحמיד، ويعقوب، وسفيان الثوري، وعمرة بنت عبد الرحمن، وابن قطيب ﴿كبره﴾ بضم الكاف. قال أبو الفتح: من قرأ كذلك أراد عظمه، ومن كسر فقال: ﴿كبره﴾ أراد وزره وإثمه.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٩٦/٣):

قرأ حمزة، والكسائي: ﴿يوم يشهد عليهم﴾ بالياء. وقرأ الباقون: ﴿تشهد عليهم﴾ بالتاء. الياء، والتاء في هذا النحو كلاهما حسن وقد مر نحوه.

سورة النور: ١٦٥

﴿دينهم الحق﴾^(١) [٢٥] برفع القاف. ونصبها الباقون. قرأ نافع، وأهل البصرة وابن عامر إلا ابن ذكوان، وخلف وحفص وشعيب عن يحيى: ﴿جيوهن﴾ [٣١] بضم الجيم.

وكسرهما الباقون، وهم ابن كثير، وابن محيصن وابن ذكوان، والأعمش، وحمزة والكسائي، وأبو بكر إلا شعيباً.

قرأ ابن عامر، وأبو بكر: ﴿غير أولي الإربة﴾^(٢) [٣١] نصباً. وقرأه الباقون:

(١) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (١٠٧/٢): ومن ذلك قراءة مجاهد، وأبي روق: ﴿يومئذ يوفيهم الله دينهم الحق﴾ رفعاً. قال أبو الفتح: ﴿الحق﴾ هنا وصف لله سبحانه أي: يومئذ يوفيهم الله الحق دينهم. وجاز وصفه تعالى بالحق لما في ذلك من المبالغة كأنه يجعله هو هو على المبالغة، فهو كقولنا: رجل خصم، وقوم زور، وقوله: فهم رضا وهم عدل

وعليه قوله تعالى: ﴿إلى الله مولاهم الحق﴾.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٩٦/٣):

قرأ عاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر: ﴿غير أولي الإربة﴾ نصباً. وقرأ الباقون عن عاصم: ﴿غير أولي﴾ خفضاً. قال أبو علي: ﴿غير﴾ فيمن جر صفة للتابعين، المعنى: لا يبدين زينتهن إلا للتابعين الذين لا إربة لهم في النساء والإربة الحاجة لأهم لا إربة لهم كالأطفال الذين لم يظهروا على عورات النساء، أي لم يقووا عليها، ومنه قوله: ﴿فأصبحوا ظاهرين﴾. وجاز وصف التابعين بغير لأهم غير مقصودين بأعيانهم فأجري لذلك مجرى النكرة كما أن قولك: مررت برجل أبي عشرة أبوه، وجاز أن تعمله عمل الفعل لما لم تكن العشرة عشرة بأعيانهم.

وقد قيل إن التابعين جاز أن يوصفوا بغير في نحو هذا القصر للوصف على شيء بعينه، فإذا قصر على شيء بعينه زال الشياخ عنه واحتص. والتابعون ضربان: ذو إربة وغير ذي إربة، وليس ثالث. وإذا كان كذلك جاز لاختصاصه أن يجري وصفاً على المعرفة، وعلى هذا: ﴿أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم﴾، وكذلك: ﴿لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر﴾ لأن المسلمين وغيرهم لا يخلون من أن يكونوا: أصحاء، أو زمني، فإذا وصفوا بأحد القسمين زال الشياخ فساغ الوصف به لذلك.

ومن نصب ﴿غير﴾ احتمل ضربين: أحدهما: أن تكون استثناء التقدير: لا يبدين زينتهن للتابعين إلا ذا الإربة منهم فإنهم لا يبدين زينتهن لمن كان منهم ذا إربة. والآخر: أن يكون حالاً، المعنى: الذين يتبعونهم عاجزين عنهم، وذو الحال: ما في التابعين من الذكر.

﴿غير﴾ بجر الراء.

قرأ ابن عامر: ﴿أيه المؤمنون﴾ بضم الهاء في الوصل، وكذلك: ﴿أيه الساحر﴾ [الزخرف: ٤٩] و ﴿أيه الثقلان﴾^(١) [الرحمن: ٣١] وفتحها الباقون.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٩٧/٣):

كلهم قرأ: ﴿أيه المؤمنون﴾، ﴿يا أيه الساحر﴾، ﴿أيه الثقلان﴾ بفتح الهاء غير ابن عامر، فإنه قرأ: ﴿أيه﴾ بضم الهاء في الثلاثة أحرف. وكلهم يقف: ﴿أيه﴾ بالهاء في الثلاثة، إلا أبا عمرو، والكسائي فإنهما وقفوا: ﴿أيها﴾ بالألف على الثلاثة أحرف. قال أحمد: ولا ينبغي أن يتعمد الوقف عليها لأن الألف سقطت في الوصل لسكونها وسكون اللام. أخبرني محمد بن يحيى الوراق قال حدثني محمد بن سعدان عن الكسائي أنه كان يقف: ﴿أيها﴾ بالألف. قال أبو علي: الوقف على: ﴿أيها﴾ من قوله: ﴿يا أيها الساحر﴾ ونحوه بالألف لأنها إنما كانت سقطت لسكونها وسكون لام المعرفة، كما قال أحمد. فإذا وقفت عليه زال التقاء الساكنين.

فظهرت الألف، كما أنك لو وقفت على: ﴿محلي﴾ من قوله: ﴿غير محلي الصيد﴾ لرجعت الياء المحذوفة بسكونها، وسكون اللام، وإذا كان حذف الألف منها التي للتنبية من ﴿يا أيه﴾ تحذف لهذا فلا وجه لحذفها للوقف. ألا ترى أن من حذف الياء من الفواصل، والقوافي نحو: ﴿والليل إذا يسر﴾.

وبعض القوم يخلق ثم لا يفر

لم يحذف الألف من قوله: ﴿والليل إذا يغشى﴾ ولا من نحو قوله:

داينت أروى والديون تقضى

وقد حذف الألف من بعض القوافي للضرورة والحاجة إلى إقامة القافية. فإن جعلت الحذف من ﴿ها﴾ من ﴿يا أيها﴾ على هذا الوجه لم يسغ؛ لأنه لا حاجة هنا ولا ضرورة. ومما يضعف ذلك أن الألف في حرف، والحرف لا يحذف منها إلا أن يكون مضاعفة.

فأما ضم ابن عامر الهاء من: ﴿يا أيه الساحر﴾ فلا يتجه لأن آخر الاسم هو الياء الثانية من أي، فينبغي أن يكون المضموم آخر الاسم، ولو جاز أن يضم هذا من حيث كان مقترناً بالكلمة لجاز أن يضم الميم من ﴿اللهم﴾ لأنه آخر الكلمة.

ووجه الإشكال في ذلك والشبهة، أنه وجد هذا الحرف قد صار في بعض المواضع التي يدخل فيها بمنزلة ما هو في نفس الكلمة نحو: مررت بهذا الرجل، وغلام هذه المرأة. =

سورة النور ١٦٧

ووقف أهل البصرة، والكسائي والزيني عن قنبل: «أيها» بفتح الهاء وإثبات ألف بعدها كسائر ما في القرآن من نظائرها.

روى الإسكندراني، والأخفش جميعاً عن ابن ذكوان: «إكراههن»^(١) [٣٣]

= وليست "يا" وغيرها من الحروف التي يبنه بها كذلك، فلما وجدها في أوائل المهمة كذلك وفي الفعل في قول أهل الحجاز: هلم، جعله في الآخر أيضاً بمثلة شيء من نفس الكلمة كما كان في الأول كذلك، واستجاز حذف الألف اللاحق للحرف لما رآه قد حذف في قولهم هلم، فأجرى عليه الإعراب فلما كان كالشيء الذي من نفس الكلمة. فإن قلت: إنه قد حرك الياء التي قبلها بالضم في: يا أيه الرجل، فإنه يجوز أن يقول: إن ذلك في هذا الموضع كحركات الاتباع نحو: امرؤ وامرئ، ونحو ذلك، فهذه العلة وجه شبهته، وينبغي أن لا يقرأ بذلك ولا يؤخذ به. ومما يقوي الشبهة أن «ها» قد لحقت في الآخر، كما لحق في الأول، ألا ترى أنهم قد قالوا فيما أنشده أبو زيد:

تبك الحوض علاها وهلي ودون زيادها عطن منيم

إن "ها" للتنبيه لأن على وهلي: حالان فلما كانت إذا لحقت أولاً بمنزلة شيء من نفس الكلمة كذلك قدرها إذا لحقت آخرًا.

(١) مما ذكره أبو الفتح بن جني من وجوه قراءة هذه الآية في المحتسب (١٠٨/٢) أن قال:

ومن ذلك قراءة ابن عباس، وسعيد بن جبير: «من بعد إكراههن لهن غفور رحيم». قال أبو الفتح: اللام في لهن متعلقة بغفور لأنها أدنى إليها، ولأن فعولاً أقعد في التعدي من فعيل، فكأنه قال: فإن الله من بعد إكراههن غفور لهن.

ويجوز أن تكون أيضاً متعلقة برحيم، وذلك أن ما لا يتعدى قد يتعدى بحرف الجر، ألا تراك تقول: هذا مار يزيد أمس، فتعمل اسم الفاعل وهو لما مضى، لأن هناك حرف الجر وإن كنت لا تعديه فتصب به وهو لما مضى؟

فكذلك يجوز تعلق اللام في «لهن» بنفس «رحيم» وإن كنت لا تميز هذا رحيم زيدياً على مذهب غير سيبويه ولأجل اللام في «لهن».

فإن قلت: فإذا كانت اللام في «لهن» متعلقة برحيم فإنما يجوز أن يقع المعمول بحيث يجوز وقوع العامل فتقدم رحيماً على غفور وهو تابع له؟

قيل: اتباعه إياه لفظاً لا يمنع من جواز تقدم رحيم على غفور، وذلك أنهما جميعاً خبران لأن، وجاز تقدم أحد الخبرين على صاحبه فتقول: هذا حلو حامض، ويجوز: هذا حامض حلو.

بالإمالة. قرأ ابن عامر، وأهل الكوفة إلا أبا بكر: ﴿ميينات﴾^(١) [٣٤] بكسر الياء، وكذلك الذي بعده. وفي الطلاق.

[ب/٢٢٢] /قرأ الكسائي إلا أبا الحارث ﴿كمشكاة﴾^(٢) [٣٥] بالإمالة. وفخمه الباقون. قرأ أبو عمرو والكسائي: ﴿دريء﴾^(٣) [٣٥] بكسر الدال، وياء بعد الراء

= فلك إذاً أن تقول: فإن الله من بعد إكراههن غفور رحيم، وإن شئت رحيم غفور. ويحسن ذلك هنا أيضاً شيء آخر وهو: أن الرحمة كأنها أسبق رتبة من المغفرة، وذلك أنه سبحانه إنما يرحم فيغفر، فكأن رتبة الرحمة أسبق في النفس من رتبة المغفرة، فلذلك جاز بل حسن تعليق اللام في لهن بنفس رحيم وإن كان بعيداً عنها لما ذكرناه من كون الرحمة سبباً للمغفرة، وإذا كانت في الرتبة قبلها معنى حسن أن تكون قبلها لفظاً أيضاً. فإن جعلت ﴿رحيم﴾ صفة لـ ﴿غفور﴾ لم يجوز أن تعلق في ﴿لهن﴾ بنفس ﴿رحيم﴾ لامتناع تقدم الصفة على موصوفها.

وإذا لم يجوز أن ينوي تقديمها عليه لم يجوز أن تضع ما تعلق بها قبله؛ لأنه إنما يجوز أن يقع المعمول بحيث يجوز أن يقع العامل فيه، وأنت إذا جعلت رحيماً صفة لـ: ﴿غفور﴾ لم يجوز أن تقدمه عليه لامتناع جواز تقدم الصفة على موصوفها إذا كانت حالة منه محل آخر أجزاء الكلمة من أولها، فاعرف ذلك.

(١) قال الشيخ محمد كريم راجح في القراءات العشر المتواترة في هامش القرآن الكريم طبعة دار المهاجر عند هذه الآية:

﴿ميينات﴾ ابن عامر، وحفص وحمزة، والكسائي وخلف: ﴿ميينات﴾ الباقون.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٩٩/٣):

قال أحمد: وروى أبو عمرو والدوري عن الكسائي: ﴿كمشكاة﴾ بكسر الكاف الثانية لم يروها غيره.

الإمالة في قوله: ﴿كمشكاة﴾ غير ممتعة؛ لأن الألف فيها لا تخلو من أن تكون منقلبة عن الياء أو عن الواو، وعن أيهما كان الانقلاب لم تمتنع إمالة الألف، لأنها إذا نثيت انقلبت ياء.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٠٠/٣):

قرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر، وحفص عن عاصم: ﴿دُرِي﴾ بضم الدال وكسر الراء مشددة الياء من غير همز. أبو عمرو والكسائي: ﴿دريء﴾ مهموز بكسر الدال. أبو بكر عن عاصم: ﴿دريء﴾ مهموز بضم الدال، وكذلك حمزة. قال أبو علي: من قرأ: ﴿دريء﴾ احتمل قوله أمرين:

سورة النور ١٦٩.....

ساكنة خفيفة وبعدها همزة مضمومة بمد الياء من أجلها. وقرأه حمزة والمطوعي عن الأعمش، وأبو بكر والوليد بن عتبة عن أيوب: «دريء» بضم الدال كذلك. ورواه الشنبوذي عن الأعمش كذلك إلا أنه فتح الدال كذلك. وقرأه الباقون: «دريء» بضم الدال أيضاً وبعدها ياء مشددة مضمومة.

= أحدهما: أن يكون نسيه إلى الدر، وذلك لفرط ضيائه ونوره، كما أن الدر كذلك. ويجوز أن يكون فعلاً من الدرء فخفف الهمزة فانقلبت ياء كما تنقلب من النسيء والنيء ونحوه إذا خففت ياء.

ومن قرأ: «دريء» كان فعلاً من الدرء مثل السكر، والفسيق، والمعنى: أن الخفاء يدفع عنه لتألفه في ظهوره فلم يخف كما خفي نحو السها وما لم يضيء من الكواكب. قال أبو عثمان عن الأصمعي عن أبي عمرو قال: مذ خرجت من الخندق لم أسمع أعرابياً يقول إلا: «كأنه كوكب دريء» بكسر الدال.

قال الأصمعي: فقلت: أفهمزون؟ قال: إذا كسروا فحسبك، قال: أخذوه من درأت النجوم تدرأ إذا اندفعت وهذا فعيل منه.

ومن قرأ: «دريء» كان فعلاً من الدرء الذي هو الدفع، وإن خففت الهمزة من هذا قلت: «دريء». وقد حكى سيبويه عن أبي الخطاب: كوكب دريء في الصفات، ومن الأسماء:

المريق: العصفر. ومما يمكن أن يكون من هذا البناء قولهم: العلية، ألا تراه من علا، فهو فعيل منه السرية الأولى أن تكون فعلية وذلك أنها لا تخلو من أن تكون السر أو السراة أو السرو أو السرور، فالأشبه أن تكون فعلية من السر؛ ولأن صاحبها إذا أراد استيلاها لم يمتنها ولم يبتذها لما يبتذل له من لا يراد للاستيلاء ولا يكون فعلية من السراة، لأن السراة/الظهر وهي لا توتى من ذلك المأتي. ومن رأى ذلك جاز عنده أن تكون عنده فعلية من السراة، ولا تكون فعلية من السر لأن السر لا يتجه فيها إلا أن يريد: أن المولى قد يسرها عن حدثه. ويجوز إن أخذتها من السرور؛ لأن صاحبها يسر بها من حيث كانت نفساً من الحررة أمران:

أحدهما: أن تكون فعلية من السرور. والآخر: أن تكون فعلية من السر، فأبدل من لام فعلية للتضعيف حرف اللين، وأدغم ياء فعلية فيها فصار سرية.

سورة النور.....

قرأ نافع، وابن عامر إلا الوليد بن عتبة، وحفص: ﴿يوقد﴾^(١) [٣٥] بياء مضمومة، وسكون الواو، وتخفيف القاف، وضم الدال. وقرأه أهل الكوفة إلا حفصًا، والوليد بن عتبة كذلك إلا أنه بالتاء. قرأ ابن عامر، وأبو بكر: ﴿يسبح له﴾^(٢) [٣٦] بفتح الباء. وكسرها الباقون.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٠٠/٣):

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو بالتاء مفتوحة ونصب الدال من: ﴿توقد﴾. وقرأ نافع، وابن عامر، وحفص عن عاصم: ﴿يوقد﴾ مضمومة الباء، مفتوحة القاف، مضمومة الدال. وقرأ حمزة، والكسائي، وأبو بكر عن عاصم: ﴿توقد﴾ بضم التاء والدال. وروى أبان عن عاصم: ﴿يوقد﴾ مثل نافع.

قرأ القطعي عن عبيد عن هارون عن أبي عمرو عن عاصم بن مهذلة، وأهل الكوفة ﴿توقد﴾ برفع الدال مشددة مفتوحة الواو. قال أبو علي: ومعنى ﴿توقد من شجرة﴾ أي من زيت شجرة، فحذف المضاف، يدل ذلك على ذلك: ﴿يكاد زيتها يضيء﴾. قول ابن كثير، وأبي عمرو ﴿توقد﴾ على أن فاعل توقد: المصباح وهو البين لأن المصباح هو الذي يتوقد. ومن قال: ﴿يوقد﴾ كان كمن قرأ:

﴿توقد﴾ في أنه جعل فاعل الفعل المصباح كما جعل فاعله المصباح في ﴿توقد﴾.

ومن قرأ: ﴿توقد﴾ كان فاعله الزجاج، والمعنى على مصباح الزجاج، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، فقال: ﴿توقد﴾ فحمل الكلام على لفظ الزجاج. أو يريد بالزجاج القنديل فيقول: ﴿توقد﴾ على لفظ الزجاج، وإن كان يريد القنديل. ومن قال: ﴿توقد﴾ برفع الدال وتشديد القاف وفتحها فإنه يحمل الكلام على الزجاج والمعنى: تتوقد، وحذف التاء الثانية.

حدثنا الكندي قال: حدثنا المؤمل قال: حدثنا إسماعيل عن أبي رجاء قال سألت الحسن عن قوله: ﴿الله نور السماوات والأرض﴾ إلى قوله: ﴿نور على نور﴾ قال: مثل هذا القرآن في القلب كمشكاة ككوة فيها مصباح، ﴿المصباح في زجاجة الزجاج كأما كوكب دري﴾.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٠١/٣):

قرأ عاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر: ﴿يسبح﴾ بفتح الباء. وقرأ الباقون: ﴿يسبح﴾ بكسر الباء، وكذلك حفص عن عاصم أيضًا. حدثني أحمد بن أبي خيثمة وإدريس بن عبد الكريم جميعًا عن خلف عن الضحاك بن ميمون عن عاصم ﴿يسبح﴾ بكسر الباء، وروى بكار عن أبان عن عاصم ﴿يسبح﴾ بكسر الباء أيضًا. قال أبو علي من قال: =

روى البرزي والزيني من طريق ابن الشارب عن قنبل: ﴿سحاب﴾^(١) [٤٠]

= ﴿يسبح له فيها﴾ ففتح الباء فعلى أنه أقام الجار والمجرور مقام الفاعل، ثم فسر: من يسبح؟ فقال: ﴿رجال﴾ أي يسبح له فيها رجال، فرفع رجالاً بهذا المضمرة الذي دل عليه قوله: ﴿يسبح﴾ لأنه إذا قال: ﴿يسبح﴾ دل على فاعل التسبيح... والوجه: يسبح كما قرأه الجمهور، فيكون فاعل يسبح رجال، الموصوفون بقوله: ﴿لا تلهيهم تجارة﴾.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٠٤/٣):

قرأ ابن كثير فيما قرأت على قنبل: ﴿سحاب﴾ منون، ﴿ظلمات﴾ مكسورة التاء ينونها جميعاً. وقال ابن أبي بزة: ﴿سحاب ظلمات﴾ مضافاً وقرأ الباقون: ﴿سحاب ظلمات﴾ رفع جميعاً منون.

قوله: ﴿أو كظلمات في بحر لجي﴾ معناه، أو كذي ظلمات، ويدل على حذف المضاف قوله: ﴿إذا أخرج يده لم يكد يراها﴾ فالضمير الذي أضيف إليه ﴿يده﴾ يعود إلى المضاف المحذوف، ومعناه: ذي الظلمات، أنه في ظلمات.

ومثل حذف المضاف هنا حذفه في قوله: ﴿أو كصيب من السماء﴾ فتقديرها أو كذوي صيب من السماء، أو أصحاب صيب، فحذف المضاف كما حذف من قوله: ﴿أو كظلمات﴾. ومعنى: ﴿ظلمات بعضها فوق بعض﴾: ظلمة البحر، وظلمة الموج، وظلمة الموج الذي فوق الموج.

وقوله تعالى: ﴿فنادى في الظلمات﴾ ظلمة البحر، وظلمة بطن الحوت، ويجوز أن يكون الالتقام كان في ليل فهذه ظلمات. وقوله: ﴿خلقاً من بعد خلق في ظلمات ثلاث﴾ فإنه يجوز أن يكون ظلمة الرحم، وظلمة البطن، وظلمة المشيمة.

تعددت الأقوال في تفسير هذه الظلمات قديماً وحديثاً وعلمياً ولغوياً، فالله أعلم بحقيقة مراده من هذه الظلمات ﴿وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا﴾.

فمن قرأ: ﴿سحاب ظلمات بعضها فوق بعض﴾ فرفع الظلمات كان خيراً لمبتدأ محذوف تقديره: هذه ظلمات بعضها فوق بعض.

ومن قال: ﴿سحاب ظلمات﴾ جاز أن يجعله تكريراً وبدلاً من الظلمات الأولى. ومن قال: ﴿سحاب ظلمات﴾ بإضافة السحاب إلى الظلمات، فالظلمات: هي الظلمات التي تقدم ذكرها، وأضاف السحاب إلى الظلمات لاستقلال السحاب وارتفاعه في وقت كون هذه الظلمات، كما تقول: سحاب رحمة، وسحاب مطر، إذا ارتفع في الوقت الذي تكون فيه الرحمة والمطر.

بغير تنوين وقرأ الباقون بالتنوين. قرأ ابن كثير: ﴿ظلمات بعضها﴾^(١) [٤٠] بكسر الراء جرأ. وقرأ الباقون: ﴿ظلمات﴾ بالرفع والتنوين. قرأ الأعمش: ﴿فترى الودق يخرج من خلاله﴾ [٤٣] بفتح الخاء، وحذف الألف. وقرأه الباقون: ﴿خلاله﴾ بكسر الخاء، وإثبات الألف بين اللامين. واتفقوا على كسر اللام الثانية. قرأ حفص: ﴿ويتقه فأولئك﴾^(٢) [٥٢] بسكون القاف.

(١) سبق في التعليق على الذي قبله فراجع فيه.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٠٣/٣):

قرأ ابن كثير، وحمزة، والكسائي ونافع في رواية ورش، وابن سعدان عن إسحاق المسيبي عن نافع: ﴿ويخشى الله ويتقهي﴾ موصولة بياء. وقال قالون عن نافع: ﴿ويتقه فأولئك﴾ بكسر الهاء لا يبلغ بها الياء. وقرأ أبو عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر: ﴿ويتقه﴾ جزماً. وقرأ حفص عن عاصم: ﴿ويتقه﴾ ساكنة القاف مكسورة الهاء بغير ياء، مختلصة الكسرة. وروى أبو عمارة عن حفص عن عاصم: ﴿ويتقه﴾ مكسورة القاف، ساكنة الهاء. وكذلك روى أبو عمارة عن حمزة.

قال أبو علي: قول من قال: ﴿ويتقهي﴾ موصولة بياء هو الوجه؛ لأن الهاء ما قبلها متحرك، وحكمها إذا تحرك ما قبلها أن تتبعها الياء في الوصل. وما رواه قالون عن نافع، ﴿ويتقه﴾ لا يبلغ فيها الياء، ووجهه: أن الحركة ليست يلزم ما قبل الهاء، ألا ترى أن الفعل إذا رفع دخلته الياء، وإذا دخلت الياء اختير حذف الياء بعد الهاء في الوصل مثل: عليه، فلما كان الحرف المحذوف لا يلزم حذفه، صار كأنه في اللفظ كما أن الحرف لما لم يلزم حذفه في قوله:

وكحل العينين بالعواور

صار كأنه في اللفظ، فلم يهزم الواو، فكذلك لم يثبت في الآية الياء بعد الهاء.

وقول أبي عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر: ﴿ويتقه﴾ جزماً فإن قول من تقدم أبين من هذا، ووجهه: أن ما يتبع هذه الهاء من الواو والياء زائدة فرد إلى الأصل، وحذف ما يلحقه من الزيادة، ويقوي ذلك أن سيبويه يحكي: أنه سمع من يقول: هذه أمة الله في الوصل والوقف. وهذه الهاء التي في هذه قد أجروها مجرى هاء الضمير، فكما استجازوا الحذف في هذه فكذلك يجوز الحذف في هذه الهاء التي للضمير.

وزعم أبو الحسن أن: *له إرقان*

ونحوه لغة يجرونها بالوصل مجراها في الوقف، فيحذفون منها كما حذفوا في الوقف.

وحملها سيبويه على الضرورة، وعلى أنه أجرى الوصل مجرى الوقف.

سورة النور ١٧٣

وكسرها الباقون. وقرأ قالون ويعقوب، وحفص بكسر الهاء من غير صلة. وقرأ أبو عمرو إلا العباس وحمزة، وأبو بكر بإسكان الهاء. وكسرها ووصلها بياء الباقون. قرأ الأعمش، وأبو بكر: ﴿كما استخلف﴾^(١) [٥٥] بضم التاء، وكسر اللام والابتداء على قراءتهما بضم الهمزة.

وقرأ الباقون بفتح التاء واللام، وابتدءوا بكسر الهمزة. قرأ ابن كثير، وابن محيصن، وأبو بكر، ويعقوب: ﴿وليلدلتهم﴾ [٥٥] بإسكان الباء، وتخفيف الدال. قرأ ابن عامر إلا الوليد بن عتبة، وحمزة: ﴿ولا يحسبن الذين﴾^(٢) [٥٧] بالياء. وقد

= وأما ما رواه حفص عن عاصم: ﴿ويتقه﴾ فإن وجهه: أن "تقه" من ﴿يتقه﴾ مثل كتف، فكما يسكن نحو: كتف، كذلك سكن القاف من: "تقه"، وعلى هذا قول الشاعر:
لم يلد له أبوان

ومثله: فبات منتصباً وما تكردسا

فلما أسكن ما قبل الهاء هذه التشبيه حرك الهاء بالكسر كما حرك الدال بالفتح في: لم يلد له.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٠٥/٣):

قرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿كما استخلف﴾ بضم التاء وكسر اللام. وقرأ الباقون، وحفص عن عاصم: ﴿استخلف﴾ بفتح التاء واللام. قال أبو علي: الوجه ﴿كما استخلف﴾، ألا ترى أن اسم الله تعالى قد تقدم ذكره، وأن الضمير في: ﴿ليستخلفنهم في الأرض﴾ يعود إلى الاسم، وكذلك في قوله تعالى: ﴿كما استخلف﴾ ألا ترى أن المعنى ليستخلفنهم استخلافاً كاستخلافه الذين من قبله؟ ووجه: ﴿استخلف﴾: أنه يراد به ما أريد باستخلف.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٠٥/٣):

قرأ حمزة، وحفص وابن عامر ﴿لا يحسبن﴾ بالياء وفتح السين. وقرأ الباقون: ﴿لا تحسبن﴾ بالتاء. وفتح عاصم، وابن عامر، وحمزة السين. وكسرها الباقون. قال أبو علي: من قال: ﴿يحسبن﴾ بالياء جاز أن يكون فاعل الحسبان أحد شيئين: إما أن يكون قد تضمن ضميراً للنبي ﷺ، كأنه لا يحسبن النبي ﷺ الذين كفروا معجزين، و: ﴿الذين﴾ في موضع نصب لأنه المفعول الثاني.

ويجوز أن يكون فاعل الحسبان ﴿الذين كفروا﴾ ويكون المفعول الأول محذوفاً تقديره: لا يحسبن الذين كفروا أنفسهم سبقوا. ومن قرأ: ﴿لا تحسبن﴾ ففاعل الفعل المخاطب ومفعولاه ما بعد ﴿يحسبن﴾، وحسب يحسب وحسب يحسب: لغتان.

قرأ الباقون بالتاء وعن ابن محيصن كالمذهبين. روى عبد الوارث المطوعي عن [٢٢٣/ب] الأعمش: «الحلم» [٥٨] بإسكان اللام فيهما. / قرأ أهل الكوفة إلا حصصاً «ثلاث عورات»^(١) [٥٨] بنصب التاء. ورفع الباقون. قرأ ابن محيصن، والأعمش من طريق المطوعي، ويعقوب، والعباس وعبد الوارث جميعاً عن أبي عمرو: «ويوم يرجعون إليه»^(٢) [٦٤] بفتح الياء، وكسر الجيم.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٠٥/٣):

قرأ عاصم في رواية أبي بكر، وحمة والكسائي: «ثلاث عورات» نصياً. وقرأ الباقون وحفص عن عاصم: «ثلاث عورات» رفعاً. قال أبو علي: من رفع فقال: «ثلاث عورات» كان خيراً لمبتدأ محذوف لما قال: «الذين ملكت أيمنكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات» وفصل الثلاث بقوله: «من قبل صلاة الفجر وحين تضعون ثيابكم من الظهيرة ومن بعد صلاة العشاء» فصار كأنه قال: هذه ثلاث عورات، فأجمل بعد التفصيل. ومن قال: «ثلاث عورات» جعله بدلاً من قوله: «ثلاث مرات». فإن قلت: إن قوله: «ثلاث مرات» زمان بدلالة أنه فسر بزمان.

وقوله: «من قبل صلاة الفجر وحين تضعون... ومن بعد صلاة العشاء» وليس العورات بزمان، فكيف يصح البدل منه وليس هي هي؟

قيل: يكون ذلك على أن يضم الأوقات، كأنه قال: أوقات ثلاث عوراته فلما حذف المضاف إليه بإعراب المضاف، فعلى هذا يوجه. قال: ولم يختلف في إسكان الواو من «عورات». قال أبو علي: واحد العورات: عورة، وحكم ما كان على فعلى من الأسماء أن تحرك العين منه في فعلات نحو: صحيفة وصفحات، وجفنة وجفنت، إلا أن التحريك فيما كان العين منه ياء أو واواً كرهه عامة العرب؛ لأن العين بالتحريك تصير على صورة ما يلزمه الانقلاب من كونه متحركاً بين متحركين، فكرهوا ذلك، وعدلوا عنه إلى الإسكان، فقالوا: عورات، وجوزات، وبيضات ومثل هذا في اطراد التحريك في الصحيح وكراهيته في المعتل قوله:

في حنيفة: حنفي، وفي جديلة، وربيعة: جدلي، وربعي، فإذا أضفوا إلى مثل طويلة وحويزة قالوا: طويلي، وحويزي، كراهة طولى، وحوزى؛ لأنه يصير على ما يجري فيه القلب. وكذلك قالوا في شديدة شديدي، ورفضوا شديدي الذي آثروا نحوه في ربعي كراهة التقاء التضعيف.

(٢) قال الشيخ محمد كرم راجح في القراءات العشر المتواترة على هامش القرآن الكريم عند هذه الآية: «يُرْجَعُونَ»: يعقوب. «يُرْجَعُونَ»: الباقون.

سورة الفرقان

قرأ الأعمش، وحمزة والكسائي وخلف: ﴿تأكل منها﴾^(١) [٨] بالنون. وقرأه الباقر بالياء.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن، وابن عامر وأبو بكر: ﴿ويجعل لك قصوراً﴾^(٢)

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٠٧/٣):

قرأ ابن كثير، ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿يأكل منها﴾ بالياء. وقرأ حمزة والكسائي ﴿تأكل منها﴾ بالنون. قال أبو علي: ﴿له جنة يأكل منها﴾ يعني النبي صلى الله عليه وسلم، كأنهم أنكروا أن يكون رسول الله ﷺ، لما رأوه بشراً مثلهم يأكل كما يأكلون، فقالوا: ﴿لولا أنزل إليه ملك فيكون معه نذيراً﴾ فيبين لنا باقتران الملك به، وكونه معه نذيراً من جملتنا، فكذلك اقترحوا عليه إلقاء كتز إليه، أو كون جنة يختص بما يأكل منها حتى يتبين في مأكله أيضاً منهم كما يبين باقتران الملك به، وإلقاء الكتز إليه.

وعلى هذا قوله قالوا: ﴿ولئن أطعتم بشراً مثلكم إنكم إذا لخاسرون﴾، ﴿فقالوا أبشر منا واحداً تتبعه﴾ وقد قال في ذلك سواهم من الكفار فقالوا فيما حكى الله تعالى عنهم: ﴿أبشر يهدوننا﴾ فأنكروا أن يكون لمن سواهم في البشرية حال ليس لهم. وقد احتج الله سبحانه عليهم في ذلك بقوله:

﴿ولو جعلناه ملكاً لجعلناه رجلاً وللبسنا عليهم ما يلبسون﴾، ﴿وما أرسلنا إلا رجالاً نوحى إليهم فأسألو أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾.

ومن قال: ﴿تأكل﴾ فكأنه أراد أنه يكون له بذلك مزية علينا في الفضل بأكلنا من جنته.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٠٧/٣):

قرأ ابن كثير، وابن عامر وعاصم في رواية يحيى عن أبي بكر ﴿ويجعل لك﴾ برفع اللام. فقرأ الكسائي عن أبي بكر عن عاصم، ونافع، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿ويجعل لك قصوراً﴾. قال أبو علي: ﴿ويجعل﴾ عطفه على موضع جعل لأن موضع جعل جزم بأنه جزء الشرط، فإذا جزم ﴿يجعل﴾ حمله على ذلك وإذا كانوا قد جزموا ما لم يله فعل لأنه في موضع الجزم. وقراءة من قرأ: ﴿من يضل الله فلا هادي له ويذرهم﴾ وكقول الشاعر:

إني سلكت فإني لك كاشح وعلى انتقاصك في الحياة وأزدد

وكل ذلك ليس بأفعال، وإنما هو في موضع الأفعال، فالفعل أولى أن يحمل عليه ومن =

[١٠] بضم اللام.

وقرأ الباوقن: بسكون اللام على الجزم وأدغمها في لام لك. روى نصر: ﴿إذا رأهم من مكان﴾ [١٢] وفي النمل: ﴿فلما رأته حسبته﴾ [٤٤] بكسر الراء فيهما.

وفتحها الباوقن. قرأ ابن كثير، وابن محيصن والأعمش من طريق المطوعي، وحفص والوليد بن مسلم، ويعقوب والعباس، وعبد الوارث جميعاً عن أبي عمرو: ﴿ويوم يحشرهم﴾^(١) [١٧] بالياء، ومثله في سبأ. وقرأ الباوقن بالنون. روى ابن

= حيث كان الفعل بالفعل أشبه منه بغير الفعل. وحكم المعطوف أن يكون مناسباً للمعطوف عليه مشابهاً له. ومن رفع فقال: ﴿ويجعل لك﴾ قطعه مما قبله والجزاء في هذا النحو موضع استثناء.

ألا ترى أن الجمل التي من الابتداء، والجزم تقع فيه كقوله ﴿من يضل الله فلا هادي له، وقوله تعالى: ﴿وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لك﴾.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٠٨/٣):

قرأ ابن كثير، وعاصم في رواية حفص: ﴿ويوم يحشرهم وما يعبدون فيقول﴾ بالياء جميعاً.

وقرأ نافع، وأبو عمرو وحزرة، والكسائي، وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿ويوم نحشرهم﴾ بالنون، ﴿فيقول﴾ بالياء. قال أبو بكر: ليس عندي عن أبي بكر عن عاصم في قوله: ﴿فيقول﴾ شيء. وقال بعض أصحابه: روى الأعشى عن أبي بكر: ﴿فيقول﴾ بالياء.

وروى عباس وعبيد بن عقيل عن هارون عن أبي عمرو، وعبيدة عن أبي عمرو، وأبو زيد والخفاف عن أبي عمرو: ﴿ويوم يحشرهم﴾ ﴿فيقول﴾ مثل ابن كثير بالياء. وقرأ ابن عامر: ﴿ويوم نحشرهم﴾ ﴿فنقول﴾ بالنون جميعاً. قال أبو علي: حجة من قرأ بالياء: قوله تعالى:

﴿كان على ربك وعداً﴾، ﴿ويوم يحشرهم... فيقول﴾ ويقوي ذلك قوله: ﴿عبادي﴾. ومن قرأ: ﴿ويوم نحشرهم... فيقول﴾: فإنه على أنه أفرد بعد أن جمع كما أفرد بعد الجمع في قوله تعالى: ﴿وآتينا موسى الكتاب... أن لا تتخذوا من دوني﴾.

وقراءة ابن عامر: ﴿ويوم نحشرهم... فنقول﴾ حسن لإجرائه المعطوف بجرى المعطوف عليه في لفظ الجمع، وقد قال: ﴿ويوم نحشرهم جميعاً ثم نقول للملائكة﴾، ﴿ويوم نحشرهم جميعاً ثم نقول للذين أشركوا﴾، ﴿وحشرناهم فلم نغادر﴾.

سورة الفرقان ١٧٧

ذكوان، وهشام: ﴿فنقول﴾^(١) [١٧] بالنون. وقرأه الباقون بالياء.

قرأ أهل الحجاز، وأبو عمرو والوليد بن مسلم، والحلواني والأخفش جميعاً [٢٢٤/١] عن هشام، ورويس عن يعقوب: ﴿أنتم أضللتم عبادي﴾^(٢) [١٧] بتحقيق الهمزة الأولى، وتلين الثانية.

وفصل بينهما بألف نافع إلا ورثاً، وأبو عمرو، والوليد بن مسلم، والأخفش، والحلواني جميعاً عن هشام. تركه ابن كثير، وابن محيصن، وورش، ورويس. وحققهما الباقون.

وقد مضى نظائر ذلك. قرأ الأعمش، وحفص: ﴿فما تستطيعون﴾^(٣) [١٩] بالتاء.

(١) سبق في التعليق على الذي قبله.

(٢) قال الشيخ محمد كريم راجح في القراءات العشر المتواترة على هامش القرآن الكريم عند ذكره لهذه الآية: ﴿أنتم﴾: بالتسهيل والإدخال: قالون، وأبو عمرو، وأبو جعفر. وبالتسهيل بدون إدخال: ورش، وابن كثير، ورويس. وبالتسهيل والتحقيق مع الإدخال: هشام. والباقون: بالتحقيق بلا إدخال. ولورش أيضاً الإبدال مع الإشباع.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٠٩/٣):

قرأ عاصم في رواية حفص: ﴿قد كذبوكم بما تقولون فما تستطيعون﴾ بالتاء جميعاً.

ابن سعدان عن محمد بن يحيى عن أبي بكر عن عاصم: ﴿يقولون﴾ بالياء. الباقون، وأبو بكر عن عاصم: ﴿فقد كذبوكم بما تقولون﴾ بالتاء ﴿فما يستطيعون﴾ بالياء وقال لي قبل عن ابن أبي بزة عن ابن كثير: بالياء جميعاً: ﴿يقولون لما يستطيعون﴾.

قال أبو علي: ﴿فقد كذبوكم بما تقولون﴾: أي: كذبوكم بقولهم، وقولهم هو نحو ما قالوه من قولهم: ﴿وقال شركاؤهم ما كنتم إيانا تعبدون﴾، وقوله: ﴿فألقوا إليهم القول إنكم لكاذبون﴾.

وكذلك الملائكة كذبوهم في قولهم في ما ادعوا من عبادتهم لهم في قولهم: ﴿ويوم نحشرهم جميعاً﴾، ثم نقول للملائكة: ﴿أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون قالوا سبحانك أنت ولينا من دونهم بل كانوا يعبدون الجن﴾.

ففي قولهم: ﴿أنت ولينا من دونهم﴾ دلالة على أنهم يعبدونهم؛ لأنهم لو عبدوهم، ورضوا بذلك لم يكن الله ولياً لهم.

وقوله: ﴿فاليوم لا يملك بعضهم لبعض نفعا ولا ضرا﴾ مثل قوله: ﴿فما يستطيعون صرفا ولا نصرا﴾ أي: لا يملكون أن يدفعوا العذاب عنهم وينصروهم من بأس الله.

روى الوليد بن مسلم: «أن نتخذ» [١٨] بضم النون، وفتح الحاء. روى ابن شنبوذ عن قتيل المطوعي عن الأعمش: «بما يقولون»^(١) [١٩] بالياء. ورأيته في التعليق عن الشريف عن الكارزيني عن ابن مجاهد أيضًا، والأول أصح. وقرأه الباقون بالياء. قرأ الأعمش وحفص:

«فما تستطيعون»^(٢) [١٩] بالتاء. روى المطوعي عن الأعمش: «حجرًا» [٢٢] بضم الحاء، والجيم، وقرأه الباقون بكسر الحاء وإسكان الجيم. قرأ أهل الكوفة، وأبو عمرو إلا عبد الوارث: «ويوم تشق السماء»^(٣) [٢٥] بتخفيف

= فالمعنى فيمن قرأ بالتاء: فقد كذبوكم بما كنتم تعبدون بقولهم فما تستطيعون أنتم أيها المتخذون الشركاء من دونه صرفًا ولا نصرًا، أي لا تستطيعون صرفًا لعذاب الله تعالى، ولا نصرًا منه لأنفسكم.

ومن قرأ: «يستطيعون» كان على الشركاء، أي: فما يستطيع الشركاء صرفًا ولا نصرًا لكم، وليس بالحسن أن تجعل: «يستطيعون» للمتخذين الشركاء على الانصراف في الخطأ إلى الغيبة، لأن قبله خطابًا وبعده خطابًا، وذلك قوله تعالى: «ومن يظلم منكم نذقه». ومن قرأ بالتاء: «تقولون»: فالمعنى: كذبوكم في قولكم إنهم شركاء، وإنهم آلهة، وذلك في قولهم: «تبرأنا إليك ما كانوا إيانا يعبدون».

(١) سبق في التعليق على التعليق السابق فراجع فيه.

(٢) سبق في التعليق السابق.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٢١٠):

قرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر: «ويوم تشق» مشددة الشين. وقرأ الباقون: خفيفة الشين. قال أبو علي: المعنى: تشق السماء وعليها غمام، وقال: «إذا السماء انشقت»، «وإذا انشقت السماء فكانت وردة كالدهان». وجاء في التفسير فيما زعموا: أنه تشقق سماء سماء.

ومعنى: «نزل الملائكة» إلى الأرض كما قال: «وجاء ربك والملك صفاً صفاً». ويجوز في تشقق أمران: أحدهما: أن يراد به الآتي. والآخر: أن يكون حكاية حال تكون، كما أن قوله: «ربما يود الذين كفروا» كذلك، وكما أن قوله: «وكلبهم باسط ذراعيه» في أنه حكاية حال قد مضت، فكذلك قوله تعالى: «هذا من شيعته وهذا من عدوه».

وتقديره: تشقق، فأدغم التاء في الشين لأن الصوت بالشين يلحق بمخارج هذه

سورة الفرقان ١٧٩

الشين، ومثله في قاف. قرأ ابن كثير، وابن محيصن: «ونزل» [٢٥] بتنوين الثانية منهما ساكنة، وتخفيف الزاي، وضم اللام. «الملائكة»^(١) [٢٥] نصباً. وقرأه الباقون بنون واحدة، وزاي مشددة ولام مفتوحة «الملائكة» رفعاً. «يا رب» [٣٠] ذكر. قرأ/ الوليد بن مسلم: «بشراً»^(٢) [٤٨] بضم الشين مع من ضمها. [٢٢٤/ب]

= الحروف التي من طرف اللسان، وأصول الثنايا، فأدغمن فيها كما أدغمن في الضاد لما كانت كذلك، وكما يدغم بعضهن في بعض. ومن قال: «تشقق» بتخفيف الشين حذف التاء التي أدغمها من قال: «تشقق». قال أبو الحسن: الخفيفة أكثر في الكلام نحو: تذكر أمة الله، لأهم أرادوا الخفة، فكان الحذف أخف عليهم من الإدغام.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢١٠/٣):

قرأ ابن كثير وحده: «ونزل الملائكة» نصباً «تزيلاً» منوناً منصوباً. وقرأ الباقون: «ونزل الملائكة» بنون لم يسم فاعله «الملائكة» رفعاً. قال أبو علي: التزليل مصدر: نزل، فكما أن في بعض الحروف: «وأنزل الملائكة تزيلاً» لأن أنزل مثل نزل، كذلك قال ابن كثير: «ونزل الملائكة تزيلاً» وفي التزليل: «وتبتل إليه تبتيلاً» فجاء المصدر على فعل، ولو كان على تبتل لكان تبتل....

فأما «تزل الملائكة» نصباً، فالعنى في: «نزل الملائكة»، «نزل الملائكة» واحد. ومن قال: «ونزل الملائكة» فبنى الفعل للمفعول فمن الدلالة عليه قوله: «تزل الملائكة والروح فيها»، فـ: «تزل» مطاوع «نزل» تقول نزلته فتزل.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة: (٢١٢/٣):

قرأ عبيد عن هارون عن أبي عمرو «بشراً» و«نشراً» بالثقل والتخفيف. عاصم: «بشراً» بالياء ساكنة الشين، والياء مضمومة. وقرأ نافع، وأبو عمرو، وابن كثير: «نُشراً» بضم النون والشين. وقرأ حمزة، والكسائي: «نشراً» بفتح النون وسكون الشين.

«وهو الذي يرسل الرياح نشراً» فنشراً: جمع ربح نشور، فالتخفيف في نشر على قول من قال في كتاب كُتب. والثقل على قول من جاء به على الأصل ولم يخفف.

ومعنى النشور: التي تحيا من نشر الميت، كأهم تثير الغيم فيمطر فتجيء به البلاد الميتة... وقول عاصم: «بشراً» كأنها جمع ربح بشور أي تبشر بالغيث في قوله: «الرياح مبشرات» أي مبشرات بالغيث المحيي البلاد.

وقول حمزة والكسائي: «نشراً» مصدر واقع موقع الحال تقديره: يرسل الرياح حياة، أي: تحيا بها البلاد الميتة.

١٨٠ سورة الفرقان

الباقون على أصولهم المحررة في سورة الأعراف. قرأ الأعمش إلا الشنبوذي: ﴿ونسقيه﴾ [٤٩] بفتح النون. وضمها الباقون. ﴿ليذكروا﴾ [٥٠] ذكر في سورة سبحان^(١). قرأ الأعمش، وحمزة والكسائي: ﴿لما يأمرنا﴾^(٢) [٦٠] بالياء. وقراه الباقون بالياء. قرأ أهل الكوفة إلا عاصمًا: ﴿سرجًا﴾^(٣) [٦١] بضم السين،

(١) وقال أبو علي الفارسي في الحجة في (٣/٢١٢):

قرأ حمزة: ﴿ولقد صرفناه بينهم ليدذكروا﴾ خفيفة ساكنة الذال. وقرأ الباقون: ﴿ليذكروا﴾ مشددة الذال. قال أبو علي: ﴿ليذكروا﴾ مشددة الذال. قال أبو علي: ﴿ليذكروا﴾ أي: ليتفكروا في قدرة الله تعالى، وموضع نعمته عليهم بما أحيا به بلادهم من الغيث. وقول حمزة: يذكر في معنى يتذكر، وقد جاء: ﴿إنها تذكرة فمن شاء ذكره﴾ وهما بمعنى، إلا أن التفعّل في التذكر والنظر أكثر، ويدل ذلك على أنهما بمعنى قوله تعالى: ﴿خذوا ما آتيناكم بقوة واذكروا ما فيه﴾. وزعموا أن في حرف عبد الله ﴿وتذكروا ما فيه﴾.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة في (٣/٢١٢): قرأ حمزة، والكسائي ﴿لما يأمرنا﴾ بالياء. والباقون: ﴿تأمرنا﴾ بالياء. قال أبو علي: قوله تعالى: ﴿أنسجد لما تأمرنا﴾ كأنهم تلقوا أمر النبي ﷺ إياهم بالسجود نفورًا عما أمروا في ذلك. ومن قرأ بالياء فالمعنى: أنسجد لما يأمرنا محمد صلى الله عليه وسلم بالسجود له على وجه الإنكار منهم لذلك. ولا يكون على أنسجد لما يأمرنا الرحمن بالسجود له، لأنهم أنكروا الرحمن تعالى بقولهم: ﴿وما الرحمن؟﴾ فإنما المعنى: أنسجد لما يأمرنا محمد ﷺ بالسجود له؟!

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة في (٣/٢١٣):

قرأ حمزة، والكسائي: ﴿سرجًا﴾ بضم السين، وضم الراء، وإسقاط الألف. قرأ الباقون: ﴿سراجًا﴾ بكسر السين وإثبات الألف. قال أبو علي: حجة قوله: ﴿سراجًا﴾ والإفراد قوله تعالى: ﴿وجعل فيها سراجًا وقمرًا﴾. وحجة حمزة، والكسائي: ﴿سرجًا﴾: قوله تعالى: ﴿ولقد زيننا السماء الدنيا بمصابيح﴾ فشبهت الكواكب بالمصابيح كما شبه المصابيح بالكواكب في قوله تعالى: ﴿الزجاجة كأنها كوكب دري﴾ وإنما المعنى مصباح الزجاجة كأنه كوكب دري،... فإن قلت: كيف يجوز أن تكون المصابيح زينة مع قوله تعالى وجعلناها ﴿رجومًا للشياطين﴾؟ فالقول: إنها إذا جعلت رجومًا لهم لم تزل فتزول زينتها بزوالها، ولكن يجوز أن ينفصل منها نور يكون رجمًا للشياطين كما ينفصل من السرج، وسائر ذوات الأنوار ما لا يزول بانفصاله منها صورتها، كما لا تزول صورة ما ذكرنا.

والراء من غير ألف بعدها.

قرأ الأعمش: «وقمراً منيراً» [٦١] بضم القاف، وسكون الميم. قرأ الأعمش، وحمزة:

«لمن أراد أن يذكر»^(١) [٦٢] بسكون الذال، وضم الكاف وتخفيفها. وقرأ الباقون بفتح الياء، والذال، وفتح الكاف وتشديدها. قرأ نافع، وابن عامر: «ولم يفتروا»^(٢) [٦٧] بضم، الياء، وكسر التاء. وقرأ ابن كثير، وابن محيصن، وأهل

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢١٣/٣):

قرأ حمزة وحده: «لمن أراد أن يذكر» خفيفة الذال مضمومة الكاف. وقرأ الباقون: «يذكر» مشددة الذال. قال أبو علي: المعنى في قراءة حمزة: أن «يذكر» يتذكر.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢١٣/٣):

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو: «ولم يفتروا» مفتوحة الياء مكسورة التاء. وقرأ حمزة، والكسائي: «يفتروا» بفتح الياء وضم التاء. وقرأ نافع، وابن عامر: «يفتروا» بضم الياء وكسر التاء. وروى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم بضم الياء وكسر التاء مثله. قال أبو علي: يقال: أفتّر يفتّر، خلاف أيسر، وفي التنزيل: «على الموسع قدره وعلى المقتر قدره». وقال الشاعر:

لكم مسجد الله المزوران والحصا لكم قبصه من بين أثرى وأقترأ

تقديره: من بين رجل أثرى، ورجل أقتر، فأقام الصفة مقام الموصوف.

وفي التنزيل: «ومن أهل المدينة مردوا على النفاق» فيجوز أن يكون على قبيل مردوا على النفاق مثل قوله تعالى: «ومن آياته يريكم البرق» فأما قتر يفتّر ويفتّر فمثل: فسق يفسق ويفسق، وعكف يعكف ويعكف، وحشر يحشر ويحشر. فمعنى لم «يسرفوا» لم يخرجوا من إنفاقهم من الوسطة والاقتصاد، ومنه: وقد وسطت مالكا

من التوسط بين الشئيين. ولم «يقتروا»: لم يمسكوا ولم ينقصوا عن الاقتصاد كما قال: «ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً».

فأما من ضم فقال: «لم يفتروا»: فكأنه أراد: لم يفتتروا في إنفاقهم لأن المسرف مشرف على الافتقار لسرفه في إنفاقه. فأما من قال: «لم يفتروا» أو «ولم يفتروا».

فمعناه: لم يضيّقوا في الإنفاق في قصور عن التوسط فمن كان في هذا الظرف فهو مذموم، كما أن من جاوز الاقتصاد كان كذلك، ويبين هذا قوله: «وكان بين ذلك قواماً» لا إسرافاً يدخل بهم في حد التبذير، ولا تضييقاً يصير به في حد المانع لما يجب.

البصرة: «يقتروا» بفتح الياء وكسر التاء. وقرأ أهل الكوفة: «يقتروا» بفتح الياء وضم التاء. قرأ ابن عامر إلا الوليد بن مسلم، وأبو بكر: «يضاعف له» «ويخلد فيه»^(١) [٦٩] بالرفع فيهما. وقد ذكرنا من شدد العين قبل.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٢١٥):

قرأ ابن كثير «يضعف»، «ويخلد فيه» جزماً، و«يضعف» مشددة العين من غير ألف. قرأ عاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر بالرفع فيهما «يضاعف له العذاب»، «ويخلد» غير أن ابن عامر قرأ بغير ألف وشدد العين. وقرأ حفص عن عاصم: «ويخلد» جزماً مثل أبي عمرو.

وقرأ حفص عن عاصم: «فيهي مهائناً» يصل الهاء بالياء، وكذلك ابن كثير، وقرأ نافع، وأبو عمرو، وحزمة، والكسائي: «يضاعف له»، «ويخلد» جزماً، والياء من «يخلد» مفتوحة. وروى حسين الجعفي عن أبي عمرو: «ويخلد» بضم الياء وفتح اللام وهو غلط. قال أبو علي: من قال: «يضاعف له»، «ويخلد» جعل قوله: «يضاعف» بدلاً من الفعل الذي هو جزاء الشرط، وهو قوله: «يلق أثاماً» وذلك أن تضعيف العذاب لقي جزاء الآثام في المعنى، فلما كان إياه أبده منه كما أن البيعة لما كان ضرباً من الأخذ أبدل الأخذ منها في قوله:

إن علي الله أن تبايعا توخذ كرهاً أو تحيى طائعاً

... ومثل حذف جزاء الذي هو مضاف في المعنى في قوله: «يلق أثاماً» أي جزاء آثام قوله تعالى: «ترى الظالمين مشفقين مما كسبوا وهو واقع بهم» المعنى على جزاء ما كسبوا.

وقال أبو عبيدة: «يلق أثاماً» أي عقوبة.

... وحكى عن أبي عمرو الشيباني: لقي آثام ذلك أي جزاءه.

ومن رفع فقال: «يضاعف» و«يخلد» لم يبدل ولكنه قطعه مما قبله واستأنف. وأما «يضاعف» و«يضعف» فهما في المعنى سواء كما قال سيويه. ويقال: خلد في المكان يخلد إذا عطن به وأقام. وحكى أبو زيد: أخلد به، وما حكاه عن حسين الجعفي عن أبي عمرو: «ويخلد» بضم الياء، وفتح اللام فإنه غلط، فإنه يشبه أن يكون غلطه من طريق الرواية، وأما من جهة المعنى فلا يمتنع فيكون المعنى: خلد هو فأخلده الله، ويكون «يخلد» مثل يكرم، ويعطي في أنه مبني من أفعال، ويكون قد عطف فعلاً مبنياً للمفعول على مثله، إلا أن الرواية إذا لم تكن صحيحة لم يجوز أن تنسب إلى الذي تروى عنه.

سورة الفرقان ١٨٣

روى فحص: «فيها مهائناً»^(١) [٦٩] يياء بعد الهاء في الوصل كابن كثير هنا حسب. قرأ/ أبو عمرو، وأهل الكوفة، إلا حفصاً: «ذريتنا»^(٢) [٧٤] بغير ألف [١/٢٢٥] على الأفراد. وقرأه الباقر «ذرياتنا» بألف بعد الياء على الجمع. قرأ أهل الكوفة إلا حفصاً: «يلقون فيها»^(٣) [٧٥] بفتح الياء، وسكون اللام، وتخفيف القاف.

(١) سبق في التعليق على الذي قبله.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢١٦/٣): قرأ ابن كثير، ونافع وعاصم في رواية حفص، وابن عامر «من أزواجنا وذرياتنا» جمعاً.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي: «وذريتنا» واحدة. قال أبو علي: الذرية تكون واحدة، وتكون جمعاً، فالدليل على كونها للواحد قوله تعالى: «قال رب هب لي من لدنك ذرية طيبة» فهذا كقوله: «هب لي من لدنك وليا يرثني». فأما جواز كونها للجمع فقوله: «وليشخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً». فمن أفرد فقال: «من أزواجنا وذريتنا» فإنه أراد به الجمع، فاستغنى عن جمعه لما كان جمعاً.

ومن جمع فكما تجمع هذه الأسماء التي تدل على الجمع نحو: قوم وأقوام، ونفر وأنفار، ورهط وأرهاط. وقد جمعوا بالألف، والتاء، والواو والنون الجموع المكسرة كقولهم الجزرات، والطرقات والكلابات، وجاء في الحديث "صواحبات يوسف".
وقال العجاج: جذب الضرارين بالكرور

وإنما الضرار جمع ضراء، فهو مفرد نحو: حسان، فكسره ككلاب وكلايب، لأن الصفة تشبه في التكسير بالأسماء ويدل على أن الضراء واحد قول الفرزدق:

أشارب قهوة وخدين زير وضراء لفسوته بخار

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢١٧/٣): قرأ ابن كثير، ونافع وأبو عمرو: «ويلقون» مضمومة الياء مفتوحة اللام مشددة القاف. وقرأ ابن عامر، وحمزة، والكسائي: «ويلقون» مفتوحة الياء، ساكنة اللام، خفيفة القاف. وروى أبو بكر عن عاصم «ويلقون» مثل حمزة. وقال حفص عنه: «ويلقون» مشددة مثل أبي عمرو.

قال أبو علي: حجة من قال: «ويلقون» قوله تعالى: «ولقاهم نضرة وسروراً» فعلى «لقاهم»، «يلقون». حجة من خفف: قوله سبحانه وتعالى: «فسوف يلقون غياً». ولقي: فعل متعد إلى مفعول واحد، فإذا نقل بتضعيف العين تعدى إلى مفعولين فقوله: «تحية» المفعول الثاني من قولك: لقيت زيداً تحية، فلما بنيت الفعل للمفعول قام أحد المفعولين مقام الفاعل فبقي الفعل متعدياً إلى مفعول واحد.

ما فيها من الياءات المتحركات

﴿عبادي هؤلاء﴾ بفتح الياء الوليد بن مسلم، وأسكنها الباقون. ﴿يا ليتني اتخذت﴾ فتحها أبو عمرو. ﴿إن قومي اتخذوا﴾ فتحها أبو عمرو، وأهل الحجاز إلا قبلاً، وابن محيصن، وروح، وأسكنها الباقون.

سورة الشعراء

قرأ أهل الكوفة إلا حفصاً: ﴿طسم﴾^(١) و﴿طس﴾ بإمالة الطاء. وفتحها الباقون. وأظهر النون من هجاء سين عند الميم هنا وفي القصص من غير وقف

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢١٩/٣):

قرأ ابن كثير، ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿طسم﴾ بفتح الطاء وإدغام النون. وروى خارجة عن نافع: ﴿طسم﴾ بكسر الطاء وإدغام النون وقال خلف عن إسحاق المسيبي عن نافع:

الطاء غير مكسورة ولا مفتوحة هو إلى الفتح أقرب. قال الكسائي عن إسماعيل بن جعفر عن نافع يبين النون في ﴿طسم﴾ مثل حمزة. وقال محمد بن إسحاق عن أبيه عن نافع: الطاء مفتوحة. وقال ورش وقالون عن نافع: الطاء مفتوحة وسطاً من ذلك. وقال يعقوب عن نافع وأبو جعفر ﴿طسم﴾ يقطعان كل حرف على حدة. ويأتي إختلافهم في ﴿يس﴾، و﴿ن﴾ في موضعه إن شاء الله تعالى.

قال أحمد: والذي قاله الكسائي عن إسماعيل عن نافع يوجب رواية يعقوب بن جعفر عن أبي جعفر، ونافع بيان النون من ﴿طسم﴾.

وروى حفص عن عاصم: ﴿طسم﴾ فتحاً، ولم يظهر النون في ﴿طسم﴾ غير حمزة، وما روى الكسائي عن إسماعيل. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: ﴿طسم﴾ بالكسر.

قال أبو علي: تبيين النون من ﴿طسم﴾ على قراءة حمزة. ورواية الكسائي عن نافع هو الوجه؛ لأن حروف التهجي في تقدير الانفصال والانقطاع مما بعدها، فإذا كان كذلك وجب تبيين النون؛ لأنها إنما تخفى إذا اتصلت بحرف من الحروف الضم، فإذا لم يتصل بها لم يكن شيء يوجب إخفاءها. ووجه إخفائها مع هذه الحروف أن همزة الوصل قد وصلت، ولم تقطع، وهمزة الوصل إنما تذهب في الدرج، فكما سقطت همزة الوصل، وهي لا تسقط إلا في الدرج مع هذه الحروف في ألف لام ميم ﴿الله﴾ كذلك لا تبين النون ويقدر فيها مما قبلها ولا يقدر فيها الانفصال.

سورة الشعراء ١٨٥

عليها حمزة والمطوعي عن الأعمش.

وأخفاها الباقون. قرأ يعقوب، والمطوعي عن الأعمش: ﴿ويضيق صدري ولا ينطلق لساني﴾ [١٣] بنصب القاف فيهما. روى عبد الوارث: ﴿عمرك سنين﴾^(١) [١٨] ساكنة الميم. وفي فاطر ﴿من عمره﴾. وافقه العباس والمطوعي عن الأعمش هناك. وضمهما الباقون. قرأ الأعمش إلا الشنبوذي/ ﴿لما خفتكم﴾ [٢١] بكسر [٢٢٥/ب اللام وتخفيف الميم. وقرأه الباقون بفتح اللام وتشديد الميم.

روى المطوعي عن الأعمش: ﴿أن كنتم موقنين﴾ [٢٤] بفتح الهمزة.

﴿أرجه﴾ [٣٦] ذكر في سورة الأعراف^(٢). قرأ الأعمش: ﴿ساحر﴾ [٣٧] بألف بين السين والحاء على فاعل تفرد به. وقرأه الباقون: ﴿سحار﴾ بتأخير الألف وتشديد الحاء على فعال. وأمال ألفه أبو عمرو، والكسائي إلا أبا الحارث، والدوري عن حمزة. وقرأه الباقون بالفتح.

قرأ ابن كثير إلا قبلاً، والوليد بن مسلم: ﴿هي تلقف﴾^(٣) [٤٥] بتشديد التاء في الوصل.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٢٠/٣):

وكلهم قرأ: ﴿من عمرك﴾ مثقلة. وروى عبيد عن هارون والخفاف، عن أبي عمرو، وعبيد عن أبي عمرو: ﴿عمرك﴾ خفيفة. قال هارون: وكان أبو عمرو لا يرى بالأخرى بأساً — يعني التثقيل. وروى عبيد بن عقيل عنه مثقلاً.

قال ابن مقبل:

يا حر أمسيت شخصاً قد وهى بصري والثالث ما دون يوم البعث من عمري
وأشدد أبو زيد:

إن يمحض عنا فقد ثوى عمراً

(٢) راجع التعليق على الآية (١١١) في السورة المشار إليها.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٢٠/٣):

قرأ عاصم في رواية حفص: ﴿تلقف﴾ بقاء خفيفة. وروى البيزي، وابن فليح عن ابن كثير: ﴿فإذا هي تلقف﴾ هو الوجه. ومن شدد التاء من قوله ﴿تلقف﴾ وهو يريد تتلقف لزمه إذا ابتدأ على هذه القراءة أن يجتلب همزة الوصل، وهمزة الوصل لا تدخل على الأفعال المضارعة كما لا تدخل على أسماء الفاعلين.

قرأ أهل الكوفة، والوليد بن عتبة، والداجوني عن هشام، وابن ذكوان: ﴿حاذرون﴾^(١) بألف بين الحاء والذال. قرأ الأعمش، وحمزة، وخلف، ونصير: ﴿تراعي الجمعان﴾^(٢) [٦١] بإمالة فتحة الراء في الوصل، وإمالة فتحة الهمزة في

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٢١/٣):

قرأ ابن كثير، ونافع وأبو عمرو ﴿حذرون﴾ بغير ألف. وقرأ الباقر: بألف.
قال أبو عبيدة: رجل حذر وحاذر...

قال أبو علي: يقال: حذر يحذر حذرًا، واسم الفاعل حذر. فأما حاذر فإنه يراد به أنه يفعل الحذر فيما يستقبل كقولك: بعيرك صائد غذا.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٢١/٣، ٢٢٢):

قرأ حمزة: ﴿فلما ترأى الجمعان﴾ بكسر الراء ومد ثم همز. وكذلك روى هبيرة عن حفص عن عاصم. وروى أبو بكر عن عاصم مفتوحًا ممدودًا. وروى أبو عمار عن حفص عن عاصم: ﴿ترأى﴾ مفتوحًا مثل أبي بكر. وكان حمزة يقف: ﴿ترأى﴾ بمد مدة بعد الراء، ويكسر الراء. وروى نصير عن الكسائي: ﴿ترأى﴾ مثل تراعى إذا أراد أن يقف. الباقر ﴿ترأى﴾ ويفتحون الراء، وبعدها ألف وهمزة، الألف مفتوحة في وزن تراعى.

وقال بعض أصحاب أحمد بن موسى: قوله: وهمزة الألف، يعني الهمزة التي بعدها ألف من تفاعل، وهو عين الفعل.

قال أبو علي: وجه إمالة الفتحة التي على الراء: أن قياسه: أن يكون في الوقف ﴿ترأى﴾ مثل تراعى، فأمال فتحة الراء لإمالة فتحة الهمز التي أميلت فتحتها لتميل الألف نحو الياء، كما قالوا: راء، فأمالوا فتحة الراء لإمالة فتحة الهمزة.

ومن قال: راء، فلم يعمل الفتحة كما لم يعمل لإمالة الألف في رأيت عمادًا، لم يعمل هذه الفتحة لإمالة فتحة الهمزة، فيقول: ﴿ترأى﴾. قال: ومن لم يعمل البتة قال: ﴿ترأى﴾. قال أحمد: وكان حمزة يقف ترأى بمد مدة بعد الراء، ويكسر الراء.

فقوله: بمد مدة بعد الراء يدل على أنه يقول: ﴿ترأى﴾، فيثبت بعد الراء مدة، وهذه المدة ينبغي أن تكون ألف تفاعل والهمزة هي عين الفعل، والألف المنقلبة عن اللام على هذا محذوفة، وحذفها لا يستقيم. وليس هذا في قول الباقرين إنما قولهم على الإمالة: ﴿ترأى﴾، والإمالة من أجل الإمالة ﴿ترأى﴾ أو بغير إمالة البتة: ﴿ترأى﴾.

ومن زعم أن إمالة فتحة الراء التي هي في تفاعل من رأيت لا يجوز، فقد غلط، لأن إمالته جائزة من الوجه الذي تقدم ذكره.

سورة الشعراء ١٨٧

الوقف معها. وقرأه الباقر بفتح الراء في الوصل.

ووقف جميعهم إلا الكسائي من غير رواية نصير عنه كذلك أيضاً. ووقف الكسائي إلا نصيراً «تراءى» بإمالة الهمزة وحدها. حمزة، والأعمش على أصليهما في وقفهما المعروف في تخفيف الهمزة. وروى عن الأعمش التحقيق كالجماعة.

قرأ يعقوب: «وَأَتَّبَعَكَ الْأَرْدَلُونَ» [١١١] بفتح الألف وسكون التاء وتخفيفها وألف بعد الباء وضم العين جمع تابع، أما الباقر: «وَأَتَّبَعَكَ» بفتح التاء وتشديدها وألف وفتح العين.

قرأ ابن محيصن وقصي: «أوعظت» [١٣٦] بإدغام الظاء في التاء وبيقان صوت الطاء.

قرأ ابن كثير وابن محيصن وأهل البصرة والكسائي الأول والشيزري: «خَلَقَ» [١٣٧] «...»^(١) الشيزري يميز أن... وما رأيته في التعليق إلا وجهاً عن قتيبة وقرأه بضم الخاء واللام، كالباقين.

قرأ أهل الكوفة وابن عامر: «فارحين»^(٢) [١٤٩] بألف بعد الفاء. قرأ أهل

= فإن قلت: فإذا وصل فقال: «تراءى الجمعان» هلا لم تجز إمالة الفتحة التي على الراء؛ لأنه إذا كانت إمالة فتحه الهمزة، وما يوجب إمالة الهمزة فقد سقط وهو الألف المنقلبة عن الياء التي سقطت لالتقاء الساكنين، فإذا سقطت لم يجز إمالة فتحة الهمزة، وإذا لم يجز إمالة فتحة الهمزة وجب أن لا يجوز إمالة فتحة الراء؟
قيل: إن إمالة فتحة الراء من «تراءى» جائزة في الوصل مع سقوط الألف من تفاعل لالتقاء الساكنين، وهو عندهم في حكم الثبات.....
وأما ما رواه نصير عن الكسائي في الوقف: «تراءى» مثل تراءى، فحسن، وذلك أن الوقف موضع تبيين فيه الحروف الموقوف عليها.

(١) كلمة غير واضحة.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٢٢٤):

اختلفوا في إثبات الألف وإسقاطها من قوله جلَّ وعزَّ: «فَارِحِينَ» [الشعراء: ١٤٩] =
فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: «فَارِحِينَ» بألف.

الحجاز وابن عامر: «أصحاب ليكة»^(١) [١٧٦] بفتح اللام من دون همز بعدها وفتح التاء في الوصل ومثله في صاد. روى ابن محيصن: «كسفاً» [١٨٧] بفتح السين.

= أبو عبيدة «فارهين» أي: مَرَحِين، قال: ويقال في هذا المعنى: «فَارِهِين» وأنشد:
لا أَسْتَكِينُ إِذَا مَا أَزَمْتُ
ولن تراني لخيرِ فَاَرَةٍ اللَّيْبِ

قال: وقوم يقولون: فارهين أي: حاذقين.

قال أبو علي: ليس فارهين كحاذرين، في أن فارهين يكون لما يأتي في الأمر العام، وليس للحال؛ لأنهم قد قالوا: فَاَرَةٌ وَفُرْهَةٌ، فدلَّ جمعهم له مثل صاحب وصُحْبَةٌ أَنْ فاعلاً يستعمل للحال، والآتي، والماضي، وليس الحاذر كذلك، لأن الحاذر لما يأتي بدلالة أَنَّ الفعل حَذَرَ يَحْذُرُ، وقد قال: «فَلْيُحْذِرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ» [النور: ٦٣]، فإذا كان الفعل على هذا فاسم الفاعل حاذراً، وفاعلٌ للمستقبل كقولك: بعيرك صائد غداً.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٢٢٥):

اختلفوا في قوله جل وعز: «أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ» [الشعراء: ١٧٦] فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: «لَيْكَةً» ها هنا، وفي «صاد» [١٣] بغير همز، والهاء مفتوحة بلا ألف. وقرأ الباقون: «أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ» بالهمز والألف.

قال أبو علي: قد قلنا في هذا الحرف فيما تقدم من هذا الكتاب. ومن زعم أنه يختار قراءة أهل المدينة، وأنه اختار ذلك لموافقة الكتاب، وهي - زعموا - في هذه السورة، وسورة صاد بغير ألف فإن ما في المصحف من إسقاط ألف الوصل التي مع اللام لا يدل على صحة ما اختار من قولهم: «لَيْكَةً»، وذلك لأنه يجوز أن يكون كتب في المصحف على تخفيف الهمزة، وقول من قال: لحمراً، كما كتبوا «الْخُبَاءَ» على ذلك، فإذا جاز أن يكون إسقاط ألف الوصل لهذا، ثبت أن ما اختاره من «لَيْكَةً» لا يدل عليه خط المصحف، ولا يصح ذلك لأمر آخر، وهو أنه يجوز أن تكون الكتابة في هذين الموضعين وقعت على الوصل، فكما أنه لا ألف ثابتة في اللفظ في قوله سبحانه «أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ» فكذلك لم تكتب في خط. ومثله في أنه كتب مرة على اللفظ وأخرى على غير كتابتهم. «سَدُّغُ الرِّبَانِيَّةِ» [العلق: ١٨] بغير واو، لما لم تثبت في الخط، وكتب في «وَيَدْعُو الْإِنْسَانَ بِالْشَّرِّ» [الإسراء: ١١] بالواو فإذا جاز هذا فيه، علمت أن الاختيار مدخول ويدل على فساد ذلك أيضاً همز من همز فقال: «الْأَيْكَةَ»، فإذا بينت هذا، علمت أن «لَيْكَةً» على تخفيف الهمزة، وأن فتح «لَيْكَةً» لا يصح في العربية؛ لأنه فتح حرف الإعراب في موضع الجر مع لام المعرفة، فهو على قياس من قال: مررت بلحمراً، فاعلم.

قرأ أهل الحجاز وأبو عمرو إلا عبد الوارث وحفص: ﴿نَزَلَ﴾^(١) [١٩٣] بتخفيف الزاي. ﴿الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [١٩٣] بالرفع فيها. قرأ ابن عامر: ﴿أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ﴾^(٢) [١٩٧] بالرفع. قرأ نافع وابن عامر:

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٢٢٥-٢٢٦):

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣] فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم في رواية حفص: ﴿نَزَلَ بِهِ﴾ خفيف، ﴿الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ رفع. وقرأ ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: ﴿نَزَلَ بِهِ﴾ مشددة الزاي، ﴿الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ نصباً.

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ قوله: ﴿فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٩٧] وقوله: ﴿يُنزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ﴾ [النحل: ٢]، فتزل مطاوع نزل، فهو مثل مطاوع: نزل الملائكة بالروح قد حلت التاء للمطاوعة. فصار ﴿نَزَلَ الْمَلَائِكَةُ بِالرُّوحِ﴾ والروح في التزليل قد جاء يراد به القرآن، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى: ٥٢] إلى قوله: ﴿مِنْ عِبَادِنَا﴾ وقوله: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [النحل: ١٠٢] ومن أسند الفعل إلى الروح فقال: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ﴾ فلأنه ينزل بأمر الله جل وعز فمعناه معنى التثنية.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٢٢٦):

وكلهم قرأ: ﴿أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ﴾ [الشعراء: ١٩٧] نصباً، غير ابن عامر فإنه قرأ: ﴿تَكُنُّ﴾ بالتاء ﴿آيَةٌ﴾ بالرفع.

قال أبو علي: وجه قول ابن عامر: ﴿تَكُنُّ لَهُمْ آيَةٌ﴾ أن ﴿تَكُنُّ﴾ ليس للآية، ولكن تضمير في ﴿تَكُنُّ﴾ القصة أو الحديث، لأن ما يقع تفسيراً للقصة والحديث من الجمل، إذا كان فيها اسم مؤنث، جاز تأنيث الضمير على شريطة التفسير، كقوله سبحانه: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧]، وقوله: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ [الحج: ٤٦] فكذلك ﴿أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الشعراء: ١٩٧] لما كان فيه مؤنث، جاز أن يؤنث ﴿تَكُنُّ﴾ فآية مرتفعة بأنها خبر الابتداء الذي هو ﴿أَنْ يَعْلَمَهُ﴾ علماء بني إسرائيل لما كان فيه جاز أن تؤنث ﴿تَكُنُّ﴾، ولا يتمتع أن لا يضمير القصة، ولكن يرتفع ﴿أَنْ تَعْلَمَ﴾ بقوله: ﴿تَكُنُّ﴾ وإن كان في تكن علامة تأنيث، لأن ﴿أَنْ يَعْلَمَهُ﴾ في المعنى هو الآية، فيحمل الكلام على المعنى، كما حمل على المعنى في قوله سبحانه: ﴿قُلْ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، فأنت لما كان المراد بالأمثال: الحسنات، وكذلك قراءة من قرأ: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنْتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [الأنعام: ٢٣].

﴿فَتَوَكَّلْ﴾^(١) [النمل: ٧٩] بالفاء.

قرأ ابن جني إلا قنبلا وابن محيصن إلا ابن الصلت والوليد بن مسلم عن ابن عامر: ﴿عَلَى مَنْ نَزَّلَ ... تَنَزَّلَ﴾ بتشديد الفاء فيها في الوصل، [٢٢٦ب/ب]قرأ / نافع: ﴿والشعراء يُتَّبِعُهُمْ﴾ [٢٢٤] بتخفيف التاء وفتحها الباقون مع التشديد.

ما فيها من الياءات المتحركات

﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ موضعان ﴿رَبِّي أَعْلَمُ﴾ فتحها أهل الحجاز وأبو عمرو ﴿لِعِبَادِي﴾ فتحها نافع عن علي إلا ﴿وَإِغْفِرْ لِأَبِي﴾ أنه فتحها نافع وأبو عمرو، ﴿مَعِي﴾، ﴿وَمَنْ مَعِيَ﴾، فتحها حفص ووافقه ورش في الثانية إلا ﴿.....﴾^(٢) إلا خمسة مواضع فتح ياءها نافع وابن محيصن وابن عامر وأبو عمرو وحفص.

ومن المحذوفات:

﴿أَنْ يَكْذِبُونِي﴾، ﴿أَنْ يَقْتُلُونِي﴾، ﴿سَيَهْدِينِي﴾، ﴿وَيَسْقِينِي﴾، ﴿يَشْفِينِي﴾، ﴿نَجِينِي﴾ في ثمانية مواضع أثبتهن في الحاليين يعقوب وحذفها منها فيهن الباقون.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٢٦/٣):

قرأ نافع وابن عامر: ﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ﴾ [الشعراء: ٢١٧] بالفاء، وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة والشام. وقرأ بالواو، وكذلك هي في سائر مصاحفهم. قال أبو علي: الوجهان حسنان.

(٢) كلمة غير واضحة.

سورة النمل

﴿طس﴾ [١] ذكر. قرأ أهل الكوفة ﴿بشهاب﴾^(١) [٧] منوناً، وروى عبد

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٢٨/٣-٢٣١):

اختلفوا في الإضافة والتنوين من قوله جل وعز: ﴿بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾ [النمل: ٧] فقرأ عاصم وحزمة والكسائي ﴿بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾ منوناً غير مضاف. وقرأ الباقون: ﴿بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾ مضاف غير منون.

أبو عبيدة: ﴿بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾ الشهاب: النار، والقبس ما اقتبست، وأنشد لأبي زيد: في كفه صعدة مثقفة فيها سنان كشعلة القبس

غيره: كل أبيض ذي نور فهو شهاب، ولا أدري أقاله رواية أم استدلالاً ويجوز أن يكون القبس صفة، ويجوز أن يكون اسماً غير صفة، فأما جواز كونه وصفاً فلأنهم يقولون: قبسته أقبسه قبساً، والقبس: الشيء المقبوس، وقالوا: حلب يحلب حلباً، فيجوز في قولهم: حلباً، أن يكون مصدراً كقولهم: بدا له يبدو بدأً، ويجوز أن يكون الحلب المحلوب، وفي التنزيل: ﴿شِهَابٌ قَابِقٌ﴾ [الصافات: ١٠]، فيجوز أن يكون الشهاب النار، لأن النار قد وصفت بالثقب قال:

أذاع به في الناس حتى كأنه بعلياء نار أوقدت بثقوب

فتقدير قوله: أوقدت بثقوب، أوقدت مثقبة، والجار والمجرور في موضع حال. فأما قول الشاعر يروي للأفوه:

كشهاب القذف يرميكم به فارس في كفه للحرب نار

فإنه يجوز أن يكون جعل المزارق الذي يرميه الفارس لتألفه، وضيائه وبريقه ناراً قال أوس:

فانقض كالدريء يتبعه لهب يثور تخالته طنبا

فاللهب هنا كالشهاب في البيت الآخر، فإذا كان قوله: قبس صفة، فالأحسن أن يجرى على الشهاب كما جرى على الموصوف في قوله:

كأنه ضرم بالكف مقبوس

فكان مقبوس صفة للضرم، فكذلك يكون القبس في قوله: ﴿بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾؛ وإن كان مصدراً غير صفة حسنت فيه الإضافة بشهاب قبس ولا يحسن ذلك في الصفة، ألا ترى أن الموصوف لا يضاف إلى صفته قال الشاعر:

في حيث خالطت الخزامى عرفجا يأتيك قابس أهله لم يقبس =

سورة النمل ١٩٢

الوارث والمطوعي عن الأعمش ثم «ثُمَّ بَدَلَ حُسْنًا» [١١] بضم الحاء والشين.
 روى العباس عن أبي عمرو: «وَادِ النَّمْلَ»^(١) [١٨] بالإمالة

= وقريب من هذا المعنى قول الطرمح:

كظهر الأذى لو تبتغي رية بها
 لعيت نهاراً في بطون الشواجن

وقال:

خلقت شكساً للأعادي مشكساً من شاء من شر الجحيم استقيساً

وقال أبو عثمان عن أبي زيد يقال: أقبسته العلم وقبسته النار، وقول الشاعر:

يأتيك قابس أهله

يدل على ما حكاه أبو زيد من قبسته النار، واسم الفاعل للحال، ولكنه نوى به
 الانفصال، وأحد المفعولين محذوف كأنه أهل هذا المكان النار. فأما قوله:

وعيد أبي قابوس في غير كنهه

وقوله:

فملك أبي قابوس أضحى وقد نجز

فليس قابوس فاعولاً من القبس، كما أن جالوت وطالوت ليسا بفعلوت من الطول
 والجول، ولو كان كذلك لانصرف، ألا ترى أن حاطوماً وجاروفاً، ونحو ذلك ينصرف
 في المعرفة في امتناع ما ذكرنا من الصرف ما يعلم به أنه أعجمي، فلما انضمت العجمة
 إلى التعريف، لم ينصرف، وكذلك إبليس، وإنما هذه الأشياء اتفاق ألفاظ بين اللغتين.
 وأما قوله:

فإن يقدر عليك أبو قبيس

فإنما انصرف من حيث حقر تحقير الترخيم، ولم ينصرف في الشعر للضرورة من حيث
 انصرف نوح ولوط مكبرين ومصغرين، يعني أنه تحقير قيس، وقبس شيء يتصرف.
 وقال أبو الحسن: «بِشْهَابِ قَيْسٍ» الإضافة أكثر وأجوز في القراءة، كما تقول: دار
 آجر، وسوار ذهب، قال: ولو قلت: سوار ذهب، ودار آجر، كان عربياً قال: إلا أن
 الأكثر في كلام العرب الإضافة. قال أبو علي: فأبو الحسن جعل القبس فيه وصف، ألا
 ترى أنه جعله بمنزلة الأجر والذهب، وليس واحد منهما صفة.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٢٣١):

عباس عن أبي عمرو «عَلَى وَادِي النَّمْلِ» [النمل: ١٨] بميل الواو، والباقون: «وَادِي

النَّمْلِ» مفحماً. قال أبو علي: الإمالة في «وَادٍ» حسنة من أجل الكسرة، والألف

اللازمة بعدها فهما يجلبان الإمالة، إذا كان كل واحد منهما منفرداً، فإذا اجتمعا =

﴿.....﴾^(١) وفخمه الباقون.

قرأ الأعمش من طريق المطوعي: «لَا يُحْطَمَنَّكُمْ»^(٢) [١٨] بضم الياء وفتح الحاء وتشديد الطاء، الباقون: «لَا يَحْطَمَنَّكُمْ» [١٨] بفتح الياء وسكون الحاء /

= كان أجدر لهما. ومن لم يمل، فلأن ترك الإمالة شائع، ولغة كثير من العرب. والوادي من ودي، وإذا سال، واللام منه ياء، ولا يجوز أن يكون واوًا، إلا أنه اسم كالكاهل والغارب، وليس بوصف، وقالوا: أمئى يمئى، وفي التنزيل: «أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ» [الواقعة: ٥٨]، وأمئى، وقالوا: كل فحل يمئى. وقالوا: ودي الرجل، من الودي، ولم أعلم أودى في هذا المعنى، وأنشدنا محمد بن السري:

كأن عرق أيره إذا ودي حبل عجوز ضفرت خمس قوى

وقالوا: في جمع واد أودية، وفي التنزيل: «فَسَأَلْتُ أَوْدِيَّةً بِقَدْرِهَا» [الرعد: ١٧] أي بقدر مياهها، فحذف المضاف، وقالوا: سال الوادي، وجرى النهر، إذا سال مياهها ولم أعلم فاعلاً جمع على أفعله كهذا الحرف، ويشبه أن يكون لا شتراك فاعيل وفاعل في كثير من المواضع، نحو عليهم وعالم، وولي ووال، فكما جمع فاعيل على أفعله، شبه هذا الحرف بفاعل.

ومما يقرب ذلك قولهم: شريف وأشراف، وبيتم وأيتام، وأبيل وآبال، كما قالوا: صاحب وأصحاب، وطائر وأطيوار، فكأنه لما اتفقا في البناء، ووقع كل واحد منهما موقع الآخر، اتفقا في الجمع، كما اتفق فاعل الذي هو المصدر في الجمع. قال:

فنواره ميل إلى الشمس زاهره

فالنوار: جمع نور، وليس كحسان وصرء، ألا ترى أنه وصفه بالجمع في قوله: فنواره ميل، لما اتفق فاعل وفعل في الصفة نحو قوله تعالى: «أَوْ يُصْبِحَ مَاؤُهَا غَوْرًا» [الملك: ٣٠]، اتفقا في التفسير فجمع على فعال، كما جمع فاعل عليه.

(١) كلمة غير واضحة.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٢٣٢):

قال عبيد عن أبي عمرو: «لَا يَحْطَمَنَّكُمْ» [النمل: ١٨] ساكنة النون وهو غلط. قال: وروى اليزيدي وغيره عن أبي عمرو «لَا يَحْطَمَنَّكُمْ» مشددة النون، وكذلك قرأ الباقون: «لَا يَحْطَمَنَّكُمْ».

قال أبو علي: قوله: وهو غلط، يريد أنه غلط من طريق الرواية، إلا أنه لا يتجه في العربية، ووجه النون الخفيفة والشديدة هاهنا حسان، ووجه الشديدة في «لَا يَحْطَمَنَّكُمْ» أن الفاعلين كثرة، فنقلت العين للدلالة على الكثرة.

وتخفيف الطاء، فقد ذكرنا من خفف الطاء في سورة آل عمران.

قرأ ابن كثير وابن محيصن: ﴿وَلْيَأْتِنِّي﴾^(١) [٢١] بنونين أو لاهما مشددة مفتوحة والثانية مكسورة مخففة.

قرأ عاصم وروح: ﴿فَمَكَّثَ﴾^(٢) [٢٢] بفتح الكاف وضمها الباقون.

قرأ أبو عمرو وابن ربيعة: ﴿.....﴾^(٣) عن قبل وابن محيصن والمطوعي عن الأعمش: ﴿من سبأ﴾^(٤) [٢٢] بهمزة مفتوحة وغير منونة. وروى ابن

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٣٢/٣):

قال: وقرأ ابن كثير وحده: ﴿أَوْ لِيَأْتِنِي﴾ [النمل: ٢١] بنونين، وكذلك هي في مصاحفهم، وقرأ الباقون على الإدغام، وكذلك هي في مصاحفهم.
قال بعض أصحاب أحمد بن موسى في قوله: وقرأ الباقون على الإدغام، غلط في الترجمة، إنما يريد أنهم قرؤوا بنون واحدة مشددة، وحذفوا الثانية التي قبل ياء المتكلم لاجتماع النونان وهو: ﴿لِيَأْتِنِي﴾.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٣٣/٣):

قال: قرأ عاصم وحده ﴿فَمَكَّثَ﴾ بفتح الكاف، وقرأ الباقون: ﴿فَمَكَّثَ﴾ [النمل: ٢٢] بضم الكاف.

قال أبو علي وأظن سيبويه قد حكاهما، ومما يقوي: ﴿مَكَّثَ﴾ بالفتح قوله: ﴿قَالَ إِنَّكُمْ مَأْكُوثُونَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، وفيه: ﴿مَأْكُوثِينَ فِيهِ أَبْدًا﴾ [الكهف: ٣]؛ فما كثر: يدل على مكث، ألا ترى أنك لا تكاد تجد فاعلاً من فعل؛ إنما يكون مكان الفاعل فيه: فاعيل نحو: ظريف وشريف وكريم.

فإذا قلت: إن فاعلاً من ﴿مَكَّثَ﴾ في الآيتين، يراد بهما الآتي، فهو مثل: بعيرك صائداً غداً، فهو قول. فإن قلت: إنه حكاية الحال التي يصيرون إليها، فهو قول: ويؤكد ذلك قوله: ﴿إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغْلٍ فَكِهِونَ﴾ [يس: ٥٥]. ألا ترى أنه جاء على أصله لما أريد حكاية الحال، ولم يجيء على حد: بعيرك صائداً غداً. قال أبو حسن: مكث أكثرهما.

(٣) ثلاث كلمات غير واضحات.

(٤) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٣٣/٣-٢٣٤):

اختلفوا في إجراء ﴿سبأ﴾ [النمل: ٢٢]. فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿من سبأ﴾ غير مجرأة، =

سورة النمل..... ١٩٥

بجاهد وابن الصلت جميعاً عن قنبل وابن فليح بهمزة ساكنة، وكذلك في سورة سبأ: ﴿لِسبَأٍ﴾. روى المطوعي عن الأعمش: ﴿هَلَاءُ يَسْجُدُوا﴾^(١) [٢٥] بالهاء بدل

= هذه رواية البزي، وقرأت على قنبل عن النبال ﴿مِنْ سَبَأٍ بَنِيًّا يَقِينٍ﴾ ساكنة الهمزة، وكذلك في قوله: ﴿لِسَبَأٍ فِي مَسْكَنِهِمْ﴾ [سبأ: ١٥] وكذلك روى الحسن بن محمد بن عبد الله بن أبي يزيد عن شبل عن ابن كثير، وقال: هو وهم وأخبرني قنبل عن ابن أبي بزة: ﴿مِنْ سَبَأٍ﴾ مفتوحة الهمزة مثل أبي عمرو، وهذا هو الصواب وكذلك ﴿لِسَبَأٍ﴾ وقرأ الباقون: ﴿مِنْ سَبَأٍ﴾ مجرأة.

قال أبو علي: قال سيبويه: ثمود وسبأ، مرة للقبيلتين، ومرة للحيين، فكثرتن سواء، يريد أن هذه الأسماء منها ما جاء على أنه اسم للحي نحو: معد وقريش وثقيف، ومنه ما يغلب عليه أن يكون اسم قبيلة كقولهم: تغلب بنت وائل، وتميم بنت مر.

ومنه ما يستوي فيه الأمران جميعاً، كثمود وسبأ، قال أبو الحسن في ﴿سَبَأٍ﴾: إن شئت صرفته؛ فجعلته اسم أيهم أو اسم الحي، وإن شئت لم تصرف، وجعلته اسم القبيلة، قال: والصرف أعجب إلي؛ لأنه قد عرفت أنه اسم أيهم، وإن كان اسم الأب يصير كالقبيلة إلا أني أحمله على الأصل. انتهى كلام أبي الحسن. وقال غيره: هو اسم رجل، واليمانية كلها تنسب إليه، يقولون: سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان، وقال أبو إسحاق: من قال: إن سبأ اسم رجل فقط غلط لأن سبأ مدينة بقرب مأرب من اليمن بينها وبين صنعاء مسيرة ثلاثة أيام كذلك قيل، انتهى كلامه.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٢٣٤-٢٣٥):

قال: كلهم شدد اللام من قوله سبحانه: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾ [النمل: ٢٥] غير الكسائي فإنه خففها، ولم يجعل فيها ﴿أَنْ﴾ بزین ووقف ﴿أَلَا يَا﴾ ثم ابتداء ﴿اسْجُدُوا﴾.

قال أبو علي: من شدد ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾ فتقديرها: فصددهم عن السبيل لثلاث يسجدوا، ويجوز أن يعلق ﴿أَنْ﴾، بزین، كأنه زين لهم الشيطان أعمالهم، لثلاث يسجدوا واللام في الوجهين داخلة على مفعول له، وهذا هو الوجه لتحري القصة على سنها، ولا يفصل بين بعضها وبعض بما ليس منها، وإن كان الفصل بهذا النحو غير ممتنع، لأنه يجري مجرى الاعتراض، وما يسد القصة، وكأنه لما قيل: ﴿وَرَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانَ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ﴾ [النمل: ٢٤]، فدل هذا الكلام على أنهم لا يسجدون لله تعالى، ولا يتدينون بدين، قال: ألا يا قوم أو يا مسلمون اسجدوا لله الذي يخرج الخبء في السموات والأرض، خلافاً عليهم، وحمداً لله، ومكان ما هداهم لتوحيد، فلم يكونوا مثلهم في الطغيان والكفر. ووجه دخول حرف التنبيه على الأمر، أنه موضع =

الهمزة. وروي عنه وجه آخر والكسائي وورش. وقرأ الباقون ﴿أَلَا﴾ بتشديد اللام. ومن خفف وقف ﴿أَلَا﴾ وابتدأ بألف الوصل المضمومة. ومن شدد وقف ﴿أَلَا﴾ تشديد اللام وابتدأ. ﴿يسجدوا﴾ [٢٥] على لفظ ومثلهم.

قرأ الكسائي وحفص والشنبوزي عن الأعمش: ﴿يعلم ما تخفون وما [٢٢٧] ب[تعلنون]﴾^(١) [٢٥] بالتاء فيهما. / قرأ ابن محيصن: ﴿رب العرش

= يحتاج فيه إلى استعطاف المأمور لتأكيد ما يؤمر به عليه، كما أن النداء موضع يحتاج فيه إلى استعطاف المنادى له من إخبار أو أمر أو نهي، ونحو ذلك مما يخاطب به، وإذا كان كذلك فقد يجوز أن لا يريد منادى في نحو قوله: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾ [النمل: ٢٥] كما يريد المنادى في قوله:

يا لعنة الله والأقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار

وكذلك ما حكى عن أبي عمرو من قوله: يا ويل له، ويؤكد ذلك قولهم: هلم، وبنائهم ها التي للتنبيه مع لم، وجعلها مع الفعل كشيء واحد، وإجماع الناس على فتح آخر الكلمة في اللغتين، فكما لا يجوز أن يراد ها هنا مأمور لبناء الكلمة على الفتح، وإن فك إحداهما من الأخرى، بل لا يسوغ إرادة المنادى، لمكان بنائهما معاً، وجعلهما بمنزلة شيء واحد؛ كذلك يجوز أن لا تراد مأموراً في قوله: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾. ويجوز أن يراد بعد يا مأمورون، فحذفوا، كما حذفوا من قوله: يا لعنة الله والأقوام كلهم.

فكما أن ﴿يا﴾ هنا لا تكون إلا لغير اللعنة، كذلك يجوز أن يكون المأمورون مرادين فحذفوا من اللفظ، وقد جاء هذا في مواضع من الشعر، فمن ذلك ما أنشده أبو زيد:

وقالت ألا يا اسمع نعطك بخرطة فقلت سمعنا فانطقي وأصبي

ومما يؤكد قول من قال: ألا مثقلة، أنها لو كانت مخففة ما كانت في ﴿يَسْجُدُوا﴾ ياء لأنها اسجدوا، ففي ثبات الياء في يسجدوا في المصحف دلالة على التشديد، وأن المعنى: أن لا يسجدوا؛ فانصب الفعل بأن وثبتت ياء المضارعة في الفعل.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٢٣٥):

* اختلفوا في قوله جل وعز: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ في الياء والتاء [النمل: ٢٥]. فقرأ عاصم في رواية حفص والكسائي بالتاء فيهما. فقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم بالياء فيهما. قال أبو علي: من قرأ بالياء، فلأن الكلام على الغيبة: فزين لهم الشيطان ألا يسجدوا، وهو يعلم الغيب وما يخفون وما يعلنون. وقرأ الكسائي فيهما بالتاء؛ لأن الكلام قد دخله خطاب على قراءته: اسجدوا لله الذي يعلم ما تسرون وما تعلنون.

سورة النمل..... ١٩٧

العظيم» [٢٦] برفع الميم.

قرأ أبو عمر إلا العباس وأبا معمر وحزمة وعاصم والأعمش والوليد بن مسلم: «فَأَلْقَهُ إِلَيْهِمْ»^(١) [٢٨] بإسكان الهاء، وقرأ ابن كثير وابن محيصن وابن عامر غير ابن مسلم والكسائي وخلف وورش والعباسي وأبو معمر: «أَتَمِدُّنِي»^(٢)

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٢٣٥-٢٣٦):

اختلفوا في وصل الهاء بياء في قوله جل وعز: «فَأَلْقَهُ إِلَيْهِمْ» [النمل: ٢٨] وإسكانها. فقرأ ابن كثير وابن عامر والكسائي: «فَأَلْقَيْهِ إِلَيْهِمْ» موصولة بياء في رواية الحلواني عن هشام بن عمار عن ابن عامر، وقال: ابن ذكوان بكسر الهاء، واختلف عن نافع فقال ابن جهم والمسيبي والقاضي عن قالون: «فَأَلْقَهُ إِلَيْهِمْ» مكسورة الهاء من غير ياء. وقال ورش: في الوصل ياء بعد الهاء، وكذلك قال إسماعيل بن جعفر، وكذلك قال الحلواني عن قالون.

واختلف عن أبي عمرو؛ فروى عنه اليزيدي: «فَأَلْقَهُ» ساكنة، وروى عنه عبد الوارث وشجاع، «فَأَلْقَيْهِ» موصولة بياء في الوصل. وقال عباس: سألته فقرأ: «فَأَلْقَهُ» جزماً وقال: إن شئت: «فَأَلْقَيْهِ» وكان اختياره فألقه مشددة، وقرأ عاصم في الروايتين جميعاً جزماً وحزماً مثله.

قال أبو علي: وصل الهاء بياء في «أَلْقَيْهِ» ونحوه أقيس وأشبهه، وترك وصله بالياء إنما يجري في الشعر، كقوله:

ما حج ربه في الدنيا ولا اعتمرا

وكذلك رواية من روى عن أبي عمرو: «فَأَلْقَيْهِ إِلَيْهِمْ» موصولة بياء، أقيس من رواية من روى: «فَأَلْقَهُ» بسكون الهاء. وزعم أبو الحسن أن نحو: «أَلْقَهُ» ونحو قوله: مشتاقان له أرقان.

لغة، ولم يحك ذلك سيويه، وحمل قوله: «له أرقان» على الضرورة ولم يحك اللغة التي حكها أبو الحسن في موضع علمت.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٢٣٦-٢٣٧):

اختلفوا في قوله جل وعز: «أَتَمِدُّونِي بِمَالٍ» [النمل: ٣٦].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: «أَتَمِدُّونِي بِمَالٍ» بنونين وياء في الوصل. حدثنا ابن واصل قال: حدثنا ابن سعدان عن المسيبي عن نافع: «أَتَمِدُّونِي» خفيفة النون وهي بنون واحدة وياء في الوصل والوقف.

وقرأ ابن عامر وعاصم والكسائي: «أَتَمِدُّونِي» بغير ياء في الوصل والوقف.

سورة النمل ١٩٨

بنون واحدة مشددة على الإدغام وإثبات ياء في الوصل والوقف، وروى الضبي من طريق الشذائي عنه الوقف بنونين ظاهرتين من غير ياء.

وقرأ أهل الحجاز وأبو عمرو بنونين خفيفتين وياء في الوصل. زاد ابن كثير إلا ابن فليح وابن محيصن إثباتهما في الوقف، الباكون من غير ياء في الحالين ومنهم ابن عامر وأهل الكوفة إلا الأعمش وحمزة.

روى رويس: ﴿لا قبل لهم﴾ [٣٧] بإدغام اللام في اللام موافقا لأبي عمرو في الإدغام الصغير وأظهره الباكون.

قرأ الأعمش وحمزة إلا الضبي وابن لاحق والحجواني وخلف في اختياره: ﴿أنا [٢٢٨] آتيك﴾ [٣٩] بإمالة فتحة الهمزة وفتحها الباكون، روى نصير /: ﴿فلما رأته﴾ [٤٤] بكسر الراء.

روى ابن مجاهد وابن الصلت جميعا عن قبل: ﴿سأقيها﴾ ^(١) [٤٤] بجمزة

= وقرأ حمزة: ﴿أتمدوني بمال﴾ بنون واحدة مشددة ووقف على الياء. قال أبو علي في: أتمدوني بمال: أبو زيد: أمدت الرجل بالمال والرجال إمدادا.

قال أبو علي: وفي التنزيل: ﴿يَحْسِبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَّالٍ وَبَيْنَ﴾ [المؤمنون: ٥٥]، وفي غير المال والبنين، مد على فعل، قال: ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: ١٥] و﴿يَمُدُّوهُمْ فِي الْعَيِّ﴾ [الأعراف: ٢٠٢]، وقال: ﴿وَنُمِدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا﴾ [مرجم: ٧٩] فأما قوله: ﴿أتمدوني﴾. فأدغم الأولى في الثانية، ومن لم يحذف الياء في الوصل، فلأنه ليس بفاصلة ولا يشبه الفاصلة؛ لأنه ليس بكلام تام، فالنون الأولى علامة الرفع، والثانية التي تصحب ضمير المتكلم المنصوب. وقرأ نافع: ﴿أتمدوني﴾ خفيفة النون.

قال أبو علي: التشديد حسن، ووجه التخفيف أنه يحذف الثانية، ولا يحذف الأولى لأن حذف الأولى لحن، والثانية قد حذفت في مواضع من الكلام والشعر، نحو: قدي وإني، ومن بين فقال: ﴿أتمدوني﴾ فجمع بين المثليين ولم يدغم، فلأن الثانية ليست بلازمة، ألا ترى أنها تجري في الكلام ولا يلزق بها الثانية نحو: أتمدون زيدا، وفي التنزيل: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتُلُوا﴾ [البقرة: ٢٥٣].

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/١٣٨-٢٣٩):

قال: همز ابن كثير وحده: ﴿وَكَشَفْتُ عَنْ سَاقِيهَا﴾ [النمل: ٤٤] =

سورة النمل..... ١٩٩

ساكنة مكان الألف و«بالسُوقِ»، و«على سُوقِه» بهمزة ساكنة أيضًا مكان

= في رواية أبي الإخريط، ولم يهمز غيره «على سُوقِه» [الفتح: ٢٩] و«بالسُوقِ» [ص: ٣٣]. قال أبو بكر: ولم يهمز «يَوْمٌ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ» [القلم: ٤٢] ولا وجه له. وقرأت علي قبيل عن النبال بغير همز: حدثنا مضر بن محمد قال: حدثنا ابن أبي بزة قال: كان وهب بن واضح يهمز «عَنْ سَاقِيهَا»، و«عَلَى سُوقِه» و«بالسُوقِ»، قال ابن أبي بزة، أنا لا أهمز من هذا شيئاً، وكذلك ابن فليح لا يهمز من هذا شيئاً. وقرأ الباقون: «سَاقِيهَا» غير مهموز، ولم يهمز أحد: «يَوْمٌ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ». قال أبو علي: أما الهمز في «سَاقِيهَا»، «وسَاقٍ»، فلا وجه له، وأما «عَلَى سُوقِه» و«بالسُوقِ» فهمز ما كان من الواوات الساكنة إذا كان قبلها ضمة، قد جاء في كلامهم وإن لم يكن بالفاشي. فأما رواية ذلك، فإن أبا عثمان زعم أن أبا الحسن أخبره قال: كان أبو حية النميري يهمز كل واو ساكنة قبلها ضمة، وينشد:

لحب المؤقدين إلي موسى

ووجهه من القياس أنه يقدر الضمة، كأنها على الواو، إذ لا حائل بينها وبين الواو، ونظير ذلك قولهم: امرأة مقلات، فيميلون الألف، كأنه قدر الكسرة، لما لم يكن بينها وبين القاف حاجز على القاف، فكما أنه لو قال: مقلات وقباب وضاف، ونحو ذلك، لجاز الإمالة فيه، كذلك استجازوها في مقلات لما أعلمتك، وأن لا يؤخذ بذلك في التلاوة أحسن.

وأما ما يروى عن ابن كثير من همز «سَاقِيهَا»، فوجه الشبه فيه أن من قال: سُوق، في جمع ساق، فكان مثل: لابة ولوب، ودار ودور. وكان «سُوقٍ» كحول وحؤول، وجاز الهمز في الجمع على القولين. فأما سُوق فعلى:

لحب المؤقدين إلي موسى

و«سُوقٍ» لتحركها بالضم، وهذه الهمزة جرت مجرى نائر، لأن بعضهم قال: أدور، ثم قلب، فقال: آدر، ولم يرد الواو التي هي عين، ولكن جعلها كآخر آدم، فلما استمر في الجمع الهمز في هذين الوجهين، فقالوا: «أَسُوقٍ» أيضاً، فجاز همزها قال:

لكل دهر قد لبست أثوبا

استجاز ذلك أيضا في ساق، كما أن ادكر ومدكر لما استمر فيه بدل الذال، قالوا: الدكر، وكذلك قولهم: اتقى وتقية، وكأنه لما رأى الهمز في الجمع في هذه المواضع، أجرى الواحد على قياس الجمع، وأكد ذلك أن الهمزة في هذه المواضع من الجمع، جرت مجرى الهمزة من نفس الكلمة فيما ذكرت لك.

الواو، وروى الجهني من طريق الشذائي بألف و﴿بالسوق﴾ و﴿سوقه﴾ بالواو.

قرأ الأعمش وحمزة والكسائي وخلف: ﴿لَتَيْبْتُهُ وَأَهْلَهُ ثُمَّ لَتَقُولُنَّ﴾^(١) [٤٩]

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٢٣٩-٢٤٠):

اختلفوا في التاء والنون من قوله جل وعز: ﴿لَتَيْبْتُهُ وَأَهْلَهُ ثُمَّ لَتَقُولُنَّ لَوْلِيَّهِ﴾ [النمل: ٤٩]. فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر وعاصم بالنون جميعاً، وقرأ حمزة والكسائي بالتاء جميعاً.

قال أبو علي: قوله: ﴿تَقَاسَمُوا﴾ فعل لا يخلو من أن يراد به مثال الماضي، أو مثال الآتي الذي يراد به الأمر، ألا ترى أنك تقول: تقاسموا أمس، إذا أردت الماضي، وتقاسموا غداً، إذا أردت به الأمر، فمن قال: ﴿تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَتُبَيِّتَهُ﴾ فأراد الأمر وجعل ﴿لَتُبَيِّتَهُ﴾ جواباً لتقاسموا؛ لأن هذه الألفاظ التي تكون من ألفاظ القسم تتلقى بما تتلقى به الأيمان كقوله سبحانه: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَنُنَزِّلَهُنَّ نَذِيرٌ لِّكُونُنَّ﴾ [فاطر: ٤٢] ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ بَلَى﴾ [النحل: ٣٨]، فكذلك: ﴿تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ﴾، فمن قال: ﴿لَتُبَيِّتَهُ﴾ تلقاه باللام والنون الثقيلة، وأدخل المتكلمون أنفسهم مع المقسمين، كما دخلوا في قوله تعالى: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا﴾ [آل عمران: ٦١]. ومن قال: ﴿لَتُبَيِّتَهُ﴾ أراد ليقسم بعضكم لبعض لتبئته، فتقاسموا على هذا أمر، كما كان فيمن قال: لتبئته، أمراً.

ومن قال: ﴿لَيُبَيِّتَهُ﴾ بالياء، فتقاسموا على هذا مثال ماضٍ، ولا يجوز مع هذا إلا بالياء؛ لأن مثال الماضي للغيبة، كما أن ﴿لَيُبَيِّتَهُ﴾ بالياء كذلك، ولا يجوز التاء ولا النون في قوله ﴿لَيُبَيِّتَهُ﴾ مع مثال الماضي؛ لأن الماضي للغيبة و﴿لَتُبَيِّتَهُ﴾ للخطاب.

* قال: قرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿مَهْلِكٌ أَهْلَهُ﴾ [النمل: ٤٩] بفتح الميم واللام، وروى عنه حفص بفتح الميم وكسر اللام، وقرأ الباقون: ﴿مُهْلِكٌ﴾ بضم الميم وفتح اللام.

قال أبو علي: يقال: هلك يهلك، والمصدر منه مهلك، كما أن المصدر من ضرب يضرب مضرِباً، بفتح الراء، واسم المكان: المهلك، بكسر اللام، فقول عاصم في رواية أبي بكر: ﴿مَهْلِكٌ﴾ أي هلاك أهله، وقد حكى أنه يقال: هلكني، بمعنى: أهلكني. وذلك لغة تميم، فيما زعموا، فيجوز في المهلك على هذا أن يكون مصدراً مضافاً إلى المفعول به، ويكون على قول من لم يجعل هلكه بمعنى أهلته، مصدراً مضافاً إلى الفاعل، كما تقول: هلاك أهله.

وأما رواية حفص عنه، فيحتمل ضربين: يجوز أن يكون: مهلك اسم المكان، فيكون =

بالتاء فيهما وضم التاء الثانية في الأول واللام والثانية في الثاني.

قرأ أهل الكوفة ويعقوب: ﴿أنا دمرناهم﴾^(١) [٥١] ﴿وأن الناس﴾ بفتح الهمزة

= المعنى: ما شهدنا موضع هلاكهم ومكانه، فيكون المهلك: كالمجلس، في أنه يراد به موضع الجلوس، ويجوز أن يريد بالمهلك، المصدر؛ لأنه قد جاء المصدر من فعل يفعل، على مفعل، قال: ﴿إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ﴾ [العنكبوت: ٨]، قال: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، والأول أكثر.

فأما من قرأ: ﴿مُهْلِكٌ﴾ فيحمل ضربين، يجوز أن يكون إهلاك أهله: أي: لم يشهد إهلاك أهله، ويجوز أن يكون الموضع أي: لم يشهد موضع الإهلاك.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٤١/٣):

اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله جل وعز: ﴿أَنَا دَمَرْنَاهُمْ وَقَوْمَهُمْ﴾ [النمل: ٥١].

فقرأ عاصم وحمة والكسائي: ﴿أَنَا﴾ بفتح الألف، وقرأ الباقون: ﴿إِنَّا﴾ بكسر الألف. قال أبو علي: قال سبحانه: ﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَا دَمَرْنَاهُمْ﴾ [النمل: ٥١]. من كسر ﴿أَنَا﴾ جاز أن تكون ﴿كَانَ﴾ المفتقرة إلى الخبر، وجاز ﴿أَنْ﴾ تكون التي بمعنى وقع، فإذا جعلته على وقع كان قوله: ﴿كَيْفَ﴾ في موضع حال تقديره: على أي حال وقع عاقبة مكرهم. أي أحسنأ وقع عاقبة مكرهم، أم سيئاً؟ ويكون في: كيف ضمير من ذي الحال، كما أنك إذا قلت في الدار حدث الأمر، فجعلته في موضع الحال كان كذلك، وحكم «كيف» أن يكون متعلقاً بمحذوف، كما أنك إذا قلت في الدار وقع زيد، تقديره: وقع زيد مستقراً في هذه الحال، فإذا جعلته ظرفاً للفعل تعلق بكان الذي بمعنى الحدث.

وقوله: ﴿أَنَا دَمَرْنَاهُمْ﴾ [النمل: ٥١] فيمن كسر استئناف، وهو تفسير للعاقبة، كما أن قوله: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٩] تفسير للوعد، فكذلك قوله: ﴿أَنَا دَمَرْنَاهُمْ﴾ تفسير.

ومن قرأ: ﴿أَنَا دَمَرْنَاهُمْ﴾ جاز أن يكون ﴿كَانَ﴾ على ضريها، فإذا حملتها على وقع كان ﴿كَيْفَ﴾ في موضع حال، وجاز في قوله: ﴿أَنَا دَمَرْنَاهُمْ﴾ أمران، أحدهما: أن يكون بدلاً من قوله: عاقبة مكرهم، وجاز أن يكون محمولاً على مبتدأ مضمرة، كأنه: هو ﴿أَنَا دَمَرْنَاهُمْ﴾ أو ذاك أنا دمرناهم، فإذا حملتها على المفتضية للخبر جاز في قوله: ﴿أَنَا دَمَرْنَاهُمْ﴾ أيضاً أمران: أن يكون بدلاً من اسم ﴿كَانَ﴾ الذي هو ﴿العاقبة﴾، فإذا حملته على ذلك كان ﴿كَيْفَ﴾ في موضع خبر كان.

فيها وكسرهما الباقون.

قرأ أهل البصرة وعاصم والوليد بن عتبة عن أيوب: ﴿أما يشركون﴾ [٥٩] بالياء وقرأه الباقون بالتاء. روى المطوعي والأعمش: ﴿أمن خلق السموات﴾ [٦٠] بتخفيف الميم، وكذلك أخواتها.

روى الوليد بن مسلم والحلواني من طريق الشذائي والأخفش جميعاً عن هشام: ﴿إله مع الله﴾ [٦١] بالفصل بين المحققين. الباقون على أصولهم المذكورة من تحقيق وتلين وغير ذلك.

قرا أبو عمرو وابن مسلم وهشام جميعاً عن ابن عامر وروح: ﴿قليلاً ما يذكرون﴾^(١) [٦٢] والباقون بالتاء.

= والآخر: أن يكون خير ﴿كَانَ﴾، ويكون موضعه نصباً، بأنه خير كأنه: كان عاقبة مكرهم تدميرهم، ويكون كيف في موضع حال، ويجوز أن يكون العامل في كيف أحد شيئين:

أحدهما: أن يكون ﴿كَانَ﴾ لأنه فعل كما كان العامل في الظروف في قوله سبحانه: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾ [يونس: ٢] كان. ألا ترى أنه لا يجوز أن يتصل قوله ﴿لِلنَّاسِ﴾ بواحد من المصدرين، إلا أن تجعله صفة لعجب، فتقدمه، فيصير في موضع حال، والعامل فيه على هذا أيضاً كان. ويجوز أن يكون العامل فيه ما في الكلام من الدلالة على الفعل، لأن قوله: ﴿أَنَا دَمَّرْنَاَهُمْ﴾ بمنزلة تدميرنا، وتدميرنا يدل على ﴿دَمَّرْنَاَهُمْ﴾ فيصير العامل فيه هذا المعنى الذي دل عليه ما في الكلام من معنى الفعل. وزعموا أن في حرف أبي: ﴿أَنَا دَمَّرْنَاَهُمْ وَقَوْمَهُمْ﴾ [النمل: ٥١] فهذا يقوي الفتح في ﴿أَنَا﴾.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٢٤٢):

اختلفوا في الياء والتاء، من قوله جل وعز ﴿قَلِيلًا مَّا يَذْكُرُونَ﴾ [النمل: ٦٢] بالياء، وقرأ الباقون بالتاء، وروى عبيد عن أبي عمرو بالتاء. وروى هشام بن عمار عن ابن عامر بالياء مثل أبي عمرو، وروى ابن ذكوان عن ابن عامر بالتاء، ورأيت في كتاب موسى بن موسى عن ابن ذكوان عن ابن عامر بالياء.

قال أبو علي: ﴿قَلِيلًا مَّا يَذْكُرُونَ﴾ [النمل: ٦٢]، أي ما يذكر هؤلاء المشركون الذين يجعلون مع الله آلهة أخرى، أو إلهة أخرى، ووجه الخطاب والتاء، أن الخطاب مصروف إليهم دون المسلمين، كأنه: قل لهم يا محمد: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذْكُرُونَ﴾.

وقد ذكرنا من خفف الذال وشددها سابقاً / ذكر. قرأ ابن محيصن [٢٢٨/ب] ﴿بَلْ أَدْرِكْ﴾^(١) [٦٦] بإسكان اللام من بل وهمزة قطع مفتوحة ممدودة ودالٍ

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٢٤٣):

اختلفوا في قوله ﴿بَلْ أَدْرِكْ علمهم﴾ [النمل: ٦٦]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿بَلْ أَدْرِكْ﴾ حفيفة بغير ألف، وقرأ الباقون: ﴿بَلْ أَدْرِكْ﴾ بالألف ممدودة. روى المفضل عن عاصم: ﴿بَلْ أَدْرِكْ﴾ على افتعل. قال أبو علي: يعلم قد يصل بالجار كقوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾ [العلق: ١٤] وقولهم: علمي يزيد يوم الجمعة، ويمكن أن يكون منه قول ابن مقبل: وعلمي بأسدام المياه...

ومعنى أدرك: بلغ ولحق، تقول: فلان أدرك الجيش إذا لحق بهم وقد تقول: هذا ما أدركه علمي أي: بلغه، فالمعنى: أنهم لم يدركوا علم الآخرة، أي لم يعلموا حدوثها وكونها، ودل على ذلك قوله تعالى: ﴿بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّنْهَا بَلْ هُمْ مِّنْهَا عَمُونَ﴾ [النمل: ٦٦] أي: بل هم من علمها، وإذا كان كذلك، كان معنى قوله سبحانه في الآخرة معنى الباء، أي: لم يدركوا علمها، ولم ينظروا في حقيقتها، فيدركوها ولهذا قرأ من قرأ: ﴿بَلْ أَدْرِكْ﴾ كأنه أراد لم يدركوه، كما تقول: أجتني أمس أي: لم تجيء. والمعنى: لم يدرك علمهم بحدوث الآخرة، بل هم في شك من حدوثها، بل هم عن علمها عمون. والعمى عن علم الشيء أبعد من الشك فيه؛ لأن الشك قد يعرض عن ضرب من النظر، والعمى عن الشيء الذي لم يدرك منه شيئاً.

أما من قال: ﴿أَدْرِكْ﴾ فإنه أراد: تدارك، فأدغم التاء في الدال لمقاربتها لها، وكونها من حيزها، فلما سكنت التاء للإدغام اجتلبت لها همزة الوصل كما اجتلبت في نحو اذان وفي التنزيل: ﴿حَتَّىٰ إِذَا آذَرُكُوا فِيهَا جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ٣٨]، كأن معناه: تلاحقوا قال: تداركتما الأحلاف قد ثل عرشها

وما رواه الأعشى عن أبي بكر عن عاصم: ﴿بَلْ أَدْرِكْ﴾ فمعناه افتعل، من أدركت، وافتعل، وتفاعل: قد يجيئان بمعنى، يعني بأحدهما ما يعني بالآخر، ومن ثم صح قولهم: ازدوجوا، وإن كان حرف العلة على صورة يجب فيها الانقلاب، ولكنه صح لما كان بمعنى تفاعلوا، وتفاعلوا يلزم تصحيح: عور، وحول، لما كان في معنى تفاعل، وتفاعل قبل حرف العلة منه ساكن، وإذا كان كذلك فأدرك وادارك بمعنى، كما أن عور واعوار بمعنى، ولو قرئ: حتى إذا أدركوا فيها، واداركوها لكان مثل ما في هذه الآية، وقول

الشاعر: ولولا دراك الشد قاضت حليلتي

أي: لولا متابعي للعدو والنجاء، لأسروني. فدراك مصدر لدارك، كما أن القتال مصدر لقاتل.

٢٠٤ سورة النمل

ساكنة خفيفة وقرأه ابن كثير وأهل البصرة والوليد بن مسلم كذلك إلا أنهم قصروا همزة «ادرك» وقرأه الباقون بكسر اللام وتشديد الدال وفتحها وألف بعدها على أن بين اللام والدال همزة وصل قد سقطت من اللفظ.

قرأ نافع «إذا» بهمزة واحدة على الخبر مخالفاً لأصله، وقرأه الباقون بهمزتين استفهاماً، وخففهما ابن عامر إلا ابن عتبة وأهل الكوفة وروى.

وروى ابن مسلم عن ابن عامر الفصل بألف بينهما مع التحقيق ولين الثانية منهما ابن كثير وابن محيصن وأبو عمرو وابن عتبة ورويس، وفصل بينهما بألف أبو عمرو، وتركه ابن كثير وابن محيصن وابن عتبة ورويس.

«قالوا إننا لمخرجون»^(١) [٦٧] فقرأه بهمزة واحدة ونونين خيراً ابن عامر والكسائي. الباقون بهمزتين استفهاماً وخففهما أهل الكوفة إلا الكسائي وروى، ولين الثانية منهما أهل الحجاز وأبو عمرو ورويس وفصل بينهما بألف نافع ورويس إلا ورشا وأبو عمرو وتركه ابن كثير وابن محيصن وورش ورويس قرأ / ابن محيصن «يعلم ما تكن صدورهم» بفتح التاء وضم الكاف ومثله في القصص، وقرأه الباقون بضم التاء وكسر الكاف.

قرأ ابن كثير وابن محيصن والعباس «لا يَسْمَعُ»^(٢) [٨٠] بياء مفتوحة وفتح

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٢٤٤):

قال: قرأ ابن كثير وأبو عمرو: «أَيْدَا كُنَّا تَرَابًا وَأَبَاؤُنَا أَيْنَا» [النمل: ٦٧] بهمزة، غير أن ابن كثير لا يمد، وأبو عمرو يمد، وكان أبو عمرو يأتي بألف بعد الهمزة، ثم ياء، وكان ابن كثير لا يأتي بألف بعدها ياء، تقول: «أَيْدَا، أَيْنَا»، وقرأ عاصم وحمزة: «أَيْدَا» بهمزتين، «إِنَّا» بهمزتين، وقرأ نافع: «إِذَا كُنَّا تَرَابًا» مكسورة الألف، «أَيْنَا» ممدودة، وقرأ ابن عامر والكسائي: «أَيْدَا كُنَّا تَرَابًا» بهمزتين، «إِنَّا لمخرجون» بنونين وكسر الألف من غير استفهام. قال أبو علي: قد ذكرنا ألفاظ ذلك ومعانيه فيما تقدم.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٢٤٥):

قال: قرأ ابن كثير: «وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ» [النمل: ٨٠] رفعاً، وفي الروم [الآية: ٥٢] مثله، وقرأ الباقون: «تُسْمَعُ» بالتاء، «الصُّمُّ» نصباً في الموضوعين. عباس عن أبي عمرو: «وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ» مثل ابن كثير.

سورة النمل..... سورة النمل ٢٠٥

الميم.. الضم بالرفع، ومثله في الروم وافقهم في الروم الوليد بن مسلم.

قرأ الأعمش من طريق المطوعي ﴿بِهَادِي﴾^(١) [٨١] بياء مكسورة وألف

= حجة من قرأ: ﴿سَمِعُ﴾ أنه أشبه بما قبله، ألا ترى قوله سبحانه: ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى﴾ [النمل: ٨٠] فأسند الفعل إلى المخاطبين، فكذلك يسند إليهم في قوله: ﴿وَلَا تَسْمَعُ الصُّمُّ﴾، ويؤكد ذلك قوله: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا﴾ [الأنفال: ٢٣]؛ فيكون المعنى: إنك لا تسمعهم كما لم يسمعهم الله. والمعنى: أنهم لفرط إعراضهم عما يدعون إليه من التوحيد والدين، كالميت الذي لا سبيل إلى إسماعه وإعلامه شيئاً، وكالصم الذين لا يسمعون ولا يُسمعون. ومن قرأ: ﴿لَا يَسْمَعُ الصُّمُّ﴾ فالمعنى أنهم لا ينفقون للحق لعنادهم، وفرط ذهابهم عنه، كما لا يسمع الأصم ما يقال له.

ومن قرأ: لا تسمع فالمعنى: إنك إذا أسمعتهم لم يسمعوا، فالمعنى فيه يؤول إلى الصم لا تسمع.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٤٥/٣):

قال: قرأ حمزة: ﴿تَهْدِي﴾ [النمل: ٨١] بالتاء ﴿الْعُمِّيَّ﴾ نصباً، وفي الروم [٥٣] مثله، وقرأ الباقون: ﴿بِهَادِي الْعُمِّيَّ﴾ مضافاً في السورتين. قال أبو بكر: وكتب: ﴿تَهْدِي الْعُمِّيَّ﴾ في هذه السورة بياء على الوقف، وكتب التي في الروم بغير ياء على الوصل، وقال خلف: كان الكسائي يقف عليهما جميعاً بالياء.

حدثنا بذلك محمد بن يحيى الكسائي عن خلف، قال خلف: سمعت الكسائي يقول: من قرأ: ﴿تَهْدِي الْعُمِّيَّ﴾ بالتاء، وقف عليهما جميعاً بالياء.

قال بعض أصحاب أحمد، يعني الكسائي: إن حمزة يقف: ﴿تَهْدِي﴾، كما يصل بالياء. قال أبو علي: حجة حمزة قوله: ﴿أَقَالَتْ تَهْدِي الْعُمِّيَّ﴾ [يونس: ٤٣] والمعنى على تقدير: إنك لا تهديهم لشدة عنادهم، وفرط إعراضهم، وإذا كان كذلك كان المعنى: إنك لا تهدي العمي.

فأما أنت من قوله: ﴿وَمَا أَنْتَ تَهْدِي الْعُمِّيَّ﴾ فعلى قول أهل الحجاز، وهي لغة التنزيل يرتفع بما، وتهدي في موضع نصب بأنه الخير، وعلى قول بني تميم: يرتفع بمضمرة يفسره الظاهر الذي هو: ﴿تَهْدِي﴾ تقديره إذا ظهرت ذلك المضمرة ما تهدي تهدي، لأنك إذا أظهرت الفعل المضمرة اتصل به الضمير، ولم ينفصل كما ينفصل إذا لم تظهر. وكذلك لو أظهرت ما ارتفع عليه أنت: فانظر؛ اتصل الضمير فصار: انظر انظر.

ومن قرأ: ﴿بِهَادِي الْعُمِّيَّ﴾ مضافاً في السورتين، فاسم الفاعل للحال، أو للآتي وإذا كان كذلك. كانت الإضافة في نية الانفصال، فأما كتابة: ﴿بِهَادِي الْعُمِّيَّ﴾ =

بعدها وإثبات التنوين بعد الدال وكسر التنوين لالتقاء الساكنين، ﴿يَهْدِي الْعَمَى﴾ [٨١] بفتح الياء نصباً، وقبله في الروم، وقرأ حمزة والشنوذلي عن الأعمش ومالك ﴿تهدي﴾ [٨١] بقاء مفتوحة وهاء ساكنة، والعمي بفتح الياء نصباً فيهما ووقف جميعهم هنا بالياء؛ لأنها ثابتة في المبحث ﴿أن الناس﴾ ذكر.

قرأ الأعمش وحمزة وحفص وخلف والشييزري وعبد الوارث ﴿وكل أتوه﴾^(١)

= في هذه السورة بالياء، فإن في الوقف على هاد وواد، وواق، ونحوه لغتين: إحداهما وهي الأكثر: إن يقف بغير ياء، فيقول: ﴿بهاذ﴾ بالسكون، وذلك أنه كان في الوصل متحركاً بالكسر، فإذا وقفت حذفت الحركة، كما تحذفها من سائر المتحركات في الوقف.

وقوم يقفون بالياء فيقولون: بهادي وواق، وذلك أنه كان حذف الياء من هادي لالتقاءهما مع التنوين، وهما ساكنان، فلما وقف حذف التنوين في الوقف، فلما حذف التنوين عادت الياء التي كانت حذفت لالتقاءها ساكنة مع التنوين فيقول: هادي وواق. ونحوه حكى سيبويه اللغتين، فعلى هذا حذف الياء في موضع وإثباتها في آخر، على أن تكون كتبت على اللغتين، أو يكون أريد ﴿بهادي﴾ بالإضافة، فلم ينون، فإذا لم ينون لم يلزم أن يحذف الياء، كما يحذف إذا نون لسكونها، وسكون الياء، أو يكون: أريد به تهدي تفعل، ولم يرد به اسم الفاعل، وإذا أريد: تفعل تثبتت الياء في الوصل والوقف، ولعل حمزة في قراءته ﴿تَهْدِي﴾ اعتبر ذلك إن كان مكتوباً في الخط بغير ألف، وزعموا أن: ﴿تَهْدِي﴾ قراءة الأعمش.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٤٦/٣):

قال: قرأ حمزة وحفص عن عاصم: ﴿وَكُلُّ أْتُوَّةٍ﴾ [النمل: ٨٧] مفتوحة التاء، وقرأ الباقون: ﴿وَكُلُّ أْتُوه﴾ ممدودة مضمومة التاء، أبو بكر عن عاصم مثله.

قال أبو علي: من قرأ: ﴿أْتُوه﴾ كان: فعلوا من الإتيان، وحجته قوله ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَنَا قَالَ يَا لَيْتَ﴾ [الزخرف: ٣٨]، فكذلك: ﴿أْتُوه﴾ فعلوا من الإتيان، وحمل على معنى كل، دون لفظه، ولو حمل على لفظ كل لكان حسناً، كما قال سبحانه: ﴿إِنَّ كُلَّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [مرم: ٩٣].

ومن قرأ: ﴿وَكُلُّ أْتُوَّةٍ﴾ فحجته قوله: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٥] فكما أن ﴿آتِيهِ﴾ فاعله حمل على لفظ ﴿كُلُّ﴾ كذلك أتوه: فاعلوه، فأتوه: محمول على معنى كل، وقوله: ﴿آتِيهِ﴾: ﴿وَإِنْ كُلُّ إِلَّا آتِ الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ محمول ذلك كله على لفظ كل دون معناه.

سورة النمل.....٢٠٧

[٨٧] بغير ألف وضم ألف بعد الهمزة وفتح التاء، وإثبات الألف، وضم التاء الباقون جميعهم.

قرأ ابن كثير وابن محيصن وأهل البصرة وحماد وشعيب عن يحيى بن جبير ﴿.....﴾ بالياء وقرأه الباقون بالتاء.

قرأ أهل الكوفة / والشنوبذي عن الأعمش والوليد من مسلم ﴿من [٢٢٩/ب] فزَع﴾^(١) [٨٩] بالتنوين وقرأه الباقون بغير تنوين.

وقرأ نافع وأهل الكوفة والوليد بن مسلم عن ابن عامر ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ بفتح الميم وكسرها الباقون، قرأ نافع وابن عامر وحفص ويعقوب ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ خاتمها.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٢٤٧-٢٤٨):

قال: قرأ ابن كثير وأبو عمر وابن عامر: ﴿وَهُمْ مِّنْ فَرَعٍ يَوْمَئِذٍ﴾ [النمل: ٨٩] مضافاً، واختلف عن نافع في الميم، فروى ابن جهم وقالون وأبو بكر بن أبي أويس، والمسيبي، وورش عنه: ﴿مِّنْ فَرَعٍ يَوْمَئِذٍ﴾ غير ممنون بفتح الميم. وروى عنه إسماعيل بن جعفر: ﴿مِّنْ فَرَعٍ يَوْمَئِذٍ﴾ بكسر الميم.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿مِّنْ فَرَعٍ يَوْمَئِذٍ﴾ بفتح الميم والتنوين، ولا يجوز مع التنوين إلا فتح الميم، فإذا لم تنون فزعا جاز فيه الفتح والكسر.

قال أبو علي: يجوز فيمن نون قوله سبحانه: ﴿مِّنْ فَرَعٍ﴾ في انتصاب يوم ثلاثة أضرب: أحدها: أن يكون منتصباً بالمصدر؛ كأنه: وهم من أن يفزعوا يومئذ.

والآخر: أن يكون صفة لفزع؛ لأن أسماء الأحداث توصف بأسماء الزمان كما يخبر عنها بها، وفيه ذكر للموصوف وتقديره في هذا الوجه أن يتعلق بمحذوف: كأنه من فزع يحدث يومئذ.

والثالث: أن يتعلق باسم الفاعل كأنه: آمنون يومئذ من فزع.

ويجوز إذا نبون فزعا أن يعني به: فزعا واحداً، ويجوز أن يعني به كثرة؛ لأنه مصدر، والمصادر تدل على الكثرة، وإن كانت مفردة الألفاظ كقوله سبحانه: ﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾ [لقمان: ١٩]، وكذلك إذا أضيف، فقيل: ﴿مِّنْ فَرَعٍ يَوْمَئِذٍ﴾، أو ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ أن يعني به مفرد، ويجوز أن يعني به كثرة. فأما القول في إعراب يوم، وبنائه إذا أضيف إلى ﴿إِذٍ﴾ فقد ذكر فيما تقدم.

ما فيها من الياءات المتحركات

﴿إني آنست﴾ فتحها أهل الحجاز وأبو عمرو ﴿...﴾ فتحها ابن كثير إلا قنبلا وابن محيصن ﴿ما لي لا أرى﴾ أثبتها ابن كثير وابن محيصن وعاصم والكسائي وهشام ﴿إني ألقى﴾، ﴿ليلوني﴾ فتحها نافع.

ومن المحذوفات

﴿أتمدوني﴾ وقد ذُكِرَتْ، و﴿فما أتاني الله﴾ أثبت الياء بعد النون في الوصل، وفتحها نافع وأبو عمرو ورويس وابن فليح وابن شنيوذ من طريق الشذائي ويعقوب، الباقون بحذفها في الحالين.

﴿حتى تشهدوني﴾ بإثباتهما في الحالين يعقوب ووقف على ﴿وادي النمل﴾ ﴿...﴾ أيضاً حذفها الباقون.

سورة القصص

[٢٣٠/أ] / ﴿طسم﴾ [١] ذكر. قرأ أهل الكوفة إلا عاصمًا ﴿وَيَرِي﴾^(١) [٦] ياء مفتوحة وراء مماله وألف مماله ﴿فرعون وهامان وجنودهما﴾ [٦] بالرفع فيهن. قرأ الأعمش وحمة والكسائي وخلف ﴿عدوا وحزنا﴾^(٢) [٨] بضم الحاء وسكون

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٤٩/٣):

اختلفوا في النون والياء من قوله جل وعز ﴿وَوَيْرِي فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا﴾ [القصص: ٦] ورفع الأسماء ونصبها. فقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَوَيْرِي فِرْعَوْنَ﴾ بالياء ورفع الأسماء بعده. وقرأ الباقون بالنون: ﴿وَوَيْرِي﴾ ونصب الأسماء بعده.

قال أبو علي: حجة ﴿وَيْرِي﴾ أن ما قبله للمتكلم، فينبغي أن يكون ما بعده أيضاً، كذلك، ليكون الكلام على وجه واحد؛ لأن فرعون يرى ذلك. وحجة ﴿يَرِي﴾ أن فرعون وحزبه يرون ذلك، ويعلم أنهم يرونه إذا أروه. وهي فيما زعموا قراءة الأعمش.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٤٩/٣):

اختلفوا في قوله جل وعز: ﴿وَوَحَزْنَا﴾ [القصص: ٨] في فتح الحاء وضمها. فقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَوَحَزْنَا﴾ بضم الحاء، وقرأ الباقون ﴿وَوَحَزْنَا﴾ بفتحيتين. قال أبو علي: الحزن والحزن: لغتان مثل: العجم والتعجم، والعرب والعرب، وهما مطردان في هذا النحو.

سورة القصص سورة القصص ٢٠٩

الزاي.

قرأ الوليد بن مسلم ﴿أَنْ نَبْطِشَ﴾ [١٩] بضم الطاء في الدخان ﴿يَوْمَ نَبْطِشُ﴾ هذين ﴿....﴾ وكسرهما. قرأ ابن عامر وأبو عمرو وإلا عبد الوارث ﴿يَصْدُرُ الرِّعَاءُ﴾^(١) [٢٣] بفتح الياء وضم الدال. وضم الياء وكسر الدال الباقون، إلا أن الأعمش وحمة والكسائي وخلف ورويس يشمون الصاد زايًا وقد ذكروا.

قرأ ابن محيصن ﴿أَنْ يَكْذِبُونِي﴾ [٣٤]... بالوصل وقد ذكر أصله في سورة الأنفال، قرأ عاصم ﴿جَنُودَهُ﴾ بفتح الجيم وكسرهما الباقون.

قرأ أهل الحجاز وأهل البصرة ﴿مَنْ الرَّهْبِ﴾^(٢) [٣٢] بفتح الراء والهاء.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٢٤٩-٢٥٠):

اختلفوا في قوله جل وعز: ﴿حَتَّى يُصْدِرَ الرَّعَاءُ﴾ [القصص: ٢٣] في فتح الياء وضمها. فقرأ أبو عمرو وابن عامر: ﴿حَتَّى يُصْدِرَ﴾ بنصب الياء ورفع الدال من صدرت، وقرأ الباقون: ﴿حَتَّى يُصْدِرَ﴾ برفع الياء وكسر الدال من أصدرت.

قال أبو علي: ﴿حَتَّى يُصْدِرَ الرَّعَاءُ﴾: حتى يرجعوا من سقيهم، وفي التنزيل: ﴿يَوْمَئِذٍ يُصْدِرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا﴾ [الزلزلة: ٦]، فمن قرأ: ﴿حَتَّى يُصْدِرَ الرَّعَاءُ﴾ أراد: حتى يصدروا مواشيهم من ودهم، فحذف المفعول، وحذف المفعول كثير في التنزيل وفي سائر الكلام، وقال سبحانه: ﴿لِيُنذِرَ نَاسًا شَدِيدًا﴾ [الكهف: ٢]، فحذف أحد المفعولين اللذين ثبتا في قوله سبحانه: ﴿فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً﴾ [فصلت: ١٣] والمفعول المحذوف إنما هو لتنذر الناس، أو المبعوث إليهم، وقال الشاعر:

لا يعدلن أتاويون تضرهم
نكساء ضر بأصحاب المحلات
أي أحداً.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٢٥٠-٢٥١):

* اختلفوا في فتح الراء وضمها من قوله عز وجل: ﴿الرَّهْبِ﴾ [القصص: ٣٢]. فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿مِنَ الرَّهْبِ﴾ بفتح الراء والهاء. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمة والكسائي وابن عامر: ﴿الرَّهْبِ﴾ مضمومة الراء ساكنة الهاء، وروى هبيرة عن حفص عن عاصم: ﴿الرَّهْبِ﴾ بفتح الراء والهاء، وهو غلط، وروى عمرو بن الصباح عن حفص عن عاصم: ﴿مِنَ الرَّهْبِ﴾ مفتوحة الراء ساكنة الهاء وهو الصواب. أبو عبيدة، جناحا الرجل يده، والرهب: الرهبة، وهو الخوف.

قال: ﴿وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ﴾ [القصص: ٣٢] لما جاء ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ﴾ [القصص: ٢١]، و﴿لَا تَخَفْ نَجَوْتَ مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [القصص: ٢٥] وقال: ﴿إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُون﴾ [الشعراء: ١٢]، وقال: ﴿لَا تَخَافَا إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه: ٤٦]. وقال: ﴿إِنَّا نَخَافُ أَنْ يُفْرِطَ عَلَيْنَا أَوْ أَنْ يَطْعَى﴾ [طه: ٤٥]، وقال: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى﴾ [طه: ٦٧]، وقال: ﴿لَا تَخَافْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾ [طه: ٧٧]، فأضاف عليه السلام الخوف في هذه المواضع إلى نفسه، أو نزل منزلة من أضافه إلى نفسه، قيل له: ﴿وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ﴾ [القصص: ٣٢] فأمر بالعزم على ما أريد له مما أمر به وحض على الجذ فيه، لئلا يمنع من ذلك الخوف والرهبة الذي قد تغشاه في بعض الأحوال، وأن لا يستشعر ذلك، فيكون مانعاً له مما أمر بالمضاء فيه، وقال تعالى: ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَانًا﴾ [القصص: ٣٥]، فكما أن الشد ههنا ليس بخلاف الحل، كذلك الضم في قوله: ﴿وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ﴾ ليس يراد به الضم المزيل للفرجة، والخصاصة بين الشيعين، وكذلك قول الشاعر:

أشد حيازيمك للموت فإن الموت لا قـيـك

ليس يريد به الشد الذي هو الربط والضم، وإنما يريد: تأهب له، واستعد للقاء به، حتى لا تهاب لقاءه، ولا تجزع من وقوعه. فتكون بحسن الاستعداد له، كمن قيل فيه: حبيب جاء على فاقة، كما يروى أن أمير المؤمنين عليه السلام قال للحسن: إن أباك لا يبالي أوقع على الموت، أو وقع الموت عليه. قالوا: في رأي فلان فسخ وفكة، فهذا خلاف الشد والضم.

ووصفوا الرأي والهمة بالاجتماع، وألا يكون منتشرأ في نحو قوله:

حـمـي ذات أهـوال تـخـطـيـت حـولـه بأصـمـع مـن هـمـي حـيـاض المـتـألـف

وقد جاء ذكر اليدين في مواضع يراد بها: جملة ذي اليد. من ذلك قولهم: ليك وخير بين يديك، ومن ذلك قوله سبحانه: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَاكَ﴾ [الحج: ١٠]، وقالوا: يداك أو كتنا وفوك نفخ. فهذا يقال عند تفریع الجملة، قال:

فزارياً أخذ يد القميص

فنسب الخيانة إلى اليد، وهي للجملة، وعلى هذا نسب الآخر الإغلال إلى الإصبع فجعلها بمنزلة اليد فقال:

للغدر حائنة مغل الإصبع ولم يكن.....

سورة القصص ٢١١

وروى حفص بفتح الراء وسكون الهاء. وروى المطوعي عن الأعمش بضم الراء والهاء. الباقر بضم الراء وسكون الهاء.

قرأ ابن كثير/ وأبو عمرو إلا العباس ورويس والشنوبذي عن الأعمش [٢٣٠/ب] ﴿فَذَانِكَ﴾^(١) [٣٢] بتشديد النون.

= وقال أبو عبيدة: جناحا الرجل: يده، وقد ذكر أن غيره قال في قوله: ﴿وَاضْمُمُ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ﴾ [القصص: ٣٢]: إنه العضد.

وقول أبي عبيدة: أين عندنا، ويدل على قول من قال: إنه العضد، أن العضد قد قام مقام الجملة في قوله تعالى: ﴿سَسُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾ [القصص: ٣٥]؛ واليد في هذا المعنى أكثر وأوسع، وقد جاء الاسم المفرد يراد به التثنية، وأنشد أبو الحسن: يداك يد إحداهما الجود كله وراحتك الأخرى طعان تغايره

المعنى: يداك يدان، بدلالة قوله: إحداهما، ولأنك إن جعلت يداً مفرداً بقيت لا يتعلق بها شيء. ومن وقوع التثنية بلفظ الإفراط ما أنشده أبو الحسن: وعين لها حذرة بدرة شقت ما فيهما من أحر

فيجوز على هذا القياس في قوله: ﴿وَاضْمُمُ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ﴾ أن يراد بالإفراد التثنية، كما أريد بالتثنية الإفراد في قوله: فإن تزجراني يا بن عفان أنزجر... (١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٢٥٣-٢٥٤):

اختلفوا في تشديد النون وتخفيفها من قوله جل وعز: ﴿فَذَانِكَ﴾ [القصص: ٣٢]. فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿فَذَانِكَ﴾ مشددة النون.

علي بن نصر عن أبي عمرو: يخفف ويثقل، وروى نصر بن علي عن أبيه عن شبل عن ابن كثير: ﴿فَذَانِكَ﴾ خفيفة النون ياء. وقرأ الباقر: ﴿فَذَانِكَ﴾ خفيفة. قال أبو علي: وجه ما روي من قوله تعالى: ﴿فَذَانِكَ﴾ أنه أبدل من النون الثانية الياء كراهية التضعيف، وحكى أحمد بن يحيى: لا وربك ما أفعل، يريد: لا وربك، وأنشد أبو زيد:

فأليت لا أشريه حتى يملني بشيء ولا أملاه حتى يفارقا

يريد: لا أمله، فأبدل من التضعيف الألف، كما أبدل منه الأول الياء، وقيل في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى أَهْلِهِ يَمْتَطِي﴾ [القيامة: ٣٣]، أي يتمطط من المطيطياء ويجوز أن يكون: يتمطى يتكفى في مشيته، فيجري فيها مطاه، وهو الظهر، فيكون يتفعل: من المطا ولا يكون على القلب، ووجه التثنية، قد مر فيما تقدم.

سورة القصص ٢١٢

قرأ نافع إلا أبا سليمان عن قالون ﴿رَدًّا يَصْدُقُنِي﴾^(١) [٣٤] بفتح الدال وحذف الهمزة وإثبات التنوين، وقرأه الباقر بسكون الدال وإثبات همزة بعدها والتنوين. وعن ابن محيصن كالمذهبيين.

قرأ عاصم وحمزة ﴿يَصْدُقُنِي﴾ بضم القاف رفعًا وقرأه الأعمش بسكون القاف كالباقين.

قرأ ابن كثير وابن محيصن ﴿في آبائنا الأولين﴾ [٣٦] قال (.....)^(٢) واو العطف ﴿من يكون﴾ ذكر وقارته الأعمش وحمزة والكسائي وخلف، الباقر بالتاء.

قرأ نافع وابن محيصن وحمزة والكسائي وخلف والمطوعي عن الأعمش

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٥٤/٣-٢٥٥):

قرأ نافع وحده: ﴿رَدًّا﴾ [القصص: ٣٤] غير مهموز منون، وهمزه كلهم غير نافع فإنه لم يهزمه، وفتح الدال وأسكنها الباقر.

أبو عبيدة: الردء: المعين، يقال: أردأته بشيء على عدوه، وعلى ضيعته أي: أعتته. قال أبو علي: أما قول نافع: فإنه خفيف الهمزة، وكذلك حكم الهمزة إذا خففت وكان قبلها ساكن أن تحذف، وتلقى حركتها على الساكن الذي قبلها، وهكذا قرأ أهل التخفيف ﴿الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَاءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النمل: ٢٥]، فمن أثر منهم التخفيف قال كما قال نافع، وقد جاء في بعض القوافي في الردء: الرد، ذلك على أنه خفف الهمزة، وألقى حركتها على ساكن قبلها، ثم وقف بعد التخفيف على الحرف فنقل كما يتقل فرج، وهذا خالد، فيضعف الحرف للوقف، ثم يطلق كما أطلق نحو:

سبسيا... والقصبا

وحكى أبو الحسن: ﴿رَدًّا﴾ وحمله على أنه فعل من (رددت) أي يرد عني. اختلفوا في ضم القاف وإسكانها من قوله جل وعز: ﴿يُصَدِّقُنِي﴾ [القصص: ٣٤]. فقرأ عاصم وحمزة ﴿يُصَدِّقُنِي﴾ بضم القاف. وقرأ الباقر ﴿يُصَدِّقُنِي﴾، ساكنة القاف. قال أبو علي: وجه الرفع في ﴿يُصَدِّقُنِي﴾ أنه صفة للنكرة، وتقديره: رداءً مصداقاً، وسأل ربه إرساله بهذا الوصف، ومن جزم كان على معنى الجزاء؛ إن أرسلته صدقني، وهو جيد في المعنى، لأنه إذا أرسله معه صدقه.

(٢) كلمة غير واضحة.

سورة القصص..... ٢١٣

ويعقوب وعبد الوارث ﴿إِلَيْنَا لَا يَرْجِعُونَ﴾^(١) [٣٩] بفتح الياء وكسر الجيم. قرأ أهل الكوفة إلا الشنبوذي عن الأعمش ﴿سِحْرَانِ﴾^(٢) [٤٨] مثني سحر، وقرأه الباقون ﴿ساحران﴾ [٤٨] تثنية من أحد. قرأ نافع ورويس ﴿تَجِبِي إِلَيْهِ﴾^(٣) بالتاء قرأ أبو عمرو إلا العباس وعبد الوارث بالتاء كالباقين. / قرأ الكسائي إلا الشيزري [١/٢٣١] وأبا سبط عن قالون ﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [٤٢] بإسكان الهاء، واختلف

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٥٥/٣):

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم: ﴿أَلَيْسَ لَنَا مَا نُرْجِعُونَ﴾ [القصص: ٣٩] برفع الياء، وقرأ نافع وحزمة والكسائي: ﴿لَا يَرْجِعُونَ﴾ بفتح الياء. قال أبو علي: حجة الفتح قوله: ﴿وَأِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦] وحجة الضم: ﴿وَلَسِن رُدُّدْتُ إِلَى رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٦] وقوله: ﴿ثُمَّ رُدُّوْا إِلَى اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٦٢] وقوله: ﴿فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا﴾ [السجدة: ١٢].

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٥٥/٣-٢٥٦):

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا﴾ [القصص: ٤٨] في الألف وإسقاطها، فقرأ عاصم وحزمة والكسائي: ﴿قَالُوا سِحْرَانِ﴾ ليس قبل الحاء ألف، وقرأ الباقون: ﴿ساحران﴾ بألف قبل الحاء. قال أبو علي: حجة من قال: ﴿ساحران﴾ أنه قال: ﴿تَظَهَّرَا﴾، والمظاهرة: المعاونة، وفي التنزيل: ﴿وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾ [التحریم: ٤]، والمعاونة إنما تكون في الحقيقة للساحرين لا للسحريين.

ووجه من قال: ﴿سِحْرَانِ﴾ أنه نسب المعاونة إلى السحريين على الاتساع، كأن المعنى: كل سحر منهما يقوي الآخر؛ لأنهما تشابها واتفقا ونحو ذلك. ومما يقوي ذلك قوله سبحانه: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِكِتَابٍ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ هُوَ أَهْدَىٰ مِنْهُمَا﴾ [القصص: ٤٩] على الكتابين اللذين قالوا فيهما سِحْرَانِ. ومن قال: ﴿سِحْرَانِ﴾ قراءة الأعمش.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٥٦/٣):

اختلفوا في الياء والتاء من قوله جل وعز: ﴿يُجِبِّي إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ﴾ [القصص: ٥٧]. فقرأ نافع وحده: ﴿تُجِبِّي إِلَيْهِ﴾ بالتاء، وقرأ الباقون بالياء. قال أبو علي: تأنيث ثمرات تأنيث جمع، ليس بتأنيث حقيقي، فإذا كان كذلك كان بمنزلة الوعظ، والموعظة والصوت، والصيحة إذا ذكرت كان حسناً، وكذلك إذا أنثت.

سورة القصص ٢١٤

الجماعة في الوقف على هاتين الكلمتين «ويكأنه»، «ويكأن» [٨٢] في أي موضع تكون؟ وهل هما كلمة واحدة أو مركبتان من كلمتين؟ والظاهر الأشهر من طريق القراءات عن الجماعة أن الوقف عليهما بكاملهما «ويكأن»، «ويكأنه» على ما هما في المصحف. وقد روى بعض (....) عن أبي عمرو أنه يقف عليها «ويك» ويستدئ «أن الله»، ولقد روي عن الأعمش فيما رواه المطوعي والكسائي أنهما يقفان عليهما ويستدآن «كأن الله» وكأنه على الحجب، والأول أوضح من المذكورين الآخرين لموافقة الخط مع الرواية والضبط.

قرأ يعقوب وحفص والوليد بن مسلم «لخسف بنا» بفتح الخاء والسين، وضم الخاء وكسر والسين الباقون.

ما فيها من الياءات المتحركات

«عسى ربي»، «إني أنست»، «إني أنا»، «إني أخاف»، «ربي أعلم» موضعان فتحهما أهل الحجاز وأبو عمرو ووافقهم الوليد بن مسلم في «إني أخاف» هذه خاصة لأنها من خاف أسكن الياء فيهما أهل الكوفة ويعقوب.

«إني أريد»، «ستجدي إن شاء الله» فتحهما نافع «معي» فتحها حفص [٢٣١/ب] «عندي أو لم»/ فتحها نافع وأبو عمرو وابن فليح وقنبل إلا ابن مجاهد.

ومن المحذوفات

«أن يقتلوني»، «ويكذبوني» أثبت الياء فيهما في الحاليين يعقوب وافقه ورش في الوصل في «يكذبوني» «الواد الأيمن» قياس مذهب يعقوب الوقف على الياء ولست أعرفه أيضاً.

سورة العنكبوت

قرأ أهل الكوفة إلا حفصا والشنبوذي عن الأعمش ﴿أو لم تتروا كيف﴾^(١) [١٩] بالتاء. قرأ ابن كثير وابن محيصن وأبو عمرو ﴿النشأة الآخرة﴾^(٢) بفتح الشين وألف بعدها قبل الهمزة وكذلك في النجم والواقعة.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٥٧/٣):
اختلفوا في الياء والياء من قوله تعالى: ﴿أَو لَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ [العنكبوت: ١٩].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر بالياء، وقرأ حمزة والكسائي ﴿تَرَوْا﴾ بالتاء، واختلف عن عاصم، فروى يحيى عن أبي بكر عن عاصم وابن أبي أمية عن أبي بكر عن عاصم بالتاء، وروى في النحل [٤٨] بالياء. وروى الكسائي والأعشى عن أبي بكر وحفص عن عاصم بالياء - حدثني موسى بن إسحاق عن هارون عن حسين عن أبي بكر عن عاصم مثله بالياء.

قال أبو علي: حجة الياء أن الذي قبلها غيبة، ﴿وَإِنْ تُكَذِّبُوا فَقَدْ كَذَّبَ أُمَمٌ مِّن قَبْلِكُمْ﴾ ﴿أَو لَمْ يَرَوْا﴾ [العنكبوت: ١٨، ١٩]، وحجة التاء: قل لهم: ﴿أَو لَمْ يَرَوْا كَيْفَ﴾.

ولا ينبه المسلمون على علم الابتداء والبعث والإعادة بعد الموت؛ لأنهم قد علموا ذلك ويتقنوه، ولا يدل قوله سبحانه: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [العنكبوت: ٢٠] على اختيار التاء، لأن ذكر الأمم التي كذبت وكفرت قد تقدم، فحمل الكلام عليه، والخطاب جاء بعد ذلك.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٥٧/٣-٢٥٨):
اختلفوا في المد والقصر من قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾ [العنكبوت: ٢٠]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿النَّشْأَةَ﴾ ممدودة في كل القرآن، وقرأ الباقون بالقصر.

قال أبو زيد: نشأت أنشأ نشأ، ونشأت السحابة نشأة، ولم يذكر النشأة وهو في القياس كالرأفة والرافة، والكأبة، والكآبة، وحكى أبو عبيدة ﴿النَّشْأَةَ﴾ ولم يذكر الممدود، ونشأ هو الفعل الذي لا يتعدى، وإذا عديته نقلته بالهمزة، كقوله تعالى: ﴿كَمَا أَنْشَأَكُمْ مِّن ذُرِّيَّةٍ قَوْمٍ آخَرِينَ﴾ [الأنعام: ١٣٣] ﴿وَأَنْشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ﴾ [الأنبياء: ١١] والقياس: أن يجوز النقل بتضعيف العين.

قرأ ابن كثير وابن محيصن وأبو عمرو والكسائي ورويس «مودة»^(١) بالرفع

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٢٥٨-٢٥٩):

اختلفوا في الإضافة والتنوين من قوله جل وعز: «مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ» [العنكبوت: ٢٥] فقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي «مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ» بالرفع والإضافة، وروى أبو زيد عن أبي عمرو: «مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ» و«مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ» جميعاً، وروى علي بن نصر عن أبي عمرو «مَوَدَّةٌ» مضافاً، وقرأ نافع وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر: «مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ»، المفضل عن عاصم: «مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ» مثل أبي عمرو. الأعشى عن أبي بكر عن عاصم: «مَوَدَّةٌ» رفع منون «بَيْنَكُمْ» نصباً. وقرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية حفص: «مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ» بنصب «مودة» مع الإضافة.

قال أبو علي: يجوز فيمن قال: «مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ» أن يجعل «ما» اسم «إن»، ويضمر له ذكراً يعود إلى «ما» كما جاء قوله: «وَأَتَّخَذْتُمُوهُ وِرَاءَكُمْ ظَهْرِيًّا» [هود: ٩٢] فيكون التقدير: إن الذين اتخذتموهم من دون الله أوثاناً، مودة بينكم، فيصير «مودة بينكم» خبر إن وتجعل المودة: ما اتخذوا على الاتساع، أو اتخذ المضاف تقديره: إن الذين اتخذتموهم أوثاناً ذور مودة بينكم، فيكون دخول «إن» على «ما»؛ لأنه بمنزلة الذي كقوله سبحانه: «أَيُّحْسِبُونَ أَلَمَّا لُمُّهُمْ بِهِ مِنْ مَّالٍ وَبَيْنَيْنَ» [المؤمنون: ٥٥] لعود الذكر، ويجوز أن يضم هو، ويجعل «مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ» و«مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ» بالنصب، وجعل «ما» مع «إن» كافة، ولم يعد إليها ذكراً كما أعاد في الوجه الأول، ولكن جعل الأوثان منتصبه باتخذتم، وعده أبو عمرو إلى مفعول واحد، كقوله سبحانه: «قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا» [البقرة: ٨٠]، والمعنى: إنما اتخذتم من دون الله أوثاناً آلهة، فحذف، كما أن قوله: «إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ سَيِّئَاتِهِمْ» [الأعراف: ١٥٢]، معناه: اتخذوا العجل إلهاً، فحذف وانتصب «مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ» على أنه مفعول له، أي اتخذتم الأوثان للمودة و«بينكم» نصب على الظرف، والعامل فيه المودة.

ومن قال: «مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ» أضاف المودة إلى البين، واتسع في أن جعل الظرف اسماً لما أضاف إليه، ومثل ذلك قراءة من قرأ: «لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ» [الأنعام: ٩٤] ومثله في الشعر:

أنته بمجلوم كأن جيئه صلاية ورس وسطها قد تفلقا

ومن قال: «مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ» جاز في قوله: «بينكم» إذا نونت «مَوَدَّةٌ» ضربان أحدهما: أن يجعله ظرفاً متعلقاً بالمصدر، والآخر أن يجعله صفة له، فإذا جعلته ظرفاً =

سورة العنكبوت ٢١٧

من غير تنوين بينكم بالجر لإضافة المودة، وقرأه الأعمش وحمة وحفص وروح كذلك إلا أنهم فتحوا تاء المودة.

وقرأ نافع وابن عامر وخلف وأبو بكر «مودة» بالنصب والتنوين بينكم بنصب النون.

قرأ أهل الحجاز وابن عامر وحفص ويعقوب «لقومه إنكم»^(١) [٢٨] بهمزة

= متعلقاً بالمصدر، والآخر أن يجعله صفة له، فإذا جعلته ظرفاً للمصدر لم يمتنع أن يكون قوله: «فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا» أيضاً متعلقاً بالمصدر؛ لأن الظرفين أحدهما من المكان، والآخر من الزمان، وإنما الذي يمتنع أن تعلق به ظرفين من المكان أو ظرفين من الزمان، فأما إذا اختلفا، فسائغ، فقولُه سبحانه «فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا» [العنكبوت: ٢٥] ظرف زمان؛ لأن المعنى: في وقت الحياة الدنيا؛ ولا ذكر في واحد من الظرفين، كما أنك إذا قلت: لقيت زيداً اليوم في السوق، كان كذلك، وإذا جعلت الظرف الأول صفة للنكرة كان متعلقاً بمحذوف، وصار فيه ذكر يعود إلى الموصوف.

وإذا جعلته وصفاً للمصدر جاز أن يكون قوله: «فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا» في موضع حال، والعامل فيه الظرف الذي هو صفة للنكرة، وفيه ذكر يعود إلى ذي الحال، وذو الحال: هو الضمير الذي في الظرف يعود إلى الموصوف الذي هو «مودة»، وهو هي في المعنى. فإن قلت: هل يجوز أن يتعلق الظرف الذي قد جاز أن يكون حالاً في المودة مع أنه قد وصف بقوله بينكم.

قيل: لا يمتنع ذلك، لأنك إذا وصفته فمعنى الفعل قائم فيه، والظرف متعلق بمعنى الفعل، وإنما الذي يمتنع أن يعمل فيه إذا وصف المفعول به، فأما الحال والظرف، فلا يمتنع أن يتعلق كل واحد منهما به، وإن كان قد وصف.

وقد جاء في الشعر ما لا يعمل عمل الفعل إذا وصف عاملاً في المفعول به، فإذا جاز عمله في المفعول به فلا نظر في جواز عمله فيما ذكرنا من الظرف والحال، فمن ذلك قوله:

إذا فاقد خطباء فرحين رجعت ذكرت سليمي في الخليط المباين

والتحقير في ذلك بمنزلة الوصف، لو قلت: هذا ضويرب زيدا، لقبح كما يقبح ذلك في الصفة، ولم يجي ذلك في حال السعة والاختيار.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٢٦٠):

* وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحفص عن عاصم: «وَلَوْطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ إِنَّكُمْ =

٢١٨ سورة العنكبوت

[[٢٣٢/]] واحدة على الجر/ وهو مستقيم على مذهب ابن عامر في «...» وعن مذهب نافع ويعقوب وغريب في مذهب ابن كثير وابن محيصن وحفص.

وقرأ أبو عمرو وأهل الكوفة إلا حفصا «إِنكُمْ» بهمزتين على الاستفهام مستمرين على أصولهم ومن الثانية مع الفصل «.....» أبو عمرو، وحققهما أهل الكوفة إلا حفصا، وقرأت الجماعة «إِنكُمْ لتأتون الرجال» بهمزتين على الاستفهام وهو عكس مذهب نافع ويعقوب وخلاف مذهب الكسائي ووافق الباين.

ولئن الثانية أهل الحجاز وأبو عمرو ورويس وفصل بينهم بألف مع التحقيق بألف أبو عمرو ونافع إلا ورشا وحققهما ابن عامر وأهل الكوفة وروح وفصل بينهما بألف مع التحقيق بألف الحلواني من طريق الشذائي والأخفش جميعاً عن هشام.

قرأ أهل الكوفة إلا عاصما والشنوذي عن الأعمش ويعقوب لئنه «إنا منجوك»^(١) [٣٣] بالتخفيف فيهما وافقهم في «إنا منجوك» ابن كثير وابن

= لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ [العنكبوت: ٢٨]، «إِنكُمْ». وكان ابن كثير يستفهم بغير مد، يلفظ بياء بعد الألف، وروي عن نافع المد، وروي عنه مثل قراءة ابن كثير. وكان ابن عامر يهمز همزتين في «إِنكُمْ» بمد بين الهمزتين، وإنما قلت ذلك؛ لأن أبا العباس أحمد بن محمد بن بكر أخبرني عن هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر: «إِذَا» في وزن: عاعذا.

حفص عن عاصم في الأول مثل نافع الثاني بهمزتين.

وقرأ أبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي بالاستفهام فيها غير أن أبا عمرو لا يهمز بهمزتين، وهؤلاء يهزمون همزتين.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٦٠/٣):

قال أبو علي: حجة من قال: «إِنَّا مُنْجُوكُ» بالتخفيف. قوله سبحانه: «فَأَلْبَسَاهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ» [العنكبوت: ٢٤] وحجة من ثقل قوله: «وَكُنَّجِنَا الَّذِينَ آمَنُوا» [فصلت: ١٨]، يقال: نجا زيد، قال: نجا سالم والروح منه بشدقه

ونجسته، وأنجسته مثل: فرحته وأفرحته، ويقوي التشديد قوله تعالى: «إِلَّا آلَ لُوطٍ نَّجَّيْنَاهُمْ بِسَحْرِ» [القمر: ٣٤]، وفي قصة لوط في موضع آخر «فَنَجَّيْنَاهُ»..

سورة العنكبوت ٢١٩.

محيصن وأبو بكر عن عاصم والشنبوذي عن الأعمش وشددهما الباقون.

قرأ ابن عامر وعبد الوارث ﴿مَنْزَلُونَ﴾^(١) [٣٤] مشددة الزاي وفتح النون.

قرأ/ أهل البصرة وعاصم ﴿يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ﴾ بالسكون وقرأها الباقون بالمد. [٢٣٢/ب]

قرأ ابن كثير وابن محيصن وأهل الكوفة إلا حفصا ﴿.....﴾^(٢) ﴿آيات من ربه﴾ على التوحيد.

قرأ نافع وأهل الكوفة ﴿ويقول ذوقوا﴾^(٣) [٥٥] بالياء وقرأه الباقون بالنون.

قرأ الأعمش وأبو بكر إلا نبطويه عن يحيى ﴿ثم إنا يرجعون﴾ بالياء، وقرأه الباقون بالتاء.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٦١/٣):

* وقرأ ابن عامر وحده: ﴿إِنَّا مُنْزَلُونَ﴾ [العنكبوت: ٣٤] بالثشديد، وقرأ الباقون: ﴿إِنَّا مُنْزَلُونَ﴾ بإسكان النون.

والكسائي عن أبي بكر عن عاصم ﴿إِنَّا مُنْزَلُونَ﴾ مشدداً، وكذلك روى الأعشى عن أبي بكر.

(٢) كلمة غير واضحة.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٦٢/٣):

* اختلفوا في الياء والنون من قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ذُوقُوا﴾ [العنكبوت: ٥٥]، فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو وابن عامر ﴿ونقول﴾ بالنون، وقرأ نافع وعاصم وحزمة والكسائي: ﴿ويَقُولُ﴾ بالياء.

قال أبو علي: يقول ذوقوا أي: الموكل بعذابهم: ذوقوا، كقوله: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنفُسَكُمُ﴾ [الأنعام: ٩٣]، أي: يقولون لهم: أخرجوا أنفسكم، ومن قال: ﴿ونقول﴾ فلأن ذلك لما كان بأمره سبحانه، جاز أن ينسب إليه، وجوازه على هذا المعنى؛ لأن الله سبحانه: ﴿لَا يُكَلِّمُهُمْ﴾ ومعنى: ﴿ذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ أي: جزاءه، وقيل: ﴿ذُوقُوا﴾ لوصول ذلك إلى المعذب كوصول الذوق إلى الذائق.

قال:

دونك ما جنيته فاحس وذق

ويجوز في ﴿وَيَقُولُ ذُوقُوا﴾، أن يكون القول للموكلين بالعذاب دون المعذبين كقوله جل وعز ﴿وَتَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ [آل عمران: ١٨١] ونحو ذلك من الآي.

قرأ الأعمش وحمزة والكسائي وخلف ﴿لَتُبَوِّئَهُمْ﴾^(١) [٥٨] بباء ساكنة بعد

(١) قال أبو علي القارسي في الحجة (٣/٢٦٣):

* اختلفوا في قوله سبحانه: ﴿لَتُبَوِّئَهُمْ﴾ [العنكبوت: ٥٨] في الباء والياء، فقرأ حمزة والكسائي: ﴿لَتُبَوِّئَهُمْ﴾ بالياء، وقرأ الباقون: ﴿لَتُبَوِّئَهُمْ﴾ بالياء.

* قال أبو زيد: بوأنا فلانا منزلاً تبويئاً، فما حكى أبو زيد. حجة لمن قرأ ﴿لَتُبَوِّئَهُمْ مِّنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا﴾ [العنكبوت: ٥٨]، وقال: ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مَبُوءًا صِدْقٍ﴾ [يونس: ٩٣]، وقال: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ﴾ [الحج: ٢٦] فَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ اللَّامُ زَائِدَةً كَزِيَادَتِهَا فِي ﴿رَدَفَ لَكُمْ﴾ [النمل: ٧٢]، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿بَوَّأْنَا﴾ لِدَعَاءِ إِبْرَاهِيمَ وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْتَدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾ [إبراهيم: ٣٧]، وَيَكُونُ الْمَفْعُولُ مَحْذُوفًا عَلَى هَذَا، كَأَنَّهُ: وَإِذْ بَوَّأْنَا بِالدَّعَاءِ إِبْرَاهِيمَ نَاسًا مَكَانَ الْبَيْتِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مَبُوءًا صِدْقٍ﴾ [يونس: ٩٣]، وَقَالَ: ﴿تَبَوَّأُوا مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ﴾ [الزمر: ٧٤] فَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ سَبْحَانَهُ: ﴿لَتُبَوِّئَهُمْ مِّنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا﴾ [العنكبوت: ٥٨]، فَأَمَّا مَنْ قَرَأَ: ﴿لَتُبَوِّئَهُمْ﴾ فَقَدْ قَالَ: ﴿وَمَا كُنْتَ تَأْوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ﴾ [القصص: ٤٥] فففسره أبو عبيدة: وما كنت مقيماً نازلاً فيهم، قال: والثوي: الضعيف، وأنشد للعجاج:

فبات حيث يدخل الثوي

وقال الأعمش: أثوي وقصر ليلة ليزودا

وقال حسان: ثوى في قريش بضع عشرة حجة

فكان هذا كقوله: أقام فيهم ونزل فيهم، فإذا تعدى بحرف جر، أو زيدت عليه الهمزة وجب أن يتعدى إلى المفعول الثاني، وليس في الآية حرف جر.

قال أبو الحسن: قرأ الأعمش: ﴿لَتُبَوِّئَهُمْ مِّنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا﴾ قال: ولا يعجبني، لأنك لا تقول: أثويته الدار.

قال أبو علي: هذا الذي رآه أبو الحسن يدل على أن ثوى ليس بمتعمد، وكذلك تفسير أبي عبيدة: أنه النازل فيهم، ووجه أنه كان في الأصل: لتبويئهم من الجنة في غرف؛ كما تقول: لتنزلهن من الجنة في غرف، وحذف الجار كما حذف من قوله:

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به

ويقول ذلك إن الغرف وإن كانت أماكن مختصة، فقد أجريت المختصة من هذه الظروف مجرى غير المختصة نحو قوله: كما غسل الطريق الثعلب =

سورة العنكبوت ٢٢١

السنون وتحقيق الواو وأبدل الهمزة من الثوابت. قرأ ابن كثير وابن محيصة وقالوا عن نافع والوليد بن مسلم عن أبيه عن ابن عامر وأهل الكوفة إلا عاصما ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾^(١) [٦٦] بسكون اللام.

ما فيها من الياءات المتحركات

﴿....﴾^(٢) فتحها نافع وأبو عمرو، ﴿يا عبادي الذين﴾ فتحها أهل الحجاز وابن عامر وعاصم، ﴿أرضي واسعة﴾ فتحها ابن عامر.

ومن المحذوفات:

﴿فاعبدوني﴾ بياء في الحالين يعقوب وحذفها منها الباكون.

= ونحو: ذهب الشام، عند سيبويه، ويقوي الوجه الأول، قوله سبحانه: ﴿تَبَوُّا مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ﴾ [الزمر: ٧٤].

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٢٦٥):

اختلفوا في كسر اللام وإسكانها من قوله تعالى: ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾ [العنكبوت: ٦٦]، فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائي: ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾ بحزم اللام، وقرأ أبو عمرو وعاصم وابن عامر بكسر اللام، ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾ أبو زيد عن أبي عمرو ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾ ساكنة اللام. واختلف عن نافع، فروى المسيبي، وقالون وإسماعيل بن أبي أويس، ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾ على الوعيد، وكذلك أبو بكر بن أبي أويس ساكنة اللام.

وقال ابن جهم وإسماعيل بن جعفر وورش عن نافع ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾ على معنى كي. قال أبو علي: من كسر اللام وجعلها الجارة، كانت متعلقة بالإشراك، كأن المعنى: يشركون ليكفروا، أي لا عائدة لهم في الإشراك إلا للكفر، فليس يرد عليهم الشرك نفعاً، إلا التمتع بما يستمتعون به في العاجلة من غير نصيب في الآخرة. ومن قرأ: ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾ أراد الأمر على معنى التهديد والوعيد، كقوله: ﴿وَاسْتَفْزِرْ مِنَ اسْتِطْعَتِ﴾ [الإسراء: ٦٤]، و﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠] ونحو ذلك من الأوامر التي في معناها، ويدل على جواز الأمر هاهنا، قوله في الأخرى: ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٥٥ والروم: ٣٤].

والإسكان في لام الأمر سائغ نحو: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفْهَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩].

(٢) كلمة غير واضحة.

سورة الروم

[١/٢٣٣] / قرأ أهل الحجاز والبصرة والوليد بن مسلم «عاقبة الذين»^(١) [٩] بالرفع وأمال الشنبوذي وأهل الكوفة إلا عاصما.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٦٦/٣):

اختلفوا في قوله جل وعز: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ﴾ [الروم: ١٠] في الرفع والنصب. فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ﴾ رفعا، وقرأ عاصم وابن عامر وحمة والكسائي: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ﴾ نصبا، وروى الكسائي وحسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم «عاقبة» رفعا.

قال أبو علي: قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوْأَى أَنْ كَذَّبُوا﴾ [الروم: ١٠] من نصب «عاقبة» جعله خبر كان ونصبه متقدما، كما قال: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، فأما اسمها على هذه القراءة، فيجوز أن يكون أحد شيئين: أحدهما: «السُّوْأَى» التقدير: ثم كان السُّوْأَى عاقبة الذين أساءوا، ويكون في قوله: ﴿أَنْ كَذَّبُوا﴾ مفعولا له، تقديره: ثم كان السُّوْأَى عاقبة الذين أساءوا؛ لأن كذبوا، ولا يجوز أن تكون ﴿أَنْ كَذَّبُوا﴾ متعلقا بقوله: ﴿أَسَاءُوا﴾ على هذا، لأنك تفصل بين الصلة والموصول، ألا ترى أن: ﴿أَسَاءُوا﴾ في صلة الذين، و«السُّوْأَى» الخبر، فلو جعلت ﴿أَنْ كَذَّبُوا﴾ في صلة «أَسَاءُوا» لفصلت بين الصلة والموصول بخبر كان. والشيء الآخر الذي يجوز أن يكون اسم كان إذا نصبت العاقبة أن كذبوا، المعنى: ثم كان التكذيب عاقبة الذين أساءوا، ويكون «السُّوْأَى» على هذا مصدرا لأساءوا، لأن فعلى من أبنية المصادر، كالرجعى، والشورى، والبشرى، وكذلك تكون السُّوْأَى مصدرا. وما يدل أن السوء والسُّوْأَى بمعنى ما أنشده أبو عمر:

أَنْ جَزُوا عَامِرًا سُوءًا بِفَعْلِهِمْ
أَمْ كَيْفَ يَجْزُونِي السُّوْأَى مِنَ الْحَسَنِ
ومن رفع العاقبة فقال: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ أَسَاءُوا﴾ جاز أن يكون الخبر شيئين: «السُّوْأَى» و«أَنْ كَذَّبُوا»، كما جاز فيمن نصب العاقبة أن يكون كل واحد منهما الاسم، ومعنى الذين أساءوا: الذين أشركوا. التقدير: ثم كان عاقبة المسيء التكذيب بآيات الله، أي لم يظفر من شركه وكفره بشيء إلا بالتكذيب، بآيات الله، فإذا جعلت «أَنْ كَذَّبُوا» نفس الخبر، جعلت «السُّوْأَى» في موضع نصب، بأنه مصدر، وقد يجوز أن تكون السُّوْأَى صفة لموصوف محذوف كأنه: الخلة السُّوْأَى، أو الخلال السُّوْأَى.

سورة الروم..... ٢٢٣

قرأ أبو عمرو والعباس وروح وأبو بكر إلا نفظويه ﴿...﴾^(١) ﴿ثم إليه يرجعون﴾^(٢) [١١] بالياء وفتحها وكسر الجيم روح على أصله.

قرأ أهل الكوفة إلا عاصمًا ﴿وكذلك تخرجون﴾^(٣) [١٩] ففتح التاء وضم الراء ومثله في الجاثية.

روى حفص الخالستين بكسر اللام. روى العباس ﴿يفصل الآيات لقوم يعقلون﴾ بالياء وقرأه الباقون بالنون. قرأ حمزة والكسائي والمطوعي عن الأعمش ﴿فاتقوا ربهم﴾ بألف وتحقيق الراء. قرأ ابن كثير ﴿وما أتيتم من ربا﴾^(٤) [٣٩] بغير ألف بعد الهمزة. قرأ نافع ويعقوب ﴿لنربو في أموال الناس﴾ بنون مضمومة وواو ساكنة. قرأ أهل الكوفة إلا عاصمًا ﴿عما تشركون﴾ بالتاء. قرأ ابن محيصن وابن مجاهد عن قنبل وروح ﴿لنديقنهم﴾ بالنون وقرأه الباقون بالياء.

قرأ ابن عامر إلا الوليد بن عتبة والحلواني والباقون جميعًا عن هشام

(١) كلمة غير واضحة.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٦٧/٣):

* اختلفوا في الياء والتاء من قوله جل وعز: ﴿ثم إليه تُرْجَعُونَ﴾ فقرأ أبو عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿ثم إليه يُرْجَعُونَ﴾ بالياء [الروم: ١١] وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحمزة والكسائي، وحفص عن عاصم ﴿تُرْجَعُونَ﴾ بالتاء.. عباس عن أبي عمرو: ﴿تُرْجَعُونَ﴾ بالتاء.

قال أبو علي في الحجة الياء أن المتقدم ذكره غيبة ﴿يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [الروم: ١١] والخلق هم المخلوقون في المعنى، وجاء قوله ﴿يُعِيدُهُ﴾ على لفظ الخلق، وقوله: ﴿يُرْجَعُونَ﴾ على المعنى، ولم يرجع على لفظ الواحد كما كان يعيده كذلك.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٦٧-٢٦٨/٣):

قرأ حمزة والكسائي: ﴿وكذلك تخرجون﴾ بفتح التاء، وقرأ الباقون ﴿وكذلك تُخرجون﴾ بضم التاء.

(٤) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٦٨/٣):

كلهم قرأ ﴿وما أتيتم من ربا﴾ ممدودا غير ابن كثير فإنه قرأ ﴿أتيتم﴾ قصرا، ولم يختلفوا في مد ﴿وأيتم من زكاة﴾. قال أبو علي: ﴿وما أتيتم من ربا﴾: ما أتيتم من هدية أهديتموها لتعوضوا ما هو أكثر منها وتكافؤوا أزيد منها فلا يربو عند الله.

﴿كسفاً﴾^(١) [٤٨] بسكون السين.

قرأ ابن عامر إلا الوليد بن مسلم وأهل الكوفة إلا أبا بكر ﴿إلى آثار رحمة الله الحارث والدوري عن حمزة فتحها. قولهم ﴿لا يسمّع﴾ ذكر في النمل. ﴿ضعف﴾ [٥٤] بفتح الضاد في الثالثة وضمنه الباقر.

قرأ أهل الكوفة ﴿لا ينفع الذين ظلموا﴾ بالياء، وكذلك ﴿لا ينفع الظالمين﴾ في المؤمن وافقهم... نافع. ﴿لا يستخفك﴾ ذكر في آل عمران.

سورة لقمان عليه السلام

قرأ الأعمش وحمزة ﴿هدى ورحمة﴾^(٢) [٣] بالرفع. قرأ ابن كثير وابن محيصن وأبو عمرو ﴿ليضل﴾ بفتح الياء. قرأ أهل الكوفة إلا ابن كثير ويعقوب ﴿ويتخذها﴾ بفتح الذال.

روى حفص ﴿يا بني لا تشرك﴾ [١٣] بفتح التاء وكذلك التي بعدها ﴿يا بني إنها﴾، ﴿يا بني أقم﴾ قرأهن الباقر بكسر الثلاث، وافقهم ابن كثير وابن محيصن في الوسطى واختلفوا في الأولى والأخيرة، فقرأ ابن محيصن والجماعة عن ابن كثير إلا ابن فليح ﴿يا بني لا تشرك﴾ بإظهار ياء المضمر على سكوتها وخفضها وحذف الياء التي في ﴿.....﴾^(٣).

[١/٢٣٤] / تتدغم فيها فصار اللفظ مثل ﴿.....﴾^(٣) عذاب. ورواها ابن قليح وحده عنه بالتشديد والتكثير كالتالي بعدها.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٦٩/٣):

كلهم قرأ ﴿ويجعل كسفاً﴾ مفتوحة السين غير ابن عامر فإنه قرأ ﴿كسفاً﴾ ساكنة.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٧٢/٣):

اختلفوا في النصب والرفع في قوله تعالى: ﴿هدى ورحمة﴾ فقرأ حمزة وحده: ﴿هدى ورحمة﴾ رفعا، وقرأ الباقر ﴿هدى ورحمة﴾ نصبا. قال أبو علي: وجه النصب أنه انتصب على الاسم المبهم وهو من كلام واحد، والرفع على إضمار المبتدأ وهو: هدى ورحمة.

(٣) كلمة غير واضحة.

سورة السجدة..... ٢٢٥

وروى قنبل «يا بني أقم» [١٧] بإظهار ياء التصغير كالأولى ورواها الباقر بتشديد الياء وفتحها حفص.

قرأ ابن كثير وابن محيصن وابن عامر وعاصم ويعقوب «ولا تصعّر» بتشديد العين من غير ألف.

قرأ... بفتح العين والإضافة إلى ضمير الغائب على الجميع، وقرأه الباقر «نعمة» بسكون العين والتأنيث على الأفراد. قرأ الأعمش «ومن يسلم».... بفتح السين وتشديد اللام وكسرها.

قرأ أهل البصرة «والبحر» [٢٧] بالنصب. روى المطوعي عن الأعمش «بنعمات الله» بفتح النون وإثبات ألف بعد الميم على الجميع.

قرأ نافع وابن عامر وعاصم والشيبودي عن الأعمش «ويتزل الغيث» [٣٤] بالتشديد ومثله في الشورى.

سورة السجدة

روى عبد الوارث «لا ريب فيه» [٢] بالإدغام والإظهار، والإظهار عند [٢٣٤/ب] نافع «...»، روى المطوعي عن الأعمش «مما يعدون» بالياء والباقر بالتاء. قرأ/ نافع وأهل الكوفة وروح في أحد الوجهين «كل شيء خلقه» بفتح اللام. قرأ ابن محيصن والشيبودي عن الأعمش «ما أخفى لهم»^(١) [١٧] بفتح الهمزة وإثبات ألف بعد الياء فعلا ماضياً بوزن أعطى، ورواه المطوعي عن الأعمش، حيث قرأ لهم بفتح الهمزة «....»^(٢) ياء ساكنة بعد الهاء وتاء المتكلم مضمومة فعلا ماضياً بوزن أعطيت. وقرأ حمزة ويعقوب «ما أخفى لهم» بضم الهمزة وسكون الياء فعل مضارع، الباقر كذلك إلا أنهم فتحوا الياء على البناء لما لم يضم فاعله. قرأ الأعمش «قرّات أعين» بألف بعد الراء وكسر التاء جميعاً.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٢٧٧):

قرأ حمزة وحده: «ما أخفى لهم» ساكنة الياء، وقرأ الباقر «أخفِي لهم» نصبا.

(٢) كلمة غير واضحة.

قرأ الأعمش و (...) والكسائي ورويس ﴿لَمَّا صَبَرُوا﴾ [٢٤] بكسر اللام وتخفيف الميم.

سورة الأحزاب

قرأ أبو عمر إلا عبد الوارث ﴿بِمَا يَعْمَلُونَ خَيْرًا﴾^(١) [٢]، ﴿وَمَا يَعْمَلُونَ بصيرًا﴾ بالياء فيهما، وافقه في الثاني رويس، وقرأ الباقون بالتاء فيهما، قرأ أهل الكوفة وابن عامر ﴿اللاتي﴾ بهمزة بعدها ﴿...﴾ في الوصل والوقف، كذلك في المجادلة والموضعين في الطلاق قرأه قبل إلا الزيني وقالون إلا أبا سليمان ويعقوب بهمزة مخففة من غير ياء/ بعدها وافقهم في سورة المجادلة الوليد بن عتبة عن ابن عامر فقط. وقرأه الباقون بهمزة معلنة من غير ياء في الأربعة. [١/٢٣٥]

قرأ عاصم ﴿تظاهرون﴾ [٤] بضم التاء وتخفيف الظاء وألف بعدها وكسر الهاء، وقرأ أهل الكوفة إلا عاصمًا بفتح الياء والهاء وتخفيف الظاء. وقرأ ابن عامر ﴿يظاهرون﴾ كذلك إلا أنه شدد الظاء وقرأه أهل الحجاز و﴿...﴾ فيها، روى عبد الوارث ﴿.....﴾ حركة الهمزة ويستحيل بها السين فتحذف ﴿...﴾، قرأ نافع وابن عامر والأعمش وأبو بكر وقتيبة والعباس عن أبي عمرو ﴿الظنوننا﴾ بألف في الوصل والوقف، وكذلك ﴿وأطعنا الرسولنا﴾ و﴿فأضلونا السبيلا﴾ وافقهم في الوقف ابن كثير وابن محيصة والكسائي إلا قتيبة وخلف وحفص وعبد الوارث عن أبي عمرو وافقهم في ﴿أطعنا الرسولنا﴾ و﴿فأضلونا السبيلا﴾ الوليد بن عتبة عن ابن عامر وجها خلافا عنه في ﴿الظنوننا﴾ أنه بألف في الحالين وحذفها منهما فيهن أهل البصرة إلا العباس وعبد الوارث وحمزة. روى حفص ﴿لا مقام﴾ بضم الميم الأولى.

قرأ ابن كثير ونافع والوليد أن جميعا / عن ابن عامر والدجواني عن ابن [ب/٢٣٥]

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٧٩/٣):

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿إن الله كان بما يعملون خبيراً﴾ فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿بما يعملون خبيراً﴾ بالياء، وقرأ الباقون ﴿بما تعملون خبيراً﴾ بالتاء.

سورة الأحزاب ٢٢٧

ذكوان إلا ورشا بغير ألف بعد الهمزة من ﴿...﴾^(١). روى رويس ﴿...﴾^(٢) بفتح الشين وتشديدها وإثبات ألف بعدها.

قرأ عاصم والأعمش ﴿أسوة﴾ بضم الهمزة هنا والموضعان في الممتحنة وافقهما الوليد بن مسلم في الممتحنة فضم الهمزة فيهما وكسرها هاهنا. قرأ ابن كثير وابن محيصن وابن عامر بتضعيف النون وكسر العين وتشديدهما ﴿العذاب﴾ بالنصب، وقرأ أهل البصرة إلا عبد الوارث بالياء وفتح العين وتشديدهما ورفع العذاب. الباقر بألف بعد الصاد وتخفيف العين ورفع العذاب. قرأ الوليد عن ابن عامر ﴿ومن تقنت منكن﴾ [٣١] بالتاء، وقرأ أهل الكوفة إلا عاصما ﴿ويعمل صالحاً يؤتمها أجرها﴾ بالياء فيهما. قرأ ابن محيصن ﴿نطمع﴾ بكسر الميم وفتحها الباقر.

قرأ نافع وعاصم والوليد بن مسلم ﴿وقرن في بيوتكن﴾ [٣٣] بفتح القاف وكسرها الباقر. قرأ عاصم وحاتم ﴿...﴾^(٣) بفتح ﴿...﴾^(٤).

روى قتيبة ﴿نونها﴾ والتي ﴿نؤته﴾ في المعارج بتخفيف الهمزة فيما وافقه حمزة في التخفيف وحققها الباقر ومنهم الضبي، / في الحاليين.

[٢٣٦/١]

قرأ ابن محيصن ﴿أن تُقر﴾ بضم التاء وكسر القاف ﴿أعينهن﴾ بنصب النون، وقرأه الباقر بفتح التاء والقاف ورفع النون. قرأ أهل البصرة ﴿لا تحل لك النساء﴾ بالتاء.

قرأ الأعمش وحمزة والكسائي وخلف وأبو سليمان عن قالون وعبد الوارث ﴿إنه﴾ بالإمالة وفتحها الباقر.

قرأ ابن محيصن وابن عامر إلا الوليد بن مسلم ويعقوب ﴿...﴾^(٥) بعد الدال

(١) كلمة غير واضحة.

(٢) كلمة غير واضحة.

(٣) كلمة غير واضحة.

(٤) كلمة غير واضحة.

(٥) كلمة غير واضحة.

وكسر الراء على جمع الجمع.

قرأ عاصم والداجوني عن هشام ﴿لما...﴾^(١) بالياء، وقرأه المطوعي عن الأعمش وكان عبد الله يفتح العين ﴿...﴾ إبدال النون وألف بدل من التنوين، وقرأه الباقون ﴿عند﴾ بكسر العين ونون بدل الباء وحذف الألف ظرف بمكان. وقرأ المطوعي عن الأعمش ﴿ويتوب الله﴾ برفع الباء ونصبها الباقون.

سورة سبأ

قرأ حمزة والكسائي والمطوعي عن الأعمش ﴿علّم الغيب﴾^(٢) [٤٨] بتشديد [ب/٢٣٦] اللام والجر على فعّال، وقرأه نافع وابن عامر ﴿عالم﴾ بالرفع على / فاعل وافقهما رويس إذ المبتدأ به، الباقون بالجر وتخفيف اللام على فاعل. ﴿لا يعزب عنه﴾ ذكره... والمطوعي عن الأعمش.

﴿ولا أصغر من ذلك ولا أكبر﴾ [٣] بالفتح فيهما.

قرأ ابن كثير وابن محيصن وحفص ويعقوب ﴿من رجز...﴾ برفع الميم ومثله في الجاثية.

قرأ الأعمش وخلف ﴿أن﴾^(٣) ويسقط ﴿بالياء في الثلاثة وقرأهن الباقون بالنون وأدغم الفاء في الباء في قوله ﴿نخسف بهم﴾ [٩] الكسائي وأظهرها الباقون. روى حفص ﴿كسفا من السماء﴾ بفتح السين وأسكنها الباقون.

قرأ نافع وأبو بكر ﴿ولسليمان الريح﴾ [١٢] بالرفع، ونصبها الباقون. قرأ

(١) كلمة غير واضحة.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٨٩/٣):

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم: ﴿عالم الغيب﴾ كسرا، وقرأ نافع وابن عامر ﴿عالم الغيب﴾ رفعا. وقال ابن ذكوان: قال بعض أصحابنا عن يحيى بن الحارث عن ابن عامر ﴿عالم الغيب﴾ وقرأ حمزة والكسائي ﴿علّم الغيوب﴾ بالكسر وبلاد قبل الألف.

(٣) كلمة غير واضحة.

سورة سبأ ٢٢٩

نافع وابن محيصن وابن فليح وأبو عمرو ﴿.....﴾^(١) بهمزة ساكنة بعد السين بدل الألف وقرأ الباقون بهمزة مفتوحة عوضاً عن الألف.

روى رويس ﴿تُبَيْتِ الْجَنِّ﴾ [١٤] بضم التاء والباء وكسر التاء. ذكر بما فيه في النمل. قرأ الأعمش وحمة والكسائي وخلف.

/ وحفص بسكون الشين من غير ألف وفتح الكاف على التوحيد. وأما [٢٣٧] الأعمش والكسائي وخلف فإنهم مع توحيدهم كسروا الكاف. الباقون. ﴿مساكنهم﴾ بفتح السين وإثبات الألف بعدها وكسر الكاف جميعاً.

قرأ نافع وابن كثير وابن محيصن والعباس عن أبي عمرو ﴿ذَوَاتِي أَكُلِّ﴾ [١٦] ساكنة الكاف وضمها الباقون وحذف النون من اللام أهل البصرة على الإضافة، وقرأه الباقون ﴿أَكُلِّ﴾ بإثبات التنوين.

قرأ أهل الكوفة إلا أبا بكر ويعقوب ﴿وهل نُحَازِي﴾ بالنون وكسر الزاي إلا الكسائي بالنصب.

قرأ يعقوب ﴿فَقَالُوا رَبُّنَا﴾ بضم الباء وفتحها الباقون ﴿بَاعَدَ﴾ بألف بعد الباء وفتح العين والذال فعلاً ماضياً.

قرأ ابن كثير وابن محيصن وهشام والوليد بن مسلم وأبو عمرو ﴿بَعُدَ﴾ بتشديد العين وكسرها وسكون الدال من غير ألف على الدعاء، وقرأه الباقون ﴿بَاعَدَ﴾ بألف بعد الباء وكسر العين وتخفيفها وسكون الدال على الدعاء أيضاً.

قرأ أهل الكوفة ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ﴾ [٢٠] بتشديد الدال قرأ أبو عمرو / وأهل [٢٣٧] الكوفة إلا عاصماً بضم الهمزة، قرأ ابن كثير والأعمش ويعقوب ﴿حَتَّى إِذَا فَرَغَ﴾ [٢٣] بفتح الفاء والزاي.^(٢)

(١) كلمة غير واضحة.

(٢) قال أبو الفتح: المعنى في جميع ذلك حتى إذا كُشف عن قلوبهم. فأما ﴿فَرَعَ﴾ بالفاء والزاي خفيفة فمرفوعة حرف الجر وما جرّه كقولنا: سير عن البلد، وانصرف عن كذا إلى كذا، وقد شرحنا نحواً من ذلك في القصص. وكذلك ﴿فَرَعَ﴾ بالفاء والراء خفيفة، وبالغين. فأما ﴿فَرَعَ﴾ و﴿فَرَعَ﴾ ففاعلاهما مضمران: إن شئت كان اسم الله تعالى، =

سورة سبأ.....

روى رويس: ﴿لهم جزاء﴾ [٣٧] بفتح الهمزة وتثنيها، وكسر التنوين في الوصل ﴿الضعف﴾ [٣٧] بالرفع. وروى عنه: ﴿جزاء﴾ بالرفع والتنوين. وقرأه الباقون: ﴿جزاء﴾ بضم الهمزة من غير تنوين، ﴿الضعف﴾ بالجر.

قرأ حمزة: ﴿في الغرفة﴾^(١) [٣٧] بسكون الراء من غير ألف بعد الفاء على التوحيد وقرأه الباقون ﴿في العُرفَات﴾ بضم الراء وألف بعد الفاء على الجمع. إلا أن المطوعي عن الأعمش منهم أسكن الراء.

= أي: كشف الله عن قلوبهم، وإن شئت كان ما هنا من الحال، أي: فرغ أو فرغ حاضر الحال عن قلوبهم وإضمار الفاعل لدلالة الحال عليه كثير واسع، منه ما حكاه سيبويه من قولهم: إذا كان غدا فأتني وكذلك قول الشاعر:

فإن كان لا يرضيك حتى تُردني إلى قَطرِي لا إخالك راضياً
أي: إن كان يرضيك ما جرى أو الحال عليه.

قال أبو حاتم: قال يعقوب: روى أبووب السجستاني عن الحسن: ﴿فُرغ﴾ ضم الفاء وكسر الراء وخففها، وأعجم الغين، فقيل للحسن: إهم يقولون: ﴿فُرغ﴾ مثقلة. فقال الحسن لا إنها عربية. قال: ولا أظن الثقات رووها عن الحسن على وجوه إلا لصعوبة المعنى واختلفت ألفاظه، قال فيها أقوالاً فرع، مع معنى: فرغ في أن الفزع: قَلَقَ ومفارقة للموضوع المؤلف عليه. والفراغ: إخلاء الموضوع فهما من حيث ترى ملتقيان. وكذلك معنى: أفرغَ يقال: أفرغَ القوم عن الشيء أي: تفرقوا عنه. ومما يحكى في ذلك أن أبا علقمة النحوي ثار به المرأ، فاجتمع الناس عليه، فلما أفاق قال: مالكم قد تكأ كأتُم عليّ كتكأ كُتكمُ عليّ ذي جنّة؟ أفرغُوا عني. قال: فقال بعض الحاضرين: إن شيطانه يتكلم بالهندية.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٢٩٧): قرأ حمزة وحده: ﴿وهم في العُرفة﴾ واحدة. وقرأ الباقون: ﴿العُرفَات﴾ جماعة. قال أبو علي: حجة حمزة في إفراده الغرفة قوله سبحانه: ﴿أولئك يجزون الغرفة بما صبروا﴾ فكما أن الغرفة يراد بها الجمع والكثرة كذلك قوله: ﴿وهم في الغرفة آمنون﴾ يراد بها الكثرة واسم الجنس. وحجة الجمع قوله: ﴿لكن الذين اتقوا بهم لهم عُرفٌ من فوقها عُرفٌ مبنية﴾ وقوله: ﴿لنبؤئهم من الجنة عُرفًا﴾ فكما أن عُرفًا جمع كذلك العُرفَات ينبغي أن يكون جمعاً. فإن قلت: إن العُرفَات قد تكون للقليل واسم الجنس للكثير واستغراق الجميع فإن الجمع بالألف والتاء كقوله سبحانه: ﴿إن المسلمين والمسلمات﴾ وقول حسان بن ثابت ؓ:

لنا الجفّناتُ العُرفُ

فهذا لا يريد إلا الكثرة؛ لأن ما عداها لا يكون موضع افتخار.

سورة سبأ ٢٣١.

روى المطوعي عن الأعمش: «من عباده ويُقدّر له» [٣٩] بضم الياء، وفتح القاف، وتشديد الدال. «ويوم يحشرهم»^(١) [٤٠] ذكر.

روى رويس: «ثم تفكروا»^(٢) [٤٦] بتاء واحدة مشددة. قرأ أبو عمرو، والأعمش، وحمزة، والكسائي، وخلف، وأبو بكر: «التناؤش»^(٣) [٥٢] بهمزة مضمومة بعد الألف مدّ الألف من أجلها. الباقون بواو مضمومة بدل الهمزة من غير مدّ.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٩٦/٣): قرأ حفص عن عاصم: «ويوم يحشرهم جميعاً ثم يقول» بالياء فيها. الباقون وأبو بكر عن عاصم بالنون فيها. قال أبو علي: حجة الياء: أن قبله: «قل إن ربي يبسط»، و«يوم يحشرهم». ووجه النون: أنه انتقل من لفظ الأفراد إلى الجمع، والجمع ما تقدم من قوله سبحانه: «وأتينا موسى الكتاب وجعلناه هدى». عباس عن أبي عمرو: «قل ادعوا» بكسر اللام. قال أبو علي: قد مضى القول في ذلك فيما تقدم.

(٢) قال الشيخ محمد كريم راجع في كتابه القراءات العشر المتواترة على هامش القرآن الكريم عند هذه الآية: «ثم تفكروا»: رويس وصلاً. «ثم تفكروا»: الباقون وصلاً ووقفاً.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٩٨/٣): قرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر، وعاصم في رواية حفص: «التناؤش» غير مهموزة. وكذلك روى حسين الجعفي والأعمش والكسائي عن أبي بكر عن عاصم بغير همز. المفضل عن عاصم: مهموز. وقرأ عاصم في رواية يحيى عن أبي بكر وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي بالهمز. قال أبو علي: قوله تعالى: «وأنت لهم التناؤش من مكان بعيد» كأنهم آمنوا حين لم ينتفعوا بالإيمان كما قال: «لا ينفع نفساً إيمانها» فكان المعنى: كيف يتناولونه من بُعد وهم لم يتناولوه من قرب في حين الاختيار، والانتفاع بالإيمان؟.

والتناؤش: التناول من نُشئت تُنوشُ قال: *وهي تنوش الحوض نوشاً من علا* وقال: *تنوش البرير حيث نال احتضارها*

فمن لم يهمز جعله فاعلاً من النوش الذي هو التناول، ومن همز احتمل أمرين: أحدهما: أن يكون من تنوش إلا أنه أبدل من الواو الهمزة لانضمامها مثل: أقتت، وأذؤر ونحو ذلك. والآخر: أن يكون من النأش وهو الطلب، والهمزة منه عين قال رؤبة:

أقحمي جأرُ أبي الخاموش
إليك نأشُ القَدَرِ التُّوس

فسرى أبو عبيدة بطلب القدر. وحكى أبو الحسن أيضاً عن يونس قال أبو الحسن: ولم أر العرب تعرفه.

ما فيها من الياءات المتحركات

﴿إن أجري إلا﴾ فتحتها نافع، وابن محيصن، وابن عامر، وأبو عمرو، وحفص. ﴿ربي إن﴾ / فتحتها نافع، وأبو عمرو.

﴿أروني الذين﴾ و﴿عبادي الشكور﴾ أسكن الياء منها وحذفها من الوصل ابن محيصن، والمطوعي عن الأعمش وافقهما في ﴿عبادي الشكور﴾ حمزة.

ومن المحذوفات

﴿كالجوابي﴾ أثبتها في الوصل والوقف ابن كثير، وابن محيصن، ويعقوب. وافقهم في الوصل أبو عمرو، وورش. ﴿نكيري﴾ ياء في الحالين يعقوب تابعه في الوصل وورش، وأبو مروان عن قالون.

سورة فاطر

قرأ ابن محيصن، والأعمش، وحمزة، والكسائي، وخلف ﴿من خالق غير الله﴾^(١) [٣] بالجر وترقيق اللام من اسم الله وقد بينت ذلك في الأعراف.

قرأ ابن محيصن والشنبوذي عن الأعمش: ﴿فلا تُذهب﴾ [٨] بضم التاء وكسر

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٠٠) قرأ حمزة، والكسائي: ﴿هل من خالق غير الله﴾ حفضاً. وقرأ الباقر: ﴿هل من خالق غير الله﴾ رفعاً. قال أبو علي: من قال: ﴿غير﴾ جعله صفة على اللفظ، وذلك حسن لإتباعه الجر الجر. فأما الخبر على قولهما: فيجوز أن يكون ﴿يرزقكم من السماء والأرض﴾ و﴿يرزقكم﴾ في موضع رفع على أنه الخبر.

ومن قال: ﴿هل من خالق غير الله﴾: احتمل الرفع غير وجه: يجوز أن يكون خير المبتدأ، وارتفاع غير بأنه خير المبتدأ. ويجوز أن يكون صفة على الموضع، والخبر مضمّر تقديره: هل من خالق غير الله في الوجود أو العالم؟ ويجوز أن يكون غير استثناء، والخبر مضمّر كأنه: هل من خالق إلا الله؟ والخبر مضمّر قبل كقولك: ما خالق إلا الله. وموضع الجار والمجرور رفع بالابتداء وزيادة هذه الحروف في غير الإيجاب كثير نحو: هل من رجل؟ ﴿وما من إله إلا الله﴾ فقوله: ﴿وما من إله إلا الله﴾ يدل على جواز الاستثناء في ﴿غير﴾ من قوله سبحانه: ﴿هل من خالق غير الله﴾ والخبر مضمّر كما كان مضمراً في قوله: ﴿وما من إله إلا الله﴾.

سورة فاطر ٢٣٣

الهاء. ﴿نفسك﴾ [٨] بالنصب.

روى روح، والمطوعي عن الأعمش: ﴿يُنْقَصُ مِنْ عَمْرِهِ﴾ [١١] بفتح الياء، وضم القاف. كذا رأيتُه منصوباً في التعليق عن الشريف عن الكارزيني عن روح وحده.

﴿من عمره﴾ [١١] ذكر في سورة الشعراء.

روى قتيبة، وروح: ﴿والذين يدعون من دونه﴾ [١٣] بالياء. وقرأه الباقون بالتاء.

قرأ أبو عمرو: ﴿يُدْخَلُوهَا﴾^(١) [٣٣] بضم الياء، وفتح الحاء.

قرأ أبو عمرو: ﴿وكذلك يُجْزَى﴾ [٣٦] بالياء، وضمها وفتح الزاي، وألف [٢٣٨/ب] بدل الياء. ﴿كلُّ﴾^(٢) [٣٦] بالرفع.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٠١): قرأ أبو عمرو وحده: ﴿جنات عدن يُدْخَلُوهَا﴾ برفع الياء. وقرأ الباقون: ﴿يُدْخَلُوهَا﴾ بفتح الياء. وروى عباس عن مطرف الشقري عن معروف بن مشكان عن ابن كثير: ﴿يُدْخَلُوهَا﴾ مثل أبي عمرو. وقرأ قُتَيْبٌ: ﴿يُدْخَلُوهَا﴾ بفتح الياء. قال أبو علي: ﴿جنات عدن﴾ نكرة، ﴿يُدْخَلُوهَا﴾ و﴿يُدْخَلُوهَا﴾ صفة لها لأنها جملة، والنكرات توصف بالجمل، فمن قال: زيداً ضربته، لم يفعل ذلك في الصفة كما يفعله في الصلة. وأجاز أبو عثمان: أزيداً أنت رجلاً تضربه؟ ولم يجوز ذلك على أن تضربه صفة لرجل، ولو كان صفة لم يجوز فيه النصب، ولكن على أن تجعل كل واحد من "رجل"، "وتضرب" جرّاً مثل: حلو حامض، فإذا كان كذلك لم يكن صفة وإذا لم يكن صفة لم يمتنع ذلك فيه كما يمتنع من الصفة.

فأما ارتفاع: ﴿جنات﴾ فيجوز أن يكون تفسيراً للفضل، كأنه قيل: ما ذلك الفضل؟ فقيل: ﴿جنات﴾ أي جزاء جنات أو دخول جنات، ويجوز أن تجعل الجنات بدلاً من الفضل، كأنه: ذلك هو جنات عدن، أي: دخول جنات عدن.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٠٠): قرأ أبو عمرو ﴿وكذلك يُجْزَى﴾ بالياء، ﴿كلُّ كفور﴾ رفع. وقرأ الباقون: ﴿نجزي﴾ بالنون ﴿كلُّ كفور﴾ نصباً.

قال أبو علي: وجه النون قوله سبحانه: ﴿أو لم نعمركم﴾، و﴿يُجْزَى﴾ في المعنى مثل ﴿نجزي﴾ ومثله: ﴿فَزَعُ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾ و﴿فَزَعُ﴾، و﴿هل يُجَازَى﴾، و﴿نجازي﴾. ومن حجة ﴿يُجْزَى﴾ قوله: ﴿ولا يخفف عنهم عذابها﴾.

قرأ نافع، وابن عامر، والكسائي، وأبو بكر، ويعقوب، والشنبوذي عن الأعمش: ﴿بينات^(١)﴾ [٤٠] بألف على الجمع.

قرأ الأعمش، وحمزة: ﴿مكر السيئ... ولا﴾^(٢) [٤٣] بسكون الهمزة.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٠١): قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة: ﴿على بينة﴾ واحدة. وقرأ نافع، وابن عامر، وأبو بكر بن عاصم، والكسائي: ﴿بينات﴾ جماعة. حفص عن عاصم: ﴿بينة﴾ واحدة.

المفضل عن عاصم: ﴿على بينات﴾ جماعة. قال أبو علي: وجه الإفراد أن يجعل ما في الكتاب أو ما يأتي به النبي ﷺ بينة على لفظ الإفراد، وإن كانت عدة أشياء، كما قال: ﴿أرأيتم إن كنت على بينة من ربي﴾. و﴿قد جاءكم بينة من ربكم﴾. فأما قوله سبحانه: ﴿جاءوا بالبينات والزُّبر﴾ فإنما هو على قوله: ﴿فقد كُذِّبَ رسلٌ من قبلك جاءوا بالبينات والزُّبر﴾ فلأن مع كل واحد من الأنبياء البينة، فإذا جمعوا جُمعت البينة لجمعهم.

وقال سبحانه: ﴿حتى تأتيهم البينة رسول من الله﴾، وزعموا أن في مصحف عبد الله بالهاء، فهذا يدل على الإفراد، والجمع في البينات على أن في الكتاب ضرباً من البينة فجمع كذلك.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٠٢): قرأ حمزة وحده: ﴿ومكر السيئ... ولا﴾ ساكنة الهمزة ﴿ولا يحيق المكر السيئ إلا﴾ مرفوعة الهمزة.

وقرأ الباقر: بالكسر في الهمزة الأولى، وبالضم في الثانية. قال أبو علي: التقدير في قوله جل وعز: ﴿استكباراً في الأرض﴾ استكبروا استكباراً في الأرض ﴿ومكر السيئ﴾، أي مكروا المكر السيئ، فأضيف المصدر إلى صفة المصدر، المعنى: ومكروا المكر السيئ، ألا ترى أنه قد جاء بعد: ﴿ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله﴾ فكما أن السيئ صفة للمصدر كذلك الذي قبل، تقديره: ومكروا المكر السيئ.

كذلك قوله: ﴿أفأمن الذين مكروا السيئات﴾ تقديره: الذين مكروا مكراً سيئات إلا أنك إذا أضفت إلى السيئ قُدِّرت الصفة وصفاً لشيء غير المكر، كما أن من قال: دار الآخرة، وجانب الغربي، قُدِّره كذلك، فحذف المصدر من قوله: المكرات السيئات، وأقام صفته مقامه، فوقعت الإضافة إليه كما كانت تقع على موصوفه الذي هو المصدر. فأما قراءة حمزة: ﴿ومكر السيئ﴾ الهمزة في الإدراج فإن هذا يكون على إجرائها في الوصل مجراها في الوقف. ومما يقوي ذلك: أن قوماً قالوا في الوقف: أفعي وأفعو، فأبدلوا من الألف الواو، والياء، ثم أجروها في الوصل مجراها في الوقف فقالوا: هذا أفعو يا =

وكسرهما الباقون.

وفيهما من المحذوفات

«نكيري» أثبتها في الحالين يعقوب وافقه في الوصل ورش، وأبو مروان عن قالون.

= هذا، فكذلك عمل حمزة بالهمزة في هذا الموضع؛ لأنها بالألف في أنها حرف علة كما أن الألف كذلك.

ويقوي مقاربتها الألف: أن قوما يدلون منها الهمزة في الوقف فيقولون: رأيت رجلاً، ورأيت حبلاً، ويحتمل وجهاً آخر، وهو أن تجعل سِيء، ولا، من قولهم: «ومكر السيئ ولا» بمنزلة إبل، ثم أسكن الحرف الثاني كما أسكن من إبل لتوالي الكسرتين إحداهما ياء قبلها ياء فخفف بالإسكان لاجتماع الياءات والكسرات كما خففت العرب نحو ذلك بالحذف من نحو: أسيدي، وبالقلب في نحو: رحوي، ونزل حركة الإعراب بمنزلة غير حركة الإعراب... وكما أن حركة غير الإعراب نزلت منزلة حركة الإعراب في نحو: رُدّ، وفرّ، وعَضّ، فأدغم كما أدغم يَعَضّ وَيَفْرّ لما تعاقب حركات غير الإعراب على لامها وهي حركة التقاء الساكنين، وحركة الهمزة المخففة، وحركة النون، فنزلت هذه الحركات منزلة حركة الإعراب حتى أدغم فيما يتعاقب عليه فيها كما أدغم العرب.

وكذلك نزلت حركة الإعراب منزلة غير حركة الإعراب في أن استجيز فيها من التخفيف ما استجيز في غيرها. وليس يحتل بذلك دلالة الإعراب؛ لأن الحكم بموضعها معلوم كما كان معلوماً في المعتل. والإسكان للوقف.

فإذا ساغ ما ذكرنا في هذه القراءة من التأويل لم يَسْخُ لقائل أن يقول: إنه لحسن. ألا ترى أن العرب قد استعملت ما في قياس ذلك؟ فلو جاز لقائل أن يقول: إنها لحنّ المزمة أن يقول: إن قول من قال: إْفَعَوْ في الوصل لحنّ.

فإذا كان ما قرأ به على قياس ما استعملوه في كلامهم المنشور لم يكن لحناً، وإذا لم يكن لحناً لم يكن لقادح بذلك قدح. وهذه القراءة وإن كان لها مخلص من الطعن، فالوجه قراءة الحرف على ما عليه الجمهور من الدرج. ويقال سَيِّء مثل سَيِّد، وتخفف مثل ما يخفف.

قال أبو زيد: سؤته أسوؤه مساءة. وقال أبو عبيدة: «يحيق المكر السيئ» لا يذل بأهله.

سورة يس

قرأ أهل الكوفة إلا حفصاً، وأبو سليمان عن قالون وروح: ﴿يس﴾^(١) [١]

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٠٤): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وحفص، عن عاصم: ﴿يس﴾، و﴿ن﴾ نونها ظاهرة.

الخلوياني عن هاشم بن عمار عن ابن عامر: لا يبين النون. الأعمش عن أبي بكر عن عاصم: يبين النون. الكسائي عن أبي بكر بن عاصم: لا يبين النون فيها.

وروى حسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم: يبين النون. والكسائي لا يبين النون. وكان حمزة والكسائي: يُميلان الياء في ﴿يس﴾ غير مفرطين. وحمزة إلى الفتح أقرب من الكسائي في ﴿يس﴾ وقياس قول أبي بكر عن عاصم ﴿يس﴾ بالإمالة. وكان ابن كثير، ونافع، وعاصم في رواية حفص وأبو عمرو، وابن عامر يقرؤون ﴿يس﴾ مفتوحة الياء. نافع قراءته وسط من ذلك. وقال ورش وقالون: مفتوحة شيئاً. وقال محمد بن إسحاق، وابن جهمار: الياء مفتوحة، والنون مبينة في السورتين جميعاً. وقال يعقوب بن جعفر عن نافع: النون فيهما غير مبينة.

وقال أبو علي: من بين النون في ﴿يس﴾ فإنما جاز ذلك، وإن كانت النون الساكنة تخفى مع حروف ولا تُبين فإنما بيّنة لأن هذه الحروف مبيّنة على الوقف؛ ومما يدل على ذلك استجازهم فيها الجمع بين ساكنين كما يجتمعان في الكلم التي يقف عليها، ولولا ذلك لم يجز فيها التبيين، فكما جاز فيها الجمع بين الساكنين من حيث كان التقدير فيهما الوقف، كذلك استجيز معها تبيين النون في الدرّج؛ لأن التقدير فيها الوقف. كما جاز التبيين في الوقف كذلك جاز التبيين في هذه الحروف من حيث كان في تقدير الوقف.

وأما قول من لم يبيّن: فلائنه، وإن كان في تقدير الوقف لم يقطع فيه همزة الوصل وذلك قولهم: ﴿الم الله﴾ ألا ترى أنهم حذفوا همزة الوصل، ولم يثبتوها كما لم يثبتوها مع غيرها من الكلم التي توصل؟ فلا يكون التقدير فيها الوقف عليها وكذلك قالوا: واحد اثنان، فحذفوا همزة الوصل، فكذلك لم يبين النون من لم يبين لأنها قد صارت في تقدير الوصل من حيث حذف معها همزة الوصل. فإذا صار تقدير الوصل واجب أن لا تبين معها النون كما لم تبين مع سائر الكلم التي ليست بحروف هجاء.

وأما القول في انتحاء فتحة الياء من ﴿يس﴾ نحو الكسرة فقد مضى القول فيه ومما يحسن إمالة الفتحة فيها نحو الكسرة أنهم قالوا: يا زيد، في النداء، فأمالوا الفتحة نحو الكسرة، والألف نحو الياء، وإن كان قولهم: "يا" حرف على حرفين، والحروف التي على =

سورة يس ٢٣٧

بالإمالة. وفتحها الياقون.

قرأ ابن كثير إلا ابن فليح، وحمزة، وحفص، وأبو عمرو إلا عبد الوارث، ونفطويه عن يحيى عن أبي بكر: «ياسين* والقرآن»^(١) [١٠٢] بإظهار النون عند الواو. وأخفاها الياقون.

= حرفين لا يُمال منها شيء نحو: "لا"، و"ما". فإذا كانوا قد أمالوا ما لا يمال من الحروف من أجل الياء فإن يميلوا الاسم الذي هو "يا" من «يس» أجدر. ألا ترى أن هذه الحروف أسماء لما يلفظ به؟ ومن لم يُمل فلأن كثيراً من الناس لا يميلون.

(١) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٢/٢٠٣): قرأ: «يسن والقرآن» بفتح النون ابن أبي إسحاق بخلاف، والتقفى. وقرأ: «ياسين» بكسر النون أبو السَّمال وابن أبي إسحاق بخلاف. وهارون عن أبي بكر الهذلي عن الكلبي: «ياسين» بالرفع، قال: فلقيت الكلبي فسألته، فقال: هي بلغة طيبي: يا إنسان.

قال أبو الفتح: أما الكسر والفتح جميعاً فكلاهما لالتقاء الساكنين، وذلك أنه بني الكلام على الإدراج، لا على وقف حروف المعجم، فحُرِّك فيه لذلك. ومن فتح هرب إلى خفة الفتحة لأجل ثقل الياء قبلها والكسرة. ومن كسر جاء به على أصل حركة التقاء الساكنين، ونظيره قولهم: جَيْرٌ، وهَيْتُ لك، وإيه وسيبويه وعمرويه، وبأهما، ومن ضم احتمل أمرين: أحدهما: أن يكون لالتقاء الساكنين، كَحَوْبُ في الزجر، ونَحْنُ، وهَيْتُ لك. والآخر: أن يكون على ما ذهب إليه الكلبي، وروينا فيه عن قطرب:

فيا ليتني من بعد طاف وأهلها
هلكت ولم أسمع بها صوت إيسان
ورواه أيضاً: من بعد ما طاف أهلها، وقال: معناه صوت إنسان.

ويحتمل ذلك عندي وجهاً آخر ثالثاً وهو: أن يكون أراد يا إنسان، إلا أنه اكتفى من جميع الاسم بالسين فقال: «ياسين» ف: "يا" فيه الآن حرف نداء كقولك: يا رجل. ونظير حذف بعض الاسم قول النبي ﷺ: "كفى بالسيف شا" أي: شاهداً فحذف العين واللام وكذلك حذف من إنسان الفاء والعين، غير أنه جعل ما بقي منه اسماً قائماً برأسه، وهو السين، فقيل: ساسين، كقولك: لو قست عليه في نداء زيد: يا دال. ويؤكد ذلك ما ذهب إليه ابن عباس في «حم عسق» ونحوه أنها حروف من جملة أسماء الله ﷻ وهي: رحيم وعليم، وسميع، وقدير، ونحو ذلك، وشيبه به قوله:

قُلْنَا لها قفي لنا قالت قاف

أي: وقفتُ، فاكتفت بالحرف من الكلمة.

قرأ أهل الحجاز، والبصرة، وأبو بكر: ﴿تَنْزِيلٌ﴾^(١) [٥] بالرفع.

قرأ أهل الكوفة إلا أبا بكر: ﴿سَدًّا﴾^(٢) [٩] بفتح السين فيها.

قرأ ابن محيصن: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾^(٣) [١٠] بحذف همزة الاستفهام، وقد

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٠٥): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم رواية يحيى بن آدم عن أبي بكر: ﴿تَنْزِيلُ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ﴾ رفعاً.

حفص عن عاصم، والكسائي عن أبي بكر عن عاصم، وحمزة، والكسائي وابن عامر: ﴿تَنْزِيلُ الْعَزِيزِ﴾ نصباً.

قال أبو علي: أما مَنْ رَفَعَ فعلى: هو تنزيل العزيز، أو على: تنزيل العزيز الرحيم هذا والنصب على: نَزَّلَ تنزيل العزيز.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٠٥): قرأ حمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم: ﴿سَدًّا وَمَنْ خَلْفَهُمْ سَدًّا﴾ مفتوحة السين. وقرأ الباقون، وأبو بكر عن عاصم: ﴿سَدًّا﴾، و﴿سَدًّا﴾ مضمومتي السين.

قال أبو علي: قال أبو الحسن: الضم أكثر القراءتين واللغتين. وحكي عن بعض المفسرين ما كان من الخلق فهو سُدٌّ بالضم، وما كان من البناء مفتوح. وقال غيره: السُدُّ بالضم في كل ما صنع الله سبحانه والعباد، وهما سواء، وقال العجاج:

سِيلَ الْجَرَادِ السُّدُّ يَرْتَاذُ الْخُضْرَ

يريد: زعموا قطعة من الجراد سُدٌّ بطيرانه الأفق.

قال أبو علي: فقلوه: السُدُّ يجوز أن يجعله صفة كالحللو والمُر. ويجوز أن يكون يريد ذي السُدِّ، أي يسدُّ الأفق كما يسدُّ السُدُّ، فحذف المضاف. وإن كان السد مصدرًا جاز أن تصفه به. والمصدر فيما زعم بعض أهل اللغة السُدُّ سدده سدًّا. وقال بعضهم السُدُّ فعل الإنسان وخلقُهُ. المسدود: السُدُّ. وقيل في تفسيره قولان: أحدهما أن جماعة أرادوا بالنبي ﷺ سوءاً، فحال الله بينهم وبينه فجعلوا بمنزلة من هذه حاله. والآخر: أن الله سبحانه وصف ضلالتهم فقال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا﴾ فأمسكوا أيديهم عن الإنفاق كما قيل في اليهود: ﴿غَلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلَعَنُوا بِمَا قَالُوا﴾.

ويقوي هذا الوجه قوله سبحانه: ﴿وَسَاءَ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾.

(٣) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٢/٢٠٥): ومن ذلك قراءة ابن محيصن والزهري:

﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ بهمزة واحدة على الخبر. قال أبو الفتح: الذي ينبغي أن يعتقد في هذا أن يكون أراد همزة الاستفهام كقراءة العامة ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ إلا أنه حذف الهمزة تخفيفاً وهو

يريدها كما قال الكمي:

ذكر أصل ذلك.

روى أبو بكر ﴿فَعَزَّزْنَا﴾ [١٤] ^(١) بتخفيف الزاي.

قرأ الأعمش إلا/الشنوبذي ﴿أَنَّ﴾ ^(٢) [١٩] بفتح الثانية. وقرأه الباقون [٢٣٩/]

= طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب ولا لعباً مني وذو الشيب يلعبُ

قالوا معناه: أو ذو الشيب يلعب؟ تناكراً لذلك وتعجباً.

وكيى الكتاب:

لعمرک ما أدري وإن كنت دارياً شَعَيْثُ بن سَهْم أن شعيث بن منقَرٍ

يريد: أشعيث بن سهم، أم شعيث بن منقر؟

ويدل على إرادة هذه القراءة الهمزة وأهما إنما حذف لما ذكرنا بقاء ﴿أُمَّ﴾ بعدها، ولو أراد الخير لقال: أولكم تذرهم. فإن قيل: تكون ﴿أُمَّ﴾ هذه منقطعة كقولهم: إنها لإبل أم شاء؟ قيل: إذا قدرت ذلك بقي قوله تعالى: ﴿وسواء عليهم﴾ منقطعاً لا ثاني له، وأقل ما يكون خبر ﴿سواء﴾ اثنان.

فقد علمت بهذا أن قول ابن مجاهد على الخير لا وجه له، اللهم إلا أن يحتمل له، فيقال: أراد بلفظ الخير، وفيه من الصنعة ما تراه.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٠٦): قرأ عاصم في رواية أبي بكر، والمفضل عن

عاصم: ﴿فَعَزَّزْنَا﴾ خفيفة. وقرأ الباقون عن عاصم: ﴿فَعَزَّزْنَا﴾ مشددة الزاي.

قال أبو علي: قال بعضهم: عززنا قوينا وكثرنا، وأما عززنا فغلبنا من قوله: ﴿وَعَزَّزْنِي فِي الْخُطَابِ﴾، وقال جرير:

أَعْلُكُ بِالْحِجَازِ وَإِنْ سَهَّلَ بَعُورِ الْأَرْضِ تُنْتَهَبُ ائْتِهَابَا

(٢) قال أبو الفتح في المحتسب (٢/٣٠٥): ومن ذلك قراءة الماجشون ﴿أَنْ ذَكَرْتُمْ﴾ بهمزة

واحدة مفتوحة مقصورة، ولا ياء بعدها.

وقرأ: ﴿أَيْنَ﴾ بهمزة بعدها ياء ساكنة والنون مفتوحة ﴿ذَكَرْتُمْ﴾ مضمومة الذال خفيفة الكاف، الأعمش، وأبو جعفر يزيد.

قال أبو الفتح: أما ﴿أَنْ ذَكَرْتُمْ﴾ منصوبة الموضع بقوله سبحانه: ﴿طَائِرِكُمْ مَعَكُمْ﴾ وذلك أنهم قالوا لهم: ﴿إِنَّا نَطِيرُنَا بِكُمْ﴾ أي: تشاوراً، قالوا لهم جواباً عن ذلك بل ﴿طَائِرِكُمْ مَعَكُمْ﴾ أي شؤمكم معكم، ﴿أَنْ ذَكَرْتُمْ﴾ أي هو معكم لأن ذكرتم فلم تذكروا ولم تنتهوا. فاكنتى بالسبب الذي هو التذكير من المسبب الذي هو الانتهاء على ما قدمناه من إقامتهم كل واحد من المسبب والسبب مقام صاحبه.

٢٤٠ سورة يس

بكسرهما. ولينها أهل الحجاز، وأبو عمرو، الأعمش إلا الشنبوذي، ورويس. وخففها الباقون. وفصل بينهما بألف مع التخفيف الحلواني من طريق الشذائي، والأخفش جميعاً عن هشام.

قرأ ابن محيصن، والأعمش إلا الشنبوذي: ﴿ذَكَرْتُمْ﴾^(١) [١٩] بتخفيف الكاف.

قرأ عاصم، والأعمش، وحمزة، وابن ذكوان، وهشام: ﴿لَمَّا﴾ [٣٢] بتشديد الميم. وخير الوليد بن عتبة بين التشديد والتخفيف. وخففها الباقون.

قرأ نافع: ﴿الْأَرْضِ الْمَيْتَةِ﴾^(٢) [٣٣] بكسر الياء وتشديدها، وأسكنها وخففها الباقون.

قرأ الأعمش إلا المطوعي، وحمزة، والكسائي، وخلف: ﴿ثَمْرَهُ﴾^(٣) [٣٥] بضم الثاء، والميم. ورواه المطوعي عن الأعمش بضم الثاء، وسكون الميم.

= ووضعوا الطائر أيضاً موضع مُسَيِّبِهِ وهو الشؤم لما كانوا يألفونه من تكرارهم نعيق الغراب أو بُرُحِهِ، ونحو ذلك.

ومن رأى أن ﴿أَنْ﴾ قد حذف الجار عن لفظها وإرادته فيها مجرورة رأى ذلك هنا فيها وهو الخليل. وأما: ﴿أَيْنَ ذُكِّرْتُمْ﴾ فمعناه أين حللتكم وكنتم ووجدتم فذُكِّرْتُمْ. فاكتمى بالمسبب الذي هو الذكر من السبب الذي هو الوجود، و﴿أَيْنَ﴾ هنا شرط وجوابه محذوف لدلالة ﴿طَائِرِكُمْ مَعَكُمْ﴾ عليه، فكأنه قال: أين ذُكِّرْتُمْ، أو أين وُجِدْتُمْ وجد شؤمكم معكم. وهذا كقولك: سيفك معك أين حللت، وجودك معهم متى سؤلت كنت جواداً. وقولك: أنت ظالم إن فعلت، أي إن فعلت ظلمت. ولا يجوز الوقوف في هاتين القراءتين على: ﴿مَعَكُمْ﴾ لاتصال ﴿أَنْ﴾ و﴿أَيْنَ﴾ بها، لكن قراءة من قرأ بالاستفهام ﴿أَتَنْ ذُكِّرْتُمْ﴾؛ لأن الاستفهام يقطع ما قبله عن ما بعده، لأن له صدر الكلام، فكأنه قال: بل طائرکم معکم رداً عليهم، ثم استأنف مستفهماً وهو يريد الإنكار.

(١) سبق التعليق عليه في التعليق السابق له مباشرة.

(٢) قال الشيخ محمد كريم راجح في كتابه القراءات العشر المتواترة على هامش القرآن الكريم عند هذه الآية: ﴿الْمَيْتَةِ﴾: نافع، وأبو جعفر. ﴿الْمَيْتَةِ﴾: الباقون.

(٣) وقال في المصدر السابق أيضاً: ﴿ثَمْرَهُ﴾: حمزة، والكسائي وخلف. ﴿ثَمْرَهُ﴾: الباقون.

سورة يس ٢٤١

الباقون بفتحها.

قرأ أهل الكوفة إلا حفصاً والشنبوذي عن الأعمش: ﴿وما عملت أيديهم﴾^(١)
[٣٥] بغير هاء. وقرأه الباقون بالهاء.

قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وروح: ﴿والقمر﴾^(٢) [٣٩] بالرفع.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٠٧/٣): قرأ عاصم في رواية أبي بكر، وحزمة، والكسائي: ﴿وما عملت﴾ بغير هاء. وقرأ الباقون، وحفص عن عاصم: ﴿عملته﴾ بالهاء.

القول إن أكثر ما جاء في التنزيل من هذا على حذف الهاء كقوله: ﴿أهذا الذي بعث الله رسولا﴾، و﴿وسلام على عباده الذين اصطفى﴾، و﴿أين شركائي الذين كنتم تزعمون﴾، و﴿لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم﴾ فكل على إرادة الهاء وحذفها. وقد جاء الإثبات في قوله: ﴿إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان﴾ وكذلك قوله: ﴿وما عملته أيديهم﴾. ويقوى بذلك: ﴿أفرأيتم ما تحرثون أنتم تزرعونه أم نحن الزارعون﴾. ومن قدر هذا التقدير لم يكن صلة، وإذا لم يكن صلة لم يقتضِ الهاء الرجعة إلى الموصل.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٠٧/٣): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو: ﴿والقمر﴾ رفعاً. وقرأ الباقون: ﴿والقمر﴾ نصباً.

قال أبو علي: الرفع على قوله: ﴿وآية لهم القمر قدرناه منازل﴾ مثل قوله: ﴿وآية لهم الليل نسلخ منه النهار﴾ وكان التقدير وآية لهم الليل نسلخ منه النهار، وآية لهم القمر قدرناه منازل، وهو على هذا أشبه بالجملة التي قبله.

والقول في آية إنها ترتفع بالابتداء و﴿لهم﴾ صفة للنكرة، والخبر مضمرة تقديره: وآية لهم في المشاهد أو في الوجود. وقوله: ﴿الليل نسلخ منه النهار والقمر قدرناه منازل﴾ تفسير للآية كما أن قوله: ﴿لهم مغفرة﴾ تفسير للوعد، و﴿لذكر مثل حظ الأنثيين﴾ تفسير للوصية.

ومن نصب فقد حمله سبويه على: زيداً ضربته، قال: وهو عربي. ويجوز في نصبه وجه آخر: وهو أن تحمله على نسلخ الذي هو خير المتبدأ على ما أجازته سبويه من قولهم: زيد ضربته، وعمرو أكرمته، وعمراً أكرمته على أن تحمله مرة على الابتداء، ومرة على الخبر الذي هو جملة من فعل وفاعل، وهي ﴿تجري﴾ من قوله سبحانه: ﴿والشمس تجري لمستقر لها﴾، و﴿القمر قدرناه﴾.

سورة يس

[ب/٢٣٩] قرأ نافع، وابن عامر، ويعقوب: ﴿حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾^(١) [٤١] بألف/بعد الياء، وكسر التاء على الجمع.

قرأ حمزة، والمطوعي عن الأعمش: ﴿يَخْصِمُونَ﴾^(٢) [٤٩] بسكون الخاء،

(١) قال أبو الفتح في الحجة (٣/٣١٠): قرأ نافع، وابن عامر: ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ جمعاً وقرأ الباقون: ﴿ذُرِّيَّتِهِمْ﴾ واحدة. الذرية: تكون جمعاً، وتكون واحداً. قالوا حد قوله: ﴿هب لي من لدنك ذرية﴾ فهذا بمنزلة: ﴿هب لي من لدنك ولياً يرثني﴾. والجماعة يدل عليها قوله: ﴿ذرية ضعافاً﴾ فمن جمع فكما جمع أسماء الجمع. ومن لم يجمع ما كان جمعاً في المعنى فكما تفرد أسماء الجمع ولا تجمع.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٠٨): قرأ ابن كثير، وأبو عمرو: ﴿يَخْصِمُونَ﴾ بفتح الياء والخاء غير أن أبا عمرو كان يختلس حركة الخاء قريباً من قول نافع. وقرأ عاصم، والكسائي، وابن عامر: ﴿يَخْصِمُونَ﴾ بفتح الياء، وكسر الخاء وهذه رواية خلف وغيره عن يحيى عن أبي بكر. وقرأ نافع: ﴿يَخْصِمُونَ﴾ ساكنة الخاء مشددة الصاد. ورش: ﴿يَخْصِمُونَ﴾ بفتح الياء مشددة الصاد. وقرأ حمزة: ﴿يَخْصِمُونَ﴾ ساكنة الخاء خفيفة الصاد.

حدثنا أحمد بن محمد بن صدقة قال: حدثنا أحمد بن جبير قال: حدثني أبو بكر عن عاصم أنه قرأ: ﴿يَخْصِمُونَ﴾ بكسر الياء والخاء، و﴿يَهْدِي﴾ بكسر الياء والهاء، من قرأ: ﴿يَخْصِمُونَ﴾ حذف الحركة من الحرف المدغم، وألقاها على الساكن الذي قبلها، وهذا أحسن الوجوه بدلالة قولهم: رُدٌّ، وفَرٌّ وَعَضٌّ، فألقوا حركة العين على الساكن. ومن قال: ﴿يَخْصِمُونَ﴾ حذف الحركة إلا أنه لم يلقها على الساكن كما ألقاها الأول، وجعلها بمنزلة قولهم: ﴿لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْنَاهَا﴾ حذف الكسرة من العين ولم يلقها على الحرف الذي قبلها، فلما لم يلقها على ما قبلها التقى ساكنان حَرَكَ الحرف الذي قبل المدغم.

ومن قال: ﴿يَخْصِمُونَ﴾ جمع بين الساكنين الخاء والحرف المدغم. ومن زعم أن ذلك ليس في طاقة اللسان ادعى ما يعلم فساده بغير استدلال. فأما من قرأ: ﴿يَخْصِمُونَ﴾ فتقديره: يخضم بعضهم بعضاً، فحذف المضاف، وحذف المفعول به كثير في التنزيل وغيره. ويجوز أن يكون المعنى: يخضمون مجادلوهم عند أنفسهم، فحذف المفعول به.

ومعنى ﴿يَخْصِمُونَ﴾: يغلبون في الخصام خصومهم. فأما: ﴿يَخْصِمُونَ﴾: فعلى قول من قال: أنت تخضم تريد: تختصم، فحذف الحركة وحرك الخاء لالتقاء الساكنين؛ لأنه لم يلق الحركة المفتوحة على الفاء، وكسر الياء التي للمضارعة لاتباعها كسرة الخاء كما =

سورة يس ٢٤٣

وتخفيف الصاد. وقرأه نافع إلا ورشاً، وأبا سليمان عن قالون كذلك. إلا أنهما شددا الصاد. وقرأ ابن كثير، وابن محيصن، وورش، وأبو سليمان، وابن عامر إلا ابن ذكوان بفتح الحاء وتشديد الصاد. وقرأه أبو عمرو إلا العباس كذلك إلا أنه يسير إلى فتحة الحاء ولا يشبعها. كذلك قرأته عنه، وصحت الرواية إلينا منه فقراءته قريبة من قراءة نافع، ومن قراءة ابن كثير ومن معه متوسطة بين ذلك. وقرأ أهل الكوفة إلا حمزة المطوعي عن الأعمش والعلمي من طريق المطوعي، وابن ذكوان ويعقوب، والعباس عن أبي عمرو بكسر الحاء وتشديد الصاد. وروى يحيى، والعلمي في أحد الوجهين كذلك أي أنهما كسرا الياء.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن، ونافع، وأبو عمرو إلا العباس: ﴿في شغل﴾ [٥٥] بسكون الغين. وضمها الباقون.

قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي، وخلف: ﴿في ظل﴾^(١) [٥٦] بضم الظاء، من غير ألف.

= قالوا: أجوؤك، وأثبوؤك، وهو منحدر من الجبل.

وقالوا في هذا الباب: ﴿مردفين﴾ فأتبعوا حركة الراء حركة الميم فضموها. وهذا ينبغي أن يكون على من قال: ردّ، فحذف الحركة ولم يلقها على ما قبلها، وهذه اللغة رواها سيبويه عن الخليل وهارون. فإن قلت: إن الهاء لا تكسر كما تكسر الحروف الأخرى التي للمضارعة.

ألا ترى أن من قال: نعلم لم يقل: يعلم؟ قبل أن هذه الياء قد كسرت في مواضع، فمن ذلك أن سيبويه حكى: هو يئى فكسر الياء. وقالوا: هو ييجل، فصيروها من قولهم: يوجل للياء. فكذلك قولهم: ﴿يخصمون﴾.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٠٩): قرأ حمزة، والكسائي: ﴿في ظل﴾. وقرأ الباقون: ﴿في ظلال﴾ بكسر الظاء أما الظلل: فجمع ظلّة كغرفة، وغرف، وقربة وقرب، وجورة وجور، وفي التنزيل: ﴿هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام﴾. وأما: ﴿ظلال﴾: فيحتمل أمرين: فيجوز أن يكون جمع ظلّة كعلبة وعلاب، وجفرة وجفار، وبُرمة وبرام، فيكون على هذا معنى القراءتين واحداً. ويجوز أن يكون: ﴿ظلال﴾ جمع ظلل، وفي التنزيل: ﴿يتنبا ظلاله عن اليمين والشمائل﴾ وقال: تتبع أفياء الظلال عشية على طرق كأنهن شوب

سورة يس.....

قرأ أبو عمرو، وابن عامر: ﴿جِبْلًا﴾^(١) [٦٢] بضم الجيم، وسكون الباء وتخفيف اللام. / وقرأ ابن كثير، وابن محيصن، وحمزة، والشيبودي عن الأعمش، والكسائي، وخلف، ورويس: ﴿جِبْلًا﴾ بضم الجيم، والباء، وتخفيف اللام أيضاً.

وروى روح بضم الجيم والباء وتشديد اللام. وقرأ نافع، وعاصم، والمطوعي عن الأعمش ﴿جِبْلًا﴾ بكسر الجيم والباء وتشديد اللام.

قرأ عاصم، وحمزة، وعبد الوارث والأعمش: ﴿نُكْسُهُ﴾^(٢) [٦٨] بضم النون الأولى، وفتح الثانية، وتشديد الكاف وكسرها.

قرأ نافع، وابن ذكوان، وابن عتبة، عن أيوب جميعاً عن ابن عامر، ويعقوب والعباس عن أبي عمرو: ﴿أفلا تعقلون﴾^(٣) [٦٨] بالياء.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٠٩): قرأ ابن كثير، وحمزة، والكسائي: ﴿جِبْلًا﴾ مضمومة الجيم، والباء ومخففة اللام وقرأ أبو عمرو، وابن عامر: ﴿جِبْلًا﴾ بضم الجيم، وتسكين الباء. وقرأ نافع، وعاصم: ﴿جِبْلًا﴾ بكسر الجيم والباء مشددة اللام. قال أبو عبيدة: ﴿أضل منكم جِبْلًا كثيراً﴾ مثقل، وبعضهم لا يثقل، ويضم الحرف الأول ويسكن الثاني، ومنهم من يضم الأول والثاني، ولا يثقل. قال ومعناه الخلق والجماعة. وقال التوزي: يقال: جِبْلًا وجِبْلًا وجِبْلًا وجِبْلًا. وحكى غير التوزي: جِبْلًا، وقال هو جمع: جبلة.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣١٠): قرأ حمزة ﴿نُكْسُهُ﴾ مشدداً. واختلف عن عاصم فروى أبو بكر عنه مشدداً. وكذلك روى عنه حفص أيضاً، وكذلك قال أبو الربيع الزهراني عن حفص وأبو حفص عمر بن الصباح عن حفص عن عاصم مشدداً. وروى هبيرة عن حفص عن عاصم مخففاً، علي بن نصر عن أبان عن عاصم: ﴿نُكْسُهُ﴾ خفيف.

قال قتادة: نُكْسُهُ في الخلق لكي لا يعلم بعد علم شيئاً يعني الهرم. غير معناه: من أطلنا عمره نُكْسْنَا خلقه فصار بدل القوة ضعفاً، وبدل الشباب هرمًا.

قال أبو الحسن: نُكْسُهُ في الخلق. قال أبو الحسن: ولا يكادون يقولون نُكْسْتُهُ إلا لما يقلب فيجعل رأسه أسفل. قال غير أبي الحسن: أنكر أبو عمرو ﴿نُكْسُهُ﴾.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣١٠): قرأ نافع، وأبو عمرو من رواية عباس بن الفضل عنه: ﴿أفلا تعقلون﴾ بالياء وقرأ الباقون بالياء: ﴿أفلا يعقلون﴾ وجه الياء على: قُلْ لهم: أفلا يعقلون. والياء لقوله: ﴿ألم أعهد إليكم﴾، ﴿أفلا تعقلون﴾.

سورة يس ٢٤٥

قرأ نافع، وابن عامر، ويعقوب: ﴿لتندر من﴾^(١) [٧٠] بالتاء، وكذلك: ﴿لتندر الذين﴾ في الأحقاف.

وافقهـم في الأحقاف ابن محيـصن، وابن فليح، وابن الصلت من طريق الشذائي، وأبو ربيعة عن المزني من طريق الشنبوذي، والزيني عن صاحبيه. روى المطوعي عن الأعمش: ﴿فمنها رُكوبهم﴾^(٢) [٧٢] بضم الراء.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣١١): قرأ نافع: ﴿تُنْدَرُ من كان حيًّا﴾ بالتاء. وقرأ الباقون: ﴿ليندر﴾ بالياء. وجه التاء: أنه خطاب للنبي ﷺ. ومن قال: ينذر، أراد القرآن. ومعنى ﴿من كان حيًّا﴾ من المؤمنين. لأن الكفار أموات كما قال: ﴿أمواتٌ غير أحياء﴾، وقال: ﴿أو من كان ميتاً فأحييناه﴾.

(٢) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٢/٢١٦): ومن ذلك قراءة الحسن والأعمش: ﴿رُكُوبُهُمْ﴾ برفع الراء. وقرأ: ﴿رُكُوبَتُهُمْ﴾ عائشة، وأبي بن كعب. قال أبو الفتح: أما الرُّكُوب بضم الراء فمصدر، والكلام محمول على حذف المضاف مقدماً أو مؤخراً فإن شئت كان التقدير فيها ذو رُكُوبهم وذو الركوب هنا هو المركوب، فيرجع المعنى بعد إلى معنى قراءة من قرأ: ﴿رُكُوبُهُمْ﴾ بفتح الراء، و﴿رُكُوبَتُهُمْ﴾.

وإن شئت كان التقدير: فمن منافعها أو من أغراضها رُكُوبهم، كما تقول لصاحبك: من منافعك إعطاؤك لي، ومن بركاتك وصول الخير إلي على يدك، ومثله في تقدير حذف المضاف من جهتين أي الجهتين شئت قول الله سبحانه: ﴿ولكن البر من اتقى﴾. إن شئت كان على تقدير: ولكن البر بر من اتقى. وإن شئت كان تقديره: ولكن ذا البر من اتقى. والتقدير الأول في هذا أجود عندنا وذلك أن تقديره حذف المضاف من الخبر. أعني بر من اتقى، والخبر أولى بذلك من المبتدأ. وذلك أن حذف المضاف ضرب من التوسع والتوسع آخر الكلام أولى به من أوله، كما أن الحذف، والبدل كلما تأخرا كان أمثل من حيث كانت الصدور أولى بالحقائق من الإعجاز وهذا واضح، ولذلك اعتمده عندنا صاحب الكتاب فحملة على أن التقدير: ولكن البرُّ برُّ من اتقى.

وأجاز أبو العباس أن يكون الحذف من الأول على ماض وهو لعمرى جائر، إلا أن الوجه ما قدّمنا ذكره. لكن الحذفين في قوله: ﴿فمنها رُكُوبهم﴾ على ما قدمناه متساويان، وذلك إن قدرته على أنه فمن منافعها رُكُوبهم، وإنما حذف من الخبر لأن تقديره: فركوبهم منها فهو وإن كان مقدماً في اللفظ مؤخراً في المعنى.

روى قتيبة، والبلخي والحلواني جميعاً عن الدوري عن الكسائي، والمطوعي عن ابن موسى عن ابن ذكوان: «ومشارب» [٧٣] بالإمالة.

روى رويس: «يَقْدَرُ على أن يَخْلُقَ» [٨١] بياء مفتوحة، وسكون القاف [٢٤٠/ب] وضم /الراء من غير ألف فعل مضارع، وكذلك في الأحقاف: «يقدر على أن يحيي» مثله. وافقه في الأحقاف روح.

روى المطوعي عن الأعمش: «بيده ملكة»^(١) [٨٣] بفتح الكاف، وحذف الواو على وزن فعلة.

قرأ ابن عامر، والكسائي: «فيكون»^(٢) [٨٢] بالنصب، وقد مضى ذكره.

= وإن قدرته على معنى فمنها ذو ركوبهم فحسن أيضاً، وإن كان مقدماً في المعنى فإنه مؤخر في اللفظ فاعرف ذلك.

وأما: «رَكُوبُهُمْ» فهي المركوبة كالثَّوْبَةِ، والجَزُورَةِ، والخُلُوبَةِ أي ما يُقْتَبُ، ويُجْرُ، ويُخَلَبُ.

وقد أشبعنا هذا الموضوع في كتابنا المعروف بالخطيب، وهو شرح كتاب المذكر والمؤنث ليعقوب بن السكيت.

(١) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٢/٢١٧): ومن ذلك قراءة طلحة، وإبراهيم التيمي والأعمش: «مَلَكَةٌ كل شيء».

قال أبو الفتح: معناه والله أعلم سبحانه الذي بيده عصمة كل شيء وقدرة كل شيء، وهو من ملكت العمجين: إذا أجدت عجنه، فوقيته بذلك. ومنه المَلَكُ، لأنه القدرة على المملوك، ومنه المَلِكُ، لأن به قوام الأمور. والمملوك فَعَلُوتَ منه، زاد الواو والتاء للمبالغة بزيادة اللفظ، وهذا لا يطلق المملوك إلا على الأمر الأعظم. ألا تراك تقول: مَلِكُ البراز والقطار والحنّاط، ولا تقول المملوك في شيء من ذلك؟ ونظيره الجيروت، والرغيبوت، والرهبوت. ومنه عندنا: الطاغوت هو فَعَلُوتَ من الطغيان إلا أنه قلب وأصله طَعَيْتَ، فقدمت اللام على العين، فصارت طَيَعُوتَ، ثم قلبت الياء لوقوعها متحركة بين متحركين فصار طاغوت، وقد تفصينا ذلك في كتابنا المرسوم بالمصنف.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣١١): قرأ ابن عامر، والكسائي «كن فيكون» نصياً. وقرأ الباقون: «فيكون» رفعاً. أما الكسائي فإنه يحمل نصب «فيكون» على ما قبله من (أن) ولا ينصب: «فيكون» إذا لم يكن قبله (أن) فيحمل عليها. وأما ابن عامر، فإنه ينصب «فيكون» كان قبلها (أن) أو لم يكن، وقد ذكرنا قوله فيما تقدم.

وفيها من المتحركات

قوله: ﴿ومالي لا﴾ أسكنها الأعمش وحمة وخلف، ويعقوب، وعبد الوارث. ﴿إني إذا﴾ فتحها نافع، وأبو عمرو. ﴿إني آمنت﴾ فتحها أهل الحجاز، وأبو عمرو.

ومن المحذوفات

﴿إن يردني الرحمن﴾ وقف يعقوب عليه بالياء. ﴿ولا تنقذوني﴾، ﴿فاسمعوني﴾ أثبتهما في الحالين يعقوب. تابعه في الوصل ورش، أبو مروان عن قالون في ﴿ينقذوني﴾ حسب.

سورة الصفات

قرأ حمزة والمطوعي عن الأعمش موافقة لأبي عمرو في إدغامه الكبير: ﴿والصفات صفاً * فالزاجرات زجراً * فالتاليات ذكراً﴾^(١) [١-٣] بإدغام التاء

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣١٢): قرأ أبو عمرو إذا أدغم، وحمة على كل حال ﴿والصفات صفاً * والزاجرات زجراً * فالتاليات ذكراً﴾، و﴿الذاريات ذرواً﴾. وقرأ أبو عمرو وحده: ﴿والعاديات صباحاً﴾ مدغماً، و﴿المغيرات صباحاً﴾، و﴿التاليات ذكراً﴾، و﴿والساجحات سبحاً * فالسابقات سبقاً﴾ مدغماً. عباس عن أبي عمرو ولا يدغم شيئاً من ذلك و﴿فالملقيات ذكراً﴾، و﴿الساجحات سبحاً * فالسابقات سبقاً﴾. وقرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم، وابن عامر، والكسائي بإظهار التاء في ذلك كله.

قتادة: ﴿الصفات صفاً﴾ الملائكة صفوف في السماء ﴿والزاجرات زجراً﴾ ما زجر الله عنه في آي القرآن ﴿والتاليات ذكراً﴾ ما يتلى من آي القرآن. أبو عبيدة: كل شيء في السماء والأرض مما لم يضم قُترئِه فهو صاف، والتالي: القارئ. قال أبو علي: إدغام التاء في الصاد حسن لمقاربة الحرفين، ألا ترى أنهما من طرف اللسان وأصول الثنايا ويجتمعان في الهمس؟ والمدغم فيه يزيد على المدغم بختين هما: الإطباق، والصغير، وحسن أن يدغم الأنقص في الأزيد، ولا يجوز أن يدغم الأزيد صوتاً في الأنقص. ألا ترى أن الطاء والدال، والتاء والظاء، والدال والتاء، يدغمن في الصاد والسين والزاي، ولا تدغم الصاد وأختها فيهن لزيادة الصاد وأختها عليهن في الصغير. وكذلك يدغم اللام في الراء، ولا تدغم الراء في اللام لزيادة التكرير في الراء. =

[٢٤١/] في الصاد، والزاي والذال، وكذلك: «والذاريات/ ذرواً» فقط.

قرأ الأعمش، وحمزة، وعاصم: «بزينة»^(١) [٦] بالتونين وقرأه الباقون بحذف

= فقد علمت فيما ذكر حُسن إدغام التاء في الصاد، وإدغام التاء في الزاي في قوله:

«والزاجرات زجراً» حَسَنٌ لأن التاء مهموسة والزاي مجهورة، وفيها زيادة صغير كما كان في الصاد. وكذلك حسن إدغام التاء في الذال، في قوله: «والتاليات ذكراً»، «والذاريات ذرواً» لاتفاقهما في أنهما من طرف اللسان، وأصول الثنايا.

فأما إدغام التاء في الصاد من قوله: «والعاديات ضبحاً» فإن التاء أقرب إلى الذال والزاي منها إلى الضاد، لأن الذال والزاي والصاد من حروف طرف اللسان، وأصول الثنايا والضاد أبعد منهن؛ لأنها من وسط اللسان. ولكن حمل حُسن الإدغام التاء فيها لأن الصاد تفتش الصوت بها، واتسع واستطال حتى اتصل صوتها بأصول الثنايا وطرف اللسان، فإدغام التاء فيها، وسائر حروف طرف اللسان وأصول الثنايا إلا حروف الصفيير فإنها لم تدغم في الصاد ولم تدغم الصاد في شيء من هذه الحروف لما فيها من زيادة الصوت فَكَّرَهُ إدغامها فيما أدغم فيها من هذه الحروف لما فيها من التفشي والاستطالة حتى اتصلت بأصول الثنايا مع أنها من وسط اللسان...

فالإدغام في «السباحات سبحاً»، و«السابقات سبقاً» فحسن لمقاربة الحروف.

وأما من قرأ بالإظهار في هذه، وترك إدغامها فذلك لاختلاف المخارج، وإن المدغم فيه ليس بلازم، فلم يدغموا لتباين المخارج، وانتفاء الرفع. ألا ترى أنهم بينوا نحو أفعل وإن كان من كلمة واحدة لما يلزم التاء هذا البناء؟ فما كان من كلمتين منفصلتين أجدد بالبيان.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣١٣): قرأ حمزة، وعاصم في رواية حفص «بزينة» حفص ممنونة «الكواكب» بكسر الباء. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر «بزينة» حفص «الكواكب» بفتح الباء. وقرأ الباقون: «بزينة الكواكب» مضافاً.

قال أبو علي: من قال: «بزينة الكواكب» جعل الكواكب بدلاً من الزينة لأنها هي كما تقول: مررت بأبي عبد الله زيد. من قال: «بزينة الكواكب» أعمل الزينة في الكواكب، والمعنى: بأن زينا الكواكب فيها.

ومثل ذلك قوله: «أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً» ومثله: «ما لا يملك لهم رزقاً من السماوات والأرض شيئاً» ما لا يملك أن يرزق شيئاً. فأما قوله: «قد أنزل الله إليكم ذكراً رسولاً» فيجوز أن يكون الرسول بدلاً من الذكر كما كان الكواكب بدلاً من الزينة، والمعنى ذا ذكر رسولاً. ويجوز أن يكون كقوله «أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً». فأما قوله: «ألم نجعل الأرض كفاتاً أحياء وأمواتاً» فإن كان الكفات =

سورة الصافات سورة الصافات ٢٤٩

التنوين على الإضافة.

قرأ أبو بكر: «الكواكب»^(١) [٦] بالنصب. وقرأه الباقون بالجر.

قرأ أهل الكوفة إلا أبا بكر: «يَسْمَعُونَ»^(٢) [٨] بتشديد السين والميم، وفتح السين.

قرأ أهل الكوفة إلا عاصماً: «بل عجبْتُ»^(٣) [١٢] بضم التاء.

= مصدرًا لكفت كما أن الكتاب مصدر لكتب فقد انتصب «أحياء» به، والمعنى: نكفت أحياء، كما أن قوله: «أو إطعام في يوم ذي مسبغة يتيماً» تقديره: أو أن تطعم مسكيناً.

وقد قيل: إن الكفات جمع الكافئة، فأحياء على هذا متصل بالجمع... ومن قال: «بزينة الكواكب» أضاف المصدر إلى المفعول به كقوله: «من دعاء الخير»، و«سؤال نعجتك» ولو جاء إطعام يتيماً في يوم ذي مسبغة، جاز في القياس، والمعنى: بأن زينا الكواكب فيها.

(١) سبق التعليق عليه في التعليق الذي قبله مباشرة.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣١٤): قرأ حمزة، والكسائي، وعاصم في رواية حفص: «لا يَسْمَعُونَ» مشددة. وقرأ الباقون وعاصم في رواية أبي بكر: «لا يَسْمَعُونَ» خفيفة.

قال أبو علي: «يَسْمَعُونَ» إنما هو: لا يتسمعون فأدغم التاء في السين وقد تقدم حُسن إدغام التاء في السين، وقد يستمع ولا يسمع، فإذا نفى التسمع عنه فقد نفى سمعه من جهة التسمع ومن جهة غيره فهو أبلغ. ويقال: سمعت الشيء واستمعته كما تقول: حفرته، واحتفرته، وشويته واشتويته.

وقد قال: «وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا» وقال: «ومنهم من يستمع إليك» فتعدى الفعل مرة إلى ومرة باللام كقوله: «وهديناهم إلى صراط مستقيم»، و«الحمد لله الذي هدانا لهذا». وقال: «وأوحى ربك إلى النحل». وقال: «بأن ربك أوحى لها» فتعدى الفعل مرة إلى، ومرة باللام، ولا فصل بين فعلت، وافتعلت في ذلك لاتفاقهما في التعدّي. ومن حجة من قرأ: «يَسْمَعُونَ» قوله: «لأنهم عن السمع معزولون». والسمع: مصدر يسمع.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣١٥): قرأ حمزة، والكسائي: «بل عجبْتُ» بضم التاء. وقرأ الباقون: «بل عجبْتُ» بنصب التاء. قال أبو علي: من فتح، فالعنى: =

سورة الصافات.....

روى ابن موسى عن ابن ذكوان من طريق المطوعي: «للشاريين» [٤٦]

بالإمالة.

قرأ الأعمش وحمزة، والكسائي، وخلف: «يُنزِفون»^(١) [٤٧] بكسر الزاي،

= بل عجت من إنكارهم البعث، وهم يسخرون، أو عجت من نزول الوحي عليك، وهم يسخرون. والضم فيما زعموا: قراءة علي، وعبد الله وابن عباس، وروي عن شريح إنكاره له، وأنه قال: إن الله لا يعجب. وقد احتج بعضهم للضم بقوله: «وإن تعجب فعجب قولهم».

وليس في هذا دلالة على أن الله سبحانه أضاف العجب إلى نفسه، ولكن المعنى: وإن تعجب فعجب قولهم عندكم. والمعنى في الضم: أن إنكار البعث والنشر مع ثبات القدرة على الابتداء والإنشاء، ويبين ذلك عند من استدل: عجب عندكم، وما يقولون فيه هذا النحو من الكلام إذا ورد عليكم مثله. كما أن قوله: «أسمع بهم وأبصر» معناه: أن هؤلاء ممن تقولون أتم فيه هذا النحو. وكذلك قوله: «فما أصبرهم على النار» عند من لم يجعل اللفظ على الاستفهام، وعلى هذا النحو قوله: «ويل للمطففين»، و«ويل يومئذ للمكذبين» وقوله: «لعله يذكر أو يخشى» ولا يجوز أن يكون الوصف بالعجب في وصف القدم سبحانه، كما يقولون في وصف الإنسان؛ لأن العجب فينا إنما يكون إذا شاهدنا ما لم نشاهد مثله، ولم نعرف سببه، وهذا منتف عن القدم سبحانه.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣١٥): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر: «يُنزِفون» ها هنا بفتح الزاي، وفي الواقعة. وقرأ عاصم ها هنا «يُنزِفون» بنصب الزاي وفي الواقعة: «يُنزِفون» بكسر الزاي وقرأ حمزة والكسائي: «يُنزِفون» بكسر الزاي في الموضوعين. يقال: أنزف الرجل على معنيين: أحدهما: أنه يراد به: سَكَر... والآخر: أنزف: إذا نَفد شرابه. ومعنى أنزف صار ذا إنفاد لشرابه، كما أن الأول معناه النفاد من عقله. فقول حمزة، والكسائي: «يُنزِفون» يجوز أن يراد به: ولا يسكرون عن شرها. ويجوز أن يُراد: لا ينفد ذلك عندهم كما ينفد شراب أهل الدنيا. فإذا كان معنى «لا فيها غَوْلٌ» لا تغتال عقولهم، حمل قول حمزة، والكسائي: «لا يُنزِفون» في الصافات على لا ينفد شرابهم؛ لأنك إن حملته على أنهم لا يسكرون صرت كأنك كررت يسكرون مرتين، وإن حملت «لا فيها غَوْلٌ» على لا تغتال صحتهم ولا يصيبهم عنها العلل التي تحدث عن شرها كما ترى أن عاصمًا ذهب إليه، حملت يُنزِفون في «والصافات» على أنهم لا يسكرون، ويقال للسكران: متزوف.

وفي الواقعة قال: «يُنزِفون» أي: لا ينفد شرابهم؛ لأنه قد تقدم أنهم لا يصيبهم فيها =

وكذلك في الواقعة. وافقهم عاصم هناك.

قرأ ابن محيصن: ﴿قال هل أنتم مطَّلعون﴾ بإسكان الطاء وتخفيفها.

﴿فأطلع﴾^(١) [٥٥] بضم الهمزة وقطعها، وتخفيف الطاء. وقرأه الباقون ﴿مطَّلعون﴾ بتشديد الطاء وفتحها ﴿فأطَّلع﴾ بالوصل. وفتح الطاء وتشديدها، وافقت الجماعة على فتح نون ﴿مطَّلعون﴾.

= الصداع، فقوله: ﴿لا يُصدَّعون عنها﴾ كتأويل قوله في الصافات: لا تغتال من صحتهم، فيصرف ﴿لا ينفون﴾ في الصافات إلى أنه لا ينفد شراهم. وأما من قرأ: ﴿ولا يُنزفون﴾ في الموضوعين فإنه أراد: لا يسكرون وهو مثل: لا يُضربون وليس يُفعلون من أفعل، ألا ترى أن أنزف الذي معناه سكر وأنزف الذي يراد به نفذ شرا به لا يتعدى واحدا منهما إلى المفعول به، وإذا لم يتعد إلى المفعول به لم يجوز أن يبنى له، فإذا لم يجوز ذلك علمت أن ينزفون من نزف وهو متزوف إذا سكر.

(١) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٢/٢١٩): ومن ذلك قراءة ابن عباس، وأبي سراج، وابن أبي عمير عبد الرحمن، ويقال عمار بن أبي عمار، وأبي عمرو بخلاف، وابن محيصن: ﴿هل أنتم مُطَّلعونَ فأطَّلع﴾.

قال أبو الفتح: يقال طَّلَع، وأطَّلَع: أُقْبِل. فهو على هذا هل أنتم مقبلون فأقبل؟ فالفعل إذا الذي هو: ﴿أطَّلَع﴾ مسند إلى مصدره، أي: فأطَّلَع الإِطْلَاعُ، كقولك: قد قِيمَ القيام، وقد قُعد، أي: قُعدَ القعود. قال أبو الفتح: قال أبو حاتم: لا يجوز إلا فتح النون من ﴿مُطَّلَعُونَ﴾ مشددة الطاء كانت، أو مخففة. قال: وقد شكلها بعض الجهال بالحضرة مكسورة النون. قال: وهذا خطأ، لو كان كذلك لكان مُطَّلَعِيٌّ، تغلب واو مُطَّلَعُونَ ياء، يعني لوقوع ياء المتكلم بعدها، والأمر على ما ذهب إليه أبو حاتم، إلا أن يكون على لغة ضعيفة، وهو أن يُجرى اسم الفاعل مُجرى الفعل المضارع لقربه منه، فيُجرى مُطَّلَعُونَ مُجرى يُطَّلَعُونَ وعليه قال بعضهم:

أرأيت إن جئت به أملود مَرَجَلٌ وَيَلْبَسُ الرودا

أفأئللن احضِر الشهودا

فوكد اسم الفاعل بالنون، وإنما باها الفعل، كقول الله تعالى: ﴿لترون الجحيم﴾، وقوله تعالى: ﴿لتركين طبقاً عن طبق﴾، ونحو ذلك، ومنه قول الآخر:

وما أدري وظني كل ظن أمسلميني إلى قومي شراحي

يريد: أمسلمي، وهذا شاذ فلا وجه للقياس عليه.

سورة الصافات.....

قرأ الأعمش، وحمزة، والوليد بن مسلم: ﴿يُزِفُونَ﴾^(١) [٩٤] بضم الياء.

قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي، وخلف: ﴿ماذا تُرِي﴾^(٢) [١٠٢] بضم

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣١٧): قرأ حمزة وحده ﴿يُزِفُونَ﴾ برفع الياء

وكسر الزاي، المفضل عن عاصم مثله. وقرأ الباقون: ﴿يُزِفُونَ﴾ بفتح الياء.

قال أبو علي: يقال: زَفَتِ الإبل تَزِفُ: إذا أسرع، وقال الهذلي:

وَزَفَتِ الشَّوْلُ من بَرْدٍ زَفَّ النَّعَامُ إلى حَفَانِهِ الرُّوحِ

الحَفَان: صغار النعام. والرُّوح: جمع روحاء، وهي التي بين رجلها فرجة.

وقول حمزة: ﴿يُزِفُونَ﴾ يحملون غيرهم على الزفيف.

قال الأصمعي: أزفت الإبل: إذا حملتها على أن ترف، وهو سرعة الخطو، ومقاربة المشي،

والمفعول محذوف على قراءته، كأنهم حملوا ظهورهم على الإسراع والجد في المشي.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣١٧): قرأ حمزة، والكسائي: ﴿ماذا تُرِي﴾ بضم

التاء، وكسر الراء. وقرأ الباقون: ﴿ماذا تُرِي﴾ بفتح التاء. قال أبو علي: من فتح التاء

فقال: ﴿ماذا تُرِي﴾ كان مفعول ﴿تُرِي﴾ أحد شيئين: أحدهما: أن يكون ﴿ما﴾ مع ﴿ذا﴾

بمنزلة اسم واحد فيكونان في موضع نصب بأنه مفعول ﴿تُرِي﴾. والآخر: ﴿ذا﴾ بمنزلة

الذي، فيكون مفعول ﴿تُرِي﴾ والهاء محذوفة من الصلة، وتكون ﴿تُرِي﴾ على هذا التي

معناها: الرأي، وليس إدراك الحاجة، كما تقول: فلان يرى رأي أبا حنيفة.

ومن هذا قوله ﷻ: ﴿لتحكم بين الناس بما أراك الله﴾ فلا يخلو ﴿أراك﴾ من أن يكون

نقلها بالهمزة من التي هي رأيت تريد رؤية البصر، أو رأيت التي تتعدى إلى مفعولين. أو

رأيت التي بمعنى الرأي الذي هو الاعتقاد والمذهب، فلا يجوز أن يكون من الرؤية التي

معناها: أبصرت، يعني لأن الحكم في الحوادث بين الناس ليس مما يدور بالبصر، فلا يجوز

أن يكون هذا القسم، ولا يجوز أن يكون من رأيت التي تتعدى إلى مفعولين؛ لأنه كان

يلزم بالنقل بالهمزة أن يتعدى إلى ثلاث مفعولين، وفي تعديه إلى مفعولين أحدهما:

الكاف التي للخطاب. والآخر: المفعول المقدر حذفه من الصلة تقديره بما أراك الله، ولا

مفعول ثالثا في الكلام.

دلالة على أنه من رأيت التي معناها الاعتقاد والرأي، وهي تتعدى إلى مفعول

واحد، فإذا نقل بالهمزة تعدى إلى مفعولين كما جاء في قوله: ﴿بما أراك الله﴾.

فإذا جعلت قوله: ﴿ذا﴾ من قوله: ﴿ماذا تُرِي﴾ بمنزلة الذي، صار تقديره: ما

الذي تراه فيصير ﴿ما﴾ في موضع ابتداء، و"الذي" في موضع خبرها. ويكون المعنى: =

التاء، وكسر الراء، بعدها ياء ساكنة. وقرأ الباقون بفتح التاء، والراء، وألف بعدها، إلا أن أبا عمرو يميل الراء لتمام الألف على مذهبه، والباقون يفتحونها.

قرأ الأعمش إلا الشنبوذي: ﴿فلما سلّما﴾^(١) [١٠٣] بحذف/الهمزة، وفتح [٢٤١/ب] السين وتشديد اللام من التسليم. وقرأ الباقون بإثبات الهمزة المفتوحة، وإسكان

= ما الذي تذهب إليه فيما ألقيت إليك؟ هل تستسلم له وتلقاه بالقول أو تأتي غير ذلك؟ فهذا وجه قول من قال: ﴿ماذا تُرى﴾ بفتح التاء. وقولهم: ﴿يا أبت افعل ما تؤمر﴾ دلالة على الاستسلام والانقياد لأمر الله ﷻ.

فأما قول حمزة، والكسائي: ﴿ماذا تُرى﴾ فإنه يجوز أن يكون ﴿ما﴾ مع ﴿ذا﴾ بمنزلة اسم واحد فيكونان في موضع نصب، والمعنى: أجلداً تُرى على ما تُحمل عليه أم خوراً. ويجوز أن تحمل ﴿ما﴾ مبتدأ و﴿ذا﴾ بمنزلة الذي ويعود إليه الذكر المحذوف من الصلة، والمفعول منقول من: رأى زيد الشيء، وأريته الشيء، إلا أنه من باب أعطيت، ويجوز أن يقتصر على أحد المفعولين دون الآخر، كما أن أعطيت كذلك. ولو ذكرت المفعول كان أريت زيدا جلدأ. ولو قرأ قارئ: ﴿ماذا تُرى﴾ لم يجز لأن ﴿تُرى﴾ تتعدى إلى مفعولين، وليس هنا إلا مفعول واحد، والمفعول الواحد إما أن يكون: ﴿ماذا﴾ بمجموعة. وإما أن يكون الهاء التي تقديرها محذوفة من الصلة إذا قدرت ﴿ذا﴾ بمنزلة "الذي". فإذا قدرتها محذوفة كانت العائدة إلى الموصول، فإذا عاد إلى الموصول اقتضى المفعول الثاني، فيكون ذلك قوله: ﴿أين شركائي الذين كنتم تزعمون﴾. ألا ترى أن التقدير: أن شركائي الذين كنتم تزعمونهم إياهم، أي: تزعمونهم شركائي، فحذف المفعول الثاني لاقتضاء المفعول الأول الذي في تقدير الإثبات في الصلة إياه فهو قول. ويكون مثل هذه الآية. وكذلك إن قدرت ﴿ما﴾ و﴿ذا﴾ بمنزلة اسم واحد صار ﴿ماذا﴾ في موضع نصب بكونه مفعول لـ: ﴿تُرى﴾، فيكون المفعول الثاني محذوفاً كأنه ﴿ماذا تُرى﴾ كائناً منك أو واقعاً منك، ونحو ذلك. وأرى بمنزلة زعمت وظننت ونحوه. ألا ترى أنه ذكر في هذا الباب، وذلك أنه مستقلاً من أريت زيدا عمراً خيراً الناس. فإذا بينته للمفعول أقمت المفعول الأول مقام الفاعل، فبقي المفعولان اللذان كانا مفعولي ظننت، وخلت ونحوها.

(١) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٢/٢٢٢): ومن ذلك قراءة علي بن أبي طالب، وابن عباس، وابن مسعود، ومجاهد، والضحاك، والأعمش، والثوري، وجعفر بن محمد: ﴿فلما سلّما﴾ بغير ألف ولام مشددة.

قال أبو الفتح: أما ﴿أسلّما﴾ ففوضاً وأطاعاً. وأما ﴿سلّما﴾ فمن التسليم، أي سلّما أنفسهما وآراءهما كالتسليم باليد لِمَا أمرا به، ولم يخالفا ما أريد منهما من إجماع إبراهيم عليه السلام الذبح، وإسحاق الصبر.

السين، وتخفيف اللام من الإسلام إليه ﷻ.

روى الأحفش، والداجوني جميعاً هم، ابن ذكوان: ﴿وإنَّ الياس﴾^(١) [١٢٣] بحذف الهمزة من الوصل، وإذا ابتدأ بـهمزة وصل مفتوحة كالدار، والحمد. ورواه الإسكندراني بالوجهين وصلاً كما ذكرنا، وبهمزة قطع مكسورة بين النون واللام كالباقين من القراء، والابتداء على هذا الوجه بهمزة قطع مكسورة. قرأ أهل الكوفة إلا أبا بكر، ويعقوب: ﴿الله ربكم ورب﴾^(٢) [١٢٦] نصب ثلاثة الأسماء. ورفعهن الباقون.

قرأ نافع، وابن عامر، ويعقوب، وعبد الوارث: ﴿سلام على آل ياسين﴾^(٣)

(١) يأتي التعليق عليه في التعليق على ﴿إلياسين﴾ بعد الذي بعده إن شاء الله تعالى.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٢١): قرأ حمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم: ﴿الله ربكم وربَّ آبائكم﴾ نصياً. وقرأ الباقون، وأبو بكر عن عاصم ﴿الله ربكم وربَّ آبائكم﴾ رفعاً.

حجة من قرأ: ﴿الله﴾ بالنصب أن يكون الكلام فيه على وجه واحد، وهو يدل على معنى الرفع. والمعنى: لِمَ تعبدون ما لا ينفع ولا يضر وتذرون عبادة أحسن الخالقين؟ ومن رفع استأنف، وحسن الاستئناف لتمام الكلام الأول. والمعنى: الله ربكم وربَّ آبائكم الأولين. أي: خالقكم ورازقكم. فهو الذي تحق له العبادة، دون من لا يسمع ولا يبصر، ولا يغني عن أحد شيئاً.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣١٩): قرأ ابن عامر وحده: ﴿وإنَّ الياس﴾ بغير همزة. وقرأ الباقون: بالهمز. وقرأ نافع، وابن عامر ﴿سلامً على آل ياسين﴾. وقرأ

الباقون: ﴿سلامً على إلياسين﴾ مكسورة الألف ساكنة اللام.

قول ابن عامر يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون حذف الهمزة من: ﴿إلياس﴾ حذفاً كما حذفها ابن كثير كما قوله: ﴿إنها لحدَى الكُبر﴾. ألا ترى أن ياء ﴿ليا﴾ بمنزلة ﴿إلحدى﴾ والمنفصل قد ينزل المتصل في كثير من الأمور. الآخر: أن تكون الهمزة التي تصحب اللام للتعريف قوله: ﴿وَأَلْيَسَع﴾.

وأما قول من أثبت الهمزة مكسورة فيقويه قول من قال: ﴿سلامً على آل ياسين﴾ فهذا يدل على أن الهمزة ثابتة في ﴿إلياس﴾ ثبوها في قوله: ﴿وإن إدريس لمن المرسلين﴾ وفي بعض الحروف: ﴿سلام على إدراسين﴾ ويقوي ثبات الهمزة في ﴿إلياس﴾ أن هذا ليس بموضع تحذف فيه الهمزة إنما هو موضع تجعل فيه بين بين في التخفيف كما يخفف سَمٌ وبَسٌ: ﴿وإذ قال إبراهيم﴾.

وأما قراءة نافع، وابن عامر: ﴿سلام على إلياسين﴾ فحجتها: أنهم زعموا أنها في=

=المصحف مفصولة من «ياسن» ولو كانت الألف واللام التي للتعريف لوصلت في الخط ولم تفصل ففي فصل ذلك في الكتاب دلالة على «آل» الذي تصغيره أهيل، وليس بلام التعريف التي تصحيحها الهمزة الموصولة.

وأما من قرأ «سلام على إلياسين» فهو جمع، معنى واحده الإضافة بالياء مثل تميمي، وبكري، والقول فيه إنه لا يخلو من أن يراد بهذا الجمع الذي على حدّ مسلم ومسلمون، وزيد وزيدون، أو الذي واحده يراد به النسب، فمن اليّين أنه لا يجوز أن يكون على حدّ: مسلم ومسلمون؛ لأنه ليس كل واحد منهم اسمه إلياس، وإنما إلياس اسم نبيهم، وإذا لم يكن على هذا علّم على أنه معنى إرادة النسب بالياء، إلا أن الياءين حذفنا في جمع الاسم على التصحيح كما حذف ياء النسب والتكسير، وذلك نحو: الْمَسَامِعَةِ وَالْمَهَالِبَةِ، وَالْمَنَادِرَةِ، وإنما هذا على أن كل واحد منهم مسمعي، مهلب في التكسير الياءات كما حذف في التصحيح. ومما يدل على ذلك قولهم: فارسي وفرس، وليس الفرس جمع فارس، إنما هو جمع فارسي حذف منه ياء النسب، ثم جمع الاسم بعد على حدّ: باذل، ولذلك جمع حدّ الصفة، وليس اسم الآحاد المجموعة فارس ولكنّه فارسي...

ومما يدل على أن جمع التصحيح على تقدير إدارة النصب به في المعنى، وإن حذف الحرف في اللفظ قولهم: الأعجمون.

ألا ترى أنه ليس يخلو من أن يكون المجموع: أعجم أو أعجمي؟ فلا يجوز أن يكون المجموع بالياء والنون الأعجم لأن هذا الضرب في الآحاد التي هي صفات لا تجمع بالواو والنون كما أن مؤنثه لا يجمع بالألف والتاء، لا يقال في الأحمر الأحمرون، فإذا لم يجز ذلك علم أنه إنما جمع على الأعجمي. وإذا قامت الدلالة من هذا على أن المجموع لا يكون الأعجم علمت أن المراد بجمع التصحيح هو ما فيه ياء الإضافة، فحذفنا منه قولهم: مُقْتَوُونَ.

ألا ترى أنه لولا إرادة الياء التي للنسب لم يجمع هذا الجمع ولاعتلت الواو التي هي لام من القوّة، وانقلبت كما انقلبت في نحو هذا مما جاء على مفعول. فنبات الواو في هذا دلالة على أن إرادة الياء التي للإضافة كما كان الجمع في الأعجمي دلالة على إضافة النسب فمن تمّ جاز الأعجمون، وجاز: مقتوون، والتكسير في هذا النحو كالتصحيح. وكذلك قوله: «سلام على إلياسين» تقديره: إرادة ياء النسب، كما أن «الأعجمون» كذلك، والتقدير: إلياسين، فحذف كما حذف من سائر هذه الكلم التي يراد بها الصفة. ومما يثبت ذلك قوله: «وإن إدريس لمن المرسلين»، «سلام على إدريس» فكما جاء إدراسين، والمراد به إدراسين كذلك المراد بالياسين. فإن قلت: كيف قال: إدراسين، وإنما الواحد إدريس، والمجموع إدريس في المعنى ليس بإدراس ولا إدراسي؟ فإن ذلك يجوز أن يكون كإبراهيم، وإبراهام، اختلاف لغة في الاسم... وكذلك =

٢٥٦ سورة الصفات

[١٣٠] بفتح الهمزة وإثبات ألف بعدها، وكسر اللام على أنها كلمة منفردة مضافة إلى: «ياسين» مثل آل يعقوب. وقرأه الباقون: «سلام على إياسين» بكسر الهمزة، وسكون اللام على إنه إياس زيدت عليه الياء والتون للجمع. روى ورش: «لكاذبون اصطفى»^(١) [١٥٣، ١٥٢] بوصل الألف مثل «إن

=إدراسين مَنْ كان من شيعته وأهل دينه.

والمعنى يدل على إرادة ياء النسب. وقال بعضهم: يجوز أن يكون إياس، وإياسين كقوله: ميكال وميكائيل. وليس كذلك لأن ميكال وميكائيل لغتان في اسم واحد، وليس أحدهما مفرداً والآخر جمعاً كإدريس وإدراسين وإياسين. وزعموا أن إياسين قراءة أهل البصرة والكوفة.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٢١): كلهم قرأ: «لكاذبون أصطفى» مهموزاً. واختلف عن نافع فروى المسيبي، وقالون، وأبو بكر بن أبي أويس: «لكاذبون أصطفى» مهموزة. وروى ابن جَمَّاز، وإسماعيل عن نافع وأبي جعفر وسيبويه: «لكاذبون اصطفى» غير مهموز، ولا ممدود. ورأيت من أصحاب ورش من يرويه: «لكاذبون اصطفى» غير مهموز ممدود مثل رواية إسماعيل، أخبرني بذلك محمد بن عبد الرحيم الأصفهاني عن أصحابه عن ورش فإذا ابتدأت في قراءة نافع في رواية إسماعيل وابن جمار فبالكسر. وجه الهمز على وجه التقرُّيع لهم بذلك والتوبيخ، ويقوي ذلك قوله: «أم اتخذ مما يخلق بنات» وقوله: «أم له البنات ولكم البنون»، «ألكم الذكر وله الأنتى تلك إذاً» فكما أن هذه المواضع كلها استفهام، كذلك قوله: «أصطفى البنات» وغير الاستفهام ليس باتجاه الاستفهام.

ووجه ما روي عن نافع أنه على وجه الخبر كأنه اصطفى البنات فيما يقولون كقوله: «ذُق إنك أنت العزيز الكريم» أي عند نفسك، وفيما كنت تقوله، وتذهب إليه. ومثله قوله: «وقالوا يا أيها الذي نزل عليه الذكر» أي فيما يقول هو ومن يتبعه.

ويجوز أن يكون المعنى: وإهم لكاذبون. قالوا: أصطفى البنات فحذف قالوا. وقوله بعد: «ما لكم كيف تحكمون» توبيخ لهم على قولهم الكذب. ويجوز أن يكون قوله: «أصطفى البنات» بدلاً من قوله: «ولد الله» لأن ولادة البنات، واتخاذهن اصطفاً هن فيصير اصطفى بدلاً من المثال الماضي كما أن قوله: «يضاعف له العذاب» بدل من قوله: «يلق أثاماً». ويجوز أن يكون «أصطفى» في روايته من كسر الهمزة عن نافع تفسيراً لكذبهم الذي نسب إليهم في قولهم: «ولد الله وإهم لكاذبون» كما أن «هم مغفرة» تفسير للوعد.

ويجوز أن يكون قوله: «أصطفى» متعلقاً بالقول على أنه أريد حرف العطف فلم يذكر، واستغنى بما فيه الجملة الثانية من الاتصال بالأول عن حرف العطف كقوله: «سيقولون ثلاثة رابعهم كلهم» ونحو ذلك مما حذف حرف العطف فيه لالتباس الثانية بالأول.

سورة صاد ٢٥٧

الله اصطفى). والابتداء بهمزة مكسورة. وقرأه الباقون: بهمزة مفتوحة للاستفهام ثابتة في الوصل والوقف.

[٢٤٢/١]

/ وفيها من الياءات المتحركات

﴿إني أرى﴾، ﴿أني أذبحك﴾ فتحها أهل الحجاز، وأبو عمرو، ﴿وستجدني﴾ فتحها نافع.

ومن المحذوفات

﴿سيهدين﴾، ﴿ليديني﴾ ياء في الخالين يعقوب، تابعه في الوصل ورش، وأبو مروان عن قالون. ﴿صال الجحيم﴾ وقف يعقوب عليه ياء.

سورة صاد

قرأ الكسائي وحده في وقفه إلا أبا عمرو الدوري: ﴿ولات حين﴾ [٣]، ﴿ولاه﴾ بالهاء. الباقون بالتاء على ما كان في المصحف.

قرأ أهل الحجاز، وابن عامر إلا ابن عتبة: ﴿أصحاب ليكة﴾ [١٣] بفتح اللام وحذف الهمزة التي بعدها، وفتح التاء في الوصل.

قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي، وخلف: ﴿من فواق﴾^(١) [١٥] بضم الفاء.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٢٣): قرأ حمزة، والكسائي: ﴿من فواق﴾ بضم الفاء. وقرأ الباقون: ﴿من فواق﴾ بفتح الفاء. أبو عبيدة: ﴿ما لها من فواق﴾ بفتح الفاء ما لها من راحة. ومن قال: ﴿فواق﴾ جعله فواق الناقه، ما بين الحلبتين. قال: وقال قوم: هم واحد وهو بمنزلة جمام الملوك، وجمامه وقصاص الشعر وقصاصه. وذكر محمد بن السري أن أحمد بن يحيى قال: الفواق: الرجوع. وقال: يقال: استفق ناقتك. قال: ويقال: فوّق فصيله إذا سقاه ساعة بعد ساعة. قال: ويقال: ظلّ يتفوّق المحض. وقال عن ابن أبي نجيح عن مجاهد: ﴿إلا صيحة واحدة ما لها من فواق﴾ قال: من رجوع، =

روى شجاع من طريق الحضيبي: «كالفجَّار» [٢٨] بالتفخيم موافقة لمن فخمه هذا فقط.

قرأ الوليد بن مسلم عن ابن عامر: «لتدبروا آياته»^(١) [٢٩] بالثناء وتخفيف الدال. روى الشنبوذي عن الأعمش، وأوقية عن اليزيدي: «فظن داود أنما فَنَئَاهُ»^(٢) [٢٤] بتخفيف النون - يعني الملكين - وقرأه الباقون: «فَنَئَاهُ» بتشديد

= وأفافت الناقة: إذا رجع اللبن في ضرعها، وأفاف الرجل من المرض، منه: انتهت الحكاية عن ثعلب. قال أبو علي: ومن هذا الباب قول الأعشى:

حتى إذا فيقه في ضرعها اجتمعت

فالفيقة من الواو، وإنما انقلبت ياء للكسر، وكالكئنة، والحئنة، وهما من الكون، والحون. (١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٢٤): قرأ عاصم في رواية الكسائي، وحسين عن أبي بكر: «لِتَدْبُرُوا» بالطاء الخفيفة الدال. وروى يحيى عن أبي بكر عن عاصم: «لِيَدْبُرُوا» بالياء ودال مشددة. وكذلك قال حفص عن عاصم بالياء. وقال أبو هشام: وكذلك سمعت أبا يوسف الأعشى يقرأ أبي بكر: «لِيَتَدْبُرُوا» بالطاء. وقرأ الباقون بالياء. قال أبو علي: ما روي عن عاصم من قراءته: «لِتَدْبُرُوا» أصله تدبروا تتفعلوا من التَدْبُر والنظر، فحذف التاء الثانية التي هي تاء التفعّل والباقيّة تاء المضارعة والمعنى: لتدبر أنت أيها النبي والمسلمون، فيتقرر عندهم صحتها، وتسكن نفوسهم إلى العلم بها.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٢٥): قرأ أبو عمرو في رواية علي بن نصر الخفاف عنه: «أنما فَنَئَاهُ» يعني الملكين يريد حمداً له. وقرأ الباقون وجميع الرواة عن أبي عمرو «أنما فَنَئَاهُ» مشددة النون. روى عن أبي عمرو «وظن داود أنما فَنَئَاهُ» يعني الملكين، أي: علم داود أنهما امتحناه، وفسر أبو عبيدة وغيره الظن هنا بالعلم.

[ب/٢٤٢]

النون على / الإخبار عن الواحد العظيم.

قرأ يعقوب: «نَصَبٌ»^(١) [٤١] بفتح النون والصاد. وقرأه الباقون بضم النون وسكون الصاد.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن: «واذكر عبدنا إبراهيم»^(٢) [٤٥] بفتح العين وإسكان الباء من غير ألف على التوحيد.

قرأ الأعمش إلا الشنبوذي وعبد الوارث: «أولي الأيد»^(٣) [٤٥] بغير ياء

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٢٥): أبو عمارة عن حفص عن عاصم: «نَصَبٌ» بنصب النون والصاد. هبيرة عن حفص: «نَصَبٌ» مفتوحة. عاصم بضم النون، والمعروف عن حفص عن عاصم: «نُصِبٌ» مضمومة النون ساكنة الصاد. وقرأ الباقون، وأبو بكر عن عاصم «نُصِبٌ» بضم النون وتسكين الصاد. أبو عبيدة: نُصِبٌ: أي بلاء وشر... قال: وتقول العرب: أنصبي: أي عذبي، وبرح بي. وبعضهم يقول: نصبي. قال: والنَّصِبُ: إذا فتح أولها وأسكن ثانيها واحد أنصاب الحرم، وكل شيء نصبتَه وحملته علماً. ولأنصبتك نصب العود، ويقال: نصب بعيره ليلته نصباً.

قال أبو الحسن: النَّصِبُ: الإعياء لا يمسن فيها نصب، ولا أذى. قال: وأرى: نَصَبٌ ونُصِبٌ، لغتين، مثل الثُّخَلِ والبُخَلِ في معنى الوجع. غيره: نُصِبٌ واحد، وهو ما أصابه من مرض وإعياء، مثل: الحُزْنِ والحَزْنِ.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٢٩): قرأ ابن كثير وحده: «واذكر عبدنا إبراهيم» واحداً. وقرأ الباقون: «عِبَادَنَا» جماعة. وجه إفراده قوله: «عِبَادَنَا» أنه اختصه بالإضافة على وجه التكرمة له، والاختصاص بالمتزلة الرفيعة، كما قيل في مكة: بيت الله، وكما اختص بالخلعة في قوله: «واتخذ الله إبراهيم خليلاً». ومن قرأ «عِبَادَنَا»: فلان غير إبراهيم من الأنبياء قد أجرى عليه هذا الوصف فجاء في عيسى: «إن هو إلا عبد أنعمنا عليه» وفي أيوب «نعم العبد» وفي نوح «إنه كان عبداً شكوراً». ومن قال: «عِبَادَنَا» جعل ما بعده بدلاً من العباد. ومن قال: «عبدنا» جعل إبراهيم بدلاً وما بعده معطوفاً على المفعول المذكور.

(٣) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٢/٢٣٣): ومن ذلك قراءة الحسن، والثقفى، والأعمش بخلاف عنهم: «أولي الأيد» بغير ياء. قال أبو الفتح: يحتمل ذلك أمرين: أحدهما: أن أراد «بالأيد»: الأيدي على قراءة العامة إلا أنه حذف الياء تخفيفاً كما =

في الوصل والوقف. وأثبتها الباقون فيها.

قرأ نافع، وهشام: ﴿بِخَالِصَةٍ﴾ [٤٦] بحذف التنوين من خالصة وإضافتها إلى: ﴿ذِكْرِي﴾ [٤٦]، وأبو عمرو: ﴿هَذَا مَا يُوْعَدُونَ﴾^(١) [٥٣] بالياء.

= قال: ﴿يوم يدع الداع إلى شيء نكر﴾ وغير ذلك مما حذف فيه الياء تخفيفاً. والآخر: أن يكون أراد بالأيد القوة، أي القوة في طاعة الله والعمل بما يرضيه، ألا تراه مقروناً بقوله: ﴿والأبصار﴾ أي: البصر بما يحظى عند الله. وعلى ذلك فالأيدي هنا إنما هو جمع اليد التي هي القوة لا التي هي الجارحة، ولا النعمة لكن كقولك: له يد في الطاعة، وقدم في المتابعة، فالمعنيان إذاً واحد، وهو البصيرة والنهضة في طاعة الله، وهو إذاً من قول لبيد:

حتى إذا أَلَقْتَ يَدَا فِي كَافِرٍ
واجن عورات الثغور ظَلَامُهَا

ألا تراهم قالوا في تفسيره: بدأت في المغيب؟ وأصله لثعلبية بن صُعَيْرِ المازني في قوله يصف الظليم والنعامة وقد جَدَّ في طلب بيضهما:

فندكرًا تَقَلًّا رَثِيدًا بعدما
أَلَقْتَ ذُكَاؤَ يَمِينِهَا فِي كَافِرٍ

يعني بالكفر الليل، وهذا أبلغ معنى من قول لبيد: ألا تراه ذكر اليمين خصوصية وهي أشبه بالقوة؛ لأنها أقوى من الشمال، ولبيد اقتصر على ذكر اليد، فقد تكون شمالاً كما تكون يميناً، ومثله قول الشماخ:

تَلَقَّاهَا عَرَابَةٌ بِالْيَمِينِ

أي بالقوة.

وإنما سميت الكوفة يميناً تشبيهاً لها بالجارحة اليمين، وإذا شبه العرض بالجواهر فذلك تَنَاهٍ وإِعْلَاءٌ منه. ولهذا ما ذم الطائي الكبير قبل ذلك فقال:

مَوَدَّةٌ ذَهَبٌ أَمَارُهَا شَبَّةٌ
وَهِمَّةٌ جَوْهَرٌ مَعْرُوفُهُ عَرَضٌ

ووصف بالجوهرة لقوته، كما وصف الآخر بالحديد لقوته، فقال في أحد التأولين:

بُمْتَجَرِدٍ قِنْدِ الْوَابِدِ هَيْكَلٌ

وعليه أيضاً قال: "هَيْكَلٌ" فوصف بالاسم غير المماس للفعل لما في الهيكل من العلو، والرحابة، والشدة.

فاعرف ذلك مذهباً للقوم، وائْتَجِهَ تُصَبُّ بِإِذْنِ اللَّهِ.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٣٠): قرأ ابن كثير، وأبو عمرو: ﴿هذا ما يواعدون﴾ بالياء هاهنا، وافترقا في سورة ﴿ق﴾، فقرأ ابن كثير بالياء، وقرأ أبو عمرو =

سورة صاد ٢٦١

وقراه الباقون: بالتاء. فأما «ما توعدون» في سورة «ق» فانفرد ابن كثير، وابن محيصن بالياء، وقراءة الباقون بالتاء.

قرأ أهل الكوفة إلا أبا بكر: «وغساق»^(١) [٥٧] بتشديد السين، وكذلك: «غساقاً» في التساؤل. وافقهم الوليد بن مسلم على التشديد في «غساقاً» في التساؤل.

قرأ أهل البصرة: «وأخر من شكله»^(٢) [٥٨] بضم الهمزة من غير ألف

= بالتاء. وقرأ الباقون بالتاء في السورتين.

التاء على: قل للمتقين هذا ما توعدون. والياء: إن للمتقين لحسن مآب هذا ما يوعدون. والتاء أعم لأنه يصلح فيه الغيب من الأنبياء إذا اختلط الخطاب. فأما ما في سورة قاف فنحو هذا: «وأزلفت الجنة للمتقين» هذا ما توعدون أيها المتقون على الرجوع من الغيبة إلى الخطاب أو على: قل لهم هذا ما توعدون والياء على إخبار النبي ﷺ بما وعدوا كأنه هذا ما يوعدون أيها النبي.

(١) قال أبو علي في الحجة (٣/٣٣٠): قرأ حمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم: «وغساقاً» مشدداً، وفي «عم يتساءلون» مثله. وقرأ الباقون، وأبو بكر عن عاصم: «وغساقاً» بالتخفيف في الموضعين. أما الغساق: فلا يخلو من أن يكون اسماً أو صفة، فيبعد أن يكون اسماً لأن الأسماء لم تجيء على هذا الوزن إلا قليلاً، وذلك الكلاء، والقذاف، والجبان، وقد ذكر في الكلاءني من هذا الوجه من الأسماء فإذا لم يكن اسماً كان صفة، وإذا كان صفة، فقد أقيم مقام الموصوف وأن لا تقام الصفة مقام الموصوف أحسن إلا أن يكون صفة قد غلب نحو: العبد، والبطح، والأبرق. والقراءة بالتخفيف أحسن من حيث كان فيه الخروج من الأمرين اللذين وصفناهما في غساق بالتثقيل.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٣١): قرأ أبو عمرو وحده: «وأخر من شكله أزواج» جماعة. وقرأ الباقون: «وأخر» واحداً.

حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: حدثنا أبي قال: حدثنا مؤمل قال: حدثنا حماد بن سلمة قال: سمعت ابن كثير قرأ «وأخر» مضمومة الألف.

وحدثنا ابن حبان عن أبي هاشم عن سويد بن عمرو عن حماد بن سلمة عن ابن كثير: «وأخر» بالضم. قال أبو علي: قوله: «وأخر من شكله أزواج» روي عن ابن مسعود وقائدة أنهما قالوا: الزمهرير، فتفسيرهما قراءة من قرأ «وأخر» بالتوحيد، كأنه: =

= ويعذب به آخر؛ لأن الزمهير واحد. ويجوز على تفسيرهم الجمع وأخر على أن يجعل أجناساً يزيدُ برُدُّ بعضه على بعض على حسب استحقاق المعدين، ورتبتهم في العذاب، فيكون ذلك كقولهم: جمالات، وتمران، ونحو ذلك من الجموع التي تجمع وتثنى إذا اختلفت، وإن لم تختلف عندي. ويجوز الجمع على وجه آخر: وهو أن يجعل كل جزء منها وإن اختلف زمهيراً فيجمع كما جمعوا في قولهم: شابت مفارقة، وبغير ذو عثانين، ومُعْتَرِبانات، ونحو ذلك.

ويجوز أن يجعل آخر على الجمع لما تقدم من قوله: ﴿حميم﴾، و﴿غساق﴾، و﴿زمهيراً﴾ الذي هو نهاية البرد بإزاء الجمع. فيجوز الجمع لما في الكلام من الدلالة على جواز الجمع فمن قرأ: ﴿وأخر﴾ على الجمع كان ﴿أخر﴾ مبتدأ، وقوله: ﴿ومن شكله﴾ في موضع وصفه، ومعنى ﴿من شكله﴾: قال أبو عبيدة: من ضربه. قال: ويقال: ما أنت من شكلي، أي من ضربي.

و﴿أزواج﴾ خير المبتدأ؛ لأنه جمع كالمبتدأ، وقد وصفت النكرة فحسن الابتداء بها فإذا قلت: فهلاً كان من شكلها لترجع إلى الآخر؟ وهلاً دل ذلك على أن الآخر أجرد آخر؟ قيل: يجوز أن يكون الضمير المفرد تجعله راجعاً إلى ما ذكر من المفرد صفة فتفرد فيكون المعنى من شكل ما ذكرنا.

ويجوز أن يعود إلى قوله: ﴿حميم﴾ فأفرد بذلك، والذكر الراجع إلى المبتدأ من وصفه الذكر المرفوع الذي في الظرف. ومن أفرد فقال: ﴿وأخر من شكله أزواج﴾ فأخر يرتفع بالابتداء في قول سيبويه، وفيه ذكر مرفوع عندهم، وبالظرف في قول أبي الحسن. ولا ذكر في الظرف لارتفاع الظاهر به. وإن لم تجعل آخر مبتدأ في هذا الوجه خاصة وقلت: لأنه يكون ابتداءً بالنكرة، فلا أحمل على ذلك ولكن، لما قال هذا، دل هذا الكلام على أن لهم حميماً وغبساقاً، فحمل المعطوف على المعنى فجعل لهم المدلول عليه خيراً آخر، وهو قول: وكان التقدير: لهم عذاب آخر من شكله أزواجاً، فيكون ﴿من شكله﴾ في موضع الصفة، ويكون ارتفاع ﴿أزواج﴾ به.

وقول سيبويه وأبي الحسن: ولا يجوز أن يجعل قوله: ﴿من شكله أزواج﴾ في قول من قرأ: ﴿وأخر﴾ على الجمع ووصفاً، وتضم الخبر كما فعلت ذلك في قول من وحّد؛ لأن الصفة لا يرجع منها ذكر إلى الموصوف ألا ترى أن ﴿أزواج﴾ إذا ارتفع بالظرف لم يجوز أن يكون فيه ذكر مرفوع، والهاء التي للإفراد لا ترجع إلى الجمع في الوجه البين، فتجعل الصفة بلا ذكر يعود منها إلى الموصوف وإذا كان كذلك لم يجوز أن يكون صفة.

ومعنى ﴿أزواج﴾ أشياء مقترنات يبين ذلك قوله: ﴿يهب لمن يشاء إناثاً ويهب لمن يشاء الذكور أو يزوجهم﴾ أي يهب الإناث مفردة من الذكور، والذكور مفردة من الإناث =

= أو يقرن بين الإناث والذكور للموهبة له الأولاد، فيجمع له الذكر والأنثى في الهبة، وكذلك قوله: ﴿احشروا الذين ظلموا وأزواجهم وما كانوا يعبدون من دون الله﴾، وقال: ﴿وإذا ألقوا منها مكاناً ضيقاً مقرنين دعوا هنالك ثوراً﴾. وقيل في قول من قرأ: ﴿حتى إذا جاءنا قال يا ليت بيني وبينك بعد المشرقين فبئس القرين﴾ إنه الكافر وقرينه. ومنه: ﴿إذا النفوس زوجت﴾ أي جمع بينها وبين أشكالها، وقربت في الجنة أو في النار، فكذلك ﴿وآخر من شكله أزواج﴾ أي قرن للمعذبين وجمع لهم بين الحميم، والغساق، والزمهرير، وقرن بعض ذلك إلى بعض. وأما امتناع ﴿أخر﴾ من الصرف في النكرة، فللعدل والوصف، فمعنى ذلك العدل فيه أن هذا النحو لا يوصف به إلا بالألف واللام نحو: الأصفر والأكبر، والصغرى والصُّغْر والأصاغر، لا يستعمل شيء من ذلك إلا بالألف واللام، واستعملت ﴿أخر﴾ بلا ألف ولام فصار بذلك معدولة عن الألف واللام. فإن قلت: فإذا كانت معدولة عن الألف واللام فهلاً لم يجوز أن يوصف بها النكرة لأن المعدول عن الألف واللام بمنزلة ما فيه الألف واللام؟ ألا ترى أن سحر لما كان معدولاً عن الألف واللام كان بمنزلة ما ثبت فيه. وكذلك "أمس" في قوله من لم يصرف، ولم يبين الاسم معدول عن الألف واللام فصار بذلك بمنزلة ما ثبت فيه الألف واللام؟ فالقول إن ذكرته في العدل في سحر، وأمس كما ذكرت. وهكذا القياس في ﴿أخر﴾ أن لا يوصف بها النكرة، ولكن ذلك إنما جاز لأنك قد تجدد العدل عما هو مقدر في التقرير، وإن لم يخرج إلى اللفظ، ألا ترى أنهم عدلوا: جَمَعَ، وكُنِعَ عن جمع غير مستعمل في اللفظ ولم يمتنعهم إن لم يستعمل ذلك في اللفظ من أن يوقعوا العدل عنه، فكذلك ﴿أخر﴾ يقدر فيه أنه قد عدل عن الألف واللام في المعنى. والتقدير حملاً على أخواتها، وإن يكن في اللفظ ألف ولام عدل ذلك عنه كما كان ذلك في جَمَعَ، فلما لم يكن ذلك خارجاً إلى اللفظ لم يمتنع أن يوصف به النكرة في نحو: ﴿فَعِدَّةٌ من أيامٍ أُخر﴾ ولم يجب وإن لم يعتد بذلك في التعريف، ووصف النكرة بها أن لا يعتد به في العدل؛ لأن قد صح عملاً لم يخرج إلى اللفظ. فأما الاعتدال به في التعريف فلم يجوز من حيث جاز الاعتداد به في العدل؛ لأنك لا تجد الألف واللام تعرف في موضع مقدرة غير خارجة إلى اللفظ بل ذلك لا يعرف.

ألا تراهم قالوا في نحو قولهم: قد أمرُّ بالرجل مثلك، أنه في تقدير الألف واللام، وكذلك في: خير منك ونحوه. ولم يتعرف مع ذلك عند العرب كما وجدت العدل معتداً به فيما لم يخرج إلى اللفظ فصارت الألف واللام في ﴿أخر﴾ في أنه معتد به من وجه، وغير معتد به من آخر، أعني أنه معتد به في العدل، ولم يعتد به في التعريف بمنزلة اللام في: لا أبا لك، فإنها معتد بها من وجه، وغير معتد بها من وجه آخر.

بعدها على الجمع.

قرأ أهل العراق إلا عاصماً: ﴿من الأشرار. اتخذناهم﴾^(١) [٦٣، ٦٢] بوصل

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٣٣): قرأ أبو عمرو، وحمزة، والكسائي: ﴿من الأشرار اتخذناهم﴾ موصولة. وقرأ الباقون: ﴿من الأشرار أئخذناهم﴾ بقطع الألف. قال أبو علي: في إلحاق همزة الاستفهام قوله: ﴿أئخذناهم سُخْرِيَا﴾ بعض البعد؛ لأنهم قد علموا أنهم اتخذوا سُخْرِيَا، فكيف يستقيم أن يستفهم عن اتخاذهم سُخْرِيَا وهم قد علموا ذلك؟ يدل على علمهم به أنه أخير عنهم بذلك في قوله: ﴿فائخذتموهم سُخْرِيَا حَتَّى أَنَسُوكم ذَكْرِي﴾ فالجملة التي هي اتخذناهم صفة للنكرة. فأما قوله: ﴿حَتَّى أَنَسُوكم ذَكْرِي﴾ فليس في أن هؤلاء الصالحين من عباد الله أنسوهم في الحقيقة ذكر الله سبحانه، ولكنهم لما اتخذتموهم سُخْرِيَا، فاشتغلوا بذلك عن الصلاح والأخبار أسند الإنسان إلى عباد الله المظلومين كما أسند الإضلال إلى الأصنام لما اشتغلوا بعبادتهم عن عبادة الله.

فأما وجه قول فتح الهمزة فقال: ﴿أئخذناهم سُخْرِيَا﴾ فإنه يكون على التقرير، وعودت بأَمْ لأنهما على لفظ الاستفهام كما عودت الهمزة بأَمْ في نحو قولهم: ﴿سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم﴾ وإن لم يكن استفهاماً في المعنى. وكذلك قولهم: ما أبالي أزيد قام أم عمرو؟ فلما جرى على حرف الاستفهام جعل بمنزلة كما جعل بمنزلة في قولهم: ما أبالي أزيداً ضربت عمراً. فإن قلت: فما الجملة المعادلة لقوله: ﴿أم زأغت عنهم الأبصار﴾ في قول من كسر الهمزة في قوله: ﴿أئخذناهم سُخْرِيَا﴾ فالقول فيه: إن الجملة المعادلة لأَمْ محذوفة، المعنى: أمفقودون هم؟ أم زأغت عنهم الأبصار. وكذلك قوله: ﴿أم كان من الغائبين؟﴾ لأن معنى: ﴿ما لي لا أرى الهدهد﴾ أحريري عن الهدهد، أحاضر هو أم كان من الغائبين؟ وهذا قول أبي الحسن. ويجوز عندي في قولهم: ﴿قل تمتع بكفرك قليلاً إنك من أصحاب النار أم من هو قانت آناء الليل ساجداً وقائماً﴾ أن يكون المعادلة لأَمْ قد حذفت، تقديرها: أفأصحاب النار خير أم من هو قانت؟ ومن كان على هذه الصفة والصفات الأخر التي تتبع هذه فهو من أصحاب الجنة، فصار المعنى: أصحاب النار خير أم أصحاب الجنة؟ وعلى هذا التبيكيت، ومثل هذا في المعنى قوله: ﴿أفمن يلقى في النار خير أم من يأتي آمناً يوم القيامة؟﴾ ومن قرأ: ﴿أم من هو قانت﴾ بالتخفيف فيشبه أن يكون فعل ذلك لما لم يجد ما يعادل أَمْ، ولم يحمل على الحذف كالأبي الأول التي حملت على حذف الجملة المعادلة. والتقدير: ﴿أم من هو قانت﴾، وكان بصفة كيت وكيت كمن لا يفعل ذلك؟ ومثل ذلك في الحذف قوله: =

الألف والابتداء بد: ﴿هم﴾ مكسورة. / وقرأه الباقون بقطع الألف وفتحها في [٢٤٣/١] الوصل والابتداء.

قرأ ابن محيصن: ﴿بيدي استكبرت﴾^(١) [٧٥] بوصل الهمزة، وابتداء بكسر

= ﴿ليسوا سواء من أهل الكتاب أمة قائمة يتلون﴾ والمعنى: وأمة على خلاف ذلك، ودل على المحذوف قوله: ﴿قل هل يستوي الذين يعلمون، والذين لا يعلمون﴾. فكما حذفت الجملة الأولى التي دخلت عليها الهمزة في الآية التي تقدم ذكرها كذلك حذفت الجملة الأولى التي دخلت عليها أم، وذلك قوله: ﴿أم من خلق السماوات والأرض﴾، ﴿خير أم ما تشركون﴾؟ قال: أمال الرء أبو عمرو، وابن عامر، والكسائي: ﴿من الأشرار﴾.

وقرأ نافع بإشمام الرء الأولى: الإضجاع، وكذلك حمزة يُشَم. وفتحها ابن كثير، وعاصم. قال أبو علي: إمالة الرء التي قبل الألف من الأشرار حسنة في نحو: ﴿من قرار﴾، و﴿من الأشرار﴾، و﴿دار القرار﴾ وذلك أن الرء المكسورة لما غلبت المستعلي في نحو: طارد، وغارم، وصادر فجازت الإمالة مع المستعلي كأن كان أن تكون في الرء أجد

لأن السراء لا استعلاء فيها، وإنما هي بمنزلة الياء واللام، ومن ثم كان الأثغ بالراء ربما جعلها ياء، ومما غلبت فيه الرء المكسورة المستعلي قوله:

عسى الله يعيني عن بلاد ابن قادر
بمنهم جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ

وأما من فتح فلم يُمل فلأن الكثير لم يمل الألف مع الرء المكسورة ولا مع غيرها.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٣٥): حدثني الصوفي عن روح عن محمد بن صالح عن شبل عن ابن كثير، وأهل مكة: ﴿بيدي استكبرت﴾ موصولة على الواجب. حدثني الحزاز عن محمد بن يحيى عن عبيد عن شبل عن ابن كثير، وأهل مكة: ﴿بيدي استكبرت﴾ كأنها موصولة وهي على الاستفهام. يعني بقوله: وهي على الاستفهام أن الهمزة مخففة بين بين.

قال غير أحمد: المعروف عن ابن كثير ﴿استكبرت﴾ بقطع الألف على التقرير. وجه قول من وصل الهمزة، وقال: ﴿بيدي استكبرت﴾: أنه لم يجعل أم المعادلة للهمزة، ولكن جاء باستكبرت على وجه الإخبار عنه بالاستكبار، وجاء بأم منقطعة كقوله: ﴿أم يقولون افتراه﴾ على وجه التقرير لذلك منهم والتويخ لهم. ومن حجة من وصل: أنه لو عادل أم بالهمزة لكان المعنى: كأنه يكون: ﴿استكبرت﴾: أم استكبرت، ألا ترى أن قوله: ﴿أم كنت من العالين﴾ استكباراً بذلك، على قوله: ﴿إن فرعون علا في الأرض﴾. =

الهمزة. وقرأ الباقون بقطع الهمزة وفتحها في الحالين.

قرأ الأعمش إلا الشنبوذي: ﴿قال فالحقُّ والحقُّ﴾^(١) [٨٤] بالرفع فيهما. وافقه في الأول عاصم، وحمزة، وخلف. الباقون بالنصب فيها.

= وفي موضع آخر: ﴿واستكبر هو وجنوده في الأرض﴾.

ووجه قول من قطع الهمزة: أن الاستكبار كأنه أذهب في باب الطغيان من قوله ﴿علا﴾ فجاز معادلة أم بالهمزة، وقال الشاعر:

أَنْصَبُ لِلْمَنِيَةِ تَعْتَرِيهِمْ رجالي أَمْ هُمْ دَرَجُ السَّيُولِ

فمن كان درجاً للسيول كان نصباً للمنية وقد عادها بقوله: نَصَبٌ لِلْمَنِيَةِ.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٣٦): قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ونافع، وابن عامر، والكسائي: ﴿فالحقُّ والحقُّ أقولُ﴾ بالفتح فيهما. وقرأ عاصم، وحمزة: ﴿فالحقُّ والحقُّ﴾ بالفتح المفضل عن عاصم: ﴿فالحقُّ والحقُّ﴾ مثل أبي عمرو. قال أبو علي: من نصب ﴿الحقُّ﴾ الأول كان منصوباً فعل مضمرب يدل انتصاب ﴿الحقُّ﴾ عليه، وذلك الفعل هو ما ظهر في قوله: ﴿ويحقُّ الله الحقُّ بكلماته﴾ وقوله: ﴿ليحقُّ الحقُّ ويُبطلَ الباطلَ﴾ وهذا هو الوجه. ويجوز أن ينصب على التشبيه بالقسم فيكون الناصب للحق ما ينصب القسم من نحو قوله: الله لأفعلن، فيكون التقدير: الحقُّ لأملأن.

فإن قلت: فقد اعترض بين القسم وجوابه قوله: ﴿والحقُّ أقولُ﴾ فإن اعترض هذه الجملة التي هي: ﴿والحقُّ أقولُ﴾ لا يمتنع أن يفصل بها بين القسم والمقسم عليه لأن ذلك مما يؤكد القصة ويشدها قال الشاعر:

أراني ولا كفران لله آيةً لنفسي لقد طالبت غير منبل

فاعترض بما ترى بين المفعول والمفعول والثاني. وقد يجوز أن يكون الحق الثاني الأول وكرر على وجه التوكيد، فإذا حملته على هذا كان: ﴿لأملأن﴾ على إدارة القسم.

قال سيبويه: سألته -يعني الخليل- عن: لأفعلن إذا جاءت مبتدأة؟ فقال: هو على إرادة قسم أو نية قسم. ومن رفع فقال: ﴿الحقُّ والحقُّ أقولُ﴾ كان الحق محتملاً لوجهين. أحدهما: أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره: أنا الحق، ويدل على ذلك قوله: ﴿ثم ردوا إلى الله مولاهم الحق﴾ فكما جاز وصفه سبحانه بالحق، كذلك يجوز أن يكون خبراً في قوله: أنا الحقُّ. والوجه الآخر: أن يكون الحقُّ مبتدأ خبره محذوف، وتقدير الخبر: مني، فكأنه قال: الحقُّ مني، كما قال: ﴿الحقُّ من ربك فلا تكونن من الممترين﴾.

ما فيها من الياءات المتحركات

قوله: ﴿ولي نعمة﴾ فتحها هشام والوليد بن مسلم جميعاً عن ابن عامر وحفص...^(١) يروي عن الكسائي. ﴿إني أحببت﴾ فتحها أهل الحجاز، وأبو عمرو.

﴿من بعدي إنك﴾ فتحها نافع وأبو عمرو. ﴿ما كان لي﴾ فتحها حفص. ﴿مسنّي الشيطان﴾ أسكنها وحذفها في الوصل الأعمش وحمزة، وابن محيصن.

ومن المحذوفات

﴿عقابي﴾، ﴿عذابي﴾ أثبت الياء في الحالين يعقوب. وافقه ابن شنبوذ في ﴿عذابي﴾ في الوقف.

سورة الزمر

قرأ ابن كثير، وابن محيصن، والكسائي، وخلف، والوليدان جميعاً عن ابن عامر، واليزيدي من طريق ابن مجاهد، والعباس، وعبد الوارث/ ﴿يرضهُو﴾ [٢٤٣/ب] لكم^(٢) [٧] بضم الهاء ووصلها بواو. وروى ابن فرح من طريق المطوعي عن

(١) موضع النقط كلمة غير مقروءة بالمخطوط هذا رسمها: "السل".

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٣٨): قرأ ابن كثير، وأبو عمرو والكسائي ﴿يرضهُو لكم﴾ موصولة بواو. وقرأ ابن عامر ﴿يرضه لكم﴾ من غير إشباع. وقرأ نافع مثله في رواية ورش ومحمد بن إسحاق عن أبيه عن نافع، وقالون في رواية أحمد بن صالح، وابن أبي مهران أخير عن الحلواني عن قالون. وكذلك قال يعقوب بن جعفر عن نافع. وقرأ نافع في رواية الكسائي عن إسماعيل وابن جهماز روى أيضاً عن نافع: ﴿يرضهو لكم﴾. وكذلك قال خلف عن المسيبي. وقال ابن سعدان عن إسحاق عن نافع مشع أيضاً.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿يرضه لكم﴾ بإسكان الهاء. وقد خالف عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم: ﴿يرضه لكم﴾ يُشَم الضم. وكذلك روى ابن اليتيم عن حفص عن عاصم يُشَم الضم. وقال أبو عمارة عن حفص عن عاصم: ﴿يرضه لكم﴾ يشمها الرفع مثل حمزة. وقال حمزة عن الأعمش: ﴿يرضه لكم﴾ ساكنة الهاء. وفي رواية سليم عنه مثل نافع بضم من غير إشباع أيضاً. وقرأ أبو عمرو في رواية عبد الرحمن بن اليزيدي =

اليزيدي، والسوسي والكاغدي عن الدوري عنه، وحماد: «يرضه لكم»، بإسكان الهاء. وقرأه نافع، والأعمش وحمزة، ويعقوب، وابن عامر إلا الوليدين، وشجاع واليزيدي إلا المطوعي عن ابن فرح، والسوسي، والكاغدي، وابن مجاهد كلهم عن ابن حماد، وعاصم إلا حماداً: «يرضه لكم» بضم الهاء من غير صلة.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن، وأبو عمرو، ورويس: «ليضل عن سبيله» [٨] بفتح الياء. وضمها الباقون.

قرأ ابن كثير، ونافع، والأعمش، وحمزة: «أمن هو قانت»^(١) [٩] بتخفيف

= عن أبيه عن أبي عمرو يشبع: «يرضه لكم». وفي رواية شعيب والسوسي، وأبي عمر الدوري عن اليزيدي «يرضه لكم» جزم الهاء مثل «يؤدّه»، و«ئضله». وقال أبو عبيدة عن شجاع عن أبي عمرو: «يرضه لكم» يشمها الضم ولا يشبع. وكذلك قرأ أصحاب شجاع. قد ذكرنا وجه هذه الحروف فيما تقدم.

ووجه قول من قال: «يرضه لكم» فألحق الواو: أن ما قبل الهاء متحرك فصار للحركة بمنزلة ضربه، وهذا له، فكما أن هذا مشبع عند الجميع، كذلك يكون قوله: «يرضه لكم».

ووجه قول من قال: «يرضه» فحرك الهاء ولم يلحق الواو: أن الألف المحذوفة للجزم ليس يلزم حذفها، فإذا لم يلزم حذفها لأن الكلمة إذا نصبت أو رفعت عادت الألف فصارت الألف في حكم الثبات، وإذا ثبت الألف كان الأحسن أن لا تلحق الواو كقولهم: «فألقى موسى عصاه»، «خذوه فغلوه» وذلك أن الهاء خفيفة فلو ألحقناها الواو قبلها ألف أشبع الجمع بين الساكنين. وأما من أسكن وقال: «يرضه لكم»: فإن أبا الحسن يزعم أن ذلك لغة، وعلى هذا قوله:

ومطوأي مشتاقان له أرقانُ

فعلى هذه اللغة يُحمل، ولا يحملها على إجراء الوصل مجرى الوقف.

(١) قال أبو علي في الحجة (٣/٣٣٩): قرأ عاصم، وأبو عمرو، وابن عامر، والكسائي: «أمن هو قانت» مشددة الميم. وقرأ ابن كثير، ونافع، وحمزة: «أمن هو قانت» خفيفة الميم. من قال: «أمن هو قانت» احتمل قراءته ضربين: أحدهما: أن تكون الجملة التي عادلته: «أم» قد حذف. المعنى: الجاحد الكافر بربه خير أم من هو قانت.

و«من» موصولة ليست باستفهام، المعنى: الجاحد الكافر خير أم الذي هو قانت. ودل على الجملة المحذوفة المعادلة لأو ما جاء بعده من قوله: «قل هل يستوي الذين يعلمون»

سورة الزمر ٢٦٩

الميم. وقرأه ابن محيصن: ﴿أَمَّنْ هُوَ﴾ بتشديد الميم كالباقين.

روى الوليد بن مسلم: ﴿ثُمَّ يَجْعَلُهُ حِطَامًا﴾ [٢١] بنصب اللام. ورفعها الباقون.

قرأ الوليد بن مسلم: ﴿مِثْلَانِي تَقْشَعْرُ﴾ [٢٣] بإسكان الياء. وفتحها الباقون.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن، وأهل البصرة إلا عبد الوارث: ﴿سَالِمًا لِرَجُلٍ﴾^(١)

= والذين لا يعلمون. ودل عليه أيضاً: ما قيل من قوله: ﴿قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ﴾. ومثل هذه الجملة المعادلة لأم للدلالة عليها من الفحوى قوله: ﴿وَقَالُوا مَا لَنَا لَا نَرَى رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُمْ مِنَ الْأَشْرَارِ أَتُخَذُنَاهُمْ سُحْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ﴾ المعنى: أمفقودون هم أم زاغت عنهم الأبصار. ومثل قوله: ﴿مَا لِي لَا أَرَى الْهَدَّهْدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ﴾ وقد تقدم ذكر ذلك.

فأما من خفف وقال: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانَتْ﴾: فالمعنى: أمن هو قانت كمن هو بخلاف هذا الوصف؟ ولا وجه للنداء ها هنا لأن هذا موضع معادلة فليس النداء مما يقع في هذا الموضع إنما في نحو هذا الموضع الجمل التي تكون إخباراً، وليس النداء كذلك. ويدل على المحذوف هنا قوله: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ؟﴾ لأن التسوية لا تكون بين شيئين وفي جملتين في الخبر، فالمعنى: أمن هو قانت كمن جعل الله أندادا ليضل عن سبيله؟ وقال أبو الحسن في قراءة من قرأ: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانَتْ﴾ بالتخفيف، هذا ضعيف لأن الاستفهام إنما يبتدأ ما بعده ولا يحمل على ما قبل الاستفهام وهذا الكلام ليس قبله شيء يحمل عليه إلا في المعنى.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٤٠): قرأ ابن كثير، وأبو عمرو: ﴿وَرِجَالًا سَالِمًا لِرَجُلٍ﴾ بألف. وقرأ الباقون: ﴿سَلْمًا﴾.

وروى أبان عن عاصم: ﴿سَالِمًا﴾ مثل أبي عمرو. قال أبو علي: حُدِّثْتُ عَنِ الْحُسَيْنِيِّ قَالَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمُفْضَلِ قَالَ حَدَّثَنَا أَسْبَاطُ عَنِ السُّدِّيِّ فِي قَوْلِهِ: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مِثْلًا رِجَالًا فِيهِ شُرَكَاءُ مِتْشَاكْسُونَ﴾ قال: هذا مثل لأوثانهم. وقال قتادة: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مِثْلًا رِجَالًا فِيهِ شُرَكَاءُ مِتْشَاكْسُونَ﴾ قال: هذا المشرك تنازعت الشياطين فقرنه بعضهم ببعض، و﴿رِجَالًا سَلْمًا لِرَجُلٍ﴾ قال: هو المؤمن أخلص الدعوة لله ولعباده. وقال أبو عبيدة: ﴿مِتْشَاكْسُونَ﴾ مجازها من الرجل الشكس، وسالمًا وسَلْمًا لِرَجُلٍ أي: صلح وزعموا أن أبا عمرو فسّر سالمًا: خالصًا له.

وأُنشِدَ غَيْرَ أَبِي عُبَيْدَةَ:

[٢٩] بألف بعد السين وكسر اللام. وروى عبد الوارث: ﴿رجل سالم﴾ بالرفع فيهما. وقرأهما الباقون بالنصب وسلاماً بفتح اللام من غير ألف.

قرأ ابن محيصن: ﴿إنك مائت/ وإنهم مائتون﴾ [٣٠] بألف بعد الميم بدل الياء المشددة، وبعدها همزة مكسورة بمد الألف من أجلها في وزن: قانت، وقانتون. وقرأ الباقون: ﴿ميت﴾، و﴿ميتون﴾ ياء مشددة مكسورة بعد الميم بدل الألف وحذف الهمزة وإسقاط المدّ بوزن سيّد وسيّدون.

قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي، وخلف، والوليد بن مسلم عن ابن عامر: ﴿بكاف عباده﴾^(١) [٣٦] بكسر العين، وفتح الباء وألف بعدها على الجمع. وقرأ

= أكرى الأسرّين وأحسّم النّسا خفت شكساً للأعادي مُشكساً

من شاء من حرّ الجحيم استقبساً

قوله: ﴿رجلاً فيه شركاء﴾ تقديره: في أتباعه أو شيعته. ويقوي قراءة من قرأ: ﴿سالمًا لرجل﴾ قوله: ﴿فيه شركاء متشاكسون﴾ فكما أن الشريك عبارة عن العين وليس باسم حدث، كذلك الذي يإزائه ينبغي أن يكون فاعلاً ولا يكون اسم حدث. ومن قال: ﴿سالمًا لرجل﴾ أو ﴿سلم﴾ فهما مصدران وليسا بوصفين كحسن، وبطل، ونقض، ونضو، ولكنه مصدر لسلم سلماً، وسلماً. ونظيره في أنه على فعل وفعل: الشبّه والشبّه. وقالوا: رَبِحَ رَبِحًا وَرَبِحًا. وكذلك سَلِمَ سَلَمًا وَسَلَامَةً، حكى السّلامَةُ أحمد بن يحيى. والمعنى فيمن قال: ﴿سَلَمًا﴾: ذا سلم فيكون التقدير: ضرب الله مثلاً له شركاء ورجل ذا سلم. قال أبو الحسن: سَلِمَ من الاستسلام. وقال غيره: السّلم خلاف المحارب. قال أبو علي: ويدل على أن سَلِمَ وسَلِمَ مصدران قوله:

أنا نلّ إنني سَلِمَ لأهلك فأقبلي سَلَمي

فهذا يدل على أنه حدث مثل: أقبلي عذري، وأقبلي قولي ونحو ذلك مما يكون عبارة عن حدث.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٤١): قرأ حمزة، والكسائي: ﴿بكاف عباده﴾ جمعاً. وقرأ الباقون: ﴿بكاف عبده﴾ واحداً. حجة من قال: ﴿عبده﴾ فأفرد: قوله: ﴿ويخوفونك بالذين من دونه﴾ فكأنه المعنى: أليس الله بكافيك وهم يخوفونك ويقوي الأفراد قوله: ﴿إنّا كفيّناك المستهزئين﴾ ومن قال: ﴿بكاف عباده﴾ فالمعنى: أليس بكاف عباده الأنبياء قبل كما كفى إبراهيم النار، ونوحاً الغرق، ويونس ما دُفِعَ إليه وهو سبحانه كافيك كما كفى هؤلاء الرُّسل قبلك.

سورة الزمر ٢٧١

الباقون: ﴿عَبْدُهُ﴾ على التوحيد.

قرأ أهل البصرة: ﴿كاشفاتُ﴾^(١) [٣٨] بإثبات التنوين.

﴿ضُرَّةُ﴾، و﴿رَحْمَتُهُ﴾ [٣٨] بالنصب فيهما على ترك الإضافة وحذف التنوين. وجر ﴿ضُرَّةُ﴾، و﴿رَحْمَتِهِ﴾ بالإضافة الباقون.

قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي إلا قتيبة وخلف: ﴿التي قُضِيَ عَلَيْهَا﴾ [٤٢] بضم القاف، وكسر الصاد وياء مفتوحة.

﴿الموتُ﴾^(٢) [٤٢] بالرفع على ترك تسمية الفاعل.

قرأ يعقوب: ﴿وَيُنَجِّي اللَّهُ﴾ [٦١] بسكون النون وتخفيف الجيم من: أنجى.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٤١): قرأ أبو عمرو وحده: ﴿كاشفاتُ ضُرَّةُ﴾ و﴿ممسكاتُ رحمةُ﴾ منونة. وروى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم مثل أبي عمرو. والباقون: ﴿كاشفاتُ ضُرَّةُ﴾ و﴿ممسكاتُ رحمةُ﴾ مضاف. وجه النصب: أنه مما لم يقع، وما لم يقع من أسماء الفاعلين أو كان غبّ الحال فالوجه فيه النصب قال:

يا عين بَكِّي حنيفاً رأس حِيَّهمَ
الكاسرين القنا في عورة الدُّبر

ووجه الجر: أنه لما حذف التنوين وإن كان المعنى على إثباته عاقبت الإضافة التنوين. والمعنى على التنوين. وعلى هذا قوله ﴿بَكِّي﴾: ﴿غير محلي الصيد﴾، وقوله: ﴿فلما رأوه عارضاً مستقبلاً أوديتهم﴾، وقوله: ﴿عارض ممطرنا﴾. فأما قوله: ﴿وكلبهم باسط ذراعيه﴾ فأعمل ونصب فيه، وإن كان ذلك فيما مضى، وأنت لا تقول: هذا ضارب زيد أمس.

فلأن المعنى على حكاية الحال الماضية، كما أن قوله: ﴿وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة﴾ على تقرير حكاية الحال الآتية.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٤٢): قرأ حمزة والكسائي: ﴿قُضِيَ عَلَيْهَا الموتُ﴾ بضم القاف والياء مفتوحة، و﴿الموتُ﴾ رفعاً. وقرأ الباقون: ﴿قُضِيَ﴾ بفتح القاف ﴿الموتُ﴾ نصباً.

حجة بناء الفعل للفاعل قوله: ﴿ويرسل الأخرى﴾ فكما أن هذا الفعل مبني للفاعل كذلك حكم الذي عطف عليه، ومن بني للمفعول به فهو في المعنى مثل بقاء الفعل للفاعل والأول أبين.

كذا رأيته في التعليق، والصواب أنه روح وحده.

قرأ أهل الكوفة إلا حفصاً، والوليد بن مسلم: ﴿بِمَفَازِ أَتَمِّ﴾^(١) [٦١] بألف بعد الزاي على الجمع.

قرأ ابن عامر إلا الوليد بن عتبة: ﴿تَأْمُرُونِي﴾^(٢) [٦٤] نونين خفيفتين

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٤٢): قرأ عاصم في رواية أبي بكر، وحزمة، والكسائي: ﴿بِمَفَازِ أَتَمِّ﴾ جماعة. وقرأ الباقون وحفص عن عاصم: ﴿بِمَفَازِ أَتَمِّ﴾. حجة الأفراد: أن المفازة، والفوز واحد، وإفراد المفازة كإفراد الفوز. ووجه الجمع: أن المصادر قد تجمع إذا اختلفت أجناسها، ومثله في الجمع والإفراد: ﴿على مكانتكم﴾، و﴿مكاناتكم﴾.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٤٣): قرأ نافع، وابن عامر: ﴿تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ خفيفة غير أن نافعاً فتح الياء ولم يفتحها ابن عامر. قال أبو عمرو عبد الله بن أحمد بن ذكوان: وكذلك وجدتها في كتابي عن أيوب، وفي حفصي: ﴿تَأْمُرُونِي﴾ بنونين. وقال هشام عن ابن عامر بنونين غير أحمد الصحيح عن ابن عامر ﴿تَأْمُرُونِي﴾ بنون واحدة خفيفة مثل نافع.

وقرأ ابن كثير ﴿تَأْمُرُونِي﴾ مشددة النون مفتوحة الياء. وقرأ الباقون: ﴿تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ ساكنة الياء. قال أبو علي: ﴿أَغْيِرَ اللهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾، ﴿غَيْرَ﴾ فيه ينتصب على وجهين: أحدهما: أعبد غير الله فيما تأمروني. والوجه الآخر: أن ينتصب بتأمروني، والمعنى: أتأمروني بعبادة غير الله، فلما حذف أن ارتفع ﴿أَعْبُدُ﴾ فصار "أن" وصلتها في موضع نصب، ولا يجوز انتصاب ﴿غَيْرَ﴾ بـ: ﴿أَعْبُدُ﴾ على هذا لأنه في تقديره الصلة فلا يعمل فيما تقدم عليه والمعنى: أتأمروني بعبادة غير الله. فموضع ﴿أَعْبُدُ﴾، و"أن" المضمره نصب على تقدير البدل من ﴿غَيْرَ﴾ كأنه: أعبادة غير الله تأمروني، إلا أن الجار حذف كما حذف من قوله:

أمرتك الخير

وصار التقدير بعد الحذف: أغير الله تأمروني عبادته، فأضمر المفعول الثاني للأمر، والمفعول الأول علامة المتكلم، وأن أعبد بدل من غير. ومثل هذا في البدل قوله: ﴿وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره﴾ أي ما أنساني ذكره إلا الشيطان. ومثله في حذف حرف الجر منه: ﴿افعل ما تؤمر﴾ التقدير ما تؤمر به فحذف الجار فوصل الفعل إلى الضمير، فصار تؤمره، ثم حذفت الهاء من الصلة كما حذفت من قوله: ﴿وسلام على عباده الذين اصطفى﴾ أي اصطفاهم. والدليل على أن المحذوف من اللفظ مراده =

سورة الزمر ٢٧٣

أولاهما مفتوحة والثانية مكسورة. وقرأه/نافع: «تأمروني» بنون واحدة خفيفة [٢٤٤/ب] مكسورة. وقرأه الباقر بنون واحدة مكسورة مشددة.

روى المطوعي عن الأعمش: «حق قدره» [٦٧] بفتح الدال. وأسكنها الباقر.

قرأ أهل الكوفة: «فتحت» [٧١]، و«وفتحت»^(١) [٧٣] بتخفيف التاء فيهما. وشدها الباقر.

ما فيها من الياءات المتحركات

قوله: «إني أخاف» فتحها أهل الحجاز وأبو عمرو. «إني أمرت» فتحها نافع. «أرادني الله» أسكنها وحذفها من الوصل ابن محيصن والأعمش وحمزة.

= في المعنى: أن أبا عمرو حكى عن ابن قطرب عن أبيه أنه سمع من ينشد:

ألا أيهاذا الزَّاجِرِي أَحْضَرَ الوَعْيِ

بالنصب. فأما: «تأمرؤني» فالقياس: تأمروني، وتدغم فيصير تأمروني فجاز الإدغام، وإسكان النون المدغمة؛ لأن قبلها حرف لين وهو الواو في «تأمروني» فمن خفف النون وقال: «تأمروني» فإنه ينبغي أن يكون حذف النون الثانية المصاحبة لعلامة المنصوب المتكلم؛ لأنها قد حذفت في مواضع نحو: فليتني، وإني، وكأني، وقدي، في نحو قوله:

قَدَنِي من نصر الحَبِيبِينَ قَدِي

وإنما قدر من المحذوف الثانية؛ لأن التكرير، والتثقيب به وقع، ولأن حذف الأولى لحنٌ لأنها دلالة الرفع، وعلى ذلك يحمل قول الشاعر:

لا أباك تحوِّفيني

ولو فتح فاتح النون، لكان قد حذف المفعول الأول وهو يريده. فإذا كسر فقال: «تأمروني» حذف النون المصاحبة للضمير، وفتح الياء من «تأمروني» وإسكانها جميعاً سائغ حسن.

(١) قال أبو علي الفاسي في الحجة (٣/٣٤٤): قرأ نافع، وابن عامر، وابن كثير، وأبو عمرو: «فُتِحَتْ»، و«فُتِحَتْ» مشددين. وعاصم، وحمزة، والكسائي يخففون. حجة التشديد قوله: «جنات عدن مفتحة لهم الأبواب» والاتفاق عليه، وهذا التشديد يختص بالكثرة. ووجه التخفيف: أن التخفيف يصلح للقليل والكثير.

﴿حسي الله﴾ أسكنها وحذفها في الوصل ابن محيصن. ﴿يا عبادي الذين أسرفوا﴾ فتحها أهل الحجاز، وابن عامر، وعاصم. ﴿تأمروني أعبد﴾ فتحها أهل الحجاز إلا ابن محيصن.

ومن المحذوفات

﴿يا عبادي فاتقوني﴾ أثبت الياء فيهما في الحالين رويس، وافقه روح في ﴿فاتقوني﴾. ﴿فبشر عبادي﴾ أثبت الياء وفتحها شجاع، والعباس بن الفضل والسوسي من طريق المطوعي، ووقف على الياء شجاع، والعباس، والسوسي من طريق المطوعي، ويعقوب، وحذفها من الوصل يعقوب. ﴿هاد﴾/قد ذكر في [١/٢٤٥] الرعد.

سورة حم المؤمن (غافر)

قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي، وخلف، وأبو بكر، وابن ذكوان، والعباس، وأبو حمدون عن اليزيدي والسوسي من طريق المطوعي: ﴿حم﴾^(١) [١]

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٤٥): اختلفوا في الحاء من ﴿حاميم﴾ فقرأ ابن كثير بفتح الحاء. واختلف عن أبي عمرو، فأخبرني أحمد بن زهير عن القصي عن عبد الوارث عن أبي عمرو أنه قرأ: ﴿حم﴾ جزماً مفتوحة الحاء قليلاً. وكذلك أخبرني ابن اليزيدي عن أبيه عن أبي عمرو ﴿حم﴾ الحاء بين الكسر والفتح. وأخبرني الجمال عن أحمد بن يزيد عن أبي معمر عن عبد الوارث عن أبي عمرو مثله. وأخبرني الخزاز عن محمد بن يحيى عن عبيد عن أبي عمرو ﴿حم﴾ بكسر الحاء. وقال عباس بن المفضل، وهارون الأعرور عن أبي عمرو ﴿حم﴾ جزم لم يذكر غير ذلك. وأخبرني محمد بن يحيى عن محمد عن اليزيدي عن أبي عمرو: ﴿حم﴾ بكسر الحاء. وقال ابن رومي عن أحمد ابن موسى عن أبي عمرو ﴿حم﴾ بكسر الحاء. حدثنا إبراهيم بن العُمري قال: حدثنا عبد الغفار عن ابن عباس عن أبي عمرو ﴿حم﴾ بكسر الحاء شكلاً لا ترجمة. واختلف عن نافع، فأخبرني محمد بن الفرغ عن محمد بن إسحاق المسيبي عن أبيه عن نافع ﴿حم﴾ بفتح الحاء. وكذلك قال محمد بن سعدان عن إسحاق عن نافع. وأخبرني الأشثاني عن أحمد بن صالح عن ورش وقالون عن نافع ﴿حم﴾ لا مفتوحة ولا مكسورة وسطاً بين ذلك. وقال خارجة، ومصعب عن نافع: ﴿حم﴾ بفتح غير مشبع، ذكره عن خارجة =

بالإمالة في السبع سور. وفتحهن الباقون.

قرأ نافع، وابن عامر: ﴿كلمات﴾^(١) [٦] بالجمع.

روى المطوعي عن الأعمش: ﴿ربنا وأدخلهم الجنة عدن﴾ [٨] بفتح التاء نصباً على التوحيد. وقرأ الباقون: ﴿جنات عدن﴾ بألف وكسر التاء نصباً على الجمع.

روى رويس: ﴿لتنذر يوم التلاق﴾^(٢) [١٥] بالتاء، كذا رأيت منصوباً.

= محمد بن أبان البلخي. واختلف عن عاصم أيضاً، فقال الكسائي عن أبي بكر بن عاصم: أنه لم يكسر من الهجاء شيئاً إلا ﴿ظه﴾ وحدها، وكان يفتح ﴿حم﴾ ويفخمها. وقال محمد بن المنذر عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم أنه يكسر الحاء من ﴿حم﴾. وأخبرني النرسي، وأبو بكر قالوا: حدثنا خلاد عن حسين عن أبي بكر عن عاصم: أنه يكسر الحاء من ﴿حم﴾. وقال حفص عن عاصم أنه قرأ: ﴿حم﴾ مفخمة. وقرأ ابن عامر، وحمزة، والكسائي: ﴿حم﴾ بكسر الحاء. قال أبو علي: قد بينا وجوه هذه الأقوال فيما تقدم.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٤٧): قرأ نافع، وابن عامر: ﴿حقت كلمات ربك﴾ جماعة. وقرأ الباقون: ﴿كلمة﴾ واحدة. قال أبو علي: الكلمة تقع مفردة على الكثرة، فإذا كان كذلك استغنى فيها عن الجمع كما تقول: ... قيامكم وقعودكم، وقال: ﴿لا تدعوا اليوم ثبوراً واحداً﴾ و﴿ادعوا ثبوراً كثيراً﴾ وقال: ﴿إن أنكر الأصوات لصوت الحمير﴾ وأفرد الصوت مع الإضافة إلى الكثرة، وكذلك الكلمة. وقد قال قس في كلمته: يريدون في خطبته. ومن جمع فلأن هذه الأشياء وإن كانت تدل على الكثرة قد تجمع إذا اختلفت أجناسه، قال: ﴿وصدقت بكلمات ربها﴾، و﴿وإذا ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فأتمهن﴾ فالكلمات في قوله: ﴿وصدقت بكلمات ربها﴾ والله أعلم يراد بها شرائعه، لأن كتبه قد ذكرت.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٤٦): قال أحمد بن صالح عن ورش، وقالون، وأبي بكر بن أبي أويس عن نافع: ﴿التلاقي﴾ يثبت الياء في الوصل. وكذلك قال ورش وقالون: ﴿يوم التنادي﴾ يياء. وقال عن أبي بكر بن أبي أويس بغير ياء في الوصل ولا الوقف ﴿التنادي﴾. وقال إبراهيم الفارسي عن أبي بكر بن أبي بن أويس عن نافع بغير ياء ﴿التلاق﴾. وقال أبو قرة عن نافع: ﴿التنادي﴾ بمد الياء. قرأ ابن كثير: ﴿يوم التنادي﴾، و﴿التلاقي﴾ يثبت الياء وصل أو وقف، وكذلك من ﴿واق﴾ و﴿من هاد﴾ يصلون بالتنوين ويقفون =

سورة غافر

قرأ نافع والإسكندراني، والأخفش جميعاً عن ذكوان: ﴿والذين تدعون من دونه﴾ [٢٠] بالتاء. وقرأه الباقون بالياء.

قرأ ابن عامر: ﴿كانوا هم أشد منكم﴾^(١) [٢١] بالكاف. وقرأه الباقون بالهاء.

= بالياء. وقال ابن جَمَّاز، وإسماعيل، والمسيبي، وأبو خليل بغير ياء في وصل ولا وقف ﴿التلاق﴾، و﴿التناد﴾. وقرأ عاصم، وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي: ﴿التلاق﴾ و﴿التناد﴾ بغير ياء. وعباس عن أبي عمرو: ﴿يوم التنادي﴾ يثبت الياء. قال أبو علي: المعنى: أي أخاف عليكم عذاب يوم التلاقي، وعذاب يوم التنادي، فإذا كان كذلك كان انتصاب ﴿يوم﴾ انتصاب المفعول به لا انتصاب الظرف لأن إعرابه إعراب المضاف المحذوف. وقيل في ﴿يوم التناد﴾: أنه يوم ينادي أهل الجنة أهل النار، وأهل النار أهل الجنة، فينادي أهل الجنة ﴿إننا قد وجدنا ما وعدنا ربنا حقاً فهل وجدتم ما وعدكم ربكم حقاً؟!﴾ وينادي أهل النار أهل الجنة: ﴿أن أفيضوا علينا من الماء أو مما رزقكم الله﴾. وقد قرئ ﴿يوم التناد﴾ بالتشديد من نَدَّ البعير إذا فرَّ هارباً على وجهه، ويدل على هذا قوله: ﴿يوم يفر المرء من أخيه﴾، وقد يجوز إذا أراد هذا المعنى في الشعر أن يخفف ويطلق، وكقول عمران:

قد كنت جارك حولاً لا تُرَوِّعني فيه روائع من إئسٍ ولا جانٍ

وقد تكون الفواصل كالقوافي في أشياء. وقد قيل في ﴿يوم التلاقي﴾: أنه يلتقي أهل السماء وأهل الأرض، ويوم يلتقي فيه الظالم والمظلوم. فأما إثبات الياء وحذفها: فإنه كان فاصلة حسن الحذف كما حسن في القافية من نحو:

وبعض القوم يَخْلُقُ ثُمَّ لا يفر

في الوصل والوقف. وما كان كلاماً تاماً ولم يكن فاصلة فإنه يشبه بها، وكذلك إذا ما كان قبلها كسرة والآخر ياء. والإثبات حسن كما كان الحذف كذلك، وكذلك هو في القوافي.

فأما اسم الفاعل إذا لم يكن فيه ألف ولا م نحو: ﴿من هاد﴾ و﴿من واق﴾ فإذا وقف على شيء من هذا أسكنته، والوقوف فيه على الياء لغة حكاها سيبويه، وقد ذكرناها وذكرنا وجهها فيما تقدم.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٤٨): قرأ ابن عامر وحده: ﴿كانوا هم أشد منكم قوة﴾ بالكاف، وكذلك في مصاحفهم. وقرأ الباقون ﴿أشد منهم﴾ وكذلك في مصاحفهم. من قرأ ﴿أشد منهم قوة﴾ فأتى بلفظ الغيبة، فلأن ما قبله من قوله: ﴿أو لم يسيروا فينظروا... من قبلهم﴾ على لفظ الغيبة، فكذلك على لفظ الغيبة، فكذلك =

سورة غافر ٢٧٧

قرأ أهل الكوفة، ويعقوب: ﴿أَوْأَنَّ﴾^(١) [٢٦] بأو التي لأحد الأمرين بدل واو العطف وقرأ الباقون ﴿وَأَنَّ﴾ بواو العطف دون أو.

قرأ نافع، وأهل البصرة، وحفص: ﴿يُظْهِرُ فِي الْأَرْضِ﴾ [٢٦] بضم الياء وكسر الهاء. ﴿الْفَسَادُ﴾^(٢) [٢٦] بالنصب.

= يكون قوله: ﴿كانوا هم أشد منهم قوة﴾ على الغيبة ليكون موافقاً لما قبله من ألفاظ الغيبة فهذا البين.

وأما من قال: ﴿كانوا هم أشد منكم﴾ بعدما ذكرناه من ألفاظ الغيبة على الانصراف من الغيبة إلى الخطاب كقولك: ﴿إياك نعبد﴾ بعد قوله: ﴿الحمد لله﴾ وحسّن الخطاب هنا؛ لأنه خطاب فيما أرى لأهل مكة فَحَسَّنَ الخطاب بحضورهم فجعل الخطاب على لفظ الحاضر المخاطب وهذه الآية في المعنى مثل قوله: ﴿مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ تُمَكِّنْ﴾ ومثل قوله: ﴿أَوْ لَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا﴾ وهذه كلها على لفظ الغيبة، ففيها ترجيح لمن قرأ هذه التي في المؤمن على لفظ الغيبة دون الخطاب.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٤٨): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر: ﴿وَأَنَّ يُظْهِرَ﴾ بغير ألف. وقرأ عاصم، وحمزة، والكسائي ﴿أَوْ أَنَّ﴾ بألف قبل الواو قوله: بألف يريد به الهمزة التي في أو. قال أبو علي: من قرأ ﴿أَوْ أَنَّ يُظْهِرَ﴾ فالمعنى: أخاف هذا الضرب منه كما تقول: كل خبزاً أو تمرأ، أي هذا الضرب.

ومن قال: ﴿وَأَنَّ يُظْهِرَ﴾ فالمعنى: أتي أخاف هذين الأمرين منه، ومن قال: ﴿أَوْ أَنَّ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ﴾ فالأمران يخافان منه. كما أنه إذا قال: أكلت خبزاً أو تمرأ، أو أكلت خبزاً وتمرأ، جاز أن يكون قد أكلهما جميعاً، كأنه قال في أو، أكلت هذا الضرب من الطعام.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٤٩): قرأ نافع، وأبو عمرو: ﴿يُظْهِرَ﴾ بضم الياء، ﴿فِي الْأَرْضِ الْفَسَادُ﴾ نصباً. وقرأ ابن كثير، وابن عامر: ﴿يُظْهِرَ﴾ منصوبة الياء ﴿فِي الْأَرْضِ الْفَسَادُ﴾ رفعاً. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة، والكسائي: ﴿أَوْ أَنَّ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادُ﴾ رفعاً حفص عن عاصم: ﴿أَوْ أَنَّ يُظْهِرَ﴾ برفع الياء ﴿فِي الْأَرْضِ الْفَسَادُ﴾ نصباً. حجة من قال: ﴿يُظْهِرَ﴾: أنه أشبهه بما قبله لأن قبله ﴿يُبدَلُ﴾ فأسند الفعل إلى موسى، وهم كانوا في ذكره، فكذلك ﴿وَأَنَّ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادُ﴾ ليكون مثل ﴿يُبدَلُ﴾ فيكون الكلام من وجه واحد.

ومن قال: ﴿وَأَنَّ يُظْهِرَ﴾ أراد أنه يُبدل الدين، ظَهَرَ الفساد بالتبديل. أو يكون أراد: أو يظهر في الأرض الفساد بمكان.

[٢٤٥/ب] **قرأ** ابن كثير، وابن محيصن، وابن عامر، وأهل الكوفة إلا حفصاً: **﴿يُظْهِر﴾** [٢٦] بفتح الياء، والهاء. **﴿الفساد﴾** [٢٦] بالرفع فصار اختلافهم في ثلاث كلمات: **﴿أو﴾** و**﴿يُظْهِر﴾** و**﴿الفساد﴾** على أربعة أوجه: نافع، وأبو عمرو: **﴿أن يُظْهِر﴾** **﴿الفساد﴾**. وحفص ويعقوب: **﴿أوأن يُظْهِرَ في الأرض الفساد﴾**. وابن كثير، وابن محيصن، وابن عامر: **﴿وأن يَظْهِرَ في الأرض الفساد﴾**. وأهل الكوفة إلا حفصاً: **﴿أوأن يَظْهِر في الأرض الفساد﴾**.

قرأ أبو عمرو، والوليد بن عتبة عن ابن عامر، والإسكندراني، والأخفش جميعاً عن ابن ذكوان والداجوني عن هشام: **﴿كل قلب﴾** ^(١) [٣٥] بالتنوين.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٥٠): **﴿قرأ أبو عمرو وحده: ﴿عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ﴾ بتنوين قلب. وقرأ الباقون: ﴿على كل قلب متكبر﴾ مضاف. وجه قول أبي عمرو: أنه جعل التكبر صفة للقلب، وإذا وصف القلب بالتكبر كان صاحبه في المعنى متكبراً، وكأنه أضاف التكبر إلى القلب كما أضاف الصَّعْرَ إلى الخَدِّ: ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ﴾ فكما يكون بتصعّر الخد متكبراً كذلك يكون التكبر في القلب متكبر الجملة. ومما يقوي ذلك أن الكبر قد أضيف إلى القلب في قوله: ﴿إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ﴾ فالكبر في القلب كالصَّعْرَ في الخَدِّ والثني في الجيد في قوله: ... ثاني الجيد**

وكذلك لإضافة الخضوع إلى أعناق فيمن جعل الأعناق جمع عنق الذي هو العضو، فكما أن هذه الأمور إذا أضيفت إلى هذه الأعضاء، ووصفت بها كان الوصف شاكلاً لجملة الشخص، كذلك التَّكْبِيرُ إذا أضيف إلى القلب يكون صاحبه به متكبراً وكذلك إضافة الكتابة إلى اليد **﴿فويل لهم مما كتبت أيديهم﴾**.

فأما من أضاف فقال: **﴿على كل قلب متكبر﴾**: فلا يخلو من أن يقدر الكلام على ظاهره أو يقدر فيه حذفاً، فإن تركه على ظاهره كان المعنى: يطبع على كل قلب متكبر. أي: يطبع على جملة القلب من المتكبر، وليس المراد أنه يطبع على كل قلبه فيعم الجميع بالطبع، إنما المعنى: أنه يطبع على القلوب إذا كانت قلباً قلباً. والطبع علامة في جملة القلب كالحتم عليه. فإذا كان الحمل على الظاهر غير مستقيم علمت أن الكلام ليس على ظاهره، وأنه قد حذف منه شيء، وذلك المحذوف إذا أظهرته كذلك يطبع الله على كل قلب كل متكبر فيكون المعنى يطبع على القلوب إذا كانت قلباً قلباً من كل متكبر ويحتم عليه، ويؤكد ذلك أن في حرف ابن مسعود فيما زعموا: =

سورة غافر ٢٧٩

وحذفه الباقون على الإضافة.

روى حفص: «فأطلع»^(١) [٣٧] بالنصب.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن، وابن عامر، وأبو عمرو، وأبو بكر: «الساعة أدخلوا»^(٢) [٤٦] بوصل الألف، وضم الخاء، والابتداء بهمزة مضمومة. وقرأ

= «على قلب كل متكبر» وإظهار «كل» في حرف يدل على أنه في حرف العامة أيضاً مراد وحسن. «كل» تقدم ذكرها كما جاء ذلك في قوله:

أكل امرئ تحسين امرأً
ونارٌ توقدُ بالليل ناراً

وفي قولهم: ما كل سوداء تمرّة، ولا بيضاء شحمة. فحذف «كل» لتقدم ذكرها، وكذلك في الآية.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٥١): قرأ عاصم في رواية حفص: «فأطلع» نصباً. وقرأ الباقون، وأبو بكر عن عاصم: «فأطلع» رفعاً. من رفع فقال: «لعلي أبلغ فأطلع»: كان المعنى: لعلي أبلغ ولعلي أطلع، ومثل هذه القراءة قوله: «لعله يزكى أو يذكر» أي: لعله يتزكى ولعله يتذكر، وليس بجواب، ولكن المعنى: أبلغ فأطلع. ومن نصب: جعله جواباً بالفاء لكلام غير موجب كالأمر والنهي ونحوهما مما لا يكون إيجاباً، والمعنى: أنني إذا بلغت اطلعت، ومثله: ألا تقع فتسبح، أي ألا تقع وألا تسبح. وإذا نصب كان المعنى: إنك إذا وقعت سبحت.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٥٢): قرأ ابن كثير، وابن عامر، وعاصم في رواية أبي بكر، وأبو عمرو: «الساعة أدخلوا» موصولة. وقرأ نافع، وحمة، والكسائي، وعاصم في رواية حفص: «أدخلوا» بفتح الألف وكسر الخاء. قال أبو علي: القول مراد في الوجهين جميعاً، كأنه يقال أدخلوهم، وأدخلوا. فمن قال: «أدخلوا» كان آل فرعون مفعولاً بهم، و«أشد العذاب» مفعول ثان، والتقدير إرادة حرف الجر ثم حذف، كما أنك إذا قلت: دخل زيد الدار كان معناه: في الدار، كما أن خلافه الذي هو: خرج، كذلك في التعدي، وكذلك قوله: «لتدخلن المسجد الحرام». ومن قال: «أدخلوا آل فرعون» كان انتصاب «آل فرعون» على النداء، ومعنى «أشد العذاب» أنه في موضع مفعول به، وهو في الاختصاص مثل المسجد الحرام، وحذف الجار، فانتصب انتصاب المفعول به. وحجة من قال: «أدخلوا» قوله: «أدخلوا أنتم وأزواجكم تحبرون» و«أدخلوها بسلام آمنين» و«أدخلوا أبواب جهنم»، وهذا النحو كثير. وحجة من قال: «أدخلوا» أنهم أمر بهم فأدخلوا.

سورة غافر.....

الباقون: «الساعة أدخلوا» بمزة قطع مفتوحة في الوصل والابتداء، وكسر الخاء.

قرأ أهل الكوفة، ونافع، والوليد بن عتبة عن أيوب: «لا ينفع»^(١) [٥٢] بالياء.

قرأ أهل الكوفة: «قليلاً ما تتذكرون»^(٢) [٥٨] بالتاء بدل الياء. وقرأ الباقون بالياء.

قرأ/الأعمش: «فأحسن صوركم» [٦٤] بكسر الصاد، وكذلك في التغابن. [٦٢٤/]

وضمها الباقون. قرأ ابن كثير، وابن محيصن، وخلف، ونفطويه جميعاً عن يحيى عن أبي بكر، ورويس عن يعقوب، والعباس، وعبد الوارث جميعاً عن أبي عمرو: «سيدخلون جهنم»^(٣) [٦٠] بضم الياء، وفتح الخاء.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٥٣): قرأ ابن كثير، وأبو عمرو: «يَوْمَ لَا تَنْفَعُ» بالتاء. وقرأ الباقون: «يَنْفَعُ» بالياء. الوجهان حسنان لأن المَعْدِرَةَ والاعتذار بمعنى كما أن الوعظ والموعظة كذلك.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٥٣): قرأ عاصم، وحمره، والكسائي: «قليلاً ما تتذكرون» بتاءين. والباقون بالياء. التاء: على قل لهم: «قليلاً ما تتذكرون». والياء: على أن الكفار «قليلاً ما يتذكرون» أي: يقل نظرهم فيما ينبغي أن ينظروا فيه مما دعوا إليه.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٥٣): قرأ ابن كثير، وعاصم في رواية أبي بكر، وأبو عمرو في رواية عباس بن الفضل «سيدخلون جهنم» مرتفعة الياء. وقرأ الباقون، وحفص عن عاصم، وأبو عمرو في غير رواية عباس: «سيدخلون» بفتح الياء. يدل على: «سيدخلون» قوله: «ادخلوها بسلام آمنين»، و«فادخلوا أبواب جهنم» فعلى هذا يكون: «سيدخلون».

فأما من قال: «سيدخلون» فهو من ادخلوا، ألا ترى أن الفعل مبني للمفعول، وقد تعدى إلى مفعول واحد فهذا يدل على أنه إذا بُني للفعل تعدى إلى مفعولين، فهذا على: «ادخلوا آل فرعون أشد العذاب».

سورة فصلت ٢٨١

وروى الشنبوذي بإسناده عن يحيى فتح الباء. وضم الخاء الباقيين. قال الكارزيني: والذي قرأها عليه بضم الباء وفتح الخاء فيكون عن الشنبوذي وجهان.

﴿شيوخاً﴾^(١) [٦٧]، و﴿فيكون﴾^(٢) [٦٨] ذكرا فيما مضى.

وفيهما من الباءات المتحركات

﴿إني أخاف﴾ ثلاثة مواضع فتحهن أهل الحجاز وأبو عمرو. ﴿ذروني أقتل﴾ و ﴿ادعوني أستجب﴾ فتحها ابن كثير، وافقه ابن محيصن، وورش في: ﴿ذروني أقتل﴾. ﴿لعلي﴾ أسكنها أهل الكوفة ويعقوب. ﴿ما لي أدعوكم﴾ فتحها أهل الحجاز وأبو عمرو وهشام. ﴿أمري إلى الله﴾ فتحها نافع، وأبو عمرو. ﴿جاءني البيئات﴾ بإسكان الباء، وحذفها من الوصل ابن محيصن.

ومن المحذوفات

﴿عقابي﴾ أثبتها في الحالين يعقوب. ﴿التلاقي﴾ و﴿التنادي﴾ أثبتتهما في الحالين/ابن كثير وابن محيصن، ويعقوب، ووافقهم في الوصل ورش وأبو مازن عن [٢٤٦/ب قالون، وعبد الوارث. وفي ﴿التلاقي﴾ خاصة ابن مسلم. ﴿اتبعوني أهدكم﴾ بياء في الحالين ابن كثير، وابن محيصن ويعقوب، ووافقهم في الوصل أبو عمرو، ونافع إلا الشحام والقاضي كلاهما عن قالون. ﴿واق﴾ و﴿هاد﴾ ذكرا في سورة الرعد.

سورة حم (فصلت)^(٣)

روى المطوعي عن الأعمش قال: ﴿قال إنما أنا بشر﴾ [٦] بألف على الخبر.

(١) قال الشيخ محمد كريم راجح في كتاب القراءات العشر المتواترة على هامش القرآن الكريم عند ذكر هذه الآية: ﴿شِيخاً﴾: ابن كثير، وابن ذكوان، وشعبة، وحمزة، الكسائي. ﴿شِيوخاً﴾: الباقون.

(٢) وقال صاحب المصدر السابق عند هذه الآية: ﴿فيكون﴾: ابن عامر. ﴿فيكون﴾ الباقون.

(٣) ما بين القوسين زيادة من عمل المحقق للتوضيح حيث تذكر هذه السورة بالسجدة ويفرق بينها وبين ما تعرف بالسجدة لدينا بأها ﴿حم السجدة﴾ وهذه بفصلت.

سورة فصلت.....

وقرأ الباقون: ﴿قُل﴾ بحذف الألف على الأمر.

وروى المطوعي عن الأعمش أيضاً: ﴿يُوحِي﴾ [٦] بكسر الحاء وإثبات ياء بدل الألف. وقرأه الباقون بفتح الحاء وبألف بدل الياء.

روى الوليد بن مسلم: ﴿سِوَاء﴾ [١٠] بالرفع. وقرأ يعقوب، وعبد الوارث، ونافع بالجر. الباقون بالنصب.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن، ونافع، وأهل البصرة: ﴿نُحْسَات﴾^(١) [١٦]

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٥٤): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو: ﴿في أيام نُحْسَات﴾ الحاء موقوفة. والباقون: ﴿نُحْسَات﴾ مكسورة الحاء.

قال أبو علي: النحس: كلمة تكون على ضربين: أحدهما: أن يكون اسماً، والآخر: أن يكون وصفاً. فما جاء اسماً مصدراً: قوله: ﴿في يوم نُحْسٍ مستمر﴾ فالإضافة إليه تدل على أنه اسم وليس بوصف، لو كان وصفاً لم يُضف إليه؛ لأن الصفة لا يضاف إليها الموصوف.

وقال المفسرون في ﴿نُحْسَات﴾ قولين: أحدهما: الشديد البرد، والآخر: أنها المشؤومة عليهم. فتقدير قوله: ﴿في يوم نُحْسٍ مستمر﴾ في يوم شؤم. وقالوا: يوم نُحْسٍ، ويوم نُحْسٍ، فمن أضاف كان مثل ما في التنزيل من قوله: ﴿يوم نُحْسٍ﴾. ومن أجراها على الأول: احتمل أمرين: يجوز أن يكون جعله مثل فُسْلٍ، ورذُلٍ. ويجوز أن يكون وصف بالمصدر مثل: رَجُلٌ عَدْلٌ. والنُّحْسُ: البرد، أنشد الأصمعي:

كان سُلَافَةَ عَرَّتْ لِنُحْسٍ يُعْجِلُ شَفِيفَهَا المَاءَ الرِّلَالَا

أي: البرد. فمن قال: ﴿في أيام نُحْسَات﴾ أمكن أن يكون جعله كَصَعْبَاتٍ، فلما كان ذلك صفة كذلك يكون ﴿نُحْسَاتٍ﴾ فيمن كسر العين أو أسكنها؛ لأنه صفة مثل غيلان وصَعْبَاتٍ وخذلات. ويجوز أن يكون جمع المصدر وتركه على الحكاية في الجمع كما قالوا: دَوْرَةٌ، وَعَدْلَةٌ.

قال أبو الحسن: لم أسمع في النُّحْسِ إلا الإسكان، وإذا كان الواحد من نحو ذا مسكناً أسكن في الجمع لأنها صفة.

وقال أبوة عبيدة: ﴿نُحْسَاتٍ﴾: ذوات نُحُوسٍ. فيمكن أن يكون من كسر العين جعله صفة من باب فَرِقَ، وَتَرَقَّى، وجمع على ذلك إلا أننا لم نعلم منه فعلاً كما علمنا من فرق، ولكن جعله صفة، كما أن من أسكن فقال: ﴿نُحْسَاتٍ﴾ أمكن أن يقول: جعله كصعبات. فلما كان ذلك صفة كذلك يكون ﴿نُحْسَاتٍ﴾ فيمن كسر العين، =

سورة فصلت ٢٨٣

بسكون الحاء. وكسرها الباقون.

روى المطوعي عن الأعمش: «وأما ثمود» [١٧] بفتح الدال وترك التنوين هنا خاصة خالف أصله. وروي عنه الرفع والتنوين. وافقه الشنبوذي في الوجه الثاني. الباقون كذلك، إلا أنهم ضموا الدال من غير تنوين.

/قرأ نافع، ويعقوب، والوليد بن مسلم: «ويوم نحشُر»^(١) [١٩] بالنون [٢٤٧/٧] وفتحها، وضم الشين. «أعداء الله» [١٩] بالنصب. «أرنا للذين»^(٢) [٢٩]

= وفعل من أبنية الصفات إلا إذا لم تعلم منه فعلاً، وإن استدلت بخلافه الذي هو سَعَدَ، فقلت: كما أن سَعَدَ على فَعَلَ، وجاء في التزليل: «وأما الذين سَعَدُوا» فكذلك النَّحْسُ في القياس وإن لم يسمع منه: نَحَسَ يَنْحَسُ، كما سَمِعَ سَعَدَ يَسْعَدُ، فكأنه استعمل على تقدير ذلك كما أن فقيراً وشديداً استعمل على تقدير فَعَلَ وإن يستعمل فَعُرَ، ولا شَدَدَ، فاستغني عنه بأفْتَقَرَ واشْتَدَّ، وكذلك يكون: نَحَسَ، في قول من قال: «نَحَسِ».

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٥٥): قرأ نافع وحده: «ويوم نحشُر» مع النون، «أعداء الله» بفتح الألف مع المد. وقرأ الباقون: «يوم يُحشُرُ أعداء» رفع. حجة من قال: «نَحشُرُ» أنه معطوف على قوله: «ونجينا الذين آمنوا» وكذلك المعطوف عليه يَحشُرُن أن يكون وفقه في لفظ الجميع، ويقويه قوله: «يوم نحشُر المتقين إلى الرحمن وفداً». «وحشُرنا عليهم كل شيء قبلاً».

وحجة من قال: «يُحشُرُ»: أن قوله: «ونجينا الذين آمنوا» كلام قد تم، فلما تم الكلام استأنفوا ولم يحملوا على نجينا، وقد قال: «أحشروا الذين ظلموا وأزواجهم» فقالوا: «يُحشُرُ» واختاروه على النون في «نَحشُرُ» لأن الحاشرين لهم هم المأمورون بقوله «أحشروا». فلذلك لم يجعله وفق قوله: «ونجينا الذين آمنوا».

وكلا الأمرين حسن، ويقوي قول من قال: «يُحشُرُ» فبنى الفعل للمفعول به، أنه قد عطف عليه، وهو قوله: «فهم يوزعون».

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٥٨): قرأ ابن كثير، وعاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر: «أرنا للذين» ساكنة الراء. حفص عن عاصم: «أرنا» مثقل. وقال هشام ابن عامر عن ابن عامر: «أرنا للذين» خطأ، إنما هو «أرنا» بكسر الراء. وقرأ أبو عمرو بإشمام الراء والكسر. أبو الربيع عن عبد الوارث عن أبي عمرو: «أرنا» ساكنة الراء. وقرأ نافع، والكسائي: «أرنا» مثقل. روي عن بعض المفسرين في قوله: =

ذكر في البقرة.

روى ابن مجاهد عن قنبل وهشام في رواية الداجوني والأحفش: ﴿أعجمي وعربي﴾^(١) [٤٤] همزة واحدة على الخبر كالذي في النحل. وقرأه الباقون

= ﴿أرنا للذين أضلانا من الجن والأنس﴾ قال: إبليس وابن آدم الذي قتل أحاه.

فمن قرأ ﴿أرنا﴾ حذف الياء التي هي لام الفعل للوقف، وتحركت الراء لحركة الهمزة المحذوفة التي ألقيت على الراء. ووجه: ﴿أرنا﴾ أنه على لفظ كَتَفٍ، وَضَحَطٍ، فخفف الحركة كما- يخفف كَتَفٌ فيقال: كَتَفٌ، ومثل ذلك قولهم:

أراك مُتَفَخِّحاً

﴿أرنا﴾ فهو أفعلنا من رأيت التي يراد بها رؤية العين، يدل على ذلك أنه قد تعدى إلى مفعولين. فأحد المفعولين هو الذي كان يتعدى رأيت إليه، وزاد الآخر للنقل بالهمزة. ولو كان النقل من المتعدي إلى مفعولين لتعدى إلى ثلاثة مفعولين، ولم يجز الاقتصار على مفعولين.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٥٦): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وحفص عن عاصم: ﴿أعجمي﴾ ممدود. عاصم في رواية أبي بكر وحمزة، والكسائي: ﴿أعجمي﴾ بهمزتين. قال أبو علي: الأعجم الذي لا يفصح من العرب كان أو من العجم، ألا ترى أنهم قالوا: زياد الأعجم لأنه كانت في لسانه، وكان عربياً. وقالوا: صلاة النهار عجماء، أي تخفى فيها القراءة ولا تبيّن، و"العجماء جبار".

لأنها لا تبين عن أنفسها كما يبين ذوو التعبير. قال أبو يوسف: هي المنقلبة لاجتماع الناس على تضمين السائق والقائد، ويجمع الأعجم على عجم، أنشد أبو زيد:

يقول الخنا وأبغض العُجمِ ناطقاً إلى ربنا صوت اليُحدِّعُ

فالعجم: جمع أعجم، والمعنى: وأبغض صوت العُجم صوت الحمار؛ لأن المضاف في أفعال بعد المضاف إليه، وصوت الحمار ليس بالعُجم، فإذا لم يسعُ حمل هذا الكلام على ظاهره، علمت أن التقدير فيه وصفناه.

وتسمي العرب ما لم يبين كلامه من أي صنف كان من الناس: أعجم، ومن ثم قال أبو الخذر:

سَلُومٌ لو أصبحت وسط الأعاجم بالرُومِ أو بالتركِ أو بالدَّيلمِ

فقال: لو كنت وسط الأعجم ولم يقل العجم؛ لأنه جعل كل من لم يبين كلامه أعجمي، وكأنه قال:

لو كنت وسط القبيل الأعجم

سورة فصلت ٢٨٥

بهمزتين على الاستفهام. ولئن الثانية منها أهل الحجاز إلا ابن مجاهد وقُبل، وأبو عمرو، وابن عامر إلا الداجوني والأخفش جميعاً عن هشام، وحفص، ورويس. وفصل بينهما بألف نافع إلا ورشاً وأبو عمرو. وخفها أهل الكوفة إلا حفصاً وروح، وقد ذكرت أصلها.

قرأ نافع، وابن عامر، وحفص: «من ثمرات»^(١) [٤٧] بألف على الجمع.

= والعجم خلاف العرب، ويقال: العُجْمُ والعَجْمُ. كما يقال: العُربُ والعَرَب. والعجمي خلاف العربي، وهو منسوب إلى العجم كما أن العربي منسوب إلى العرب، وإنما قوبل الأعجمي في الآية بالعربي، وخلاف العربي العجمي لأن الأعجمي في أنه لا يبين مثل العجمي عندهم. فمن حيث اجتماعهما في أنهما لا يُبينان قوبل به العربي في قوله «أعجمي وعربي»، وينبغي أن يكون الأعجمي الياء فيه للنسب تنسب إلى الأعجمي الذي لا يفصح وهو في المعنى كالعجمي، وإن كانا يختلفان في البنية فيكون العجمي عربياً. ويجوز أن يقال: رجل أعجمي، فيراد به ما يراد بالأعجم بغير النسب، كما يقال: أحمري وأحمري، ودوَّار ودوَّاري. وقوله: «ولو نزلناه على بعض الأعجمي» مما جمع على إرادة ياء النسب فيه مثل: النميرون والهبيرات، ولولا ذلك لم يميز جمعه بالواو والنون، ألا ترى أنك لا تقول في الأحمر إذا كان صفة أحمر؟ وإنما جاز الأعجمون لما ذكرنا، فأما الأعاجم فينبغي أن يكون تكثير أعجمي، كما كان المسامع تكسير مسمعي، وقد استعمل هذا الوصف استعمال الأسماء من ذلك قوله: *لأعجم طمطم* وقوله: *وسط الأعجم*

فيجوز لذلك أن يكون من باب الأجازع والأباطح. وهذا الآية في المعنى كقوله: «ولو نزلناه على بعض الأعجمين فقرأه عليهم ما كانوا به مؤمنين» فقوله: «ولو جعلناه قرآناً أعجمياً لقالوا لولا فُصِّلَت آياته» كأنهم كانوا يقولون: لم تُفصِّل آياته ولم تُبين لأنه أعجمي. فأما قوله: «أعجمي وعربي» فالمعنى: المنزلة عليه أعجمي وعربي، فارتفع كل واحد منهما بأنه خير مبتدأ محذوف. وقوله: «أعجمي وعربي» على وجه الإنكار منهم لذلك كقوله في الأخرى: «ما كانوا به مؤمنين». ابن كثير، وأبو عمرو، ونافع، وابن عامر: «أعجمي» على تخفيف الهمزة الثانية وجعلها بين بين. وحمزة، والكسائي، وعاصم في رواية حفص: «أعجمي» بهمزتين. وهذا على أصلهم في الهمزتين إذا التقتا وتخفيفهم لهما.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٥٥): قرأ نافع، وابن عامر، وحفص عن عاصم «من ثمرات من أكمامها» جماعي. وقرأ الباقون، وأبو بكر عن عاصم: «ثمرات» واحدة. =

﴿ونأى بجانبه﴾^(١) [٥١] ذكر في سورة سبحان.

= قوله: ﴿من ثمرة﴾ إذا أفرد يدل على الكثرة. فإذا كان كذلك استغنى به عن الجمع، ويقوي الأفراد قوله: ﴿وما تحمل من أنثى﴾ فكما أفرد أنثى كذلك ينبغي أن يكون من ثمرة مفردة. وحجة من جمع: أن الجمع صحيح والمعنى عليه، ألا ترى أنه ليس يراد بها ثمرة دون ثمرة؟ إنما يراد جميع الثمرات، وإذا كان كذلك، كان الجمع حسناً، وإن كان الأفراد قد يدل عليه وليس الثمرة بواحدة، كما أن قوله: ﴿وما تحمل من أنثى﴾ ليس بواحد، وإنما هو أجناس الإناث، فكذلك يكون المراد أجناس الثمار. وزعموا أن في حرف عبد الله: ﴿وما تخرج من ثمرة من أكمامه﴾ وفي حرف أبي ﴿من ثمرات من أكمامها﴾. وقوله: ﴿من ثمرات من أكمامها﴾ مثل قوله: ﴿فأخرجنا ثمرات مختلفاً ألوانها﴾ ولو كان من أكمامها: من أكمامهن، ومختلفاً ألوانهن كان حسناً.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٥٩): قرأ ابن عامر: ﴿ونأى بجانبه﴾ مفتوحة النون ممدودة والهمزة بعد الألف، هذه رواية ابن ذكوان. وقال الحلواني عن هشام بن عمار: ﴿ونأى﴾ مثل أبي عمرو. وقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو ﴿ونأى﴾ في وزن نعي. وقرأ حمزة، والكسائي في رواية خلف عن سليم: ﴿ونأى﴾ مكسورة النون والهمزة. وفي رواية أبي عمرو وغيره: ﴿ونأى﴾ بفتح النون وإمالة الهمزة. وقرأ الكسائي: بإمالة الهمزة والنون. وروى البيهقي ﴿ونأى﴾ وزن نعي. وعبد الوارث عن أبي عمرو ﴿ونأى﴾ بفتح النون وإمالة الهمزة. عباس عن أبي عمرو: ﴿ونأى﴾ في وزن نعي. قراءة ابن عامر ﴿ونأى﴾ مقلوب من ﴿نأى﴾ لأنه من نأيت، فقدم اللام إلى موضع العين فصار وزنه فلع، ونأى على غير القلب، قال الشاعر:

وأقول وقد نأيتُ بها غُرْبَةُ النَّوَى
نَوَى حَيْتُ عَوْرٌ لَا تَشْطُ دِيَارِكُ

وقد جاء القلب في هذا النحو قال:

وكل خليل رأي فهو قائل
من أجلك هذا هامة اليوم أو غد

.... وأما قول حمزة في رواية خلف عن سليم: ﴿ونأى﴾ بكسر النون والهمزة فهذا على أنه كسر الهمزة لأن الهمزة عين، كما يقال: رأى مثل شهيد، أو يكون أمال فتحة الراء، وأتبعها بإمالة الهمزة، وهذا الوجه أشبه بكسر النون والهمز، إنما أميل فتحها فكذلك تكون الراء. وفي رواية أبي عمرو الدوري: ﴿نأى﴾ بفتح النون وإمالة الهمزة. وأما قراءة الكسائي: بإمالة الهمزة والنون فهو على أنه أمال فتحة الراء لإمالة فتحة الهمزة. وروى البيهقي: ﴿نأى﴾ في وزن نعي. ورواية عبد الوارث عن أبي عمرو: ﴿نأى﴾ بفتح النون وإمالة الألف، فهذا جعله بمنزلة نعي و﴿رئي﴾ فيمن أمال.

ومن المتحركات

﴿شركائي﴾ فتحها ابن كثير، وابن محيصن. ﴿إلى ربي إنه﴾ فتحها نافع وأبو عمرو، وأسكنها الباقون.

سورة الشورى

قرأ ابن كثير، وابن محيصن، والعباس عن أبي عمرو: ﴿يُوْحَى﴾^(١) [٣] بفتح الحاء وألف. وقرأ ﴿يُوْحِي﴾ بكسر الحاء وياء بدل الألف الباقون.
قرأ نافع، والكسائي: ﴿يَكَادُ﴾^(٢) [٥] بالياء. وقرأه الباقون بالتاء.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٦١): قرأ ابن كثير وحده: ﴿كذلك يُوحَى إليك﴾ مفتوحة الحاء. وقرأ الباقون: ﴿كذلك يُوحى إليك﴾ بكسر الحاء.

من قال: ﴿يُوْحَى إليك﴾ فبنى الفعل للمفعول به احتمال أمرين: زعموا أن في التفسير أن هذه السور قد أوحى إلى الأنبياء قبل. فعلى هذا يجوز أن يكون ﴿يُوْحَى إليك﴾ السورة كما أوحى إلى الذين من قبلك.

ويجوز أن يكون الجار والمحرور يقومان مقام الفاعل. ويجوز في قوله: ﴿الله العزيز الحكيم﴾ أن يكون تيناً كقوله: ﴿يُسيح له فيها بالعدو والآصال﴾ ثم قال: ﴿رجال﴾ كأنه قيل: من يُسيح؟ فقال: يُسيح رجال، ومثله:

لِيُنَبِّئَكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ

ومما يقوي بناء الفعل للمفعول به: ﴿ولقد أوحى إليك وإلى الذين من قبلك﴾، وقوله: و ﴿أوحى إلى نوح﴾، وفي أخرى: ﴿فأوحينا إليه أن اصنع الفلك﴾.

وأما من قرأ: ﴿يُوْحِي إليك﴾ على بناء الفعل للفاعل: فإن اسم الله يرتفع بفعله، وما بعده يرتفع بالوصف.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٦٢): قرأ ابن كثير، وابن عامر، وحمزة، والكسائي: ﴿تكاد السماوات﴾ بالتاء ﴿يتفطرن﴾ بياء وتاء. وكذلك حفص عن عاصم إلا هبيرة فإنه روي عنه: ﴿يتفطرن﴾ بالنون مثل أبي عمرو. وقرأ نافع، والكسائي: ﴿يكاد﴾ بالياء ﴿يتفطرن﴾ بياء وتاء. وقرأ أبو عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿تكاد﴾ بالتاء. يتفطرن بالنون، يقال: فطرته فانفطر، وانفطر مطاوع فطر، وفي التثنية: ﴿الذي فطرهن﴾. وأما يتفطرن فمطاوع فطرته فتفطر. ويقوي ذلك: ﴿ويوم تشقق السماء بالغمام﴾. فتشقق مثل تفطر.

[٢٤٧/ب] قرأ/أهل البصرة، وأبو بكر والشنبوذي «يَنْفَطِرُنَ» [٥] بنون ساكنة بعد الياء وتخفيف الطاء، وكسرهما وقد ذكر في سورة مريم.

روى عبد الوارث: «يزد له فيها» [٢٣] بالياء. الباقون بالنون.

قرأ أهل الكوفة إلا أبا بكر، والوليد بن عتبة عن أيوب: «ويعلم ما تفعلون»^(١) [٢٥] بالتاء. وقرأه الباقون بالياء. «ينزل الغيث» [٢٧] ذكر.

قرأ الكسائي إلا أبا الحارث: «الجواري»^(٢) [٣٢] بالإمالة، وكذا: «الجوار المنشآت» و«الجوار الكُنُس». وفتحهن الباقون.

قرأ نافع، وابن عامر: «من مصيبة بما كسبت»^(٣) [٣٠] بغير فاء قبل الباء.

= والمعنى والله أعلم: استعظام ما افتروه من ادعاء الولد، ودليل ذلك قوله في الأخرى: «أن دعوا للرحمن ولداً». وقال قتادة: ينفطرون من عظمة الله وجلاله. فهذا يكون كقوله: «لو أنزلنا هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعاً متصدعاً من خشية الله». وبنحو هذا مما يراد به تعظيم الأمر.

فأما قول: «إذا السماء انفطرت» و«إذا السماء انشقت» فليس كهذا المعنى، ولكن علم من أعلام الساعة وكل واحد من القراء: يكاد وتكاد حسنٌ.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٦٢): قرأ عاصم في رواية حفص، وحمزة، والكسائي: بالتاء وقرأ الباقون، وأبو بكر عن عاصم: «يفعلون» بالياء.

حجسة الياء قوله: «وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعلم ما يفعلون» أي: ما يفعل عباده. وحجة التاء: أن التاء تعم المخاطبين، والغيب وتفعلون تقع على الجميع فهو في العموم مثل عبادي.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٦٣): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو: «ومن آياته الجواري» بياء في الوصل، ووقف ابن كثير بياء. ونافع وأبو عمرو بغير ياء. وقرأ الباقون بغير ياء في وصل ولا وقف. القياس في الجواري في الوصل والوقف كما ذهب إليه ابن كثير. ومن حذف: فلأن حذف هذه الياءات وإن كان لا ما قد كثر في كلامهم فصار كالقياس المستمر وقد مضى القول فيه.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٦٢): قرأ نافع، وابن عامر: «من مصيبة بما كسبت أيديكم» بغير فاء، وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة والشام. وقرأ الباقون: «فبما». القول في ذلك: أن ما أصاب من قوله: «ما أصاب من مصيبة» يمتثل أمرين: =

الباقون بالفاء.

قرأ نافع، وابن عامر: ﴿وَيَعْلَمُ الَّذِينَ﴾^(١) [٣٥] بالرفع وقرأه الباقون بالنصب.

= يجوز أن يكون صلة ﴿ما﴾. ويجوز أن يكون شرطاً في موضع جزم. فمن قدره شرطاً لم يجر حذف الفاء فيه على قول سيبويه. وقد تأول أبو الحسن بعض الآي على حذف الفاء في جواب الشرط. وقال بعض البغداديين: حذف الفاء في الجواب جائز، واستدل على ذلك بقوله: ﴿وإن أطمعتموهم إنكم لمشركون﴾.

وإذا كان صلة: فالإثبات والحذف جائزان على معنيين مختلفين. أما إذا ثبت الفاء في إثباتها دليل على أن الأمر الثاني وجب بالفاء، وذلك نحو قوله: ﴿الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار﴾. ثم قال: فلهم أجرهم عند ربهم، فثبت الفاء يدل على أن وجوب الأجر إنما هو من أجل الإنفاق. ومثل ذلك قوله: ﴿وما بكم من نعمة فمن الله﴾ فإذا لم يذكر الفاء، جاز أن يكون الثاني وجب للأول، وجاز أن يكون لغيره، والأولى إذا كان جزاءً غير جاز: أن تثبت الفاء كقوله: ﴿ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك﴾ وهذا قريب في المعنى من قوله: ﴿ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا﴾ أي جزاءً بعد ذلك، وليس ﴿ما﴾ للحسنة والسيئة المذكورة هنا المكتسبتين، وإنما يراد بهما الشدة والرخاء، كما قال: ﴿فإذا جاءهم الحسنة قالوا هذه وإن تصبهم سيئة يطّروا بموسى ومن معه﴾، وكقوله: ﴿إن تصيبك حسنة تسوهم وإن تصيبك مصيبة يقولوا﴾ هذا كما حكى عنهم من قولهم: ﴿وقالوا قد مسّ آباءنا الضراء والسراء﴾.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٦٣): قرأ نافع، وابن عامر: ﴿ويعلم الذين﴾ برفع الميم وقرأ الباقون: ﴿ويعلم الذين﴾ نصباً. ومن قرأ ﴿ويعلم الذين يجادلون﴾ بالرفع: استأنف لأنه موضع استئناف من حيث جار من بعد الجزاء، وإن شئت جعلته خبر مبتدأ محذوف، وأما من نصب: فلأن قبله شرطاً، وجزاء وكل واحد منهما غير واجب، تقول في الشرط: أن يأتي وتعطيني أكرمك، فتنصب تعطيني وتقديره: إن يكن منك إتيان وإعطاء أكرمك فالنصب بعد الشرط إذا عطفت عليه بالفاء أمثل من النصب بالفاء بعد جواب الشرط: فأما العطف على الشرط نحو: أن تأتيني وتكرمني فأكرمك، فالذي يختار سيبويه في العطف على الجزاء الشرط الجزم فيختار: ﴿ويعلم الذين يجادلون﴾ إذا لم يقطعه من الأول فيرفعه ويزعم أن المعطوف على جزاء الشرط شبيه بقول القائل:

وألحق بالحجاز فاستريحا

قال: ألا إن ما ينصب في العطف على جزاء الشرط أمثل من ذلك؛ لأنه ليس يوقع =

قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي، وخلف: ﴿كَبِيرَ الْإِثْمِ﴾^(١) [٣٧] بكسر الباء، وياء ساكنة بعدها من غير ألف، ومثله في النجم. وقرأ الباقون: ﴿كَبَائِرَ﴾ بفتح الباء وألف بعدها مكسورة على جمع كبيرة كالذي في النساء.

قرأ نافع والداجوني عن ابن موسى عن ابن ذكوان: ﴿أَوْ يُرْسِلَ﴾ [٥١] بضم اللام رفعا. ﴿فِيُوحِي﴾^(٢) [٥١] بإسكان الياء.

= فعلاً إلا بأن يكون من غيره فعل، فصار بمنزلة المواجهس، وزعم سيبويه أن بعضهم قرأ: ﴿يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾، وأنشد الأعمش في نصب ما عطف بالفاء على الجزاء:

ومن يعتبر عن أهله لا يزل يرى
وتدفن منه الصالحات وإن يسئ
مصارع مظلوم مجزأ ومسحبا
يكن ما أساء النار في رأس ككببا
فهذا حجة لمن قرأ: ﴿ويعلم الذين يجادلون في آياتنا﴾ بالنصب.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٦٥): قرأ حمزة، والكسائي: ﴿كَبِيرَ الْإِثْمِ﴾ واحد بغير ألف وفي النجم مثله. وقرأ الباقون: ﴿كَبَائِرَ﴾ بالألف فيهما. حجة الجمع قوله: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تَنْهَوْنَ عَنْهُ نَكَفَرُوا﴾ فهذه يراد بها تلك الكبائر المجموعة التي تكفر باجتنابها السيئات التي هي الصغائر، ويقوي الجمع: أن المراد اجتناب تلك الكبائر المجموعة في قوله: ﴿كَبَائِرَ مَا تَنْهَوْنَ عَنْهُ﴾، وإذا أفرد جاز أن يكون المراد واحداً، وليس المعنى الأفراد، وإنما المعنى على الجمع والكثرة.

ومن قال: ﴿كَبِيرَ﴾ فأفرد، فإنه يجوز أن يريد بها الجمع، وإن جاز أن يكون واحداً في اللفظ، وقد جاءت الأحاد في الإضافة يراد بها الجمع كقوله: ﴿وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها﴾ وفي الحديث: "منعت العراق درهمها وقفيزها".

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٦٥): قرأ نافع، وابن عامر: ﴿أَوْ يُرْسِلَ﴾ برفع اللام ﴿فِيُوحِي﴾ ساكنة الياء. وقال ابن ذكوان: في حفطي عن أيوب: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فِيُوحِي﴾ نصب جميعاً. قال أبو علي: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ﴾ لا يخلو قوله: ﴿يُرْسِلَ﴾ فيمن نصب من أن يكون محمولاً على أن في قوله: ﴿أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا﴾ أو على غيره، فلا يجوز أن يكون محمولاً على أن لأنك إن حملتها عليها كان المعنى: ما كان لبشر أن يكلمه أو يرسل رسولا، ولم يخل قوله: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ من أن يكون المراد فيه: أو يرسله رسولا، أو يكون أو يرسل إليه رسولا، ولا يصح واحداً من التقديرين، ألا ترى أنك إن قدرت العطف على أن هذه المظهرة في قوله: ﴿أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ﴾ كان المعنى: ما كان لبشر أن يرسله رسولا

= أو يرسل إليه رسولاً، والتقدير أن جميعاً فاسدون ألا إن كثيراً من البشر قد أرسل إليهم رسولاً وكثيراً منهم قد أرسل إليهم الرسل. فإذا لم يخل من هذين التقديرين ولم يصح واحد منهما علمت أن المعنى ليس عليه والتقدير على غيره. فالذي عليه المعنى والتقدير الصحيح: ما ذهب إليه الخليل من أن يحمل ﴿يرسل﴾ فيمن نصب على ﴿أن﴾ أخرى غير هذه هي التي دل عليه قوله: ﴿وحياً﴾ لأن ﴿أن يوحى﴾ والوحي قد يكونان بمعنى، لما كان كذلك حملت ﴿يرسل﴾ من قوله: ﴿أو يرسل رسولاً﴾ على ﴿أن﴾ هذه التي دل الوحي عليها فصار التقدير: ما كان لبشر أن يكلمه الله إلا أن يوحى وحياً أو يرسل رسولاً فيوحي. ويجوز في قوله: ﴿إلا وحياً﴾ أمران: أحدهما: أن يكون استثناء منقطعاً، والآخر: أن يكون حالاً. فإن قدرته استثناء منقطعاً لم يكن في الكلام شيء يوصل بمن؛ لأن ما قبل الاستثناء لا يعمل فيما بعده، ولذلك حملوا قول الأعشى:

ولا قائل إلا هو المتعبي

على فعل آخر، وإنما لم يستجيزوا ذلك لأن حرف الاستثناء في معنى حرف النفي. ألا ترى أنك إذا قلت: قام القوم إلا زيداً، فالمعنى قام القوم لا زيداً فكما لا يعمل ما في قبل حرف النفي فيما بعده كذلك لم يعمل ما قبل الاستثناء إذا كان كلاماً تاماً فيما بعده، إذا كان بمعنى النفي. وكذلك لا يجوز أن يعمل ما بعد إلا فيما قبلها نحو: ما أنا الخبز إلا آكل. كما لم يعمل ما بعد النفي فيما قبله، فإذا كان كذلك لم يتصل الجار بما قبل إلا، ويمنع أن يتصل به الجار من وجه آخر، وهو أن قوله: ﴿أو من وراء حجاب﴾ في صلة وحي الذي هو بمعنى ﴿أن يوحى﴾ فإذا كان كذلك لم يجوز أن يحمل الجار الذي هو من في قوله: ﴿أو من وراء حجاب﴾ على أن يرسل لأنه يفصل بين الصلة والموصول مما ليس منها. ألا ترى أن المعطوف على الصلة في الصلة؟ فإذا حملت العطف على ما ليس في الصلة فصلت بين الصلة والموصول بالأجنبي الذي ليس منهما، فإذا لم يجر حمله على يُكلم في قوله: ﴿ما كان لبشر أن يكلمه الله﴾ ولم يكن بُد من أن يعلق الجار بشيء، ولم يكن في اللفظ شيء تحمله عليه أضمرت يُكلم وجعلت الجار في قوله: ﴿أو من وراء حجاب﴾ متعلقاً بفعل مراد في الصلة محذوف منها للدلالة عليها، وقد تحذف من الصلة أشياء للدلالة عليها، ويكون في المعنى معطوفاً على الفعل المقدر صلة لأن الموصولة بوحى فيكون التقدير: ما كان لبشر أن يكلمه الله إلا أن يوحى إليه أو يكلمه من وراء حجاب فحذف يكلم من الصلة لأن ذكره قد جرى وإن كان خارجاً عن الصلة، فحسن ذلك حذفه من الصلة وسوّغهُ. ألا ترى أن ما قبل حرف الاستفهام مثل ما قبل الصلة في أنه لا يعمل في الصلة كما لا يعمل ما قبل الاستفهام فيما كان في حيز الاستفهام، وقد جاء ﴿الآن وقد عصيت﴾ والمعنى: الآن آمنت وقد =

= عصيت قبل، فلما كان ذكر الفعل قد جرى في الكلام أضرم وقال: ﴿الآن وقد كنتم تستعجلون﴾ المعنى: الآن آمنتكم به، فلما جرى ذكر آمنتكم به قبل استغنى بجري ذكره قبل عن ذكره في حيز الاستفهام فصار كالمذكور في اللفظ ألا ترى أن الاسم الواحد لا يستقل به الاستفهام ولا يجوز أن يقدر عطف ﴿أو من وراء حجاب أو يرسل رسولاً فيوحى بإذنه ما يشاء الله إنه عليّ حكيم﴾ على الفعل الخارج من الصلة فيفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي منهما كما فصل ذلك في قوله: ﴿إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير فإنه رجس﴾ ثم قال: ﴿أو فسقاً أهل لغير الله به﴾، فعطف بأو على ما في الصلة بعدما فصل بين الصلة والموصول بقوله: فإنه رجس لأن قوله: ﴿فإنه رجس﴾ من الاعتراض الذي يسد ما في الصلة ويوضحه فصار لذلك بمنزلة الصفة لما في الصلة من التبيين والتخصيص، ومثل هذا في الفصل في الصلة قوله: ﴿والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها وترهقهم﴾ ففصل بقوله: ﴿جزاء سيئة بمثلها﴾ وعطف قوله: ﴿وترهقهم ذلة﴾ على الصلة مع هذا الفصل من حيث كان قوله: ﴿جزاء سيئة بمثلها﴾ يسد ما في الصلة.

وأما من رفع فقال: ﴿أو يرسل رسولاً﴾ فجعل ﴿يرسل﴾ حالاً فإن الجار في قوله: ﴿أو من وراء حجاب﴾ متعلق بمحذوف، ويكون في الظرف ذكر من ذي الحال. ويكون قوله: ﴿إلا وحياً﴾ على هذا التقدير مصدراً وقع موقع الحال كقولك: جئتكم ركضاً، وأتيتكم عدواً، ويكون في أنه مع ما انجر به في موضع الحال كقوله: ﴿ومن الصالحين﴾ بعد قوله: ﴿ويؤكلم الناس في المهّد وكهلاً ومن الصالحين﴾ فكما أن ﴿من﴾ هنا في موضع الحال كذلك في قوله: ﴿أو من وراء حجاب﴾ ومعنى وراء حجاب فيمن قدّر الكلام استثناءً منقطعاً أو حالاً يكلمهم غير مجاهر لهم بكلامه، يراد أن كلامه يسمع ويحدث من حيث لا يرى سائر المتكلمين إذ ليس ثمَّ حجاب يفصل موضعاً من موضع فيدل ذلك على تحديد المحجوب.

ومن رفع ﴿يرسل﴾ كان ﴿يرسل﴾ في موضع نصب على الحال، والمعنى: هذا كلامه إياهم كما تقول تيمتت الضرب، وعتابك السيف. فإن قلت: فهل يجوز في قول من نصب فقال: ﴿أو يرسل﴾ أن يكون في موضع حال انتصب الفعل بأن المضمر، وأن لا تكون حالاً قبل: قد كان على هذا يجوز أن يكون حالاً، وذلك على أن تقرر الجار، وتريده وإن كان محذوفاً من اللفظ. ألا ترى أن أبا الحسن قد قال في قوله: ﴿وما لنا ألا نقاتل في سبيل الله﴾ و﴿ما لكم ألا تأكلوا﴾ مما ذكر اسم الله عليه أن المعنى: وما لكم في أن لا تأكلوا، وأنه في موضع حال، كما أن قوله: ﴿فما لهم عن التذكرة معرضين﴾ حال فكذلك فقد كان يجوز في قوله من نصب ﴿أو يرسل﴾ أن يكون في موضع الحال ويكون التقدير: بأن يرسل فحذف الجار.

[الياءات المحذوفات] (١)

﴿الجواري﴾ أثبتها في الحالين ابن كثير وابن محيصن ويعقوب. وافقهم في الوصل نافع وأبو عمرو، وابن مسلم.

سورة الزخرف

قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي: ﴿ في إم الكتاب^(٢) ﴾ [٤] بكسر الهمزة. وضمها الباقون.

قرأ نافع، وأهل الكوفة إلا عاصما والوليد بن مسلم: ﴿ صفحا إن كنتم^(٣) ﴾ [٥] ﴿ مهذا ﴾ [١٠] ذكر^(٤).

قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي، وخلف، وابن ذكوان: ﴿ وكذلك تخرجون ﴾^(٥) [١١].

(١) ما بين المعقوفين زيادة من عمل المحقق غفر الله له، وأحسب أنها سقطت سهواً من الناسخ والله أعلم.

(٢) قال الشيخ محمد كريم راجح في كتابه القراءات العشر المتواترة على هامش القرآن الكريم- عند هذه الآية: ﴿ في إم ﴾ حمزة، والكسائي وصلا، وأما إن ابتداء بـ ﴿ أم ﴾ فضم الهمزة لا غير. ﴿ في أم ﴾ الباقون وصلا ووقفا.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٦٩): وقرأ ابن كثير وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر: ﴿ صفحا أن كنتم ﴾ نصبا. وقرأ حمزة ونافع والكسائي: ﴿ إن كنتم ﴾ كسرا من قال: ﴿ أن كنتم ﴾ فالمعنى: لأن كنتم. فأما ﴿ صفحا ﴾ فانتصابه من باب ﴿ صنع الله ﴾ لأن قوله: ﴿ أفنضربُ عنكُمُ الذِّكْرُ ﴾ أنصفح عنكم صفحا؟ وكأن قولهم: صفحت عنه أي عرضت ووليته صفحة العنق والمعنى: أفنضرب عنكم ذكر الانتقام منكم، والعقوبة لكم لأن كنتم قوما مسرفين؟

وهذا يقرب من قوله ﴿ أَيُحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى ﴾.

والكسر على أنه جزاء استغنى عن جوابه بما تقدم مثلك أنت ظالم إن فعلت. كأنه: إن كنتم قوما مسرفين نضرب.

(٤) سبق ذكره في سورة طه عند الكلام عن نحو هذه الآية في الآية رقم (٥٣).

(٥) قال الشيخ محمد كريم راجح في كتابه القراءات العشر المتواترة على هامش القرآن الكريم عند هذه الآية: ﴿ تَخْرُجُونَ ﴾: ابن ذكوان وحمزة والكسائي وخلف. ﴿ تَخْرُجُونَ ﴾: الباقون.

بفتح التاء، وضم الراء.

قرأ أهل الكوفة إلا أبا بكر: ﴿أو من ينشأ^(١)﴾ [١٨] بضم الياء، وفتح النون، وتشديد الشين.

قرأ ابن محيصن، وأبو عمرو، وأهل الكوفة إلا الأعمش من غير رواية الشنبوذى، والشيزري: ﴿عباد^(٢)﴾ [١٩] بياء مفتوحة، وبعدها ألف، وضم

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٦٩):

قرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية حفص: ﴿ينشأ﴾ برفع الياء والتشديد.

وقرأ الباقون، وأبو بكر عن عاصم: ﴿ينشأ﴾ بفتح الياء والتخفيف.

يقال: نشأت السحابة، ونشأ الغلام، فإذا نقل بالهمزة هذا الفعل تعدى إلى مفعول، وعامته بالهمزة كقوله: ﴿وينشئ السحاب الثقال﴾، ثم أنشأناه خلقاً آخر﴾ و﴿أنشأنا بعدها قوماً﴾ و﴿هو الذي أنشأ جنات مفروشات﴾ والأكثر في هذه الأفعال التي تعدى إذا أريد تعديته أن ينقل بالهمزة، وبتضعيف العين نحو: فرّح، وفرحته وأفرحته، وغرم وغرمته وأغرمته.

وقد جاء منه شيء بتضعيف العين دون الهمزة وذلك قولك: لقيت خيراً، ولقانيه زيد ولا تقول لقانيه زيد، إنما تقول: لقانيه وعلى هذا قوله: ﴿ويلقون فيها تحية وسلاماً﴾ ﴿ولقاهم نضرة وسرورا﴾ ولم نعلم من هذا المعنى: ألقيته عمراً، إنما يقال لقيته عمراً. فأما قولهم: ألقيت متاعك بعضه على بعض فليس بمنقول من لقي بعض متاعك على بعضه ولو كان منه وجب أن يزيد النقل مفعولاً، وفي النقل بالهمزة لم يزد مفعولاً، إنما يتعدى إلى المفعول الثاني بالحرف في قولك: ألقيت متاعك بعضه على بعض، فألقيت بمنزلة أسقطت، وليس بمنقول من لقي بالدلالة التي ذكرنا.

فيجوز أن يكون "نشأ" من ذلك لأننا لم نعلم منشأ كما جاء بلغ وأبلغ ونجا وأنجى.

فإذا كان كذلك فالأوجه إنما هو: ﴿أو من ينشأ في الحلية﴾ فيكون أفعال من أفعلت.

ومن قال ﴿ينشأ﴾ فهو في القياس مثل فرّح وأفرح، وغرم وأغرم، وإن عز وجود ذلك في الاستعمال.

وموضع ﴿من﴾ نصب على تقدير: اتخذوا له ﴿من ينشأ في الحلية﴾ على وجه التقرير لهم بما افتروه، كما قال: ﴿أم له البنات ولكم البنون﴾ فنسبوا إلى القدم سبحانه ما يكرهونه، ومن لا يكاد يقوم بحجته أو يستوفيهما.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٧٠): قرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر: ﴿عند

الرحمن﴾ بالنون. وقرأ الباقون: ﴿عباد الرحمن﴾ بالياء.

سورة الزخرف سورة الزخرف ٢٩٥
الدال جمع عبد.

ورواه المطوعسي عن الأعمش كذلك إلا أنه نصب الدال. الباقون: ﴿عند الرحمن﴾ بنون ساكنة بعد العين، وحذف الألف ظرف مكان.

روى الوليد بن مسلم: ﴿أشهدوا^(١)﴾ [١٩] بهمزتين مخففتين الأولى مفتوحة

= حجة من قال: ﴿عند الرحمن﴾ قوله: ﴿ومن عنده لا يستكبرون عن عبادته﴾ وقوله: ﴿إن الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته﴾. وحجة من قال: ﴿عباد﴾ قوله: ﴿بل عباد مكرمون﴾ فقد جاء التنزيل بالأمرين جميعا.

وفي قوله: ﴿عند الرحمن﴾ دلالة على رفع المنزلة والتقريب كما قال: ﴿ولا الملائكة المقربون﴾ وهذا من القرب في المنزلة والرفعة في الدرجة، وليس من قرب المسافة. وفي قوله: ﴿عباد الرحمن﴾ دلالة على تكذيبهم في أنهم بنات كما قال: ﴿أم خلقنا الملائكة إناثا وهم شاهدون﴾.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٧٠): قرأ نافع وحده: ﴿أشهدوا﴾ بضم الألف مع فتحة الهمزة من أشهدوا. المفضل عن عاصم مثل نافع. وروى خلف، وابن سعدان عن المسيبي عن نافع ﴿أشهدوا﴾ ممدودة من أشهدت. والباقون لا يمدون: ﴿أشهدوا﴾ من شهدت.

قوله: بضم الألف مع فتحة الهمزة يعني: أن الفعل أشهدوا على أفعالوا، بضم الهمزة وسكون الشين وقبلها همزة الاستفهام مفتوحة، ثم يخفف الهمزة الثانية من غير أن يدخل بينهما ألفا، كما يفعله أبو عمرو، والذي رواه المسيبي مثل ذلك إلا أنه يدخل بينهما ألفا. قال أبو علي: إن قولهم: شهدت فعل استعمل على ضربين: أحدهما: يراد به حضرت، والآخر: العلم. فالذي معناه الحضور يتعدى إلى مفعول، يدل على ذلك قوله: لو شهد عادا في زمان عاد. وقوله:

ويوم شهدناه سليما وعامرا.

فتقدير هذا: شهدنا فيه سليما، ومن ذلك قوله:

شهدنا فما تلقى لنا من كتيبة يد الدهر إلا جبرائيل أمامها

فهذا محذوف المفعول، التقدير فيه: شهدنا المعركة، أو شهدنا من تجمع لقتالنا، ومنه قوله:

فقد شهدت قيس فما كان نصرها كتيبة إلا عضها بالأباهم.

فهذا الضرب متعد إلى مفعول واحد إذا نقل بالهمزة تعدى إلى مفعولين تقول: شهد زيد المعركة، وأشهدته إياها، ومن ذلك: ﴿ما أشهدتهم خلق السماوات﴾ فلما نقل شهد بالهمز صار الفاعل مفعولا أولا، والتقدير: ما أشهدتهم فعلي، والفعل في أنه ثان =

= وإن كان غير عين، مثل زيد ونحوه من أسماء الأعيان المختصة. وقالوا: امرأة مشهد، إذا كان زوجها شاهد لم يخرج في بعث من غزو وغيره، وامرأة مغيب، إذا لم يشهد زوجها، فكان المعنى: ذات غيبة لوليها، وذات شهادة، والشهادة خلاف الغيبة، قال: ﴿عالم الغيب والشهادة﴾ فهذا في المعنى مثل قوله: ﴿ويعلم ما تخفون وما تعلنون﴾، ﴿يعلم سركم وجهركم﴾، وأما شهدت الذي بمعنى علمت فيستعمل على ضربين: أحدهما: أن يكون قسما، والآخر: أن يكون غير قسم.

فاستعمالهم قسما كاستعمالهم: علم الله، ويعلم الله قسمين فتقول: علم الله لأفعلن، فتتلقاه، بما تتلقى به الإقسام، وأشد سبويه:

ولقد علمت لتأتين مني إن المنايا لا تشطن سهامها

وحدثنا أبو الحسن عبيد الله بن الحسن أن محمدا قال: إن ظفر كان يذهب إلى أنه إذا قال: أشهد بالله، كان يمينا، فإن قال أشهد، ولم يقل بالله، لم يره قسما. وقال أبو الحسن محمد: أشهد غير موصولة بقوله بالله، مثل أشهد موصولة بقولك بالله في أنه يمينا.

قال: واستشهد محمد على ذلك بقوله: ﴿قالوا نشهد إنك لرسول الله﴾ ثم قال: ﴿والله يشهد إن المنافقين لكاذبون اتخذوا أيمانهم جنة﴾ فجعله يمينا ولم يوصل بقوله بالله. وأما شهدت الذي يراد به علمت، ولا يراد به العلم فهو ضرب من العلم مخصوص، فكل شهادة علم وليس كل علم شهادة.

ومما يدل على اختصاصه بالعلم بأنه لو قال عند الحاكم: أعلم أن لزيد على عمرو عشرة، لم يحكم به حتى يقول عمرو أشهد، فالشهادة مثل التيقن في أنه ضرب من العلم مخصوص فليس كل علم تيقنا، وإن كان كل تيقن علما وكان التيقن هو العلم الذي قد عرض لعالمه إشكال فيه يبين ذلك قوله في صحة إبراهيم ﴿ويكون من الموقنين﴾ ويبين ذلك قول ربيعة:

يا دار عفرأ ودار البحدث

أما جزاء العالم المستيقن

عندك إلا حاجة التفكن

فوصف العالم بالمستيقن، وقالوا: فلو لم تكن في المستيقن زيادة معنى، لم يكن في الحصن الأول، ولم يحسن هذا الكلام وكان غير مفيد، وهذا كقول زهير:

فلأيا عرفت الدار بعد توهم

ثم قال:

فلما عرفت الدار قلت لربعها

أي: عرفتها بعد إشكال أمرها، والتباسها عليّ، وعلى هذا قول الآخر:
حيوا الديار وحيوا ساكن الدار ما كدت أعرف إلا بعد إنكار
وكأن معنى: اشهد أيها الحاكم على كذا وكذا، أي اعلمه علما يحضرنى، وقد تدل على
فلا أتوقف عنه، ولا أثبت فيه لوضوحه عندي وتبينه.
وليس كذلك سبيل المعلومات كلها، ألا ترى أن منها ما يحتاج إلى توقف فيه،
واستدلال عليه، وتزليل له؟

ويبدل على أن هذه الشهادة يراد بها المعنى الزائد على العلم أنه لا يخلو من أن يكون
العلم مجردا مما ذكرنا أو مقترنا بما وصفنا من المعاني، فالذي يدل على أنه المقترن بالمعاني
التي ذكرنا قوله: ﴿إلا من شهد بالحق وهم يعلمون﴾ وقوله: ﴿وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا
عَلَّمْنَا﴾.

فلو كان معنى شهد العلم خاليا من هذه المعاني لكان المعنى: وما علمنا إلا بما علمنا،
وإلا من علم بالحق وهم يعلمون. فإذا لم يتجه حمله على هذا علم أن معناه ما ذكرنا.
وشهد في هذا الوجه: يتعدى بحرف جر، فتارة يكون الباء، وتارة يكون على.

فمما يتعدى بعلى قوله: وقالوا لجلودهم لما شهدتم علينا وقوله: ﴿شهد عليهم سمعهم
وأبصارهم﴾، و﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنُهُمْ﴾، ﴿شَهِدْنَا عَلَى أَنْفُسِنَا وَخَرَّتْهُمْ الْحَيَاةُ
الدُّنْيَا وَشَهِدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾ ومن التعدي بالياء قوله: ﴿وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا﴾
و﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ﴾ وقوله: ﴿أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾ فإذا نقل بالهمزة زاد بالهمزة
مفعول كسائر الأفعال المتعدية إذا نقلت بالهمزة قال: ﴿وَأَشْهَدُهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ
بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا﴾.

فأما قوله: ﴿أشهدوا خلقهم﴾ فمن الشهادة التي هي الحضور كأنهم ونخوا على أن قالوا
ما لم يحضروا مما حكمه أن يعلم بالمشاهدة.

ومن قال: ﴿أشهدوا خلقهم﴾ فالمعنى أحضروا ذلك، وكان الفعل يتعدى إلى مفعولين
قبل النقل، فلما بني للمفعول له نقص، تعدى الفعل إلى مفعول واحد.

ويقوي هذه القراءة قوله ﴿مَا أَشْهَدْتُهُمْ خَلْقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنْفُسِهِمْ﴾
فتعدى إلى مفعولين لما بني الفعل للفاعل، فأما قوله: ﴿إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ وَأَشْهَدُوا أَنِّي
بِرِّي﴾ فعلى إعمال الثاني كما أن قوله: ﴿أَتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾ كذلك، والتقدير:
إني أشهد الله أني بريء، وأشهدوا بأنى بريء فحذف المفعول الأول على ضربته،
وضربى زيد، وهذا منقول: من شهد بكذا، إلا أن حرف الجر يحذف مع "أن" فأما
الباء في قوله: ﴿أشهد بالله﴾ فهي متعلقة بهذا الظاهر كما أن قوله: أحلف بالله، وأقسم
بالله يتعلق الجار فيه بهذا الظاهر.

والثانية مضمومة .

[ب/٢٤٨] / قرأ ابن عامر إلا الوليد بن مسلم وحفص ﴿ قال أولوا^(١) ﴾ [٢٤] بألف على الخبر. روى المطوعي عن الأعمش: ﴿ إني بريء ﴾ [٢٦] بنون واحدة.
﴿ بريء ﴾ بكسر الراء.

قرأ الباقون: ﴿ إني ﴾ بنونين أولاهما مفتوحة والثانية مكسورة.

﴿ براء ﴾ بفتح الراء. قرأ ابن محيصن، والوليد بن مسلم: ﴿ سخريا ﴾ [٣٢] بكسر السين. وضمها الباقون.

قرأ ابن كثير وابن محيصن وأبو عمرو ﴿ سَقَفَا مِنْ

= فإن قلت: فلم لا يكون الجر فيه متعلقاً محذوفاً كأنه قال: أشهد بقوة الله، فيكون الجار فيه كالذي في قوله حضرت بسلامي، وشهدت بقوتي فإن ما تقدم أولى من هذا ألا ترى أنك تقول: "أشهد" وأشهد، وأشهد بالله كما تقول أحلف وأحلف بالله، وأقسم وأقسم بالله فكما أنك في هذا تعلق الجار بالظاهر كذلك في أشهد تعلقه به.

وقال: ﴿ وَنَزَعْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا ﴾ ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا ﴾ ﴿ لَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ فشهداء جمع شهيد كفقهاء، وظريف وظرفاء.

فأما قوله: ﴿ وَيَقُولُ الشُّهَادُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ ﴾ فيجوز أن يكون الأَشْهَاد جمع شاهد مثل صاحب وأصحاب وطائر وأطيوار وأظنه قول سيبويه، ويجوز أشهاد جمع شهيد. كيتيم وأيتام وشريف وأشراف وأبيل وأبيال، وهذا كأنه أرجح لأن ما جاء من ذلك في التنزيل جاء على فعيل.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٧٥) قرأ ابن عامر: ﴿ قال أولوا جنتكم ﴾ بالألف. وكذلك روى حفص عن عاصم. وقرأ الباقون، وأبو بكر عن عاصم: ﴿ قل ﴾ بغير ألف.

قال أبو علي: فاعل قال: النذير، المعنى: ﴿ كذلك ما أرسلنا من قبلك في قرية من نذير إلا قال مترفوها إنا وجدنا آباءنا على أمة ﴾ فقال لهم النذير: ﴿ أولوا جنتكم بأهدى مما وجدتم عليه آباءكم ﴾؟ ويجوز فيمن قال: ﴿ قل ﴾ أن يكون حكاية ما أوحى إلى النذير كأنه أوحينا إليه فقلنا له: قل لهم: أولوا جنتكم بأهدى.

سورة الزخرف ٢٩٩

فضة^(١) [٣٣] بفتح السين، وسكون القاف، وضمها الباقون. قرأ الأعمش، وحمزة، وعاصم، وابن عامر إلا ابن ذكوان، وابن مسلم: ﴿لَمَّا مَتَاعٌ﴾^(٢) [٣٥]

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٧٥/٣) قرأ ابن كثير، وأبو عمرو ﴿سُقفا﴾ على التوحيد. وقرأ الباقون: ﴿سُقْفًا﴾ بضم السين والقاف على الجميع. السُقْف: جمع سَقْف، قال: ﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا﴾، والجمع سَقَف مثل رهن ورهن، ويخفف فيقال رهن، ومثله في الصفة: فرس ورد وخيل ورد كذلك كَث، وكث وسهم حشر، وسهام حشر، وفعل في الجمع يخفف نحو: أسد وأسد. وسقف واحد يدل على الجمع ألا ترى أنه قد علم بقوله: ﴿ليوتهم﴾ أن لكل بيت سقف، وروي عن مجاهد أنه قال كل شيء من السماء فهو سقف، وكل شيء من البيوت فهو سقف بضمين.

ويشبه أن يكون اعتر في السقف قوله: ﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا﴾.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٧٩/٣): قرأ عاصم وحمزة: ﴿لما متاع﴾ مشددة وقرأ الباقون: ﴿لما﴾ خفيفة. ومن شدد كانت "إن" عنده بمعنى "ما" النافية كالتي في قوله تعالى: ﴿إن الكافرون إلا في غرور﴾ وكذلك المعنى في الآية ما كل ذلك إلا متاع الحياة الدنيا، و﴿لما﴾ في معنى "إلا"، وقد حكى سيبويه: نشدتك الله لما فعلت وحمله على إلا هذه الآية تدل على فساد قول من قال: إن قوله: ﴿وإن كل لما جميع لدينا محضرون﴾، وأن المعنى: إن هو إلا جميع لدينا محضرون.

وزعموا أن في حرف أبي ﴿وما ذلك إلا متاع الحياة﴾ فهنا يدل على أن ﴿لما﴾ بمعنى: "إلا"، وأن ﴿إن﴾ بمعنى "ما". وحكى عن الكسائي أنه قال: لا أعرف وجه التثقيب. وقال أبو الحسن: قال بعضهم: ﴿لما﴾ مثقلة وجعلها في معنى "إلا" وذهب إلى أن التخفيف الوجه، قال: لأن ﴿لما﴾ في معنى إلا لا يكاد يعرف، ولا يكاد يتكلم بها.

وأما من قال: ﴿لما﴾ فإن ﴿إن﴾ في قوله المخففة من الثقيلة واللام فيها التي تدخل فتفصل بين النفي وألا يجاب في قوله هيلتك أمك إن قتلت لفارسا وكقوله ﴿وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين﴾، ومن نصب بها مخففة فقال: إن زيد المنطلق استغني عن هذه اللام لأن النافية لا ينصب بعدها الاسم، فإذا لم يقع بعدها انتصاب اسم لم يقع اللبس، ﴿ما﴾ فيها زائدة. المعنى: وإن كل ذلك لمتاع الحياة الدنيا، ولم تعمل ﴿إن﴾ عمل الفعل لما خففتها لزوال شبهها بالفعل من أجل التخفيف ولو نصبت بها لجاز في القياس.

وحكى سيبويه النصب بها مخففة، والقياس أن لا تعمل إذا خففت يداك على ذلك دخولها على الفعل في النحو: ﴿وإن كنا عن دراستهم لغافلين﴾ ﴿وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين﴾.

سورة الزخرف ٣٠٠

مشددة الميم.

وقرأ يعقوب والأعمش في رواية المطوعي، وحماد عن عاصم: ﴿يقيض له﴾ [٣٦] بالياء.

وقرأ الباقون بالنون.

قرأ ابن محيصن وأهل العراق إلا أبا بكر: ﴿حتى إذا جاءنا^(١)﴾ [٣٨] بغير ألف بعد الهمزة على الأفراد. وقرأه الباقون بألف بعد الهمزة على التثنية.

قرأ حفص، ويعقوب: ﴿أسورة من ذهب﴾ بسكون السين من غير ألف بعدها وقرأ الباقون: ﴿أساور﴾ بفتح السين وألف بعدها، إلا أن الأعمش في رواية المطوعي ﴿أساور﴾ بضم الراء.

قرأ الأعمش وحمزة، والكسائي: بضم السين واللام. وفتحها الباقون.

قرأ ابن كثير وابن محيصن، وأهل البصرة، وحمزة وعاصم: ﴿يصدون^(٢)﴾ [٥٧] بكسر الصاد وضمها الباقون. قرأ أهل الكوفة، وروح: ﴿أأهتنا^(٣)﴾ [٥٨] [١/٢٤٩]

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٧٧): قرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم، في رواية أبي بكر، وابن عامر: ﴿حتى إذا جاءنا﴾ لاثنين وقرأ أبو عمرو، وحمزة، والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿جاءنا﴾ واحد.

حجة الأفراد قوله: ﴿يا ليت بيني وبينك﴾ فهو واحد.

وحجة التثنية قوله: ﴿ومن يعيش عن ذكر الرحمن نقيض له شيطاناً فهو له قرين﴾.

فقوله: ﴿جاءانا﴾ على التثنية هو الكافر وقرينه، وليس قوله: ﴿يا ليت بيني وبينك﴾ أن قرينه ليس معه، بل يجوز أن يقول له هذا وهو معه.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٧٩): قرأ نافع، وابن عامر، والكسائي:

﴿يصدون﴾ بضم الصاد. وقرأ الباقون: بكسر الصاد. وأبو عبيدة: ﴿إذا قومك منه

يصدون﴾ يضحجون، ومن ضمها فمجازها يعدلون وقال غيره: ﴿يصدون﴾

و﴿يصدون﴾ والكسر أكثر قال: ﴿يصدون﴾ و﴿يصدون﴾ مثل يحشر ويحشر.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٤٨): قرأ أبو عمرو، وابن كثير: ﴿وقالوا أأهتنا

خير﴾ ممدودة استفهام في تقديره ثلاث ألفات.

وقال عاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي: ﴿أأهتنا﴾ بهمزتين بعد الثانية ألف.

وقال أحمد بن صالح عن قالون عن نافع: ﴿أأهتنا﴾ بهمزة واحدة بعدها مدة في تقديره

بعدها ألفان.

سورة الزخرف ٣٠١

بهمزتين مخففتين ولين الثانية منها أهل الحجاز، وابن عامر، وأبو عمرو ورويس

= وقال أحمد بن صالح: وأراي سمعت أبا بكر بن أبي أويس يقول كما قال قالون.

وقال أحمد بن صالح: بلغني عن ورش أنه كان يقرأها بغير استفهام على مثال الخير.

قال أبو علي: قوله استفهام في تقدير ثلاث ألفات ترجمة فيها تجوز، وتحقيقها أن الهمزة المبدوء بها همزة الاستفهام، والهمزة الثانية هي همزة أفعله من آهة بين بين، وبعد هذه الهمزة التي هي همزة أفعله الألف المنقلبة عن الفاء التي هي همزة من إله قلبت ألفا لاجتماع الهمزتين اللتين الأولى منها مفتوحة، فهي مثل آدم والكوفيون، وابن عامر حذفوا الهمزتين جميعا على ما يروونه من تحقيق الهمزتين.

وما ذكره أحمد بن صالح عن قالون عن نافع بهمزة واحدة، وبعدها مدة، فالهمزة الأولى للاستفهام، والثانية همزة أفعله يجعلها بين بين، وبعدها الألف المنقلبة عن الهمزة.

وقوله: في تقدير همزة بعدها ألفان معناه أن همزة الاستفهام التي في قوله: ﴿آهتنا﴾ جعل الهمزة التي بعدها بين بين فصار كالألف للتخفيف الذي دخلها، وكونها بين الألف والهمزة، والألف الثانية هي ألف في الحقيقة، فأما التي قبلها فهمزة بين بين.

وما ذكره عن ورش أنه كان يقرأها بغير استفهام: فإن المعنى على الاستفهام، ألا ترى أن المعنى: أيهما خير؟ ولعله حذف الهمزة لاجتماع المثليين، ودلالة أم عليها، كما حذفها عمران في قوله:

وأصبحت فيه آمنا لا كمشعر أتوني فقالوا من ربيعة أو مضر؟

أم الحي قحطان.....

فهذا أكثر ما يجيء في الشعر، وقد قيل في قوله: ﴿وتلك نعمة تمنها علي﴾ أن المراد به الاستفهام، والوجه إثبات الهمزة، وترك حذفها، ومما تكون همزة الاستفهام فيه محذوفة قول الكميت:

ولا لعبا مني وذو والشيب يلعب

معناه علي: أو ذو الشيب يلعب؟ على وجه التقرير أن ذلك لا ينبغي.

٣٠٢ سورة الزخرف

واتفقوا على ترك الفصل بينهما.

قرأ الأعمش «وإنه لعلم» [٦١] بفتح العين واللام. وقرأه الباقون: «لعلم» بكسر العين، وسكون اللام. وقرأ نافع، وابن عامر، وحفص: «تشتيه الأنفس^(١)» [٧١] بإثبات الياء، وزيادة هاء عليها مكسورة في الوصل. وقرأه الباقون بحذف الياء من الوصل والهاء المزيدة. قرأ ابن محيصن، وعبد الوارث: «حتى يلقوا يومهم» [٨٣].

بفتح الياء، وسكون اللام عن غير ألف بعدها، وفتح القاف، وكذلك في الطور. والواقع والمعروف عن عبد الوارث أنه يقرأ ذلك في الطور حسب الباقون: «حتى يلاقوا».

قرأ ابن كثير، وابن محيصن، عن الأعمش، وحمزة، والكسائي، إلا الشيزري وخلف، ورويس «وإليه يرجعون^(٢)» [٨٥] بالياء.

وقرأه الباقون بالتاء، وفتح حرف المضارعة ابن محيصن، والمطوعي عن

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٨١): قرأ نافع وابن عامر، وحفص عن عاصم: «تشتيه الأنفس» بإثبات هاء بعد الياء.

وقرأ الباقون، وأبو بكر عن عاصم: «تشتيه» بغير هاء. قال أبو علي: حذف الهاء من الصلة من الحسن كتابتها، إلا أن الحذف يرجع على الإثبات بأن عامة هذا النحو في التثنية جاء على الحذف فمن ذلك قوله: «أهذا الذي بعث رسولاً» «وسلام على عبادة الذين اصطفى» و«ولا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم». ويقوي الحذف من جهة القياس: أنه اسم قد طال والأسماء إذا طالت فقد يحذف منها، كما حذفوا من: اشهباب، واحميرار، وكما حذفوا من كينونة، وصورورة، فكما ألزموا الحذف لهذا ولباب احميرار في أكثر الأمر، كذلك يحسن أن تحذف الهاء من الصلة، فقد جاء مثبتة في قوله: «إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس».

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٨٢): قرأ نافع، وأبو عمرو، وعاصم: «وإليه ترجعون» بالتاء مضمومة. وقرأ الباقون بالياء مضمومة. حجة الياء: أن قبلة غيبة، وهو قوله: «فذرهم يخوضوا ويلعبوا».

ووجه التاء: على قل لهم «وإليه ترجعون»، أو أريد به مع الغيبة مخاطبون فجعلت الخطاب على الغيبة، فيكون الغيب مرادين مع غيرهم.

سورة الزخرف ٣٠٣

الأعمش ويعقوب على أصولهم.

قرأ الأعمش، وحمزة، وعاصم: ﴿وقيله يا رب^(١)﴾ [٨٨] بكسر اللام والهاء ووصلها بياء.

[٢٤٩/ب]

وقراه الباقون بفتح اللام/ وضم الهاء ووصلها بواو في اللفظ.

قرأ ابن محيصن: ﴿يا رب^٢﴾ [٨٨] بضم الباء، وقد ذكر. قرأ نافع، وابن

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٨٢): قرأ عاصم، وحمزة، ﴿وقيله يا رب﴾ بكسر اللام. المفضل عن عاصم، ﴿قيله﴾ منصوبة اللام.

قال أبو علي: وجه الجر في قوله: ﴿وقيله﴾ على قوله: ﴿وعنده علم الساعة﴾ أي يعلم الساعة ويصدق بها، ويعلم قيله، ومعنى يعلم أن الدعاء مندوب إليه بنحو قوله: ﴿ادعوني أستجب لكم﴾ و﴿ادعوا ربكم تضرعاً وخيفة﴾ فأما نصب ﴿قيله﴾ فعلى الحمل على موضع ﴿وعنده علم الساعة﴾؛ لأن الساعة مفعول بها وليست بظرف، فالمصدر مضاف إلى المفعول به ومثل ذلك قوله:

قد كنت داينت بها حسناً

مخافة الإفلاس والليانا

يحسن بيع الأصل والقيانا

فكما أن القيان، والليان محمولان على ما أضيف إليه المصدر من المفعول كذلك قوله: "وعنده علم الساعة" لما كان معناه: يعلم الساعة، حملت (قيله) على ذلك. ويجوز أن تحمله على يقول قيله فيدل انتصاب المصدر على فعله، وكذلك قول كعب يسعى الروشة حنانيتها وقيلهم:

إنك يا ابن أبي سلمى لمقتول

ووجه ثالث: أن يحمل على قوله: "أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم" (وقيله). وقرأ ناس من غير السبعة (وقيله يا رب) بالرفع ويحتمل ضربين: أحدهما أن تجعل الخبر. وقيله قيل يا رب، فيحذف.

والآخر: أن تجعل الخبر: قيله مسموع ومتقبل، فيا رب منصوب الموضع بقيله المذكور. وعلى القول الآخر بقيله المضمرة وهو من صلته، ولا يمتنع ذلك من حيث امتنع أن يحذف بعض الموصول ويبقى بعضه؛ لأن حذف القول قد أضمر حتى صار بمنزلة المذكور، وقد يحتمل بيت كعب الرفع على الوجهين الذين ذكرناهما فيمن رفع قيله في الآية.

عمر: ﴿فسوف تعلمون^(١)﴾ [٨٩] بالتاء. وقرأه الباقون بالياء.

وفيها من الياءات المتحركات:

﴿من تحتي أفلا﴾ فتحها أهل الحجاز إلا ابن مجاهد عن قنبل وأبو عمرو.

ومن المحذوفات:

﴿سيهديني﴾ و﴿أطيعوني﴾ و﴿اتبعوني﴾ أثبتهن في الحالين يعقوب، وتابعه في الوصل أبو عمرو وأبو سليمان وأبو مروان جميعاً عن قالون في ﴿اتبعوني﴾ خاصة. ﴿يا عبادي لا خوف﴾ أثبت الياء في الحالين، وأسكنها أهل البصرة إلا روحاً، ونافع، وابن عامر، ورواه أبو بكر بياء مفتوحة في الوصل ثابتة في الوقف وحذفها من الحالين الباقون.

سورة الدخان

قرأ ابن محيصن والشيزري: ﴿رب السموات^(٢)﴾ [٧] و﴿ربكم

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٨٣): قرأ نافع وحده: "وقل سلام فسوف تعلمون" بالتاء. وقال ابن ذكوان عن ابن عامر بالياء. وقال هشام بالتاء. وقرأ الباقون بالياء. وقال الخفاف عن أبي عمرو: الياء والتاء عندي سواء.

ووجه الياء: أن يحمل على الغيبة التي هي: "فاصفح عنهم فسوف يعلمون".
ووجه التاء: على الخطاب على: (قل) المظهر في الكلام: قل لهم سوف تعلمون.
وكلاهما قريب المتناول كما أخرج أبو عمرو فيه.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٨٦):

قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر هاهنا: ﴿رب السماوات﴾ برفع الباء. وقرأ عاصم، في رواية أبي بكر، وحمزة، والكسائي ها هنا ﴿رب السماوات﴾ بكسر الباء، وفي المزمّل: ﴿رب المشرق﴾ بكسر الباء، وفي ﴿عم يتساءلون﴾: ﴿رب السماوات﴾ كسراً.

ووافقهم ابن عامر على هذين الحرفين في المزمّل وفي ﴿عم يتساءلون﴾.

وقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو وذلك كله بالرفع. وقرأ عاصم في رواية حفص في المزمّل: ﴿رب المشرق والمغرب﴾ رفعا، وفي الدخان، و﴿عم يتساءلون﴾ بالخفض.

رفع الباء من ﴿رب السماوات﴾ على القطع من الأول؛ لأن ما بعده قد تم فانقطع =

سورة الدخان..... ٣٠٥

ورب ﴿٨﴾ بالجسر فيهن وافقهما في الجر الأول أهل الكوفة. ورفعهن الباقون.

قرأ ابن كثير وحفص ورويس ﴿يغلي﴾^(١) [٤٥] بالياء وقرأ الباقون بالتاء.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن، ونافع، وعامر/ ويعقوب، والعباس عن أبي عمرو: [٢٥٠/]

= الكلام بقوله: ﴿إنه هو السميع العليم﴾ والرفع فيه على أحد أمرين: إما أن يكون خبر مبتدأ محذوف لما قال: ﴿رحمة من ربك إنه هو السميع العليم﴾ قال: هو ﴿رب السماوات﴾ فمحذوف المبتدأ، أو يكون ﴿رب السماوات﴾ مبتدأ وخبر. الجملة التي عاد الذكر منها إليه وهو قوله ﴿لا إله إلا هو﴾، ويقوي هذا قوله: ﴿رب المشرق والمغرب لا إله إلا هو﴾.

ومن قرأ: ﴿رب السماوات والأرض﴾ جعله بدلا من ﴿ربك﴾ المتقدم ذكره. قال أبو الحسن: الرفع أجود وبه نقرأ، وما في المزمّل: ﴿واذكر اسم ربك وتبتل إليه تبتيلا رب المشرق﴾ فقد تم الكلام بقوله ﴿وتبتل إليه تبتيلا﴾ وانقطع، فالاستئناف فيه أحسن، كما في قوله: ﴿رب السماوات والأرض﴾ في الدخان، ومن لم يستأنف أبدله من ﴿ربك﴾ من قوله ﴿واذكر اسم ربك﴾ ﴿رب المشرق﴾ كما أبدل في الدخان. فإذا قطعه من قوله: ﴿واذكر اسم ربك﴾ فرفع ﴿رب المشرق والمغرب﴾ كان على الوجهين الذين ذكرناهما في الآية التي في الدخان.

وما في (عم يتساءلون) فقوله: ﴿جزاء من ربك عطاء حسابا﴾ فمن استأنف أيضا جاز أن يكون خبر مبتدأ محذوف وجاز أن يكون ﴿رب السماوات﴾ مبتدأ وخبره ﴿الرحمن﴾. ومن أبدل فقال ﴿رب السماوات والأرض﴾ كان ﴿الرحمن﴾ على قوله مبتدأ وما بعده خبره.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٨٧): قرأ ابن كثير، وابن عامر، وعاصم في رواية حفص: ﴿يغلي﴾ بالياء.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿تغلي﴾ بالتاء.

من قال: ﴿تغلي﴾ بالتاء حملة على الشجرة كأن الشجرة تغلي في البطون. ومن قال: ﴿يغلي﴾ حملة على الطعام؛ لأن الطعام هو الشجرة في المعنى. ألا ترى أنه خير الشجرة والخبر في المعنى إذا كان مفردا هو الابتداء ولا يجعل على ﴿المهل﴾ إنما ذكر للتشبيه في الذوب.

فأما قوله: ﴿ألم يك نطفة من مني تمنى﴾ فالتاء فيه كالياء؛ لأن كل واحد منهما كالأخر قال: ﴿إنا خلقنا الإنسان من نطفة﴾.

٣٠٦ سورة الدخان

﴿فاعتلوه^(١)﴾ [٤٧] بضم التاء. قرأ الكسائي: ﴿ذق أنك^(٢)﴾ [٤٩] بفتح الهمزة. قرأ نافع وابن عامر والأعمش: ﴿في مقام^(٣)﴾ [٥١] بضم الميم الأولى. قرأ ابن محيصن ﴿واستبرق﴾ موصول وفتح القاف غير منصرف وقرأ الباقون ﴿واستبرق﴾ بقطع الهمز وكسر القاف وثبوتهما.

ما فيها من المتحركات:

﴿إني آتيتكم﴾ فتحها أهل الحجاز وأبو عمرو، ﴿تؤمنوا لي﴾ فتحها ورش:
والحذوفات: ﴿ترجموني﴾ ﴿فاعتزلوني﴾ أثبتها في الحالين فيهما ابن شنبوذ
عن قنبل ويعقوب. وافقهما في الوصل ورش، وأبو مروان.

(١) قال الشيخ محمد كريم راجح في كتابه القراءات العشر المتواترة على هامش القرآن الكريم عند هذه الآية: ﴿فاعتلوه﴾: نافع، وابن كثير، وابن عامر، ويعقوب. ﴿فاعتلوه﴾ الباقون.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٨٧): قرأ الكسائي وحده: ﴿ذق أنك أنت العزيز الكريم﴾ وقرأ الباقون: ﴿إنك﴾ بكسر الألف.
من كسر ﴿إن﴾ فعلى ما كان يقوله فالمعنى ﴿إنك أنت العزيز الكريم﴾ في زعمك، وفيما تقوله، فأجرى ذلك على حسب ما كان يذكره أو يذكر به، ومثل هذا قوله: ﴿أين شركائي الذين كنتم ترعمون﴾ أين شركائي فيما يفترون ويدعون.
وأخبرنا بعض الرواة أن زُهرة اليمن قال في جرير:
أبلغ كلييا وأبلغ عنك شاعرها أي الأغر وأني زهرة اليمن
وأجابه جرير:

ألم تكن في وسوم قد وسمت بها من حان موعظة يا زهرة اليمن
أي: زهرة اليمن فيما تقول، وكذلك أبو جهل كان يقول: أنا أعز الوادي وأمنهم
فعلى ما يقول جاء التنزيل بتكذيبه.

فأما قول الكسائي: ﴿ذق أنك﴾ بفتح الهمزة فالمعنى: ذق بأنك والناس على الأول.
(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٨٨): قرأ نافع وابن عامر ﴿في مقام أمين﴾ بضم الميم من فتح الميم من ﴿مقام﴾ أراد به المجلس والمشهد كما قال: ﴿في مقعد صدق﴾ فوصفه بالأمن يقوي أنه يراد به المكان ووصف بالأمن كما يوصف بالخوف.
وأما من ضم فإنه يحتمل أن يريد به المكان من أقام فيكون على هذا معنى القراءتين واحدا، ويجوز أن يجعله مصدرا، ويقدم المقام محذوفا في موضع إقامة أمين.

سورة الجاثية

قرأ الأعمش وحمزة، والكسائي، ويعقوب: ﴿من دابة آيات﴾ [٤] ﴿وتصريف الرياح آيات﴾^(١) [٥] بكسر التاء فيهما نصبا.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٨٩):

قرأ ابن كثير، وعاصم، وأبو عمرو، وابن عامر: ﴿وما يبيث من دابة آيات﴾ رفعا ﴿وتصريف الرياح آيات﴾ رفعا. وقرأ حمزة، والكسائي بالكسر فيهما.

من قال: ﴿وفي خلقكم وما يبيث من دابة آيات﴾ جاز الرفع في قوله: ﴿آيات﴾ من وجهين: أحدهما: العطف على موضع ﴿إن﴾ وما عملت فيه؛ لأن موضعها رفع بالابتداء، فيحمل الرفع فيه على الموضع. والآخر: أن يكون مستأنفا، ويكون الكلام جملة معطوفة على جملة. فيكون قوله: ﴿آيات﴾ هذا مرتفعا بالظرف في قول من رأى الرفع بالظرف أو بالابتداء في قول من لم ير الرفع بالظرف. فهذا قول من رفع: ﴿آيات﴾ في الموضعين.

قال أبو الحسن: ﴿من دابة آيات﴾ قراءة الناس الرفع وهو أجود وبها نقرأ لأنه قد صار على كلام آخر نحو: إن في الدار زيدا، وفي البيت غيره؛ لأنك إنما تعطف الكلام كله على الكلام كله. قال: وقد قرئ بالنصب وهو عربي، انتهت الحكاية عنه.

فأما قوله: ﴿واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها آيات لقوم يعقلون﴾ فإنك إن تركت الكلام على ظاهره فإن فيه عطفًا على عاملين: أحد العاملين الجار بالذي هو ﴿في﴾ من قوله: ﴿وفي خلقكم وما يبيث من دابة﴾. والعامل الآخر: إن نصبت ﴿إن﴾ وإن رفعت فالعامل المعطوف عليه مع ﴿في﴾: الابتداء أو الظرف.

ووجه قراءة حمزة والكسائي: ﴿وفي خلقكم وما يبيث من دابة آيات﴾، ﴿وتصريف الرياح آيات﴾ فعلى أنه لم يحمل على موضع ﴿إن﴾ كما حملة من رفع ﴿آيات﴾ في الموضعين أو قطعه واستأنف، ولكن حمل على لفظ إن دون موضعها فحمل آيات في الموضعين على نصب ﴿إن﴾ في قوله: ﴿إن في السماوات والأرض لآيات للمؤمنين﴾ فإن قلت إنه يعرض في هذه القراءة العطف على عاملين وذلك في قوله: ﴿واختلاف الليل والنهار آيات﴾ وسيبويه وكثير من النحويين لا يجيزونه.

قيل: يجوز أن يقدر في قوله: ﴿واختلاف الليل والنهار آيات﴾ وإن كانت محذوفة من اللفظ في الحكم المثبت فيه، وذلك أن ذكره تقدم في قوله: ﴿إن في السماوات﴾، ﴿وفي خلقكم﴾ فيجوز أن يكون حذفها؛ لأن حرف الجر قد تقدم ذكره في قوله =

سورة الجاثية.....

= ﴿إن في السماوات﴾، وقوله ﴿وفي خلقكم﴾ فلما تقدم ذكر الجار في هذين قدر فيه الإثبات في اللفظ وإن كان محذوفاً منه كما قدر سبويه في قوله:

أكل امرئ تحسبين امرأً ونارٍ توقد بالليل ناراً

إن "كل" في حكم الملفوظ به واستغني عن إظهاره بتقدم ذكره، كذلك فعلت العرب في الجار، ألا ترى أنهم لم يميزوا من تضرب أمرٌ، ولو قلت بمن تمر أمر، كان جائزاً .
وعلى أنهم قالوا على من تنزل أنزل عليه، فحذفوا الجار، وحسن ذلك لتقدم ذكر الجار،
وعلى هذا قول الشاعر:

إن الكريم وأبيك يعتمَلُ إن لم يجد يوماً على من يتكَلُ

لما ذكر "على" وإن كانت زائدة في قول سبويه حسن حذف الجار من الصلة، ولو لم يذكره لم يجز.

وكذلك ما حكاه يونس من قولهم: مررت برجل صالح إلا صالح، فصالح، لما تقدم ذكر الجار حسن ذلك، ولو لم يذكر الجار لم يكن هذا.

ومما يؤكد قول حمزة والكسائي أن ﴿آيات﴾ محمولة على أن ما ذكر من أنه في قراءة ثلاث لامات ﴿وفي خلقكم وما بيث من دابة لآيات﴾.

وكذلك الموضعان الآخران فدخول اللامات يدل على أن الكلام محمول على ﴿إن﴾ وإذا كان محمولاً عليها حسن النصب على ما قرأ حمزة والكسائي.

وصار كل موضع من ذلك كأن (إن) مذكورة فيه بدلالة دخول اللام؛ لأن هذه اللام إنما تدخل على خبر إن أو على اسمها.

ومما يجوز أن يتأول على ما ذكرنا في قوله: ﴿واختلاف الليل والنهار آيات﴾ قول الفرزدق:

وباشر راعيها الصلًا بلبانه وجنيه حرًّا النار ما يتحرف

فهذا إن حملت الكلام على ظاهره كان عطفاً على عاملين: على الفعل والباء، وإن قدرت أن الباء ملفوظ بها لتقدم ذكرها صارت في حكم الثبات في اللفظ.

وإذا كان كذلك كان العطف على عامل واحد وهو الفعل دون الجار، وكذلك قول الآخر:

أوصيت من برة قلباً حراً بالكلب خيراً والحماة شراً

إن قدرت الجار في حكم المذكور بما بدلالة المتقدم عليه لم يكن عطفاً على عاملين كما لم يكن قوله: ﴿واختلاف الليل والنهار آيات﴾ كذلك، وقد يخرج قوله: ﴿واختلاف

الليل والنهار آيات﴾ و﴿آيات﴾ من أن يكون عطفاً على عاملين من وجه آخر، =

سورة الجاثية..... سورة الجاثية..... ٣٠٩

قرأ ابن محيصن، وأهل الكوفة إلا حفصا، وابن عامر إلا الوليد بن مسلم ورويس: ﴿وآياته تؤمنون^(١)﴾ [٦] بالتاء. وقرأه الوليد بن مسلم بالياء كالباقيين، قرأ /ابن عامر، وأهل الكوفة إلا عاصما: ﴿النجزي^(٢)﴾ [١٤] بالنون. [٢٥٠/ب] الباقيون بالياء.

قرأ أهل الكوفة إلا أبا بكر ﴿سواء محياهم^(٣)﴾ [٢١] بالنصب.

= وهو أن تقدر قوله: ﴿واختلاف الليل والنهار﴾ معطوفا على (في) المتقدم ذكرها، ويجعل ﴿آيات﴾ متكررة كررتها لما تراخى الكلام وطال. قال بعض شيوخنا في قوله: ﴿ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فأن له﴾ إن ﴿أن له﴾ هي الأولى كررت. وكما جاء: ﴿فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به﴾ لما تراخى عن قوله: ﴿ولما جاءهم كتاب من عند الله﴾. وهذا النحو من كلامهم ضيق.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٩١): قرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم، في رواية حفص، والأعشى عن أبي بكر، وأبي عمرو: ﴿يؤمنون﴾ بالياء. وقرأ ابن عامر، وعمار، وحمزة، والكسائي: ﴿تؤمنون﴾ بالتاء. وكذلك يحيى عن أبي بكر عن عاصم بالتاء أيضا. حجة من قرأ بالياء: أن قبله غيبة وهو قوله: "لقوم يوقنون"، ومن حجتة أنه قال: "تلك آيات الله تتلوها عليك بالحق" مخاطبة للنبي ﷺ، فلا يكون في خطابه: ﴿في أي حديث بعد الله وآياته تؤمنون﴾ فإن قلت: إن في أول الكلام خطابا وهو قوله: ﴿وفي خلقكم وما يبث من دابة﴾.

قيل: والغيبة التي ذكرنا أقرب إلى الحرف المختلف فيه، والأقرب إليه أولى أن يحمل عليه.

والتاء على: ﴿تتلوه عليك بالحق﴾ فقل لهم: بأي حديث بعد ذلك يؤمنون!؟

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٩٢):

قرأ ابن عامر، وحمزة، والكسائي: ﴿لنجزي قوما﴾ بالنون. وقرأ الباقيون بالياء.

حجة الياء: أن ذكر الله عز وجل قد تقدم في قوله ﴿لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ﴾ فيكون فاعل نجزي.

ومن قرأه بالنون: فالنون في معنى الياء، وإن كانت الياء أشد مطابقة لما في اللفظ.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٩٣): قرأ الكسائي، وحمزة، وحفص عن عاصم: ﴿سواء﴾ نصبا.

والباقيون، وأبو بكر عن عاصم: ﴿سواء محياهم﴾ رفعا. قال أبو علي: ليس الوجه في

الآية نصب: ﴿سواء﴾ إذ نصبه على أن يجريه على ما قبله على حد قوله:

= مررت برجل هارب أبوه، وبرجل خارجا أخوه، لأنه ليس باسم فاعل، ولا بما شبه به من حسن وشديد، ونحو ذلك، إنما هو مصدر فلا ينبغي أن يجري على ما قبله كما يجري اسم الفاعل وما شبه به لتعريفه من المعاني التي أعمل لها فاعل، وما شبه به عمل الفعل.

ومن قال: مررت برجل خير منه أبوه وبسرح خز صفته، وبرجل مائة إبله استجاز أن يجري «سواء» أيضا على ما قبله كما أجري الضرب الأول.
فأما من قال: «أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء» فنصب، فإن انتصابه يحتمل ثلاثة أضرب:

أحدهما: أن تجعل الحيا والممات بدل من الضمير المنصوب في نجعله فيصير التقدير: أن نجعل محياهم ومماتهم سواء، فينتصب «سواء» على أنه مفعول ثانٍ لنجعل ويكون انتصاب «سواء» على هذا القول حسنا؛ لأنه لم يرفع مظهرها.

ويجوز أيضا أن تجعل «محياهم ومماتهم» ظرفين من الزمان، فيكون كذلك أيضا، ويجوز أن يعمل في الظرف أحد شيئين أحدهما: ما في «سواء» من معنى الفعل كأنه يستوي في الحيا والممات. والآخر: أن يكون العامل الفعل.

ولم نعلم الكوفيين الذين نصبوا «سواء» نصبوا الممات، فإذا لم ينصبوه كان النصب في «سواء» على غير الوجه لا يخلو من أن ينتصب على أنه حال، أو على أنه المفعول الثاني لنجعل وعلى أي الوجهين حملته فقد أعملته عمل الفعل فرفعت به المظهر.

فإن جعلته حالا، أمكن أن تكون الحال من الضمير في «نجعلهم»، ويكون المفعول الثاني في «كالذين آمنوا».

فإذا جعلت قوله: «الذين آمنوا» المفعول الثاني: أمكن أن يكون «سواء» منتصبا على الحال مما في قوله: «كالذين آمنوا» في معنى الفعل، ويكون ذو الحال الضمير المرفوع في قوله: «كالذين آمنوا» وهذا الضمير يعود إلى الضمير المنصوب في «نجعلهم»، فانتصابه على الحال من هذين الوجهين، ويجوز أن لا تجعل قوله: «كالذين آمنوا» المفعول الثاني، ولكن تجعل المفعول الثاني قوله: «سواء محياهم ومماتهم» فيكون جملة في موضع نصب بكونها في موضع المفعول الثاني لنجعل.

ويجوز فيمن قال: مررت برجل مائة إبله، فأعمل المائة عمل الفعل "أن" بنصب «سواء» على هذا الوجه أيضا ويرتفع به الحيا، كما جاز أن يرتفع إذا قدرت الجملة في موضع الحال، والحال التي في الجملة التي هي «سواء محياهم ومماتهم» تكون من «نجعل» وتكون مما في قوله: «كالذين آمنوا» في معنى الفعل، وقد قيل في الضمير قوله: محياهم ومماتهم قولان: أحدهما: أنه ضمير الكفار دون الذين آمنوا، وقيل: إنه ضمير للقبيلين المؤمن =

ورفعه الباقون. وعن ابن محيصن كالمذهبين. وانفرد بإمالة: ﴿محياهم﴾ الكسائي.

= والكافر، فمن جعل الضمير للكفار دون المؤمنين كان ﴿سواء﴾ على هذا القول مرتفعا بأنه خير ابتداء مقدم تقديره: محياهم ومماهم كذلك، ولا يكون النصب على هذا في سواء؛ لأنه إثبات في الإخبار بأن محياهم ومماهم يستويان في الذم والبعد من رحمة الله. والقول الآخر: إن الضمير في ﴿محياهم ومماهم﴾ للقيلين، فإذا كان كذلك جاز أن ينتصب ﴿سواء﴾ على المفعول الثاني من ﴿نجعل﴾ فيمن استجاز أن يعمل في الظاهر؛ لأنه ملتبس بالقيلين جميعا، وليس في الوجه الأول كذلك؛ لأنه للكفار دون المؤمنين فلا يلتبس بالمؤمنين من حيث كان للكفار دونهم، ولا يجوز أن ينصب ﴿سواء﴾ وإن كان الضمير في ﴿نجعلهم﴾ للكفار خاصة، وفي ﴿محياهم ومماهم﴾ كذلك لأنه يلزم أن يكون داخلا في الحسبان، وليس المعنى كذلك إنما المعنى على القطع والثبات لاستواء محيا الكفار ومماهم.

فإن قلت: كيف يدخل في الحسبان وهو في صلة ﴿أن نجعلهم﴾؟ قيل إنه يدخل في الحسبان وإن كان في صلة ﴿أن نجعل﴾ كما دخل في النفس قوله: ﴿ما يود الذين كفروا من أهل الكتاب ولا المشركين أن ينزل عليكم من خير من ربكم﴾ فكما دخل ﴿أن ينزل﴾ في النفي بدلالة دخول (من) في قوله ﴿من خير من ربكم﴾ وإن كان النفي لاحقا لـ: ﴿يود﴾ كذلك يدخل ﴿سواء﴾ إذا نصبت في الحسبان لأنه في صلة ﴿أن﴾ الذي وقع عليه الحسبان، كما دخل قوله: ﴿من خير من ربكم﴾ في النفي لأنه مفعول النفي، فكذلك ﴿سواء﴾ مفعول نجعل الذي وقع عليه الحسبان، وليس المراد إدخاله في الحسبان، إنما المراد الإثبات والإعلام باستواء محياهم ومماهم في السوء والذم، وإذا كان كذلك لم يكن فيه إلا الرفع.

ويكون على هذا الوجه قوله: ﴿كالذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾ في موضع المفعول الثاني، و﴿سواء محياهم﴾ استئناف، ولا يكون في موضع حال من قوله: ﴿كالذين آمنوا﴾؛ لأنه لا يلتبس بهم، ألا ترى أن الضمير على هذا القول للكفار خاصة دون المؤمنين.

قال سيبويه: وما كان من النكرة رفعا غير صفة فهو في المعرفة كذلك، وتلا الآية، يريد: أنه إذا لم يعمل عمل الفعل إذا جرى على النكرة نحو: مررت برجل سواء أبوه وأمه، فهو في المعرفة كذلك في أنه لا يعمل عمل الفعل في الظاهر. وهذا يدل على أنه جعل قوله: ﴿سواء محياهم ومماهم﴾ ملتبسا لما قبله إلا أنه لم يجره عليه من حيث لم يشبه اسم الفاعل ولا ما شبه به.

قرأ أهل الكوفة إلا عاصما: ﴿غشوة^(١)﴾ [٢٣] بفتح الغين، وسكون الشين من غير ألف بعدها.

زاد الأعمش عليهم فكسر الغين، الباقون: ﴿غشاوة﴾ بكسر الغين أيضا وفتح الشين، وألف بعدها.

قرأ يعقوب: ﴿كل أمة تدعى^(٢)﴾ [٢٨] بالنصب. وقرأه الباقون بالرفع.

قرأ الأعمش وحمزة: ﴿والساعة لا ريب فيها^(٣)﴾ [٣٢] بالنصب.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٩٥): قرأ حمزة، والكسائي: ﴿غشوة﴾ بغير ألف. وقرأ الباقون ﴿غشاوة﴾ بألف. و﴿غشوة﴾ قراءة الأعمش فيما زعموا، وحكى فيها: ﴿غشوة﴾ و﴿غشوة﴾ و﴿غشوة﴾. وحكى أبو الحسن: ﴿غشاوة﴾ بضم الغين. وقراءة الجمهور: ﴿غشاوة﴾ بكسر الغين.

(٢) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٢/٢٦٢): ومن ذلك قراءة يعقوب: ﴿كل أمة تدعى﴾ بفتح اللام.

قال أبو الفتح: ﴿كل أمة تدعى﴾ بدل من قوله: ﴿وترى كل أمة جاثية﴾ وجاز إبدال الثانية من الأولى لما في الثانية من الإيضاح الذي ليس في الأولى؛ لأن جثوها ليس فيه شيء من شرح حال الجثو والثانية فيها ذكر السبب الداعي إلى جثوها، وهو استدعاؤها إلى مسا في كتابها، فهي أشرح من الأولى فلذلك أفاد إبدالها منها، ونحو ذلك: رأيت رجلا من أهل البصرة رجلا من الكلاء.

فإن قلت: فلو قال: وترى كل أمة جاثية تدعى إلى كتابها لأغنى عن الإطالة. قيل الغرض هنا هو الإسهاب، لأنه موضع إغلاظ ووعيد، فإذا أعيد لفظ ﴿كل أمة﴾ كان أفخم من الاقتصار على الذكر الأول.

(٣) قال أبو علي في الحجة: (٣/٢٩٥): قرأ حمزة وحده: ﴿والساعة لا ريب فيها﴾ نصبا. وقرأ الباقون: ﴿والساعة لا ريب فيها﴾ قال أبو علي: الرفع هو قراءة الجمهور في ﴿الساعة﴾ وجهان:

أحدهما: أن تقطعه من الأول فتعطف جملة.

والآخر: أن يكون المعطوف محمولا على موضع ﴿إن﴾ وما عملت فيه، وموضعها رفع. ويحتمل وجه ثالث: وهو أن تعطفه على الضمير في المصدر. إلا أن هذا يحسن إذا أكد نحو: ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ فإذا لم يؤكد لم تحمل على القراءة.

سورة الجاثية..... ٣١٣

قرأ أهل الكوفة إلا عاصما، والوليد بن مسلم: «فاليوم لا يخرجون منها^(١)»
[٣٥] بفتح الياء، وضم الراء.

= أما قوله: «ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى» فإن قوله: «وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى» يرتفع «هو» فيه بالابتداء، وليس هو من باب: استوى زيد وعمرو، إذا أردت استويا، ولو كان منه لكان استوى هو وهو، وكان قوله: «بِالْأُفُقِ» ظرفا للاستواء، وليس كذلك، ولكنه استوى الذي يقتصر فيه على فاعل واحد كقوله: «وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى» و«الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى» فقوله «بِالْأُفُقِ» تأويلنا في موضع رفع بأنه خير المبتدأ، وفيه ضمير للمبتدأ.

فقد تبينت أنه لا دلالة لمن احتج بهذه الآية على جواز عطف الظاهر المرفوع على المضمرة المرفوع من غير أن يؤكد، ولكن يجيء في الشعر كقوله:

قلت إذا أقبلت وزهراً تهادى كنعاج الملا تعسفن رملا

ومن نصب فقال: «والساعة» حمله على لفظ (إن) مثل: إن زيدا منطلق وعمرا قائم. وموضع قوله: «ريب فيها» رفع بأنه في موضع خبر (إن) وقد عاد الذكر إلى الاسم، فكأنه قال: والساعة حق لأن قول «لا ريب فيها» معناها حق.

قال أبو الحسن: الرفع أجود في المعنى وفي كلام العرب وأكثر إذا جاء بعد خبر "إن" اسم معطوف أو صفة أن يرفع. قال: وقد قرئت نصبا وهي عربية.

ويقول ما ذهب إليه أبو الحسن قوله: «إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ» و«الْعَاقِبَةُ» لم تقرأ فيما علمت إلا مرفوعة.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة: (٣/٣٩٥): قرأ حمزة، والكسائي: «فاليوم لا

يخرجون» بفتح الياء، وضم الراء. وقرأ الباقون: «يخرجون» بضم الياء، وفتح الراء.

حجة من فتح: قوله: «يريدون أن يخرجوا من النار وما هم بخارجين منها» وفي أخرى: «عليهم وما هم بخارجين من النار».

وحجة من ضم الياء: «ربنا أخرجنا منها» ويقويه قوله: «ولا هم يستعتبون» فكما أن الفعل فيه مبني للمفعول فكذلك المعطوف عليه لا يكون وجها واحدا.

سورة الأحقاف

قرأ نافع وابن محيصن، وابن عامر، وابن فليح، وابن الصلت من طريق الشذائي عن قبل، وأبو ربيعة عن البري عن صاحبيه، ويعقوب: ﴿لتندر^(١)﴾ [١٢] بالناء.
قرأ أهل الكوفة: ﴿بوالديه إحسانا^(٢)﴾ [١٥] بهمزة مكسورة، وحاء ساكنة، ووسين مفتوحة، وألف بعدها مصدرا. / قرأ أهل الكوفة، وابن عامر، إلا [٢٥١/]

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٩٨): قرأ ابن كثير فيما قرأت على قبل، وعاصم، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي: ﴿لينذر﴾ بالياء.
وقرأ نافع، وابن عامر: ﴿لتندر﴾ بالناء.
وأخبرني إسحاق بن أحمد الخزازي عن ابن فليح عن أصحابه عن ابن كثير ﴿لتندر﴾ بالناء.
حجة الناء: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَّن يَخْشَاهَا﴾، ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾، و﴿إِنَّمَا أَنْذَرُكُمْ بِالْوَحْيِ﴾، و﴿لِتُنذِرَ بِهِ وَذَكَرَى﴾.
وحجة الياء قوله: ﴿لتندر بأسا شديدا من لدنه﴾ وقد تقدم ذكر الكتاب، فأسند الإنذار إلى الكتاب كما أسنده إلى الرسول عليه السلام.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٩٧): قرأ عاصم، وحمزة، والكسائي: ﴿إحسانا﴾ بألف. قال أبو علي: الباء في قوله: ﴿بوالديه﴾ يجوز أن يتعلق بوصينا بدلالة قوله: ﴿ذلكم وصاكم به﴾ ويجوز أن تتعلق بالإحسان، يدل على ذلك قوله: ﴿وقد أحسن بي إذ أخرجني من السجن﴾.

ويجوز أن تتعلق الباء في الآية بالإحسان لتقدمها على الموصول، ولكن يجوز أت تعلقها بمضمرة يفسره الإحسان كما جاز ذلك في الفعل في نحو: ﴿وكانوا فيه من الزاهدين﴾، ومثل ذلك: كان جزائي بالعصا أن أجلدا

في قول من لم يعلقه بالجزاء، ألا ترى أن الجزاء يتعلق بالباء في نحو قوله: ﴿إني جزيتهم بما صبروا﴾ ولكن في قول من علقه بمضمرة يبينه "أن أجلدا".

والإحسان خلاف الإساءة، والحسن خلاف القبح، فمن قال إحسانا كان انتصابه على المصدر، وذلك أن معنى قوله: ﴿ووصينا الإنسان بوالديه﴾ أي أمرناه بالإحسان، أي لسيأتي الإحسان إليهما دون الإساءة، ولا يجوز أن يكون انتصابه بـ: ﴿وصينا﴾ لأن وصينا قد استوفى مفعوليه اللذين أحدهما منصوب والآخر المتعلق بالياء، وحقته: قوله في الأنعام: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ ومن قال: ﴿بوالديه حسنا﴾ فمعناه: ليأت في أمرهما أمرا ذا حسن، أي ليأت الحسن في أمرهما دون القبح، وحقته: ما في العنكبوت: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾.

سورة الأحقاف..... ٣١٥

الأخفش والحلواني جميعاً عن هشام ويعقوب: ﴿كُرْهَا﴾، ﴿كُرْهَا﴾^(١) [١٥] بضم الكاف فيهما. وفتحهما الأخفش، الحلواني جميعاً عن هشام كالباقين.

قرأ يعقوب: ﴿وفصله﴾ [١٥] بفتح الفاء، وسكون الصاد من غير ألف بعدها. قرأ الباقون ﴿فصاله﴾. قرأ الأعمش في رواية المطوعي: ﴿يتقبل﴾ [١٦] ﴿يتجاوز﴾ [١٦] بياء مفتوحة بدل النون فيها. ﴿أحسن﴾^(٢) [١٦] بالنصب.

وقرأهما أهل الكوفة إلا أبا بكر كذلك، إلا أنهم أثبتوا نوناً بدل الياء، فقرأ ﴿نتقبل﴾ و﴿نتجاوز﴾ فيهما. وقرأهما الباقون بياء مضمومة فيها.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٩٨): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، ﴿كُرْهَا﴾، و﴿كُرْهَا﴾ نصبا.

وقرأ الباقون: ﴿كُرْهَا﴾ بضم الكاف في الحرفين. الكره: كأنه المصدر، والكره: الاسم كأنه الشيء المكروه، وقال: ﴿كتب عليكم القتال وهو كره لكم﴾ فهذا بالضم. وقال: ﴿أن ترثوا النساء كرها﴾ فهذا في موضع حال، ولم يقرأ فيما زعموا بغير الفتح. فعلى هذا مصدراً، أو في موضع حال، الفتح فيه أحسن. وما كان اسماً نحو: ذهب به على كره كان الضم فيه أحسن.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٩٨): قرأ ابن كثير، ونافع وعاصم في رواية أبي بكر وأبو عمرو، وابن عامر ﴿يتقبل عنهم﴾، و﴿يتجاوز﴾ بالياء جميعاً. وقرأ حمزة والكسائي: ﴿نتقبل﴾ و﴿نتجاوز﴾ بالنون جميعاً. حفص عن عاصم بالنون مثل حمزة فيها.

حجه من قال: ﴿يتقبل عنهم﴾: أن الفعل وإن كان مبنياً للمفعول فمعلوم أنه لله عز وجل كما جاء في الأخرى: ﴿إنما يتقبل الله من المتقين﴾ و﴿تقبل دعائي﴾ ونحو هذا الفعل الذي هو لله سبحانه، ولم يكن لغيره كان بناؤه للمفعول في العلم بالفاعل كبنائه للفاعل كقوله: ﴿إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف﴾ والفعل معلوم أنه له سبحانه وإن بني للمفعول، ألا ترى أنه قد جاء في الأخرى: ﴿ومن يغفر الذنوب إلا الله﴾ فيغفر ويغفر في هذا يفهم من كل واحد منها ما يفهم من الآخر، وعلى هذا جاء ﴿تقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر﴾، ثم جاء ﴿إنما يتقبل الله من المتقين﴾ وكذلك ﴿يتقبل عنهم﴾.

وحجه من قال: ﴿نتقبل﴾ و﴿نتجاوز﴾ بالنون: أي قد تقدم الكلام. ﴿ووصينا الإنسان﴾ وكلاهما حسن، ألا ترى أنه قد قال: ﴿تقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر﴾ قال: ﴿إنما يتقبل الله من المتقين﴾.

٣١٦ سورة الأحقاف

﴿أحسن﴾ بالرفع على ترك تسمية الفاعل. روى هشام: ﴿أتعداني﴾^(١) [١٧] بنون واحدة مشددة. وقرأه الباقون بنونين ظاهرتين.

وعن ابن محيصن فيه وجهان وبهما قرأت عنه.

قرأ الأعمش: ﴿أن أخرج﴾ [١٧] بفتح الهمزة، وضم الراء.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن، وأهل البصرة، وعاصم، والأخفش، والحلواني جميعاً عن هشام:

﴿وليوفيهم﴾^(٢) بالياء. الباقون بالنون. قرأ ابن محيصن، وأهل الكوفة إلا

[٢٥١/ب]/الكسائي، ويعقوب:

﴿لا يُرى﴾ [٢٥] بياء مضمومة. ﴿إلا مساكنهم﴾^(٣) [٢٥] بالرفع.

(١) قال الشيخ محمد كريم راجح في كتاب القراءات العشر المتواترة على هامش القرآن الكريم عند ذكر هذه الآية: ﴿أتعداني﴾: هشام مع المد المسبب. ﴿أتعداني أن﴾: نافع وابن كثير وأبو جعفر ﴿أتعداني أن﴾ الباقون.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٣٩٩):

قرأ ابن كثير، وعاصم، وأبو عمرو: ﴿ليوفيهم﴾ بالياء.

وقرأ الباقون: ﴿ولنوفيهم﴾ بالنون.

حجة الياء: أنه قد تقدم: ﴿وهما يستغيثان الله﴾، والنون في معنى الياء، ومثله قوله: ﴿سبحان الذي أسرى بعبده﴾، ثم جاء: ﴿لنريه من آياتنا﴾.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٤٠٠): قرأ حمزة، وعاصم: ﴿لا يُرى إلا

مساكنهم﴾ برفع النون، والياء.

وقرأ الباقون: ﴿لا ترى﴾ بالتاء ﴿إلا مساكنهم﴾ بنصب النون.

قال: أبو علي: تذكير الفعل في قراءة عاصم، وحمزة ﴿لا يرى إلا مساكنهم﴾ حسن،

أحسن من إلحاق علامة التأنيث بالفعل من أجل جمع المساكن، وذلك أنهم جعلوا الكلام

في هذا الباب على معنى: فقالوا: ما قام إلا هند، ولم يقولوا: ما قامت، كما كان المعنى.

فإن كان المؤنث يرتفع بهذا الفعل فالتأنيث فيه لم يجيء إلا في شذوذ، وضرورة فيما

حكاه فيه الأخفش فمن ذلك قوله:

برى النَّحْرُ والأَجْرال ما في عُرُوضها فما بقيت إلا الضلوع الجراشع

وقال:

كأنهم جمل وهم فما بقيت إلا النخيزة والألواح والعصب

فيما حكاه أبو الحسن، والحمل على المعنى كثير، من ذلك قوله: ﴿أو كم يروا أن الله الذي

خلق السماوات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر﴾ ومثل ذلك في الحمل على المعنى: =

وروى المطوعسي عن الأعمش «مسكنهم» بإسكان السين، وحذف الألف، وفتح الكاف على التوحيد مع رفع النون. وقرأه الباقون «لا تَرَى» بالتاء وفتحها. «إلا مساكنهم» بالنصب والجمع. وعن ابن محيصن نحوه. وأمال الألف من «تَرَى» أبو عمرو، وأهل الكوفة إلا عاصما.

قرأ ابن محيصن: «فهل يَهْلِك»^(١) [٣٥] بفتح الياء وكسر اللام. وقرأه الباقون

= بادت وغير آيهن مع البلى إلا رواكد جمرهن هباء
ثم قال:

ومشجع أمّا سواء قذاله

لما كان: "غير آيهن مع البلى إلا رواكد" معناه بما رواكد، حمل: "مشجع" على ذلك. وكذلك قوله عز وجل: «يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكُأْسٍ مِنْ مَعِينٍ» ثم قال: «وَحُورٌ عِينٌ» لما كان يطاف عليهم بكذا، معناه: لهم فيها كذا. وقالوا: إن أحداً لا يقول ذلك إلا زيد، فأدخل أحداً في الواجب لما كان معنى الكلام النفي، ومثله دخول إن قوله:

إن أحد لم تنطق الشفتان

فإنما دخل إن على أحد، ودخولها يدل على أنه رفعه بالابتداء دون الفعل الذي يفسره: لم ينطق، وهذا الضرب كثير، وإنما ينكره من لا بصر له بهذا اللسان.

ومن قرأ: «لا تَرَى إلا مساكنهم» كان الفعل لك أيها المخاطب، والمساكن مفعول بما. و«تَرَى» في القراءتين جميعاً من رؤية العين، المعنى: لا تشاهد شيئاً إلا مساكنهم كأنها قد زالت عما كانت عليه من كثرة الناس بها وما يتبعه مما يقتنونه.

(١) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٢/٢٦٨):

ومن ذلك قراءة ابن محيصن: «فهل يَهْلِك».

قال هارون، وبعض الناس يقول: «فهل يَهْلِك».

وقرأ الناس: «يُهْلِك». قال أبو الفتح: أما: «يَهْلِك» بكسر اللام فواضحة وهي المعروفة.

وأما: «يَهْلِك» بفتح الياء واللام جميعاً فشاذاً ومرغوب عنها؛ لأن الماضي هَلَكَ، فَعَلَ، ومفتوحة العين، ولا يأتي يَفْعَلُ، بفتح العين فيها جميعاً إلا الشاذ إنما هو لغات تداخلت، ولكنه يأتي مع حروف الحلق إذا كانت عينا أو لا ما نحو: قرأت يقرأ، ويسأل، وليس لك أن تحمل هَلَكَ يَهْلِكَ على أبي يَأْبَى، وتحتج بأن أول هلك حرف حلقي كأبي لأن آخر أبي ألف، والألف قريبة المخرج من الهمزة، وإن كانت في أبي منقلبة.

بضم الياء وفتح اللام.

ما فيها من الياءات المتحركات:

﴿أوزعني أن﴾ فتحها ابن كثير غير قنبل، وابن محيصن. ﴿إني أخاف﴾ فتحها أهل الحجاز، وأبو عمرو.

﴿ولكني أراكم﴾ فتحها نافع، وأبو عمرو، واليزي والزيني عن قنبل.

﴿أتعداني﴾ فتحها أهل الحجاز، وعبد الوارث وابن مسلم، وأسكنها الباقون.

سورة القتال - وتعرف بـ(محمد)

قرأ ابن محيصن: ﴿إما فدا﴾ [٤] مقصورا بوزن هدى. وقرأ الباقون ﴿فداء﴾ بلمد بوزن مراء.

قرأ حفص وأهل البصرة:

/ ﴿والذين قُتِلُوا﴾^(١) [٤] بضم القاف، وكسر التاء من غير ألف من القتل. [٢٥٢/١]

قرأ ابن محيصن: ﴿عرفها﴾ [٦] بتخفيف الراء. قرأ ابن كثير: ﴿من ماء غير أسن﴾^(٢) [١٥] بغير ألف بعد الهمزة بوزن أشر. وروي عن ابن

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤٠٢/٣): قرأ أبو عمرو وحده: ﴿والذين قتلوا في

سبيل الله﴾ بضم القاف وكسر التاء. وكذلك روى حفص عن عاصم.

وقرأ الباقون، وأبو بكر عن عاصم: ﴿والذين قاتلوا﴾ بالألف.

قال أبو علي: ﴿الذين قاتلوا﴾ أعم من ﴿قتلوا﴾ ألا ترى أن قاتل، ولم يقتل لم يضل عمله، كما أن الذي قتل كذلك؟

فإذا كان (قاتلوا) يشمل القبيلين، وقد حصل للمقاتل الثواب في المقتولين، فله أن يقول إن المقتول لا يقتل حتى يكون منه مقاتلة في أكثر الأمر، وإن كان كذلك فقد جعل في (قتلوا) ما في (قاتلوا).

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٤٠٢): قرأ ابن كثير وحده (من ماء غير أسن)

مقصور على وزن فعل، وفي كتابهم مفتوحة الألف لم يذكروا مدا ولا غيره.

قال أبو زيد: يقال: أسن الماء يأسن أسنا إذا تغير، وأسن الرجل يأسن أسنا إذا غشي عليه من ريح خبيثه وربما مات منها، وأنشد:

التارك القرن مصفرا أنامله يميل في الرمح ميل المائح الأسن =

محيصن كذلك. وروي أنه قرأ ﴿أسن﴾ بالمد كالباقيين.

قرأ نافع ورويس: ﴿عسيتم﴾^(١) [٢٢] بكسر السين. وهذا غريب عن رويس، وقد ذكر في سورة البقرة. روى رويس: ﴿توليتم﴾^(٢) [٢٢] بضم التاء، والواو، وكسر اللام.

قرأ ابن محيصن، ويعقوب، بفتح التاء، وسكون القاف، وتخفيف الطاء وفتحها.

قرأ أهل البصرة، والمطوعي عن الأعمش ﴿وأملئ لهم﴾^(٣) [٢٥] بضم الهمزة،

= وقال أبو عبيدة: الأسن: المتغير الريح.

حجة ابن كثير في قراءته: (أسن) على فعل أن اسم الفاعل من فعل يفعل على فعل. وقد ثبت ذلك مع كثرته وفشوه مما حكاه أبو زيد، ومن حجته: أنهم زعموا أنه كما كان في المصحف أو بعض المصاحف (من ماء غير يسين) وهذا إنما هو على تخفيف الهمزة، وهو في المنفصل نظير: مير، وذيب في المتصل.

وقال أبو الحسن: أسن لغة، وفعل إنما هي للحال التي يكون عليها.

فأما من قال: (غير أسن) على فاعل وإنما يريد أن ذلك إنما يريد أن ذلك إنما لا يصير إليه فيما يستقبل فهو من باب: بعيرك صائدا غدا.

(١) راجع سورة البقرة في التعليق على الآية (٢٤٦).

(٢) قال أبو الفتح بن جني في المحاسب (٢/٢٧٢): روي عن علي: (أن توليتم).

قال أبو الفتح قال أبو حاتم: معناه أن تولاكم الناس.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٤٠٤) قرأ أبو عمرو: (وأملئ لهم) بضم الألف، وكسر اللام وفتح الياء.

والباقون: (وأملئ لهم) بضم الألف وكسر اللام وسكون الياء.

قال أبو علي: انتظرتة مليا من الدهر، أي متسعا منه، فهو صفة استعمل استعمال الأسماء.

وقالوا: تمليت حبيبا أي عشت معه ملاوة وملاوة من الدهر. قال التوزي: ملاوة،

وملاوة، وملاوة، والملاء: المتسع من الأرض، قال:

ألا غنياني وارفعنا الصوت بالملا

=

وكسر اللام.

وفتح أبو عمرو الياء، وأسكنها يعقوب والمطوعي عن الأعمش.
 وقرأه الباقون بفتح الهمزة، واللام وألف بعد الياء يميلها: حمزة، والكسائي،
 وخلف والشنبوذي عن الأعمش. وفتحها الباقون.
 قرأ أهل الكوفة إلا أبا بكر، ورويس ﴿إسراهم﴾^(١) [٢٦] بكسر الهمز مصدرا.

= وقال آخر:

وانضو الملا بالشاحب المتشلسل

وقالوا: الملوان، يريدون بها تكرر الليل والنهار، وكثرة تردها، وطول مدتها، قال:
 نهار وليل دائم ملواها على كل حال للمرء يختلفان
 فلو كان الليل والنهار لم يضافا إلى ضميرهما من حيث لا يضاف الشيء إلى نفسه،
 ولكن كأنه يراد تكرر الدهر والساعة بهما.
 والملاءة الهمزة فيها منقلبة عن حرف لين بدلالة سقوطها في التحقير، رويها في تحقيرها
 مليتين، ولو كانت الهمزة لاما لم تسقط، ويشبه أن يكون لزيادة عرضها على عرض
 الشفة.

والضمير في أملي لاسم الله كما قال في أخرى: (وأملي لهم إن كيدي متين)، وإنما تملئ
 لهم خيرا لأنفسهم)، (إنما تملئ لهم ليزدادوا إنما).
 فأما قراءة أبي عمرو: ﴿وأملي لهم﴾ فبناء الفعل للمفعول به حتى في هذا الموضع للعلم
 أنه لا يؤخر أحد مدة أحد، ولا يوسع له فيها إلا الله سبحانه.

قال أبو الحسن: هي حسنة في المعنى، وليس ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر:
 فأليت لا أشربه يملئ بشيء ولا أملاه حتى يفارقا

من هذا الباب، ولكن: ولا أملاه لا أمله فأبدل من التضعيف حرف العلة كما أبدل في
 قوله: ﴿وقد خاب من دساها﴾ ونحو ذلك مما يكثر.

وكذلك قوله: ﴿فهي تملئ عليه بكرة وأصيلا﴾ هو بدل التضعيف.

وفي موضع آخر: ﴿أو لا يستطيع أن يمل هو فليمل وليه بالعدل﴾.

وليس في هذا الباب قولهم: رجل ملي، إنما هو على تخفيف الهمزة، والهمزة الأصل قالوا:
 ملؤ الرجل ملاءة، إذا أيسر. ومن هذا اللفظ: ملأت الإناء ملأ، ومنه أيضا: رجل مملوء
 للمزكوم، وبه ملاءة.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤٠٦/٣):

روى / المطوعي عن الأعمش: ﴿إذا توفاهم﴾ [٢٧] بألف بدل التاء مماله [٢٥٢/ب] الباقون: ﴿توفتهم﴾ بالتاء بدل الألف .

روى أبو بكر ﴿وليلونكم حتى يعلم﴾ [٣١] ﴿ويلو﴾ [٣١] ^(١) بالياء فيهن .
وروى رويس ﴿ويلو﴾ بسكون الواو وفتحها الباقون .

قرأ ابن محيصن، وعبد الوارث ﴿ويخرج﴾ [٣٤] بفتح الياء، وضم الراء.

= قرأ حمزة، والكسائي، وحفص: ﴿إسراهم﴾ بكسر الألف. وقرأ الباقون، وأبو بكر عن عاصم: ﴿أسراهم﴾ بفتح الألف.

حجة من قال: ﴿إسراهم﴾: أنه لما كان مصدرًا أفردته ولم يجمع، ويقوي الأفراد قوله: ﴿ألم يعلموا أن الله يعلم سرهم ونجواهم﴾ فكما أفرد السر ولم يجمع كذلك قال: ﴿إسراهم﴾ والدليل على الإسرار قوله: ﴿يعلم ما يسرون وما يعلنون﴾ و ﴿يعلم ما يخفون وما يعلنون﴾ .

ومن قال: ﴿أسراهم﴾ بفتح الهمزة جعله جمع سر كقوله: عدل وأعدال وكأنه جمع لاختلاف ضروب السر، وجميع الأجناس يحسن جمعها مع الاختلاف، وجاء سرهم في قوله: ﴿يعلم سرهم﴾ على ما عليه معظم المصادر، وأنه يتناول جميع ضروبه، فأفرد مرة وجمع أخرى، وقد جمع في غير هذا وأفرد كقوله: ﴿الذين يؤمنون بالغيب﴾ والغيب الذين يؤمنون به ضروب كالبعث والنشور وإتيان الساعة، فأوقع الغيب على هذه الأشياء وغيرها.

وجمع أيضا في قوله: ﴿إن الله علام الغيوب﴾ فكذلك السر أفرد في موضع وجمع في آخر.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤٠٦/٣):

قرأ عاصم في رواية أبي بكر ﴿وليلونكم حتى يعلم المجاهدين... وييلو﴾ وقرأ ثالثهن بالياء.

وقرأ الباقون، وحفص عن عاصم ثلاثهن بالنون. وجه قراءة عاصم: أن قبله: ﴿والله يعلم أعمالكم﴾ واسم الغيبة أقرب إليه من لفظ الجمع فحمل على الأقرب. ووجه النون في: ﴿وليلونكم حتى نعلم﴾: أن قبله: ﴿ولو نشاء لأريناكمهم﴾ .

فإما أن يكون جعل قوله عز وجل: ﴿والله يعلم أعمالكم﴾ كالاقتراض وحكل الكلام على: ﴿ولو نشاء﴾ أو يكون عاد إلى لفظ الجمع بعد لفظ الأفراد فيكون كقوله: ﴿وأتينا موسى الكتاب﴾ بعد قوله: ﴿سبحان الذي أسرى بعبده﴾ .

﴿أضغانكم﴾^(١) [٣٤] بالرفع. زاد عبد الوارث رفع الجيم. الباقون «يخرج» بالياء وضمها وكسر الراء وسكون الجيم، «أضغانكم» قرأ أهل الكوفة إلا الكسائي وحفصا وابن محيصن: «إلى السلم»^(٢) [٣٥] بكسر السين. وفتحها الباقون.

(١) قال أبو الفتح بن الجني في المحتسب (٢٧٣/٣): ومن ذلك قراءة الحلواني عن أبي معمر عن عبد الوارث عن أبي عمرو: «ويخرج أضغانكم» مرفوعة الجيم.

قال أبو الفتح: هو على القطع تقديره: «إن يسألكموها فيحفكم تبخلوا» تم الكلام هنا. ثم استأنف فقال: «وهو يخرج أضغانكم» علة كل حال، أي: هذا مما يصح منه فاحذروه أن يتم منه عليكم فهو راجع بالمعنى إلى معنى الحزم وهذا كقولك: إذا زرتني فأنا ممن يحسن إليك، أي: فحري بي أن أحسن إليك.

ولو جاء بالفعل مصارحا به فقال: إذا زرتني أحسنت إليك، لم يكن في لفظه ذكر عادته التي يستعملها من الإحسان إلى زائره.

وجاز أيضا أن يظن به عجز عنه أو وني وتور عنه فإذا ذكر أن ذلك عادته ومظنة منه، كانت النفس إلى وقوعه أسكن وبه أوثق، فاعرف هذه المعارض في القول، ولا ترينها تصرفا واتساعا في اللغة مجردة من الأغراض المرادة فيها، والمعاني المحمولة عليها.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤٠٧/٣): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن

عامر، والكسائي، وحفص عن عاصم: «وتدعوا إلى السلم» مفتوحة السين.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة بكسر السين: «السلم».

السلم والاستسلام والسلم من: أسلم كالعطاء من أعطى والثبات من أثبت، قال: «ادخلوا في السلم كافة».

ويجوز أن يكون السلم في الإسلام يراد به الصلح على أن يكون معنى أسلم: صار ذا سلم وخرج من أن يكون حرب المسلمين، وفيه لغتان: السلم والسلم.

وقال أبو إسحاق: والسلم أيضا والسلم الذي هو الصلح يذكر ويؤنث فمن التأنيث قوله: «وإن جنحوا للسلم فاجنح لها» وقال الشاعر:

فإن السلم زائدة نوالا وإن نوى المحارب لا تؤوب

وقالوا: سلمته مسالمة، ولم نعلم الفعل جاء منه على مثال فعل....

المعنى: لا تدعوا إلى السلم، لا توادعوهم، ولا تتركوا قتالهم حتى يسلموا لأنكم الأعلون فلا ضعف بكم فتدعوا إلى المودة.

سورة الفتح

قرأ ابن كثير، وابن محيصن، وأبو عمرو: ﴿ليؤمنوا بالله ورسوله ويعزروه ويوقروه ويسبحوه﴾^(١) [٩] بالياء فيهن. وقرأهن الباقون بالتاء.

قرأ ابن محيصن، وحفص: ﴿عليه الله﴾^(٢) [١٠] بضم الهاء، وتغليظ اللام من اسم الله.

قرأ أهل العراق إلا الأعمش: ﴿وروحا فسيؤتيه أجرا﴾^(٣) [١٠] بالياء. الباقون بالنون.

قرأ أهل الكوفة إلا عاصما: ﴿ضرا﴾^(٤) [١١] بضم الضاد. وفتحها الباقون.

قرأ/ الأعمش، وحمزة، والكسائي وخلف: ﴿كلم الله﴾^(٥) [١٠] بكسر اللام [٢٥٣/]

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤٠٨/٣) قرأ ابن كثير، وأبو عمرو ﴿ليؤمنوا بالله ورسوله ويعزروه ويوقروه ويسبحوه﴾ أربعتهن بالياء.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤٠٩/٣): حفص عن عاصم ﴿عليه الله﴾ بضم الهاء. الباقون: ﴿عليه الله﴾. قال أحمد: وهو قياس رواية أبي بكر عن عاصم. قلت: وسيأتي الكلام عنه في التعليق على الذي بعده.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤٠٨/٣): قرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر: ﴿فسيؤتيه﴾ بالنون. وروى أبان عن عاصم بالنون. عبيد عن هارون عن أبي عمرو بالنون. وعبيد عن أبي عمرو بالياء. وقرأ عاصم، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي بالياء. حجة الياء: تقدم قوله: ﴿ومن أوفى بما عاهد الله عليه فسيؤتيه﴾ على تقدم ذكر الغيبة. وزعموا أن في حرف عبد الله: ﴿فسوف يؤتيه الله﴾ فهذا يقوي الياء فيكون الكلام بالياء من وجه واحد والنون على الانصراف من الأفراد إلى لفظ الكثرة، وذلك.

(٤) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤٠٩/٣): قرأ حمزة والكسائي: ﴿ضرا﴾ بضم الضاد. وقرأ الباقون ﴿ضرا﴾ نصبا.

قال أبو علي: الضر بالفتح خلاف النفع وفي التنزيل: ﴿فلا يملك لكم ضرا ولا نفعا﴾. والضر سوء الحال، وفي التنزيل: ﴿فكشفنا ما به من ضر﴾ هذا الأبين في هذا الحرف. ويجوز أن يكون لغتين معنى: كالفقر والفقر، والضعف والضعف.

(٥) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤٠٩/٣): قرأ حمزة، والكسائي: ﴿كلم الله﴾ بكسر اللام. وقرأ الباقون: ﴿كلام الله﴾.

من غير ألف. الباقون ﴿كلام الله﴾ بفتح اللام وبألف.

روى المطوعي عن الأعمش: ﴿ومغام كثيرة تأخذونها﴾ [١٩] بالتاء. وقراه الباقون: ﴿يأخذونها﴾ بالياء.

قرأ أبو عمرو: ﴿مما يعملون بصيرا^(١)﴾ [٢٤] بالياء. وقرأ الباقون بالتاء.

قرأ ابن كثير، وابن ذكوان، والوليد بن عتبة عن أيوب: ﴿شطأه^(٢)﴾ [٢٩]

= قال أبو علي: وجه من قرأ ﴿كلام الله﴾ أنهم قيل لهم: ﴿لن تخرجوا معي أبدا ولن تقاتلوا معي عدوا﴾ والأخص بالمفيد، وربما كان حديثا، الكلام، فقال: ﴿كلام الله﴾ لذلك فالمعنى: أن هؤلاء المنافقين يريدون بقولهم: ﴿ذرونا تتبعكم﴾ فصددهم بدليل كلام الله الذي ذكرنا.

ومن قرأ: ﴿كلم الله﴾ فإن الكلم قد يقع على ما قد يقع عليه الكلام وعلى غيره، وإن كان الكلام بما ذكرنا أخص ألا ترى أنه قال: ﴿وتمت كلمات ربك الحسنی على بني إسرائيل﴾ وإنما هو والله أعلم: ﴿ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض﴾ وما بعده مما يتصل بهذه القصة.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤١٠/٣): قرأ أبو عمرو وحده: ﴿وكان الله بما يعملون بصيرا﴾ بالياء. والباقون بالتاء.

وجه قول أبي عمر: وكان الله بما عمل الكفار من كفرهم وصددهم عن المسجد الحرام ومنعهم لكم من دخوله بصيرا فيجازي عليه.

ووجه التاء: أن الخطاب قد جرى للقبيلين في قوله: ﴿وهو الذي كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم﴾ فالخطاب لتقدم هذا الخطاب.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤١٠/٣): قرأ ابن كثير، وابن عامر ﴿شطأه﴾ مفتوحة الطاء، والهمزة. وقرأ الباقون: ﴿شطأه﴾ ساكنة الطاء.

وكلسهم يقرأ بهمزة مفتوحة. وقال أبو زيد: أشطأت الشجرة بغصونها، إذا أخرجت عصونها.

أبو عبيدة: ﴿أخرج شطأه﴾ فراخه، ويقال: أشطأ الزرع، فهو مشطط، مفرخ. قول ابن كثير، وابن عامر: ﴿شطأه﴾ بفتح الطاء: يشبه أن يكون لغة في الشطاء كالشمع والشمع، والنهر والنهر.

ومن حذف الهمزة في ﴿شطأه﴾ حذفها وألقى حركتها على الطاء. ومن قال: الكمأة والمرأة قال: ﴿شطأه﴾.

سورة الفتح..... ٣٢٥

بفتح الطاء. وأسكنها الباقون. وخفف همزته منهم ابن محيصن. وروى عن ابن محيصن إدغام الجيم في الشين «أخرج شطأه».

روى ابن ذكوان، وهشام إلا الحلواني، والأخفش: «فأزره»^(١) [٢٩] بغير ألف بعد الهمزة، بوزن واحدة. وقرأه الباقون بألف بعد الهمزة. «سوقه» [٢٩] ذكر في النمل^(٢).

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة: (٤١٠/٣): قرأ ابن عامر: «فأزره» على فعله مقصور بالهمزة. والباقون: «فأزره» على فاعله. أبو عبيدة: «فأزره»: ساواه صار مثل الأم.

قال أبو علي: وفاعل آزر الشطاء، أي: آزر الشطاء الزرع فصار في طوله، قال: بمحينة قد آزر الضال نبتها
مُضمٍ رجال غامنين وخيب
أي ساوى بنسته الضال فصار في قامته لأنه يرعاه أحد. ويجوز أن يكون فاعل آزر: الزرع، أي: آزر الزرع شطأه.

ومن الناس من يفسر آزره: أعانه وقواه، فعلى هذا يكون آزر الزرع الشطاءً. قال أبو الحسن: آزره أفعله، وأفعل فيه هو الأشبه ليكون قول ابن عامر: آزره فعله، فيكون فيه لغتان: فعل، وأفعل لأهما كثيرا ما يتعقبان على الكلمة كما قالوا: ألتنه وآلتنه يولته فيما حكاه التوزي، وكذلك: آزره وأزره.

(٢) راجع الآية (٤٤) من السورة المشار إليه.

وقال أبو علي الفارسي في الحجة في هذا الموضع: قرأ ابن كثير «على سؤقه» مهموز. الباقون بلا همز.

أبو عبيدة: الساق حاملة الشجرة. وهمز «سؤقه» يجوز على حد قول من قال: لحب المؤقدان إلي موسى.

وإذا كان الساق حامل الشجرة، فاستعماله في الزرع اتساع واستعارة كقوله: على البكر يمر به بساق وحافر.

وقال:

لا حملت منك كراع حافرا

والكراع: لذي الظلف دون ذي الحافر.

سورة الحجرات

قرأ يعقوب: ﴿لا تقدموا^(١)﴾ [١] بفتح التاء، والدال.

روى أبو معمر: ﴿من وراء الحجرات﴾ [٤] ساكنة الجيم. وضمها الباقون.

روى أبو معمر: ﴿حتى تفي﴾ [٩] بجذف الهمزة. وأثبتها وفتحها الباقون.

قرأ يعقوب: ﴿بين إخوانكم^(١)﴾ [١٠] بكسر الهمزة، وسكون الخاء، وكسر التاء

(١) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٢/٢٧٨): قرأ الضحاك ويعقوب: ﴿لا تقدموا بين يدي الله ورسوله﴾.

قال أبو الفتح: أي لا تفعلوا ما تؤثرونه، وتركوا ما أمركم الله به. وهذا معنى القراءة العامة: ﴿لا تُقدِّموا بين يدي الله ورسوله﴾ أي: لا تقدموا أمرا على ما أمركم الله به، فالمفعول هنا محذوف كما ترى.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٤١٢): قرأ ابن عامر وحده: ﴿وأصلحوا بين إخوانكم﴾ بالتاء جماعة، كذا في كتابي عن أحمد بن يوسف عن ابن ذكوان عن أيوب ابن تميم عن يحيى بن الحارث عن عبد الله بن عامر أنه قرأ: ﴿أخويكم﴾ مثل الناس. وقرأ الباقون: ﴿بين أخويكم﴾ على اثنين. الأخ من النسب والأخ الصديق قال:

أخاك أخاك إن من لا أخ له كساع إلى الهيجا بغير سلاح

وقالوا لمن عانى شيئا: هو أخوه قال:

أخا الحرب لباسا لديها جلالها

وقال:

..... كأنه أخو فجرة عالي به الجذع صالبه

وأشدد أبو زيد:

أخو الذئب يعوي والغراب ومن يكن شريكه تطمع نفسه كل مطمع
وأكثر الاستعمال في جمع الأخ من النسب إخوة وآخاء.

وفي التنزيل: ﴿فإن كان له إخوة﴾ وقال الشاعر:

وجدتم أخاكم دوننا إذ نسبتم وأي بني الآخاء تنبو مناسبة

وقال في الذي ليس من النسب: ﴿إخوان على سرر متقابلين﴾ وقال: ﴿فإخوانكم في الدين ومواليكم﴾ فإذا كان هذا فقول الجمهور: ﴿أخويكم﴾ أين من قول ابن عامر لأن المراد النسب، وإن كان لا ينكر استعمال بعض ذا في موضع بعض، ألا ترى أن قوله: ﴿إنما المؤمنون إخوة﴾ لا يراد به النسب إنما هو أخوة الدين؟

الحالية بين الواو والكاف جمعاً.

ورواه أبو معمر عن عبد الوارث: «بين إخوانكم» / بكسر الهمزة، وسكون [ب/٢٥٣] الخاء وإثبات ألف بعد الواو، ونون بعدها بدلا من التاء على الجمع.

وقرأه الباقر بن فتح الهمزة، والحاء، وإسكان الياء بين الواو والكاف على التشبية. قرأ نافع ورويس: «لحم أخيه ميتاً^(١)» [١٢] بكسر الياء

= فإن قلت: فلما لا يكون قول ابن عامر: «فأصلحوا بين إخوانكم» أرجح من قول من قال: (أخويكم)؛ لأن المراد هنا الجمع، وليس هنا الجمع وليس التشبية وقد يوضع الجمع القليل موضع الجمع الكثير نحو: الأقدام، والأرسان، والتشبية ليست كالجمع في هذا؟ قيل: إن التشبية قد تقع موقع الكثرة في نحو ما حكاه من قولهم "لا يدين بهالك" ليس يريد نفي قوتين اثنتين وإنما يريد الكثرة، كذلك قولهم: لييك، وقولهم: نعم الرجلان زيد، وكذلك قوله (بل يدها مبسوطتان) يريد بل نعمتاه، وليس هذه النعم بنعمتين اثنتين وإنما يراد نعم الدنيا، ونعم الآخرة، فكذلك يكون قوله: (فأصلحوا بين أخويكم) يراد به الطائفتان، والفريقان ونحوهما مما يكون كثرة وإن كان اللفظ لفظ التشبية كما أن لفظ ما ذكرنا لفظ التشبية والمراد به الكثرة والعموم، وقال:

فاعمد لما تعلق فما لك بالذي لا تستطيع من الأمور يدان

وروي أن الحسن قرأ: (بين إخوانكم)، و(بين أخويكم)، و(بين إخوانكم). وقد جاء الإخوان في جمع الأخ من النسب وهو قوله: (أو بيوت إخوانكم أو بيوت أخواتكم). (١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤١٥/٣): شدد نافع وحده: (لحم أخيه ميتاً). وخففها الباقر. فالميت والميت بمعنى، كما أن سيِّداً وسيِّداً، طيباً وطيباً كذلك، وكما أن هاراً وهائراً بمعنى. كذلك التشديد في ميت في المعنى كالتخفيف ومما يدل على ذلك قول الشاعر:

ليس من مات فاستراح بميت إنما الميت ميت الأحياء

فأوقع المخففة والمشددة على شيء واحد، وكذلك قوله: ومنهل فيه الغراب ميت لو شدد لجاز. فأما الفاء في قوله: «فكرهتموه» فعطف على المعنى، كأنه لما قيل لهم: «أوجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً»؟ قالوا: لا: فقيل لهم لما قالوا: لا، فكرهتموه؟ أي كرهتم أكل لحمه ميتاً فكذلك فآكروها غيبته.

وقوله: (واتقوا الله) معطوف على هذا الفعل المقدر، ولا يكون قوله: «فكرهتموه» بمعنى فآكروه واتقوا الله؛ لأن اللفظ الخبر لا يوضع للدعاء في كل موضع، ولأن قوله: «فكرهتموه» محمول على المعنى الذي ذكرناه، فمعنى الخبر فيه صحيح.

وتشديدها. قرأ أهل البصرة إلا الشنبوذي عن رويس: «يألتكم»^(١) [١٤] بمزة ساكنة بعد الياء، ويخففها اليزيدي إلا السوسي مع إثارة التخفيف، وعلى كل وجه من رواية السوسي. ويخففها شجاع وعبد الوارث، ويعقوب. قرأ ابن كثير، وابن محيصن: «والله بصير بما يعملون»^(٢) [١٨] بالياء.

* * *

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٤١٤): قرأ أبو عمرو وحده: «لا يألتكم» مهموز. وقرأ الباقون: «لا يلتكم». قال أبو زيد: ألته السلطان حقه يألته ألتا، مثل ضربه يضربه ضربا، إذا نقصه. قال: وقوم يقولون: لات يليت ليتا، وقال: لت الرجل أليته ليتا إذ عميت عليه الخير فأخبرته بغير ما سألك عنه. وقال أبو عبيدة: «لا يألتكم من أعمالكم شيئا»: لا ينقصكم، من ألت يألت. وقوم يقولون: لات يليت، قال رؤبة: وليلة ذات هوى سريت ولم يلتني عن هواها ليت قال: وقوم يقولون: ألاتني عن حقي، وألاتني عن حاجتي إذا حرفه عنها. وقال التوزي: بعضهم يقول في النقصان: ألت يؤلت إيلاتا. حجة أبي عمرو في قراءته: «لا يألتكم»: «وما ألتناهم» فألتناهم مضارعة يألتكم. ومن قرأ: «لا يلتكم» أنهم زعموا أنه ليس في الكتاب ألف ولو كانت منه كتبت بالألف كما يكتب في: يأمر، ويأبق، ونحوه في المعنى: «وإنما توفون أجوركم يوم القيامة» وقوله: «فلا تظلم نفس شيئا». (٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٤١٤): قرأ ابن كثير، وعاصم في رواية أبان: «والله بصير بما يعملون» بالياء. وقرأ الباقون بالتاء. وجه التاء: أن قبله خطابا وهو قوله: «لا تمنوا علي إسلامكم» فالتاء لهذا الخطاب. ووجه الياء: أن قبله غيبة وهو قوله: «إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله». «والله بصير بما يعملون» بالياء.

سورة قى

قرأ الأعمش، والوليد بن مسلم، والوليد بن عتبة جميعا عن ابن عامر:

﴿إذا متنا﴾^(١) [٣] بهمزة واحدة على الخير. والباقون على أصولهم في تحقيقها، والفصل مع التحقيق وتركه تليين الثانية والفصل مع التليين والمراخمة كما شرحنا نظائرها فيما تقدم. قرأ نافع، وأبو بكر: ﴿يوم يقول﴾^(٢) [٣٠] بالياء.

(١) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٢٨١/٢) ومن ذلك قراءة يحيى، والأعرج، وشيبة، وأبي جعفر، وصفوان بن عمرو: ﴿إذا متنا﴾ بغير استفهام. قال أبو الفتح: يحتمل هذا أمرين؟ أحدهما حذف همزة الاستفهام على القراءة العامة، فحذفها تخفيفا وقد مضى نحو هذا، وذكرنا ضعفه. والآخر: أن يكون غير مرید للهمزة، فكأنه قال: إذا متنا وكنا ترابا بعد رجوعنا ونشورنا، ودل قوله: ﴿ذلك رجع بعيد﴾ على هذا الفعل الذي هو بعد، كما أن قولك: إذا زرتي ذلك درهم، ناب قوله: فلك درهم على الفعل الذي استحققت عليه درهما، وإن كان قوله: فلك درهم، جواب، وقوله: ﴿ذلك رجع بعيد﴾ ليس جوابا؛ لأنه لا فاء فيه غير أن دلالتها على الفعل واحدة.

ومعنى قوله: ﴿ذلك رجع بعيد﴾ أي بعيد في التقدير والظن، لا في الزمن، لأنهم لم يكونوا يعترفون بالبعث لا قريبا ولا بعيدا.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤١٦/٣): قرأ نافع، وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿يوم يقول لجهنم﴾ بالياء. وقرأ الباقر بالنون.

وكذلك روى حفص عن عاصم بالنون. حجة ﴿يوم نقول﴾ بالنون: قوله: ﴿وقد قدمت إليكم بالوعيد﴾ وقوله: ﴿وما أنا بظلام للعبيد﴾ والنون في المعنى مثل: أقول، فهو أشبه بما قبله، والياء: على يوم يقول الله. وقال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٢٨٤/٢): ومن ذلك قراءة ابن مسعود، والحسن والأعمش ﴿يوم يقال لجهنم﴾.

قال أبو الفتح، هذا يدل على أن قولنا: ضرب زيد، ونحوه، لم يترك ذكر الفعل للجهل به، بل لأن العناية انصرفت إلى ذكر وقوع الفعل بزيد، عرف الفاعل به أو جهل لقراءة الجماعة: ﴿يوم نقول﴾ وهذا يؤكد عندك قوة العناية بالمفعول به.

وفيه شاهد وتفسير لقول سيبويه في الفاعل والمفعول، وإن كان جميعا يعانينهم، ومن شدة قوة العناية بالمفعول أن جاءوا بأفعال مسندة إلى المفعول، ولم يذكر الفاعل معها أصلا وهي نحو قولهم: امتقع لون الرجل، وانقطع به، وجن زيد، ولم يقولوا: امتقع، ولا تقطعه، ولا، ولهذا نظائر.

فهذا كإسنادهم الفعل إلى الفاعل البتة فيما لا يتعدى نحو: قام زيد وقعد جعفر.

سورة ق ٣٣٠.....

ورواه عبد الوارث، والمطوعي عن الأعمش: «يوم يقال» بضم الياء، وفتح القاف، وألف بين القاف واللام.

[٢٥٤/١] / وقرأه الباقون: «نقول» بالنون، وضم القاف وإثبات واو بعدها ساكنة من غير ألف، قرأ أهل الحجاز، والأعمش، وحمزة، وخلف: «وإدبار السجود»^(١) [٤٠] بكسر الهمزة.

روى الدوري عن الكسائي من طريق البلخي، والحلواني: «سراعا» [٤٤] بالإمالة هنا. وفتحه الباقون.

ما فيها من الياءات المحذوفات.

«فحق وعيدي»، «يخاف وعيدي» ياء ثابتة في الوصل والوقف يعقوب وافقه الوصل فيهما ورش وأبو مروان عن قالون.

«ينادي» أثبتها في الوقف ابن كثير، وابن محيصن يخير ابن فليح في حذفها وإثباتها.

«المنادي» أثبتها في الحالتين ابن كثير، وابن محيصن ويعقوب. وافقهم في الوصل نافع، وأبو عمرو، وابن مسلم.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤١٦/٣): قرأ ابن كثير، ونافع، وحمزة «إدبار السجود» بكسر الألف.

وقرأ الباقون «وإدبار السجود» بفتح الألف.

قال أبو علي «إدبار» مصدر، والمصادر تجعل ظروفًا على إدارة إضافة أسماء الزمان إليها، وحذفها: كقولهم: جئتكم مقدم الحاج، وخفوف النجم، وخلافة فلان، تريد في ذلك كله وقت كذا فحذفت وكذلك يقدر في قوله وقت إدبار السجود، إلا أن المضاف المحذوف في هذا الباب لا يكاد يظهر ولا يستعمل، فهذا أدخل في باب الظروف من قول من فتح، وكأنه أمر بالتسبيح بعد الفراغ من الصلاة. وقد قيل: إنه يراد به الركعتان اللتان بعد المغرب.

ومن قال: «وإدبار السجود» جعله جمع دبر أو دبر مثل: قفل وأقفال، وطنب وأطناب، وقد استعمل ذلك ظرفًا نحو: جئتكم في دبر الصلاة، وفي أدبار الصلوات، وعلى دبر الشهر الحرام، وقال أوس بن حجر:

على دبر الشهر الحرام بأرضنا وما حولها جذب سنون تلمع

سورة الذاريات

روى المطوعي عن الأعمش «إيان يوم»^(١) [١٢] بكسر الهمزة. الباقون: «أيان» بفتح الهمزة.

قرأ ابن محيصن: «وفي السماء رازقكم» [٢٢] بفتح الراء وألف بعدها وكسر الزاي وعنه «أرزاقكم» جمع رزق.

وقرأ الباقون: «رزقكم» بكسر الراء، وحذف الألف، وسكون الزاي.

قرأ أهل الكوفة/ إلا حفصا، وابن مسلم:

«مثل ما أنكم»^(٢) [٢٣] برفع اللام. وقرأ الباقون: «مثل» بالنصب.

(١) قال أبو الفتح في المحتسب (٢/٢٨٨): ومن ذلك قراءة السلمي: «إيان يوم القيامة». قال أبو الفتح: هذه لغة في «أيان» وينبغي أن يكون «أيان» من لفظ أي لا من لفظ: أين، لأمرين:

أحدهما: أن يكون "أين" مكان، و"أيان" زمان.

والآخر: أن يكون قلة فعال، في الأسماء مع كثرة فعلان، فلو سميت رجلا بـ "أيان" لم تصرفه كحمدان.

ولسنا ندعي أن "أين" مما يحسن اشتقاقها والاشتقاق منها؛ لأنها مبنية كالحرف إلا أنها مع هذا الاسم، وهي أخت "أني" وقد جاءت فيها إمالة التي لا حظ للإمالة فيها، وإنما الإمالة للأفعال والأسماء، إذ كانت ضربا من التصرف والحروف لا تصرف فيها. ومعنى أي أنها بعض كل من، فهي تصلح للأزمنة صلاحها لغيرها إذ كان البعض شاملا لذلك كله، قال أمية:

والناس راث عليهم أمر يومهم فكلهم قائل: أيان أيان

فإن سميت بأيان سقط الكلام في حسن تصريفها للحاقها بالتسمية بما ببقية الأسماء المنصرفة.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٤١٨): قرأ عاصم في رواية أبي بكر، وحمزة، والكسائي: «لحق مثل ما» برفع اللام. وقرأ الباقون: «لحق مثل ما» بنصب اللام. وكذلك حفص بنصب اللام أيضا.

قال أبو علي: من رفع: «مثل» في قوله: «لحق مثل ما أنكم تنطقون»: جعل مثلا =

= وصفا ﴿لحق﴾ وجاز أن يكون: ﴿مثل﴾ وإن كان مضافا إلي معرفة صفة للنكرة؛ لأن مثلا لا يختص بالإضافة لكثرة الأشياء التي يقع التماثل بها بين المتماثلين، فلما لم تخصه بالإضافة ولم يزل عنه الإبهام والشياخ الذي كان فيه قبل الإضافة بقي على تنكيره، وقالوا: مررت برجل مثلك، وكذلك في الآية لم يتعرف بالإضافة إلى ﴿أنكم تنطقون﴾ وإن كان قوله: ﴿أنكم تنطقون﴾ بمنزلة نطقكم، و﴿ما﴾ في قوله: ﴿مثل ما أنكم تنطقون﴾ زائدة.

فإن قلت: فلما لا تكون "التي" بمنزلة "أن" كالتي في قوله: ﴿وما كانوا بآياتنا يمجحدون﴾ فإن التي في قوله: ﴿مثل ما﴾ لا تكون زائدة، ألا ترى أنه لا فعل معها فتكون مع الفعل بمنزلة المصدر مثل "أن" مع الفعل.

وقوله: ﴿وما كانوا بآياتنا يمجحدون﴾ موصولة بالفعل الذي هو: ﴿كانوا﴾ وموضعها جر بالعطف على ما جرّه الكاف.

التقدير: كنسيان لقاء يومهم، أي نسيانه نسيانا كنسيان يومهم هذا، وككوثهم جاحدين بآياتنا.

ومثل زيادة ﴿ما﴾ ها هنا زيادتها في قوله: ﴿مما خطيأهم﴾ ونحو قوله: ﴿فبما رحمة﴾ و﴿عما قليل ليصبحن نادمين﴾ ونحو ذلك. وأما من نصب فقال: ﴿مثل ما أنكم﴾: فتحتمل ثلاثة أضرب:

أحدهما: أنه لما أضاف ﴿مثل﴾ إلى مبني وهو قوله: ﴿أنكم﴾ بناه كما بني ﴿يومئذ﴾ كما في قوله: ﴿من خزري يومئذ﴾ وقوله:

على حين عانت المشيب على الصبا

وقوله: لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت.

"فغير" في موضع رفع بأنه فاعل "يمنع" وإنما بنيت هذه الأشياء المهمة نحو: مثل، ويوم، وحين، وغير إذا أضيفت إلى المبني؛ لأنها تكتسي منه البناء لأن المضاف إليه ما فيه من التعريف والتسكير والجزاء، والاستفهام، تقول: هذا غلام زيد، وصاحب القاضي، فيتعرف الاسم، بالإضافة إلى المعرفة، وتقول: غلام من تضرب؟ فيكون استفهاما، كما تقول: صاحب من تضرب أضرب، فيكون جزاء.

فمن بني هذه المهمة إذا أضافها إلى مبني جعل البناء أحد ما يكتسبه من المضاف إليه. ولا يجوز على هذا جاءني صاحب خمسة عشر، ولا غلام هذا؛ لأن هذين من الأسماء غير المهمة. والمهمة في إبهامها وبعدها من الاختصاص كالحروف التي تدل على أمور مهمة، فلما أضيفت إلى المبنية جاز ذلك فيها، والبناء على الفتح في مثل قول سيبويه. والقول الثاني: أن تجعل ﴿ما﴾ مع ﴿مثل﴾ بمنزلة شيء واحد، وتبنيه على الفتح.

= وإن كانت «ما» زائدة، وهذا قول أبي عثمان، وأنشد أبو عثمان في ذلك قول الشاعر:
وتداعى منخراه بدم مثل ما أثمر حماض الجبل
فذهب إلى أن "مثل" مع "ما"، "ما" جعلاً بمثله شيء واحد، وينبغي أن يكون صفة له، أو
يكون مثل "ما" مضافاً إلى الفعل في موضع، فكذلك لا يضيفه في هذا الموضع إلى
الفعل.

فإذا لم يحجز الإضافة كان وصفاً، وإذا كان وصفاً وجب أن يعود منه إلى الموصوف
ذكر، فيقدر ذلك المحذوف بما يتصل بالفعل، فيحذف كما يحذف الذكر العائد من
الصفة إلى الموصوف.

وقد يجوز أن لا يقدر "مثل" مع "ما" كشيء واحد لكن يجعله مضافاً إلى ما مع "أثمر"
ويكون التقدير: مثل شيء أثمره حماض الجبل، فتبنى "مثل" على الفتح لإضافتها إلى "ما"
وهي غير متمكن، ولا يكون لأبي عثمان حينئذ في البيت حجة على كون "مثل" مع
"ما" بمثله شيء واحد.

ويجوز أن لا تكون له فيه حجة من وجه آخر، وهو: أن يجعل "ما" والفعل بمثله
المصدر، فيكون: "مثل أثمار الحماض" فيكون في ذلك كقوله: «وما كانوا بآياتنا
يبحدون» وقوله: «لهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون» .
ويقول ابن مقبل:

سل الدار من جنبي حير فواهب إلى ما رأى هضب القلب المضيق

كانه قال: إلى رؤية هضب القلب، أو إلى موضع رؤيته. ولكن يدل على جواز بناء
"مثل" مع "ما" وكونه مع "ما" بمثله شيء واحد قول حميد بن ثور:

ألا هيماً مما لقيت وهيماً وويحاً لمن لم يدر ما هن ويحما
وأسماء ما أسماء ليلة أدلجت إلى وصاحبي بأي وأينمما

وقوله: "ويحما" في موضع نصب بأنه مصدر، فلولا أنه بني مع "ما" لم يكن يمتنع النصب
الذي يجب بكونه مصدراً، ويلحقه التنوين، فلما لم ينصب علمت أن الرفع إنما حصل
فيه للبناء مع "ما"، ومما يدل على ذلك ما أنشدناه عن أحمد بن يحيى:

أثور ما أصيدكم أم ثورين؟

فلولا أن "ثور" مع "ما" جعلاً شيئاً واحداً وبني "ثور" على الفتح معه، لذلك لم يمتنع
التنوين من لحاقه، ومثل ما أنشده أحمد بن يحيى:

تسمع للحن به زيزيز ما

فريزيز فعليل مثل: شليل وكريد، وإنما بني مع "ما" على الفتح، فلم يلحقه التنوين.

فأما قول أحمد بن يحيى:

سورة الذاريات ٣٣٤

قرأ ابن محيصن، والكسائي: ﴿فَأَخَذْتُمُ الصَّعْقَةَ﴾^(١) [٤٤] بسكون العين من غير ألف قبلها.

وأصحابي بأي وأينما

فإنه أخرج "أين" من أن تكون استفهاما كما أخرجوه عن ذلك بقولهم: مررت برجل أيما رجل وكقوله:

والدهر أيما حال دهارير

كأنه قال: والدهر دهارير كل حال، فأعمل الفعل في الظرف، وإن كان متقدما عليه كقولهم: أكل يوم لك ثوب؟

وجعل أي كناية عن بقعة، مثل فلان في الكناية عن الأناس، فلم يصرف للتأنيث والتعريف.

فأما قوله: وأينما، فالقول فيه إنه أخرج من الاستفهام أيضا كما أخرج منه في المواضع التي أريتك، وبناء مع "ما" على الفتح، وموضعه جر بالعطف على الذي في موضع قوله بأي: وأما القول الثالث في قوله: ﴿مثل ما أنكم تنطقون﴾ فهو أن ينتصب على الحال من النكرة وهو قول أبي عمر الجرمي.

وذكر الحال الذكر المرفوع في قوله: ﴿لحق﴾ والعامل من الحال هو الحق؛ لأنه من المصادر التي وصف بها، ويجوز أن تكون الحال عن النكرة الذي هو حق قوله إنه لحق، وإلى هذا ذهب أبي عمرو، ولم نعلم عنه أنه جعله حالا من الذكر الذي في حق، وهذا لا اختلاف في زواجه.

وقدأ أبو الحسن قوله: ﴿فيها يفرق كل أمر حكيم أمراً من عندنا﴾ على الحال، وذو الحال قوله: ﴿كل أمر حكيم﴾ وهو نكرة.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤٤٢/٣):

قرأ الكسائي وحده: ﴿فَأَخَذْتُمُ الصَّعْقَةَ﴾ بغير ألف، الباقون: ﴿الصاعقة﴾ بألف. روى محمد بن السري عن أحمد بن يحيى عن أبي زيد: الصاعقة التي تقع من السماء، والصاعقة تصقع الرؤوس.

قال أحمد: وقال الأصمعي: الصاعقة والصاعقة سواء، قال وأنشد الأصمعي: يحكون بالمصقولة القواطع تشقق البرق عن الصواقع.

وأما قول الكسائي: ﴿الصعقة﴾: فقد روي عن عمر، وعثمان فيما زعموا. وقيل: إن الصعقة مثل الزجرة، هو: الصوت الذي يكون عن الصاعقة، وقال بعض الرُّجَّاز:

لاح سحاب فرأينا برقهُ ثم تدانى فسمعنا صعقهُ

سورة الذاريات ٣٣٥

قرأ أبو عمرو، والأعمش، وحمزة، والكسائي، وخلف: ﴿وقوم نوح﴾^(١) [٤٦] بجر الميم، ورفعها عبد الوارث عنه. ونصبها الباقون.

قرأ ابن محيصن: ﴿إن الله هو الرازيق﴾ [٥٨] بتقديم الألف على الزاي، وكسر الزاي وتخفيفها بوزن الصادق. وقرأه الباقون بتقديم الزاي على الألف وفتحها وتشديدها بوزن الخلاق.

قرأ الأعمش: ﴿ذو القوة المتين﴾^(٢) [٥٨] بخفض النون على المجاورة.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤٢٢/٣):

قرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر، وعاصم: ﴿وَقَوْمٌ نُوحٍ﴾ فتحًا.

وقرأ أبو عمرو، وحمزة، والكسائي: ﴿وقوم نوح﴾ كسرًا.

قال أبو علي: من جر فقال: ﴿وقوم نوح﴾ أحمله على قوله: ﴿وَفِي مُوسَى إِذْ أَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ﴾ ﴿وقوم نوح﴾. وقوله: ﴿وَفِي مُوسَى إِذْ أَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ﴾ عطف على أحد شيئين: إما أن يكون على قولهم: ﴿وَتَرَكْنَا فِيهَا آيَةً لِلَّذِينَ يَخَافُونَ الْعَذَابَ﴾، وفي موسى، أو على قوله: ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ وفي موسى: أي في إرسال موسى آيات بينة وحجج واضحة، وفي قوم نوح آية.

ومن نصب فقال: ﴿وقوم نوح﴾ جاز في نصبه أيضا أمران كلاهما على حمل المعنى:

فأحدهما من الحمل على المعنى: أن قوله: ﴿فَأَخَذْنَاهُمُ الصَّاعِقَةَ﴾ يدل على أهلكتناهم فكانه قال: أهلكتناهم وأهلكتنا قوم نوح.

والآخر: أن قوله: ﴿فَأَخَذْنَاهُ وَجُودَهُ فَنَبَذْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ﴾ ألا ترى أن هذا الكلام يدل على أن مرقناهم فكانه قال: فغرقناهم وأغرقنا قوم نوح.

(٢) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٢٨٩/٢): ومن ذلك قراءة يحيى والأعمش: ﴿ذو

القوة المتين﴾. قال أبو الفتح: يحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون وصفا للقوة، فذكره على معنى الجبل، يريد قوى الجبل لقوله: ﴿فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها﴾.

وقراءة الباقيين: ﴿المتين﴾ برفع النون.

روى الداجوني عن ابن ذكوان: ﴿يومهم الذي يوعدون^(١)﴾ [٦٠].

وفي المطففين: ﴿إلى أهلهم انقلبوا﴾ بضم الهاء فيها كأهل الكوفة إلا عاصما. وقد ذكر ذلك في البقرة.

= والآخر: أن يكون أراد الرفع وصفا للرزاق إلا أنه جاء على لفظ القوة لجوارها إياه على قولهم: هذا جحر ضب خرب، وعلى أن هذا في النكرة أشد حاجة إلى الصفة فيقدر قوة حاجتها إليها تتشبه بالأقرب إليها، فيجوز: هذا جحر ضب خرب، لقوة حاجة النكرة إلى الصفة.

فأما المعرفة فتقل حاجتها إلى الصفة، فيقدر ذلك لا يسوغ التشبث بما يقرب منها لاستغنائها في غالب الأمر عنه. ألا ترى أنه قد كان يجب ألا توصف المعرفة؟ لكنه لما كثرت المعرفة تداخلت فيما بينها فجاز وصفها. وليس كذلك النكرة؛ لأنها في أول وضعها محتاجة لإبهامها إلى وصفها.

فإن قلت: إن ﴿القوة﴾ مؤنثة، و﴿المتين﴾ مذكر، فكيف جاز أن تجريها عليه على الخلاف بينهما؟

أو لا ترى أن من قال: هذا جحر ضب خرب لا يقول هذان جحر ضب خربين، لمخالفة الاثنين الواحد؟

قيل: قد تقدم أن القوة هنا إنما المفهوم منها الحبل على ما تقدم فكأنه قال: إن الله القوي الرزاق ذو الحبل المتين، وهذا واضح.

وأيضاً فإن المتين فعيل، وقد كثر مجيء فعيل مذكراً وصفا للمؤنث كقولهم: حلة خفيف، وملحفة جديد، وناقعة حسير وسديس، وريح خريق.

(١) قال الشيخ محمد كريم راجح في كتابه القراءات العشر المتواترة على هامش القرآن

الكريم عند هذه الآية: ﴿يومهم الذي﴾: أبو عمرو ويعقوب.

﴿يومهم الذي﴾: حمزة، والكسائي، وخلف. ﴿يومهم الذي﴾: الباقون.

سورة والطور

قرأ أبو عمرو:

﴿أَتَبِعْنَاهُمْ﴾^(١) [٢١] بقطع الهمزة، وسكون التاء، والعين/ وفتح النون، وألف [٢٥٥/أ] مخاطبة الواحد العظيم. وقرأه الباقون بوصل الهمزة، وفتح التاء وتشديدها، وفتح العين، وتاء ساكنة بدل النون إخباراً عن الذرية.

قرأ أبو عمرو ﴿ذُرِّيَّاهُمْ بِإِيمَانٍ﴾ [٢١] بألف بعد الياء، وكسر التاء نصبا عن

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤٢٤/٣): قرأ ابن كثير، وعاصم، وحمزة، والكسائي:

﴿وَاتَّبَعْتَهُمْ﴾ بالتاء ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ واحدة أيضاً.

وقرأ نافع ﴿وَاتَّبَعَهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ واحدة، ﴿بِهِمْ ذُرِّيَّاهُمْ﴾ جماعة. خارجه عن نافع فيهما مثل حمزة. وقرأ ابن عامر: ﴿وَاتَّبَعْتَهُمْ﴾ بالتاء ﴿ذُرِّيَّاهُمْ﴾ برفع التاء جماعة، ﴿أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّاهُمْ﴾ جماعة أيضاً. وقرأ أبو عمرو: ﴿وَأَتَّبَعْنَاهُمْ ذُرِّيَّاهُمْ﴾ جماعة، ﴿بِهِمْ ذُرِّيَّاهُمْ﴾ جماعة أيضاً.

الذرية: اسم يقع على الصغير والكبير، فمما أريد به الصغير والكبير، فمما أريد به الصغير قوله: ﴿قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً﴾، ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ... اللَّهُ يَشْرِكُ بِيَحْيَى﴾.

وأما وقوعه على الكبار البالغين: فقوله: ﴿وَمَنْ ذُرِّيَّتَهُ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ﴾ فإن حملت الذرية في الآية على الصغار، كان قوله: ﴿بِإِيمَانٍ﴾ في موضع نصب على الحال من المفعولين أي اتبعتهم بإيمان من الآباء ذريتهم، الذرية بهم في أحكام الإسلام فجعلناهم في حكمهم في أنهم يرثون ويورثون، ويدفن موتاهم في مقابر المسلمين، وحكمهم حكم الآباء في أحكامهم إلا فيما كان موضوعاً عن الصغير لصغره.

وإن جعلت الذرية للكبار: كان قوله ﴿بِإِيمَانٍ﴾ حالا من الفاعلين الذين هم ذريتهم، أي أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا، وَالثَّوَابِ فِي الآخِرَةِ وَمَا أَلْتَنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ أَي: مِنْ جِزَاءِ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ كَمَا قَالَ: ﴿فَلَا تُظَلِّمُ نَفْسٌ شَيْئًا﴾ وكما قال: ﴿وَأَمَّا تُوفُّونَ أَجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾، ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾.

فمن قرأ ذريتهم وأفرد فلأن الذرية تقع على الكثرة، فاستغني بذلك عن جمعه. وكذلك القول في قوله: ﴿بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ في أنه أفرد، وألحق التاء في ﴿وَاتَّبَعْتَهُمْ﴾ لتأنيث الاسم. وقول نافع وجهه: أنه جمع وأفرد؛ لأن كل واحد منهما جائز، ألا ترى أن الذرية قد تكون جميعاً، فإذا جمعه فلأن الجموع قد تجمع نحو: أقوام وطرقات.

وقول ابن عامر: ﴿وَاتَّبَعْتَهُمْ ذُرِّيَّاهُمْ.....أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّاهُمْ﴾: أنه جمع الموضعين، لأن الجموع تجمع نحو: الطرقات، والخزرات، وفي الحديث "صواحيب يوسف".

وقول أبي عمرو: ﴿أَتَبِعْنَاهُمْ ذُرِّيَّاهُمْ﴾ جماعة ﴿بِهِمْ ذُرِّيَّاهُمْ﴾ جماعة: الفعل فيه للمتكلمين وتبعت يتعدى إلى مفعول، فإذا ثقل بالهمزة تعدى إلى مفعولين، فالمفعول الأول: الهاء والميم، والمفعول الثاني ﴿ذُرِّيَّاهُمْ﴾، وكذلك ﴿ذُرِّيَّاهُمْ﴾ مفعول ﴿أَلْحَقْنَا﴾.

سورة الطور.....

الجمع. وقرأ ابن عامر ويعقوب عن الجمع كمثل إلا أنهما رفعاً التاء وقرأه الباقون ﴿ذريتهم﴾ على التوحيد ورفع التاء من غير ألف، وهم أهل الحجاز والكوفة. فأما: ﴿ألقناهم ذرياتهم﴾ فقرأه نافع وابن عامر، وأهل البصرة بكسر التاء على الجمع. وقرأه الباقون على التوحيد.

وفتح التاء نصبا وهم ابن كثير، وابن محيصن، وأهل الكوفة^(١).

قرأ ابن كثير، وابن محيصن: ﴿وما التناهم﴾^(٢) [٢١] بكسر اللام وأسقط الهمزة ابن شيبوذ عن قبيل. وفتح اللام وأثبت الهمزة الباقون.

قرأ نافع، والكسائي، والوليد بن مسلم عن ابن عامر: ﴿ندعوه أنه﴾^(٣) [٢٨] بفتح الهمزة. وكسرها الباقون.

روى هشام والوليد بن مسلم جميعاً عن ابن عامر، وابن مجاهد عن قبيل، وحفص: ﴿المسيطرون﴾^(٤) [٣٧] بالسين، وقرأه الباقون بالصاد. وروي عن ابن محيصن في ذلك وجهان.

(١) راجع كل ما سبق في التعليق على الذي قبله ففيه قد علق عليه.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤٢٥/٣): قرأ ابن كثير: ﴿وما ألتناهم﴾ بكسر اللام غير ممدودة الألف.

وقرأ الباقون: ﴿ألتناهم﴾ مفتوحة الألف واللام غير ممدودة أيضاً. وقد تقدم حكاية اللغات في هذا الحرف.

ويشبهه أن يكون فعلنا لغة، وقد قالوا بضم نغم ونقم وينقم فيشبهه أن يكون ألت مثله، ومثل نحوه من حروف جاءت على فعلٍ وفعلٍ، وقد حكى ذلك عن يحيى في مكانه.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤٢٦/٣): قرأ نافع، والكسائي: ﴿ندعوه أنه﴾ بفتح الألف وقرأ الباقون: ﴿ندعوه إنه﴾ بكسر الألف. وقال ابن حجاز عن نافع: ﴿ندعوه إنه﴾ كسراً. من قرأ ﴿ندعوه أنه﴾: فالمعنى: لأنه هو البر الرحيم أي: فلرحمته يجيب من دعاه، فلذلك ندعوه. ومن كسر الهمزة: قطع الكلام مما قبله، واستأنفه.

(٤) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤٢٦/٣): قرأ ابن عامر برواية الحلواني عن هاشم بن عمار وابن كثير والكسائي في رواية الفراء: ﴿المسيطرون﴾ قال هشام: كتابتها بالصاد ونقرؤها بالسين.

أبو عبيدة: ﴿أم هم المسيطرون﴾: الأرباب قال: يقال: تسيطر علي اتخذني حولا، وقد جاء على هذا المثال فيما رواه محمد ابن السري عن أبي عبيدة: ميطر، ومسيطر، ومهيمن، ومبيقر.

سورة النجم ٣٣٩

- [٢٥٥/ب] وقرأ حمزة والمطوعي عن الأعمش / بالصاد المماله إلى الزاي.
 وقرأ الباقون بالصاد الخالصة.
 وأما «عمساطر» في الغاشية فقرأ بالسين هشام من غير رواية عن ابن عامر.
 الباقون بالصاد، وأمالها إلى الزاي حمزة والمطوعي عن الأعمش.
 «حتى يلاقوا»^(١) [٤٥] ذكر.
 قرأ عاصم، وابن عامر إلا الوليد بن مسلم: «يصعقون»^(٢) [٤٥] بضم الياء.
 وفتحها الباقون.
 قرأ الأعمش في رواية المطوعي: «وأدبار النجوم»^(٣) [٤٩] بفتح الهمزة.
 وكسرهما الباقون.

سورة النجم

قرأ أهل الكوفة إلا عاصماً بإمالة جميع اللغات رؤوس آياتها المختلفة في فتحها وإمالتها. وفعل ذلك أبو عمرو في تقديمه منها "راء" فقط. وفتحهن الباقون.

(١) راجع التعليق علي سورة الزخرف الآية رقم (٨٣).

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣/٤٢٦): قرأ عاصم، وابن عامر: «يصعقون» مرفوعة الياء.

وقرأ الباقون: «يصعقون» بفتح الياء.

يقال: صعق الرجل يصعق، وفي التنزيل «فصعق من السماوات» ومضارع صعق يصعقون.

وحجة من فتح الياء في «يصعقون»: قوله: «فصعق من في السماوات».

فأما من قرأ: «يصعقون»: فإنه على نقل الفعل بالهمزة صعقوا هم، وأصعقهم غيرهم، فيصعقون من باب يكرمون لمكان النقل بالهمزة، وليس مثل يضربون وحكى أبو الحسن: صعق فعلى هذا يجوز مصعوق أن يكون، ويجوز أن يكون «يصعقون» مثل يضربون. وقال غيره: هو مثل سعد وسعد.

(٣) قال أبو الفتح ابن جني في المحتسب (٢/٢٩٢): ومن ذلك قرأه سالم بن أبي الجعد: «وأدبار النجوم».

قال أبو الفتح: هذا كقولك في أعقاب النجوم. قيل له: دبر كما قيل له عقب.
 قال:

فأصبحت من ليل الغداة كناظر مع الصبح في أعقاب نجم مغرب

٣٤٠ سورة النجم

روى الوليد بن مسلم وهاشم جميعاً عن ابن عامر: ﴿ما كذب الفؤاد^(١)﴾
 [١١] بتشديد الذال. قرأ أهل الكوفة إلا عاصماً، ويعقوب: ﴿أفتمرونه^(٢)﴾
 [١٢] بفتح التاء، وسكون الميم من غير ألف بعدها.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١١/٤): قرأ ابن عامر في رواية ابن ذكوان: ﴿ما كذب الفؤاد﴾ خفيف.
 وفي رواية هشام ﴿كذب﴾ مشددة. وخفف الباقرن الذال.
 والحسن البهري في قوله: ﴿ما كذب الفؤاد ما رأى﴾ أي ما كذب فؤاده ما رأت عيناه
 ليلة أسري به بل صدقه الفؤاد. قال أبو علي: كذب فعل يتعدى إلى مفعول بدليل له
 قوله:

كذبتك عينك أم رأيت بواسط

ومعنى كذبتك: أي أرتك ما لا حقيقة له، كم أني إذا قلت: كذبتني عيني معناه: أرتني
 ما لا حقيقة له، وعلى هذا قال:

أرى عيني ما لم تراه

فمعنى ﴿ما كذب الفؤاد ما رأى﴾: لم يكذب فؤاده ما رأى بصره، أي: كانت رؤية
 صريحة غير كاذبة، وإدراكاً على الحقيقة.
 ويشبه أن يكون الذي شدد فقال: ﴿كذب﴾ شدد هذا المعنى وأكده: ﴿أفتمارونه على
 ما يرى﴾: أترمون إزالته عن حقيقة ما أدركه وعلمه بمجادلتكم، أو أتجدونه ما قد
 علمه ولم يعترض.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤/٣): قرأ حمزة والكسائي: ﴿أفتمرونه﴾ مفتوحة التاء
 بغير ألف.

وقرأ الباقرن: ﴿أفتمارونه﴾ بألف. من قرأ: ﴿أفتمارونه﴾ فمعناه: أتجادلونه جدالاً ترمون
 به دفعة عما عمله وشاهده من الآيات الكبرى. ويقوي هذا الوجه قوله: ﴿يجادلونك في
 الحق بعدما تبين﴾.

ومن قرأ: ﴿أفتمرونه﴾ كان المعنى: أتجدونه، قال الشاعر:
 ما خلف منك يا أسماء فاعترفي معنمة البيت تمرى نعمة البعل
 أي تجرده.

وزعموا: أن ﴿أفتمرونه﴾ قراءة مسروق، وإبراهيم، والأعمش، والمجادلة كأنه أشبه بهذا؛
 لأن الجحود كان منهم في هذا وفي غيره، وقد جادله المشركون -عليه السلام- في
 الإسراء به، فكان مما قالوا له صف لنا غيرنا في طريق الشام، ونحو هذا.

سورة النجم ٣٤١

روى الوليد بن مسلم ورويس: «اللات والعزى»^(١) [١٩] بتشديد التاء. وخففها الباقون. ووقف الكسائي في رواية البلخي/ وأبي الزعراء عن [٢٥٦/١] الدوري عليها بالهاء. الباقون يقفون بالتاء كما يصلون.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن: «ومناة الثالثة الأخرى»^(٢) [٢٠] بهمزة مفتوحة بين الألف والتاء تمد الألف من أجلها في وزن "شفاعه".

وقراه الباقون: «مناة» بغير همزة بها في وزن: "غداة". ووقف الكسائي وحده عليها بالهاء. ووقف الباقون بالتاء.

قرأ ابن كثير إلا ابن فليح، وابن محيصن: «ضئى»^(٣) [٢٢] بهمزة ساكنة

(١) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٢/٢٩٤): ومن ذلك قراءة ابن عباس، ومنصور بن المعتمر، وطلحة: «اللات».

قال أبو الفتح: روينا عن قطرب: كان رجل يسوق العكاظ: يلت السويق والسمن عند صخرة، فإذا باع السويق والسمن صب على الصخرة، ثم يَلْتُ، فلما مات ذلك الرجل عبت ثقيف تلك الصخرة إعظاما لذلك الرجل صاحب السويق.

قال أبو حاتم: كان رجل يَلْتُ لهم السويق، فإذا شرب أحدٌ منه سمن، فعبدوا ذلك الرجل.

وحكى أبو الحسن فيها: «أفرايتم اللات» بكسر التاء، وذهب إلى أنها بدل من لام الفعل بمزلة التاء في كيت وذيت، وأن الألف قبلها عين الفعل بمزلة: ألف شاة، وذات مال.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة: (٤/٥): قرأ ابن كثير وحده: «ومناة» مهموزة ممدودة. وقرأ الباقون: و«مناة».

قال أبو عبيدة: اللات والعزى: أصنام من حجارة كانت في جوف الكعبة، ومناة أيضا صنم، ولعل (مناة) بالمد لغة، ولم أسمع بها عن أحد من رواة اللغة، وقد سماوا مناة، وعبد مناة ولم أسمع بالمد.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤/٥):

قرأ ابن كثير: «ضئى» مهموزة. وقرأ الباقون: «ضئى» بغير همز.

أبو عبيدة: «قسمة ضئى» ناقصة، يقال: ضئئُه حقَّه، وضئته، أي: نقصته ومنعته.

قال أبو علي: قوله: «تلك إذا قسمة ضئى» أي: ما نسبوه إلى الله سبحانه من اتخاذ

البنات فقسمنه جائرة.

بين الضاد والزاي.

وقرأه الباقون: ﴿ضيزى﴾ بالياء بدل الهمزة.

قرأ ابن محيصن: ﴿لنجزي الذين أساءوا بما عملوا ونجزي الذين أحسنوا﴾ [٣١]

= فأما قولهم: قسمة ضيزى، ومشية حبلى، فإن النحويين يحملونه على أنه في الأصل فعلى، وإن كان اللفظ على فعلى كما أن البيوت والعصى في الأصل فعول، وإن كانت الفاء مكسورة، وإنما حملوها على أنها فعلى كما وجدوا الفعلى نحو الحبلى، والفعلى نحو: السكرى، فلما لم يجدوا ذلك، حكموا عليه بأن الفاء في الأصل مضمومة. ومن جعل العين فيه واوا على ما حكاه أبو عبيدة من قولهم: ضرته، فينبغي أن يقول: ضوزى، وقد حكى ذلك.

فأما من جعله من قولك: ضرته، فكأن القياس أن يقول أيضا ضوزى، ولا يحفل بانقلاب الياء إلى الواو؛ لأن ذلك إنما كره في: بيض وعين جمع: بيضاء، وعيناء لقربه من الظرف بحرف التأنيث، وليست هذه العلامة في تقدير الانفصال كالتاء، فكأن القياس أن لا يحفل بانقلابها إلى الواو، كما لم يبال ذلك في حولل وعواطط، وكأنهم آثروا الكسرة والياء على الضمة والواو، من حيث كانت الكسرة والياء أخف، ولم يخافوا التباسا، حيث لم يكن في الصفة شيء على فعلى، ولولا ذلك لكان حكمه حكم كُولِلَ وكُؤَلِلَ في الاسم والفعل، وحكم عُؤَطَطَ وحُلِّلَ، ألا ترى أنه قال: سمعناهم يقولون: تعيطت الناقة؟ ثم قال:

مظاهرة نيا عتقا وعوططا

فإن قلت: فكيف قال: إن فعلى لا تكون في أبنية الصفات، وقد حكى أحمد بن يحيى: رحل كيصى إذا كان يأكل وحده، وقد كاص طعامه إذا أكله وحده؟ قيل: إن سيبويه إنما قال: لم يحك فعلى صفة.

والذي حكاه أحمد بن يحيى بالتونين فليس هو ما قاله سيبويه، ولا يمتنع أن تجيء الألف آخرًا للإلحاق بهجوع ونحوه.

وأما قول ابن كثير: (ضرتى) بالهمزة فإن التوزي قد حكى الهمز في هذه الكلمة، فقال: ضَارَّةٌ يَضَارُّهُ: إذا ظلمه، وأنشد:

إذا ضَارَّانا حقنا في غنيمة

ولا ينبغي أن يكون ابن كثير أراد بضميرى فعلى؛ لأنه لو أراد ذلك لكان ضوزى، ولم يرد به أيضا فعلى صفة؛ لأن هذا البناء لم يجئ صفة، ولكن ينبغي أن يكون أراد به المصدر مثل الذكرى، فكأنه قال: قسمة ذلك ظلم، فعلى هذا يكون وجه قراءة.

سورة النجم ٣٤٣

بالنون فيهما. وقرأهما الباقون بالياء.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن، وابن عامر، وأهل الكوفة: ﴿عَادَا الْأُولَى﴾ (١) ﴿٥٠﴾

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٨/٤):

قرأ ابن كثير، وعاصم، وابن عامر، حمزة، والكسائي: ﴿عَادَا الْأُولَى﴾ منونة. وقرأ نافع، وأبو عمرو: ﴿وعادا لولي﴾ موصولة مدغمة.

واختلف عن نافع في الهمز، فروى لنا إسماعيل القاضي عن قالون، وأحمد بن صالح عن أبي بكر بن أبي أويس وقالون، وإبراهيم القورسي عن أبي بكر بن محمد بن أبي أويس عن نافع: ﴿عادا لولي﴾. وقال ابن جهمز وإسماعيل بن جعفر، ومحمد بن إسحاق عن أبيه، وورش عن نافع: ﴿عادا لولي﴾، مثل أبي عمرو.

قال أبو عثمان: أساء عندي أبو عمرو في قراءته: ﴿وأنه أهلك عادا لولي﴾؛ لأنه أدغم السنون في لام المعرفة، واللام إنما تحركت بحركة الهمزة، وليست بحركة لازمة، فإذا طرحت حركة الهمزة على اللام لم تحذف ألف الوصل؛ لأنها ليست بحركة لازمة. وقال أبو عثمان: ولكن كان أبو الحسن قد روى عن بعض العرب أنه يقول: هذا كحمر قد جاءوا فيحذف ألف الوصل لحركة اللام.

قال أبو علي: القول في ﴿عَادَا الْأُولَى﴾: أن من حقق الهمزة من ﴿الأولى﴾ سكنت لام المعرفة، فإذا سكنت لام المعرفة والتنوين من قولك: ﴿عادا﴾ المنصوب ساكن التقى ساكنان النون التي في ﴿عادا﴾ ولام المعرفة، فحركت التنوين بالكسر لالتقاء الساكنين، فهذا وجه قول من لم يدغم، وقياس من قال: ﴿أحد الله﴾ فحذف التنوين لالتقاء الساكنين أن يحذفه هنا أيضا كما حذفه من ﴿أحد الله﴾ فحذف التنوين لالتقاء الساكنين أن يحذفه هنا أيضا كما حذفه من ﴿أحد الله﴾ كما حذفهم من قوله:

ولولا ذاكر الله إلا قليلا

إلا أن ذا لا يدخل في القراءة وإن كان قياساً، وجاء في الشعر كثيراً، وجاء في بعض القراءة. ويجوز في قوله من خفف الهمزة من (الأولى) على قول من قال: الْحَمْرُ، فلم يحذف الهمزة التي للوصل أن يحرك التنوين فيكون (عادون لولي) كما يقول ذلك إذا حقق الهمزة؛ لأن اللام على هذا في تقدير السكون، وكما يكسر التنوين لالتقاء الساكنين، كذلك يكسرها في هذا القول، لأن التنوين في تقدير الالتقاء مع ساكن.

ومن حرك لام المعرفة، وحذف همزة الوصل بقياسه: أن يسكن النون من عاداً فيقول: (عادن لولي)؛ لأن اللام ليس في تقدير سكون كما كان في الوجه الأول كذلك، ألا ترى أنه حذف همزة الوصل؟

= فإذا كان كذلك ترك النون على سكونها كما تركه في نحو: عادٌ ذاهبٌ، ولو أدخلت الخفيفة في فعل الواحد وأوقعته على نحو: الاثنين، والابنين، لقلت: اضرب اثنين، وأكرم ابنين، فحذفت الخفيفة من هذا كما تحذفها في نحو: اضرب اليوم؛ لأن اللام من الاثنين والابنين في تقدير السكون، فتحذف الخفيفة مع لام المعرفة إذا تحركت بهذه الحركة، كما تحذفها إذا لقيت ساكناً، ولم يكن ذلك كقولك: اضرب بالْحَمَرِ في قول من حذف معه همزة الوصل.

فأما قول أبي عمرو: (عاداً لولى) فإنه لما خفف الهمزة التي هي منقلبة عن الفاء لاجتماع السواوين أولاً ألقى حركتها على اللام الساكنة، فإذا ألقى حركتها على اللام الساكنة تحركت وقبلها نون ساكنة فأدغمها في اللام كما يدغمها في الراء في نحو: راشد، وذلك بعد أن يقلبها لاماً أو راء، فإذا أدغمها فيها صار: ﴿عادَ لولى﴾ وخرج من الإساءة التي نسبها إليه أبو عثمان من وجهين:

أحدهما: أن يكون تخفيف الهمزة من قوله: ﴿الأولى﴾ على قول من قال: لَحَمَد، كأنه يقول في التخفيف للهمز قبل الإدغام: لُولَى، فيحذف همز الوصل كما يقول: لَحَمَرَ فيحذفها فإذا كان على هذا القول: كانت اللام في حكم التحرك، وخرجت من حكم السكون بدلالة حذف همزة الوصل معه، كما حَسُنَ في: من لك، ومن لُوهُ، فهذا كأن الإدغام كان في حرف متحرك غير ساكن، وكما أن عامة ما يدغم فيه من الحروف تكون متحركة.

والوجه الآخر: أن يكون أدغم على قول من قال: ﴿الولى﴾ أَلْحَمَرَ، فلم يحذف الهمزة التي للوصل مع إلقاء الحركة على لام المعرفة؛ لأنه في تقدير السكون فلا يمتنع أن يدغم فيه، وإن كان في حكم السكون، كما لم يمتنع أن يدغم في نحو: رُدٌّ، وفِرٌّ، وِعَضٌّ، وإن كانت لاماً تنسج سواكن، ويحركها للإدغام كما يحرك السواكن التي ذكرنا للإدغام فإذا لم يخل الإدغام في (عاداً لولى) من أن يكون (الولى) على قول من قال: أَلْحَمَرَ أو قول من قال: لَحَمَرَ، وجاز في الوجهين جميعاً ثبت صحته.

فأما ما زوي عن نافع من أنه همز. قال: (عاداً لولى). فإنه كما روي عن ابن كثير في قوله: (سؤقه) ووجه: أن الضم لقرها من الواو، وأنه لم يحجز بينهما شيء صارت كأنها عليها فهمزها كما يهزم الواوات إذا كانت مضمومة نحو: أدور، والغور والسؤوق وما أشبه ذلك، وهذه لغة قد حكيت ورويت، وإن لم تكن بتلك العاشية وقوله: (إنا إذا لمن الأثمين) في قياس (عاداً لولى) يجوز فيه ما جاز فيه.

قال أبو عثمان: ومن قرأ (عاداً لولى) فأظهر النون فقد أخطأ؛ لأن النون لا تظهر على اللسان إلا مع حروف الخلق.

سورة القمر..... ٣٤٥

بتنوين (عاد) وكسر همزة مضمومة بعدها.

وقرأه نافع وأهل البصرة (عاد الأولى) بغير تنوين وبلام مشددة مضمومة بعد الدال لا همزة بعدها. وزاد الحلواني، وأبو سلمان، والقاضي جماعتهم عن قالون همزة ساكنة عوض الواو. واتفقوا في الوقف على الألف المبذلة من التنوين في (عادًا). وابتدأ منهم نافع وأهل البصرة (الأولى) بإثبات همزة قبل اللام.

والحلواني/ وأبو سليمان والقاضي يقررون الهمزة المعوضة عن الواو على ما [٢٥٦/ب] كانت عليه. الباقون بسكون اللام وبعدها الهمزة مخففة.

وفي قراءة نافع وأهل البصرة يجوز الابتدء بهمزة مفتوحة بعدها لام التعريف مضمومة على النقل والحذف. وقد روى (لولى) بلام مضمومة لا همزة قبلها، وقد كرهه. (وثمود) ^(١) [٥٥] ذكر.

قرأ يعقوب: ﴿ربك تُمَارِي﴾ ^(٢) [٥٥] بتاء واحدة مشددة. وقرأ الباقون: ﴿تتمارى﴾ بتاءين خفيفتين، وعن ابن محيصن كالمذهبين.

سورة القمر

قرأ ابن كثير، وابن محيصن، والعباس عن أبي عمرو: ﴿إلى شيء نكْر﴾ ^(٣) [٦] ساكنة الكاف.

(١) قال الشيخ محمد كريم راجح في كتابه القراءات العشر المتواترة على هامش المصحف عند هذه الآية: ﴿ثمود﴾: عاصم، وهمزة، ويعقوب، و﴿ثمودًا﴾: الباقون.

(٢) وقال صاحب المصدر السابق عند هذه الآية: ﴿تُمَارِي﴾: يعقوب في حال الوصل، وأما في حال الابتدء فلا بد من إظهار التاءين: ﴿ربك تَتَمَارِي﴾: الباقون.

(٣) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٢/٢٩٨):

من ذلك قراءة مجاهد، والجدري، وأبي قلابة ﴿إلى شيء نكْر﴾.

قال أبو الفتح: يقال أنكرت الشيء فهو منكِر، ونكرته فهو منكور، وجمع الأعمش بين اللغتين فقال:

وأنكرتني وما كان الذي نكرت من الحوادث إلا النشب والصلعا

وكذلك هذه القراءة: ﴿إلى شيء نكْر﴾ أي: إلى شيء يُجهل.

ومثله مررت بصبي ضُرب، ونظرت إلى امرأة أُكْرِمْتُ، وصف بالفعل الماضي.

قرأ أهل العراق إلا عاصما: ﴿خَاشِعًا أَبْصَارَهُمْ﴾^(١) [٧] بفتح الخاء، وألف بعدها، وتخفيف الشين وكسرها.

قرأ ابن عامر، ويعقوب: ﴿فَفَتْحَهَا﴾^(٢) [١١] بتشديد الياء. قرأ ابن عامر والأعمش وحمزة ورويس: ﴿سَتَعْلَمُونَ﴾^(٣) [٢٦] بالتاء، وقرأه الباقون بالياء. وخير روح بين الياء والتاء.

ومن المحذوفات:

[/٢٥٧] / ﴿فَمَا تَغْنِي النَّدْرُ﴾ وقف بالياء يعقوب. ﴿يَدْعُو الدَّاعِيَ﴾ أثبتتها في الوصل أهل البصرة وابن محيصن وورش والبيزي والزيين عن صاحبيه، زاد يعقوب وابن محيصن والبيزي والزيين إثباتها وقفاً.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١١/٤):

قرأ أبو عمرو، وحمزة، والكسائي: ﴿خَاشِعًا﴾ بألف. وقرأ الباقون: ﴿خُشِعًا﴾ بغير ألف.

قال أبو علي: وجه من قال: ﴿خَاشِعًا﴾ إنه فعل متقدم، فكما لم يُلحق علامة التأنيث لم يجمع، وحسن أن يؤنث؛ لأن التأنيث ليس بحقيقي.

ومن قال: ﴿خُشِعًا﴾ فقد أثبت ما يدل على الجمع وهو على لفظ الإفراد، ودل الجمع على ما يدل عليه التأنيث الذي ثبت في نحو قوله في الأخرى: ﴿خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ﴾ و﴿وَوَخَّشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ﴾، فلذلك يرجح: مررت برجل حسن قومه على قولهم: مررت برجل حسن قومه؛ لأن حسانا قد حمل فيه ما يدل على الجمع، والجمع كالتأنيث في باب أنه يدل عليه.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٢/٤): كلهم قرأ: ﴿فَفَتْحْنَا أَبْوَابَ السَّمَاءِ﴾ خفيفة غير ابن عامر فإنه قرأ: ﴿فَفَتْحَهَا﴾ مشددة.

قال أبو علي: وجه التخفيف أن فعلنا بالتخفيف يدل على القليل والكثير. ووجه الثقل أنه يخص الكثير ويقوي ذلك قوله: ﴿مَفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٢/٤): قرأ ابن عامر، وحمزة، هبيرة عن حفص، وعاصم ﴿سَتَعْلَمُونَ غَدًا﴾ بالتاء. وقال غير هبيرة عن حفص عن عاصم بالياء. وكذلك قرأ الباقون وأبو بكر قوله: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا﴾. ووجه التاء: أنه على: قيل لهم: ستعلمون غداً.

سورة الرحمن ٣٤٧

﴿إلى الداعي﴾ أثبتا في الحالين ابن كثير وابن محيصن ويعقوب. وافقهم في الوصل أبو عمرو ونافع. وحذفها الباوقن.

﴿تدري﴾ ستة مواضع أثبت الياء فيها في الوقف والوصل يعقوب. وافقه في الوصل ورش وأبو مهران وحذفها من الجميع الباوقن.

سورة الرفرف ^(١) [سورة الرحمن]

قرأ ابن عامر ﴿والحب ذا العصف﴾ ^(٢) [١٥] بفتح الباء وبألف بدل الواو على النصب.

﴿والريحان﴾ [١٢] بفتح النون. وقرأ الباوقن ﴿الحب﴾ بالرفع و﴿ذو﴾ بالواو. وقرأ أهل الحجاز وعاصم وأهل البصرة ﴿الريحان﴾ بالرفع. وقرأ الأعمش وحمة والكسائي خلف: ﴿والريحان﴾ بالجر.

روى قتيبة والمطوعي عن ابن موسى عن ابن ذكوان: ﴿مارج من نار﴾ [١٥] بالإمالة.

(١) وهو اسم آخر لسورة الرحمن.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٣/٤): قرأ ابن عامر وحده ﴿الحب ذا العصف والريحان﴾ بالنصب. الباوقن: ﴿الحب ذو العصف﴾ رفع.

قال أبو عبيدة العصف الذي يعصف فيؤكل من الزرع وهو العصيفة قال علقمة بن عبدة:

يسقي مذائب قد مالت عصيفها حدورها من أتى الماء مطموم

طممها الماء ملاءها، قال والريحان الحب الذي يؤكل تقول: سبحانك وريحانك أي رزقك، وأنشد للنمر بن تولب:

سلام الإله وريحانته ورحمته وسماء درر

وروى ابن عباس العصف الورق، قتادة العصف النبق.

وقيل العصف والعصيفة أعالي ورق الزرع.

قول ابن عامر ﴿والحب ذا العصف﴾ حمه على أن قوله: ﴿والأرض وضعها للأنام﴾ مثل خلقها للأنام، وخلق الحب ذا العصف، وخلق الريحان وهو الرزق، ويقوي ذلك قوله: ﴿فأخرجنا أزواجاً من نبات شتى﴾.

[ب/٢٥٧] وقرأه الباقون. قرأ نافع، وأهل البصرة: «يُخْرِجُ مِنْهُمَا»^(١) [٢٢] / بضم الياء، وفتح الراء على البناء للمفعول. وقرأه الباقون: بفتح الياء، وضم الراء، على البناء للفاعل.
قرأ الأعمش، وحمزة، ونفطويه عن شعيب عن يحيى: «المنشآت»^(٢) [٢٤] بكسر الشين.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٥/٤):

قرأ نافع، وأبو عامر: «يُخْرِجُ مِنْهُمَا» بضم الياء، «اللؤلؤ والمرجان» رفع.
وروى حسين عن أبي عمرو «يُخْرِجُ» برفع الياء وكسر الراء، «اللؤلؤ والمرجان» برفع الياء وكسر الراء، «اللؤلؤ والمرجان» نصبا. وقرأ ابن كثير، وعاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي: «يَخْرِجُ مِنْهُمَا» منصوبة الياء: «اللؤلؤ والمرجان» رفع.
أبو عبيدة: «المرجان»: صغار اللؤلؤ، واحدها مرجانة. قال ذو الرمة:
كَانَ عُرَى الْمَرْجَانِ مِنْهَا تَعْلَقُ عَلَى أُمِّ حَشْفٍ مِنْ ظِيَاءِ الْمَشَافِرِ
من قال: «يُخْرِجُ مِنْهُمَا اللؤلؤ»: كأن قوله بينا؛ لأن ذلك إنما يُخْرِجُ لا يَخْرِجُ من نفسه. وكذلك من قال: «يَخْرِجُ»: أي يُخْرِجُهُ اللهُ، فنسب الإخراج إلى الله تعالى؛ لأنه بقوته تمكينه. ومن قال: «يَخْرِجُ»: جعل الفعل وهو اتساع؛ لأنه إذا أخرج ذلك خرج. وقال: «يُخْرِجُ مِنْهُمَا»، وإنما يخرج من أحدهما على حذف المضاف، كما قال: «على رجل من القريتين عظيم» على ذلك.

وقال أبو الحسن: وعند قوم: إنه يخرج من العذاب أيضا.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٥/٤):

قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، والكسائي: «المنشآت» فتحاً.
وقرأ حمزة: «المنشآت» كسراً.
وروى يحيى عن أبي بكر عن عاصم: «المنشآت» و«المنشآت» فتحاً وكسراً.
وروى حرمي عن حماد بن مسلمة عن عاصم: «المنشآت» فتحاً.
أبو عبيدة: «المنشآت» المجريات المرفوعات.
وجه من قال: «المنشآت»: أنها أنشئت وأجريت، ولم تفعل ذلك أنفسها، أي: فعل بها الإنشاء، وهذا بين لا إشكال فيه.
ومن قال: «المنشآت»: فنسب الفعل إليها على الاتساع، كما يقال: مات زيد، ومريض عمرو، وغير ذلك مما يضاف إليه إذا وجد فيه، وهو في الحقيقة لغيره، فكان المعنى: المنشآت السير، فحذف المفعول للعلم به، وإضافة السير إليها أيضا اتساع؛ لأن سيرها إنما يكون في الحقيقة هبوب الريح أو رفع الصواري.

سورة الرحمن ٣٤٩

قال الكارزيني قال لي أبو العباس المطوعي، وأبو الفرج الشنبوذي: الفتح والكسر في «المنشآت» عند أبي بكر سواء. فعلى هذا يكون عند أبي بكر فيه وجهان. وفتحها الباقون.

روى قتيبة، والإسكندراني، والأخفش، جميعاً عن ابن ذكوان: «والإكرام» [٢٧] بالإمالة، وكذلك الموضع الثاني. وفتحها الباقون.

قرأ حمزة، والكسائي، وخلف، والشنبوذي عن الأعمش، وعبد الوارث: «سيفرغ لكم»^(١) [٣١] بالياء. وقرأ المطوعي عن الأعمش: «سيفرغ لكم» كذلك إلا أنه فتح الراء. الباقون بالنون وضم الراء.

قرأ ابن كثير وابن محيصن «شواظ»^(٢) [٣٥] بكسر الشين. قرأ ابن كثير وابن محيصن وأبو عمرو وروح: «ونحاس»^(٣) [٣٥] بالجر ورفع الباقون. وروى

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٦/٤):

قرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم، وأبو عمرو، وابن عامر: «سَفْرُغٌ» بالنون. وروى حسين الجعفي عن أبي عمرو «سَفْرُغٌ» بفتح الياء والراء. وقرأ حمزة، والكسائي: «سِفْرُغٌ» بفتح الياء، وضم الراء.

وجه الياء في: «سِفْرُغٌ»: أن الغيبة قد تقدم في قوله: «وله الجواري»، وقوله: «وجهه ربك».

«سيفرغ»، ويقال: فَرَعٌ يَفْرُغُ، وفَرَعٌ يَفْرُغُ. وقال أبو الحسن بنو تميم يقولون: فَرِغَ يَفْرُغُ، مثل عَلِمَ يَعْلَمُ.

وروي أن في حرف أبي: «سفرغ إليكم»، وليس الفراغ هنا فراغاً من شغل، ولكن تأويله القصد كما قال جرير:

الآن فقد فرغت إلى نمير فهذا حين صرت لهم عذاباً

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٦/٤): قرأ ابن كثير وحده شواظ من نار بكسر الشين. وقرأ الباقون «شواظ» برفع الشين.

الشَوَاطِظُ والشَوَاطِظُ: لغتان زعموا. قال أبو الحسن أهل مكة يكسرون الشواظ.

قلت: تأتي التثمة فيما بعده من تعليق.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٦/٤): قرأ ابن كثير وأبو عمرو: «ونحاس» كسراً وقرأ الباقون: «ونحاس» رفعاً.

= أبو عبيدة: ﴿شواظ من نار﴾: اللهب لا دخان له، وقال رؤبة:

إن لهم من وقعنا أقياطاً ونار حرب الشعر الشواظ

قال: والنحاس كالدخان، قال الجعدي:

يضيء كضوء سراج السليط لم يجعل الله فيه نحاساً

قال السليط الخلل وروي عن ابن عباس أيضاً الشواظ لهب لا دخان فيه، وعنه أيضاً النحاس: الدخان.

قال أبو علي: إذا كان الشواظ اللهب لا دخان فيه ضعف قراءة من قرأ: ﴿شواظ من نار ونحاس﴾ لا يكون على تفسير أبي عبيدة إلا الرفع ونحاس على: يرسل عليكما شواظ من نار، ويرسل نحاس أي: يرسل هذا مرة، وهذا أخرى.

فإن قلت: فهل يجوز الجر في ﴿نحاس﴾ على تفسير ابن عباس، وأبي عبيدة؟ فإنه يجوز من وجه وهو على أن تقديره: يرسل عليكما شواظ من نار وشيء من نحاس فتحذف الموصوف وتقيم الصفة مقامه كقوله: ﴿ومن آياته يريكم البرق﴾، ﴿ومن الذين هادوا يجرّفون الكلم﴾، ﴿وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمن به﴾، ﴿ومن أهل المدينة مردوا على النفاق﴾ فحذف الموصوف من ذلك كله، وكذلك في الآية.

فإن قلت: فإن هذا فاعل والفاعل لا يحذف؟ فقد جاء:

وما راعني إلا يسير بشرطة وعهدي قينا يفش بكسير

على أن هذا الحذف قد جاء في المبتدأ في الآية التي تلوها أو بعضها، وقد قالوا: تسمع بالمعيدي لا أن تراه.

فإذا حذف الموصوف بقي بعده قوله: ﴿من نار﴾ الذي هو صفة لشيء محذوف، وحذف ﴿من﴾ لأن ذكره قد تقدم في قوله ﴿من نار﴾ فحسن ذلك حذفه كما حسن حذف الجار من قوله: على من تَنْزِلُ أَنْزِلْ، وكما أنشده أبو زيد من قول الشاعر:

أصبح من أسماء قيس قابض على الماء لا يدري بما هو قابض

أي: بما هو قابض عليه، فحذف للدلالة الجار على المتقدم عليه، وكما حذف الجار عند الخليل من قوله:

إن من يجد يوماً على من يتكل

يريد عنده: على من يتكل عليه، فحذف الجار لجري ذكره فكذلك سهل حذف ﴿من﴾ في الآية بعد السهولة لجري ذكره قبل، فيكون انجرار ﴿نحاس﴾ على هذا بمن المضرة لا بالإشراك بمن التي جرت في قوله ﴿من نار﴾، وإذا انجرت بمن هذه لم يكن الشواظ الذي هو اللهب إلا قسط من الدخان. وحكي عن أبي عمرو أنه قال: لا يكون الشواظ إلا من نار، شيء يعني من شيتين

سورة الرحمن ٣٥١

الشنبوذى عن الأعمش: «يَطُوفُونَ بينها» [٤٤] بتشديد الطاء وفتحها، وفتح الواو وتشديدها.

وقرأه الباقر: «يَطُوفُونَ» بضم الطاء وتخفيفها وإسكان الواو بوزن يقولون. روى عبد الوارث: «حميم آن» [٤٤] بالإمالة و«آنية» مثله في الغاشية وفتحها الباقر.

قرأ ابن محيصن، وأبو سليمان عن قالون ورويس: «من استبرق^(١)» [٢٤]

= وقال أبو الحسن: قال بعضهم لا يكون الشواظ إلا من الدخان والنار جميعاً. قال: وكل حسن إلا أنا نختار الرفع يعني الرفع في قوله: «ونحاس». قال أبو علي: فإذا كان الأمر على هذا فالجر متعجه، وليس بممتنع كما امتنع من تفسير أبي عبيدة إلا من حيث ذكر.

وقال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٣٠٤/٢) في قراءة أخرى لهذه الكلمة: ومن ذلك قراءة ابن أبي بكرة: «ونحس» بفتح النون، وضم الحاء وتشديد السين رفع. قال أبو الفتح «نحس» أي تقتل بالعذاب، يقال حس القوم يحسهم حساً إذا استأصلهم قال الله تعالى «إذ تحسونهم» أي تقتلونهم قتلاً ذريعاً. (١) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٣٠٤/٢):

ومن ذلك قراءة ابن محيصن: «من استبرق» بالوصل. قال أبو الفتح: هذه صورة الفعل البتة بمزلة استخراج وكأنه سُمِّيَ بالفعل، وفيه ضمير الفاعل فحكى كأنه جملة، وهذا باب، إنما طريقه في الأعلام كتابط شرا، وذرى حبا وشاب قرناها. وليس الإستبرق علماً يسمى بالجملة، وإنما هو قولك: بزبون، وعلى أنه إنما استبرق: إذا بلغ فدعا البصر إلى البرق، وقال:

تستبرق الأفق الأقصى إذا ابتسمت لاح السيوف سوى أغمادها القضب
هذا إن شئت قلت: معناه تستبرق أبصار أهل الأفق، وإن شئت قلت: تبرقه، أي تأتي بالبرق منه.

وأما البزبون: فبعيد عن هذا، اللهم إلا أن تقول: إنه لمائه وصنعه تستبرق أي: تبرق، فيكون كَفْرًا، واستقر.

ولست أدفع أن تكون قراءة ابن محيصن بهذا؛ لأنه توهم فعلا، إذا كان على وزنه، فتركه مفتوحاً على حاله كما توهم الآخر أن ملك الموت من معنى الملك حتى قال:

فمالك موت بالقضاء دهاني

فبني منه صورة فاعل من الملك، وهذا أسبق ما فيه إلي.

سورة الرحمن ٣٥٢

بكسر النون مِنْ ﴿ مِنْ ﴾، وإسقاط الهمزة بعد النقل كورش. زاد ابن محيصة فتح القاف، وحذف التنوين على ترك الصرف. وكسرها أبو سليمان ورويس ويصرفانها. الباقون بإسكان النون وقطع الهمزة وتخفيفها، وكسر القاف وتنوينها جراً.

قرأ الكسائي: ﴿ لم يطمئثن ﴾^(١) [٥٦] بضم الميم في أول الموضعين مخيراً فيه بين ضم الأول أو الثاني. قال شيخنا الشريف: وقرأت على الكارزيني بإسناده عن جميع أصحاب الكسائي بالتخيير في ضم الأول والثاني.

وروى الشنبوذي عن الشيزري بالتخيير فيهما. وروى الشنبوذي عن أبي الحارث الضم في الجميع. الباقون بالكسر فيهما وجها واحداً.

قرأ ابن محيصة: ﴿ رِفَارِفَ ﴾^(٢) بفتح الفاء، وألف بعدها، وكسر الراء الثانية،

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤/١٨): قرأ الكسائي وحده: ﴿ لم يطمئثن ﴾ بضم الميم في الحرف الأول وبكسرها في الثاني.

كذلك أخبرنا الكسائي عن أبي الحارث عنه.

وقال أبو عبيدة: كان الكسائي يرى الضم فيها والكسر، وربما كسر إحداهما وضم الأخرى.

أخبرنا أحمد بن يحيى ثعلب عن مسلمة عن أبي الحارث عن الكسائي: ﴿ لم يطمئثن ﴾ . يقرأها بالضم والكسر جميعاً لا يبالي كيف قرأها والباقون بكسر الميم فيها.

يَطْمِئُ وَيَطْمِئُ لَغْتَانِ مِثْلُ: يَحْشُرُ وَيَحْشُرُ، يَعْكِفُ وَيَعْكِفُ.

قال أبو عبيدة: ﴿ لم يطمئثن ﴾ لم يمسهن. قال يقال: ما طمئ هذا البعير حبل قط أي ما مسه حبل قط، قال رؤبة:

كالبيض لم يطمئثن بمن طامئ

(٢) قال أبو الفتح في المحتسب (٢/٣٠٥):

ومن ذلك قراءة النبي (ﷺ)، وعثمان، ونصر بن علي، والحدادي، وأبي الجلد، ومالك بن دينار، وأبي طعمة، وابن محيصة، وزهير الفرقي: ﴿ رِفَارِفَ حُضْرَ وَعِبَاقِرِيَّ حَسَانَ ﴾.

وقرأ: ﴿ حضراً ﴾ مثقلاً الأعرج. قال أبو الفتح: كذلك روايته عن قطرب: ﴿ عباقري ﴾ بكسر القاف غير مصروف.

ورويناه عن أبي حاتم: ﴿ عباقري ﴾ بفتح القاف غير مصروف أيضاً.

سورة الرحمن ٣٥٣

وفتح الفاء الأخيرة جمعا غير متصرف، بوزن: مساجد، و: ﴿عَبَّاقِرِي﴾ [٧٦] بفتح الباء، وألف بعدها، وبعد الألف قاف مكسورة، وفتح الياء، وحذف التنوين. وقرأهما الباقون: ﴿زُفْرُفُ﴾/ و﴿عَبَّاقِرِي﴾ بإسكان الفاء الأولى، وحذف [ب/٢٥٨] الألف، وكسر القاف الثانية وتنوينها، وإسكان الباء، وفتح القاف، وكسر الياء وتنوينها أيضا.

قرأ ابن عامر: ﴿ذو الجلال﴾^(١) [٧٨] في آخرها بالواو. وقرأه الباقون: ﴿ذي

= قال أبو حاتم: ويشبه أن يكون عباقر بكسر القاف على ما يتكلم به العرب. قال: ولو قالوا: ﴿عَبَّاقِرِي﴾ فكسروا القاف وصرفوا لكان أشبه بكلام العرب كالنسب إلى مدائن: مدائني. قال: وقال: سعيد بن جبیر: رَفَّارِفُ: رياض الجنة. قال: وعبقري موضع، قال امرؤ القيس: كأن صليل المروحين تشذه صليل زيوف يتقدن بعبقرا وقال زهير:

بخيل عليها جنة عبقرية جديرون يوما أن ينالوا فيستعلوا
وأما ترك صرف ﴿عَبَّاقِرِي﴾: فشاذ في القياس، ولا يستنكر شذوذه في القياس مع استمراره في الاستعمال. نعم، وإذا كان قد جاء عنهم عنكبوت وعناكيت، وتخربوت وتخاربيت كان ﴿عَبَّاقِرِي﴾ أسهل منه من حيث كان فيه حرف مشدد يكاد يجري مجرى الحرف الواحد، ومع ذلك أنه في آخر الكلمة كياءي بخاتي، وزرابي. وليس لنا أن نتلقى قراءة رسول الله (ﷺ) إلا بقبولها والاعتراف لها. وأما: ﴿خُضْرُ﴾ بضم الضاد: فقليل، وهذا من مواضع الشعر كما قال طرفة:
ورادا وشُقْرُ

بضم القاف.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٩/٤):

قرأ ابن عامر وحده: ﴿تبارك اسم ربك ذو الجلال﴾ بالواو، وكذلك في مصاحف أهل الحجاز، والشام.

وكلهم قرأ: ﴿ذي الجلال والإكرام﴾ بالياء. وكذلك في مصاحف أهل الحجاز والعراق من قال: ﴿ذي﴾: فقد جعله صفة لربك، وزعموا أن في حرف ابن مسعود: ﴿ويبقى وجه ربك ذي الجلال﴾ بالياء في كليتهما.

وقال الأصمعي: لا يقال ﴿الجلال﴾ إلا في الله عز وجل.

فهذا يقوي الجر إلا أن الجلال قد جاء في غير الله سبحانه وتعالى قال:

فلا ذا جلال هبته لجلاله ولا ذا ضياع هن يتركن للفقر

فأجر الوجه في ﴿ذي﴾ ومن رفع أجره على الاسم.

الجلال﴾ بالياء.

ووقف ابن محيصة على: ﴿فان﴾ بالياء.

سورة الواقعة

روى اليزيدي في اختياره: ﴿خافضة رافعة﴾^(١) [٣] بالنصب فيهما. ورفعهما

الباقون.

(١) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٣٠٧/٢):

قرأ الحسن واليزيدي، والثقفى، وأبو حيوة: ﴿خافضة رافعة﴾ بالنصب.

قال أبو الفتح: هذا منصوب على الحال، وقوله: ﴿ليس لوقعتها كاذبة﴾ حينئذ حال أخرى قبلها، أي: حينئذ حال أخرى قبلها، أي: إذا وقعت الواقعة صادقة الواقعة خافضة رافعة، فهذه ثلاثة أحوال:

أولهن: الجملة التي هي قوله: ﴿ليس لوقعتها كاذبة﴾ ومثله: مررت يزيد جالسا متكما ضاحكا، وإن شئت أن تأتي بعشر أحوال إلى أضعاف ذلك لجاز وحسن، كما لك أن تأتي بالمبتدأ من الأخبار بما شئت كقولك: زيد عالم، جميل، جواد، فارسي، بصري، بزازي، ونحو ذلك.

ألا ترى أن الحال زيادة في الخير وضرب منه؟

وعلى ذلك امتنع أبو الحسن أن يقول: لولا هند قائمة لقت، ونحو ذلك، قال: لأن هذا موضع امتنعت العرب أن تستعمل فيه الخير، والحال ضرب من الخير، فلا يجوز استعمالها فيه لذلك. والعامل في "إذا" محذوف الدلالة المكان عليه، كأنه قال: إذا وقعت الواقعة كذلك فاز المؤمنون وخاب الكافرون ونحو ذلك.

ويجوز أن تكون ﴿إذا﴾ الثانية وهي قوله: ﴿إذا رجعت الأرض رجا﴾ خبر عن إذا الأولى، ونظيره: إذا تزورني إذا يقوم زيد، وجاز لـ: ﴿إذا﴾ أن تفارق الظرفية وترتفع بالابتداء كما جاز لها أن تخرج بحرف الجر عن الظرفية كقوله:

حتى إذا ألفت يدا في كافر وأجن عورات الثغور ظلامها

وقال الله سبحانه ﴿حتى إذا كنتم في الفلك﴾ وإذا مجرور عند أبي الحسن بحتى، وذلك يخرجها من الظرفية كما ترى.

قرأ أهل الكوفة: ﴿ولا يَنْزِفُونَ﴾^(١) بكسر الزاي، وفتحها الباقون.

قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي: ﴿وَحورٍ عَيْنٍ﴾^(٢) بالجر فيهما، ورفعهما

(١) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٣٠٨/٢):

ومن ذلك قراءة ابن أبي إسحاق: ﴿ولا يَنْزِفُونَ﴾ بفتح الياء، وكسر الزاي.

قال أبو الفتح: يقال: أُنزِفَ عبرته، إذا أفنى دمه بالبكاء، ونزف البئر يَنْزِفُهَا نَزْفًا إذا

استقى ماءها، وأنزفت الشيء إذا أفنيته قال:

لعمري لئن نزفتم أو صحوتم لبئس الندامي كنتم آل أبجرًا

وقال العجاج:

وأنزف العبرة من لاقى العبر

وقال:

أيامًا لا أحسبُ شيئًا مُنَزَفًا

أي: فانيا، فكأنه سبحانه قال: لا يُصَدِّعُونَ عنها ولا يُنَزِفُونَ عقولهم، كما يُنزف ماء البئر.

والزيف: السكران، وكله راجع إلى معنى واحد.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٠/٤):

قرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم، وأبو عمرو، وابن عامر، ﴿وَحورٍ عَيْنٍ﴾ بالرفع.

المفضل عن عاصم، وحمزة والكسائي ﴿وَحورٍ عَيْنٍ﴾.

قال أبو علي: وجه الرفع على: أنه لما قال: ﴿يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب

وأباريق﴾ دل هذا الكلام على ما ذكر بعد على: لهم فيها كذا، وهم حورٌ عَيْنٌ،

وكذلك من نصب من غير السبعة وحمل على المعنى؛ لأن الكلام دل على ما يمنحون،

وعلى ما يملكون، وهذا مذهب سيبويه، ومثل ذلك:

فلم يجد إلا مناخ مطية تجافى بها زور نبيل وكلكل

سُمُرٌ ظمَاءٌ وارتهم بعدما مضت هجعة من آخر الليل ذبل

لأن معنى: "لم يجد إلا مناخ مطية": ثم مناخ مطية فحمل "سُمُر" على ذلك، كما أن

معنى: ﴿يطوف عليهم ولدان..... بأكواب﴾: لهم أكواب، فحمل الرفع على المعنى،

وكذلك قوله:

بادت وغير آيهن مع البلى إلا رواكد.....

لما كان المعنى الحديث: بما رواكد حمل قوله:

الباقون.

قرأ حمزة، وخلف، وأبو بكر، وشجاع من طريق الحضيض: ﴿عُرْبًا﴾^(١)

= ومشجج أما سواء قذاله فبدا....
على: بها رواكد، ومشجج.

ويجوز أن يحمل الرفع على قوله: ﴿على سرر موضونة﴾ يريد: وعلى سرر موضونة حور عين، أو حور عين على سرر موضونة؛ لأن الوصف قد يجري عليهن فاختصن، فجاز أن يرفع بالابتداء، ولم يكن كالنكرة إذا لم توصف نحو: ﴿فيها عين﴾ وقوله: ﴿على سرر موضونة﴾ خبر لقوله: ﴿ثلة من الأولين وقليل من الآخرين﴾.

وكذلك يجوز أن يكون خبر عنهن، ويجوز في ارتفاع ﴿وحور عين﴾ أن يكون عطفا على الضمير في ﴿متكئين﴾، ولم يؤكد لكون طول الكلام بدلا من التأكيد. ويجوز أيضًا أن تعطفه على الضمير في:

﴿متقابلين﴾، ولم يؤكد لطول الكلام أيضًا.

وقد جاء: ﴿ما أشركنا ولا آباؤنا﴾ فهذا أجدر.

ووجه الجر أن تحمله على قوله: ﴿أولئك المقربون في جنات النعيم﴾ التقدير: أولئك المقربون في جنات النعيم، وفي حور عين، أي: في مقارنة حور عين، ومعاشرة حور عين/ فحذفت المضاف إليه.

فإن قلت: فلما لا تحمله على الجار في قوله: ﴿يطوف عليهم ولدان﴾ بكذا وبحور عين؟ فإن هذا يمكن أن يقال، إلا أن أبا الحسن قال: في هذا بعض الوحشة.

قال أبو عبيدة: الحوراء: الشديدة بياض العين، الشديدة سوادها.

وقال أبو الفتح في المحتسب (٣٠٩/٢) في قراءة أخرى:

ومن ذلك قراءة أبي بن كعب، وابن مسعود: ﴿وحورًا عينا﴾.

قال أبو الفتح بن جني: هذا على فعل مضمر، أي يؤتون أو يرزقون حورًا عينا، كما قال: ﴿وزوجناهم بحور عين﴾، وهو كثير في القرآن والشعر.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢١/٤):

قرأ ابن عامر، وابن كثير، والكسائي: ﴿عُرْبًا﴾ مثقل.

وقرأ حمزة: ﴿عُرْبًا﴾ خفيف.

واختلف عن نافع، وأبي عامر، وعاصم: فروى يحيى عن أبي بكر عن عاصم: ﴿عُرْبًا﴾ خفيف. وروى حفص عن عاصم: ﴿عُرْبًا﴾ مثقل.

وروى ابن جهمز والقاضي عن قالون وورش، وإسحاق عن نافع: ﴿عُرْبًا﴾ خفيف =

سورة الواقعة ٣٥٧

باسكان الراء. وقرأ الباقون بضم الراء. روى الوليد بن عتبة عن ابن عامر: **﴿إِذَا﴾**^(١) [٤٧] بهمزة واحدة على الخبر.

وقراه الباقون بهمزتين على الاستفهام ولين الثانية منهما أهل الحجاز، وأبو عمرو، ورويس وفصل بينهما بألف نافع إلا ورشا، وأبو عمرو. وتركه ابن كثير، وابن محيصن وورش، ورويس. وحققهما أهل الكوفة، وابن عامر إلا وليد/ ابن [٢٥٩/أ]

= وروى عبد الوارث واليزيدي: عن أبي عمرو **﴿عُرْبًا﴾** مثقل.

وروى أبو زيد وجاع بن أبي نصر عن أبي عمرو **﴿عُرْبًا﴾** خفيف.

وقال عباس: سألت أبا عمرو، فقرأ: **﴿عُرْبًا﴾** مثقل. قال: وسألته عن **﴿عُرْبًا﴾** فقال:

تميم تقولها ساكنة الراء. قال أبو عبيدة: العروب: الحسنة التبعل، قال لبيد:

وفي الحدوج عروب غير فاحشة ربا الروادف يغشي دونها البصر

قال أبو علي: المفعول: تجمع، فعل، فمن التثقيب قوله:

فاصبري إنك من قوم صبر

والتخفيف في ذلك سائغ مطرد وليس في هذا ما في قوله الآخر:

وما بدلت من أم عمران سلفع من السود ورهاء العنان عروب.

ومن جاء مسكناً في جميع عروب قول رؤبة:

العرب في عرابة وإعرابة

وذكر ابن عباس: العرابة والإعرابة: التعريض بالنكاح.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٢/٤): قال ابن عامر: **﴿أئذا متنا وكنا ترابا﴾**

بهمزتين **﴿إنا لمبعوثون﴾** بهمزتين أيضاً خلاف ما في سائر القرآن، ولم يقرأ ابن عامر

بالجمع بين الاستفهامين في سائر القرآن إلا في هذا الموضع.

قال أبو علي إن ألحق حرف الاستفهام في: **﴿أئنا﴾** أو لم يلحق كان إذا متعلقاً بشيء دل

عليه: **﴿إنا لمبعوثون﴾** وكذلك لو لم يلحق فقال: **﴿إنا لمبعوثون﴾** ألا ترى أن إذا ظرف

من الزمان، فلا بد له من فعل أو معنى فعل يتعلق به، ولا يجوز أن يتعلق بقوله:

﴿متنا﴾ لأن **﴿إذا﴾** مضاف إليه، والمضاف إليه ليعمل في المضاف، وليس الفعل في

موضع جزم كما يكون في موضع جزم في الشعر، فإذا لم يجزم حمله على هذا الفعل ولا

على ما بعد إن من حيث لم يعمل ما بعد "إن" فيما قبلها كما لم يعمل ما بعد "لا"

فكذلك لا يجوز أن يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله.

وعلمت أنه متعلق بشيء دل عليه قوله: **﴿إنا لمبعوثون﴾** أو: **﴿إنا لمبعوثون﴾** وذلك:

نحشر، ونبعث، ونحو هذا مما يدل عليه الكلام.

عتبة وروح.

وفصل بينهما بألف هشام في رواية الحلواني، من طريق الشذائي والأخفش.
قرأ نافع، والأعمش، وحمزة، وعاصم: ﴿شُرْبُ الهِيمِ﴾^(١) [٥٥] بضم الشين
وفتحها الباقون.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن: ﴿قدرنا بينكم﴾^(٢) [٦٠] بتخفيف الدال.
روي المطوعي عن الأعمش: ﴿حطاما فظللتم﴾ [٦٥] بلامين أولاهما

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٣/٤): قرأ ابن كثير، وابن عامر، وأبو عمرو،
والكسائي: ﴿شُرْبُ﴾ بفتح الشين. شَرِبَ شُرْبًا وشَرَبًا جميعًا فالشُّرب: كالأكل،
والضرب، والشُّرب: كالشُّغل والذُّكر.
فأما الشُّرب: فالمشروب، كما أن الطُّحن: كالمطحون، وقال: ﴿ها شرب ولكم شرب
يوم معلوم﴾ وإنما هو ما كانت شربة من الماء.
وقد يكون: الشرب جمع شارب، مثل: زَاكِبٌ ورَكِبٌ، وراجل ورجل، وتاجر وتجر،
فأما قول الشاعر:

وعنس قد براها لذة المركب والشرب

فيمكن أن يعني بالشرب المصدر، ويمكن أن يعني به: جمع شارب، والمصدر أشبه ليكون
معطوفا على مثله، ويقوي المصدر أيضا قول آخر:

كشرب قيل عن مطيته لكل أمر واقع قدر

فإن جعلت في البيت الشرب، مصدرا، فالمعنى إدمان الشرب، وإن جعلته جمعا، فالمعنى:
استعمال الشرب.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٣/٤): كلهم قرأ: ﴿نحن قدرنا﴾ بالتشديد غير ابن
كثير فإنه قرأ: ﴿قَدَرْنَا﴾ خفيفة.

قال أبو علي: قد قالوا: ﴿قَدَرْنَا﴾ في معنى ﴿قَدَرْنَا﴾ وقد تقدم ذكر ذلك، ويدل عليه
قوله:

ومُفْرِهَةٌ عَنَسَ قَدَرْتُ لساقتها فخرت كما تتأبع الريح بالقفل

المعنى: قدرت ضربتي لساقتها فضربتها، ومثله في المعنى:

فإن تعتذر بالحمل من ذي ضروعها على الضيف يَجْرَحُ في عراقبها نصلي

ومثله في قول لبيد:

مُدْمَنَا يمسح في شحم الذري دنس الأسواق من غضب أفل

سورة الواقعة ٣٥٩

مكسورة، والثانية ساكنة.

وعنه ﴿فظلّتم﴾ بكسر الظاء ولام واحدة. الباقون: ﴿فظلّتم﴾ بلام واحدة ساكنة، وفتح الظاء.

روى أبو بكر: ﴿أنا لمغرمون^(١)﴾ [٦٦] بزيادة همزة الاستفهام. وقرأه الباقون بهمزة واحدة مكسورة على الخبر.

قرأ أهل الكوفة إلا عاصما: ﴿بموقع النجوم﴾^(٢) [٧٥] / بسكون الواو من [٢٥٩/ب] غير ألف بعدها على التوحيد. وقرأه الباقون: بفتح الواو، وألف بعدها على الجمع.

(١) قال أبو علي الفارسي (٢٤/٤): قرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿أنا لمغرمون﴾ استفهام بهمزتين.

حفص عن عاصم والباقون: ﴿إنا﴾ على لفظ الخبر.
قال أبو علي: قد تقدم القول على ذلك.

(٢) قرأ أبو علي الفارسي في الحجة (٢٤/٤): قرأ حمزة، والكسائي ﴿بموقع النجوم﴾ واحدا.

وقرأه الباقون: ﴿بمواقع النجوم﴾ جماعه.

أبو عبيدة: ﴿فلا أقسم بمواقع النجوم﴾ أي فأقسم. قال: ومواقعها مساقطها حيث تغيب هذا قول أبي عبيدة.

وقيل: إنها مواقع القرآن حين نزل على النبي ﷺ نجوما، ويحتمل قوله: ﴿والنجم إذا هوى﴾ هذين الوجهين.

فأما الجمع في ذلك، وإن كان مصدرا فلاخلافه، وذلك أن المصادر وسائر أسماء الأجناس إذا اختلف جاز جمعها، وعلى هذا قالوا: نمر ونمران، وقال: ﴿إن أنكر الأصوات لصوت الحمير﴾ فجمع للاختلاف، وقال: ﴿لصوت الحمير﴾، فأفرد لما كان الجميع ضربا واحدا.

فمن قال: ﴿بموقع﴾ فأفرد فلأنه اسم جنس، ومن جمع: فلاخلاف ذلك.
فأما قوله:

كأن متن من النقي مواقع الطير على الفي

فليس اسم المصدر، إنما هو موضع فجمع؛ لأن المعنى على الجمع، وإنما شبه مواضع بمواضع.

وعن ابن محيصن كالمذهبين.

روى رويس: «ورُوح وريحان»^(١) [٨٩] بضم الراء. وفتحها الباقون.

روى المطوعي عن الأعمش: «تصلية جحيم» [٩٤] بالإدغام موافقة لأبي عمرو في إدغامه الكبير وأظهره الباقون.

سورة الحديد

قرأ أبو عمرو إلا عبد الوارث: «وقد أخذ»^(٢) [٨] بضم الهمزة وكسر الخاء. «ميثاقكم» [٨] بالرفع.

قرأ ابن عامر، وعبد الوارث: «وكل وعد الله»^(٣) [١٠] بالرفع.

(١) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٣١٠/٢): ومن ذلك قراءة النبي (ﷺ)؛ وابن عباس، وقتادة، والحسن، والضحاك، والأشهب ونوح القارئ، وبديل، وشعيب بن الحارث، وسليمان التيمي، والربيع بن خيثم، وابن عمران الجوني، وأبي جعفر محمد بن محمد، والضحاك، وفيات: «فُرُوح» بضم الراء.

قال أبو الفتح: هو راجع إلى معنى الروح فكأنه قال: فممسك روح، وممسكها هو الروح، كما تقول: هذا الهواء هو الحياة، وهذا السماع هو العيش، وهو الروح.
(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٦/٤): قرأ أبو عمرو وحده: «وقد أخذ ميثاقكم» رفع.

وقرأ الباقون «أخذ ميثاقكم».

حجة من قال: «أخذ» أنه قد تقدم: «وما لكم لا تؤمنون بالله» الضمير يعود إلى سم الله عز وجل.

وأما «أخذ» فإنه يدل على هذا المعنى، وقد عرف أخذ الميثاق وأن آخذه الله عز وجل.
(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٦/٤): كلهم قرأ: «وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنِيَّ» بالنصب غير ابن عامر فإنه قرأ: «وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنِيَّ» بالرفع.

حجة النصب بين؛ لأنه بمنزلة زيदा وعدت خيرا، فهو مفعول وعدت.

وحجة ابن عامر: أن الفعل إذا تقدم عليه مفعول لم يقو عمله فيه قوته إذا تأخر، ألا ترى أنهم قد قالوا في الشعر:

زيد ضربت

ولو تأخر المفعول فوق بعد الفاعل لم يجر ذلك فيه، ومما جاء من ذلك قول الشاعر: =

قرأ حمزة، والمطوعي عن الأعمش: «للذين آمنوا أنظرونا»^(١) [١٣]

= قد أصبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلِيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ

فرووه بالرفع لتقدمه على الفعل، وإن لم يكن شيء يمنع من تسلط الفعل عليه، فكذلك قوله: «وكل وعد الله الحسن» يكون على إرادة الهاء وحذفها كما تحذف في الصلوات نحو: «أهذا الذي بعث الله رسولا»، والصفات: «واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً» أي لا تجزيه ومثل ذلك قول جرير:

وما شيء حَمِيَّتْ بِمَسْتَبَاحِ

أي حمته.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٢٨/٤): قرأ حمزة: «للذين آمنوا أنظرونا» مكسورة

الطاء. وقرأ الباقون: «للذين آمنوا انظرونا» موصولة ليس النظر، الرؤيا التي هي إدراك البصر، إنما تغليب العين نحو الجهة التي فيها المرئي المراد رؤيته مما يدل على ذلك قوله:

فيا مَيِّ هَلْ نَجْزِي بِكَائِي بِمِثْلِهِ مَرَارًا وَأَنْفَاسِي إِلَيْكَ الزَّوَافِرِ

وإني مَيِّ أَشْرَفُ مِنَ الْجَانِبِ الَّذِي بِهِ أَنْتَ مِنْ بَيْنِ الْجَوَانِبِ نَاطِرِ

فلو كان ناظر الرؤيا لم يطلب عليه لأن المحب لا يستيب من النظر إلى محبوبه شيئاً بل يريد ذلك ويتمناه، ويدل على ذلك قول الآخر:

وَنظَرَةَ ذِي شَجْنٍ وَامِقٍ إِذَا مَا الرِّكَائِبِ جَاوَزْنَ مِيلاً

هذا على التوبة إلى الناحية التي المحبوب فيها وتغليب البصر نحوها لما يعالج من التلف والتقلب كقول الآخر:

مَا سَرَتْ مِيلاً جَاوَزَتْ مَرِحَلَةً إِلَّا وَذَكَرَكَ يَلُوي كَايَا عَنقِي

وما يتبين أن النظرة ليست الرؤية أن الركاب إذا حاذت هذه المسافة أو جاوزتها لم تقع الرؤيا على من صار من الرائي بهذه المسافة. فأما قوله: «ولا ينظر إليهم يوم القيامة»

فالمعنى: أن الله سبحانه لا ينيلهم رحمته، وقد تقول: أنا أنظر إلى فلان، إذا كنت تنيله شيئاً، ويقول القائل: انظر إلي نظر الله إليك، يريد: أنلني خيراً أنالك الله.

ونظرت بعد يستعمل وما تصرف منه على ضروب: أحدها: أن تريد به: نظرت إلى الشيء، فيحذف الجار، ويوصل الفعل، من ذلك ما أشده أبو الحسن:

ظَاهِرَاتِ الْجَمَالِ وَالْحَسَنِ يَنْظُرْنَ كَمَا يَنْظُرُ الْأَدْرَاكُ الظَّهَاءُ

المعنى: ينظرون إلي الأدراك فحذف الجار الذي في نحو قوله:

نَظَرْنَ إِلَى أَطْعَامٍ مَيِّ كَأَمَّا

كآخر: أن يريد تأملت وتدبرت، فهو فعل غير متعد، فمن ذلك قولهم: اذهب فانظر زيدا أبو من هو، فهذا يراد به التأمل، من ذلك قوله عز وجل: «انظر كيف ضربوا لك

الأمثال» «انظر كيف يفترون على الله الكذب»، «انظر كيف فضلنا بعضهم

= على بعض).

وقد يتعدى هذا بالجار كقوله: ﴿أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت﴾ فهذا أخص على التأمل، وتبين وجه الحكمة فيه، وقد يتعدى بفي، وذلك نحو قوله: ﴿أو لم ينظروا في ملكوت السماوات والأرض﴾ فهذا كقوله: ﴿أو لم يتفكروا في أنفسهم﴾، فأما قوله:

ولما بدا حوران الآل دونه نظرت فلم تنظر بعينيك منظرا

ويجوز أن يكون نظرت فلم تنظر، أي: نظرت فلم تر بعينيك منظرا لغرفة في الآل كقوله:

ترى قورها يَعْرِفَنَّ في الآل مرّة وأرْفَة يخرجن من عامر مرضحل

وقد يجوز أن يعني بالنظر الرؤية على الاتساع؛ لأن تقلاب البصر نحو المبصر تتبعها الرؤيا فقد يجري على الشيء لفظ ما يتبعه ويقترن به كقولهم للمرأة: راوية، وكقولهم للفناء: عَدْرَة، وكقولهم: لذي بطن الإنسان: غائط، وإنما الغائط: المطمئن من الأرض المستقل. وقد يكون: نظر فلم تنظر، مثل: تكلمت فلم تكلم، أي: لم تأت بكلام على حسب ما يراد، أي لم يقع الموقع الذي أريد، كذلك: نظرت فلم تنظر منظرا كما تريد، أو لم تر منظرا يروق.

وضرب آخر من نظرت: أن يريد بها انتظرته، من ذلك قوله: ﴿إلى طعام غير ناظرين إناه﴾، أي غير منتظرين إدراكه وبلوغه، ومن ذلك قول الشاعر:

ما زلت مُدَّ أشهر السُّفَارُ أنظرهم مثل انتظار المضحى راعي الإبل

يدلك على ذلك قوله: "مثل انتظار المضحى" المعنى: انتظرهم انتظارا مثل انتظار المضحى، فقد تبين أنه أراد بنظرت انتظرت، وقد يجيء فعلت، وافعلت بمعنى كثيرا كقولهم: شويت واشتويت، وحضرت واحتضرت، ومن ذلك قول الفرزدق:

نظرت كما انتظرت الله حتى كفاك الماحلين لك المحالا

يريد: انتظرت كما انتظرت، وقد يكون أنظرت في معنى انتظرت، تطلب بقولك أنظري التنفيس الذي يطلب بالانتظار من ذلك قوله:

أبا هند فلا تعجل علينا وأنظرنا نخريك اليقينا

ومن ذلك قوله: ﴿قال أنظري إلى يوم يبعثون﴾، إنما هو طلب الإمهال والتسويق فالمطلوب بقوله: "وأنظرنا نخريك اليقينا" تنفيس، وقوله ﴿أنظري إلى يوم يبعثون﴾ تسويق وتأخير، وكذلك قوله: ﴿انظرونا نفتبس من نوركم﴾ نفسونا نفتبس، وانتظروا علينا. وكذلك ما جاء في الحديث من إنظار المعسر، فهذا وإن كان التأخير يشملها فهو على تأخير دون تأخير، وليس تسرع من تسرع إلى تحطئة من قال: ﴿انظرونا﴾ بشيء، وليس ينبغي أن يقال فيما لطف إنه خطأ، وهم زعموا قراءة يحيى بن وثاب والأعمش.

بإثبات الواو، ومدّها في الوصل، وهمزة قطع مفتوحة في الوصل والابتداء وكسر الظاء.

ورواه الشنوبذي عن الأعمش بحذف الواو من الوصل، وضم الظاء بهمزة مضمومة كالباقين.

قرأ ابن عامر، ويعقوب: ﴿فاليوم لا تؤخذ منكم﴾^(١) [١٥] بالياء.

وقراه الباقون بالياء.

قرأ نافع، وحفص: ﴿وما نزل من الحق﴾^(٢) [١٦] بتخفيف الزاي.

ورواه الأعمش، والعباس/ عن أبي عمرو بضم النون. وتشديد الزاي [٢٦٠/]. وكسرها.

الباقون بفتح النون والزاي وتشديدها.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٢/٤): قرأ ابن عامر في رواية هشام: ﴿فاليوم لا

تؤخذ﴾ وقرأ ابن ذكوان: بالياء، وكذلك الباقون: بالياء.

التاء: حسن لتأنيث الفاعل.

الياء: حسن للفصل الواقع بين الفعل والفاعل، وأن التأنيث ليس بحقيقي.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٠/٤): قرأ نافع، وحفص، والمفضل عن عاصم:

﴿وما نزل من الحق﴾ خفيفة نصب. وقرأ الباقون، وأبو بكر عن عاصم: ﴿وما نزل﴾

مشددة.

وروى عباس عن أبي عمرو: ﴿ما نزل من الحق﴾ مرتفعة النون، مكسورة الزاي.

قال أبو علي: من خفف ﴿وما نزل من الحق﴾: فعلى ﴿نزل﴾ ذكر مرفوع بأنه الفاعل

ويعود إلى الموصول، ويقوي التخفيف قوله: ﴿وبالحق نزل﴾ ومن قال: ﴿وما نزل﴾

فشددها: على الفعل الضمير العائد إلى اسم الله عز وجل، والعائد إلى الموصول الضمير

المحذوف من الصلة كالذي في قوله: ﴿وسلام على عباده الذي اصطفى﴾ أي اصطفاهم،

وحجة ذلك كثرة ما في القرآن من ذكر التنزيل.

ومن قرأ: ﴿وما نزل﴾: فالعائد إلى الموصول الذكر المرفوع في ﴿نزل﴾ وذلك الذكر

مرفوع بالفعل المبني للمفعول، و﴿ما﴾ الذي هو للموصول في كل ذلك في موضع جر

بالعطف على الجار في قوله: ﴿أن تخشع قلوبهم لذكر الله وما نزل﴾.

روي رويس: ﴿ولا تكونوا﴾ [١٦] بالتاء.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن، وأبو بكر: ﴿إن المصدِّقين والمصدِّقات﴾^(١) [١٨] بتخفيف الصاد فيهما. وشددها الباقون. قرأ أبو عمرو إلا اختيار البيهقي: ﴿أتاكم﴾^(٢) [٢٣] بغير ألف بعد الهمزة من المحيي.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣١/٤): قرأ ابن كثير، وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿إن المصدِّقين والمصدِّقات﴾ خفيف. وقرأ الباقون، وحفص عن عاصم: مشددة الصاد فيهما. قال أبو علي: من خفف فقال: ﴿إن المصدِّقين﴾ فمعناه: إن المؤمنين والمؤمنات. وأما قوله: ﴿وأقرضوا الله قرضًا حسنًا﴾ فهو في المعنى كقوله: ﴿إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾؛ لأن إقراض الله من الأعمال الصالحة. ومن حجة من قال: ﴿المصدِّقين﴾ فخفف: أنه أعم من ﴿المصدِّقين﴾ ألا ترى أنه ﴿المصدِّقين﴾ مقصور على الصدقة و﴿المصدِّقين﴾ تعم على التصديق والصدقة؛ لأن الصدقة من الإيمان، فهو أذهب في باب المدح. ومن حجة من ثقل فقال: ﴿المصدِّقين والمصدِّقات﴾: أنهم زعموا أن في حرف قراءة أبي: ﴿إن المتصدقين والمتصدقات﴾.

ومن حجته: أن قوله: ﴿وأقرضوا الله قرضًا حسنًا﴾ اعترض بين الخير والمُخْبِر عنه، والاعتراض بمنزلة الصفة، وهو للصدقة أشد ملاءمة منه للتصديق، وليس التخفيف كذلك؛ لأن الإيمان ليس الإقراض فقط بل هو أشياء أُخر، والإقراض منه.

ومن حجة من خفف فقال: ﴿المصدِّقين﴾ أن يقول: لا نحمل قوله: ﴿وأقرضوا﴾ على الاعتراض ولكننا نعطفه على المعنى، ألا ترى أن ﴿المصدِّقين والمصدِّقات﴾ معناه: إن الذين صدقوا، فكأنه في المعنى: إن المصدِّقين وأقرضوا، فحمل ﴿وأقرضوا﴾ على المعنى لما كان معنى ﴿المصدِّقين﴾ الذين صدقوا فكأنه قال: إن الذين صدقوا وأقرضوا.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣١/٤): قرأ أبو عمرو وحده: ﴿بما أتاكم﴾ قصرًا. وقرأ الباقون: ﴿بما أتاكم﴾ ممدودة.

من حجة من قصر فقال: ﴿أتاكم﴾ أنه معادل به ﴿فاتكم﴾ فكما أن الفعل للغائب في قوله: ﴿فاتكم﴾ كذلك يكون الفعل الذي في قوله: ﴿بما أتاكم﴾ والعائد إلى الموصول من الكلمتين الذكر المرفوع بأنه فاعل، وأنشد أبو زيد:

ولا فَرِحَ بخيرٍ إن أتاه ولا جَرَعَ من الحدَّانِ لآع.

ومن حجة من مد: أن الخير الذي يأتيهم هو مما يعطيه الله فإذا مد كان ذلك منسوبًا إلى الله سبحانه وهو تعالى المعطي لذلك يكون فاعل القول في ﴿أتاكم﴾ ضمير عائد إلى اسم الله، والهاء محذوفة من الصلة، تقديره: بما أتاكموه.

﴿بالسجل﴾^(١) [٢٤] ذكر. قرأ نافع، وابن عامر: ﴿فإن الله الغني الحميد﴾^(٢) [٢٤] بغير ﴿هو﴾ على ما كان في مصاحفهم. وأثبتها الباقون.
 روى ابن شنيوذ عن قنبل: ﴿رأفة﴾^(٣) [٢٧] بفتح الهمزة وبعدها ألف على وزن: رعافة.

سورة المجادلة

قرأ عاصم: ﴿الذين يُظَاهرون منكم﴾^(٤) [٢] و﴿الذين يظاهرون من

(١) راجع التعليق على الآية (٣٧) من سورة النساء.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٢/٤): قرأ نافع، وابن عامر: ﴿فإن الله الغني الحميد﴾ ليس فيها ﴿هو﴾، وكذلك في مصاحف أهل المدينة والشام. وقرأ الباقون: ﴿هو الغني الحميد﴾. قال أبو علي: ينبغي أن يكون ﴿هو﴾ في قول من قال: ﴿هو الغني الحميد﴾ فصلاً، ولا يكون مبتدأ؛ لأن الفصل حذفه أسهل، ألا ترى أنه لا موضع للفصل من الإعراب؟ وقد يحذف فلا يخل بالمعنى كقوله: ﴿إن تَرَنِي أنا أقل منك مالا وولداً﴾.

(٣) قال الشيخ محمد كريم راجع في كتابه القراءات العشر المتواترة على هامش القرآن الكريم عند الكلام على هذه الآية: ولا يخفى إبدال ﴿رأفة﴾ للوسوسي، وأبي جعفر، وفي الوقف لحمزة.

(٤) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٣/٤): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، و﴿الذين يُظَاهرون﴾ خفيف ألف وضم الياء.

وقرأ ابن عامر، وحمزة، والكسائي: ﴿يُظَاهَرُونَ﴾ بفتح الياء، وألف مشددة الظاء. قال أبو علي: ظاهر من امرأته، وظهر مثل: ضَاعَفَ وَضَعَفَ، وتدخل التاء على كل واحد منهما فيصير: تظاهر وتظَهَّرَ، ويدخل حرف المضارعة فيصير: يتظاهر ويتظاهَرُ، ثم تدغم التاء في الظاء لمقاربتها لها فيصير يظاهر ويظهر، ويفتح التاء التي للمضارعة؛ لأنه للمطاوعة كما يفتحها في يتدحرج الذي هو مطاوع دحرجته فتدحرج، وإنما فتحت الياء في يظاهر ويظهر؛ لأنه للمطاوع كما أن يتدحرج كذلك، ولأنه على وزنها وإن لم يكونا للإلحاق.

فأما قول عاصم: ﴿يظَاهرون﴾ فقال أبو الحسن: هو كثير في القراءة وفي كلام العرب. قال أبو علي: وقولهم الظهار، وكثرة ذلك على الألسنة يدل على ما قاله أبو الحسن.

نسائهم» [٣] بضم الياء، وتخفيف الظاء وكسر الهاء فيهما.

وقرأ ابن عامر، وأهل الكوفة إلا عاصما: «يظاهرون» بفتح الياء، والهاء، وتشديد الظاء فيهما.

وقرأ ابن كثير، وابن محيصن، ونافع، وأهل البصرة بفتح الياء، وتشديد الظاء من غير ألف بينهما.

«اللائي» [٢] ذكر في الأحزاب.

روي الوليد بن مسلم: «ما تكون من نجوى»^(١) [٧] بالتاء.

/وقرأ الباقر بالياء . [٢٦٠/ب]

قرأ يعقوب: «ولا أكثر» [٧] بالرفع. ونصبه الباقر.

روى رويس: «يَنْتَجُونَ بالإِثْم»^(٢) [٨] ساكنة بعد الياء، وتاء مفتوحة

(١) قال أبو الفتح في المحتسب (٣١٥/٢): قرأ «ما تكون من نجوى ثلاثة» بالتاء أبو جعفر، وأبو حية.

قال أبو الفتح التذكير الذي عليه العامة هو الوجه لما هنا من الشيعاء وعموم الجنسية كقولك: ما جاءني من امرأة وما حضرتي من جارية.

وأما «تكون» بالتاء بلفظ التأنيث، كما تقول ما قامت امرأة، ولا حضرت جارية، وما تكون نجوى ثلاثة.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٤/٤): قرأ حمزة وحده «ويتنجون» بغير ألف.

والباقر: «يتناجون» بألف.

قال أبو علي: «يتنجون» يفتعلون من النجوى والنجوى: مصدر كالدعوى والعدوى، ومثل ذلك في أنه على فعلى: التقوى، إلا أن الواو فيها مبدلة وليست بلام، ولما كان

مصدرا وقع على الجميع على لفظ الواحد في قوله: «إذ يستمعون إليك وإذ هم نجوى» أي: ذو نجوى ومما يدل على ذلك قوله: «لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر

بصدقة» أي: إلا في نجوى من أمر بصدقة، فأفرد بذلك وإن كان مضافا إلى جماعة لما كان من مصدر كقوله: «ما خلقكم ولا بعثكم إلا كنفس واحدة» ونحو ذلك، وقال:

«ثلاثة» يحتمل جره أمرين:

بعدها وضم الجيم، من غير ألف قبلها مثل ينتهون. وكذلك روى النحاس عنه في أحد وجهيه: «إذا تنجيتم فلا تنجوا» في وزن تنتهوا. وافقه الأعمش، وحمزة في الأول.

الباقون: «يتناجون بالإثم»، «إذا تنجيتم فلا تنجوا» بقاء، ونون مفتوحتين بعد حرف المضارعة، وألف بعدهما.

وفتح الجيم من المستقبل، واتفقوا على فتح الجيم من الماضي وهو: إِذَا تَنَجَّيْتُمْ وعلى: «تَنَجَّوْا بِالْبُرِّ» أنه من تفاعل فقط. وأما ابن محيصن فقرأ «فَلَا تَنَجَّوْا» بقاء واحدة. وأثبت الباقر في التاء.

قرأ عاصم: «المجالس» بفتح الجيم وألف بعدها على الجمع.

قرأ نافع، وابن عامر، وعاصم إلا العليمي، وخلفاً عن يحيى: «وإِذَا قِيلَ انشُرُوا فَأَنشُرُوا» بضم الشين فيهما، والابتداء بهمزة مضمومة. وقرأه الباقر: بكسر الشين وابتدعوا بهمزة مكسورة. روى العباس: «دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ» بالياء.

قرأ أهل الحجاز، وأبو عمرو والوليد بن عتبة والحلواني، والأحفش جميعاً، /عن هشام ورويس عن يعقوب: «أَأَشْفَقْتُمْ» بهمزتين للاستفهام الثانية منهما [٢٦١] مليئة الباقر على أصولهم المذكورة.

«وَرُسُلِي» فتحها نافع، وابن عامر، وأسكنها الباقر.

= أحدهما: أن يكون مجروراً بإضافة نحوى إليه كأنه: ما يكون من إسرار ثلاثة إلا وهو رابعهم أي لا يخفى عليه ذلك كما قالوا: «ألم يعلموا أن الله يعلم سرهم ونجواهم» وكقوله: «فإنه يعلم السر وأخفى».

ويجوز أن يكون «ثلاثة» جراً على الصفة على قياس لقوله: «وإذ هم نحوى».

فأما النجى: فصفة تقع على الكثرة كالصديق والرفيق، والحميم ومثله الغزي..... وفي التنزيل «خلصوا نجياً».

فأما قول حمزة: «ينتجون» وقول سائرهم «يتناجون» فإن يفتعلون ويتفاعلون يجريان مجرى واحداً ومن ثم قالوا: ازدوجوا واعتوروا، فصحوا الواو، وإن كانت على صورة.

سورة الحشر

قرأ أبو عمرو: ﴿يُخْرَبُونَ﴾^(١) بفتح الخاء، وتشديد الراء.

روى الوليد بن مسلم والأخفش عن هشام: ﴿كَيْ لَا تَكُونَ﴾^(٢) بالتاء
﴿دَوْلَةٌ﴾ بالرفع.

وروى الحلواني عن هشام كذلك إلا أنه بالياء.

قال الأخفش وقرأته عليه بالياء والنصب وكذلك مذهب الباقيين.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن، وأبو عمرو: ﴿مِنْ وَرَاءِ جِدَارٍ﴾^(٣) بكسر الجيم

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٧/٤) قرأ أبو عمرو وحده ﴿يُخْرَبُونَ﴾ شديدة .

وقرأ الباقيون: ﴿يُخْرَبُونَ﴾ خفيفة. حرب الموضع، وأخربته وخربته مثل: فرح، وفرحته، وأفرحته، وغرم وغرمته وأغرمته.

قال الشاعر: وأخربت من أرض دياراً

وحكي عن أبي عمرو: الإحراب: أن يترك الموضع حرباً، والتخريب: الهدم.

(٢) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٣١٦/٢) قرأ: ﴿كَيْ لَا تَكُونَ دَوْلَةٌ﴾ بالتاء، مرفوعة الدال والهاء: أبو جعفر يزيد.

قال أبو الفتح: منهم من لا يفصل بين الدولة والدولة، ومنهم من يفصل فيقول الدولة، في الملك، والدولة: في الملك. ﴿وتكون﴾ هنا التامة ولا خير لها، أي كي لا تقع دولة أو تحدث دولة بين الأغنياء وإن شئت كانت صفة لـ: (دولة) وإن شئت كانت متعلقة بنفس (دولة) تداول بين الأغنياء. وإن شئت علقتها بنفس (تكون) أي: لا تحدث بين الأغنياء منكم. وإن شئت جعلتها "كان" الناقصة، وجعلت (بين) خبرها.

والأول الوجه، ومعناه: كي لا تقع دولة فيه أو عليه، يعني على المضاء من عند الله.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٧/٤) قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿مِنْ وَرَاءِ جِدَارٍ﴾ بألف والباقيون: ﴿جُدْرٍ﴾.

قال أبو علي: المعنى في الجمع أنهم يصحرون معكم للقتال، ولا يبرزون لكم، ولا يقاتلونكم حتى يكون بينكم وبينهم حاجز من حصن أو سور، فإذا كانوا كذلك فالعنى على الجمع، إذ ليس المعنى أنهم يقاتلونكم من وراء جدار واحد ولكن من وراء جدر، كما لا يقاتلونكم إلا في قرى محصنة، فكما أن القرى جماعة، كذلك الجدر ينبغي أن تكون جمعاً، وكأن المراد في الأفراد الجمع؛ لأنه يعلم أنهم لا يقاتلونهم من وراء جدار واحد.

وفتح الدال، وألف بعدها يميلها أبو عمرو.

وقرأه الباقون: ﴿جُدْرٍ﴾ بضم الجيم والدال جمع جدار.

روى المطوعي عن الأعمش: ﴿خالدان﴾ بألف بعد الدال بدل الياء علامة الرفع. وقرأه الباقون بالياء.

روى ابن فرح عن الدوري عن الكسائي ومحمد بن موسى عن ابن ذكوان من طريق المطوعي: ﴿الْبَارِيُّ﴾ بإمالة فتحة الباء.

وفخمه الباقون. ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾^(١) فتحها أهل الحجاز وأبو عمرو.

= وقال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٣١٦/٢) ومن ذلك قراءة أبي رجاء، وأبي حية (جدر) بضم الجيم، وتسكين الدال.

قال أبو الفتح: هذه مخففة من جدر جمع جدار. وأما من قرأ ﴿مِنْ وَرَاءِ جِدَارٍ﴾ فيحتمل أمرين: أحدهما: أن يكون واحداً وقع موقع الجماعة كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾ أي أطفالاً. وفيه وجه آخر لطيف وفيه الصنعة: وهو أن يكون (جدار) تكسير جدار أيضاً. فتكون ألف جدار في الواحد كألف كتاب وحساب، وفي الجماعة: كألف ظراف وكرام، ومثله مما كثر من فعال على فعال قولهم: ناقة هجان، ونوق هجان، ودرع دلاص، وأدرع دلاص. ويدل على أن هجاناً ليس لفظاً واحداً يقع على الواحد فما فوقه كجنب وبابه: هجانان، وهذا واضح.

وإنما جاز تكسير فعال من حيث كانت فعال أخت فعيل، ألا ترى كل واحد منهما ثلاثياً وقبل لامة حرف لين؟ فكما كسر فعيل على فعال كشريف وشراف، وكريم وكرام، كذلك أيضاً جاز تكسير فعال على فعال، وكما أن ألف (جدار) في الواحد ليست بألف جدار في الجمع، فكذلك كسرة الجيم فيه غير كسرتة فيه، وفتحة الدال فيه غير فتحته فيه، كما أن كسرة الشين في شراف غير فتحتها في شريف، وكما أن فتحة الدال من جدار غير كسرة الراء من شريف.

فهذا الخلاف لفظاً هو الذي سوغ اعتقاد المتفقين لفظاً مختلفين تقديراً ومعنى.

وهذا غور من العربية بطين وله نظائر كثيرة وفيه صنعة لطيفة...

ومثله سواء قوله تعالى: ﴿وَأَجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ بكون إمام جمع إمام على ما شرحناه في: ﴿جدار﴾ وذهب أبو الحسن إلى أنه جمع أم كقائم وقيام.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٧/٤) قال: نصب ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو:

﴿إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ﴾ وأسكنها الباقون. قال أبو علي: التحريك والإسكان حسنان.

سورة الامتحان [الممتحنة]

قرأ الكسائي: ﴿مَرْضَاتِي﴾ بالإمالة.

قرأ عاصم، ويعقوب: ﴿يفصل بينكم﴾^(١) بفتح الياء، وسكون الفاء، وكسر الصاد وتخفيفها. وقرأ أهل الحجاز، وأبو عمرو: ﴿يفصل﴾ بضم الياء، وسكون الفاء، وفتح الصاد وتخفيفها.

وقرأ ابن عامر بضم الياء وفتح الفاء، وتشديد الصاد وفتحها. وقرأ أهل الكوفة إلا عاصماً كذلك، إلا أنهم كسروا الصاد. قرأ أهل البصرة: ﴿وَلَا تُمَسِّكُوا﴾^(٢) بفتح الميم وتشديد السين.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٨/٤)

قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، : ﴿يفصل﴾ برفع الياء، وتسكين الفاء ونصب الصاد. وقرأ عاصم بفتح الياء، وكسر الصاد. وقرأ ابن عامر: ﴿يفصل﴾ برفع الياء وتشديد الصاد وفتحها. وقرأ حمزة، والكسائي: ﴿يفصل﴾ برفع الياء والتشديد، وكسر الصاد. قال أبو علي: يذهب أبو الحسن في هذا النحو إلى أن الظرف أقيم مقام الفاعل، وترك على الفتح الذي كان يجري عليه في الكلام لجره في آخر الكلام منصوباً وكذلك يقول في قوله: ﴿وَأَنَا مَثًّا الصَّالِحُونَ وَمَثًّا دُونَ ذَلِكَ﴾.

وكذلك يجيء على قياس قوله: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ فاللفظ على قوله مفتوح، والموضع رفع كما كان اللفظ في قوله: ﴿كَفَى بِاللَّهِ﴾ وما جاءني من رجل، مجروراً والموضع موضع رفع. والقول في قراءة ابن عامر: ﴿يفصل﴾ مثل القول في يعمل.

وقول عاصم: ﴿يفصل﴾ حسن، والضمير يرجع إلى اسم الله عز وجل، ودل عليه قوله: ﴿وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ﴾ وكذلك قول حمزة والكسائي: ﴿يفصل﴾ مثل ما قرأ عاصم في إسناد الفعل إلى الضمير الذي عليه قوله: ﴿وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ﴾.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٨/٤): قرأ أبو عمرو وحده: ﴿وَلَا تُمَسِّكُوا﴾ بالتشديد. وقرأ الباقون: ﴿وَلَا تُمَسِّكُوا﴾ خفيفة.

حجة من قال: ﴿تُمَسِّكُوا﴾: قوله: ﴿فَأَمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ﴾، ﴿وَلَا تُمَسِّكُوهُنَّ ضِرَارًا﴾، ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ﴾، ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾.

وقال أبو الحسن: ﴿تُمَسِّكُوا﴾ لأنها من مسكت الشيء، قال: وهو كثير أو أكثر. قال: ومن حجته: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ﴾.

سورة الصف

قرأ أهل الحجاز إلا ابن محيصن، وأهل البصرة، وأبو بكر: ﴿بَعْدِي اسْمُهُ﴾^(١) بفتح الياء. وأسكنها الباقون.

قرأ ابن كثير وأهل الكوفة إلا أبا بكر: ﴿مُتِمُّهُ﴾ بغير تنوين ﴿تُورِهِ﴾^(٢) بالجر.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤٠/٤) قرأ ابن كثير ونافع، وأبو عمرو، وعاصم، في رواية أبي بكر: ﴿بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ بفتح الياء.

قرأ عاصم في رواية حفص، وابن عامر، وحمة والكسائي: ﴿من بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ لا يحركون الياء. قال أبو علي: إن حركت الياء قلت: ﴿من بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ فحذفت همزة الوصل للإدراج وإن أسكنتها قلت: ﴿من بعد اسمه﴾ فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، أحد الساكنين الياء ﴿من بَعْدِي﴾. والآخر: السين من ﴿اسمه﴾ لأن همزة الوصل تسقط في الإدراج، فإذا سقطت التقى الساكنان، وإذا التقيا حذفت في الأول منهما كما تحرك الأول في نحو: اذهب اذهب.

فأما قوله: ﴿اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ فجعله في موضع جر لكونها وصفاً لرسول، فكما أن قوله: ﴿يَأْتِي من بَعْدِي﴾ في موضع جر، كذلك ما عطف عليه من الجملة الثانية، ويدل ذلك على ذلك ارتفاع المفرد الذي هو مبارك من قوله: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾.

فأما قوله: ﴿اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ فأحمد عبارة عن الشخص، والاسم قول، والقول لا يكون الشخص، وخبر المبتدأ ينبغي أن يكون المبتدأ في المعنى، فذلك على إضمار تقديره: اسمه قول أحمد، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه كما تقول: الليلة الهلال، وأنت تريد الليلة ليلة الهلال، فحذف الليلة، وكذلك قوله: ﴿يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي السُّورَةِ﴾ فالمعنى: يجدون ذكره مكتوباً، ألا ترى أن الشخص لا يكتب، وهذا مذهب سيبويه، قال: تقول: وانظر في كتاب: هذا زيد، تريد هذا ذكر زيد، واسم زيد، فلما لم يكن الشخص المشار إليه وإنما المشار إليه كتابه، حمل على هذا الذي ذكره بكتابه.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤٠/٤):

قرأ نافع، وعاصم في رواية أبي بكر، وأبو عمرو، وابن عامر ﴿مُتِمُّ تُورِهِ﴾ رفع منون. وقرأ ابن كثير، وعاصم، في رواية حفص، وحمة، والكسائي ﴿مُتِمُّ تُورِهِ﴾ مضاف. قال أبو علي: الإضافة فيه يكون بما الانفصال كما يقدر في قوله: ﴿عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ﴾ ومثل ذلك ﴿ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾، ﴿إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ﴾. والنصب في قوله: ﴿مُتِمُّ تُورِهِ﴾ على أنه في حال الفعل وفيما يأتي، ومثل ذلك: ﴿هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ﴾، ﴿كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ﴾.

وقرأه ابن محيصن: ﴿مُتَّمٌ﴾ بالتنوين ﴿تُورَةٌ﴾ بالنصب كالباقين.

قرأ ابن عامر: ﴿تُنَجِّيْكُمْ﴾^(١) بفتح النون، وتشديد الجيم من: نجى. قرأ أهل الحجاز، وأبو عمرو: ﴿أَنْصَارًا﴾^(٢) بالتنوين ولام الملك مع اسم الله وترقيق لامه.

فتح نافع: / ﴿أَنْصَارِي﴾^(٣) وأسكن ياؤه الباقون. [1/٢٦٢]

سورة الجمعة

روى المطوعى عن الأعمش، وعبد الوارث عن أبي عمرو: ﴿يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ ساكنة الميم. روى عبد الوارث: ﴿تَرْكُوكَ قَائِمًا﴾ بالإدغام. وروى عنه بالإظهار، وبها قرأت.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤١/٤):

قرأ ابن عامر وحده: ﴿تُنَجِّيْكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ بالتشديد. وقرأ الباقون: ﴿تُنَجِّيْكُمْ﴾ خفيف.

حجة ﴿تُنَجِّيْكُمْ﴾ بالتشديد: قوله: ﴿وَنَجَّيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾.

وحجة: ﴿تُنَجِّيْكُمْ﴾: ﴿فَأَنْجَاهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ﴾.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤١/٤):

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمر: ﴿كُونُوا أَنْصَارًا لِلَّهِ﴾ منونة.

وقرأ عاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي: ﴿أَنْصَارَ اللَّهِ﴾ مضاف. قال أبو علي: زعموا أن في حرف عبد الله: ﴿أَنْتُمْ أَنْصَارُ اللَّهِ﴾ وإذا كان كذلك فليس موضع ترجية إنما هو إخبار عنهم بأنهم أنصار الله، ويكون قوله: ﴿كُونُوا أَمْراً بِإِدَامَةِ النَّصْرِ وَالثَّبَاتِ عَلَيْهِ﴾ كقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ وموضع الكاف نصب على الحمل على المعنى مما في أنصار الله من معنى الفعل كأنه نصرتم الله مثل نصرته الحواريين لدين الله عز وجل، ولا يدل قوله: ﴿قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ﴾ على اختيار الإضافة من قوله: ﴿كُونُوا أَنْصَارًا لِلَّهِ﴾ لأن أولئك قد كان منهم ذلك فأخبروا عن أمر كان وقع منهم، ويجوز أن يكون غيرهم في ترجية إلى ذلك في قول من نون: ﴿أَنْصَارُ اللَّهِ﴾.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤١/٤):

حرك: نافع في هذه السورة ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾. وأسكنها الباقون. وكلا الأمرين حسن.

سورة المنافقين

روى ابن مجاهد، وابن الصلت من طريق أبي الفرج جميعاً عن قنبل، وأبو عمرو إلا العباس، وعبد الوارث: «خُشِبٌ»^(١) ساكنة الشين.
 قرأ نافع، وروح: «لَوْوَا رُؤُوسَهُمْ»^(٢) بتخفيف الواو.
 قرأ ابن محيصن، وأبو عمرو: «وَأَكُونُ مِنَ الصَّالِحِينَ»^(٣) بالواو، وفتح النون نصباً.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤/٤٣): قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي: «خُشِبٌ» مما قرأت على قنبل خفيفة. وقال أبو ربيعة: «خُشِبٌ» مثقلة. وروى عبيد عن أبي عمرو: «خُشِبٌ» مثقلة وكذلك روى عباس أيضاً. وقال الخفاف، وأبو زيد: مثقل. وقال اليزيدي، وعبد الوارث: «خُشِبٌ» خفيفة. وقرأ نافع، وعاصم، وابن عامر، وحزمة: «خُشِبٌ» مثقلة. والمفضل عن عاصم: «خُشِبٌ» خفيفة. قال أبو علي: من خفف فقال: «خُشِبٌ» جعله مثله بدنة وبدن، وقال: «وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ»، ومثل ذلك في المذكر أسد وأسد، ووثن ووثن، وزعم سيبويه أنه قرأه يعني قوله: «إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا» والتثقيل: أي فُعل قد جاء في مذكرها قالوا: أسد كما قالوا في جمع نمر: نمر...

قال أبو الحسن: التحريك في «خُشِبٌ» لغة أهل الحجاز.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤/٤٣) قرأ نافع: «لَوْوَا» خفيفة. وكذلك المفضل عن عاصم مثل نافع. وقرأ الباقون: «لَوْوَا» مشددة. التخفيف: يصلح للتقليل والكثير، والتثقيل: يختص بالكثرة. وحجة التخفيف: «لِيَا بِالْأَسْتَنِهِمْ» واللي: مصدر لوى مثل: طوى وطيا، فالتخفيف أشبه بقولهم: «لِيَا». والتثقيل: لأن الفعل للجماعة فهو كقوله: «مُفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ».

(٣) قرأ أبو علي الفارسي في الحجة (٤/٤٤):

قرأ أبو عمرو وحده: «وَأَكُونُ» بواو. وقرأ الباقون: «وَأَكُنْ» بغير واو.

من قال: «فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ» عطف على موضع قوله: «فَأَصْدَقَ» لأن «فَأَصْدَقَ» في موضع فعل مجزوم، ألا ترى أنك إذا قلت: أخبرني أصدق، كان جزءاً بأنه جواب الجزاء، وقد أغنى الجواب عن ذكر الشرط، والتقدير: أخبرني فإن توخرتني أصدق فلما كان الفعل المنتصب بعد الفاء في موضع فعل مجزوم بأنه جزء الشرط حمل قوله: «وَأَكُنْ» عليه، ومثل ذلك قراءة من قرأ: «مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ» لما كان «لَا هَادِيَ» في موضع فعل مجزوم حمل «وَيَذَرُهُمْ» عليه... =

وقرأه الباقون بحذف الواو وإسكان النون جزماً. وعن ابن محيصن نحوه، فيصير عن ابن محيصن فيه وجهان. روى أبو بكر: ﴿خَيْرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾^(١) بالياء. الباقون: بالتاء.

سورة التغابن

قرأ يعقوب، والعباس عن أبي عمرو: ﴿يَوْمَ نَجْمَعُكُمْ﴾^(٢) بالنون.

وقرأه الباقون بالياء. وأسكن العين منه العباس عن أبي عمرو وضمها الباقون. قرأ ابن محيصن: ﴿يُضْعَفُهُ﴾ بإسكان الضاد، وتخفيف العين من غير ألف. وقرأه الباقون: ﴿يُضَاعَفُهُ﴾^(٣) بفتح الضاد، وألف بعدها. وقد ذكرنا من شدد العين في سورة البقرة.

= وأما قول أبي عمرو: ﴿وَأَكُونُ﴾ فإنه حمله على اللفظ دون الموضع، وكان الحمل على اللفظ أولاً لظهوره في اللفظ وقربه، ولأن ما لا يظهر إلى اللفظ لاتتفاء ظهوره قد يكون في بعض المواضع بمثلثة ما لا حكم له. وزعموا أن في بعض حرف أبي ﴿فَأَصَدَّقَ وَأَكُنُ﴾.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤/٤٤): قرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿وَاللَّهُ خَيْرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ بالياء. وقرأ الباقون وحفص عن عاصم بالتاء. قال أبو علي: يجوز أن تكون الياء على قوله: ﴿وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْسًا﴾ لأن النفس وإن كانت واحدة في اللفظ، فالمراد بها الكثرة فحمل على المعنى. ومن قرأ بالتاء: كان خطاباً شائعاً.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤/٤٦):

قرأ أبو عمرو: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ﴾ يشمها شيئاً من الضم. روى ذلك عبيد، وعلي بن نصر. وقال عباس: سألت أبا عمرو فقرأ ﴿يَجْمَعُكُمْ﴾ ساكنة العين، الباقون يضمون العين. وإشمام الضم: هو أن يخفف الحركة بمطّطها ولا يشبعها. وأما الإسكان في ﴿يَجْمَعُكُمْ﴾ فعلى ما يميز به سيبويه من إسكان الحركة إذا كانت للإعراب كما يسكنها إذا كانت لغيره، ومثيل ذلك من الشعر قول جرير:

سيروا بني العم فالأهواز منزلكم
وهر تيري ولا تعرفكم العرب

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤/٤٦):

قرأ ابن كثير، وابن عامر، ﴿يُضْعَفُهُ لَكُمْ وَيَعْفِرُ لَكُمْ﴾ بغير ألف. وقرأ الباقون: ﴿يُضَاعَفُهُ﴾ بألف.

ضاعف وضعف. بمعنى قال سيبويه: والجزم في يضعف؛ لأنه جواب الشرط.

سورة الطلاق

روى حفص : «بَالِغٌ» بغير تنوين «أَمْرُهُ» ^(١) بالجر مضافاً. وقرأه الباقون: «بَالِغٌ» بالتنوين، «أَمْرُهُ» بالنصب. روى روح: «وَجِدْكُمْ» بكسر الواو. وضمها الباقون.

سورة التحريم

قرأ الكسائي : «عَرَفَ» ^(٢) بتخفيف الراء.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤/٤٩) : كلهم قرأ: «بَالِغٌ أَمْرُهُ» منونا. وروى حفص، والمفضل عن عاصم: «بَالِغٌ أَمْرُهُ» مضاف. قال أبو علي: «بَالِغٌ أَمْرُهُ» على : سيبلغ أمره فيما يريد به فيكم، فهذا هو الأصل، وهذا حكاية حال. ومن أضاف حذف التنوين استخفافاً، والمعنى معنى ثبات النون مثل: «عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا»، «إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ»، «مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ». وقال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٢/٣٢٤) ومن ذلك قراءة داود ابن أبي هند: «إِنَّ اللَّهَ بَالِغٌ أَمْرُهُ» منونة «أَمْرٌ بِالرَّفْعِ». قال أبو الفتح: معناه: أن أمره بالغ ما يريد به، فقد بلغ أمر الله ما أراد، والمفعول كما ترى محذوف.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤/٥٠) : قرأ الكسائي وحده: «عَرَفَ بَعْضُهُ» خفيفة. الباقون: «عَرَفَ» مشددة. وبه التخفيف لقول الكسائي: «عَرَفَ بَعْضُهُ» أنه جاز عليه لا يكون إلا كذلك. ألا ترى أنه لا يخلو من أن يكون «عَرَفَ» الذي معناه: علم؟ أو الذي ذكرنا؟ فلا يكون أن يكون من باب العلم؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم إذا أظهر الله على ما أسره إليها، علم جميع ذلك، ولم يجوز أن يعلم من ذلك مع إظهار الله إياه عليه بعضه، ولكن يعلم جميعه، فإذا لم يجوز حمله على هذا الوجه علمت أنه من المعنى الآخر، وهذا كما تقول لمن يسيء أو يحسن أنا أعرف لأهل الإحسان وأعرف لأهل الإساءة أي لا يخفى عليّ ذلك، ولا مقابلته لما يكون وفقاً له.

وقد قرأ بالتخفيف غير الكسائي منهم فيما زعموا، الحسن، وأبو عبد الرحمن، وكان معني: «عَرَفَ بَعْضُهُ» جازى على بعض ذلك وأغضى عن بعض، ومثل «عَرَفَ بَعْضُهُ» فيمن خفف قوله: «وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ» ومثله: «أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ» ومثله: «فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ» فقوله: «يَرَهُ» من رؤية العين، أي يرى جزاءه، فحذف المضاف كما حذفه من قوله: «وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ» أي جزاؤه واقع بهم، وكان مما جازى عليه تطليقه حفصة -رضي الله عنها- واحدة. وأما «عَرَفَ» بالتشديد فالمعنى: عرف بعضه وأعرض عن بعض فلم يعرفه إياها على وجه التكرم والإغضاء.

قرأ ابن محيصن ، والعباس والسوسي: ﴿إِنْ طَلَّقَكُنَّ﴾^(١) بالإدغام. وأظهره الباقون. روى أبو بكر: ﴿نُصُوْحًا﴾^(٢) بضم النون. وفتحها الباقون. قرأ أهل البصرة وحفص: ﴿وَكُتِبَ﴾^(٣) بضم الكاف من غير ألف.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٥١/٤): عباس عن أبي عمرو: ﴿إِنْ طَلَّقَكُنَّ﴾ مدغمة. الباقون يظهرون ﴿إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ﴾ خفيفة. اليزيدي عن أبي عمرو ﴿إِنْ طَلَّقَكُنَّ﴾ مثقلة ﴿أَنْ يُبَدِّلَهُ﴾ مشددة. إدغام القاف في الكاف حسن لأنها حروف الضم، وأصل الإدغام أن تكون فيها دون حروف الطرفين الخلق والشفة وإن ترك الإدغام فيهما لأحدهما من أول مخارج الضم، فإذا كان من أول مخارجهما أشبه بحروف الخلق لقرابتهما منها. كما أن الخاء، والغين لما كانتا آخر مخارج الخلق وأقربها إلى الضم، أجرى بحرفي حروف الضم في أن تبين النون معهما في نحو: منغل، ومنخل، وكذلك القاف والكاف يكونان لقرابتهما من الخلق في حكم حروفه، والإدغام في حروف الخلق ليس بالكثير، فكذلك فيما أشبههن.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٥١/٤): أبو بكر عن عاصم، وخارجة عن نافع ﴿تَوْبَةً نُّصُوْحًا﴾ بضم النون، وقرأ حفص عن عاصم ﴿تَوْبَةً نُّصُوْحًا﴾ بفتح النون. وكذلك قرأ الباقون. قال أبو الحسن: الفتح كلام العرب، وقرآءة الناس. قال: ولا أعرف الضم. قال أبو علي: أشبه أن يكون مصدرًا، وذلك أن ذي الرمة قال: "أحبك حبًا خالطته نصيحة" فالنصيحة على فعالة، وما كان على فعال من المصدر فقد يكون فيه الفعول نحو: الذهاب، والذهوب، والمضاء، والمضي، فيكون أن يكون النصوح مع النصيحة، كالمضاء والمضي، فيكون قد وصف بالمصدر نحو عدل ورضى. وقال أبو الحسن: نصحته في معنى صدقته وقال: ﴿تَوْبَةً نُّصُوْحًا﴾ صادقة.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٥٢/٤):

قرأ أبو عمرو، وحفص، وعاصم، وخارجة عن نافع، ﴿وَكُتِبَ﴾ جماعة. وقرأ ابن كثير، وابن عامر، وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة، والكسائي: ﴿وَكُتِبَ﴾ واحداً. حجة من قال: ﴿وَكُتِبَ﴾ فجمع موضع جمع، ألا ترى أنها قد صدقت بجميع كتب الله، فمعنى الجمع لائق بالموضع حسن.

ومن قال: ﴿كِتَابَهُ﴾ أراد الكثرة والشياع، وقد يبيح ذلك في الأسماء المضادة، كما جاء في المفردة التي لا بالألف واللام قال: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ فكما أن المراد بنعمة الله الكثيرة، كذلك في قوله: ﴿كِتَابَهُ﴾.

سورة الملك

قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي: ﴿تَفَوَّتْ﴾^(١) بغير ألف وتشديد الواو. قرأ الكسائي إلا أبا الحارث: ﴿فَسُحِقًا﴾^(٢) بضم الحاء.

[٢/٢٦٣] قرأ أهل الحجاز، وأبو عمرو، والوليد بن مسلم، والحلواني من طريق الشذائي، والأخفش جميعاً عن هشام ورويس: ﴿أَمِئْتُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ﴾^(٣) بتليين الهمزة الثانية.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٥٣/٤):

قرأ حمزة، والكسائي: ﴿مِن تَفَوَّتْ﴾ بغير ألف وقرأ الباقون: ﴿تَفَاوَّتْ﴾ بألف. قال أبو زيد: سمعت من يقول: تفاوت الأمر تفاوتاً، وليس ذا على القياس، يعني: تفاوتاً. قال أبو الحسن: تفاوت أجود؛ لأنهم يقولون: تفاوت الأمر، ولا يكادون يقولون: تفوت الأمر، قال: وهي أظن لغة.

قال سيبويه: قد يكون فاعلاً، وفعلاً، بمعنى نحو: ضاعف وضعف، وتفاعل مطاوع فاعل كما أن تفعل مطاوع فعل.

فعلى هذا القياس يكون تفوت وتفاوت بمعنى، وقد يجب في القياس ما لا يجيء به السمع.

﴿تفوت﴾ زعموا أنها قراءة عبد الله، والأعمش.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٥٤/٤):

قرأ الكسائي ﴿فَسُحِقًا﴾، ﴿فَسُحِقًا﴾ خفيفاً وثقيلاً. وقرأ الباقون: ﴿فَسُحِقًا﴾.

قال أبو علي: ﴿سُحِقًا﴾ منتصب على المصدر، المعنى: أسحقه الله سحقاً، وكان القياس: أسحق إسحاقاً، فجاء المصدر على الحذف، كقولهم: عمرك الله... ويمكن أن يكون: تقديري، ومن ذلك قوله: ﴿فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ أي بعيد. وسُحِقٌ وسُحِقٌ كالعنق والنعق، والطنب والطنب، وما أشبه ذلك، وكله حسن.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٥٣/٤):

قرأ ابن كثير: ﴿وَالِيهِ النُّشُورُ وَأَمِئْتُمْ﴾. قال أبو علي: أصله: ﴿النُّشُورُ أَمِئْتُمْ﴾ إذا خفف الهمزتين، فإذا خففت الهمزة الأولى قلبها واواً لانضمام ما قبلها، وهذا في المنفصل نظير قولهم في المتصل، التودة إذا خفف: التودة، جون إذا خفف جون التي هي جمع جؤنة مثل: ظلمة وظلم.

فأما الهمزتين التي هي فاء من قوله: ﴿أَمِئْتُمْ﴾ بعد تخفيف الأولى بقلبها واواً، فإنه يجوز فيه التحقيق والتخفيف، فإن حقق كان لفظه ﴿النُّشُورُ * وَأَمِئْتُمْ﴾ يخففها، =

وفصل بينهما بألف نافع إلا ورشاً، وأبو عمرو، وابن مسلم عن ابن عامر، وهشام من رواية الحلواني من طريق الشذائي والأخفش. وترك الفصل ابن كثير، وابن محيصة وورش، ورويس. وزاد ابن مجاهد، وابن الصلت جميعاً عن قبل تخفيف الأولى منهما بقلبها واواً ولا يكون غير ذلك إلا أنها مفتوحة قبلها ضمة. وخففها أهل الكوفة، وابن عامر إلا الوليد بن مسلم، وهشاماً في رواية الحلواني من طريق الشذائي والأخفش وروح. قرأ يعقوب: «كُنْتُمْ بِهِ تَدْعُونَ»^(١) بتخفيف الدال وسكونها.

= وإن خففها كان قياسها أن يجعلها بين الألف والهمزة لتحركها بالفتحة، فيكون في اللفظ «وإليه التُّشُورُ * وَأَمْتُمْ» ومن قال: لا هناك المرتع فقلبها ألفاً فقياسه أن يقول هنا «التُّشُورُ * وَأَمْتُمْ» فلا يجعلها بين بين ولكن يقلبها ألفاً محضة، وسيبويه يجيز هذا القلب في الشعر وغير حال السعة. وقال غير أحمد: يجعل الهمزة من «أَمْتُمْ» بعد تخفيف الأولى بقلبها واواً ألفاً فيصير «التُّشُورُ * أَمْتُمْ» بهمزة ممدودة. قوله: بهمزة ممدودة يريد أنه يحقق الأولى ويخفف الثانية، وتخفيفها أن تجعل بين بين ولفظها «التُّشُورُ أَمْتُمْ» وكان قياس قول أبي عمرو لي ما حكاه عنه سيبويه من أنه إذا اجتمع همزتان خفف الأولى منهما دون الثانية، أن يقلب الأولى منهما واواً كما فعله ابن كثير. فأما الثانية: فإن شاء خففها وإن شاء لم يخففها، وتخفيفها أن يجعلها بين الألف والهمزة.

ولعل أبا عمر ترك هذا القول في هذا الموضع وأخذ فيه بالوجه الآخر، وهو تخفيف الثانية منهما إذا التقيا دون الأولى. قال: وقرأ عاصم، وابن عامر وهمزة والكسائي «أَمْتُمْ» بهمزتين. هذا على ما يذهبون إليه من الجمع بين همزتين وليس ذلك الوجه.

(١) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٢/٣٢٥):

«وَقِيلَ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تَدْعُونَ» ساكنة الدال خفيفة، قرأ به أبو رجاء، والحسن، والضحاك وعبد الله بن مسلم بن يسار، وقتادة، وسلام، ويعقوب.

قال أبو الفتح: تفسيره والله أعلم، هذا الذي كنتم به تدعون الله أن يوقعه بكم، كقوله تعالى: «سَأَلْ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ». ومعنى «تَدْعُونَ» بالتشديد على القراءة العامة، أي: تنداعون بوقوعه، أي كانت الدعوى بوقوعه فاشية منكم كقوله في معنى العموم: «وَلَا تَنَابَرُوا بِالْأَلْقَابِ» أي لا يفش هذا فيكم.

وليس معنى «تَدْعُونَ» هنا من ادعاء الحقوق أو المعاملات إنما «تَدْعُونَ» بمعنى تنداعون من الدعاء لا من الدعوى قال: فما برحت خيل تثوب وتدعي أي تنداعى بينها: يا لفلان ونحو ذلك.

وشددها وفتحها الباقون. قرأ الكسائي: «فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ»^(١) بالياء. وقرأه الباقون بالتاء.

ومن الياءات المتحركات

«أَهْلَكَنِي اللَّهُ» أسكنها في الوصل، وحذفها ابن محيصن والأعمش، وحمزة، والوليد بن مسلم عن ابن عامر. «وَمَنْ مَعِيَ» أسكنها أهل الكوفة إلا حفصاً ويعقوب.

[ب/٢٦٣]

/ ومن المحذوفات

«نذيري» و «نكيري» أثبتهما في الحاليين يعقوب. وافقه في الوصل ورش وأبو مروان.

سورة نون والقلم

قرأ ابن عامر إلا الوليد بن معاً، والكسائي، وخلف ويعقوب، وابن فليح والشنوبذي عن الأعمش، وأبو بكر إلا نبطويه عن يحيى، وحماد، وعبد الوارث بإخفاء غنة النون عند الواو.

وأظهرها الباقون، وهم أهل الحجاز إلا ابن فليح، وأبو عمرو إلا عبد الوارث وحمزة، وحفص، والمطوعي عن الأعمش ونبطويه عن يحيى^(٢). «أَنْ كَانَ ذَا

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٥٤/٤):

قرأ الكسائي: «فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ» بالياء وقرأ الباقون بالتاء.

حجة الياء: أن ذكر الغيبة قد تقدم في قوله: «فَمَنْ يُجِرِ الْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ». والتاء على قوله: قل لهم ستعلمون.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤٦/٥):

قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وحمزة «ن وَالْقَلَمِ» النون في آخر الهجاء من نون ظاهرة عنده الواو. وروى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم أنه كان لا يبين النون في «يس» و «نون» و «طسم».

وروى حفص عن عاصم وحسين عن أبي بكر أنه كان يبين النون في «نون». وروى يعقوب عن نافع أنه أخفاها.

﴿مَالٍ﴾^(١) ذكر.

وكان الكسائي لا يبين النون في ﴿نون﴾، وقال يحيى عن أبي بكر عن عاصم: ﴿نون﴾ جزم على هذا، وهذا يدل على أنه يبين الحلواني عن قالون عن نافع، ﴿يس﴾ مخفاة النون، ونون ظاهرة.

قال أبو علي: وجه إظهار هذه النونات أنها من حروف ينوى بها الوقف، وإذا كانت موقوفة بدلالة اجتماع الساكنين فيها نحو: ميم لام صاد، كانت في تقدير الانفصال مما قبلها، وإذا انفصل مما قبلها وجب التبيين؛ لأنها إنما تخفى مع حروف الضم، فإذا انفصلت عنها بالوقف عليها ولم تتصل بما قبلها فليس هناك أمر لا يبين له.

ووجه الإخفاء أن همزة الوصل معها لم يقطع في نحو: ألف لام ميم الله، وقولهم في العدد: واحد اثنان / فمن ثم حيث لم تقطع الهمزة معها علمت أنه في تقدير الوصل وإذا وصلتها أخفيت النون معها.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤/٥٦):

قال أحمد قال ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، والكسائي، وحفص عن عاصم، والكسائي عن أبي بكر عن عاصم: ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ﴾ بغير استفهام. وقرأ حمزة: ﴿أَنْ كَانَ﴾ بمزتين وكذلك روى يحيى عن أبي بكر عن عاصم. وروى أبو عبيد عن حمزة أنه قال يقرأ ﴿ءَأَنْ كَانَ ذَا مَالٍ﴾ بهمزة ممدودة وهو غلط. وقرأ ابن عامر ﴿ءَأَنْ كَانَ﴾ ممدودة بهمزة واحدة.

قوله: ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ لا يخلو من أن يكون العامل فيه ﴿تُثَلَّى﴾ من قوله: ﴿إِذَا تُثَلَّى عَلَيْهِ آيَاتُنَا﴾ أو قال: من قوله: ﴿قَالَ أَصَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ أو شيء ثالث.

فلا يجوز أن يعمل واحد منهما فيه، ألا ترى أن ﴿تُثَلَّى عَلَيْهِ آيَاتُنَا﴾ قد أضيف ﴿إِذَا﴾ إليه والمضاف إليه لا يعمل فيما قبله؟

ألا ترى أنك لا تقول: القتال زيدا، حين تأتي، فتزيد حين تأتي زيدا حين تأتي، فتزيد حين تأتي زيدا، ولا يجوز أن يعمل فيه (قال) أيضا لأن (قال) جواب (إذا) وحكم الجواب أن يكون بعدم "ما" هو جواب له، ولا يتقدم كله عليه، فكما لم يعمل فيه الفعل الأول، كذلك لم يعمل فيه الفعل الثاني، وإذا لم يجوز أن يعمل في آن وأجحد من هذين الفعلين، وليس في الكلام غيرهما علمت أنه محمول على شيء آخر مما يدل ما في الكلام عليه، والذي يدل عليه هذا الكلام في المعنى هو: يجحد أو يكفر أو يستكبر عن قبول الحق ونحو ذلك، وإنما جاز أن يعمل المعنى فيه، وإن كان متقدما عليه لشبهه بالظرف، والظرف قد تعمل فيه المعاني وإن تقدم عليها.

قرأ نافع والوليد بن مسلم: ﴿لِيَزَلِقُونَكَ﴾^(١) بفتح الياء. وضمها الباقون.

= ويدلك على مشابته بالظرف تقدير اللام معه، وأن من النحويين من يقول إنه في موضع جر كما أنه لو كانت اللام ظاهرة معه كان كذلك، فإذا صار كالظرف من حيث قلنا لم يمتنع المعنى من أن يعمل فيه كما لم يمتنع في نحو قوله: ﴿يَبْتِكُمْ إِذَا مُرْتَمٍ كُلُّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ لما كان ظرفاً، والعامل فيه بعثتم الدال عليه قوله: ﴿إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾. فكذلك ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ كأنه جحد بآياتنا لأن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ أَوْ كَفَرَ بآياتنا لأن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ. وعلى هذا المعنى يكون محمولاً فيمن استفهم فقال: ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾؛ لأنه توبيخ وتقرير وهو بمنزلة الخير، ومثل ذلك قولك: الآن أنعمت عليك جحدت نعمتي إذا وبخته بذلك فعلى هذا تقرير الآية. وأما قول أحمد فيما رواه أبو عبيد عن حمزة من قوله: ﴿ءَأَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ بهمزة ممدودة، أنه غلط، فإنما هو تغليب فيما أظن من طريق الرواية، وليس من طريق العربية، لأن ذلك لا يمتنع، ويريد بالهمزة الممدودة همزة بعدها مخففة. وليس هذا من مذهب حمزة؛ لأنه يحقق الهمزتين فلعله غلظه من هذا الوجه.

ويمكن أن يكون حمزة في الرواية التي رواها عنه أبو عبيد أحمد: هو من من يخفف الثانية من الهمزتين، ألا ترى أن قول حمزة في الجمع بين الهمزتين كقول ابن عامر في جمعه بينهما وتخفيفه إياهما.

فكما أن ابن عامر قال: ﴿ءَأَنْ كَانَ﴾ ممدودة بهمزة واحدة وقوله في غير هذا الموضوع الجمع بين همزتين كذلك يجوز أن يكون حمزة أخذ به وقول أحمد عن ابن عامر بهمزة واحدة ممدودة لا يكون إلا على أنه أن يخفف الثانية، ألا ترى أنه لا يخلو من أن يكون قرأ بذلك على غير الاستفهام أو على الاستفهام؟ فإن كان قرأ على غير الاستفهام: فليس إلا همزة واحدة وهي همزة ﴿أَنْ﴾ فإذا من علمت أن المد إنما هو همزة ﴿أَنْ﴾ حققها بعد همزة الاستفهام إذ لا مصرف لها إلى غير ذلك.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٥٨/٤):

قرأ نافع وحده: ﴿لِيَزَلِقُونَكَ﴾ بفتح الياء من زلق. وقرأ الباقون: ﴿لِيَزَلِقُونَكَ﴾ بضم الياء من أزلقته. يقال: زلق يزلق زلقاً. فمن قال: ﴿لِيَزَلِقُونَكَ﴾ جعله من زلق هو، وزلقته أنا مثل: شترت عيني وشترتها أنا، وحزن وحزنته أنا. والخليل يذهب في ذلك إلى أن المعنى: جعلت فيه شترأ، وجعلت فيه حزناً. كما أنك إذا قلت كحلته ودفنته أردت جعلت فيه ذلك. ومن قال: أزلقته ثقل الفعل بالهمزة. وهذا الباب أكبر من الأول وأوسع. ومعنى ﴿لِيَزَلِقُونَكَ﴾ بأبصارهم أنهم ينظرون إليك نظر البغضاء كما ينظر الأعداء المنابذون، ومثل ذلك قول الشاعر:

نظرا يزيل مواطئ الأقدام

يتقارضون إذا التقوا في مجلس

سورة الحاقة

روى أبو معمر: «بِالْقَارِعَةِ» بالإمالة . قرأ أهل البصرة ، والكسائي: «مَنْ قَبْلَهُ»^(١) بكسر القاف، وفتح الباء. روى المطوعي عن الأعمش: «وَحُمِّلَتِ الْأَرْضُ»^(٢) بتشديد الميم.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٥٩/٤):

قرأ عاصم في رواية أبان، وأبو عمرو، والكسائي: «وَمَنْ قَبْلَهُ» بفتح الباء. وقرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم، وابن عامر، وحزمة، «قَبْلَهُ».

قال سيويه: قبل: لما ولي شيء، تقول: اذهب قبل السوق، أي نحو السوق ولي قبلك حق، أي فيما يليك، واسع حتى صار بمنزلة: لي عليك.

حجة من قرأ: «وَمَنْ قَبْلَهُ» أنهم زعموا أن في قراءة أبي: «وَجَاءَ فِرْعَوْنُ وَمَنْ قَبْلَهُ» فهذا يقوي: «مَنْ قَبْلَهُ» لأن قبل لما ولي الشيء مما لم يتخلف عنه وهو يتبعه ويحف به. وحجة من قال: «وَمَنْ قَبْلَهُ» من قبله من الأمم التي كفرت كما كفر، فإن قلت: إن قوله: «وَمَنْ قَبْلَهُ» لفظ عام يقع على المؤمن والكافر، فكيف جاز أن يذكروا بأنهم جاءوا بالخاطئة؟

قيل: قد يجوز أن يخص (من) في قوله: «مَنْ» في قوله: «مَنْ قَبْلَهُ» كأنه عني به الكفار دون المؤمنين.

ويقوى ذلك قوله: «فَعَصَوْا رَسُولَ رَبِّهِمْ»، ويجوز أن يكون ذكر «مَنْ قَبْلَهُ» من الكفار كما ذكرت بعده بقوله: «كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودٌ» .

(٢) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٣٢٨/٢) :

قال ابن مجاهد حدثنا الطبري عن العباس بن الوليد عن عبد الحميد بن بكار عن أيوب عن يحيى عن ابن عامر: «وَحُمِّلَتِ الْأَرْضُ» مشددة الميم.

قال ابن مجاهد: وما أدري ما هذا؟

قال أبو الفتح: هذا الشيء تبشع على ابن مجاهد حتى أنكروه من هذه القراءة صحيح وواضح، وذلك أنه أسند الفعل إلى المفعول الثاني حتى كأنه في الأصل.

وحملناه قدرتنا أو ملكاً من ملائكتنا أو نحو ذلك الأرض، ثم أسند الفعل إلى المفعول الثاني فبني له، فقيل: فحملت الأرض، ولو جئت بالمفعول الأول لأسندت الفعل إليه فقلت: وحملت قدرتنا الأرض، وهذا كقولك: ألبست زيدا الجبة، فإن أقيمت المفعول الأول مقام الفاعل قلت: ألبس زيد الجبة، وإن حذف المفعول الأول وأقيمت الثاني مقامه فقلت: ألبست الجبة، نعم، وقد كان أيضاً يجوز مع استيفاء المفعول الأول أن =

قرأ حمزة والكسائي والمطوعي إلا الأعمش وخلف: ﴿لَا يَخْفَى﴾^(١) بالياء والإمالة. وقرأ الشنبوذي عن الأعمش بالتاء والإمالة. الباقر كذلك إلا أنهم فخموه.

قرأ / ابن محيصن ويعقوب: ﴿كِتَابِيَّةً﴾، ﴿سُلْطَانِيَّةً﴾ والذين بعدهم ﴿كِتَابِيَّةً﴾، [٢٦٤/٢٦٤] ﴿حِسَابِيَّةً﴾ [٢١]، [٢٦] ﴿مَالِيَّةً﴾ [٢٨] بالياء وحذفها على فتحها في الوصل. وافقهما حمزة في الأخيرين فقط ﴿مَالِيَّةً﴾، ﴿سُلْطَانِيَّةً﴾.

وأثبت الهاء في الستة الباقر في الوصل، ولا خلاف في إثباتها في الوقف. قرأ ابن كثير، وابن محيصن وهشام ويعقوب: ﴿قَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾، ﴿قَلِيلًا مَّا يَذْكُرُونَ﴾^(٢) بالياء فيهما.

وقرأهما الباقر بالتاء. وخفف الدال أهل الكوفة إلا أبا بكر.

= يبني الفعل للمفعول الثاني فتقول ألبست الجبة زيداً، على طريق القلب للاتساع، وارتفاع الشك. فإذا جاز على هذا أن تقول: ﴿حُمِلَتِ الْأَرْضُ﴾ الملك فتقيم الأرض مقام الفاعل مع ذكر المفعول الأول فما ظنك بجواز ذلك وحسنه، بل بوجوبه إذا حذف المفعول الأول؟

وكذلك أطعمت زيداً الخبز، وأطعم زيد الخبز، وتسع فتقول: أطعم الخبز زيداً، ثم تحذف زيداً، فلا تجد بدءاً من إقامة الخبز مقام الفاعل فتقول: أطعم الخبز، ومثله: أركب الفرس، وأبث الحديث، وكسيت الجبة، وأطعم الطعام، وسقى الشراب، ولقي الخبز، ووقى الشر. ورحم الله ابن مجاهد فلقد كان كبيراً في موضعه مسلماً فيما لم يجر به.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٥٩/٤): قرأ حمزة والكسائي ﴿لَا يَخْفَى﴾ بالياء. وقرأ الباقر: ﴿لَا تَخْفَى﴾ بالتاء كلا الأمرين حسن.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٥٩/٤):

قرأ ابن كثير وحده: ﴿قَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾، ﴿قَلِيلًا مَّا يَذْكُرُونَ﴾ بالياء فيهما جميعاً. ابن عامر في رواية هشام مثل ابن كثير بالياء فيهما. وفي رواية ابن ذكوان بالتاء فيهما. وروى القطعي عن عبيد عن هارون عن أبي عمرو: ﴿قَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾، ﴿قَلِيلًا مَّا يَذْكُرُونَ﴾ بالياء جميعاً، ولم يروه غيره.

حدثني الخزاز عن محمد بن يحيى عن عبيد عن هارون عن أبي عمرو. وقرأ الباقر بالتاء فيهما. قال أبو علي: حجة الياء أنه خطاب للنبي ﷺ كأنه: قليلاً ما يؤمنون يا محمد. وحجة التاء: كأنه قل لهم: قليلاً ما تؤمنون.

سورة المعارج

قرأ نافع وابن عامر: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ﴾^(١) بألف بعد السين في الأولى بدل الهمزة مال.

قرأ الكسائي: ﴿يَعْرُجُ﴾^(٢) بالياء. وقرأه الباقون بالتاء.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٦١/٤):

قرأ نافع، وابن عامر، (سال) غير مهموز. وقرأ الباقون: ﴿سَأَلَ﴾ مهموز.

قال أبو علي: من قال: ﴿سَال﴾ جعل الألف منقلبة عن الواو التي هي عين مثل قال، وخاف. وحكى أبو عثمان عن أبي زيد أنه سمعهما يتساولان.

فمن قال: ﴿سَال﴾ كان على هذه اللغة. ومن قال: ﴿سَأَلَ﴾ فعلى قول من قال: ﴿سَأَلَ﴾ فجعل الهمزة عين الفعل.

فإن حقق قال: ﴿سَأَلَ﴾ مثل سعل، وإن خفف جعلها بين الألف والهمزة فأما قول الشاعر:

سألت هذيل رسول الله فاحشة ضلت هذيل بما قالت ولم تصب

فيمكن أن يكون من قول من قال: يتساولان، ويمكن أن يكون من قول من جعل الهمزة عيناً، فقلب في الشعر كما قال: لا هناك المرتع. إلا أن سيبويه زعم أن هذا الشاعر ليست لغته سلت، فإذا كان كذلك حمل على هناك.

وقد قيل: إن ذلك واد في جهنم، فتكون الألف في ﴿سَال﴾ مثل التي في باع.

قال: وكلهم همز ﴿سَائِلٌ﴾ لا خلاف بينهم في ذلك لا يكون غير الهمز في اسم الفاعل؛ لأنه لا يخلو من أن يكون الفاعل من يتساولان، أو من اللغة الأخرى فإن كان من قوله: يتساولان لم يكن فيه إلا الهمز كما لا يكون في قائل وخائف، إلا ذلك؛ لأنها إذا اعتلت في الفعل اعتلت في اسم الفاعل، وإعلاها لا يكون بالحذف للإلباس، فإذا لم يكن بالحذف كان بالقلب إلى الهمزة.

وإن كانت من لغة من همز لم يكن فيه إلا الهمز. كما لا يكون في تائر، وشاء في فاعل من شأوت إلا التحقيق للهمزة إلا أنك إن شئت خففت الهمزة فجعلتها بين بين، وكذلك في الوجه الآخر.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٦٢/٤):

قرأ الكسائي وحده: ﴿يَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ﴾ بالياء. وقرأ الباقون: ﴿تَعْرُجُ﴾ بالتاء. قال أبو علي: الوجهان حسنان.

قرأ الوليد بن مسلم، والزبيني عن البيهقي: «يُسْأَلُ»^(١) بضم الياء. وفتحها الباقون.
 روى حفص: «نَزَّاعَةٌ»^(٢) بالنصب. قرأ ابن كثير، وابن محيصن، وعبد

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٦٢/٤) :

قرأ ابن كثير فيما أخبرني به مضر عن البيهقي: «وَلَا يُسْأَلُ» برفع الياء وفتح الهمزة.
 وقرأ علي قنبل عن النبال عن أصحابه عن ابن كثير: «وَلَا يُسْأَلُ» بنصب الياء.
 وروى أبو عبيد عن إسماعيل بن جعفر عن أبي جعفر وشيبة: «وَلَا يُسْأَلُ» برفع الياء
 وهو غلط. وكلهم قرأ: «وَلَا يُسْأَلُ» بفتح الياء.

قال أبو علي: من ضم فقال: «وَلَا يُسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا» فالمعنى، والله أعلم، لا يسأل
 حميم عن حميم ليعرف شأنه من جهته، كما قد يتعرف خبر الصديق من جهة صديقه،
 والقريب من قريبه، فإذا كان كذلك، فالكلام إذا بنيت الفعل للفاعل: سألت زيداً عن
 حميمه. وإذا بنيت الفعل للمفعول قلت: سئل زيد عن حميمه، وقد يحذف الجار فيصل
 الفعل إلى الاسم الذي كان مجروراً قبل حذف الجار، فينتصب بأنه مفعول الاسم الذي
 أسند إليه الفعل المبني للمفعول به.

فعلى هذا انتصاب قوله: «حَمِيمٌ حَمِيمًا» ويدل على هذا المعنى قوله: «يُبْصِرُونَهُمْ»
 أي يبصر الحميم الحميم، والفعل قبل تضعيف العين منه، بصرت به، كما جاء
 «بُصِرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا» فإذا ضعفت عين الفعل صار الفاعل مفعولاً تقول: بصرتني
 زيد بكذا، فإذا حذف الجار قلت: بصرتني زيد كذا. فإذا بنيت الفعل للمفعول به وقد
 حذف الجار قلت: بصرت زيد.

فعلى هذا «يُبْصِرُونَهُمْ» فإذا بصروا هم لم يحتج إلى شأن الحميم من حميمه، وإنما جمع
 فعل: «يُبْصِرُونَهُمْ» بأن الحميم، وإن كان مفرداً في اللفظ فالمراد به الكثرة والجمع،
 يدلك على ذلك قوله: «فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ».

ومن قرأ: «وَلَا يُسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا» فالمعنى: لا يسأل الحميم عن حميمه في ذلك اليوم؛
 لأنه يذهل عن ذلك، ويشغل عنه بشأنه، ألا ترى قوله: «يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ
 عَمَّا أَرْضَعَتْ»، وقوله: «يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ»، وقوله: «لِكُلِّ أَمْرٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ
 شَأْنٌ يُغْنِيهِ»، فقوله: «وَلَا يُسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا» من قوله: سألت زيداً أي: سألته عن
 شأنه وأمره، ويجوز أن يكون المعنى، لا يسأل عن حميمه، فيحذف الجار ويوصل الفعل.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٦٢/٤) :

روى حفص عن عاصم: «نَزَّاعَةٌ لِلشَّوَى» نصباً. وقرأ الباقون، وأبا بكر عن عاصم:
 «نَزَّاعَةٌ» رفعاً.

الوارث: ﴿لَأَمَانَتِهِمْ﴾^(١) على التوحيد ، وقد ذكر.

قرأ يعقوب وحفص وعبد الوارث، والعباس جميعاً عن أبي عمرو:

وقال: ﴿إِنِّهَا لَطَى نَزَاعَةً لِّلشَّوَى﴾ فرفع ﴿نَزَاعَةً﴾ جاز في رفعها ما جاز في قولك: هذا زيد منطلق، وهذا بعلي شيخ.

ومن نصب فقال: ﴿نَزَاعَةً لِّلشَّوَى﴾ فالذي يجوز أن يكون هذا النصب عليه، ضربان أحدهما: أن يكون حالاً، والآخر أن يحمل على الفعل، فحمله على الحال يبعد، وذلك أنه ليس في الكلام ما يحمل في الحال.

فإن قلت: فإن في قوله: ﴿لَطَى﴾ معنى التلطي والتلهب، فإن ذلك لا يستقيم؛ لأن التلطي معرفة لا تنتصب عنها الأحوال، ألا ترى أن ما استعمل استعمال الأسماء من اسم فاعل أو مصدر لم يعمل عمل الفعل نحو: صاحب، ودر في قوله: لله درك، فإن لم يعمل هذا النحو الذي هو اسم فاعل أو مصدر عمل الفعل من حيث جرى مجرى الأسماء، فإن لا يعمل اسم المعرفة عمله أولى.

ويدل على تعرف هذا الاسم وكونه علماً أن التنوين والألف واللام لم تلحقه.

فإذا جعلتها كذلك لم تنتصب الحال عنه، فإنه جعلتها مع تعريفها قد صارت معروفة بشدة التلطي جاز أن تنصبها بهذا المعنى الحادث في العلم.

وعلى هذا قوله: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ علق الظرف بما دل عليه الاسم من التدبير والإلطاف.

فإن علق الحال بالمعنى الحادث في العلم كما علق الظرف بما دل عليه الاسم من التدبير لم يمتنع؛ لأن الحال كالظرف في تعلقها، فالمعنى كتعلق الظرف به وكان وجهاً.

وإن علق ﴿نَزَاعَةً﴾ بفعل مضمر نحو أعنيها نزاعة للشوى، لم يمتنع أيضاً.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٦٣/٤) :

قرأ ابن كثير وحده: ﴿لَأَمَانَتِهِمْ﴾ واحدة. وقرأ الباقر: ﴿لَأَمَانَاتِهِمْ﴾ جماعة. قال أبو علي: من قال: ﴿لَأَمَانَتِهِمْ﴾ فأفرد وإن كان مضافاً إلى جماعة، ولكل واحد منهم أمانة، فلائنه مصدر، فأفرد كما يفرد نحو قوله: ﴿لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾ وهو يقع على جميع الجنس ويناوله.

ومن جمع: فلاختلاف الأمانات وكثرة ضرورها فحسن الجمع من أجل الاختلاف ومشابهته بذلك الأسماء التي ليست للجنس.

﴿بِشَهَادَاتِهِمْ﴾^(١) بألف بعد الدال على الجمع.

روى المطوعي عن الأعمش: ﴿أَنْ يَدْخُلَ جَنَّةً﴾^(٢) بفتح الياء/ وضم الخاء.

قرأ ابن محيصن: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ بإسكان الشين والغين وحذف الألف فيهما على التوحيد. قرأ ابن عامر إلا الوليد بن مسلم، وحفص: ﴿إِلَى نُصْبٍ﴾^(٣) بضم النون والصاد. ورواه ابن مسلم بضم النون وإسكان الصاد. وقرأه الباقر بفتح النون وإسكان الصاد.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٦٤/٤):

قرأ ابن كثير ونافع، وعاصم في رواية أبي بكر وأبو عمرو وحزمة والكسائي: بشهادتهم واحدة. وروى عباس عن أبي عمرو والحلواني عن أبي معمر وعبد الوارث عن أبي عمرو وحزمة، والكسائي: بشهادتهم، واحدة.

وروى عباس عن أبي عمرو والحلواني عن أبي معمر وعبد الوارث عن أبي عمرو: ﴿بِشَهَادَاتِهِمْ﴾ جماعة. وكذلك روى حفص عن عاصم جماعة.

القول في الشهادة والشهادات كما تقدم في من القول في الأمانة والأمانات.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٦٤/٤):

روى المفصل عن عاصم ﴿أَنْ يَدْخُلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ﴾ مفتوحة الياء وروى يحيى عن أبي بكر، وحفص عن عاصم: ﴿أَنْ يَدْخُلَ﴾ مضمومة الياء. وكلهم قرأ: ﴿أَنْ يَدْخُلَ﴾ مضمومة الياء. قال أبو علي: حجة من ضم الياء: أن غيره يدخله كما قال: ﴿فَأَوْلَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ﴾ وقال: ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ فهذا يدل على أن غيرهم يدخلهم.

ومن فتح الياء: فلأنهم إذا أدخلوا دخلوا، ومما يقوي الفتح قوله: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ﴾ بفتح التاء فيه.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٦٤/٤):

قرأ ابن عامر وحفص عن عاصم: ﴿إِلَى نُصْبٍ﴾ بضمين. وقرأ الباقر وأبو بكر عن عاصم: ﴿إِلَى نُصْبٍ﴾. أبو عبيد: ﴿كَأَنَّهُمْ إِلَى نُصْبٍ يُوفُضُونَ﴾ إلى علم يسرعون.

قال رؤبة: "تمشي بنا الجد على أوفاض" أي على عجلة وسرعة. وفسر أبو الحسن أيضاً: نصب: علم. وروى أيضاً عن مجاهد: نصب: غاية. وروي عن أبي العالية أنه فسر ﴿إِلَى نُصْبٍ﴾ بأنه إلى غاية يستبقون. قال أبو علي: هذا يجوز أن يكون نصب مثل سَقْفٍ وسَقْفٌ، وورد وورد. ومن ثقل فقال: نصب فكان بمنزلة أشد. ويمكن أن يكون النصب والنصب لغتين كالضعف والضعف، وأما أشبه ذلك، ويكون التثقيل كشغل وشغل وطنب وطنب.

سورة نوح عليه السلام

قرأ ابن كثير، وابن محيصن، وأهل العراق إلا عاصماً: ﴿وَوَلَدُهُ﴾^(١) بضم الواو وسكون اللام. قرأ ابن محيصن: ﴿وَمَكَرُوا مَكْرًا كَبِيرًا﴾ بكسر الكاف وتشديد الباء.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٦٥/٤) :

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو وحمة والكسائي: ﴿مَالُهُ وَوَلَدُهُ﴾ ساكنة اللام. وقرأ نافع، وعاصم، وابن عامر: ﴿مَالُهُ وَوَلَدُهُ﴾ مفتوحة اللام. خارجة عن نافع: ﴿وَوَلَدُهُ﴾ مثل أبي عمرو. قال أبو علي: الولد والولد يجوز أن يكونا لغتين، كالحزن والحزن، والبخل والبخل، ويدل ذلك على أن الولد يكون واحداً ما أنشده من قول الشاعر: وليت فلانا كان ولد حمار.

فهذا يكون واحداً، ويجوز مع وقوعه على الواحد أن يكون جمعاً يجمع عليه فَعَلَ أو فُعِلَ، وذلك أن كل واحد من فَعَلَ وفُعِلَ يجري مجرى الآخر.

وقد جمعوا فعل على فعل نحو: أسد وأسد وكذلك يجوز أن يكون جمع ولد على ولد، ويجوز أن يكون ولد جمع على ولد، كما جمع الفلك على الفلك، بدلالة قوله: ﴿الْفُلُكُ الْمَشْحُونُ﴾ فهذا واحداً والجمع قوله: ﴿الْفُلُكُ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ﴾ فجمع الفلك على الفلك، ألا ترى أنا لا نعلم الفلك مستعملاً في الفلك، فإذا لم يجمع ذلك فيه كانا جميعاً للفلك، فالضمة التي في اللفظة التي يراد بها الجمع غير التي كانت في الواحد كما أن الضمة في منص في تفخيم منصور على من قال: يا حار، غير الضمة التي كانت فيه في قول من قال: يا حار، وكما أن الكسرة في دلاص وهجان، إذا أردت بهما الجمع غير اللتين كانا في الواحد، ألا ترى التي في الجمع مثل التي في ظراف والتي كانت في الواحد مثل التي كانت في دلاص وكناز، ويدل على أن الولد يكون جمعاً قول حسان:

يا بكر آمنة المبارك بكرها من ولد محصنة بسعد الأسعد

فأما التي في قوله: ﴿مَنْ لَمْ يَزِدْهُ مَالَهُ وَوَلَدُهُ﴾ فيكون جمعاً وإن كان مضافاً إلى الواحد لأنه ضمير (من) وهو مفرد في اللفظ، والمراد به الجمع، فأفرد على معنى (من) وإضافة لفظ الجميع إلى المفرد في هذا كما حكى من قولهم: ليت هذا الجراد قد ذهب فأراحتنا من أنفسه، فجمع الأنفس وإن أضاف إلى لفظ مفرد، فكذلك يكون الولد في قوله: ﴿وَوَلَدُهُ﴾ وكذلك ﴿لَتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾ فيجوز أن يكون مفرداً كما كان المال في قوله: ﴿مَالُهُ﴾ مفرداً، الوجهان جميعاً يجوزان.

قرأ نافع: ﴿وَدَّأ﴾^(١) بضم الواو. قرأ الأعمش في رواية المطوعي: ﴿وَلَا يَعْوَتَا وَيَعْوَقَا﴾ بالنصب فيهما، والتنوين. وفتحهما من غير تنوين الباقون.

قرأ أبو عمرو: ﴿مِمَّا خَطَايَاهُمْ﴾^(٢) بفتح الطاء وألف بعدها ياء وألف.

الباقون: ﴿خَطِيئَاتِهِمْ﴾ بكسر الطاء، وياء بعدها ساكنة بعدها همزة مفتوحة، وألف، وتاء مكسورة جمعاً سالماً.

ومن الياءات المتحركات

/﴿دُعَائِي إِلَّا﴾ أسكنها العباس بن الفضل، وعبد الوارث، وأهل الكوفة [٢٦٥/]

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٦٧/٤):

قرأ نافع وحده: ﴿وَلَا تَذَرُنَّ وُدًّا﴾ بضم الواو. وقرأ الباقون: ﴿وَدَّأ﴾ بفتح الواو.

وروى أبو الربيع عن بريد بن عبد الواحد عن أبي بكر عن عاصم ﴿وَدَّأ﴾ مضمومة الواو مثل نافع، ولم يروه عن عاصم غيره، وهو غلظ، ويجي عن أبي بكر عن عاصم، والكسائي عن أبي بكر وحفص عن عاصم أنه قرأ ﴿وَدَّأ﴾ مثل أبي عمرو، حدثني المروزي عن ابن سعدان، عن محمد بن المنذر عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم أنه قرأ ﴿وَدَّأ﴾ بضم الواو مثل نافع، وهو غلظ.

قال أبو عبيدة هذه أصنام كانت في الجاهلية تعبد، وزعموا أن ﴿وَدَّأ﴾ كان لهذا الحي من كلب وحكاه بالفتح، وسمعت قول الشاعر:

فحياك ود من هناك لفتيه وخص بأعلى ذي نضالة هجد

وقال أبو الحسن: ضم أهل المدينة الواو، وعسى أن يكون لغة في اسم الصنم، قال: وسمعت هذا البيت:

حياك ود فإننا لا يجل لنا فضل النساء وإن الدين قد عزما

الواو مضمومة.

قال: وسمعت من يقول: إن الواو مفتوحة.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٦٧/٤):

قرأ أبو عمرو وحده: ﴿مِمَّا خَطَايَاهُمْ﴾ مثل: قضاياهم.

الباقون: ﴿خَطِيئَاتِهِمْ﴾.

قال أبو علي: ﴿خَطَايَاهُمْ﴾ على الكسر، وحجته: ﴿تَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ﴾.

وخطيئات: جمع التصحيح، و(ما) زائدة كالي في قوله: ﴿فِيمَا رَحْمَةً مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾، وقوله: ﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾.

ويعقوب إلا الشنبوذي عن رويس. «إِنِّي أَعْلَنْتُ» فتحها أهل الحجاز ، وأبو عمرو. «يَبِي» فتحها هشام وحفص.

ومن المحذوفات

«وَأَطِيعُونِي» أثبتها في الحاليين يعقوب.

سورة الجن

قرأ أهل الكوفة إلا أبا بكر، وابن عامر: «وَأِنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبَّنَا» بفتح الهمزة وكذلك جميع ما في هذه السورة من "أن" المشددة وقبلها واو العطف، وهي متصلة بالضمير، وما تكرر منها إلى قوله: «وَأَنَا مِمَّا الْمُسْلِمُونَ»^(١).

قرأ نافع ، وأبو بكر: «وَأِنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ»^(٢) بكسر الهمزة. وفتحها

(١) قال الشيخ محمد كريم راجح في كتابه القراءات العشر المتواترة على هامش القرآن الكريم عند هذه الآية: «وَأِنَّهُ تَعَالَى»، «وَأِنَّهُ كَانَ يَقُولُ»، «وَأَنَا ظَنَّنَا»، «وَأَنَا لَمَسْنَا»، «وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ»، «وَأَنَا ظَنَّنَا أَنْ لَنْ نُعْجِزَ اللَّهَ»، «وَأَنَا لَمَّا سَمِعْنَا الْهُدَى»، «وَأَنَا مِمَّا الْمُسْلِمُونَ»: ابن عامر، وحفص، وحمزة والكسائي، وخلف بفتح الهمزة في المواضع كلها. وأبو جعفر يفتحها في ثلاثة منها هي: «وَأِنَّهُ تَعَالَى»، «وَأِنَّهُ كَانَ يَقُولُ»، «وَأِنَّهُ كَانَ رِجَالًا». والباقيون بكسرها في جميع المواضع المذكورة.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٦٨/٤):
قرأ ابن كثير وأبو عمرو: «قُلْ أُوْحِي إِلَيَّ أَنَّهُ»، «وَأَنْ لَّوِ اسْتَقَامُوا»، «وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ»، «وَأِنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ» أربعة أحرف بالفتح.
وقرأ نافع، وعاصم في رواية أبي بكر كما قرأ إلا قوله: «وَأِنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ» فإهما كسراه، المفضل عن عاصم مثل أبي بكر.
وقرأ ابن عامر، وحمزة، والكسائي كل ذلك بالفتح إلا ما جاء بعد قول أو بعد فاء الجزاء حفص عن عاصم مثل حمزة. وأما قوله: «وَأَنْ لَّوِ اسْتَقَامُوا» فإنه يجوز فيه أمران:

أحدهما: أن تكون المخففة من الثقيلة فيكون محمولاً على الوحي، كأنه أوحى إلي أن لو استقاموا، وفصل (لو) بينهما وبين الفعل كفصل السين (ولا) في قوله: «أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا»، «عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى» .

= والآخر أن يكون قبل (لو) بمزلة اللام في قوله: ﴿لَئِن لَّمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ لِنُغْرِبَنَّكَ بِهِمْ﴾ وقوله: ﴿وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ﴾ فتلحق مرة وتسقط أخرى لأن (لو) بمزلة فعل الشرط فكما لحقت اللام زائدة قبل (إن) الداخلة على فعل الشرط كذلك لحقت (أن) هذه قبل (لو) . ومعنى ﴿وَأَنْ لَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾ قد قيل فيه أمران: أحدهما: لو استقاموا على طريقة الهدى. والآخر: لو استقاموا على طريق الكفر. ويستدل على القول الأول بقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا﴾ . ويستدل على القول الآخر بقوله: ﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوتِيَهُمْ سُفُوفًا مِّنْ فِضَّةٍ﴾ . وأما قوله: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾ فرغم سيبويه أن المفسرين حملوه على ﴿أوحى﴾ كأنه: وأوحى إلي أن المساجد لله. ومذهب الخليل: أنه على قوله: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا﴾ كما أن قوله: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ على قوله: ولأن هذه أمتكم أمة واحدة ﴿وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُون﴾ أي لهذا تعبدوني. ومثله في قول الخليل: ﴿لِيَلَافَ قُرَيْشٍ﴾ كأنه: لهذا فليعبدا. وأما المساجد فقيل فيها: إنها بيوت العبادة، أي لا تشرکوا فيها الأوثان مع الله في العبادة، وقيل: المساجد المواضع التي يسجد بها الساجد. وقال سيبويه: ولو قرئ ﴿وَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾ لكان جيدا. وأما قوله: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ﴾ فيكون على: أوحى إلي، ويكون على أن يقطع من قوله: ﴿أوحى﴾ ويستأنف به، كما جوز سيبويه القطع من ﴿أوحى﴾ في قوله: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾ فعلى هذا تحمل قراءة نافع وعاصم: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ﴾ فكسرا همزة ﴿إِن﴾. فأما قراءة ابن عامر، وهمزة، والكسائي كل ذلك بالفتح فإنه على الحمل على ﴿أوحى﴾ ويجوز أن يكون على غيره كما حمل المفسرون ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾ على الوحي، وحمله الخليل على ما ذكرناه عنه. فأما ما جاء من ذلك بعد قول أو حكاية فكما حكى قوله: ﴿قَالَ اللَّهُ إِنِّي مُنَزَّلُهَا عَلَيْكُمْ﴾، ﴿يَا مَرِيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ﴾ . وكذلك ما جاء بعد فاء الجزاء، لأن ما بعد فاء الجزاء موضع ابتداء، فلذلك حمل سيبويه، قوله: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمْ اللَّهُ مِنْهُ﴾، ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا﴾، ﴿فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ﴾ على أن المبتدأ فيها مضمر، ومثال ذلك في هذه السورة قوله: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ .

قرأ يعقوب: ﴿أَنْ لَّنْ تَقُولَ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ﴾^(١) بفتح القاف وتشديد الواو. قرأ أهل الكوفة، ويعقوب، والوليد بن مسلم عن ابن عامر، والعباس عن أبي عمرو: ﴿يَسْلُكُهُ﴾^(٢) بالسياء، إلا أن الوليد بن مسلم ضم الكاف. وقرأ الباقر بالنون [ب/٢٦٥] وإسكان الكاف. قرأ ابن محيصن: ﴿لَبْدًا﴾^(٣) /بضم اللام وتشديد الباء. وروي

(١) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٣٣٣/٢) ومن ذلك قراءة الحسن والجاحدري، ويعقوب، وابن أبي بكرة بخلاف ﴿أَنْ لَّنْ تَقُولَ﴾.

قال أبو الفتح: ﴿كَذْبًا﴾ في هذه القراءة منصوب على المصدر من غير حذف موصوف معه، وذلك أن: ﴿تَقُولَ﴾ في معنى تكذب، تجري مجرى تسمت، وميض البرق، أي أنه منصوب بفعل مضمر، ودلت عليه تسمت أي: أومضت، فعلى هذا كأنه قال: أن لن يكذب الإنس والجن على الله كذباً.

وأما من قرأ: ﴿أَنْ لَّنْ تَقُولَ﴾ بوزن تقوم فإنه وصف مصدر محذوف، أي: أن لن تقول الإنس والجن على الله قولاً كذباً، فكذب هاهنا وصف لا مصدر، كقوله تعالى: ﴿وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ أي: كاذب فإن جعلته هنا مصدراً نصبته نصب المفعول به، أي: لن تقول كذباً، كقولك قلت حقاً، وقلت باطلاً، وقلت شعراً، وقلت سجعاً، ولا يحسن أن تجعله مع ﴿تقول﴾ وصفاً أي: تقولاً كذباً، لأن القول لا يكون إلا كذباً، فلا فائدة إذا فيه.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٦٩/٤):

قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر ﴿يَسْلُكُهُ﴾ بالنون. وقرأ عاصم، وحمزة، والكسائي ﴿يَسْلُكُهُ﴾ بالياء. عباس عن أبي عمرو بالياء. من قرأه بالياء: فلتقدم ذكر الغيبة في قوله: ﴿وَمَنْ يُعْرِضْ عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِ يَسْلُكُهُ﴾. ومن قرأ بالنون: فهو مثل قوله: ﴿وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ بعد قوله: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾.

(٣) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٣٣٤/٢):

ومن ذلك قراءة الجاحدري، والحسن بخلاف ﴿لَبْدًا﴾ مشددة. قال أبو الفتح: هذا وصف على فعل كالجباء، والزمل، واللبد: الكثير يركب بعضه بعضاً حتى يتلبد من كثرتة. ابن مجاهد: وروي عن عاصم الجاحدري: ﴿لَبْدًا﴾ بضم اللام والياء. قال أبو الفتح: هذا من الأوصاف التي جاء على فعل كرجل طلق، وناقاة سرح. قال أبو علي الفارسي في الحجة (٧٠/٤):

روى هشام بن عمار عن ابن عامر: ﴿لَبْدًا﴾ بضم اللام. ابن ذكوان عن ابن عامر: =

عنه ضمها وتخفيفها. وافقه على الضم والتخفيف الوليد بن مسلم، وهشام. الباقون بالكسر والتخفيف.

قرأ الأعمش وحمزة، والوليد بن مسلم: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَدْعُو﴾^(١) على الأمر. الباقون: ﴿قال﴾ على الخبر. روى رويس: ﴿لِيُعْلَمَ أَنْ﴾ بضم الياء. فتح الوليد بن عتبة: ﴿أُدْرِي أَقْرِبُ﴾^(٢).

= ﴿لَبَدًا﴾ بكسر اللام. وكذلك الباقون. أبو عبيدة: ﴿كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لَبَدًا﴾ أي جماعات واحدا لبدة.

قال: وكذلك يقال للجراد الكثير قال عبد مناف بن ربيع:

صابوا ستة آيات وأربعة حتى كأن عليهم جابياً لبدا

قال: الجابي: الجراد؛ لأنه يجي كل شيء يأكله.

وقال قتادة في قوله: ﴿يَكُونُونَ عَلَيْهِ لَبَدًا﴾ تلبد الجن والإنس على هذا الأمر ليطفثوه فأبى الله إلا أن ينصره ويمضيه ويظهره على من ناوأه. وقال غيره: كاد الجن لما سمعوا قراءة النبي صلى الله عليه وسلم يسقطون عليه.

وما روي عن ابن عامر: ﴿لَبَدًا﴾ فإن اللبد: الكثير من قوله: ﴿أَهْلَكْتُ مَالاً لَبَدًا﴾ وكأنه قيل له: لبدا، لركوب بعضه على بعض ولصوق بعضه ببعض لكثرتة، فكأنه أراد كادوا يلصقون به من شدة دنوهم للإصغاء والاستماع مع كثرتهم، فيكون على هذا قريب المعنى من قوله: ﴿لَبَدًا﴾ إلا أن ﴿لَبَدًا﴾ أعرف بهذا المعنى وأكثر.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٧٠/٤) :

قرأ عاصم وحمزة: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَدْعُو رَبِّي﴾ بغير ألف، وقرأ الباقون: ﴿قال﴾. أبو الربيع عن أبي زيد عن أبي عمرو: ﴿قل﴾ بغير ألف مثل حمزة.

قال أبو علي: وجه من قال: ﴿قال﴾: أن ذكر الغيبة قد تقدم وهو قوله: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ﴾، ﴿إِنَّمَا أَدْعُو﴾ على الغيبة التي قبلها.

ومن قال: ﴿قُلْ﴾ فلا ن بعده مثله وهو قوله: ﴿قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا﴾، ﴿قُلْ إِنِّي لَنْ يُجِيرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ﴾، ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقْرِبُ﴾.

(٢) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٣٣٤/٢) :

ومن ذلك ما رواه ابن عامر ﴿أُدْرِي أَقْرِبُ﴾ وهذا لا يجوز. قال أبو الفتح: طريق هذا أنه شبه آحر فعل المتكلم بيانه، كقولك: هذا غلامي وصاحبي، وأنه بذلك أن المتكلم في ﴿أُدْرِي﴾ خصه في اللفظ، وهي ياؤه، وعلى كل حال، فهذه شبهة السهو فيه، لا علة الصحة له، كما أن ياء مصيبة أشبهت في اللفظ ياء صحيفة حتى قالوا: مصائب سهواً كما قالوا: صحائف.

﴿رَبِّي أَمَدًا﴾^(١) فتحها أهل الحجاز، وأبو عمرو.

سورة المزمل

قرأ ابن محيصن: ﴿أَشَدُّ وَطَاءً﴾^(٢) بفتح الواو والطاء والمد. وروي عنه كسر الواو. وقرأ أبو عمرو، وابن عامر. كذلك الباقون ﴿وطأ﴾ بفتح الواو وسكون الطاء من غير ألف قبل الهمزة. قرأ ابن عامر، وابن محيصن، ويعقوب، وأهل الكوفة إلا حفصاً: ﴿رَبِّ الْمَشْرِقِ﴾^(٣) بجر الباء. روى هشام: ﴿تُلْثِي

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٧/٤) :

قرأ ابن كثير ونافع، وأبو عمرو: ﴿رَبِّي أَمَدًا﴾ . وأسكنها الباقون.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٧١/٤) :

قرأ أبو عمر، وابن عامر: ﴿وطاء﴾ بكسر الواو ممدودة. وقرأ الباقون: ﴿وطأ﴾ بفتح الواو مكسورة روي عن مجاهد ﴿أَشَدُّ وَطَاءً﴾ قال: يواطئ السمع القلب.

ابن سلام عن يونس: ﴿أَشَدُّ وَطَاءً﴾ قال: ملاءمة وموافقة، ومن ذلك قوله: ﴿لِيُوَاطِئُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ﴾ أي: ليوافقوا، فكأن المعنى: إن صلاة ناشئة الليل، أو عمل ناشئة الليل يواطئ السمع القلب فيها أكثر مما يواطئ في ساعات النهار، لأن الليالي أفرغ للإفهام عن كثير مما يشغل بالنهار.

ومن قال: ﴿وطأ﴾ فالعنى: أنه أشق على الإنسان من القيام بالنهار لأن الليل للدعة والسكون، منه الحديث "اللهم اشدد وطأتك على مضر" ﴿وَأَقَوْمٌ قِيَلًا﴾ أي: أشد استقامة وصواباً بالفراغ البال وانقطاع ما يشغل قال:

له ولها وقع بكل قرارة ووضع بمستن الفضاء قويم

أي مستقيم، والناشئة ما يحدث وينشأ من ساعات الليل. وروي عن الحسن: أن ما كان بعد العشاء فهو ناشئة.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٧٢/٤) :

قرأ نافع، وأبو عمرو، وحفص عن عاصم، ﴿رَبِّ الْمَشْرِقِ﴾ رفع. قرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة، والكسائي، وابن عامر ﴿رَبِّ الْمَشْرِقِ﴾ خفض. الرفع في قوله: ﴿رَبِّ﴾ يحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون لما قال: ﴿وَأَذْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ﴾ قطعه من الأول فقال: هو رب المشرق فيكون على هذا خير مبتدأ محذوف كقوله: ﴿بِشْرٍ مِّنْ ذَلِكُمْ النَّارِ﴾، وقوله: ﴿مَتَاعٌ قَلِيلٌ﴾ أي: ذلك متاع قليل، أي أن تلقيهم متاع قليل.

اللَّيْلِ^(١) بسكون اللام. قرأ ابن كثير، وابن محيصن، وأهل الكوفة: «وَنَصْفَهُ وَتُلْثُهُ»^(٢) بنصب الفاء والثاء.

سورة المدثر

قرأ ابن محيصن، وحفص، ويعقوب: «وَالرُّجْزَ»^(٣) بضم الراء.

= الوجه الآخر: يرفع بالابتداء وخبره الجملة التي هي: «لا إله إلا الله» والعائد إليه الضمير المنفصل.

ومن خفض: فعلى إبتاعه قوله: «وَأَذْكَرِ اسْمَ رَبِّكَ»، «رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ».

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٧٣/٤):

ابن ذكوان عن ابن عامر: «وَتُلْثُهُ» وتلثي الليل مثقل. وزاد الحلواني عن هشام عن ابن عامر «تلثي» خفيفاً، «تلثه» مثقل. روى لنا محمد بن الجهم عن خلف عن عبيد عن شبل عن ابن كثير «وَتُلْثُهُ» ساكنة اللام. حجة التثقيب قوله: «فَلَأُمُّ التُّلْثِ».

وحجة التخفيف: أن هذا الضرب قد يخفف، فيقال: العنق والعنق، والطنب والطنب، والرسل والرسل، والأسد والأسد.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٧٢/٤):

قرأ أبو عمرو ونافع، وابن عامر «وَنَصْفَهُ وَتُلْثُهُ» كسراً. وقرأ الباقون: «وَنَصْفَهُ وَتُلْثُهُ» نصباً. من نصب فقال: «وَنَصْفَهُ وَتُلْثُهُ» حمله على (أدى) في موضع نصب.

قال أبو عبيدة: (أدى) أقرب: فكأنه: إن ربك يعلم إنك تقوم أدنى من تلثي الليل وتقوم نصفه وتلثه. وأما من جر فقال: «مِن تُلْثِي اللَّيْلِ وَنَصْفَهُ وَتُلْثُهُ» فإنه يحمل على الحال.

قال أبو الحسن: وليس المعنى عليه فيما بلغنا؛ لأن المعنى يكون على أدنى من نصفه وأدى من تلثه. قال: وكان الذي افترض الثلث أو أكثر من الثلث.

قال: وأما الذين قرءوا بالجر: فعلى أن يكون المعنى أنكم لم تؤدوا ما افترض عليكم فقوموا أدنى من تلثي الليل ومن نصفه، ومن تلثه.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٧٤/٤): قرأ عاصم في رواية حفص «وَالرُّجْزَ» بضم

الراء. والمفصل مثله. وقرأ الباقون، وأبو بكر عن عاصم: «وَالرُّجْزَ» بكسر الراء. قال أبو الحسن: قراءة الحسن مضمومة، وقال: هو اسم صنم فيما زعموا.

ومن كسر فقال: «وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ»، فالرجز العذاب، والمعنى: وذا العذاب فاهجر، يعني الأصنام لأن عبادتها تؤدي إلى العذاب، وقد قال: «لئن كَشَفْتَ عَنَّا الرَّجْزَ لَتُؤْمِنَنَّ لَكَ»

ويجوز أن يكون: الرَّجْزُ والرُّجْزُ لغتين كالذكر والذكر. قال قتادة: هما صنمان كانا عند البيت أساف ونائلة.

روى قتبية: «سَأْصَلِيهِ سَقَرًا» [٢٦] يصل الهاء بياء كابن كثير.

قرأ /نافع، وابن محيصن، والأعمش، وحمزة، وخلف، وحفص، ويعقوب: [٢٦٦/١] ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا﴾ بسكون الذال من غير ألف بعدها.

﴿أُدْبِرَ﴾^(١) همزة قطع مفتوحة، ودال ساكنة.

قرأ ابن محيصن: ﴿لِحَدَى الْكُبْرِ﴾^(٢) بفتح اللام، وإسكان الحاء من غير همز.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٧٤/٤) :

قرأ ابن كثير وأبو عمرو، وأبو بكر عن عاصم، وابن عامر، والكسائي، ﴿إِذَا أُدْبِرَ﴾ بفتح الدال.

وقرأ نافع، وعاصم في رواية حفص وحمزة ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا أُدْبِرَ﴾ بتسكين الدال. ابن سلام عن يونس، قال يونس : دبر : انقضى، وأدبر : تولى. قال ابن سلام: ذكر غير واحد من أصحاب الحديث عن الحسن أنه قال: إدبار النجوم: ركعتا الفجر، وإدبار السجود: ركعتان بعد المغرب.

قال: وقال يونس: إدبار النجوم : انقضاؤها، وإدبار السجود آثار السجود وفي حرف عبد الله ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا أُدْبِرَ﴾ فيما زعموا.

وروي أن مجاهد سأل ابن عباس عنها، فلما ولى الليل قال له: يا مجاهد، هذا حين دبر الليل. قال قتادة: والليل إذا أدبر إذا ولى، ويقال: دبر وأدبر.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٧٤/٤) :

قبل عن ابن كثير: ﴿إِنَّمَا لِإِحْدَى الْكُبْرِ﴾ مهموز مثل أبي عمرو. وحدثني غير واحد منهم: أحمد بن أبي خيثمة، وإدريس عن خلف قال: حدثنا وهب بن جرير عن أبيه قال: سمعت عبد الله بن كثير يقرأ: ﴿لِإِحْدَى الْكُبْرِ﴾ لا بهمز ولا بكسر.

قال أبو علي التخفيف في ﴿لِإِحْدَى الْكُبْرِ﴾ أن تجعل الهمزة فيها بين يين نحو: سيم، ﴿وَإِذْ قَالُوا لَنْ نَأْتِيَنَّهُمْ﴾. فأما حذف الهمزة فليس بقياس، ووجه ذلك أن الهمزة حذفت حذفاً كما حذفت في قوله:

ويلمها في هواء الجو طالبة ولا كهذا الذي في الأرض مطلوب

ويشبه أن يكون الذي حسن ذلك لقائله أنه وجد الهمزة تحذف حذفاً في بعض المواضع في التخفيف وليس هذا منها، ولكنه مثل: ويل أمها، كان القياس أن تجعل بين الهمزة والواو، فحذفت حذفاً، وقد جاء ذلك في غير موضع في الشعر:

إن لم أقاتل فالبسوي برقعا وفتحات في اليدين أربعا =

قرأ نافع، ﴿مُسْتَنْفَرَةٌ﴾^(١) بفتح الفاء. وكسرهما الباقون. قرأ نافع: ﴿وَمَا تَذْكُرُونَ﴾ بالتاء.

سورة القيامة

قرأ ابن كثير إلا ابن فليح، وابن محيصن وعبد الوارث:

= حذف الهمزة حذفاً، ولم يخفف على القياس.
ومن ذلك قول الفرزدق:

فعلى إثم عطية بن الخيطفي وإثم التي زجرتك إن لم تجهد
فهذا مثل قراءة ابن كثير، ألا ترى أن (لحدى) في ﴿لِإِحْدَى الْكَبِيرِ﴾ مثل: وإثم التي
وهذا النحو في الشعر غير ضيق في القياس، وقد جاء منه في الكلام، وحكمها في
القياس أن تجعل بين الهمزة والألف، وفي هذا الحذف ضعف لأنه إذا حذفها بقي بعدها
حرف ساكن يكون أول الكلمة بعد الحذف، ولهذا لم تخفف الهمزة أولاً، لأن
التخفيف تقرب من الساكن، كان لا يكون فيما يلزم الابتداء به ساكناً أجدر، ومن ثم
لم يجزموا متفأً، لأن السكون يلحق، فيلزم فيه الابتداء بالساكن.
ووجهه: أن اللام اللاحقة أول الكلمة لما لم تفرد صار بمنزلة ما هو من نفس الكلمة،
فصار حذف الهمزة كأنه في تضاعيف الكلمة، ومن ثم قالوا: ﴿لَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾
فحذفوه كما حذفوا عضداً ونحوه مما هو كلمة واحدة.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٧٦/٤) :

نافع، وابن عامر، ﴿مُسْتَنْفَرَةٌ﴾ بفتح الراء، ونصب الفاء. المفضل عن عاصم مثله. وقرأ
ابن كثير، وعاصم، وأبو عمرو، وحزمة، والكسائي: ﴿مُسْتَنْفَرَةٌ﴾ بكسر الفاء.
أبو الحسن: الكسرة في: ﴿مُسْتَنْفَرَةٌ﴾ أولى، ألا ترى أنه قال: ﴿فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ﴾ فهذا
يدل على أنها هي التي استنفرت، ويقال: نفر واستنفر، مثل: سخر، واستسخر،
وعجب واستعجب. ومن قال ﴿مُسْتَنْفَرَةٌ﴾ فكان القسورة استنفرتها أو الرامي.

قال أبو عبيدة: مستنفرة، ومستنفرة مذعورة، قال: والقسورة: الأسد، وقالوا: الرماة.
قال ابن سلام: سألت أبا سوار الغنوي وكان أعرابياً فصيحاً قارئاً للقرآن، فقلت:
﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ﴾ ماذا؟

فقال: ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنْفَرَةٌ﴾ طردها قسورة. فقلت: إنما هو فرت من قسورة. فقال:
أفرت؟ قلت: نعم. قال: فمستنفرة إذا.

﴿لَأُقْسِمُ﴾^(١) بغير ألف بعد اللام على أنها لا التوكيد دخلت على أقسم.
قرأ نافع، وابن مسلم: ﴿بَرَقَ﴾^(١) بفتح الراء.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٧٧/٤) :

قرأ ابن كثير فيما قرأت على قنبل ﴿لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ بغير ألف ﴿لَأُقْسِمُ﴾ لألف.
وكلهم قرأ ﴿لَأُقْسِمُ﴾ و ﴿لَأُقْسِمُ﴾ بألف.

قال أبو علي : من قرأ ﴿لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ كانت (لا)، (ما) والحروف التي تكون زوائد إنما تكون بين كلامين كقوله: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾، ﴿فِيمَا رَحْمَةً﴾، ﴿فِيمَا نَقَضْتُمْ﴾ ولا تكاد تراد أولاً؟ فقد قالوا: إن مجاز القرآن مجاز الكلام الواحد، والصورة الواحدة.

قالوا: والذي يدل على ذلك أنه قد يذكر الشيء في سورة فيجاء جوابه في سورة أخرى، كقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ جاء جوابه في سورة أخرى فقال: ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٌ﴾ فلا فصل على هذا بين قوله: ﴿لَعَلَّ يَلْعَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ وبين قوله: ﴿لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ وقد حمل (ما) على الزيادة فيما أنشده أبو زيد:

ما مع أنك يوم الورد ذو خرز

ما كنت أول صب صاب يلعبه

فهذا ما جاء فيه زائد في أول البيت.

فأما قول ابن كثير ﴿لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ فإن اللام يجوز أن تكون التي يصحبها إحدى النونين في أكثر الأمر، فقد حكى ذلك سيويه وأجازته. وكما لم تلحق النون مع الفعل في الآي، كذلك لم تلحق اللام مع النون في نحو قول الشاعر:

وقتل مرة أثارته فإنه فرغ وإن أخاهم لم يثر

ويجوز أن تكون اللام لحقت فعل الحال، فإذا كان المثال للحال لم تسبقه النون لأن هذه النون لم تلحق الفعل في أكثر الأمر، إنما هي للفصل بين فعل الحال والفعل الآتي. وقد يمكن أن تكون (لا) ردًا لكلام. وزعموا أن الحسن قرأ: ﴿لَأُقْسِمُ﴾، وقال: أقسم بالأولى، ولم يقسم بالثانية. وحكى نحو ذلك، عن ابن أبي إسحاق أيضاً.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٧٨/٤) : قرأ نافع وعاصم في رواية أبان ﴿بَرَقَ﴾

الْبَصْرَ بفتح الراء. وقرأ الباقون، وعاصم ﴿بَرِقَ﴾ بكسر الراء. حكى عن هارون قال: سألت أبا عمرو فقال: ﴿بَرِقَ﴾ بالكسر يعني جاء.

وسألت ابن أبي إسحاق فقال: ﴿بَرِقَ﴾. وقال أبو عبيدة: ﴿بَرِقَ الْبَصْرَ﴾ إذا شق، وأنشد:

قرأ نافع، وأهل الكوفة: ﴿بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ وَتَذُرُونَ﴾^(١) بالتاء فيهما.
 قرأ حفص، وأبو سليمان عن قالون: ﴿وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ﴾^(٢) بإظهار النون عند
 الراء، ووقفة عليها يسيرة.
 قرأ ابن محيصن وحفص، وهشام، ويعقوب: ﴿مَنْ مَنِيَّ يُمْنِي﴾^(٣) بالياء.

= لما أتاني ابن عمير راغباً أعطيته عيسا منها فبرق

وقال أبو الحسن: المكسورة في كلام العرب أكثر، والمفتوحة لغة. قال قتادة: ﴿بَرِقَ
 الْبَصْرُ﴾ شخص البصر.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٧٨/٤):

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو: ﴿بَلْ تُحِبُّونَ﴾، ﴿وَتَذُرُونَ﴾ بالتاء جميعاً. ﴿يُحِبُّونَ﴾ أي هم
 يحبون ويدرون. والتاء على: قل لهم بل تحبون وتذرون. قال أبو علي: الياء على ما
 تقدم من ذكر الإنسان، والمراد به الكثرة، والياء حسن تقدم الذكر، وليس المراد به
 واحداً، وإنما المراد الكثرة والعموم لقوله ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾ ثم قال: ﴿إِلَّا
 الْمُصَلِّينَ﴾.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٧٩/٤):

حفص، وأبو قنبل: ﴿مَنْ رَاقٍ﴾ يقف على (من) ويبتدئ ﴿رَاقٍ﴾ ولم يقطعها غيره،
 وكأنه في ذلك يصل. قال غير أحمد: لم يتعمد الوقف على: ﴿مَنْ رَاقٍ﴾، ﴿بَلْ رَانَ﴾
 مظهري النون واللام غير عاصم. قال أبو علي: لا أعرف وجه ذلك، وقيل: التمسوا
 الأطباء فلم يغنوا عنهم من قضاء الله شيئاً.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٧٩/٤):

قرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم في رواية أبي بكر، وحزمة، والكسائي، ﴿مَنْ مَنِيَّ يُمْنِي﴾.
 وروى حفص عن عاصم ﴿يُمْنِي﴾ بالياء. وكذلك المفضل عن عاصم. وقرأ ابن عامر:
 ﴿يُمْنِي﴾. وروى علي بن نصر، واليزيد، وعبد الوارث، والنضر بن شميل، عن هارون
 عن أبي عمرو، وعبيد عن هارون عن أبي عمرو ﴿مَنْ مَنِيَّ يُمْنِي﴾ بالتاء وروى أبو زيد
 بالتاء والياء. وقال عباس: سألت أبا عمرو، فقرأ ﴿مَنْ مَنِيَّ يُمْنِي﴾ بالتاء، وقال: ﴿مَنْ
 نُطْفَةَ إِذَا تُمْنِي﴾ حملة على النطفة، ألم يكن نطفة تمنى من مني.

ومن قال: ﴿يُمْنِي﴾ حملة على المنى كأنه من منى بمعنى، أي يقدر خلق الإنسان وغيره
 منها. وزعموا أنه لم يختلف في قوله: ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى مِنْ نُطْفَةٍ إِذَا
 تُمْنَى﴾ أي: تمنى النطفة، فيجب إلحاق علامة التانيث الفعل لموضوع ذلك بالأية
 الأخرى التي في سورة النجم.

وقرأه الباقون بالتاء.

ويقف ابن محيصن على ﴿رَاقٍ﴾^(١) بالياء .

سورة الإنسان

[٢٦٦/ب] قرأ نافع، والكسائي، وهشام والوليد بن مسلم، وأبو بكر عن / عاصم: ﴿سَلَّاسِلًا﴾^(٢) بالتثنية في الوصل، ووقفوا بالالف.

وقرأه الباقون بغير تنوين في الوصل، وهم ابن كثير، وابن محيصن، وابن ذكوان، والوليد بن عتبة وأهل العراق إلا الكسائي، وأبا بكر والشيبودي عن الأعمش. واختلفوا في الوقف. فوقف أبو عمرو بالف. ووقف حمزة، وخلف المطوعي عن الأعمش بغير ألف.

قرأ ابن محيصن، وعبد الوارث: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ﴾ بإسكان الميم.

قرأ أهل الحجاز والعباس والكسائي، والأعمش، وأبو بكر، وخلف في اختياره، والوليد بن مسلم، والأخفش، والحلواني جميعاً عن هشام: ﴿كَانَتْ

(١) أرى أن هذه العبارة رحلت من موضعها وأن موضعها ضمن الفقرة قبل السابقة عند الآية [٢٧].

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٨٠/٤) :

قرأ ابن كثير: ﴿سَلَّاسِلٌ﴾ بغير ألف، وصل أو وقف، هذه رواية قنبل.

وقرأ أبو عمرو، وغيره منونة في الوصل، والوقف بالف.

وقرأ ابن عامر، وحمزة: ﴿سَلَّاسِلًا﴾ بغير نون ووقف حمزة بغير ألف.

حدثني ابن الجهم عن خلف، والهيثم عن عبيد عن شبل عن ابن كثير: ﴿سَلَّاسِلًا﴾ منون.

وقال الحلواني: عن أبي معمر عن عبد الوارث: كان أبو عمر يستحب أن يسكت عندها ولا يجعلها مثل التي في الأحزاب لأنها ليست آخر آية.

وقرأ نافع، وعاصم في رواية أبي بكر والكسائي (سَلَّاسِلًا) منونة، ﴿قَوَارِيرًا قَوَارِيرًا مِنْ فَضَّةٍ﴾ كلاهما بالف ولا ينون فيهما.

قَوَارِيرًا^(١) بالتثنية في الوصل. وكلهم وقف عليه بالألف إلا حمزة في غير رواية

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٨٠/٤):

قرأ حمزة وابن عامر: ﴿قَوَارِيرَ قَوَارِيرَ﴾ بغير ألف، ووقف حمزة بغير ألف فيهما. وقرأ ابن كثير: ﴿قَوَارِيرًا﴾ منوناً ﴿قَوَارِيرَ مِنْ فَضَّةٍ﴾ غير منوناً. وقرأ أبو عمر ﴿قَوَارِيرًا﴾ غير منوناً ووقف بألف. ﴿قَوَارِيرَ مِنْ فَضَّةٍ﴾ غير منوناً أيضاً ووقف بغير ألف. وقال عباس: سألت أبا بكر، فقرأ ﴿كَانَتْ قَوَارِيرًا﴾ يثبت الألف والنون. ﴿قَوَارِيرَ مِنْ فَضَّةٍ﴾ بغير ألف ولا تنوين.

وقال أبو زيد فيما كتب به إلى أبي حاتم عن أبي زيد عن أبي عمرو ﴿كَانَتْ قَوَارِيرَ قَوَارِيرَ مِنْ فَضَّةٍ﴾ ولا يصل ﴿قَوَارِيرَ﴾. قال أبو علي: حجة من صرف والوقف أمران: أحدهما: أن أبا الحسن قال: سمعنا من العرب من يصرف هذا، ويصرف جميع ما لا يصرف. وقال: هذا لغة الشعراء؛ لأنهم اضطروا إليه في الشعر فصرفوه، فجرت ألسنتهم على ذلك، واحتملوا ذلك في الشعر؛ لأنه يحتمل الزيادة كما يحتمل النقص فاحتملوا زيادة التنوين، فلما دخل التنوين دخل الظرف، والأمر الآخر: أن هذه الجموع أشبهت الأحاد لأنهم قد قالوا صواحبات يوسف، فيما حكاه أبو الحسن، وأبو عثمان، فلما جمعه جمع الأحاد المنصرفه وجعلوه في حكمها، فصرفوها.

قال أبو الحسن: وكثير من العرب يقولون: مواليات، ويريدون الموالى. ويؤكد هذا الذي قاله أبو الحسن قول العجاج:

جذب الصرارين بالكرور

فجمع صرات الذى هو فعال، مثل حسان على فعايل فشبهه بكلاب وكلايب، وجمع بالواو والنون، ويدل على صرارة مثل: حسان قول الفرزدق:

أشارب خمرة وخدين زير
وصرارة لفسويه بخار

وأما قراءة حمزة ﴿قَوَارِيرَ قَوَارِيرَ﴾ بغير نون ولا ألف، وكذلك السلاسل بغير نون ولا ألف، فإنه جعله كقوله: ﴿لَهْدُمْتُ صَوَامِعَ وَبَيْعَ وَصَلَوَاتٍ وَمَسَاجِدٍ﴾.

وكذلك قول ابن عامر إلا أنه يشبه أن يلحق الألف في الوقف في فحوى ما حكاه أحمد عنه وإلحاق الألف في ﴿سلاسل﴾، ﴿قواريرا﴾ كإلحاقها في قوله ﴿سيلا﴾، ﴿الرسولا﴾.

ويشبه ذلك بالإطلاق في القوافي من حيث كانت مثلها في أمها كلام تام، وقياس من نون القوافي فقال:

أقلى اللوم عاذل والعتابا

أن ينون ﴿سلاسل﴾، ﴿قواريرا﴾ على هذا المذهب. قال أبو الحسن: لا يعجبني ذلك =

الضيبي.

= لأنها ليست لغة أهل الحجاز.

قال أبو الحسن: «سلاسل»، «أغلالاً» منونة في الوصل والسكت، على لغة من يصرف نحواً من العرب، والكتاب بألف وهي قراءة أهل مكة، وأهل المدينة، والحسن، وبها تقرأ.

قال: «وقواريراً» ينونهما أهل المدينة كلتيهما، ويثتون الألف في السكت، قال: ونحن ثبت ذلك الألف فيهما ونونهما إذا وصلنا، نحمل ذلك على رقة من يصرف أشباه ذا. وإن شئت لم تنون إذا وصلت لأنها رأس آية. وأهل الكوفة يقولون: «الظُّنُونَا»، «السَّيْلَا»، «الرَّسُولَا».

وأهل مكة وأبو عمرو: يثتون الألف في هذا الوصل والسكون. وكذلك نقرأ لأنه رأس آية ولا يجوز في تنوين إلا على لغة من ينون القوافي، ولا تعجبي تلك اللغة لأنها ليست لغة أهل الحجاز، انتهت الحكاية عن أبي الحسن.

فأما قوله: «كَانَتْ قَوَارِيرَ قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ» فإن قلت: كيف تكون القوارير من فضة وإنما القوارير من الرمل دوها؟ فالقول في ذلك: إن الشرع إذا قاربه شيء ولزمه ذلك واشتد ملاسته له، قيل فيه: هو من كذا، وإن لم يكن منه في الحقيقة، كالحلقة من الفضة، والقفل من الحديد ... وأنشد:

ألا في سبيل الله تغيير لمي ووجهك مما في القوارير أصفر

فعلى هذا يجوز «قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ» أي هي في صفاء الفضة ونقاها، وكما قال في النساء:

وهن من الأخلاق قبلك والمطل

وكما قال : ووجهك مما في القوارير أصفرا

ولا يمتنع على هذا أن يقدر حذف المضاف كأنك أردت قوارير من صفاء الفضة فتحذف المضاف فيكون قوله من فضة صفة للقوارير، كما أن قوله «قَدَّرُوهَا» صفة لقوله، والضمير في «قَدَّرُوهَا» يكون للخزان والملائكة، أي تقدروها على وبهم، لا ينقص من ذلك ولا يريد عليه. ومن قرأ «قَدَّرُوهَا» فهو هذا المعنى يريد، وكأن اللفظ قدروها عليها فحذف الجار إلا أن المعنى: قدرت عليهم، أي: على رهم، فقلب كما قال:

لا تحسبن دارهما سرقتها مخازيك التي بعمان

وعلى هذا يتأول قوله: «مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ».

ومثل ما حكاه أبو زيد: إذا طلعت الجوزاء أو في العود في الحرباء.

وقرأ: ﴿قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ﴾ نافع وأبو بكر، والأعمش، والكسائي، وابن مسلم. وروى عن الأعمش: ﴿قَوَارِيرَ قَوَارِيرَ﴾ بالرفع من غير تنوين، وبهما قرأت.

الباقون يقفون بغير ألف، وهم: ابن كثير وابن محيصن، وابن عامر إلا الوليد ابن مسلم، وهشاماً في رواية الحلواني والأخفش، / وحمزة، وحفص، وخلف. [٢٦٧/]

قرأ نافع، وابن محيصن، وحمزة، والوليد بن عتبة، والمطوعي عن الأعمش: ﴿عَالِيَهُمْ﴾^(١) بسكون الياء، وكسر الهاء إلا أن المطوعي عن الأعمش ضم الهاء.

(١) قال أبو علي الفراسي في الحجة (٨٤/٤) :

وقرأ نافع، وأبان عن عاصم: ﴿عَالِيَهُمْ﴾ ساكنة الياء. وكذلك المفضل عن عاصم مثله.

وقرأ ابن كثير، وعاصم وأبو عمرو، وابن عامر، والكسائي، ﴿عَالِيَهُمْ﴾ بفتح الياء.

قال أبو علي: من قال: ﴿عَالِيَهُمْ﴾ فنصب احتمال النصب أمرين:

أحدهما: أن يكون حالاً، وقد يجوز أن يكون ظرفاً، فأما الحال فيحتمل أن يكون العامل فيها أحد شيئين: أحدهما ﴿لِقَاهُمْ﴾ من قوله: ﴿لِقَاهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا﴾.

والآخر: ﴿وَجَزَاهُمْ﴾ من قوله: ﴿وَجَزَاهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيرًا﴾ ومثل قوله:

﴿عَالِيَهُمْ﴾ في كونه حالاً قوله: ﴿مُتَكِينِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ﴾ فإن قلت: لم لا يكون

قوله ﴿مُتَكِينِينَ﴾ صفة ﴿جَنَّةٍ﴾ وفيها ذكر لها؟

قيل: لا يجوز هذا، ألا ترى أنه لو كان لذلك للزمك أن تبرز الضمير الذي في اسم

الفاعل من حيث كان صفة للجنة وليس الفعل لها؟

فإذا لم يجز ذلك كان حالاً، وكذلك قوله: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا﴾ إلا أنه لا يجوز في

قوله: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا﴾ أمران: أحدهما: ما ذكرنا من الانتصاب على الحال.

والآخر: أن يكون الانتصاب على أنه مفعول بها، ويكون المعنى: وجزاهم جنة وحريراً

أي: لبس الحرير، ودخول جنة دانية عليهم ظلالتها. فيكون على هذا التقدير كقوله:

﴿لَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ﴾.

وإن لم تحمل على هذا وقلت: إنه يعترض فيه إقامة الصفة مقام الموصوف،

فإن ذلك ليس بالمطرح في كلامهم، وإن شئت حملته على ما ذكروا من الحال

ليكون مثل ما عطفته عليه من قوله: ﴿مُتَكِينِينَ فِيهَا﴾، ﴿وَدَانِيَةً﴾ فكذلك يكون

﴿عَالِيَهُمْ تِيَابُ سُنْدُسٍ﴾ معطوفاً على ما انتصب على الحال ويكون: ﴿تِيَابُ سُنْدُسٍ﴾

مرتفعة باسم.

الباقون بفتح الياء وضم الهاء. (١)

قرأ ابن كثير وابن محيصن، وأهل الكوفة إلا حفصاً: ﴿خَضِرٌ﴾ (٢) [٢١]

(١) الفاعل، والضمير قد عاد إلى ذي الحال من قوله: (عَالِيَهُمْ). ومن قرأ من غير هؤلاء القراء: ﴿عَالِيَتَهُمْ﴾ وهي قراءة الأعمش زعموا، فإنه بمنزلة قوله: ﴿خَاشِعاً أَبْصَارَهُمْ﴾ و﴿خَاشِعَةً أَبْصَارَهُمْ﴾ و﴿ثِيَابٌ﴾ مرتفع باسم الفاعل، وقد أُجيز أن يكون ظرفاً. كأنه لما كان عال بمعنى فوق أجري مجراه في هذا، والوجه الآخر أئين في كونه صفة جعل ظرفاً، وإن كان صفة، كما كان قوله: (والركب أسفل منكم) كذلك، وكما قالوا: هو ناحية من الدار. ومن قرأ: ﴿عَالِيَهُمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٍ﴾ فسكن الياء: كان (عَالِيَهُمْ) في موضع رفع بالابتداء، و﴿ثِيَابٌ سُنْدُسٍ﴾ خبره، ويكون ﴿عَالِيَهُمْ﴾ المبتدأ في موضع الجماعة كما، كما أن الخبر جماعة، وقد جاء اسم الفاعل في موضع جماعة. قال: ... وفي التنزيل: ﴿مستكبرين به سامراً تهجرون﴾، ﴿فقطع دابر الذين ظلموا﴾ وكأنه أفرد من حيث جعل بمنزلة المصدر في نحو:

ولا خارجاً من في زور كلام

وكما جمع المصدر جمع فاعل في نحو:

فتوأرة ميل إلى الشمس زاهر

وقد قالوا: الجامل، والباقي: يراد بهما الكثرة، ويجوز على قياس قول أبي الحسن في: قائم أخواك، وإعمال اسم الفاعل عمل الفعل وإن لم يعتمد على شيء أن يكون: (ثِيَابٌ سُنْدُسٍ) مرتفع بعاليهم، وأفردت عاليها؛ لأنه فعل متقدم ومن نصب فقال: ﴿عَالِيَهُمْ﴾ لم يعترض فيه هذا، ويقوي أن عالياً على الإعمال عمل الفعل، تأنيث من أنت فقال: (عاليتهم) واسم الفاعل، وإن كان مضافاً إلى الضمير فهو في تقدير الانفصال والتنوين؛ لأنه مما لم يمض، فهو بمنزلة: زيد ضاربٌ أخيك غداً، فهو ابتداءً بالنكرة، إلا أنه قد احتص بالإضافة، وإن كانت الإضافة في تقدير الانفصال.

(٢) قال أبو علي الفارس في الحجة (٤/٨٥): قرأ ابن كثير، وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿خَضِرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ﴾ رفع. وقرأ نافع، وحفص عن عاصم: (خَضِرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ) رفع جميعاً. وأبو عمرو، وابن عامر: ﴿خَضِرٌ﴾ رفع ﴿وَإِسْتَبْرَقٌ﴾ خفض. خارجة عن نافع مثله. وقرأ حمزة، والكسائي: ﴿خَضِرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ﴾ كسراً جميعاً. عبيد عن أبي عمر ومثل حمزة والكسائي: الخضر والإستبرق من صفة السندس.

قال أبو علي: أوجه هذه الوجوه قول من قال: ﴿ثِيَابٌ سُنْدُسٍ خَضِرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ﴾ برفع الخضر لأنه صفة مجموعة لموصوف لمجموع فاتبع الخضر الذي هو جمع مرفوع، =

بالجر. ورفعها الباقون.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن، ونافع وعاصم: ﴿وَإِسْتَبْرَقٌ﴾ [٢١] بالرفع

= الجميع المرفوع الذي هو: ﴿ثيابٌ﴾.

وأما ﴿إِسْتَبْرَقٌ﴾: فجرَّ من حيث كان جنساً أُضيفت إليه الثياب كما أُضيفت إلى سندس فكأن المعنى: ثيابهما فأضاف الثياب إلى الجنسين كما تقول: ثيابُ خزٍّ وكتان فيضيفهما إلى الجنسين، ودل على ذلك قوله: ﴿ويلبسون ثياباً خضراً من سندس وإسْتَبْرَقٌ﴾.

وأما من قال: ﴿خضِر وإسْتَبْرَقٌ﴾ فإنه أجرى الخضِر، وهو جمع على السندس لما كان المعنى أن الثياب من هذا الجنس وأجاز أبو الحسن: وصف بعض هذه الأجناس بالجمع فقال: يقول: أهلك الناس الدينار الصِّفر، والدرهم البيض، على استقباح له. ومما يدل على قبحه: أن العرب تجيء بالجمع الذي هو في لفظ الواحد فيجرونه مجرى الواحد، وذلك قولهم: حص أبيض ففي التنزيل: ﴿الذي جعل لكم من الشجر الأخضر ناراً﴾، و﴿أعجاز نخل منقعر﴾ فإذا كانوا أفردوا صفات هذا الضرب من الجموع، فالواحد الذي في معنى الجميع أولى أن تفرد صفته، ويقوي جمع وصف الواحد الذي يعني به الجمع ما جاء في هذه الأوصاف من الجمع كقوله:

﴿وينشئ السحاب الثقال﴾، وجاء فيه التأنيت أيضاً كقوله: ﴿أعجاز نخل خاوية﴾، وإنما التأنيت من أجل الجمع.

ومن رفع: ﴿وَإِسْتَبْرَقٌ﴾: وإنما أراد عطف الإستبرق على الثياب، كأنه ثياب سندس وثياب إستبرق، فحذف المضاف الذي هو الثياب، وأقام الإستبرق مقامه، ومما جاء في هذا على الحذف قوله:

وداويتها حتى شتت حبشية كأن عليها سُنْدُسا وسَدُوسا

المعنى: ثياب سندس، يدل ذلك على ذلك، أنه عطف عليه بالسدوس، وهو ضرب من الثياب، وكذلك السندس، يريد نفس الجنس الذي تكون الثياب وغير الثياب. ألا ترى أنك إذا قلت: عليه لما خزٌّ، فالمعنى: عليه ثوب خزٍّ، وليس المعنى: أن عليه الدابة الذي هو الخزُّ... وقال أبو عبيد الراوي عن أبي عمرو: الخضِر والإسْتَبْرَق من صفة السندس. ترجمة فيها تجوز، وذلك أن الخضِر وإن جاز أن يكون من صفة السندس على المعنى وعلى ما غيره أوجه منه. فالإسْتَبْرَق لا يجوز أن يكون صفة للسندس؛ لأنه جنس، فلا يجوز أن يكون وصفاً لما ليس منه كما لا يكون ثوب كتان خزّاً، ولا يكون الخزُّ كتاناً. فأما الإسْتَبْرَق فلا تخلو حروفه من أن تكون أصولاً كلها أو يكون بعضها أصولاً وبعضها زائداً، فلا يجوز أن تكون كلها أصولاً؛ لأنه ليس في كلامهم في الأسماء والأفعال ما هو على ستة أحرف أصول، فإذا لم يجر ذلك ثبت أن منها أصولاً ومنها زائداً، فإن حكمت أن الهمزة وحدها هي الزائدة لم يجر؛ لأن الهمزة إذا لم تلحق زائدة أوائل بنات الأربعة، فإن لم تلحق بنات الخمسة أجدر. فإذا لم يجر أن تكون أصلاً ولم =

= يجوز أن تكون وحدها زائدة، فلا بد من أن ينضم معها في الزيادة غيرها.
 فلا يجوز أن يكون في المنضم معها في الزيادة السين؛ لأن السين لم تزد مع الهمزة أولاً،
 ولا يجوز أن تكون التاء والهمزة كما لم يجوز أن تكون الزيادة مع السين. فإذا لم يجوز أن
 تكون التاء مع السين زائدين على انفرادهما؛ لأنهما لم يجيئا على هذا الوصف علمت أن
 الزيادة هي التاء والسين مع الهمزة، وأن الكلمة من الثلاثة، ولما نقلت فأعربت وافق
 التعريب وزن استفعل الذي هو مثال من أمثلة الماضي إلا أن الهمزة منه قطعت النقل
 من مثال الفعل إلى الاسم.

وكان قطع الهمزة أحد ما نقل به الفعل إلى أحكام الاسم، ألا ترى أنه ليس من حكم
 الأسماء أن تلحق همزة الوصل أوائلها؛ لأن أواخرها قد أعربت ودخلها للإعراب
 ضروب حركات فإذا دخلت أواخرها هذه الحركات وجب أن تتحرك أوائلها التي قد
 تحركت من غير العريات التي لا تدخل أواخرها الحركات ولا تتعاقب عليها.
 فإن قلت: فقد جاءت أحرف وهي: ابن، واسم، وابنة؟

قيل: هذه أشبهت الأفعال عند النحويين لما لحقها في الأواخر الحذف الذي لحق الأفعال
 في الجزم والوقف فلحق أوائلها همزة الوصل أيضاً لهذه المشابهة التي بينهما، وجعل
 النحويون هذه الأحرف، ومجيء الهمزة مقطوعة فيه أصل لجميع ما في أوله همزة
 موصولة إذا نُقلَ فسمي به، فقطعوا الهمزة في جميع ذلك فقالوا: لو سميت رجلاً
 بـ: اضرب أو أشرب أو اقتل، لقطعت الهمزة في جميع ذلك. فأما قراءة ابن محيصن:
 ﴿واستبرق﴾ موصولة الألف مفتوحة الآخر.

فالقول فيه: إنه لا يخلو من أن يريد به مثال الماضي أو اسم الجنس. فإن كان أراد مثال
 الماضي فقال: وصفته بالماضي كما وصف بمثال الماضي في قوله: ﴿وهذا كتاب أنزلناه
 مبارك﴾، والنكرة توصف بالفعل، كما وصفت بالظرف في قوله: ﴿يلبسون ثياب
 خضر سندس﴾، وأردت بإستبرق معنى بَرِقَ، كما يقال: عجب واستعجب، وسخر
 واستسخر. قيل: إنا لا نعلم إستبرق استعمل في معنى بَرِقَ، وإنما وافق اللفظ اللفظ في
 التعريب فوافق لفظه استفعل كما أن سراويل في التعريب وافق هذا اللفظ وإن لم يكن
 في كلامهم، فكذلك إستبرق.

وإذا كان كذلك لم ينبغ أن يجعل مثال الماضي، ولكنه اسم جنس، ولا ينبغي أن يحمل
 الضمير الذي يحتمله نحو استسخر، ويدل على ذلك دخول الـ المعرفة عليه، والجار في
 قوله: ﴿بطانتها من إستبرق﴾. فإذا كان كذلك ففتحه لا يجوز إذ ليس بفعل، وإذا لم
 يكن فعلاً كما كان اسماً أعجمياً معرباً واقعاً على الجنس كما أن السندس، والخز
 والكتان كذلك. فإذا كان اسماً أعجمياً كان بمنزلة الديقاج، والفرنند، والإبريسم، ونحو
 ذلك من الأسماء المنقولة نكرة، وليس من باب: إسماعيل، وإبراهيم، وإذا كان من هذا
 الضرب لم يكن فيه إلا الصرف إلا أن يسمى به شيء فنضم إلى مثال الفعل التعريف.
 وإذا لم يكن كذلك فترك الصرف منه لا يستحق.

وبالتنوين. وترك تنوينه ابن محيصن. ونونه الباقون.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن، وأبو عمرو والوليد بن مسلم والداجواني والأخفش جميعاً عن هشام: «وما يشاؤون»^(١) [٣٠] بالياء. وقرأه الباقون بالتاء.

سورة المرسلات

روى روح وابن عتبة: «عذراً»^(٢) [٦] بضم الدال.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٨٨/٤): قرأ ابن كثير وأبو عمرو: «وما يشاؤون» بالياء. وقرأ الباقون بالتاء.

حدثني أحمد بن محمد بن بكر عن هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر: «وما يشاؤون» بالياء. قال هشام: «تشاؤون» خطأ، و«يشاؤون» أصوب. قال أبو خليد لأيوب القاري: أنت في هذه واهم، يعني: «تشاؤون». فقال: لا والله إني لأثبتها كما أثبت أنك عتبة بن حماد. ووجه الياء: قوله: «فمن شاء اتخذ»، «وما يشاؤون».

ووجه التاء: أنه خطاب للكافة، وما تشاؤون الطاعة والاستقامة إلا أن يشاء الله، أو يكون حمل على الخطاب في منكم.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٨٩/٤): قرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر «عُذْراً» خفيفة، «أو نُذْراً» مثقل. وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم «عُذْراً أو نُذْراً» بالتخفيف جميعاً. قال أبو علي: التُّذْرُ بالتثنية والنذير مثل: التُّكْر والنكير وهما جميعاً مصدران، ويجوز في النذير ضربان: أحدهما: أن يكون مصدرًا كالنكير والشحيح، وعذير الحي. والآخر: أن يكون فعلاً يُراد به: ويكون المنذر، كما أن الأليم به المؤلم، ويكون النذير من أُنذِرَ، كالأليم من ألم، =

قرأ أبو عمرو، وأهل الكوفة إلا أبا بكر: ﴿أَوْ نَذْرًا﴾^(١) [٦] بإسكان الذال.

قرأ أبو عمرو: ﴿وَقَتَّتْ﴾^(٢) [١١] بواو مضمومة. وقرأ الباقون: ﴿أَقَّتتْ﴾

بهمزة مضمومة.

= ويجوز تخفيف النذر على حدّ التخفيف في العنق والعنق، والأذن والأذن، وقوله: ﴿نَذِيرًا لِلْبَشَرِ﴾، كقوله: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ﴾. والعذر يجوز فيه التخفيف والتثقيب، قال في التخفيف:

لبئس الفتى إن كنت أعور عاقراً
جباناً فما عُذْرِي لَدَى كُلِّ مَحْضَرٍ
قال أبو الحسن: ﴿عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾ أي: إعداراً، وقد خففنا جميعاً، وهما لغتان. فأما انتصاب: ﴿عُذْرًا﴾ فعلى ثلاثة أضرب: أحدهما: أن يكون بدلا من الذكر في قوله: ﴿فَالْمُلْقِيَاتِ﴾، ويجوز أن يكون عُذْرًا مفعول الذكر، فالملقيات أن يذكر عُذْرًا أَوْ نُذْرًا، ويجوز أن ينتصب على أنه مفعول، فالملقيات ذكراً للعذر وهذا يبينه قوله: ﴿لَوْلَا أَنْ تُصِيبَهُمْ مَصِيبَةٌ بِمَا قَدِمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا...﴾ إلى آخر الآية فتلقى الملائكة إلى الأنبياء وتلقبه الأنبياء إلى أمتها ليكون عُذْرًا أَوْ نُذْرًا ويجوز في قول من ضمَّ ﴿عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾ أن يكون ﴿عُذْرًا﴾ جمع عاذر كشارف وشرف أو عذور جمع على عُذْر، وكذلك النذر. يجوز أن يكون جمع نذير كقوله: ﴿هَذَا نَذِيرٌ مِنَ النَّذْرِ الْأُولَى﴾ ويكون معنى ﴿من النذر الأولى﴾ أنه: يواليهم ويصدقهم وقال أبو حاتم:

أماويّ قد طال التجنّب والهجر
وقد عذرتني في طلابكم العُذْر
فالعذر: إنما يكون جماعة لمكان لحاق علامة التأنيث، ويكون: عُذْرًا أَوْ نُذْرًا على هذا حالاً من الإلقاء، كأنهم يُلْقُونَ الذكر في حال العذر والإنذار.

(١) سبق الكلام عنه في التعليق على ما قبله.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤ / ٩٠): قرأ أبو عمرو حده: ﴿وَقَتَّتْ﴾ بواو.

الباقون: ﴿أَقَّتتْ﴾ بألف. وقول أبي عمرو: ﴿وَقَتَّتْ﴾ لأن أصل الكلمة من الوقت وأبدل منها منها الهمزة فلانضمام الواو، والواو إذا انضمت، أولاً في النحو: وجوه ووعده. وثانية في نحو: أذُور لأنها تبدل على الاطراد همزة، وقد حكيت الهمزة في نحو: ﴿وَلَا تَسُوا الْفِضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ وهذا لا ينبغي ولا يسوغ كما لا يسوغ في هذا عدو، ألا ترى أن الحركتين تستويان في أن كل واحدة منهما لا تلزم وزعموا أن في حرف عبد الله: ﴿وَقَتَّتْ﴾ بالواو.

ومعنى: ﴿وَإِذَا الرِّسْلُ أَقَّتتْ﴾: جعل يوم الدين الفصل لها وقتاً، كما قال: ﴿إِنْ يَوْمَ الْفِضْلِ مِيقَاتِهِمْ أَجْمَعِينَ﴾ وعلى هذا قوله: ﴿إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ﴾.

قرأ نافع والكسائي والوليد بن مسلم: «فقدَرنا»^(١) [٢٣] بتشديد الدال.

روى رويس: «انطلقوا إلى ظل» [٣٠] بفتح اللام على الخبر.

قرأ أهل الكوفة/ إلا أبا بكر: «كأنه جمالة صفر»^(٢) [٣٣] بكسر الجيم من [٢٦٧/ب]

غير ألف بعد اللام. وقرأه الباقر: «جمالات» بألف بعد اللام. وزاد رويس فضم الجيم. روى المطوعي عن الأعمش: «هذا يوم لا ينطقون» [٣٥] بنصب الميم. وقرأه الباقر بالرفع. قرأ الأعمش في رواية المطوعي: «في ظلل» [٤١] بضم الظاء من غير ألف على وزن: قُل. الباقر: «ظلال» بكسر الظاء وألف، في وزن: حِبَالٍ.

ومن المحذوفات: «فكيدوني» بياء في الحالين يعقوب. وافقه في الوصل قتيبة، وحذفها في الحالين الكل.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٩١/٤): قرأ نافع والكسائي: «فَقَدَّرْنَا» مشددة. وقرأ الباقر: «فَقَدَّرْنَا» خفيفة. قد قدما أن: قَدَّرَ وَقَدَّرَ بمعنى. فمن قال: «فَقَدَّرَ» فلقوله: «فنعَم القادرون» فالقادرون أشكل بَقَدَّرْنَا، ويجوز «القادرون» مع قَدَّرَ فيجيء باللغتين كما قالوا: جَادُّ مُجَدُّ، و«فمهَل الكافرين أمهلهم».

(٢) قال أبو الفتح في المحتسب (٣٤٧/٢): ومن ذلك قراءة ابن عباس، وسعيد بن جبير خلاف، والحسن بخلاف، وأبي رجاء بخلاف، وقتادة بخلاف: «جَمَالَاتٌ صُفْرٌ». قال أبو الفتح: أبو حاتم عن ابن عباس: إنها حبال السفينة.

وقال أبو علي الفارسي في الحجة (٩١/٤): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو بكر عن عاصم، أبو عمرو، وابن عامر: «جَمَالَاتٌ» بألف وكسر الجيم. وقرأ حمزة والكسائي، وحفص عن عاصم: «جِمَالَةٌ» وأحددة. قال أبو علي: «جَمَالَاتٌ» جمع جِمَالٍ، وجمع بالألف والتاء على تصحيح البناء كما جمع على تكسيره في قولهم: جِمَالٌ. قال ذو الرمة:

وقربن بالزورق الجمائل بعدما تقوب عن غربان أوراكها الخطر

وأما «جَمَالَةٌ»: فإن التاء لحقت جمالاً لتأنيث الجمع كما لحقت في فحل وفحالة، وذكر وذكارة، ومثّل لحاق الهاء في فعالة إلحاقها في فعول نحو: بعولة، وعمومة، وخيوطة، وربما كان في فعالة نحو: جمالة إلحاق الهاء، وترك الإلحاق. ونظير: جمال وجمالة قول الشاعر:

كأنها من حجار الفيل البسها مضارب الماء لَوْن الطحلب اللزب

فلم يلحق الهاء كما لحقت في قوله: «فهي كالحجارة أو أشد قسوة».

سورة النبأ

قرأ يعقوب: ﴿عمه﴾^(١) [١] بالهاء في الوقف.

قرأ الأعمش، وحمزة، وروح: ﴿لبئين فيها﴾^(٢) [٢٣] بغير ألف بعد اللام.

قرأ الكسائي: ﴿لَعَوًّا وَلَا كِذَابًا﴾^(٣) [٣٥] بتخفيف الذال. وشددها الباقون.

قرأ عاصم وابن عامر إلا الوليد بن مسلم، وابن محيصن، والأعمش، ويعقوب: ﴿رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ

(١) قال أبو الفتح بن جني في المختصب (٢/٣٤٧) عن قراءة أخرى أوردها عن عكرمة وعيسى: ﴿عمًا يتساءلون﴾. قال أبو الفتح: هذا أضعف اللغتين أعني إثبات الألف في ﴿ما﴾ الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر، وروينا عن قطرب لحسان:

على ما قام يشمني لئيم
كخنزير تمرغ في دمان
فأثبت الألف في حرف الجر.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٩٣/٤): قرأ حمزة وحده: ﴿لبئين﴾ بغير ألف. الباقون: ﴿لابئين﴾ بألف. محيء المصدر على اللبث يدل على أنه من باب شَرِبَ يَشْرَبُ شرباً، ولقم يلقم، وليس من باب فَرَّقَ يَفْرُقُ، ولو كان منه لكان المصدر مفتوح العين، فلما أسكن وجب أن يكون اسم الفاعل كشارب ولاقم، كما كان اللبث كاللقم، ويقوي ﴿لابئين﴾ أنهم يلبثون فيها حقة بعد حقة فيكون كقولهم: بعيرك صائد غداً، ويكون ﴿لابئين﴾ مثل لاقمين وشاريين. ومن: ﴿لبئين﴾: جعل اسم الفاعل فعلاً، وقد جاء غير حرف من هذا النحو على فاعل، وفعل.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٣٣/٤): قرأ الكسائي وحده: ﴿لَعَوًّا وَلَا كِذَابًا﴾ خفيف.

الباقون ﴿كِذَابًا﴾ بالتشديد. الكذابُ: مصدر كَذَبَ، كما أن الكلام: مصدر كَلَّمَ، وكذا القياس فيما زاد على ثلاثة أن يأتي بلفظ الفعل، ويزيد في آخره الألف كقولك أكرمه إكراماً. فأما التكذيب: فزعم سيبويه أن التاء عوض من التضعيف، والياء التي قبل الآخر كالألف. فأما الكذابُ. فمصدر كَذَبَ، قال الأعشى:

فَصَدَّقْتُهَا وَكَذَّبْتُهَا
والمرء ينفعه كِذَابُهُ

فَكِذَابٌ فِي مَصْدَرِ كَذَبَ كَالكِتَابِ فِي مَصْدَرِ كَتَبَ.

خطاباً»^(١) [٣٧] بالخفض فيها. وقرأ حمزة والكسائي، وابن مسلم، وخلف: «رَبِّ» بالجر «الرحمن» بالرفع. وقرأ أهل الحجاز إلا ابن محيصن، وأبو عمرو بالرفع فيهما.

/ سورة النازعات /

روى الوليد بن مسلم عن ابن عامر: «إنا لمردودون» [١٠] بهمزة واحدة على الخبر وفق مذهب ابن عامر.

وقرأ الباقرن بهمزتين على الاستفهام، وهو وقف أصولهم، إلا ابن عامر في غير رواية الوليد بن مسلم. ولين الثانية نافع، وابن كثير، وابن محيصن، وأبو عمرو، ورويس. وفصل بينهما بألف نافع إلا ورشاً، وأبو عمرو. وخفضهما ابن عامر إلا الوليد بن مسلم وأهل الكوفة، وروح.

وفصل هشام في رواية الحلواني من طريق الشذائي والأخفش بينهما بألف.

قرأ نافع، وابن عامر إلا الوليد بن مسلم، والكسائي، ويعقوب: «إِذَا كُنَّا» [١١] بهمزة واحدة خبراً. وقرأه الباقرن بهمزتين استفهاماً، ولين الثانية ابن كثير، وابن محيصن، وأبو عمرو والوليد بن مسلم عن ابن عامر. وفصل بينهما بألف أبو

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٩٣/٤): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو: «رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنُ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا» بالرفع، وقرأ ابن عامر، وعاصم: «رَبِّ السَّمَاوَاتِ» خفض، «وما بينهما الرحمن» خفض أيضاً. وقرأ حمزة، والكسائي: «رَبِّ السَّمَاوَاتِ» بكسر الباء «الرحمن» رفع. المفضل عن عاصم: «رَبِّ السَّمَاوَاتِ» «الرحمن» رفعهما. من قرأ: «رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنُ»: قطع الاسم الأول من الجر الذي قبله في قوله: «مِن رَّبِّكَ» فابتدأه، وجعل «الرحمن» خبره، ثم استأنف «لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ».

ومن قال: «رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ»، «الرحمن»: أتبع الاسمين الجر الذي قبلهما في قوله: «مِن رَّبِّكَ» «رَبِّ السَّمَاوَاتِ»، «الرحمن». ومن قال: «رَبِّ السَّمَاوَاتِ»، «الرحمن»: أتبع «رَبِّ السَّمَاوَاتِ» الجر الذي في قوله: «مِن رَّبِّكَ» واستأنف بقوله: «الرحمن» وجعل قوله: «لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ» في موضع خبر قوله «الرحمن» وقوله: «لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا» كقوله: «لَا تَكَلِّمُنَّ نَفْسٌ إِلَّا بِذَاتِهَا».

عمرو والوليد بن مسلم عن ابن عامر.

وحففهما عاصم والأعمش، وحمزة، وخلف. قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي إلاقية ونصيراً، وخلف عن أبي بكر، ورويس: «ناخرة» ^(١) [١١] بألف. وحذفها الباقون.

قرأ أهل الحجاز، ويعقوب، وابن مسلم، والعباس عن أبي عمرو: / «تَرْكِي» ^(٢) [١٨] بتشديد الزاي.

روى الوليد بن عتبة: «أَنْتُمْ أَشَدُّ» [٢٧] بتحقيق الأولى وتلين الثانية والفصل بينهما بألف مخالف أصله. الباقون على أصولهم.

قرأ ابن محيصن، وأبو عمرو عن عبد الوارث: «إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ» ^(٣) [٤٥]

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٩٥/٤): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وحفص عن عاصم: «نخرة» بغير ألف. المفضل عن عاصم: «نخرة» وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة: «ناخرة» بألف. عباس عن أبان عن عاصم: «نخرة» بغير ألف. وأما الكسائي، فكان أبو عمر الدوري يروي عنه أنه: كان لا يبالي كيف قرأها بألف أم بغير ألف. وقال أبو الحارث كان يقرأ «نخرة» ثم رجع إلى «ناخرة». وقال أبو عبيد: «ناخرة» بألف، ولم يرو عن الكسائي إلا وجهاً واحداً.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٩٦/٤): قرأ ابن كثير ونافع: «إلى أن تَرْكِي» مشددة الزاي. وقرأ عاصم، وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي: «تَرْكِي» خفيفة. عباس عن أبي عمرو: «تَرْكِي» بتشديد الزاي مثل نافع، قال أبو علي: كأن معنى «تَرْكِي» تظهر من الشرك، وقال: «قد أفلح من زكاها»، ومنه «أقتلت نفساً زكية» ومنه تزكية الشهود، «وما عليك ألا يَرْكِي» والمبتدأ محذوف من اللفظ مراد في المعنى التقدير: هل لك إلى ذلك حاجة أو إربة، قال:

فهل لكم فيها إلىّ فإنني طيب بما أعيانا النطاسىّ حذّبنا

ومن قال: «تَرْكِي» أراد: تَرْكِي، فأدغم تاء التفعّل في الزاي لتقاربهما. ومن قال: «تَرْكِي» خفيفة الزاي حذف التاء التي أثبتتها من أدغم بالإدغام، وتخفيفها بالحذف أشبه.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٩٧/٤): قال عباس: سألت أبا عمرو فقرأ: «إنما أنت منذرٌ مَنْ» منون، ولم ينون أحد منهم ذلك غيره. وروى غير عباس عن أبي عمرو =

بالتنوين. وحذفه الباقون.

سورة عبس

قرأ عاصم: ﴿فَتَنْفَعُهُ﴾^(١) [٤] بفتح العين نصباً.

قرأ أهل الحجاز: ﴿تَصَدَّى﴾^(٢) [٦] بتشديد الصاد. وحفظها

الباقون.

= غير منون، وكذلك قرأ الباقون أيضاً غير منون مضافاً.

قال أبو علي: حجة التنوين: أن اسم الفاعل فيه للحال، ويدل على ذلك قوله: ﴿قَلْ إِنَّمَا أَنْذَرَكُمْ بِالْوَحْيِ﴾، فليس المراد أنذر فيما استقبل، وإنما أنذر في الحال، فاسم الفاعل على قياس الفعل، ومن أضاف استخف فحذف التنوين كما حذف من قوله: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضاً مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ﴾، ونحو ذلك مما جاء على لفظ الأمر كافة، والمراد به الانفصال. ويجوز أن يكون ﴿مَنْذِرٌ مِّنْ﴾ على نحو: هذا ضاربٌ زيدٍ أمس، لأنه قد فعل الإنذار.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٩٨/٤): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وأحسب ابن عامر ﴿فَتَنْفَعُهُ﴾ رفع. وقرأ عاصم: ﴿فَتَنْفَعُهُ﴾ نصب. قال أبو علي: من رفع ﴿فَتَنْفَعُهُ﴾ عطفه على ما تقدم من المرفوع، كأنه: لعله تنفعه الذكرى.

وقول عاصم: على أنه جواب بإلغاء؛ لأن المتقدم غير موجب، فكأن قوله: ﴿يَذْكُرُ﴾ في تقدير المعطوف على ﴿يَزْكِي﴾ في معنى: لعله يكون منه تذكراً، وانتفاع، فانتصاب تنفعه بإضمار "أن" كما ينصب بعد الأشياء التي هي غير موجبة كالنفي، والأمر، والنهي، والاستفهام، والعرض.

وكذلك قوله: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ فَأُطَّلِعُ﴾، و﴿أُطَّلِعُ﴾.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٩٨/٤): قرأ ابن كثير، ونافع: ﴿تَصَدَّى﴾ مشددة الصاد. الباقون: ﴿تَصَدَّى﴾ مخفف. أبو عبيدة: ﴿تصدى﴾ تعرض. قال ذو الرمة:

ترى القلوة القوداء فيها كفاركِ تصدَّى لعينها فصدت حليلها

قال: يعنى بالقلوة التي تتبع القلوة. قال: يريد تصدى حليلها فصدت. من قال: ﴿تَصَدَّى﴾ أدغم التاء في الصاد. ومن قال ﴿تَصَدَّى﴾ أراد تصدى فحذف التاء ولم يدغمها.

قرأ أهل الكوفة: ﴿أَنَا صَبِينَا﴾^(١) [٢٥] بفتح الهمزة. وقرأه الباقر بكسرها. وافقهم رويس في حالة ابتدائه.

قرأ ابن محيصن: ﴿شَأْنٌ يَغْنِيهِ﴾^(٢) [٣٧] بفتح الياء والعين غير معجمة.

سورة التكوير

قرأ ابن كثير، وابن محيصن، وأهل البصرة: ﴿سُجِرَتْ﴾^(٣) [٦] بتخفيف الجيم.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤/٩٩): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر: ﴿إِنَّا صَبِينَا﴾ بالكسر.

وقرأ عاصم، وحمزة، والكسائي: ﴿أَنَا صَبِينَا﴾ بالفتح. من قال: ﴿إِنَّا صَبِينَا الْمَاءَ صَبَاً﴾ فكسر ﴿إِنَّا﴾ كان ذلك تفسيراً للنظر إلى طعامه، كما أن قوله: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾ تفسير للوعد.

ومن فتح فقال: ﴿أَنَا صَبِينَا﴾ فالمعنى: على البديل بدل الإثم؛ لأن هذه الأشياء تشتمل على كون الطعام وحدوثه فهو على نحو: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ وقوله: ﴿قَتَلَ أَصْحَابَ الْأَخْذُودِ النَّارَ﴾ وقوله: ﴿وَمَا أَنْتَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أذْكَرَهُ﴾؛ لأن الذكر كالمشتمل على المذكور، وقال: ﴿إِلَى طَعَامِهِ﴾ والمعنى على كونه وحدوثه، وهو موضع الاعتبار.

(٢) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٢/٣٥٣): ومن ذلك قراءة ابن محيصن ﴿شَأْنٌ يَغْنِيهِ﴾.

قال أبو الفتح: وهذه قراءة حسنة أيضاً إلا أن التي عليها الجماعة أقوى معنى، وذلك أن الإنسان قد يغنيه الشيء ولا يغنيه عن غيره، وذلك كأن يكون له ألف درهم فيأخذ منها مائة درهم فيعنيه أمرها ولا يغنيه عن بقية ماله أن يهتم به ويراعيه، فأما إذا أغناه الأمر عن غيره فإن ذلك أقوى المطللين وأعلى الغرضين، فاعرف ذلك مع وضوحه.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤/١٠٠): قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿سُجِرَتْ﴾ خفيفة، و﴿تُسِّرَتْ﴾ مشددة، و﴿سُعِرَتْ﴾ خفيفة. ونافع، وابن عامر، وحفص عن عاصم: ﴿سُجِرَتْ﴾ مشددة، و﴿تُسِّرَتْ﴾ خفيفة و﴿سُعِرَتْ﴾ مشددة. وحمزة، والكسائي: ﴿سُجِرَتْ﴾ و﴿تُسِّرَتْ﴾ جميعاً بالتشديد، و﴿سُعِرَتْ﴾ خفيفة.

عاصم في رواية أبي بكر: ﴿سُجِرَتْ﴾ ﴿تُسِّرَتْ﴾ ﴿سُعِرَتْ﴾ خفيفات. حجة: ﴿سُجِرَتْ﴾: قولهم: ﴿وَالْبَحْرُ الْمَسْجُورُ﴾ وقيل في ﴿الْمَسْجُورُ﴾ إنه الفارغ والممتلئ، ومن الممتلئ قول النمر في صفة وعل:

روى المطوعي: **«الموودة»** [٨] بحذف الهمزة.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن، وأهل العراق إلا عاصماً، ويعقوب، والحلواني عن هشام: **«نُشِرَتْ»** [١٠] بتشديد الشين. وخففها الباقون.

قرأ نافع وابن عامر، إلا هشاماً وعاصم إلا يحيى، ورويس: **«سُعِرَتْ»**^(١)

[١٢] بتشديد العين /قرأ ابن كثير، وابن محيصن، وأبو عمرو، والكسائي، [٢٤] **«بِظْنين»**^(٢) بالظاء.

إذا شاء طال مسجورةً يرى حولها النبع والساسما

وحجة تشديد **«نُشِرَتْ»**: قوله: **«أن يؤتى صحفاً منشرة»**. وحجة **«سُعِرَتْ»** بالتخفيف: قوله: **«وكفى بجهنم سعيراً»**، وقوله: **«سُعيراً»** فاعيل في معنى مفعول، وهذا إنما يجيء من فُعل. وقول ابن عامر ورواية حفص: **«سُجِّرَتْ»** فلأن الفعل مسند إلى ضمير كثرة، فهو من باب **«غَلَّقَت الأبواب»**. وحجة: **«نُشِرَتْ»** خفيفة قوله: **«في رَقٍّ منشور»**. وحجة **«سُعِرَتْ»** مشددة: قوله: **«كلما خَبَّتْ زدناهم سعيراً»** فهذا يدل على كثرة الشيء بعد الشيء فحقه التشديد. وقول حمزة والكسائي في **«سُجِّرَتْ»** و**«نُشِرَتْ»** قد ذكر، وكذلك الحجة لقول عاصم في رواية أبي بكر.

(١) سبق الكلام عنهما في التعليق السابق.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤/١٠١). قرأ ابن كثير وأبو عمرو، والكسائي: **«بِظْنين»** بالظاء.

وقرأ نافع، وعاصم، وابن عامر، وحمزة **«بِظْنين»** بالضاد. قال أبو علي: معنى: **«بِظْنين»** أى بمتهم، وهو من: ظننت التي بمعنى أهمت، ولا يجوز أن تكون هي المتعدية إلى مفعولين ألا ترى أنه لو كان منه لوجب أن يلزمه مفعول منصوب؛ لأن المفعول الأول كان يقوم مقام الفاعل إذا تعدى الفعل إلى المفعول الأول، فلا بد من ذكر الآخر، وفي إن لم يذكر الآخر دلالة على أنه من ظننت التي معناها أهمت، وعلى هذا قول عمر: أو ظنين في ولاء. وكان النبي ﷺ يُعَرَفُ بالأمين، وبذلك وصفه أبو طالب في قوله:

إن ابن أمنة الأمين محمداً

ومن قال: **«بِظْنين»** فهو من البخل. قالوا ضننت أضن، مثل مثلت أمذل، وهو مذل ومذيل، وطب وطبيب، والمعنى: أنه بخير بالغيب فيثته ولا يكتمه كما يمتنع الكاهن من إعلام ذلك حتى يأخذ عليه حلواناً.

سورة الانفطار

قرأ أهل الكوفة: ﴿فَعَدَّلَكَ﴾^(١) [٧] بالتخفيف.

قرأ الوليد بن مسلم: ﴿بَلْ يُكْذِبُونَ﴾ [٩] بالياء. وقرأه الباقر بالتاء. وأدغم اللام فيها حمزة والكسائي إلا قتيبة. وأظهرها الباقر.

قرأ ابن كثير وابن محيصن، وأهل البصرة: ﴿يَوْمٌ لَا تَمْلِكُ﴾^(٢) [١٩] بالرفع. وقرأه الباقر: ﴿يوم﴾ بالنصب.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٠٢/٤): قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو، وابن عامر: ﴿فَعَدَّلَكَ﴾ بالتشديد. وقرأ غاصم، وحمزة، والكسائي: ﴿فَعَدَّلَكَ﴾ خفيفة. قال أبو علي: معنى ﴿عَدَّلَكَ﴾ عَدَّلَخَلْقَكَ فَأَخْرَجَكَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ وَهِيَ أَيْفِكَ بِلُطْفِ الْخَلْقَةِ، وَتَعْدِيلِهَا مَا قَدَرْتَ بِهِ عَلَى مَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ غَيْرُكَ. ومعنى التخفيف: عَدَّلَ بَعْضُكَ بِيَعُضٍ فَكَنْتَ مَعْتَدِلٌ الْخَلْقَةَ مَتَنَاسِبًا فَلَا تَفَاوَتْ فِيهَا.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٠٢/٤): قرأ ابن كثير، وأبو عمرو: ﴿يَوْمٌ لَا تَمْلِكُ﴾ بضم الميم.

وقرأ الباقر: ﴿يَوْمٌ لَا تَمْلِكُ﴾ بفتح الميم. وجه الرفع في قوله: ﴿يَوْمٌ لَا تَمْلِكُ﴾: بأنه خير ابتداء محذوف لما قال: ﴿وما أدراك ما يوم الدين﴾ قال: ﴿يَوْمٌ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ﴾. أما النصب: فإنه لما قال: ﴿وما أدراك ما يوم الدين﴾ فجرى ذكر الدين وهو الجزاء قال: ﴿يَوْمٌ لَا تَمْلِكُ﴾ أي الجزاء، يوم لا تملك، فصار ﴿يَوْمٌ لَا تَمْلِكُ﴾ خير الجزاء المضمر؛ لأنه حدث فتكون أسماء الزمان خيراً عنه. ويقوي ذلك قوله: ﴿اليوم تجزي كل نفس بما كسبت﴾.

ويجوز النصب على أمر آخر وهو: أن اليوم لما جرى في أكثر الأمر ظرفاً ترك على ما كان يكون عليه في أكثر أمره. ومن الدليل على ذلك ما اجتمع عليه القراء والعرب في قولهم: ﴿منهم الصالحون ومنهم دون ذلك﴾.

وقوله: ﴿وأنا منا الصالحون ومنا دون ذلك﴾، ولا يرفع: ﴿دون ذلك﴾ أحد من العرب، ولا من القراء فيما قال أبو الحسن. ومما يقوي النصب في ذلك قوله: ﴿وما أدراك ما القارعة يوم يقوم الناس﴾ وقوله: ﴿يسألونك أيان يوم الدين﴾ ثم قال: ﴿يوم هم على النار يفتنون﴾، والنصب في قوله: ﴿يوم لا تملك نفس﴾ مثل هذا ونحوه. قال أبو الحسن: ولو رفع ذلك كله كان جيداً. قال: إلا أننا نختار ما عليه الناس إذا كان عربياً.

سورة المطففين

قرأ أهل الكوفة إلا حفصا والوليد بن عتبة: ﴿بَلْ رَانَ﴾^(١) [١٤] بالإمالة. وأظهر اللام عند الوقف من غير وقفة الحلواني، وأبو مروان جميعا عن قالون وحفص. وأدغمها الباقون.

قرأ يعقوب: ﴿تُعْرَفُ﴾ [٢٤] بضم التاء، وفتح الراء ﴿نَضْرَةٌ﴾ [٢٤] بالرفع.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤/١٠٤): قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر: ﴿بَلْ رَانَ﴾ بفتح الراء مدغمة. وقال ابن عباس: سألت أبا عمرو فقرأ: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ﴾ لا يكسر الراء مشبه بالإدغام وليس بالإدغام. وقال أبو ربيعة عن قُنبِل عن ابن كثير مدغمة ولا أحفظه أنا. حدثنا الدباغ قال حدثني أبو السريع قال حدثني أيوب عن عبد الملك عن أبي عمرو: ﴿بَلْ رَانَ﴾ قال: هي أحب إلي من الأخرى يعني الكسر. أبو بكر عن عاصم: ﴿بَلْ رَانَ﴾ مدغمة بكسر الراء. حفص عن عاصم: ﴿بَلْ رَانَ﴾ يقف ثم يبدئ ﴿رَانَ﴾ بفتح الراء يقطع وهو في ذلك يصل. نافع: ﴿بَلْ رَانَ﴾ غير مدغمة فيما حدثني به محمد بن الفرغ عن محمد بن إسحاق عن أبيه عنه.

وأخبرني أحمد عن خلف عن إسحاق عن نافع: أنه أدغم اللام، ولفظ بالراء بين الكسر والفتح. خارجة عن نافع ﴿بَلْ رَانَ﴾ مكسورة مدغمة. حمزة، والكسائي: أدغما اللام وكسرا الراء. قال أبو علي: فتح الراء من ﴿رَانَ﴾ حَسَنٌ وهو فيها أكثر من إمالة الفتحة نحو الكسر وإمالتها نحو الكسرة حسنة.

وحجة ذلك أن سيبويه قال: بلغنا عن ابن أبي إسحاق أنه سمع كثير عزة يقول: صار مكان كذا، فإذا أمال فتحة المستعلي لطلب الكسرة فإمالة الراء لطلبها أجدر، وإدغام اللام في الراء حسن في ﴿بَلْ رَانَ﴾ لمقاربتها وسكون اللام وما في الراء من التكرير وإدغام الأنقص صوتاً في الأزيد حَسَنٌ. ومما يُحَسِّنُ إدغام اللام في الراء أنها ساكنة، وهي أقرب الحروف إلى اللام وأشدّها بها شبهاً، فأشبهه المثلين. قال سيبويه: من لم يدغم فهي لغة لأهل الحجاز، وهي عربية. قال أبو عبيدة: ﴿رَانَ على قلوبهم﴾: غلب عليها، والخمر ترين على عقل السكران، والموت يرين على الميت فيذهب به، ومن ذلك أصبح فلان قد رين به، أي ذهب به الموت. قال أبو زيد:

ثم لما رآه رأّت به الخمر وألا تزيّنه باتقاء

قرأ الكسائي: «خاتمه»^(١) [٢٦] بفتح الخاء، وتقدم الألف على التاء. وروى الشيزري عنه كسر التاء. وقرأه الباقون بكسر الخاء وفتح التاء وتقديمها على الألف. روى الداجوني عن ابن ذكوان، وحفص: «فكهين»^(٢) [٣١] بغير ألف، هذا خاصة. وأثبت الألف الباقون.

/ سورة الانشقاق

[٢٦٩/ب]

روى قتيبة موافقة لابن كثير: «فملاقيهي» [٦] بياء في الوصل.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن، ونافع، وابن عامر، والكسائي: «ويصلي سعيراً»^(٣) [١٢] بضم الياء، وفتح الصاد، وتشديد اللام. وقرأ الباقون بفتح الياء

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٠٥/٤) قرأ الكسائي وحده: «خاتمه مسك» الألف قبل التاء. وقرأ الباقون: «ختامه» الألف بعد التاء. قال أبو عبيدة: له ختام، أي: عاقبة «ختامه مسك» أي عاقبته، قال ابن مقبل:

مما يفتق في الخانوتِ ناطقُها بالفلفلِ الجَوْنِ والرُّمانِ محتوم

وروي عن سعيد بن جبير: «ختامه»: آخر طعمه. قال أبو علي: المراد بقوله: «خاتمه مسك» لذادة الطعم، وذكاء الرائحة وأرجها مع طيب الطعم، وهذا كقوله: «كان مزاجها كافورا»، و«وكان مزاجها زنجيلاً» أي تحذي اللسان، وقد أبان عن هذا المعنى سعيد بن جبير، وكذلك قول ابن مقبل فأما قول الكسائي: «خاتمه» فإن معناه آخر، كما كان من قرأ: «خاتم النبيين» كان معناه: آخرهم، والخاتم المصدر، والخاتم اسم الفاعل، والخاتم: كالطابع، والتابل.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٠٦/٤): قرأ عاصم في رواية حفص: «انقلبوا فكهين» هذا الحرف وحده بغير ألف، وسائر القرآن بألف، ولم يختلف هؤلاء القراء أنها بألف. وقال أبو الحسن: «فاكهين» أكثر في القراءة أي: ذو فاكهة. وقال أبو جعفر المدني: كل شيء في القرآن «فكهين» فراها من فكه يفكه. قال أبو الحسن: ولم أسمعها من العرب.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٠٨/٤):

قرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر، والكسائي: «ويُصلى سعيراً» مشددة مضمومة الياء وقرأ عاصم، وأبو عمرو وحمزة «ويُصلى» عباس عن خارجة عن نافع: «ويُصلى» خفيفة من أصليت. وقرأ عباس عن أبان عن عاصم مثله: «ويُصلى» بضم الياء خفيف. قال أبو علي: صلي زيد النار، قال: «وسيبلون سعيراً» وصليته النار، وحجة: «يُصلى»: «ثم الجحيم صلوه»، وأصليته النار مثل: فرح وفرحته، وغرم وغرمته. وحجة: «يُصلى»: قوله: «سيصلى ناراً» وقوله: «إلا من هو صال الجحيم»، وقوله: «اصلوها اليوم» «ثم إنهم لصالو الجحيم» فهذا أكثر في التنزيل في سائر الكلام.

وسكون الصاد وتخفيف اللام، وأماله أهل الكوفة إلا عاصما.

قرأ ابن كثير، وابن محيصن، وأهل الكوفة إلا عاصما: «لتركبن»^(١) [١٩] بفتح الباء.

سورة البروج

قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي إلا قتيبة، وخلف: «ذو العرش المجيد»^(٢) [١٥]

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤/١٠٨): قرأ ابن كثير، وحمزة، والكسائي: «لتركبن» بفتح الباء. وقرأ الباقر: لتركبن بضم الباء. حجة «لتركبن»: عن ابن عباس لتركبن السماء حالا بعد حال. ابن مسعود: «لتركبن» يا محمد «طبقاً عن طبق» مرة كالمهل، ومرة كالدهان تُغيرها حالا بعد حال. مجاهد: «لتركبن» أمراً بعد أمر فتادة: «لتركبن طبقاً عن طبق» يقول: حالاً بعد حال، ومزلاً عن منزل. حدثنا أحمد بن محمد قال حدثنا المؤمل قال حدثنا إسماعيل عن أبي رجاء عن الحسن: «لتركبن طبقاً عن طبق» قال: حالاً عن حال. ومزلاً عن منزل. أبو عبيدة: «لتركبن طبقاً عن طبق» لتركبن سنة من كان قبلكم. قال أبو علي: من قال: «لتركبن» بفتح الباء: أراد النبي ﷺ. و«لتركبن» للنبي ﷺ وغيره، والضم يأتي على معنى المفتوحة. وفسروا «طبقاً عن طبق» حالاً بعد حال، ومثل ما فسروا من أن معنى بعد قول الأعمش:

سَادَ وَأَلْفَى رَهْطُهُ سَادَةً وكابراً سَادُوكَ عن كَابِرٍ

المعنى: كابر بعد كابر، فعن متعلق بسادوك، ولا يكون متعلقاً بكابر، وقد تبين ذلك في قول النابغة:

بقية قدر من قُدُور تُورثُ لآل الجلاح كَابِراً بعد كَابِرٍ

قالوا: عَرِقَ الرجل عن الحُمى أي: بعدها (٤٩٨).

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤/١١٠): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، «ذو العرش المجيد» رفع. وقرأ حمزة، والكسائي، والمفضل عن عاصم «المجيد» خفض. قال أبو علي: من رفع فقال: «ذو العرش المجيد»: كان متبعاً لقوله: «ذو العرش». ومن جر فقال: «ذو العرش المجيد»، فمن النحويين من جعله وصفاً لقوله: «رَبِّكَ» في: «إن بطش ربك لشديد» قال: ولا أجعله وصفاً للعرش، ومنهم من قال: هو صفة للعرش. قال أبو زيد: إذا رعيتها -يعني الإبل- في أرض مكلثة فرعت وشبعت، قيل: قد مَجَدت الإبل تمجد مجوداً، ولا فعل لك في هذا. قال: وأجدت الإبل إجماداً: إذا أشبعتها من العلف، وملأت بطونها، ولا فعل لها في هذا. وروي عن أبي عثمان عن عبيدة: أجمدها أشبعتها. وقالوا في المثل: "في كل شجر نار، واستمجد المرخ =

= والعفار، وقيل في: "استمجد العفار"، أى كثر ناره وصفت قالوا: وليس في الشجر أكثر ناراً منه. قال الأصمعي: في كل شجر نارٌ، واستمجد المرخ والغفار، يقال ذلك عند ذكر القوم في كلهم خير، وقد غلب على الكل بعضهم. قال: ويراد بقولهم، "استمجد المرخ والغفار": أنهما أحداً ما هو حسبهما. قال: ويقال: أجمدت الدابة علفاً، أى: أكثرت لها من العلف، انتهى كلام الأصمعي. وحكى بعض البغداديين عن أبي عبيدة: مجدت الدابة، إذا علفتها ملء بطنها. قال: وأهل نجد يقولون: مجدتها، مشددة إذا علفتها نصف بطنها. والذي حكاه عنه أبو عثمان: أجمدتها إذا أشبعتها.

واستمجد العفار، صار ماجداً في إيرائه النار. وإذا جاز وصف العرش المجيد في قول من جرَّ وجاز وصف القرآن في قوله: ﴿بل هو قرآن مجيدٌ﴾ لم يمتنع في القياس أن يوصف به الأناسي. وزعموا أن بعض القراء قرأ: ﴿بل هو قرآن مجيدٌ﴾ على تقدير: قرآن رب مجيد، وكان هذا القارئ لم يجز مجيداً على القرآن لعزة ذلك في السمع. قال أبو علي: فكان استمجد في معنى أجمد؛ لأن استفعل قد استعمل في موضع أفعل كثيراً فهو من باب:

أقطف وأجرب، ونحو ذلك مما يكون معناه صار ذا شيء، ولم أعلم في صفة الأناس مجيداً، ما جاء في وصفهم عالم وعليم نحو: ﴿قال اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم﴾، وقد جاء في وصفهم ماجد، قال ذو الرمة:

أَحْمُ عِلَافِيٍّ وَأَيُّضُ صَارِمٍ
وَأَعْيَشُ مَهْرِيٍّ وَأَشَعْتُ مَاجِدُ

وقال بعض ولد المهلب للمهلب فيما أظن:

ومن هاب أطراف القنا خشية الردى
فليس لمجدٍ صالح بكسُوبٍ

وصالح: وصف مدح يدل على ذلك قوله: ﴿وعملوا الصالحات﴾ وقوله: ﴿صالح المؤمنين﴾ وقوله: ﴿ثم تابوا من بعد ذلك وأصلحوا﴾ فكان الجد في الإنسان استيفاؤه الخلال الرفيعة واستكمالها، وإن لم يوجد مجيد في وصف الأناسي يقوي قراءة من قرأ: ﴿ذو العرش المجيد﴾ بالرفع. وقول من قال من النحويين: إني لا أجعله صفة للعرش، كأن من جرَّ جعله وصفاً لربك في قوله: ﴿إن بطش ربك لشديد﴾، فإن قلت: إنه قد فصل بين الصفة والموصوف فإن الفصل والاعتراض في هذا النحو لا يمتنع لأن ذلك يجري مجرى الصفة في التشديد، ومما يدل على كثرة النار في الغفار وزيادته على غيره مما يقدم به قول الأعمش:

زنادك خير زناد الملوك
خالط منهم من مرخ غفار

ولو رميت في ليلة قادحاً
حصاةً بنبع لأوريت نارا

وروي أبو عبيدة: "لو رميت في ظلمة قادحاً" قال أبو عبيدة: "الصفة والنبع لا يوريان"، تقول: لو قدحت بنبع وهو لا نار فيه حصاة لأوريت..

بالجر. قرأ ابن محيصن، ونافع: ﴿مَحْفُوظٌ﴾^(١) [٢٢] بالرفع. وجره الباقون.

سورة الطارق

قرأ عاصم، وابن عامر إلا ابن مسلم، والأعمش، وحمزة: ﴿لَمَّا﴾^(٢) [٤] بتشديد الميم. وخير ابن علي في التشديد والتخفيف. الباقون بالتخفيف، وجها واحدا.

سورة الأعلى

قرأ الكسائي: ﴿قَدْرٌ﴾^(٣) [٣] بتخفيف الدال.

قرأ أبو عمرو وقتيبة: ﴿بَلْ يُؤْثِرُونَ﴾^(٤) [١٦] بالياء. وقرأه الباقون بالتاء.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤/١١٢): قرأ نافع وحده: ﴿في لوح محفوظٍ﴾. وقرأ الباقون: ﴿مَحْفُوظٌ﴾ خفض. حجة نافع قوله: ﴿مَحْفُوظٌ﴾: أن القرآن وصف بالحفظ في قوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾، وكما وُصف بالحفظ في هذه، كذلك وصف في الأخرى في قوله: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾؛ فمعنى حفظ القرآن أنه يؤمن من تحريفه وتبديله وتغيره فلا يلحقه من ذلك شيء، وَمَنْ جَرَّ مَحْفُوظًا، جعله صفة للوح، فلا تُهم يقولون ﴿اللوحة المحفوظة﴾ قال أبو الحسن: وهو الذي تعرف.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤/١١٣): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، والكسائي: ﴿لَمَّا﴾ خفيف.

وقرأ عاصم، وابن عامر، وحمزة: ﴿لَمَّا﴾ مشددة. قال أبو علي: من خفف فقال: ﴿لَمَّا﴾ عليها حافظٌ كانت ﴿إِنْ﴾ عنده المخففة من الثقيلة واللام معها هي التي تدخل مع هذه المخففة لتخلصها من: ﴿إِنْ﴾ النافية، وما صلت كالتي في قوله: ﴿فِيمَا رَحِمَةً مِنَ اللَّهِ﴾، ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾. وتكون ﴿إِنْ﴾ متلقية للقسم كما تتلقاه مثقلا. ومن ثَقُلَ فقال: ﴿لَمَّا﴾ عليها، كانت إن عنده النافية كالتي في قوله: ﴿فِيمَا إِنْ مَكَانَكُمْ فِيهِ﴾. و﴿لَمَّا﴾ في معنى: إلا. قال سيبويه عن الخليل في قولهم: نشدتك الله لَمَّا فعلت، المعنى: إلا فعلت. قال: والوجه إلا وهي متلقية للقسم كما تتلقاه ما. قال أبو الحسن: الثقيلة في معنى إلا، والعرب لا تكاد تعرف هذا. قال الكسائي: لا أعرف وجه التثقيب، وروي عن أبي عون أنه قال: قرأت عند محمد - يعني ابن سيرين - ﴿لَمَّا﴾ فكرها وثقلها.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤/١١٤): قرأ الكسائي وحده: ﴿وَالَّذِي قَدَّرَ﴾ خفيف. وقرأ الباقون: ﴿قَدْرٌ﴾ مشددة. قال أبو علي: قد ذكرنا فيما تقدم أن: ﴿قَدْرٌ﴾ في معنى ﴿قَدَّرَ﴾ فكلا الوجهين حسن.

(٤) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤/١١٤): قرأ أبو عمرو وحده: ﴿بَلْ يُؤْثِرُونَ﴾ بالياء. وقرأ الباقون بالتاء.

حجة التاء: أن في حرف أبي، فيما روي: ﴿بَلْ أَنْتُمْ تُؤْثِرُونَ الحياة الدنيا﴾. وحجة الياء: أن ابن مسعود، والحسن قرأ بالياء. وحكي عن أبي عمرو أنه قال: يعني الأشقين.

[٢٧٠/أ] وأدغم اللام في / الياء حمزة والكسائي إلا ابن قتيبة وابن محيصن.

سورة الغاشية

قرأ ابن محيصن: **«عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ»** ^(١) [٣] بالنصب فيهما. ورفعها الباقون.
 قرأ أهل البصرة، وأبو بكر: **«تَصَلَّى»** ^(٢) [٤] بضم التاء. وفتحها الباقون.
 قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ورويس: **«لا يَسْمَعُ فِيهَا»** [١١] بياء مضمومة.
«لَاغِيَةٌ» ^(٣) [١١] بالرفع. وقرأ نافع، وابن محيصن والوليد بن مسلم كذلك إلا
 أنهم قرؤوه بالتاء. الباقون بتاء مفتوحة. **«لَاغِيَةٌ»** بالنصب.

(١) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٣٥٦/٢): روى عبيد عن شبل عن ابن كثير **«عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ تَصَلَّى»**.

قال أبو الفتح ينبغي أن يكون النصب على الشتم، أي: اذكرها عاملة ناصبة في الدنيا على حالها هناك، فهذا كقولة تعالى: **«يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم»** وذلك أهم لم يخلصوها لوجهه، بل أشركوا به معبودات غيره، وله نظائر في القرآن، ومأثور الأخبار.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١١٥/٤): علي بن نصر عن أبي عمرو: **«تَصَلَّى»** مفتوحة التاء. قرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر، وحمزة، والكسائي: **«تَصَلَّى»** بفتح التاء، وكذلك حفص عن عاصم.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وأبو عمرو: **«تَصَلَّى»** مضمومة التاء. حجة من قال: **«تَصَلَّى»**: قوله: **«يسللى ناراً ذات لهب»** وقوله: **«إلا من هو صال الجحيم»**. وحجة: **«تَصَلَّى»**: قوله: **«ثم الجحيم صلوه»** مثل أصلوه، كما أن: غَرَمَهُ، مثل: أَعْرَمَهُ.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١١٥/٤): قرأ ابن كثير، وأبو عمرو: **«لا يُسْمَعُ فِيهَا»** بالياء مضمومة **«لَاغِيَةٌ»** رفع. وروى عبيد، وعباس، واليزيدي، وأبو زيد، وعبد الوارث، وعلي بن نصر عن أبي عمرو: **«لا يُسْمَعُ»** بضم الياء. وروى هارون فيما حدثني به الخزاز عن محمد بن يحيى عن عبيد عن هارون، والنضر بن شميل عن هارون، وعبد الوهاب عن أبي عمرو بالياء، والتاء جميعاً.

وقرأ نافع وحده: **«لا تُسْمَعُ فِيهَا»** بالتاء مضمومة **«لَاغِيَةٌ»** رفع. خارجه عن نافع: **«لا تُسْمَعُ»** بالتاء المفتوحة **«فِيهَا لَاغِيَةٌ»** نصب. حدثنا محمد بن الجهم عن خلف عن عبيد عن شبل عن ابن كثير: **«لا تُسْمَعُ»** بالتاء رفع. وقرأ عاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي: **«لا تُسْمَعُ»** بالتاء مفتوحة، **«فِيهَا لَاغِيَةٌ»** نصباً. أبو عبيدة: **«لا تُسْمَعُ فِيهَا لَاغِيَةٌ»** نصباً. قال أبو علي: كأن لاغية مصدر بمنزلة: العاقبة، والعافية، ويجوز أن يكون صفة كأنه لا تسمع كلمة لاغية. والأول الوجه لقوله: **«لا يسمعون فيها لغواً ولا تأثيماً»**، ولا يُسْمَعُ على بناء الفعل للمفعول به حسن؛ لأن الخطاب ليس بمصرف إلى واحد بعينه، وبناء الفعل للفاعل حسن أيضاً على الشياخ في الخطاب، وإن كان الواحد. وعلى هذا: **«وإذا رأيت ثم رأيت نعيماً»** وقوله: **«وإذا رأيتهم حسبتهم لؤلؤاً منثوراً»**. ويجوز أن يصرف الخطاب إلى النبي ﷺ، وكل واحد من الياء إلى التاء في قوله: **«تُسْمَعُ»**، **«يُسْمَعُ»** حسن على اللفظ وعلى المعنى، وهذا الضرب من المؤنث إذا تقدم فعله عليه حسن التذكير فيه.

﴿بمسيطر﴾ [٢٢] بالسين، قراءة هشام غير الأخفش، وابن عتبة. وقرأه الباقون بالصاد إلا أن حمزة، والمطوعي عن الأعمش يميلان الصاد إلى الزاي على أصلهما.

سورة الفجر

قرأ أهل الكوفة إلا عاصما: ﴿والوتر﴾^(١) [٣] بكسر الواو.

قرأ ابن عامر إلا ابن مسلم: ﴿فقدّر عليه رزقه﴾^(٢) [١٦] بتشديد الدال. وخففها الباقون. قرأ أهل البصرة: ﴿بل لا يكرمون﴾ [١٧] ﴿ولا يحضون﴾ [١٨]

﴿ويأكلون﴾ [١٩] ﴿ويجبون﴾ [٢٠] بالياء في الأربعة. وقرأهن الباقون بالتاء.

قرأ أهل الكوفة: ﴿ولا يحاضون﴾^(٣) [١٨] بفتح الحاء، وألف بعدها إلا أن

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١١٧/٤): قرأ حمزة، والكسائي: ﴿والشفع والوتر﴾ كسرا. وقرأ الباقون: ﴿والوتر﴾ بفتح الواو. الفتح لغة أهل الحجاز، والكسر لغة تميم. حدثنا محمد بن السري أن الأصمعي قال: كل فرد وتر، وأهل الحجاز يفتحون ويقولون: وتر في الفرد، ويكسرون الوتر في الذحل، ومن تحتهم من قيس وتميم يُسوونهما في الكسر، فيقال في الوتر الذي هو الأفراد أوترت فأنا أوتر إيتارا، أي جعلت أمري وثرا. قال: ويقال في الذحل: وترته فأنا أتره وثرا وتره. قال أبو بكر: قولهم: وترته في الذحل، إنما هو أفردته من ماله وأهله.

قال: وقال القراء: الترة: الظلم. قال: وقال قتادة: ﴿والشفع والوتر﴾، إن من الصلاة شفعا، وإن منها وثرا. وكان الحسن رحمه الله يقول: هو العدد منه شفع ومنه وتر، وكان يقول: الشفع: يوم الأضحى، والوتر: يوم عرفة.

(٢) قال الشيخ محمد كريم راجح في كتابه القراءات العشر على هامش القرآن الكريم في هذا الموضع: ﴿فقدّر﴾ ابن عامر، وأبو جعفر. ﴿فقدّر﴾: الباقون.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٢٢/٤): قرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر: ﴿تحضون﴾ بالتاء بغير ألف.

وقرأ أبو عاصم، وحمزة، والكسائي: ﴿تحاضون﴾ بالتاء والألف، والتاء في كل ذلك مفتوحة. وقال أبو علي: كان معنى: ﴿لا تحضون على طعام المسكين﴾: لا تأمرون به ولا تبعثون عليه. وحجته قوله في الأخرى: ﴿أنه كان لا يؤمن بالله العظيم ولا يحض على طعام المسكين﴾. ومن قرأ: ﴿تحاضون﴾ على تفاعلون من هذا، فحذف تاء تفاعلون، ولا يكون تفاعلون على هذا كقوله:

إذا تخازرتُ وما بي من خزرٍ

لأنه لا يبعثون على أن يظهروا الحض، وليس بهم الحض، فإذا لم يجد هذا كان معنى =

[ب/٢٧٠] الشيرازي / عن الكسائي ضم التاء.

وقرأ ابن محيصن والوليد بن مسلم عن ابن عامر كالشيرازي عن الكسائي.
الباقون بفتح التاء وضم الحاء من غير ألف. وعن ابن محيصن نحوه.
قرأ الكسائي، ويعقوب: ﴿لَا يُعَذَّبُ﴾^(١) [٢٥] ﴿وَلَا يُوثِقُ﴾ [٢٦] بفتح الذال والتاء.

= ﴿تَحَاضُونَ﴾ ﴿تَحُضُونَ﴾ ومن ثم جاء:

به الوشي قرأت الرياح وخورها تحاسنت

أى حسنته، والتعدي قد يدل على ذلك. ومثل هذا قولهم: استقر في مكانه بمعنى: قرأ، وليس المعنى على أنه استدعى القرار، وعلا قرنه واستعلاه، يعني علاه وعلى هذا قوله: ﴿سبحانه وتعالى عما يقولون﴾ أى: علا عنه.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤/١٢٣): قرأ الكسائي: ﴿لَا يُعَذَّبُ﴾ و﴿لَا يُوثِقُ﴾ بفتح الذال والتاء.

المفضل عن عاصم مثله. وقرأ الباقر: ﴿لَا يُعَذَّبُ﴾ و﴿لَا يُوثِقُ﴾ بكسر الذال والتاء. وبه قول الكسائي: ﴿لَا يُعَذَّبُ عذابه أحد﴾ أن المعنى: لا يعذب أحد تعذيبه، فوضع العذاب موضع التعذيب، كما وضع العطاء في موضع الإعطاء في قوله:

وبعد عطائك المائة الرتاعا

المصدر الذي هو: عذاب مضاف إلى المفعول به مثل: ﴿من دعاء الخير﴾، والمفعول به الإنسان المتقدم ذكره في قوله: ﴿يومئذ يتذكر الإنسان وأنى له الذكرى﴾ والوثاق أيضاً في موضع الإيثاق، مثل العذاب في موضع التعذيب قال:

أتيت بعبد الله في القيد موتفا فألا سعيداً ذا الخيانة والعذر

فأما من قرأ: ﴿فيومئذ لا يُعَذَّبُ عذابه﴾: فقد قيل: إن المعنى فيه: لا يتولى عذاب الله يومئذ أحد، والأمر يومئذ أمره لا أمر لغيره. وقيل: إن المعنى: فيومئذ لا يعذب أحد في الدنيا مثل عذاب الله في الآخرة. وكان الذي حمل قائل هذا القول على أنه إن حمله على ظاهره كان المعنى: لا يعذب أحد في الآخرة مثل عذاب الله، معلوم أنه لا يعذب أحد في الآخرة مثل عذاب الله، إنما المُعَذَّبُ اللهُ تعالى، فعدل عن الظاهر لذلك. ولو قيل: إن المعنى فيومئذ لا يعذب أحد تعذيباً مثل تعذيب هذا الكافر المتقدم ذكره، فأضيف المصدر إلى المفعول به كما أضيف إليه في القراءة الأخرى، ولم يذكر الفاعل كما لم يذكر في نحو قوله: ﴿من دعاء الخير﴾ لكان المعنى في القراءتين سواء، والذي يراد بأحد الملائكة الذين يتولون تعذيب أهل النار، ويكون ذلك كقوله: ﴿يوم يسحبون في النار على وجوههم﴾ وقوله: ﴿وقال الذين في النار لخزنة جهنم﴾ وقوله: ﴿ولو ترى إذ يتوفى الذين كفروا الملائكة يضربون وجوههم وأدبارهم﴾ وقوله: ﴿مقامع من حديد﴾، وقوله: ﴿ويُسقى من ماء صديد يتجرعه ولا يكاد يسيغه﴾. والأشبه أن يكون هذا القول أولى، والفاعلة بهم الملائكة.

ومن المتحركات

﴿رَبِّي أَكْرَمَن﴾ و﴿رَبِّي أَهَانَن﴾ بفتح الياء فيهما أهل الحجاز وأبو عمرو.

ومن المحذوفات

- ﴿يسري﴾ أثبتتها في الحالين ابن كثير، وابن محيصن، ويعقوب. وافقهم في الوصل نافع، وأبو عمرو إلاّ العباس، والكسائي إلاّ الدوري. ﴿بالوادي﴾ أثبتتها في الحالين ابن كثير إلاّ ابن فليح، وابن مجاهد عن قُنبَل وابن محيصن. وافقهم في الوصل ابن فليح وورش. وحذفها الباقون من الحالين. ﴿أكرمَن﴾ و﴿أهانَن﴾ أثبتتها في الوصل أهل الحجاز إلاّ قنبلاً، وابن فرح عن اليزيدي، ويعقوب. زاد البزري، والزيني عن صاحبيه ويعقوب إثباتها في الوقف وفي هاتين الياءين عن أبي عمرو اختلاف نقله أصحابه.

سورة البلد

اروى الداجوني عن هشام: ﴿لم يره أحد﴾^(١) [٧] ساكنة الهاء. وأشبع ضمه [٢٧١/١] الباقون. قرأ ابن كثير، وابن محيصن، وأبو عمرو إلا عبد الوارث، والكسائي: ﴿فَكَ﴾^(٢) [١٣] بفتح الكاف.

(١) قال أبو الفتح بن جني في المحتسب (٢/٣٦١):

ومن ذلك قراءة الأعمش: ﴿أن لم يره أحد﴾ ساكنة الهاء.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤/١٢٤): قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي

﴿فَكَ رَقَبَةً أو أطعمَ في يوم ذي مسعّة﴾ ﴿فَكَ﴾ بفتح الكاف، ﴿رَقَبَةً﴾ نصب،

﴿أطعمَ﴾ بغير ألف. عبيد، وعلي بن نصر عن أبي عمرو ﴿فَكَ رَقَبَةً أو أطعمَ﴾ نصب

بغير ألف. وقال العباس: سألت أبا عمرو فقال: أيتها شئت. وقرأ عاصم، وابن عامر،

ونافع، وحمزة: ﴿فَكَ رَقَبَةً أو إطعمَ في يوم﴾. حدثني الدباغ عن أبي الربيع عن عبد

الوارث عن أبي عمرو: ﴿فَكَ رَقَبَةً﴾ مضافاً، ﴿أو إطعم﴾. حدثني به الخزاز عن

محمد بن يحيى عن عبد الصمد عن أبيه عن أبي عمرو.

﴿رَقِبَةٌ﴾ [١٣] بالنصب. ﴿أو أطعم﴾ [١٤] بفتح الهمزة وحذف الألف التي بعد العين من غير تنوين. وقرأه الباقون: ﴿فُك﴾ بضم الكاف. ﴿رَقِبَةٌ﴾ بالجر ﴿أو إطعام﴾ بكسر الهمزة وألف بعد العين، وضم الميم وتنوينها.

قرأ أهل العراق إلا الكسائي في غير رواية الشنبوذي، وأبا بكر: ﴿مَوْصِدَةٌ﴾^(١) [٢٠] بهمزة ساكنة بين الميم والصاد، ومثله في الهمزة. وقرأ الباقون: ﴿موصدة﴾ بواو ساكنة بدل الهمزة فيهما.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤/١٢٥): قرأ الكسائي وابن عامر، ونافع، وعاصم في رواية أبي بكر، والكسائي: ﴿موصدة﴾ بغير همزة، وفي سورة الهمزة مثله. وقرأ أبو عمرو، وحمزة، وحفص عن عاصم: ﴿مَوْصِدَةٌ﴾ بالهمز في الموضعين. أبو عبيدة: ﴿نَارٌ مَوْصِدَةٌ﴾ مطبقة آصدت وأوصدت: لغتان، أي: أطبقت.

قال أبو علي: من قال: ﴿موصدة﴾ فلم يهزم احتمال أمرين: أحدهما أن يكون على لغة من قال: أوصدت، والوصيد، وموصدة على هذا مُفْعَلَةٌ مثل موعدة، ولا سبيل إلى همزها إلا على قول من قال: "... مؤسى". والآخر: من آصد، مثل: آمن، فعلى هذا القول موصدة كما تقول مؤمنة، ثم تخفف فتقلب واواً كما تقول: في تخفيف جؤنة، وبؤس، وئؤي: جؤنة، وبوس ونوي فتقلبها في التخفيف واواً. ومن همزه فقال: ﴿مَوْصِدَةٌ﴾ أخذها من آصدت فإذا جعلها اسم الفاعل أو المفعول قال: ﴿موصدة﴾ كما تقول: مؤمنة. ويجوز فيمن همز أن يكون من الوصيد، وهمزه على قياس:

أَحَبُّ الْمُؤَقِدَانِ إِلَى مُؤَسَى

وقد حكى: وضعته يَتْنَا ووَتْنَا وأُنْنَا، فجاء في الحروف الثلاثة. قال وحدثنا الخزاز عن محمد بن يحيى عن أبي الربيع عن حفص عن عاصم: ﴿مَوْصِدَةٌ﴾، ﴿المشامة﴾ بالكسر فيهما. قال غير أحمد: يعني إذا وقف.

فأما إذا وصل فالفتح لا غيره. قال أحمد: وحدثني الدباغ عن أبي الربيع عن حفص عن عاصم موصدة مهموزة ﴿المشامة﴾ مشددة قال أحمد: كذا قال، وليس له وجه. قال أبو علي: قول عاصم: وإمالة الفتحة التي في موصدة نحو الكسر، وكذا ﴿المشامة﴾ عربي....

سورة الشمس

قرأ نافع، وابن عامر: ﴿فلا يخاف عقباها﴾^(١) [١٥] بالفاء. وقرأه الباقون بالواو.

سورة العلق

قرأ ابن محيصن، وابن مجاهد، وابن الصلت جميعا عن قنبل: ﴿أن رأه استغنى﴾^(٢) [٧] بغير ألف بعد الهمزة.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤/١٢٩):

قرأ نافع، وابن عامر: ﴿فلا يخاف عقباها﴾ بالفاء، وكذلك في مصاحف أهل المدينة والشام. وقرأ الباقون: ﴿ولا يخاف﴾ بالواو، وكذلك في مصاحفهم.

قال أبو علي: الواو يجوز أن تكون في موضع حال، ﴿فسواها﴾ غير خائف ﴿عقباها﴾ أي: غير خائف أن يتعقب عليه شيء مما فعله وفاعل: ﴿يخاف﴾ الضمير العائد إلى قوله: ﴿رهم﴾. وقيل: إن الضمير يعود إلى النبي ﷺ الذي أرسل إليهم.

وقيل: ﴿إذ انبعت أشقاها﴾ وهو: ﴿لا يخاف عقباها﴾ أي: لا يخاف من إقدامه على ما أتاه مما نُهي عنه، ففاعل ﴿يخاف﴾ العاقر على هذا، وإلغاء للعطف على قوله: ﴿فكذبوه فعقروها﴾. ﴿فلا يخاف﴾ كأنه تبع تكذيبهم وعقرهم إن لما يخافوا.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤/١٣٢):

قرأه قصرأ بغير ألف بعد الهمزة في وزن رَعَهُ. قال أحمد: وهو غلط لا يجوز إلا: ﴿رأه﴾ مثل: رعاه ممالاً وغير ممال. وقال ابن عامر وعاصم، في رواية أبي بكر وحمزة،

والكسائي: ﴿أن رأه﴾ بكسر الراء وبعد الهمزة ألف في وزن: رعاه. وقرأ نافع: ﴿أن رأه﴾ فتح. وحفص عن عاصم لا بكسرها أيضا. أبو عمرو يفتح الراء ويكسر الهمزة... قال أبو علي: قول ابن عامر، وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة، والكسائي: ﴿أن رأه﴾:

أمالوا الفتحة التي على الراء لإمالة فتحة الهمزة وصار إمالة الفتحة للإمالة الألف في قولهم: رأيت عماداً لإمالة الألف، ألا ترى أنك قد تميل الفتحة كما تميل الألف في قولك: من عمرو كما تقول: من نارٍ، ومن غارٍ. وقال: قراءة نافع: ﴿أن رأه﴾ فتح، وكذلك حفص عن عاصم فإنهما لم يميلا الإمالة كما أن من قال: رأيت عماداً لم يُمل للإمالة، وأمالي الألف في "رأى"، وأمالي فتحة الهمزة لتميل الألف التي بعدها نحو الياء.

سورة القدر

قرأ الأعمش، والكسائي، وخلف: «حتى مطلع الفجر»^(١) [٥] بكسر اللام. وفتحها الباقون. وعن ابن محيصن كالمذهيين فتحاً وجرأً.

/ سورة لم يكن [البينة]

[ب/٢٧١]

قرأ نافع، وابن ذكوان: «شر البريئة» [٦] «خير البريئة»^(٢) [٧] بياء ساكنة بعد الراء وبعدها همزة مثل: الخطيئة.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٣٤/٤): قرأ الكسائي: «مطلع» بكسر اللام. وروى عبيد عن أبي عمرو: «مطلع» بكسر اللام. وقرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم، وأبو عمرو، وابن عامر، وهمزة: «مطلع» بفتح اللام. قال أبو علي: المطلع في قوله: «حتى مطلع الفجر»: مصدر، يدل على ذلك أن المعنى سلام هي حتى وقت طلوعه، وإلى وقت طلوعه، فهذا نحو: مقدم الحاج وخفوق النجم تجعل المصدر فيه زماناً على تقدير حذف المضاف، وكذا المطلق. وإذا كان كذلك فالقياس أن بفتح اللام كما أن مصادر سائر ما كان من فعل يفعل مفتوح العين نحو: المقتل والمخرج. فأما الكسر فلأن من المصادر التي ينبغي أن تكون على المفعول ما قد كسر نحو: علاه المكبر والمعجز، وقوله: «ويسألونك عن المحيض» وكذلك كسر المطلق وإن كان القياس الفتح... فقول من كسر اللام من المطلق على أنه جاء شاذاً عما عليه بابه والكثرة.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٣٥/٤): قرأ نافع، وابن عامر: «خير البريئة» و«شر البريئة» مهموزتين.

وقال هشام بن عمار عن ابن عامر بغير همز، وكذلك قرأ الباقون بغير همز. قال أبو علي: «البريئة» من برأ الله الخلق، والقياس فيه الهمزة إلا أنها ترك همزة لقولهم: النبي والذرية، والخاصية في أنه ترك فيه الهمز، فالهمز فيه كالترد إلى الأصل المتروك في الاستعمال، كما أن من همز النبي كان كذلك وترك الهمز فيها أجد، وإن كان الأصل الهمز؛ لأنه لما ترك فيه الهمز صار كرده إلى الأصول المفروضة مثل هتتوا وما أشبهه من الأصول التي لا تستعمل، وهمز من همز البريئة يدل على فساد قول من قال إنه من البري الذي هو التراب ألا ترى أنه لو كان كذلك لم يجز همز من همزه على حال إلا على وجه الغلط كما حكوا: استلأمت الحجر، ونحو ذلك من الغلط الذي لا وجه له في الهمز.

سورة الزلزلة

روى نصير: ﴿خيراً يره﴾ [٧] ﴿شراً يره﴾^(١) [٨] بضم الياء فيهما. وفتحهما الباقون. وروى هشام غير الحلواني: ﴿خيراً يره﴾ ﴿شراً يره﴾ بإسكان الهاء فيهما. وروى ابن عتبة باختلاس ضمة الهاء فيهما. الباقون بضم الهاء ووصلها بواو في اللفظ فيهما.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٣٦/٤): أبان عن عاصم: ﴿خيراً يره﴾، ﴿شراً يره﴾. وقرأ الباقون: ﴿خيراً يره﴾، ﴿شراً يره﴾ بالفتح فيهما. قال أبو علي: من قرأ: ﴿خيراً يره﴾ جعل الفعل مفعولاً من رأيت زيداً إذا أدركته ببصرك وأريته عمراً، وبني الفعل للمفعول فقام المفعول مقام الفاعل، وتعدى إلى المفعول الثاني من المفعولين للفعل إذا بُني للفاعل. ومن قال: ﴿يَرَهُ﴾ جعله الفعل المتعدي إلى مفعول واحد مثل لمست في التعدي والمعنى في القراءتين: من يعمل مثقال ذرة خيراً يَرِ جِزَاءَهُ أَلَا تَرَى أَن مَاعْمَلُهُ مِنْ خَيْرٍ قَدْ سَلَفَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَرَاهُ، فهذا في الحذف المضاف كقوله: ﴿تَرَى الظَّالِمِينَ مَشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُوا وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ﴾، والمعنى على أن جزاءه واقع بهم لا ما كسبوا من أفعالهم التي قد مضت. وقرأ ابن كثير، وابن عامر، وحفص عن عاصم، ويزيد عن أبي بكر عن عاصم، وحزمة، والكسائي ونافع في رواية الحلواني عن قالون وورش عن نافع ﴿يَرَهُ﴾.

هشام بن عمار عن أبي عامر: ﴿خيراً يَرَهُ﴾ و﴿شراً يَرَهُ﴾ جزم. الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: ﴿خيراً يَرَهُ﴾ و﴿شراً يَرَهُ﴾ ساكتين. وقرأ أبو عمرو في رواية اليزيد وعباس: ﴿خيراً يَرَهُ﴾ و﴿شراً يَرَهُ﴾ مشبعتان.

قال أبو علي: إثبات الواو في ﴿يَرَهُ﴾ بعد الهاء هو الوجه كما تقول: أكرمهُ، وضمهُ، فثبت الواو بعد الهاء في الوصل لأن هذه الهاء يتبعها حرف اللين الواو، والياء إذا كان قبلها كسرة أو ياء نحو: بهي، وعليهي، وإنما خلا من حرف اللين في نحو: ضربه وله في الشعر، وفي لغة ليست بذلك في الاشتهار..... فأما من جزم فقال: ﴿يَرَهُ﴾ في الوصل: فأبو الحسن يزعم أن ذلك لغة. ويشبه أن تكون غامضة خفيفة لأن سببويه لم يذكرها، فمن قال: ﴿يَرَهُ﴾ فجزم في الوصل فهو على هذه اللغة.

سورة القارعة

قرأ ابن محيصن، والأعمش، وحمزة، ويعقوب: ﴿ما هي نار﴾^(١) [١١، ١٠] بحذف الهاء في الوصل، وقد ذكر ذلك.

سورة التكاثر

قرأ ابن عامر إلا الوليد بن مسلم، والكسائي: ﴿لثرون﴾^(٢) [٦] بضم التاء. وقرأه الباقر بفتحها ولا خلاف في فتح الباقي الثاني.

سورة الهمة

قرأ ابن محيصن، وابن عامر إلا ابن مسلم والأعمش، وحمزة، والكسائي [٢٧٢] وخلف وروح: ﴿جمع﴾^(٣) [٢] بتشديد الميم.

(١) قال الشيخ محمد كرم راجح في كتابه القراءات العشر المتواترة على هامش القرآن الكريم عند هذا الموضوع: «ماهية»: يعقوب، وحمزة، بحذف الهاء الساكنة وصلًا وإثباتها وقفًا. والباقر بإثباتها في الحالين.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٣٩/٤): قرأ ابن عامر، والكسائي: ﴿لثرون﴾ الجحيم مضمومة التاء.

﴿لثرون﴾ مفتوحة التاء. وقرأ الباقر: ﴿لثرون﴾، ﴿ثم لثرون﴾ مفتوحتين. أما من قال: ﴿لثرون﴾ الجحيم فإن "رأى" فعل يتعدى إلى مفعول واحد، تقول رأيت الهلال كما تقول لمست ثوبك، فإذا نقلت الفعل بالهمزة زاد مفعول آخر تقول: رأيت زيداً الهلال فيكون الهلال مفعولاً ثانياً، وإن بنيت هذا الفعل المنقول بالهمزة للمفعول قلت: أري زيداً الهلال فيقوم المفعول الأول مقام الفاعل ويبقى الفعل متعدياً إلى مفعول واحد وكذلك ﴿لثرون﴾ قام الضمير مقام الفاعل لما بني الفعل للمفعول به، وانتصب ﴿الجحيم﴾ على أنه مفعول الفعل المبني للمفعول كما كان قبل المفعول الأول.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٤٤/٤): قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم: ﴿جمّع﴾ خفيفاً. وقرأ الباقر: ﴿جمّع﴾ بالتشديد. قال أبو الحسن: المثقلة أكثر في القراءة تقول: يُجمّع الأموال: أي يجمعها من هنا ومن هنا. قال: وقال أبو عمرو: ﴿جمّع﴾ خفيف إذا أكثر وإذا ثقل فإنما هو شيء بعد شيء. قال: وهو كما قال، قال وهو جمع هنا ثقيل لأنه جمع شيئاً بعد شيء.

قرأ ابن محيصن: ﴿لِينبَذَانٌ﴾ [٤] بألف بعدها نون مكسورة على الشنية بمد الألف من النون المشددة بعدها. وقرأه الباقر: ﴿لِينبَذَنَّ﴾ بجذف الألف وفتح النون وتشديدها أيضاً. ﴿موصدة﴾ [٨] ذكر.

قرأ أهل الكوفة إلا حفصا: ﴿فِي عُمْدٍ﴾^(١) [٩] بضم الميم. وقرأه الباقر بفتحهما.

سورة قريش

قرأ ابن عامر: ﴿لثَلاَفِ قَريشٍ﴾^(٢) [١] بهمزة مكسورة بين اللامين، ولا ياء

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤/١٤٥): قرأ عاصم في رواية أبي بكر، وحمزة، والكسائي: ﴿عُمْدٌ﴾ بضمين. وقرأ الباقر، وحفص عن عاصم: ﴿عَمْدٌ﴾ بفتح الميم والعين. من قرأ ﴿عُمْدٌ﴾: جعله جمعاً لعمود، وعَمُودٌ وَعُمْدٌ مثل: قدوم، وَقُدْمٌ، وزُبُورٍ وزُبُرٍ، وهذا قليل. ومن قال: ﴿عَمْدٌ﴾: فإيَّاهم قد قالوا في جمع عمود عَمَدٌ، وقالوا أيضاً: أَفْعٌ، وَأَهَبٌ، وَأَدَمٌ في جمع: أفيق، وإهاب، وأدم، وهذا اسم من أسماء الجميع غير مستمر، ومثل جمعهم لفعول على فَعَلٍ في عَمُودٍ وَعَمْدٍ، جمعهم لفاعل على فعل نحو: حارس وحرس وغائب وغيبٍ ورائحٍ وروحٍ، وخادمٍ وخدَمٌ، وهو في أنه غير مطرد مثل عَمْدٍ.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤/١٤٦): قرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿لِإِثْلاَفِ قَريشٍ إِثْلاَفِهِمُ﴾ بهمزتين الثانية ساكنة، ثم رجع عنه فقرأ مثل حمزة بهمزة بعدها ياء، وقرأ ابن عامر: ﴿لِإِلاَفٍ﴾ يقصرها ولا يجعل بعد الهمزة ياء ﴿إِياَلَفِهِمُ﴾ يجعل بعد الهمزة ياء خلاف اللفظة الأولى. وقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وحفص عن عاصم، وحمزة، والكسائي: ﴿لِإِياَلَفِ قَريشٍ إِلاَفِهِمُ﴾. وقال غير أحمد: روى القاسم الخياط عن الأشموني عن الأعشى عن أبي بكر عن عاصم: ﴿لِإِياَلَفِ قَريشٍ﴾، مثل حمزة ﴿إِياَلَفِهِمُ﴾ بهمزتين مكسورتين بعدهما ياء.....

قال أبو علي: أما ما كان يقرؤه عاصم من تحقيق الهمزتين في ﴿إِثْلاَفٍ﴾ فلم يكن له وجه، ألا ترى أننا لا نعلم أحداً حقق الهمز في نحو هذا؟ ومثل ذلك في البعد ما روي عنه من طريق الأعشى عن أبي بكر: ﴿إِياَلَفِهِمُ﴾ فإن ذلك أبعد من الأول؛ لأنه حقق الهمزتين وألحق ياء، ولا مذهب لها، ولا وجه في قوله: ﴿إِياَلَفِهِمُ﴾ ألا ترى أن الهمزة الأولى هي همزة الأفعال الزائدة، والثانية التي هي فاء الفعل من أَلَفَ فإلياء لا وجه لها؛ =

بعدها. وأثبت الياء بعد الهمزة الباقون.

روى قتيبة ونصير: ﴿رحلة الشتاء﴾ [٢] بالإمالة. وقرأه الباقون: ﴿الشتاء﴾

بالفتح.

ومن المتحركات

﴿ولي دين﴾ فتحها نافع الخزاعي عن البري، وهشام، وحفص وأسكنها

[٢٧٢/ب] الباقون. / وأثبت يعقوب الياء في ﴿ديني﴾ في الحاليين على أصله، وحذفها منهما

الباقون.

سورة تبت [المسد]

قرأ ابن كثير، وابن محيصن: ﴿يدا أي لهب﴾^(١) [١] بسكون الهاء. قرأ ابن

= لأن بعد الهمزة التي هي العين من الفاء ينبغي أن تكون اللام التي هي العين من ألفٍ وإلّا، فالياء لا مذهب لها إلا على شيء لم نعلمه، أخذ به في القراءة، وهو أن يشبع الكسرة فيزيد ياء، أو الضمة فيتبعها واو، أو الضمة ألفاً... وأما قول ابن عامر: ﴿إيلاف قريش﴾ وقصره له، ثم قال: ﴿إيلافهم﴾ فجاء بالأول على فعال، والآخر على أفعال، فهو سائغ مستقيم وكذلك قول ابن كثير ونافع، وأبي عمرو، وحفص عن عاصم، وحمزة، والكسائي فهو مثل قول ابن عامر. فأما اللام في قوله: ﴿إيلاف قريش﴾ فقال أبو الحسن: ﴿فجعله كعصفٍ مأكول﴾. واعترض عليه معترض فقال: إنما جعلوا ﴿كعصفٍ مأكول﴾ لبعدهم، ولم يجعلوا كذلك لتأليف قريش.

وليس هذا الاعتراض بشيء، فإنه يجوز أن يكون المعنى أهلكوا لكفرهم، ولما أدى إهلاكهم إلى أن تألف قريش جاز ذلك كقولهم: ﴿ليكون لهم عدواً وحزناً﴾ وهم لم يلتقطوه لذلك، فلما آل الأمر إليه حسن أن يجعل علة لالتقاطه. والخليل وسيبويه: ﴿فليعبدوا رب هذا البيت﴾ لإيلاف قريش، أي: ليجعلوا عبادتهم شكراً لهذه النعمة، واعترافاً لها.

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤/١٥١): قرأ ابن كثير: ﴿تبت يدا أي لهب﴾

ساكنة الهاء. وقرأ الباقون: ﴿أي لهب﴾ محركة الهاء. ولم يختلفوا في فتح الهاء من قوله:

﴿ناراً ذات لهب﴾. وراجع التعليق على ما بعده.

محيصن، وعاصم: ﴿حمالة الحطب﴾^(١) [٤] بالنصب. روى نصير في جيدها [٥].

سورة الإخلاص

روى ابن مسلم عن ابن عامر والعباس عن أبي عمرو: ﴿أحدُ الله﴾^(٢) [١]،

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٥١/٤): قرأ عاصم: ﴿وامراته حمالة الحطب﴾ نصبا. قرأ الباقون ﴿حمالة الحطب﴾ رفعا. يشبه أن يكون: لَهَبٌ وَلَهَبٌ لغتين كالسمع والسمع. والنهر والنهر. واتفاقهم في الثانية على الفتح يدل على أنه أوجه من الإسكان، وكذلك قوله: ﴿ولا يغني من اللهب﴾. فأما قوله: ﴿وامراته حمالة الحطب﴾ فمن رفع: ﴿حمالة﴾ جعله وصفاً لقوله: ﴿وامراته﴾ يدل على أن الفعل قد فعل كقولك: مررت بزيد ضارب أبو عمرو أمس فهذا لا يكون إلا معرفة، ولا يقدر فيه الانفصال كما يقدر في هذا النحو إذا لم يكن الفعل واقعا. وزعموا أن في حرف ابن مسعود: ﴿وامراته حمالة للحطب﴾ بالرفع وفي حرف أبي ومريثته حمالة للحطب، والحرفان يدلان على الرفع في حمالة.

(٢) قال أبو علي الفارسي في الحجة (١٥٣/٤): قرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم، وحمزة، والكسائي ﴿أحدٌ﴾ بالتنوين. وقرأ أبو عمرو: ﴿أحدُ الله﴾ بغير تنوين فيما حدثني به الخزاز عن محمد بن يحيى عن عبيد عن هارون عنه.

قال وحدثنا عبيد عن أبي عمرو: ﴿قل هو الله أحدٌ﴾ ثم يقف، فإن وصل قال: ﴿أحدُنِ. الله﴾ وزعم أن العرب لم تكن تصل مثل هذا.... وقال أبو عمرو: أدركت القراءة كذلك يقرؤونها: ﴿أحدُ الله﴾ قال: فإن وصلت نونت.

هارون عن أبي عمرو: ﴿أحدٌ﴾ لا ينون وإن وصل. من قرأ ﴿أحدُنِ الله﴾ فوجهه بين، وذلك أن التنوين من أحد ساكن، ولام المعرفة من الاسم ساكن، فلما التقى الساكنان حرك الأول منهما بالكسر... فأما من قال: ﴿أحدُ الله﴾: فحذف النون فإن السنون قد شابهت حروف اللين في أنها تزداد كما يزداد يُزْدَنُ، وفي أنها تدغم فيهن كما يدغم كل واحد من الياء، والواو في الأخرى. وفي أنها أبدلت منها الألف في الأسماء المنصوبة، وفي الخفيفة.

وأبدلت من الواو في صنعاني، فلما شابهت حروف اللين ضرورياً من المشابهات أجريت مجراها في أن حذفت ساكنة لالتقاء الساكنين كما حذفت الألف والواو والياء لذلك في نحو: رمى القوم، ومن ثم حذفت ساكنة في الفعل كما حذفت من نحو: ﴿لم يك﴾، ﴿فلا تك في مرية﴾ فحذف في ﴿أحدُ الله﴾ لالتقاء الساكنين كما حذفت هذه الحروف.....

[٢] من غير تنوين في الوصل. وأثبتته الباقون.

سورة الفلق

روى رويس: «من شر النافثات» [٤] بألف قبل الفاء بوزن: الفاعلات. الباقون: «النافثات» بحذف الألف، وفتح الفاء وتشديدها.

سورة الناس

[٢٧٣/١] /روى قتيبة، والباهلي، والحلواني جميعاً عن الدوري عن الكسائي: «برب الناس ملك الناس إله الناس»^(١) [١-٣] بالإمالة فيهن. وفتحهن الباقون.

تم الفرش

(١) قال أبو علي الفارسي في الحجة (٤/١٦١): كلهم قرأ: «الناس» غير ممالة إلا ما روى الحلواني عن أبي عمرو الدوري عن الكسائي أن قراءته كانت بإمالة النون في «الناس» في موضع الخفض، ولا يميل في الرفع والنصب. قال أبو علي: القول في ذلك إن إمالة «الناس» في الآية لا إشكال في حسنه وجوازه، وذلك أنه لو كان مكان الناس نحو: المال، والعباب، لجازت إمالة الألف فيه لكسرة الإعراب، فإذا كان «الناس» كان حسن، لأن هذا الحرف قد أميل في الموضع الذي لا يوجب القياس إمالته فيه، كما أميل: الحجاج، إذا كان عَلَمًا لَأَنَّهُمَا كَثُرَا في الكلام، واستجيز ذلك فيهما للكثرة. فإذا أميل «الناس» حيث لم يكن معه شيء يوجب الإمالة للكثرة، فأن يمال للكسرة الإعراب أجدر.

باب التكبير

روى قنبل في رواية ابن مجاهد التهليل والتكبير من خاتمة: والضحي، وصفته: لا إله إلا الله. والله أكبر. الباقر: يكبرون من غير تهليل وصفته: الله أكبر.

وروى الخزاعي عن البزي. وصل آخر السورة بالتكبير إلى آخر سورة للناس ويكبر بعدها، ويقرأ الفاتحة، وخمس آيات من أول سورة البقرة. الباقر: يقطعون آخر السورة من أول التكبير، ولا يكبرون عند انقضاء سورة الناس، ولا يقرؤون سورة الفاتحة، ولا خمس آيات من أول سورة البقرة.

وفي رواية أبي الفرج الشيبودي: الابتداء بالتكبير من أول سورة والليل، ويسكت قال: ثم قرأت بالتكبير من أول سورة والضحي.

وفي رواية أبي الفرج أيضا، ورواية ابن الشارب، وابن خشنام جميعا عن قنبل: وصل التكبير بالتسمية. وفي رواية غيرهم الفصل. وهذه سنة المكين [٢٧٣/].
يأثرها الخلف عن السلف لا يجاوزونها.

وحكى شيخنا الشريف عن الإمام أبي عبد الله الكارزيني: أنه كان إذا قرأ القرآن في درسه على نفسه إذا بلغ إلى والضحي كبر لكل قارئ قرأ له، وكان يبكي ويقول: ما أحسنها من سنة إلا أنني لا أحب مخالفة سنة النقل، كنت آخذ على كل من قرأ على رواية بالتكبير، لكن القراء سنة تتبع ولا تتبع.

وقال: شيخنا الشريف، وكان من دعائه إذا ختمنا عليه القرآن: اللهم إني أسألك عيشة هنية، وميتة سوية، ومردا غير فاضح ولا مخز، اللهم احفظ علينا عقولنا، وثبت أدياننا، واحرس من الغير جوانبنا، وامنع من القبائح جوارحنا ومصادرنا ومواردنا برحمتك يا أرحم الراحمين.

وكان شيخنا الشريف -رضي الله عنه- إذا ختمنا قراءتنا عليه دعا بهذين الفعلين، وقد أضفت أنا إليهما فصلاً خطرت لي فأرجو به الإخلاص: اللهم وإذا غادر الموت الأزواج أياما، والأولاد أيتاماً، وأخلى المنازل، وهتك الحلائل، وبت الأعمار، وأوحش الديار، ونقلنا من سعة القصور إلى ضيق القبور، ومن لينة

[أ/٢٧٤] المضاجع إلى خشونة البلاقع / حيث لا نجد أنيساً ولا نسمع حسيساً، ولا يُرى لنا أثر ولا يسمع عنا خبر، فارحم اللهم تلك الأجساد البالية والصور المتلاشية التي لا تجد لما نزل بها دفعا، ولا تملك لنفسها ضرا ولا نفعا، يا وارث الأرض ومن عليها، ومعيد من خلف منها إليها برحمتك يا أرحم الراحمين، اللهم إنا نسألك من فضلك فلا تحرمنا إياه ونستغفرك مما أمرتنا به فخالفناه، ومما نهيتنا عنه فاقترفناه، وفيما علمته منا وجعلناه، وأحصيته علينا ونسيناه برحمتك يا أرحم الراحمين.

اللهم يا من حكم بالموت على البرية، وحكم في الخلق بأعدل القضية، وسوى فيه بين الضعيف والقوي، والشريف والديني، فاجعلنا اللهم ممن وفقته إلى عمل مرض وفقنا لمنهاج الطريق الجلي، يا محيي الأشباح بعد رفاتهما وجامع الأرواح بعد شتاتهما ومعيدها بعد ممانتها، فارحمنا اللهم إذا صارت النعم بعدنا بعضا، واللذات غصصاً واقتسموا أموالنا حصصا، ومحت قبورنا بين المقابر شخصا التي هي منازل الوقائع ومعادن اللجايع، فارحم اللهم مصارع الأجساد المودعة في ضيق الأحقاد المفارقة للذيد المهاد وطيب السهاد الخالية من تقدمه زاد [ب/٢٧] واعتداد / يا معيد الأرواح إلى أجسادها بعد عدمها، وجامع ما تفرق من رسمها، وما تمزق من لحمها وعظمها برحمتك يا أرحم الراحمين.

تم الكتاب والحمد لله رب العالمين

وصلواته وسلامه على سيدنا محمد النبي وآله وعترته الطاهرين

وقع الفراغ منه في شوال سنة أربعين وخمسمائة

كتبه العبد الفقير إلى رحمة الله تعالى أبو الفتوح بن أبي المعمر بن المبارك العراقي بمدينة السلام بغداد من خط مؤلفه أدام الله نعمته، وكسر أعادييه وحسدته حامدا لله تعالى، ومصليا على رسوله سيدنا محمد النبي ومسلماً تسليماً كثيراً، لمؤلفه يقول:

[أ/٢٧] / كتبت علماً ثم أيقنت أنني سأبلى ويبقى ما كتبت من العلم
فإن كنت عند الله فيها مخلصاً فذاك لعمر الله قصدي في الحكم
وإن كانت الأخرى فبالله فأسأل إلهي غفرانا من الذنب والجرم

وله أدام الله نعمته:

ودعالي بقلبه واصطفاه
هو لله خالصا يرضاه
لا دليلك على العلوم سواه

رحم الله عبداً قد تلاه
أن يكون الذي تحريت فيه
ويكون الصواب فيه دليلي

ولبعضهم فيه:

على العلوم وحاز الفضل والأدبا
وانظر ترى فيه إن يمته عجبا
يفنى يجدته الأزمان والحقبا
واشدد به واذن تعلو به الرتبا
كفى بتقاه في الورى حسبا
وعنده تصغر الدنيا إذا وهبا
بر رؤوف عطوف للهدى نصبا
من ترى له في علوم تسعه نشبا [٢٧٥/ب
وقد فاز امرؤ ذو سعادات له طلبا

يا من تأدب واستولى بمقدرة
تصفح المبهج الميمون طائره
واعدل إلى ابن علي المقنن شرفاً
وسله في نسخه واطلب قراءته
من مثل سبط أبي منصور الهادي
شخص ترى كل بحر دون راحته
خير إمام بقي زاهد ورع
/بكل علم له علم ويحبك
لقد سما من به أفنى الزمان

ولآخر فيه:

الزاهر العلم المضيء المبهج
متألأ من نورها المتوهج

زدت ابتهاجاً بالكتاب المبهج
لله درّ قريحة جاءت به

والحمد لله رب العالمين.

رحمه الله ورحمته والذي نظر فيه، ودعا لمؤلفه وكتابه بالمغفرة ولجميع المسلمين. قال محققه أبو إسلام سيد بن كسروي بن حسن: وقع الفراغ من تحقيقه عصر يوم الثلاثاء الموافق الثامن من جمادى الأولى سنة ١٤٢٤هـ - الموافق الثامن والعشرين من الشهر السابع من سنة ٢٠٠٣م، سائلاً الله حسن الختام بالموت على دين الإسلام، اللهم آمين، والحمد لله رب العالمين.

فهرس الأعلام

المترجم لهم بهامش كتاب المهج

النسب أو اللقب	الكنية	اسم العلم	رقم الترجمة
الطبري	أبو إسحاق	إبراهيم بن أحمد بن إسحاق	١٧٦
الخرقي	أبو القاسم	إبراهيم بن أحمد بن جعفر	١٦٠
ابن زربي / الكوفي	-	إبراهيم بن زربي	١٣٣
القنطري	أبو إسحاق	إبراهيم بن زياد	١٥٦
نقطويه	-	إبراهيم بن محمد بن عرفة	٥١
-	-	أبي بن كعب	٢٤
القصابي	أبو العباس	أحمد بن إبراهيم بن مروان	١٨٢
المعدل	أبو جعفر	أحمد بن حرب بن غيلان	١٨٨
الثقفي	أبو بكر	أحمد بن حماد	٥٣
الضري	أبو العباس	أحمد بن سعيد بن عثمان	٥٠
الإشناني	أبو العباس	أحمد بن سهل بن الفيروزان	٩٤
المصري	أبو جعفر	أحمد بن صالح	٥٦
الرازي	-	أحمد بن عبد الله	٨٣
ابن لوبان	أبو لوبان	أحمد بن عثمان بن جعفر	٣٨
المصري	أبو العباس	أحمد بن عثمان بن عبد الله	٢١٤
البصري	أبو الحسن	أحمد بن علي بن عبد الله	٢١٥
-	-	أحمد بن علي بن هاشم	
-	أبو طاهر	أحمد بن علي بن عبيد الله	٧١
-	أبو طاهر	أحمد بن علي بن عبيد الله بن عمر	١٠٦
المفسر	أبو جعفر	أحمد بن فرح بن جبريل	١٦٨
المفسر	أبو جعفر	أحمد بن فرح بن جبريل	١٨٧
العطار	أبو الحسن	أحمد بن مالك	١٤٦
الأزدي	أبو بكر	أحمد بن محمد بن إسماعيل	١١٩
الشارب	أبو بكر	أحمد بن محمد بن بشر	١٠
ابن الشارب	أبو بكر	أحمد بن محمد بن بشر	١٦٢
الرصاص	أبو الفرج	أحمد بن محمد بن الحسن	١٥٨
فيل	أبو جعفر	أحمد بن محمد بن حميد	٩٧

الرشديني	-	أحمد بن محمد بن رشدين	٥٨
الرازي	أبو العباس	أحمد بن محمد بن عبد الصمد	٨١
البيزي	-	أحمد بن محمد بن عبد الله	١٦
النبال/القواس	-	أحمد بن محمد بن عون	١١
مامويه	-	أحمد بن محمد بن مامويه	٦٩
العززي	أبو حسان	أحمد بن محمد بن يزيد	٣٦
الخباز	أبو نصر	أحمد بن مسرور بن عبد الوهاب	١٧٥
السراج	أبو العباس	أحمد بن مسعود	١٨٩
ابن مجاهد		أحمد بن موسى بن العباس	٤
الدمشقي	أبو الحسن	أحمد بن نصر بن شاکر	٨٧
الشدائي	-	أحمد بن نصر بن منصور	٩
الخلواني	أبو الحسن	أحمد بن يزيد بن أزداد	٤٤
الحداد	أبو الحسن	إدريس بن عبد الكريم	١٠٨
المروزي	أبو يعقوب	إسحاق بن إبراهيم بن عثمان	٨٦
الخرزاعي	-	إسحاق بن أحمد بن إسحاق	١٧
الموصلي	-	إسحاق بن حاتم	٢١٨
-	-	حاتم بن إسحاق	
-	-	حاتم بن إسماعيل	
الدقاق	أبو يعقوب	إسحاق بن مخلد بن مخلد بن عبد الله	٢٠٢
القاضي	-	إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل	٤١
ابن الخويرس	-	إسماعيل بن الخويرس	٧٢/١٠٦
القسط	-	إسماعيل بن عبد الله	١٣
النخعي	أبو عمرو	الأسود بن يزيد	١١٢
الرعيبي	-	أصبغ بن عبد العزيز	١٦٦
التميمي	أبو سليمان	أيوب بن ميم بن سليمان	٧٨
البصري	الأنصاري	أيوب بن المتوكل	٢٣٠
الصواف	أبو جعفر	بشر بن هلال	٢٨
العودي	-	بكار بن عبد الله بن يحيى	٢٩
ترك الحذاء	-	ترك بن محمد بن حرب	١١٨
الموصلي	أبو قصبية	حاتم بن إسماعيل	٢١٨
-	-	حاتم بن إسحاق بن حاتم	
-	-	إسماعيل بن حاتم	
الخصائري	-	الحسن بن حبيب بن عبد الملك	٧٤
النقار	أبو علي	الحسن بن داود بن سليمان	١٢٨

المطوعي	-	الحسن بن سعيد بن جعفر	٢٢
الجمال	-	الحسن بن العباس بن أبي مهران	٥٥
ابن الكاتب	أبو محمد	الحسن بن عبد الله بن محمد	١٩٤
البغدادي	أبو بكر	الحسن بن عبد الوهاب	١٦٧
القرشي	أبو محمد	الحسن بن عطية بن نجيح	١٣٤
العلاف	أبو بكر	الحسن بن علي بن بشار	١٦٤
الشنحام	-	الحسن بن علي بن عمران	٤٢
البخاري	أبو الفضل	الحسن بن محمد بن إسحاق	١٥٠
-	-	الحسن بن أبي ذر	
-	-	العباس بن أبي ذر	
البصري	أبو سعيد	الحسن بن أبي الحسن يسار	٢٣٢
الآدمي	أبو عبد الله	الحسن بن شريك بن عبد الله	٢٠٤
الأزرق	-	الحسين بن علي بن حماد بن مهران	٥٢
الرازي	-	الحسين بن علي بن حماد	٨٢
ابن الخياط	أبو عبيد الله	الحسين بن علي بن الخياط	٢٠٠
-	-	الحسين بن فهم	١٨٠
البغدادي	-	الحسين بن محمد بن عبد الرحمن بن فهم	
البيزاز	أبو عمر	حفص بن سليمان بن المغيرة	٩٨
الدوري	أبو عمر	حفص بن عمر بن عبد العزيز	١١٥
-	-	حماد بن شعيب بن أبي زياد	١٠٥
الكوبي	أبو حمزة	حمران بن أعين	١٣٥
الزيات	أبو عمارة	حمزة بن حبيب بن عمارة	١١٣
المري	-	خالد بن يزيد بن صالح بن صبيح	٩٠
خلاد	أبو عيسى	خالد بن خالد	١٢٨
البيزاز	-	خلف بن هشام بن ثعلب	١٠٣
الجوهري	أبو المستنير	رجاء بن عيسى بن رجاء	١٣٠
الهلذلي	أبو الحسن	روح بن عبد المؤمن	٢٢٠
الكوبي	أبو الصلت	زائدة بن قدامة	١١١
-	أبو عمر	زبان بن العلاء بن عمار	١٨١
-	-	= أبو عمرو بن العلاء	
البغدادي	-	السري بن مكرم	٢٠٨
الأنصاري	أبو زيد	سعيد بن أوس بن ثابت	١٧٢
-	-	سعيد بن جبير بن هشام	١٤١
الضريير	أبو عثمان	سعيد بن عبد الرحيم بن سعيد	١٥٩

التنوشي	أبو محمد	سعيد بن عبد العزيز بن أبي يحيى	٨٩
الحجواني	أبو عبد الله	سعيد بن محمد بن بشر	١١٧
الطويل	أبو المنذر	سلام بن سليمان	٢٢٧
سليم	أبو عيسى	سليم بن عيسى بن سليم	١٢١
الخياط	أبو أيوب	سليمان بن أيوب بن الحكم	٢٠١
الضبي	أبو أيوب	سليمان بن يحيى بن أيوب	١٢٩
البستاني	أبو حاتم	سهل بن محمد بن عثمان	٢٢٩
المكي	-	شبل بن عباد	١٤
البلخلي	أبو نعيم	شجاع بن أبي نصر	١٨٥
ابن عياش	أبو بكر	شعيب بن عياش	١٠٤
-	-	= أبو بكر بن عياش	
الصريفيني	أبو بكر	شعيب بن أيوب بن رزيق	١٠٠
المجاشعي	-	شهاب بن شرنقة	٢٢٥
شيبه	-	شيبه بن نصاح بن سرجس	٦١
السوسي	أبو شعيب	صالح بن زياد بن عبد الله	١٩٦
الذهلي	أبو حمدون	الطيب بن إسماعيل	٢٠٣
عاصم	أبو بكر	عاصم بن بهدلة أبي النجود	٩٢
أوقية	أبو الفتح	عامر بن عمر بن صالح	٢٠٥
الرازي	أبو القاسم	العباس بن الفضل بن شاذان	١٦٥
الواقفي	أبو الفضل	العباس بن الفضل بن عمرو	٢١٧
ابن أبي الروس	أبو سلمة	عبد الرحمن بن إسحاق	١٢٤
البغدادي	أبو الزعراء	عبد الرحمن بن عبدوس	١٦١
الكوفي	-	عبد الرحمن بن قلوفا	١٣١
الأعرج	-	عبد الرحمن بن هرمز	٦٠
الحضيني	أبو الطيب	عبد الغفار بن عبيد الله بن السري	٣٩
المكي	-	عبد القاهر بن عبد السلام	١
البلخي	-	عبد الله بن أحمد بن إبراهيم	١٩
-	-	عبد الله بن أحمد بن بشر بن ذكران	٧٧
دلبة / البلخي	-	عبد الله بن أحمد بن الهيثم	٤٧، ٤٨
النحوي / الضير	-	عبد الله بن بكار بن منصور	١٦٩
ابن ذكوان	-	عبد الله بن ذكوان	٦٥
-	-	عبد الله بن أحمد بن بشر بن ذكروان	
ابن عامر اليحضي	-	عبد الله بن عامر بن يزيد	٦٦ مكرر
القرشي	-	عبد الله بن عباس بن عبد المطلب	١٤٢

ابن كثير	-	عبد الله بن كثير بن عمرو	٢
التنوري	-	عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان	٢١٦
الخفاف	أبو نصر	عبد الوهاب بن عطاء بن مسلم	١٧٣
ابن الشفق	-	عبد الوهاب بن عيسى بن الشفق	١٥٥
الجزاعي	-	عبد الوهاب بن فليح بن رباح	٢١ مكرر
البصري	أبو عمر	عبيد بن عقيل بن صبيح	١٧١
الجزاعي	أبو معاوية	عبيد بن فضلة	١٣٨
الصرفي	أبو القاسم	عبيد الله بن أحمد بن عثمان	١٧٨
المنقري	أبو معمر	عبيد الله بن عمر بن الحجاج	٢١٣
-	-	عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج	
ورث المصري	أبو القاسم	عثمان بن سعيد بن عبيد الله	٣٣
أمير المؤمنين	أبو عبد الله	عثمان بن عفان	٩١
القضيبي	أبو نجيح	عصمة بن عروة	٢٢٨
الجمحي	-	عكرمة بن سليمان بن كثير	٢١
النخعي	أبو شبل	علقمة بن قيس بن عبد الله	١٣٩
القطان	أبو الحسن	علي بن إبراهيم بن سلمة	١٤٥
الخصيب	أبو الحسن	علي بن إسحاق بن سليم	١٧٠
الكسائي	أبو الحسن	علي بن حمزة بن عبد الله	١٠٩
أمير المؤمنين	-	علي بن أبي طالب	١٠٧
المالكي	-	علي بن محمد بن إبراهيم بن خثام	٨
ابن بشران	أبو الحسن	علي بن بشران	١٩٩
الهاشمي	أبو الحسن	علي بن محمد بن صالح أبو الحسن	٦٣
الرازي	أبو نصر	علي بن نصير	١٤٧
ابن شجاع	أبو حفص	عمر بن شجاع بن محمد	٥٤
الضري	أبو حفص	عمر بن الصباح بن صبيح	٩٥
الأصبهاني	أبو جعفر	عمر بن محمد بن برزة	١٩٢
الكاغدي	أبو حفص	عمر بن محمد بن نصر	١٩١
العطاردي	أبو عمران	عمران بن تيم	٢٣٣
-	-	عمران بن ملحان	
السيبي	أبو إسحاق	عمرو بن عبد الله بن علي	١٣٧
الشيذري	أبو موسى	عيسى بن سليمان	١٥٢
قالون	-	عيسى بن مينا بن وردان	٣٣ مكرر
الضراب	أبو شجاع	فارس بن موسى	١٥٧
المرادي	أبو عمير	فروة بن مُسَيْك بن الحارث	٢١٩

الرازي	أبو العباس	الفضل بن شاذان بن عيسى	٨٠
اللغوي	أبو عبيد	القاسم بن سلام	١١٠
البغدادى	-	القاسم بن عبد الوارث	١٩٥
المازني	أبو سلمة	القاسم بن نصر	١٢٥
الأزاداني	أبو عبد الرحمن	قيصة بن مهران	١٥١
البغدادى	أبو الحارث	ليث بن خالد	١٥٤
المكي	-	مجاهد بن جبر	٢٣
الشطوي	-	محمد بن أحمد بن إبراهيم	٣
الحكيمي	أبو عبد الله	محمد بن أحمد بن إبراهيم بن قريش	٢٠٩
شبنوذ	-	محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت	٦
الشطوي	أبو بكر	محمد بن أحمد بن أبي حماد	٢٢٤
-	أبو منصور	محمد بن أحمد بن علي	١٧٤
الداجوني	أبو بكر	محمد بن أحمد بن عمر	٦٨
البيساني	-	محمد بن أحمد بن محمد	٧٠
الواسطي	أبو علان	محمد بن أحمد بن محمد بن الحسن	٤٩
السلمي	أبو بكر	محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله	٧٦
	أبو ربيعة	محمد بن إسحاق بن وهب	١٨
الندداني	أبو عبد الله	محمد بن إدريس	١٤٩
الواسطي	أبو عبد الله	محمد بن جعفر بن الخليل	٩٦
الجرني	أبو عبد الله	محمد بن جعفر بن محمد	١٠٥
-	-	محمد بن عبد الله بن جعفر	
السمري	أبو عبد الله	محمد بن الجهم بن هارون	١٧٧
الجارودي	أبو الأشعث	محمد بن حبيب بن عبد الوهاب	١٩٠
النقاش	-	محمد بن الحسن بن زياد بن هارون	٢٠
ابن مقسم	أبو بكر	محمد بن الحسن بن يعقوب	١١٤
الهدلي	أبو العباس	محمد بن الحسن بن يونس	٤٣
الموصلى	أبو بكر	محمد بن الحسين	٢٠٧
الكارزيني	-	محمد بن الحسين بن أذرهمام	٣٥
القطيعي	أبو حامد	محمد بن حمدون	١٦٣
المصري	أبو عبد الله	محمد بن زغبة	٥٧
ابن الخليل	أبو جعفر	محمد بن سعيد بن الخليل	٤٥
اليزوري	أبو عبد الله	محمد بن سعيد بن يحيى	٢٠٦
الشنيزري	أبو جعفر	محمد بن سنان بن سرح	١٥٣
الجوهري	أبو بكر	محمد بن شاذان	١٢٣

قنبل	-	محمد بن عبد الرحمن بن خالد	٥
ابن أبي ليلى	-	محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى	١٣٦
ابن محيصة	-	محمد بن عبد الرحمن بن محيصة	٢٥
الأصبهاني	أبو بكر	محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم	٣٢ مكرر
العثماني	أبو مروان	محمد بن عثمان بن خالد	٣٤
الخطيب	أبو العباس	محمد بن علي بن عبد الله	٤٠
القصبي	أبو بكر	محمد بن عمر بن حفص	٢١١
البغدادي	أبو مذعورة	محمد بن عمر بن سليمان	١٢٠
الواسطي	أبو عون	محمد بن عمرو بن عون	٤٦
القاضي	أبو صالح	محمد بن عمير بن الربيع	١١٦
الأصبهاني	أبو عبد الله	محمد بن عيسى بن إبراهيم	٢٤٤
الهاشمي	أبو موسى	محمد بن عيسى	٢٦
الأنطاقي	أبو جعفر	محمد بن غالب	١٨٣
البصري	-	محمد بن الفرخان	٢١٠
الأسكندراني	-	محمد بن القاسم	٦٧
الكوفي التميمي	-	محمد بن لاحق	١٢٧
اللؤلؤي رويس	أبو عبد الله	محمد بن المتوكل	٢٢٢
الزهري	-	محمد بن مسلم بن عبد الله	٦٤
البراز	أبو بكر	محمد بن المظفر بن موسى	١٧٩
الشويتزي	أبو عبد الله	محمد بن المعلی بن الحسن	١٨٤
الصورى	-	محمد بن موسى بن عبد الرحمن	٦٧ مكرر
الزيني	-	محمد بن موسى بن محمد بن سليمان	٧١
المصري	أبو عبد الله	محمد بن نصير بن صالح	١٤٨
ابن الأخرم	-	محمد بن النضر بن مر	٧٥
المروزي	أبو نشيط	محمد بن هارون	٣٧
التمار	أبو بكر	محمد بن هارون	٢٣٣
القاضي	أبو عبد الله	محمد بن الهيثم بن حماد	١٢٦
القرزاز	أبو بكر	محمد بن وهب بن يحيى	٢٢١
المعدل	أبو العباسي	محمد بن يعقوب بن الحجاج	١٩٣
الهدلي	أبو عبد الله	مسلم بن جندب	١٦٠
المحاربي	أبو عبد الله	مسلمة بن عبد الله بن محارب	٢٢٦
المكي	-	معروف بن مشكان	١٥
الأثري	أبو عمرو	المنهال بن عمر	١٤
الرقبي	أبو عمرو	موسى بن جرير	١٩٧

ابن جمهور	أبو عيسى	موسى بن جمهور	١٩٨
الخاقاني	أبو مزاحم	موسى بن عبيد الله بن يحيى	١٦٦
نافع	-	نافع بن أبي نعيم	١٣٢
-	-	=نافع بن هذلة	
-	-	=نافع بن أبي النجود	
الجهضمي	-	نصر بن علي بن نصر	٢٧
النحوي	أبو المنذر	نصير بن يوسف بن أبي نصر	١٤٣
الأخفش	-	هارون بن موسى بن شريك	٧٣
السلمي	أبو الوليد	هشام بن عامر بن نصير	٧٩
الأشعبي	أبو العباس	الوليد بن عتبة بن بنان	٨٨
الدمشقي	أبو العباسي	الوليد بن مسلم	٨٥
المكي	أبو رواد	وهب بن واضح	١٢
الصلحي	أبو زكريا	يحيى بن آدم بن سليمان	١٠١
المكي	-	يحيى بن جرحة	٣١
الزماري	-	يحيى بن الحارث بن عمر	٨٤
المازني	-	يحيى بن سعيد	٣٠
الخرزاز	-	يحيى بن علي	١٣٢
اليزيدي	أبو محمد	يحيى بن المبارك بن المغيرة	١٨٦
الأسدي	أبو روح	يزيد بن رومان	٦٣
القارئ	أبو جعفر	يزيد بن الققعقاع	٥٩
العبيدي	أبو بكر	محوت بن المزارع بن موسى	٢١٢
الأصم	أبو عمر	يوسف بن يعقوب بن المغيرة	٩٩
النحوي	أبو محمد	يونس بن عبيد بن دينار	٢٣١

فهرس الكتاب

٣٢٩	سورة قَ	٣	سورة الرعد
٣٣١	سورة الذاريات	١٢	سورة إبراهيم
٣٣٧	سورة الطور	١٨	سورة الحجر
٣٣٩	سورة النجم	٢٣	سورة النحل
٣٤٥	سورة القمر	٣٤	سورة الإسراء
٣٤٧	سورة الرحمن	٥٤	سورة الكهف
٣٥٤	سورة الواقعة	٨٨	سورة مريم عليها السلام
٣٦٠	سورة الحديد	١٠٤	سورة طه
٣٦٥	سورة المجادلة	١٢٤	سورة الأنبياء
٣٦٨	سورة الحشر	١٣٣	سورة الحج
٣٧٠	سورة الممتحنة	١٤٥	سورة المؤمنين
٣٧١	سورة الصف	١٦٠	سورة النور
٣٧٢	سورة الجمعة	١٧٥	سورة الفرقان
٣٧٣	سورة المنافقين	١٨٤	سورة الشعراء
٣٧٤	سورة التغابن	١٩١	سورة النمل
٣٧٥	سورة الطلاق	٢٠٨	سورة القصص
٣٧٥	سورة التحريم	٢١٥	سورة العنكبوت
٣٧٧	سورة الملك	٢٢٢	سورة الروم
٣٧٩	سورة نون والقلم	٢٢٤	سورة لقمان عليه السلام
٣٨٢	سورة الحاقة	٢٢٥	سورة السجدة
٣٨٤	سورة المعارج	٢٢٦	سورة الأحزاب
٣٨٨	سورة نوح عليه السلام	٢٢٨	سورة سبأ
٣٩٠	سورة الجن	٢٣٢	سورة فاطر
٣٩٤	سورة المزمل	٢٣٦	سورة يس
٣٩٥	سورة المدثر	٢٤٧	سورة الصافات
٣٩٧	سورة القيامة	٢٥٧	سورة ص
٤٠٠	سورة الإنسان	٢٦٧	سورة الزمر
٤٠٧	سورة المرسلات	٢٧٤	سورة غافر
٤١٠	سورة النبأ	٢٨١	سورة حم فصلت
٤١١	سورة النازعات	٢٨٧	سورة الشورى
٤١٣	سورة عبس	٢٩٣	سورة الزخرف
٤١٤	سورة التكويد	٣٠٤	سورة الدخان
٤١٦	سورة الانقطار	٣٠٧	سورة الجاثية
٤١٧	سورة المُطففين	٣١٤	سورة الأحقاف
٤١٨	سورة الانشقاق	٣١٨	سورة محمد
٤١٩	سورة البروج	٣٢٣	سورة الفتح
		٣٢٦	سورة الحجرات

٤٣٠	سورة التكاثر	٤٢١	سورة الطارق
٤٣٠	سورة الهمزة	٤٢١	سورة الأعلى
٤٣١	سورة قريش	٤٢٢	سورة الغاشية
٤٣٢	سورة المسد	٤٢٣	سورة الفجر
٤٣٣	سورة الإخلاص	٤٢٥	سورة البلد
٤٣٤	سورة الفلق	٤٢٧	سورة الشمس
٤٣٤	سورة الناس	٤٢٧	سورة العلق
٤٣٥	الخاتمة	٤٢٨	سورة القدر
٤٣٨	فهرس الأعلام	٤٢٨	سورة البينة
٤٤٦	فهرس الكتاب	٤٢٩	سورة الزلزلة
		٤٣٠	سورة القارعة

AL-MUBHIJ FIL-QIRĀ'ĀT AS-SAB^C

(A book about the seven
recitations of the Holy Qur^{ān})

by
Sibt Al-Ḥayyāt Al-Bağdādi

Edited by
Sayyid Kisrawi Ḥasan

Volume III

DAR AL-KOTOB AL-ILMIYAH
Beirut-Lebanon